

الوثائق العثمانية

دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي

إعداد

أ.د. سلوى على ميلاد

أستاذ علم الوثائق

وكيل كلية الآداب - جامعة القاهرة

الناشر

دار الثقافة العلمية

الوثائق العثمانية

دراسة ارسيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي

الوثائق العثمانية

دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي

إعداد

أ. د. سلوى على ميلاد

أستاذ علم الوثائق

وكيل كلية الآداب - جامعة القاهرة

الناشر

دار الثقافة العلمية

الاسكندرية

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
الناشر

دار الثقافة العلمية

٤٧ ش مرتضى باشا - جناقليس - الإسكندرية

ت ٤٣ / ٥٧٤٧٠٤٣ فاكس ٨٤٨ / ٥٧٢٠١٤٣ / ٠٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى ابنتي الوحيدة العالية راجية، التي لم تكن قد جاءت الدنيا بعد وقت
تنتهي من رسالة الدكتوراه، وإن كنت قد بُشرتُ بمجيئها، فلها أهدى الكتاب
كما أهديت الرسالة لأخوتها من قبل، وأرجو من الله العلي القدير أن يحفظها
من كل سوء. وتسلك طريق العلم، مع مشقته لأنه أصدق الطرق في الحياة
أبقاها بعد الممات، عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا مات ابن
نفس انقطع عمله من الدنيا إلا من ثلاث، ابن صالح يدعو له وصدقة جارية،
وعلم ينتفع به. صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.

سلي على إبراهيم

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٧	الإهداء
١٥	مقدمة الكتاب
١٧	مقدمة الرسالة

الفصل الأول

دراسة تاريخية وأثرية لمحكمة الباب العالي

والمحاكم العثمانية المعاصرة لها

٢٧	محكمة طولون (جامع أحمد بن طولون)
٣٢	محكمة جامع الحاكم (جامع الحاكم)
٣٦	محكمة جامع الصالح (جامع الصالح طالع بن زريك)
٤٠	محكمة القسمة العربية (المدرسة الكاملية)
٤٥	محكمة القسمة العسكرية (المدرسة الظاهرية)
٤٩	محكمة مصر القديمة (الجامع الناصري الجديد)
٥١	محكمة قوصون (جامع الأمير قوصون)
٥٤	محكمة الزاهد (جامع سيدى أحمد الزاهد)
٥٥	محكمة الزينى (مسجد القاضى يحيى ببولاى)
٥٨	محكمة قناطر السباع (جامع بردبك الأشرفى)
٥٨	المحكمة البرمشية (جامع تغري برمش)
٥٩	محكمة الأربكية (جامع أربك بن ططخ)
٦٢	محكمة الباب العالي (مقعد مامائى)

الفصل الثاني

دراسة أرشيفية لسجلات محكمة الباب العالي

والمحاكم العثمانية المعاصرة لها

٧٧ أولاً: دراسة أرشيفية لسجلات المحاكم العثمانية

٨٠ ١- سجلات محكمة القسمة العسكرية

٨٤ ٢- سجلات محكمة القسمة العربية

٨٧ ٣- سجلات محكمة الزيني ببولاقي

٩٠ ٤- سجلات محكمة مصر القديمة

٩١ ٥- سجلات محكمة قناطر السباع

٩٣ ٦- سجلات محكمة الجامع الطولوني

٩٥ ٧- سجلات محكمة جامع قوصون

٩٧ ٨- سجلات محكمة جامع الصالح

٩٩ ٩- سجلات محكمة باب سعادة والخرق

١٠٠ ١٠- سجلات محكمة الصالحية النجمية

١٠١ ١١- سجلات محكمة جامع الحاكم

١٠٣ ١٢- سجلات محكمة باب الشعيرة

١٠٥ ١٣- سجلات محكمة جامع الزاهد

١٠٦ ١٤- سجلات المحكمة البرمشية

١٠٩ ١٥- سجلات محكمة الأربكية

١١٠ ثانياً : تاريخ محكمة الباب العالي وعلاقتها بالمحاكم العثمانية

١١٢ ١- اختصاصات محكمة الباب العالي في طورها الأول

١١٣ النظر في العقود وتوثيقها

- ١٢١ الاختصاص القيمي
- ١٢٣ نظر وتوثيق قضايا عقود أهل النمة
- ١٢٦ الاختصاص المحلي
- ١٣٥ اختصاص الباب العالي بالطب الشرعى
- ١٣٦ اختصاص التقرير في الوظائف
- ١٣٨ ٢- اختصاصات الباب العالي في طورها الثاني
١٣٩. تنظيم محكمة مصر الكبرى (الباب العالي سابقاً)
- ١٤١ اختصاص محكمة مصر الكبرى (لائحة رجب سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م)
- ١٤٤ مضابط الإشهادات
- ١٥٥ مضابط المرافعات
- ١٥٦ تعيين قاضى مصر بالمحكمة الكبرى
- ١٥٨ ثالثاً: تاريخ الوحدة الأرشيفية (سجلات الباب العالي)
- ١٥٨ الشكل المادى للوحدة الأرشيفية كما كانت
- ١٦٦ مكان الحفظ
- ١٧٣ الشكل المادى للوحدة الأرشيفية كما هي الآن
- ١٧٦ رابعاً: محتويات سجلات الباب العالي
- ١٧٦ سجلات الباب العالي (مبايعات قديم)
- ١٧٨ سجلات الباب العالي (تقارير نظر قديم)
- ١٧٨ سجلات الباب العالي (إسقاط قرى قديم)
- ١٧٩ سجلات الباب العالي (الإعلامات قديم)
- ١٨٠ سجلات الباب العالي (وقف قديم)
- ١٨١ سجلات الباب العالي جديد

الفصل الثالث

دراسة وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي

١٨٥	الخصائص الخارجية لسجلات الباب العالي
١٨٦	أولاً: طريقة إخراج السجلات
١٨٦	أ- مادة الكتابة والتجليد
١٨٩	ب- العدد
١٩٠	ج- الخط
١٩١	د- السطور
١٩٣	هـ- الهوامش
١٩٤	و- الترقيم
١٩٧	ثانياً: صفحة العنوان
٢٢٥	ثالثاً: صفحة الختام
٢٣٠	رابعاً: الأختام
٢٣١	مكان الختم
٢٣١	شكل الختم
٢٣٢	أنواع الأختام
٢٣٢	أختام قضاة العسكر ونوابهم
٢٣٥	أختام الدواوين
٢٣٧	التسجيل : دراسة مقارنة بين وثائق مفردة صادرة عن محكمة الباب العالي وصورها بالسجلات
٢٩٥	المقارنة بين الأصل والصورة
٢٩٥	الافتتاحيات

٢٩٦	خواتيم الوثائق
٢٩٧	أجزاء الوثيقة
٢٩٨	علامات الصحة والإثبات
٢٩٩	الخط
٢٩٩	التاريخ
٣٠٠	قيد وتسجيل وثائق صادرة من محاكم أخرى بسجلات الباب العالي
٣٠١	القيد
٣٠٣	القضاة بمحكمة الباب العالي

الفصل الرابع

الأهمية التاريخية لسجلات محكمة الباب العالي

٣٣٥	أهمية السجلات في دراسة التاريخ الاقتصادي
٣٤٥	أهمية السجلات في دراسة التاريخ الاجتماعي والحياة العمرانية والثقافية
٣٥٥	أهمية السجلات في دراسة التاريخ الإداري ونظام التقرير في الوظائف
٣٥٨	أهمية السجلات في دراسة تاريخ القضاء ونظم المحاكم في العصر العثماني
٣٦٩	المصادر والمراجع
٣٨١	الملاحق
٣٨٣	الملحق الأول: نشر نماذج لأنواع مختلفة من التصرفات القانونية المدونة بسجلات الباب العالي
٥٠١	الملحق الثاني: فهارس سجلات محكمة الباب العالي

٥٠٣	١- فهرس سجلات المبيعات (قديم)
٥٤٤	٢- فهرس سجلات تقارير نظر (قديم)
٥٤٨	٣- فهرس سجلات إسقاط قرى (قديم)
٥٥٢	٤- فهرس سجلات الإعلانات الشرعية (قديم)
٥٥٦	٥- فهرس سجلات الوقف (قديم)
٥٥٨	٦- فهرس سجلات المبيعات (جديد)
٥٩١	٧- فهرس سجلات الإسهادات المتنوعة (جديد)
٦١٤	٨- فهرس سجلات الإعلانات (جديد)
٦٢٥	٩- فهرس سجلات تقارير النظر (جديد)
٦٣٥	الملحق الثالث : معجم المصطلحات التي وردت في الوثائق
	المقيدة بسجلات الباب العالي
٦٤٧	الملحق الرابع: الخرائط والصور واللوحات
٦٤٩	خرائط وصور المحاكم العثمانية
٦٥٩	صفحات عنوان سجلات الباب العالي
٦٧٩	صفحات ختام سجلات الباب العالي
٦٨٧	صور لنماذج منشورة من وثائق سجلات الباب العالي
٧٠٣	الأصول ونسخها بالسجلات

مقدمة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أصحابه أجمعين وبعد .

مضى زمن طويل وكثيرون من الزملاء والتلاميذ من المصريين والأجانب يلحون على لى أنشر رسالتى للدكتوراه والماجستير لى يستفيد منها أكبر عدد من الباحثين فى مصر والعالم العربى، كما أن رسالة الدكتوراه هى أول دكتوراه لسيده فى تخصص الوثائق فى مصر، فضلاً عن أن بعض الباحثين - للأسف - يرجعون إلى الرسالة وينشرون ويستفيدون دون الإشارة من قريب أو بعيد إليها، وأصبحت الرسالة نهياً لكثيرين داخل مصر وخارجها، خاصة وأن الملاحق تشتمل على نشر لوثائق لأول مرة من العصر العثمانى على جانب كبير من الأهمية، بالإضافة إلى فهرس كامل للمتكاملة الأرشيفية لمحكمة الباب العالى وفروعها المختلفة، وهى أداة البحث الوحيدة الموجودة فى مصر عن الوثائق عامة ووثائق الباب العالى خاصة.

ولهذه الأسباب جميعاً، فإنى قد استخرت الله وقررت نشر رسالة الدكتوراه بملاحقها، ومعظم لوحاتها وخرائطها، لى تعم الفائدة للجميع، وفى نفس الوقت أحفظ حقوقى المنهوية منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً، وقد تقضى الزميل الفاضل الدكتور / السيد النشار - أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد بآداب الإسكندرية - مشكوراً بحماسة المعروف القيام بهذا العمل، فجزاه الله عنى وعن كثيرين من الباحثين خير الجزاء.

وقد فضلت أن تخرج الرسالة عند النشر كما هى تماماً فيما عدا ما أضفته من هذه المقدمة والإهداء الجديد.

وقد خرج الكتاب فى جزئين، الأول أشتمل على الدراسة كاملة، والجزء الثانى أشتمل على الملاحق.

أدعو الله سبحانه وتعالى أن ينفع به أرباب العلم، ويجعلنا ممن لا ينقطع عملهم من الدنيا بعلم ينتفع به.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. سلوى على ميلاد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن دراسة الوثائق في مصر لا تزال دراسة حديثة وناشئة، وتستظل كذلك لسنوات عديدة، لتأخرها عن مثيلاتها في البلاد الأجنبية التي سبقتنا في هذا المضمار، وفي سبيل اللحاق بركب الدراسات الوثائقية والأرشيفية أتقدم بهذه المحاولة الفردية المتواضعة في مجال دراسة الوثائق والأرشيف، لتكون فاتحة خير وتمهيداً للطريق في هذه الدراسة الشاقة، التي كان الفضل في فتح باب الدراسة فيها وإدارة دفترها للأستاذ الدكتور عبد اللطيف إبراهيم علي .. أستاذ ورئيس قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

وهذا البحث هو أحد هذه الجهود المتواضعة لدراسة الوثائق والأرشيف في مصر.

ومما لاشك فيه أن الوثائق العربية مصدر أصيل ومنبع بكر لدراسة التاريخ والحضارة الإسلامية، ولأول الحياة في المجتمع المصري العربي في عصوره المختلفة، كما أنها تفتح لنا أبواباً جديدة متعددة في الدراسات التاريخية بأنواعها، وتفسير السبيل أمام الباحث لدراسة نواح مختلفة من حضارة العصر باعتبارها مصدراً مادياً تاريخياً أصيلاً وفريداً، يرد فيها الكثير مما أهمله معظم المؤرخين للتاريخ العام وتاريخ القانون بصفة خاصة.

ولرغبتني في الإسهام — ولو بقدر يسير — في الدراسات الوثائقية والأرشيفية رأيت أن تكون سجلات محكمة الباب العالي (أهم المحاكم العثمانية وأكبرها) موضوع دراستي لدرجة الدكتوراه، وهو موضوع جديد لم تسبق دراسته وثائقياً أو أرشيفياً.

ولعل أهم أسباب اختياري لموضوع "سجلات محكمة الباب العالي بالقاهرة" هو:

أولاً: أن سجلات محكمة الباب العالي البالغ عددها ١٦٨٦ سجلاً (ألف وستمائة وست وثلاثين)، لم تدرس من قبل، ولم تنشر من وثائق هذه المحكمة أية وثيقة لا من السجلات ولا من الوثائق المفردة.

الفصل الأول.

الدراسة الأرشيفية العامة: تناولت فيها شرح لفظ "الأرشيف"، ومحتوياته من الوثيقة والدوسيه والسجل والوحدة الأرشيفية المتكاملة، والوحدات الأرشيفية المنضمة. ثم مبادئ تنظيم الأرشيف وأداة البحث (الفهرس) في الوثائق، وأخيرًا علاج وترميم الوثائق.

الفصل الثاني:

يشمل الدراسة الأثرية والتاريخية للمحاكم العثمانية في مصر بوجه عام ومحكمة الباب العالي علي وجه خاص، حيث قمت بدراسة للمدارس والمساجد الجامعة أثريةً وتاريخيًا، وهي الأماكن التي كانت تحتلها المحاكم في العصر العثماني. ووصلت في هذا الفصل إلى أن محكمة الباب العالي كانت في حي بين القصرين، حي معظم المحاكم العثمانية، ومقرها قصر الأمير ماماي (المسمى بيت القاضي).

الفصل الثالث:

دراسة أرشيفية لسجلات الباب العالي، وقد قسمته إلى أربعة موضوعات، كان أولها: دراسة أرشيفية لسجلات المحاكم العثمانية كلها ولملاحجها الخارجية والداخلية وأعدادها ومكان حفظها، وقد كشفت لنا دراسة أوراق الدشت عن وجود محكمه جديدة عثمانية غير المحاكم المعروفة لدينا وهي محكمة الأزيكية.

وثانيًا: قمت بدراسة لتاريخ محكمة الباب العالي، وعلاقتها بالمحاكم العثمانية المعاصرة لها وقسمت تاريخ المحكمة إلى طورين معتمدة في ذلك أولاً وأخيرًا علي تقسيم سجلات هذه المحكمة (الوحدة الأرشيفية)، وفي هذا الجزء، دراسة لاختصاصات محكمة الباب العالي والقسم العربية والعسكرية من واقع الوثائق والسجلات كما يتضمن دراسة مقارنة للوثيقة المقيدة بالمضبطة وهي نفسها المقيدة بالسجل والفرق بينهما

وثالثًا: تاريخ الوحدة الأرشيفية، أي دراسة لسجلات الباب العالي وشكلها المادي وهي تنقسم إلى أنواع: القديم منها والجديد علي حد السواء من مبيعات وتقارير نظر وإسقاط قرى وإشهادات ووقف. كما يشمل علي دراسة لمكان حفظ السجلات بخيرينة السجلات العامرة بمحكمة الباب العالي، كل ذلك من واقع الوثائق

والسجلات. ثم دراسة للوحدة الأرشيفية كما هي الآن، ومكان حفظها الحالي، ووجودها مع الوحدات الأخرى المعاصرة لها.

رابعاً: محتويات سجلات الباب العالي، أي أنواع الوثائق المقيمة في كل نوع من السجلات علي حدة من مبايعات وتقارير ووقف... إلخ.

الفصل الرابع:

وعنوانه دراسة وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي: ويشتمل علي الخصائص الخارجية للسجلات، وقسمته إلى ثلاثة أجزاء، الأول: طريقة إخراج السجلات من حيث مادة الكتابة والتجليد، والمداد والخط، والسطور والهوامش والترقيم - وكذلك دراسة لصفحات عنوان سجلات الباب العالي ونشرت منها نماذج مختلفة وعديدة، ثم دراسة لصفحات الختام بالسجلات، فضلاً عن دراسة الأختام التي وردت بالسجلات وأنواعها من أختام لقضاء العسكر أو النواب الحنفية أو أختام الدواوين التي تبعثها السجلات في مختلف فترات التاريخ.

أما الجزء الثاني من هذا الفصل فهو دراسة مقارنة للأصل والصورة، وقد قمت بهذه الدراسة علي عينات كثيرة مختلفة للتواريخ ومتنوعة التصرفات، ونشرت نماذج ليست وثائق أصول مفردة وصورها المقيمة بالسجلات، ثم تناولت ذلك بالدراسة المقارنة والتحليل، والخروج بنتائج هامة عن التسجيل والفرق بين الأصل المفرد والصورة المقيمة بالسجل.

أما الجزء الثالث فهو دراسة لقضاء العسكر (قضاة محكمة الباب العالي) ونوابهم، قمت فيه بعمل نبذة عن القضاء الأتراك في مصر ثم ألحقته بقائمة بأسماء وتواريخ القضاء ومدد بقائهم في وظائفهم من واقع سجلات محكمة الباب العالي.

الفصل الخامس:

وعنوانه الأهمية التاريخية لسجلات محكمة الباب العالي: ويشتمل هذا الفصل علي أهمية هذه السجلات للمؤرخين ولدارسي التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والحياة العمرانية والثقافية والتاريخ القضائي ونظم التقاضي والمحاكم العثمانية، حيث إن السجلات القضائية تعتبر ثبناً ومرآة تعكس التاريخ بجوانبه المتعددة، فضلاً عن أنها مصدر أصيل يحوي من المعلومات ما لا يحويه غيره من المصادر المادية والروائية.

المجلد الثاني: ويشمل ملاحق الرسالة وهي ثلاثة:

الملحق الأول: يحتوي علي نشر لأنواع مختلفة من التصرفات القانونية والدعاوي المقيدة بسجلات محكمة الباب العالي، وقد راعيت أن تشمل معظم الأنواع الموجودة بالسجلات ، وبلغ عدد الوثائق التي نشرت في هذا الملحق ما يقرب من مائة وخمسين وثيقة.

الملحق الثاني: ويشتمل علي فهرس تاريخية كاملة لسجلات محكمة الباب العالي المبایعات القديم، والوقف، وتقارير النظر القديم وإسقاط القرى، والمبایعات الجديد والإشهادات، وتقارير النظر الجديدة والإعلامات الشرعية. فهو فهرس شامل لجميع أنواع السجلات الخاصة بمحكمة الباب العالي من عام ٩٣٧هـ / ١٥٣٠م إلى ١٣٤٢هـ / ١٩٢٣م.

الملحق الثالث: يحتوي علي معجم لمعظم المصطلحات التي وردت بالسجلات مع شرح موجز لها بالاعتماد علي مصادر التاريخ الروائية والسجلات نفسها.

الملحق الرابع ويشمل الخرائط واللوحات وهو يحوي:

(أ) خرائط أثرية للمساجد والمدارس التي شغلتها المحاكم العثمانية.

(ب) لوحات مصورة لكل من:

- (١) أهم المحاكم العثمانية التي مازالت موجودة أثارها بالقاهرة مثل جامع ابن طولون، وجامع الحاكم وجامع الصالح طلائع ... إلخ.
- (٢) بعض صفحات عنوان والأختام للسجلات وعددها أربعة وعشرون صورة.
- (٣) بعض صفحات ختام السجلات والأختام وعددها تسعة عشرة صورة.
- (٤) نماذج لأنواع التصرفات القانونية المختلفة، والقضايا المقيدة بسجلات محكمة الباب العالي والمنشورة في الرسالة، وقد راعيت أن تكون متنوعة الخطوط، مختلفة الأقالم، وعددها ثمانية وسبعون صورة .
- (٥) نماذج لسلوئائق الأصول المفردة الصادرة عن محكمة الباب العالي وصورها المقيدة بالسجلات، وعددها ثلاثة وثائق مفردة وصورها.

(٦) لوحة لصفحة عنوان سجل محكمة الأزيكية، التي كشفت لنا أوراق الدشت عن وجودها ضمن المحاكم العثمانية في مصر في تلك الفترة ولم تكن معروفة من قبل

وقد استقيت المادة العلمية لهذه الرسالة من الوثائق المفردة، والسجلات والمخطوطات التي لم تنشر بعد، ومصادر التاريخ الروائية، وأحدث الطباعات للمراجع الأوروبية في علم الأرشيف.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة كذلك علي كثير من الوثائق العثمانية المفردة — التي لم يسبق نشرها ولا دراستها — بأرشفات القاهرة المختلفة (الأرشف التاريخي لوزارة الأوقاف والأرشف التاريخي بالقلعة، وأرشف بطريركة الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة.

ومن أهم هذه الوثائق المفردة:

(أ) بأرشف وزارة الأوقاف:

الوثيقة رقم ٢٧، ٢٨، ٤٠٧، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٧١، ٨٣٣، ٨٢٣.

(ب) بالأرشف التاريخي بالقلعة:

الوثيقة ٩ دوسيه أ محفظة ١، ٣٥ دوسيه د محفظة ١، ٥٣ محفظة دوسيه أ محفظة ٢، ٦٥ دوسيه ب محفظة ٢، ١٠٥ دوسيه أ محفظة ٣ ١٢٢ دوسيه ج محفظة ٣، ١٣٢ دوسيه د محفظة ٣، ١٥٠ دوسيه هـ محفظة ٣، ١٤٣ دوسيه هـ محفظة ٣، ١٤٥ دوسيه هـ محفظة ٣.

(ج) بأرشف بطريركة الأقباط الأرثوذكس:

الوثيقة ٢ محفظة ٣ باب الشرعية، والوثيقة ٢٣، ٢٨، ٤٤ محفظة ٢ باب الشرعية والوثيقة رقم ٦، ٧، ١١، ١٩ بمحفظة ٢ موسكي

وقد كانت سجلات محكمة الباب العالي من أهم مصادر بحثي، فقد اعتمدت عليها واستقيت منها مادة تاريخية ووثائقية وأرشفية غاية في الأهمية، وكانت حقلاً ممتازاً للقيام بعمل فهرس (أداة للبحث) تاريخي في الوثائق، ويبلغ عدد سجلات الباب العالي القديم منها والجديد ١٦٨٦ سجلاً (ألف وستمانه وسب وثمانين) مختلفة الأنواع من مبيعات ووقف وتقارير نظر الخ.

كما كانت سجلات المحاكم العثمانية المعاصرة للبواب العالي مصدرًا هامًا استقيت منه مادة جديدة ساعدتني علي القيام بدراسة أرشيفية لسجلات المحاكم كلها وملاحها الخارجية وأعدادها. كذلك أمدتني محافظ الدشت (وهي أوراق لسجلات مفككة جمعت معًا في محافظ سنة بسنة) بمعلومات جديدة وقيمة كشفت لنا عن وجود محكمة جديدة (الأزبكية) لم تكن معروفة من قبل، فضلاً عن أنها كانت عوناً لي في الكشف عن بدء تاريخ القيد والتسجيل في سجلات بعض المحاكم، حيث كشفت لنا عن أوراق لسجلات هذه المحاكم (الصالحية ، الباب العالي) مؤرخة بتاريخ سابق على تاريخ أول سجل كامل ومجلد لهذه المحكمة.

وكان لمضابط الإشهادات والمرافعات لمحكمة مصر الكبرى (الباب العالي) والمحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة أهمية كبيرة ساعدتني في كشف النقاب عن نظام القيد بالمضبطة والقيد بالسجل والفرق بينهما.

وقد كان للمصادر الروائية التي لا غني للباحث عنها نصيب كبير في دعم هذا البحث سواء كانت مخطوطة أم مطبوعة.

فقد أمدتني المخطوطات المحفوظة بدار الكتب المصرية بمعلومات قيمة ومنها مخطوط مصطفى إبراهيم تابع المرحوم حسن آغا عزبان بعنوان "تاريخ وقائع مصر القاهرة" برقم ١٤٥٢ تيمورية ، وقد أمدني هذا المخطوط بمعلومات قيمة عن موقع محكمة الباب العالي.

وكذلك كان لمخطوط البكري الصديقي "قطف الأزهار" برقم ٤٥٧ جغرافيا و"الروضة المانوسة" ٥٢٧٧ تاريخ، الفضل في تحديد كثير من الأماكن وأسماء القضاة الأتراك بمصر

ومن المصادر المطبوعة تاريخ ابن إياس المسمى بـ "بدائع الزهور"، وتاريخ السلطان سليم لابن ريل الذي كان له أهمية في الكشف عن مكان سكن قاضي العسكر ومقر المحكمة، فضلاً عن تاريخ الجبرني المسمى بـ "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" وما فيه من أخبار وحوادث أمدتنا بمادة قيمة عن القضاة الأتراك والحالة الاجتماعية والاقتصادية مصر في تلك الفترة.

ومن كتب الحظوظ التي اعتمدت عليها في الدراسة الأثرية لمباني المحاكم العثمانية، كتاب المقريري المعروف بالخطط المقريرية، وابن دقماق "الانتصار لواسطة عقد الأمصار" و تحفة الأحياب" للسحاوي و"الخطط التوفيقية" لعلي

مبارك. وكان لهذه الكتب فضل كبير في معرفة الكثير عن المساجد الجامعة والمدارس ونشأتها وتاريخها

هذا، إلى جانب كتب التاريخ الهامة التي نحوى مادة عظيمة الفائدة.

ومن المراجع الأجنبية التي استعنت بها في دراسة الأرشيف ومحتوياته وتنظيمه وطرق ترميم وعلاج الوثائق أحدث الطباعات من الكتب الآتية:

- Ministère des Affaires Culturelles Manuel d'archivistique, Paris 1970.
- Shellenberg, T., Modern Archives
- Jenkinson, H., Archives Administration
- Hodson, J., The Administration of Archives. 1974.
- Minogue, A., The Repair & preservation of records. (Am. Archivist).
- Evans, F., Modern methods of arrangement (Am. Archivist).

كما أفدت من كتاب "وصف مصر" (لمجموعة علماء الحملة الفرنسية) والخريطة الملحقة به للقاهرة ومعالمها، في الحصول على الكثير من المعلومات التاريخية والقضائية. واعتمدت على كتابي العالم الأثري الشهير "كريزويل" في الآثار الإسلامية:

Early Muslim Architecture, 2 vols.

Muslim Architecture in Egypt 2 vols. Oxford, 1961.

ولعمل هذا البحث يكون فاتحة خير في دراسة الوثائق والأرشيف، كما أتعثم أن تكون هذه الرسالة خطوة تتلوها خطوات في طريق الأبحاث العلمية، عسى الله أن يوفقني وهو ولي التوفيق.

الفصل الأول

دراسة تاريخية وأثرية لمحكمة الباب العالي

والحاكم العثمانية المعاصرة

محكمة طولون جامع أحمد بن طولون

(٢٦٣-٢٦٥هـ / ٨٧٦-٨٧٩م)^(١)

تعتبر محكمة طولون من أقدم المحاكم التي وصلتنا منها سجلات في العصر العثماني، وقد كانت هذه المحكمة تعمل قبل الفتح العثماني، وإن لم تصلنا سجلات لها ولا غيرها من المحاكم قبل الفتح العثماني^(٢). وأغلب الظن أن جلسات المحكمة كانت تحتل الأواوين الأربعة للجامع، وهي الأجزاء المسقوفة فيه، وكان كل قاض يحكم تبعاً لمذهب من المذاهب الفقهية الأربعة.

تاريخ المسجد الجامع^(٣):

بدأ في بناء هذا الجامع الأمير أبو العباس أحمد بن طولون، بعد بناء القطائع في سنة ٢٦٣هـ في موضع يعرف بجبل يشكر^(٤)، وقد ذكر المقرئزي والقلقشندي

(١) فهرس الآثار الإسلامية، أثر رقم ٢٢٠، ابن دلقاق، الانتصار بواسطة عقد الأمصار، ج ٤، ص ١٢٢ انظر : لوحة رقم (١).

(٢) انظر. عبد اللطيف إبراهيم، التوثيق الشرعية والإشادات، ص ٣٣٥، ٣٣٦ عن السجلات المملوكية.

(٣) كان لفظ "مسجد" يطلق حتى ذلك الوقت على الجوامع كلها بلا تمييز (كما جاء ذلك في السطر السادس عشر من اللوحة التأسيسية لجامع ابن طولون) ثم صارت الجوامع الكبيرة بمصر تعرف بالجامع لإقامة صلاة الجمعة فيها. (عكوش، الجامع الطولوني، ص ٢٣، حاشية رقم ١) ونستدل من ذلك على أن كلمة جامع الشائعة الاستعمال الآن والتي كانت شائعة كذلك عند مؤرخي العصور الوسطى من المسلمين لم تكن قد ولدت بعد، ونستطيع تحديد ميلاد هذه الكلمة "جامع" على وجه قريب من الدقة بسنة ٤٨٥هـ حيث وردت في اللوحة التأسيسية لمسجد المقياس الذي لم يبق منه اليوم شيئاً. (عبد العزيز مروق، مساجد القاهرة، ص ٤١) والمسجد هو المكان الذي يسجد فيه، وكل موضع يتعبد فيه هو مسجد، أما الجامع فهو نعت للمسجد. وبعث بذلك لأنه علامة اجتماع، وقد اختصر الناس على الصفة فقلوا "مسجد الكبير" والذي تصلى فيه الجمعة - وإن كان صغيراً - الجامع لأنه يجمع الناس لوقت معلوم (حسب عبد الوهاب. تاريخ المساجد الأثرية، ج ١، ص ١١).

(٤) بسبب إلى يشكر بن جريفة من لحد. قبيلة كانت تسكن هذه المنطقة عند الفتح (القلقشندي.

صبح الأعشى. ج ٢، ص ٤٤٠، ٣٣٣. Creswell, K. Muslim Archi, p. 33

عن ابن عبد الظاهر أنه جبل مبارك مشهور بإجابة الدعاء، وقيل أن موسى عليه السلام ناجى ربه عليه بكلمات^(١).

ويعتبر جامع ابن طولون ثالث جامع أنشئ بمصر الإسلامية بعد جامع عمرو ابن العاص، وجامع العسكر الذي زال من الوجود بزوال مدينة العسكر (منطقة زين العابدين والمنبج الآن)^(٢).

ويقال أن السبب في بناء هذا الجامع أن الناس قد اشتكوا لابن طولون من ضيق المسجد القديم (مسجد عمرو) أيام الجمعة، وعدم استيعابه للعدد الكبير من قوات ابن طولون وجنده، فقرر أن يبني مسجدًا جامعًا جديدًا، وقد اختير المكان السابق ذكره لبناء المسجد الجامع، وذلك بعد أن استشار ابن طولون جمعًا من رجال الدين الذين أجمعوا ووافقوا علي أن هذا المكان هو أنسب الأماكن لإقامة هذا الجامع^(٣).

وعندما أراد ابن طولون بناء الجامع قرر له ثلاثمائة عمود، فقبل له إن هذه الأعمدة لا توجد إلا في الكنائس والضياع الخراب، ففرض ذلك قائلاً أنه يريد أن يجعل الجامع خاليًا من هذا. وقد بلغ هذا مهندس النصراني الذي بنى له قناطر ابن طولون بالسائتين^(٤)، وكان قد غضب عليه بعد بنائها وحبسه، فعرض عليه بناء الجامع كما يرغب بدون أعمدة إلا عمودي القبلة، وتم هذا البناء على يد هذا المهندس وفرغ منه في رمضان سنة ٢٦٥هـ وعمل في مؤخرة الجامع ميضأة، وخزانة شراب فيها جميع الأدوية والعقاقير وعليها خدم وفيها طبيب يكون في خدمة المصلين، إذا ما حدث أي حادثة يوم الجمعة أثناء الصلاة. وبناء هذا الجامع وكذلك المنارة علي غرار جامع سامرا، فالتصميم والتأثير عراقي.

(١) المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ١٤٢.

(٢) كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية، ص ٣٧؛ وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج ١، ص ١١.

(3) Creswell, K., Muslim Architecture, vol. II, p. 332-333.

(٤) وهي العين التي بناها بظاهر المعامر وبنى عليها القناطر المعروفة بقناطر ابن طولون وبتره. (المقرئزي، الخطط، ج ٣، ص ٤٧٢؛ وعكوش، الجامع الطولوني، ص ٢٦)

وقيل إن ابن طولون قال عند بنائه لهذا الجامع أنه يريد أن يبني بناء إن احترقت مصر بقى، وإن غرقت مصر بقى، فقليل له يبني بالجير والرماد والأجر الأحمر^(١).

وفي جماد الأول سنة ٣٧٦هـ احترقت فوارة الجامع التي في وسط صحنه، وفي محرم سنة ٣٨٥هـ أمر العزيز بالله بن المعز ببناء فوارة عوضاً عن تلك التي احترقت وتولى عمارتها ابن الرومية^(٢).

ولما وقع الغلاء زمن المستنصر بالله الفاطمي وهدمت القطائع بأسرها ولم تعد أهلة بالسكان، صار ما حول الجامع خراباً، وتشعث الجامع وتهدم أكثره، وأصبحت المغاربة تنزل فيه بليلها ومتاعها عند مرورهم للحج^(٣). وقد فرّ الأمير حسام الدين لاجين المنصوري هارباً بعد مقتل الأشرف خليل بن قلاوون، واختفى بالجامع الطولوني وهو حينئذ خراب لا سكن فيه، وعاهد الله إذا سلمه من هذه المحنة وأصبحت له مكانة عظيمة، أن يجدد عمارة هذا الجامع ويجعل له من يقوم عليه ويهتم به، فلما صار بعد ذلك نائباً للسلطنة بمصر ثم ملك مصر وتلقب بالمنصور في محرم سنة ٦٩٦هـ جعل الأمير علم الدين سنجر السداواداري في نيابة دار العدل، وعهد إليه بشراء الأوقاف علي الجامع الطولوني، وصرف إليه كل ما يحتاج إليه في العمارة، وأكد عليه ألا يسخر فاعلاً ولا صانعاً، ولا يشتري شيئاً مما يحتاج إليه إلا بالقيمة التامة، وأن يكون كل ما ينفق علي ذلك من ماله وأشهد عليه بوكالته^(٤).

وعمر الجامع وأزال كل ما كان فيه من تخريب وبطله وببضه ورتب فيه دروساً لإلقاء الفقه علي المذاهب الأربعة التي عمل أهل مصر عليها في ذلك الوقت، ودرساً في التفسير والحديث، وغيره للطب. وقرر للخطيب معلوماً، وجعل له إماماً ومؤذنين وفراشين، وعمل بجواره مكتباً لإقراء أيتام المسلمين كتاب الله، وبلغت النفقة علي عمارته عشرين ألف دينار.

(١) ابن خلدون، الانتصار بواسطة عقد الأمصار، ج ٤، ص ١٢٢، عكوش، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٢) المقريري، الخطط، ج ٣، ص ١٤٧.

(٣) السيوطي، حس المحاضرة، ج ٢، ص ٢٤٦.

(٤) المقريري، الخطط، ج ٣، ص ١٥٠، ١٤١.

وفي سنة ٧٦٧هـ جدد الأمير يلبيغا العمري الخاصكي به درساً فيه سبعة مدرسين للحنفية وقرر لكل فقيه من الطلبة في الشهر أربعين درهماً وأردب قصح، فانتقل جماعة من الشافعية إلى مذهب الحنفية.

وتولى الأمير صرغتمش نظر الجامع في عهد السلطان الناصر حسر بن محمد بن قلاوون وتوفر له في مدة نظره من مال الوقف مائة ألف درهم فضة.

وفي سنة ٧٩٢هـ جدد الرواق البحري الملاصق للمئذنة الحاج عبيد بن محمد بن عبد الهادي الهويدي البازدار مقدم الدولة وشيد ميضأة بجانب الميضأة القديمة^(١).

وقد بقي هذا الجامع عامراً تقام فيه الجمعة والجماعة مدة، ثم سقطت عليه غوائل الزمن فتخرب وضاعت أوقافه، وفي عهد محمد بك أبي الذهب أنشئت في الجامع ورشة لعمل الأحزمة الصوفية، واستمر بعد ذلك متروكاً حتى سنة ١٢٦٣هـ / ١٨٤٧م فتحول الجامع إلى ملجأ للعجزة والفقراء علي يد كلوت بك ولحق به تلف كبير، ثم نقل الملجأ إلى مارستان بولاق ولبت الجامع بعد ذلك مدة طويلة مهجوراً يعرف بالتكية لهذا السبب^(٢).

وما كادت تنشأ لجنة حفظ الآثار العربية سنة ١٨٨٢م، حتى شرعت في انتشاله من الخراب، وأخذت في ترميمه وإصلاحه إلى أن كانت سنة ١٩١٨م حين أمر الملك فؤاد بإعداد مشروع لإصلاحه إصلاحاً شاملاً، وتخليه ما حوله من الأبنية، ورصد لذلك أربعون ألف جنيه، أنفقت في تقويم ما تداعي من بنائه وتجديد أسقفه وترميم بياضه وزخارفه^(٣).

وصف الجامع:

تبلغ مساحة الجامع وزياداته الخارجية ١٢٦٣١٨,٥م^٢ وهو علي شكل مربع (١٦٢ × ١٦٢,٤٦م) وهي مساحة كبيرة تقرب من ستة أفدنة ونصف، وهذه

(١) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٥٠، نفريري، الخطط، ج ٣، ص ١٤٩.

عكوش، الجامع الطولوني، ص ٩٤

(٢) كمال إسماعيل، دراسات أثرية (مسجد ابن طولون)، ص ١٥؛ عكوش، المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٣) وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج ١، ص ١٢.

الزيادات تحيط به من الجهات الغربية والبحرية والقبلية وعرض كل منها ١٩ متر^(١).

وللجامع صحن مكشوف مربع تقريباً طول ضلعه ٩٢ مترًا تتوسطه قبة محمولة علي رقبة مثمنة ترتكز علي قاعدة مربعة بها أربع فتحات معقودة، وبوسطها حوض للوضوء. ويحيط بالصحن أربعة أروقة^(٢) - أكبرها رواق القبلة ويشتمل علي خمسة صفوف من العقود المدببة المحمولة علي أكتاف مستطيلة القطاع استديرت أركانها علي شكل أعمدة ملتصقة، ويشتمل كل من الأروقة الثلاثة الأخرى علي صفين فقط، ويغطي الأروقة الأربعة سقف من الخشب حديث الصنع عمل علي نمط السقف القديم وبأسفله ركب الإزار الخشبي القديم المكتوب عليه سور من القرآن الكريم بالخط الكوفي المبكر، وهو الكوفي الخالي من الزخرف، وهو خط ساذج بسيط كان نواة الفن جميل بعد ذلك. وتسود البساطة وجاهات الجامع الأربع، وليس بها من أنواع الزخارف سوى صف من الشبايك الجصية المقرغة المتنوعة الأشكال، وقد ظلت الزخارف الجصية حول العقود والفتحات سليمة، فهي وإن رمم الكثير منها إلا أنها لازالت باقية بطابعها الطولوني المستمد عناصره من زخارف سامر^(٣). وعلي اللوحة الموجودة في رواق القبلة فوق باب المنبر، نجد سطرين من النسخ المملوكي بحروف صغيرة:

(١) أمر بعمل هذا المنبر المبارك مولانا السلطان الملك المنصور حسام.

(٢) الدنيا والدين لاجين المنصوري في العاشر من صفر سنة ست وتسعين وستمائة.

وعلي يمين المنبر لوحة فوق باب قديم شق في نهاية رواق القبلة، وعلي هذه اللوحة سطرين بالنسخ المملوكي ولكن حروفه أكبر قليلاً من النص السابق: "أمر بتجديد هذا الجامع مولانا السلطان الملك المنصور حسام الدنيا والدين لاجين^(٤)".

(١) كمال إسماعيل، دراسات أثرية، ص ٧.

(٢) معظم المحاكم العثمانية كانت تحتل أماكنها مساجد واسعة ذات أروقة كبيرة أو مدارس ذات أواوين فسيحة حتى يمكن لقاضي كل مذهب أن يجلس في إيوان مستقل بمجلس قضائه

(٣) وراة الأوقاف، مساجد مصر، ج ١، ص ١٢، ١٣، عبد العزيز مرزوق، مساجد القاهرة، ص ٥٥

(٤) Van Aercham, Max. C. I. A., Egypte, T. I., p 36 37

محكمة جامع الحاكم

جامع الحاكم

(٣٨٠-٤٠٣هـ / ٩٩٠-١٠١٣م)^(١)

كان مقر هذه المحكمة - التي وصلتنا منها سجلات عثمانية - في جامع الحاكم بأمر الله الفاطمي، وقد شرع الخليفة الفاطمي العزيز بالله في إنشاء هذا الجامع سنة ٣٨٠هـ / ٩٩٠م. وأتمه ابنه الحاكم بأمر الله ثالث الخلفاء الفاطميين بمصر سنة ٤٠٣هـ / ١٠١٣م، وسمي باسمه وهو ثاني الجوامع الفاطمية بالقاهرة^(٢).

ويقول المقرئ: "إن هذا الجامع بنى خارج باب الفتوح، أحد أبواب القاهرة، فلما وسع أمير الجيوش بدر الجمالي القاهرة وجعل أبوابها حيث هي اليوم، صار جامع الحاكم داخل القاهرة، وكان يعرف أولاً بجامع الخطبة ويقال له الجامع الأنور^(٣)."

وكان بناؤه قبل بناء باب الفتوح وباب النصر حيث يقع خارج القوسين^(٤). ويقول السيوطي أن تمام عمارته كانت في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، كما وقف عليه الحاكم عدة قياصر وأملك بباب الفتوح^(٥).

وقد رصد الحاكم بأمر الله لإكمال الجامع مبلغ ٤٠,٠٠٠ دينار، وفي سنة ٤٠٣هـ استكمل بالسناثر والسجاجيد والمصابيح والسلال، وكانت أول صلاة بعد استكمالها في يوم الجمعة ١٠ رمضان سنة ٤٠٣هـ^(٦).

وفي عام ٧٠٢هـ (١٣٠٢/١٣٠٣م) حدث زلزال أدى إلى سقوط قمتي مئذنتي الجامع، وتداعت مبانيه فقام الأمير بيبرس الجاشنكير ببناء علي أمر الناصر محمد بن قلاوون في سنة ٧٠٣هـ / ١٣٠٤م بتجديدهما وتقويم ما تداعى من

(١) فهرس الآثار الإسلامية بمدينة القاهرة لثر رقم ١٥.

(٢) وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج ١، ص ٢٢.

(٣) المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ١٦٣.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٣٦٠.

(٥) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٥٣.

(6) Creswell, K., Muslim Arch, vol. I, p. 66.

عقوده، وما زال أثر هذا التجديد باقياً إلى الآن، فمثلاً في قمتي المئذنتين الحاليتين وفي بعض عقود رواق القبلة التي تتميز عن العقود الأصلية بأنها على شكل (حدوة الفرس) على حين أن العقود القديمة مدببة، وقد احتفظت رقبة القبلة التي تعلو المحراب ببعض شبايك جصية من عهد التجديد ومن عهد الحاكم بأمر الله، وكذلك كتابة تاريخ هذا التجديد في أعلى وجهة المدخل الرئيسي^(١).

وبعد هذا الترميم رُتبت فيه دروساً على المذاهب الأربعة ودرسنا للحديث والنحو والقراءات^(٢).

والظاهر أن إصلاحات ببيرس الجاشنكير لم تكن وافية بالغرض، ولهذا أصلح الجامع مرة ثانية في أيام السلطان الناصر حسن بن محمد وسنة ٧٦٠هـ — (١٣٥٩/١٣٥٨م)، وفي عام بضع وثمانية وسبعائة جدد أحد الباعة المعروف بابن كرسون المرحلى دورة المياه. وفي سنة ٨٢٧هـ — (١٤٢٣/١٤٢٤م) أنشأ أحد الباعة مئذنة جديدة بجوار الباب الكائن على يمين المحراب، كما جدد بياض المئذنتين الكبيرتين^(٣). وأثناء الحملة الفرنسية على مصر تحول الجامع إلى قلعة، واستعملت مناراته كأبراج للمراقبة، كذلك استعمله — في أوائل القرن التاسع عشر — صناع المصاييح الزجاجية السوريون، ونساجو الحرير مقرّاً لأعمالهم، وظل أحد أبوابه فقط مفتوحاً^(٤).

ولعل أهم الإصلاحات التي عملت بالجامع هي التي قام بها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف في سنة ١٢٢٣هـ — (١٨٠٨م)، فجدد أربعة أروقة بالإيوان الشرقي، وجعلها مسجداً للصلاة، ثم كسى القبلة بالرخام ووضع بجوارها منبراً، غير أن الجامع ما لبث أن تخرّب فلم يبق منه إلا بعض عقود بالإيوانين القبلي والشرقي فاستخدمته وزارة الأوقاف مخزناً عاماً لأدوات المساجد^(٥).

واستخدم في سنة ١٨٨٠م متحفاً لدار الآثار عند إنشائها، وظلت بها حتى أنشئت دارها المعروفة فنقلت التحف إليها، وشغلت مدرسة السلحدار الإعدادية (حالياً) مكان المتحف القديم.

(١) وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج ١، ص ٢٢ محمود أحمد، دليل لأشهر الآثار، ص ٦٢.

(٢) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٥٣.

(٣) على مبارك، الخطط، ج ٤، ص ٨٠، ٨١ أحمد فكري، مساجد القاهرة، ج ١، ص ٦٤.

(٤) محمود أحمد، دليل لأشهر الآثار، ص ٦٢.

(٥) Creswell, K., Muslim Architecture, vol. I, p. 67.

(٥) عبد الرحمن زكي، القاهرة، ص ١٥٤ محمود أحمد، دليل لأشهر الآثار، ص ٦٢.

وقد أجريت مصلحة الآثار أخيراً إصلاحات في الجامع تناولت بعض جدرانه الخارجية وعدداً من دعامات بيت الصلاة وعقوده^(١).

وصف الجامع:

وما بقى من معالم الجامع الأثرية كفيل بأن يعطينا فكرة صحيحة عما كان عليه هذا الجامع من روعة وجلال، فقد احتفظ رواق القبلة بكثير من معالمه منها المجاز الأوسط بعقوده وأكتافه والقبّة المقامة أمام المحراب، والعقود الأخرى التي على جانبي المجاز المنكور.

كما أبقى الزمن على بعض العناصر الزخرفية ممثلة في طراز الكتابة الكوفية المحفورة في الجص أسفل السقف، ومربع قاعدة القبّة الشبائيك الجصية المفرغة بأشكال زخرفية جميلة تتخللها كتابة كوفية برسومات هندسية. ومن البقايا الأثرية التي لا تزال قائمة إلى اليوم، يمكن إعادة الجامع على غرار تخطيطه وقت إنشائه، ويعيننا على ذلك أنه عظيم الشبه لما تقدم عليه من المساجد الجامعة، فهو يشبه في كثير من تفاصيل تصميمه المسجد الجامع لابن طولون ويتضمن بعض العناصر المعمارية التي نراها في الجامع الأزهر^(٢).

وهو يتألف من صحن مكشوف تكتفه أربعة أروقة مسقوفة، يشتمل رواق القبلة على خمسة صفوف ملتصقة، ويشتمل كل من الرواقين الجانبيين على ثلاثة صفوف، أما الرواق الغربي فيشتمل على صفين فقط. ويتوسط رواق القبلة مجاز مرتفع ينتهي بقبّة أمام المحراب، وفي طرفي جدار القبلة أقيمت قبتان، جددت الجنوبية، ولم يبق من الأخرى سوى ركن واحد من أركانها. أما المحراب الأصلي فلم يبق منه غير تجويفه. وقد نقلت إدارة حفظ الآثار الكسوة الرخامية التي كساها السيد عمر مكرم هذا المحراب — عندما اتخذ جزءاً من رواق القبلة زاوية للصلاة — إلى محراب آخر عملته الإدارة في جدار القبلة على يمين المحراب الأصلي، كما هدمت الباب الحجري لهذه الزاوية وأعدت بناءه في صحن الجامع.

ويتكون الجامع من مستطيل كبير مقاساته ١١٣,٠١ × ١٢٠,٧٨ متراً تقريباً وكان له عدة أبواب عدا المدخل الرئيسي الواقع في منتصف الواجهة الغربية أهمها

(١) أحمد فكري، مساجد القاهرة ومدارسها، ج ١، ص ٦٥ محمود أحمد، دليل لأشهر الآثار، ص ٦٢.

(٢) كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية، ص ٩٩ عبد العزيز مرزوق، مساجد القاهرة قبل عصر المماليك، ص ٦٨، ١٧٢ . Creswell, K., Muslim Arch., vol. I, p. 101.

بابان علي يمين هذا المدخل، وآخران علي يساره، وباب يتوسط كلاً من الجدارين البحري والقبلي.

ويتشابه هذا الجامع مع جامع ابن طولون في سادة البناء فكلاهما مبني بالطوب الأحمر، فيما عدا الحوائط الخارجية لجامع الحاكم فإنها مبنية بالحجر، كما يتشابهان في شكل الأكتاف الحاملة للعقود، وفي طراز الكتابة الكوفية المحيطة بدائر السقف مع اختلاف في المادة، ففي جامع ابن طولون طراز من الخشب وفي جامع الحاكم طراز من الجص. كما أن هناك ميزة معمارية انفردت بها الواجهة الغربية لجامع الحاكم إذ يتوسطها ويبرز عن سمتها^(١) بنحو ستة أمتار بناء حجوى يتألف من المدخل الرئيسي للجامع، وهي ظاهرة معمارية لا مثيل لها إلا في قصر الأخيضر بالعراق الذي أنشئ أيام هارون الرشيد وجامع المهدي عاصمة الدولة الفاطمية الأولى، وهو الجامع المنشأ في أوائل القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي^(٢). وقد شوهدت بعد ذلك في جامع الظاهر بيبرس البندقداري بالظاهر بالقاهرة.

وقد كان يتوج هذا المدخل الرئيسي لوح من الرخام، ضاع أثره ولم يبق لنا إلا رسمه يتضمن ما يأتي:

"بسم الله الرحمن الرحيم ونريد أن نمنّ علي الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم الوارثين . مما أمر بعمله عبد الله ووليه أبو علي المنصور الإمام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين صلوات الله عليه وعلي آبائه الطاهرين في شهر رجب سنة ثلث وتسعين وثلثمائة"^(٣).

وتنتهي هذه الواجهة شمالاً وجنوباً ببرجين يتكون كل منهما من مكعبين أجوفين يعلو أحدهما الآخر، السفلي من عصر بناء الجامع والعلوي من عمل السلطان بيبرس الجاشنكير، وتقوم في البرج الشمالي منذنة اسطوانية كما تقوم في البرج الجنوبي منذنة أخرى تبدأ مربعة وتنتهي مثمنة، وهاتان المنذنتان مبنيتان من الحجر ومحجبتان داخل البرجين، لا يري الإنسان منهما من الخارج سوى الجزء

(١) السميت: هو الطريق. (مختار الصحاح، مادة "سمت") وتعني هنا بروز بناء حجوى عن الطريق يقع فيه المدخل الرئيسي. (الشرطوني، أقرب الموارد، مادة "السميت").

(٢) عبد العزيز مرزوق، مساجد القاهرة، ص ١٦٩ كمال الدين سامح، العمارة الإسلامية، ص ٩.

(٣) عبد العزيز زكي، مساجد القاهرة، ص ٧٠، ٧١.

العلوي^(١). أما النوافذ فقد ضاع معظمها، ولم يبق منها إلا اثنان في جدار القبلة على يسار المحراب^(٢).

ويتضح — بعد زيارتي للجامع — أنه يحتاج إلى كثير من العناية والإصلاح من مصلحة الآثار، لجميع الأجزاء والأسقف التي تحتاج إلى ترميم وإعادة بناء، فالخراب ممتد في أنحائه بينما يتخذ أطفال مدرسة السلحدار الإعدائية فناء للمدرسة، ويعيثون بالكتابة على جدرانه.

ويزور الجامع من حين لآخر جماعات من الهنود الذين ينتمون للمذهب الشيعي، ويصلون فيه لأنه كان معقلا للشيعية في وقت إنشائه^(٣).

محكمة جامع الصالح

جامع الصالح طلائع بن رزيك (٥٥٥هـ / ١١٦٠م)^(٤)

كان مسجد الصالح طلائع بن رزيك مقرا لمحكمة جامع الصالح، وهي من المحاكم التي مارست القضاء والتوثيق قبل وبعد الفتح العثماني، لأن معظم المساجد الجامعة والمدارس التي كانت تستخدم كمحاكم في العصر المملوكي هي التي استمرت تؤدي نفس المهمة في العصر العثماني، فضلا عن غيرها من المحاكم التي قامت بعد الفتح. وهي من محاكم الأخطاط الهامة لأن عدد سجلاتها كبير، بالإضافة إلى أن هذه السجلات تحوي كثير من الأوامر والنواهي المدونة فيها من قاضي العسكر العثماني.

والصالح طلائع هو أبو الغارات طلائع بن رزيك الذي كان وزيرا لكل من الخليفة الفاطمي الفائز والعاقد^(٥).

ذكر المقرئ أن الصالح قد بنى هذا الجامع أصلا لينقل إليه رأس الحسين من عسقلان عندما خاف علي مشهده الموجود بعسقلان من هجمات الصليبيين، وعندما فرغ منه لم يمكنه الخليفة الفائز الفاطمي من ذلك وقرر ألا يدفن إلا داخل

(١) وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج ١، ص ٢٢، ٢٤.

(٢) عبد الرحمن زكي، القاهرة، ص ٥٤ عبد العزيز مرزوق، مساجد القاهرة، ص ٧٥.

(٣) رأيت — أثناء زيارتي للجامع — مجموعة من هؤلاء الهنود وهم يصلون به.

(٤) فهرس الآثار الإسلامية، أثر رقم ١١٦؛ انظر: لوحة رقم ٢.

(٥) المقرئ، الخطوط، ج ٣، ص ١٩٢؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٣٦٤.

القصور الزاهرة، وبنى ضريحاً بالقرب من القصر الفاطمي الكبير حيث دفن الرأس وهو المشهد الحسيني^(١). وهذه الرواية منقوضة لأن المشهد الحسيني أنشئ عام ٥٤٩هـ / ١١٥٤م، أي قبل بناء جامع الصالح بنحو ست سنوات. وهذا الجامع هو أول بناء يشيد خارج باب زويلة، وآخر مسجد أنشئ في الدولة الفاطمية، وقد تم إنشاؤه سنة ٥٥٠هـ / ١١٦٠م، وعين زين الدين الواظ به، وكان الصالح طلائع يحضر مجلسه، وقد بنى في الجامع صهريجاً عظيماً، وجعل له ساقية علي الخليج، قريب من باب الخرق تملأ للصهرج أيام النيل، وجعل المجاري إليه^(٢).

ولم يكن بهذا الجامع خطبة زمن الأيوبيين، وأول ما أقيمت الجمعة فيه في أيام المعز أليك التركماني، أول ملوك الدولة البحرية في سنة ٦٥٢هـ، وخطب فيه ابن أصيل الدين أبو بكر الأسعدي^(٣).

وعندما حدث زلزال سنة ٧٠٢هـ تهتم، وعمر علي يد الأمير سيف الدين بكتمر الجوكندار أيام الناصر محمد بن قلاوون^(٤). وكان هذا الأمير قد وهب للجامع منبراً بديعاً قبل ذلك بثلاث سنوات، وما زال هذا المنبر يحمل نقشاً يسجل اسم صاحبه هذا وتاريخه هو سنة ٦٩٩هـ / ١٣٠٠م.

وجدد الجامع بعد ذلك عدة مرات في سنة ٨٥٤هـ، وفي سنة ٨٨٢هـ، وفي أواخر القرن التاسع عشر كان هذا المسجد لا يزال من الجوامع الشهيرة العامرة، ثم أصابه خلل كبير بعد ذلك، فتوقفت الصلاة به، واحتله الأهالي^(٥).

وقبل أن تبدأ لجنة حفظ الآثار في مشروع ترميم وإصلاح الجامع فكان الجامع قد تسلط عليه الخراب، ولم يبق منه سوى محرابه الذي كانت حالته سيئة، وقد قامت إدارة حفظ الآثار العربية بتخليته وترميم ما تصدع من مبانيه وتكاملته بحيث أصبح كما هو الآن^(٦).

(١) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص ١٩٢

de conserv. Des Monuments, T. 33, p. 405

(٢) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص ١٩٣

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص ٣٦٢؛ على مبارك، الخطط التوفيقية، ج٥، ص ٣٨

(٤) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص ١٩٢؛ وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج١، ص ٣٥

(٥) أحمد فكري، مساجد القاهرة ومدارسها، ج١، ص ١١١

(٦) محاضر لجنة حفظ الآثار، ج٥، ص ٤٧؛ وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج١، ص ٣٦

وهذا جامع من الجوامع الشهيرة ، ولم تزل شعائره مقامة في الجمعة والجماعة، وكان يقرأ به درس في فضائل الأعمال، وله أوقاف عظيمة تحت نظرو ديوان الأوقاف^(١).

وصف الجامع:

وتخطيط الجامع من الداخل لا يختلف عما تقدم عليه من الجوامع^(٢) (جامع عمرو، طولون، الحاكم، الأقرم) مع اختلاف المساحة، ويتألف من صحن مكشوف ويحيط بالصحن أوابن مرتبة علي نسق أوابن جامع الأقرم، فيتكون إيوان القبلة من ثلاثة أروقة ويتكون كل من الأوابن الثلاثة الأخرى من رواق واحد فقط، وعقود هذه الأروقة محمولة علي عمد من الرخام، وللجامع أربع وجهات مبنية بالحجر. أهمها الواجهة الغربية وبوسطها المدخل الرئيسي، وقد أقيم أمامه رواق محمول علي أربعة عمد رخامية وحليت عقوده بزخارف جميلة، وقد حلى صدر هذا الرواق وجانباه بزخارف علي شكل مروحة ،ونقشت بأفاريزه آيات قرآنية كتبت بالكوفية المزهرة^(٣).

وجميع عقود الجامع من النوع المعروف باسم Keel Arch^(٤) وهي مبنية بالطوب، في حين بنيت حوائط الجامع الأربعة من الخارج بالحجر، ومن الداخل بالطوب وهي ظاهرة انفرد بها هذا الجامع^(٥).

ولعل أهم ابتكار جديد في هذا المسجد هو تقسيم الواجهة إلى صف من الشبابيك بإطارات مبنية بأجزاء بارزة في الواجهة ، وهذا التخطيط أثر بعد ذلك في التصميمات التي جاءت بعده، فقد جاء هذا التصميم في مدرسة الصالح نجم الدين سنة ٦٣٩-٦٤١هـ وقبته، وكذلك في مدرسة السلطان بيبرس المبنية ملاصقة للمدرسة الصالحية في سنة ٦٦٠-٦٦٢هـ، ثم انتشر بعد ذلك وأصبح هذا التخطيط هو التخطيط السائد في المدارس^(٦).

(١) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٥، ص ٣٨.

(٢) وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج ١، ص ٣٥.

(٣) عبد الرحمن زكي، القاهرة، ص ٥٥.

(٤) عبد العزيز مرزوق، مساجد القاهرة قبل عصر المماليك، ص ٩٦.

(٥) وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج ١، ص ٣٥.

(6) Creswell, K., Muslim Architecture, vol. I, p. 287, 289.

وللجامع ثلاثة مدخلات يتوسط إحداها الواجهة البحرية ويتوسط الثاني الواجهة القبلية، وكلهما يقع في بروز بسيط يغطي أعلاها عقد محدب حتى داخله بمخوصات، وكلتا الواجهتين مقسم إلى صنف قليلة الغور تنتهي بعقود محدبة. أما المدخل الغربي وهو المدخل الرئيسي فيعلو فتحة بابه عتبة مرززة فوقها عقد عاتق. ويتقدم هذا المدخل رواق محمولة عقوده المحدبة على أعمدة رخامية، ويكون هذا الرواق مع حرتين بارزتين على طرفيه الواجهة الغربية للجامع، والتي تعتبر بنظامها هذا واجهة فريدة المثال^(١). وحلى صدر هذا الرواق وجانباه بزخارف على هيئة مروحة مخصوصة، ونقشت بأفاريزه آيات من القرآن كتبت بالخط الكوفي المزخرف، ولهذا الرواق سقف من الخشب حلى بزخارف فاطمية عثر عليها في عمارة المسجد فأكمل على مثالها، ولعله السقف الفاطمي الوحيد الباقي - إذا استثنينا بقايا السقف بالبيمارستان المنصوري - من القصر الصغير الغربي^(٢).

ولم يذكر المقرئ تاريخ بناء المسجد، وقد كان هذا التاريخ مختفيا وراء مبان كانت تغطي الواجهة البحرية والغربية أيام "فان برشم" وبعد إزالتها وجد اسم الفائز وطلات^(٣).

وقد كتبت على نهاية الواجهة الغربية وأول الواجهة البحرية تاريخ إنشاء الجامع ونصه: "بسم الله الرحمن الرحيم أمر بإنشاء هذا المسجد بالقاهرة المعزية المحروسة قتي مولانا وشيخنا الإمام عيسى أبي القاسم الفائز بنصر الله أمير المؤمنين صلوات الله عليه وعلي آباءه الطاهرين وأبنائه الأكرمين السيد الأجل الملك الصالح ناصر الأئمة وكاشف الغمة أمير الجيش سيف الإسلام غياث الأنعام كافل قضاء المسلمين وهادي دعاة المؤمنين أبو الغارات طلّات الفائزى عضد الله به الدين وأمتع بطول بقائه أمير المؤمنين وأدام قدرته وأعلى كلمته ونصر ألويته وفتح له وعلي يديه مشارق الأرض ومغاربها في شهور سنة خمس وخمسين وخمسمائة والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أفضل الوصيين وعلى ولديه الطاهرين أبي محمد الحسن وأبي عبد الله الحسين وعلي الأئمة من ذريتهم أجمعين"^(٤).

(١) وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج ١، ص ٣٥، ٣٦.

(٢) حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، ج ١، ص ٩٨.

(٣) Creswell, K., Muslim Architecture, vol. I, p. 287.

(٤) حسن عبد الوهاب، المرجع السابق، ج ١، ص ٩٩؛ عبد العزيز مرزوق، المرجع السابق، ص ٩٦، ٩٨، ٩٩، p. 21، T. 9، Repertoire chronologique d'Epigraphie Arabe.

وقد كانت منئذ الجامعة تعلو الباب الغربي شأن المساجد الفاطمية وقد هدمت ثم قام بتجديدها الأمير بكتمر الجوكندار عقب سقوطها بسبب زلزال سنة ٧٠٢هـ - وأزيلت سنة ١٩٢٦ لحدوث خلل بها^(١).

وتبلغ مساحة جامع الصالح ١٥٢٣م^٢ وقد اشتمل على مميزات معمارية قل أن تتوفر في مسجد فاطمي آخر، وعند بنائه كانت أرضيته مرتفعة عن مستوى الشارع بنحو ٣،٨٠م^(٣).

وهو آخر المساجد الفاطمية في القاهرة، وقد ظهرت فيه أساليب تخطيطية وأخرى معمارية وزخرفية، تعبر أصدق تعبير عن نهاية مرحلة تطور هذه الأساليب، وبداية مرحلة جديدة^(٤).

محكمة القسمة العربية

المدرسة الكاملية^(٥)

٦٢٢هـ / ١٢٢٥م

هذه المحكمة من المحاكم العثمانية الهامة، إذ أنها كانت - إلى جانب نظرها الدعاري والفصل والحكم وتوثيق العقود - تقوم بحصر تركسات الأموات من الأهالي عامة وأهل الزمة بصفة خاصة.

(١) حسن عبد الوهاب، المرجع السابق، ج ١، ص ٩٩؛ عبد الرحمن زكي، القاهرة، ص ١٥٦

وزارة الأوقاف، مساجد مصر، ج ١، ص ٣٦.

(٢) حسن عبد الوهاب، المرجع السابق، ج ١، ص ٩٨.

(٣) أحمد فكري، مساجد القاهرة، ج ١، ص ١٢١.

(٤) كان للسلطان صلاح الدين الأيوبي أكبر الفضل في إنشاء المدارس وانتشارها في أنحاء مصر، إذ عمل على القضاء على مذهب الشيعة وإبعث مذهب أهل السنة، وذلك ببناء المدارس لفقهاءها، واقتدى به أولاده وأمرأؤه وحذا حذوهم من ملك مصر بعدهم. وفي الوقت الذي أعنت فيه المدرسة لتؤدى فيها الشعائر الدينية، أعدت أيضا لتكون مراكز ثقافية؛ أما تصميمها فيشتمل على إيوانين أو أربعة إيوانات مفردة متقابلة تكون شكلا متعامدا، أكبرها إيوان المحراب وأصغرهما الإيوانان الجانبيان، ويتوسطهما غالبا صحن مكشوف به قبة فسقية ويلحق به عادة مدفن للمنشئ وسبيل يعطوه الباب ومساكن الطلبة، ولما صغر حجمها غطي الصحن، واستغني عن الفسقية وقبتها؛ وفي القرن التاسع الهجري (١٥م) غلب تصميم المدرسة على المسجد فأنشئ على مثالها الكثير من المساجد، بصرف النظر عن كونه خصص لدراسة مذهب أو لم يخصص، وكان يكتب عليها تارة مدرسة وأخرى مسجد، مما يعزز القول بأن هذه الأسماء ترجع إلى وظيفة البناء لا إلى البناء نفسه، وكان مدلولها يرجع إلى الغرض الذي أقيم من أجله لا طراز بنائه. (لؤل إنشاء الكاملية كان لتدريس الحديث النبوي). (حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، ج ١، ص ١٣، ١٤)

Creswell, K., Muslim Arch., vol. II, p. 79, 80.

وانشئت هذه المحكمة بعد الفتح العثماني بمدة تزيد على الأربعين عاماً، أي أنها لم تكن محكمة عند إنشائها (في العهد الأيوبي)، كغيرها من المحاكم العثمانية الأخرى مثل الصالحية والحاكم وطولون إلخ التي استعملت كمحاكم قبل العصر العثماني وبعده، بل هي من ابتكارات العصر العثماني، وقد عين لها قاض خاص سُمي بالقسم العربي وهو تركي يحضر من الأستانة في كل عام مع قاضي محكمة مصر الكبرى ويكون نائباً عنه^(١).

وكان بداية التسجيل في سجلاتها، كما يدلنا علي ذلك تاريخ أول سجلاتها هو عام ٩٧٠هـ، واستمرت حتى عام ١٢٩٨هـ، حيث أنشئت أول لائحة للمحاكم الشرعية في رجب سنة ١٢٩٧هـ، وكانت هذه المحكمة مخصصة للنظر في أحوال غير المسلمين، من معاملاتهم بيعاً وشراءً وادعاءً ووراثَةً وغير ذلك ممسا يتعلق بشؤونهم المدنية^(٢).

وكان مقر هذه المحكمة هو المدرسة الكاملية بمنطقة بين القصرين، كما يبين لنا ذلك من اطلاعنا علي سجلاتها، ففيها جاء ما يأتي:

"الحمد لله هذا سجل مبارك حميد الابتدا سعيد الانتها معد لضبط الوقائع الشرعية بالمدرسة الكاملية بالقسمة العربية بالقاهرة المحمية"^(٣).

وأيضاً: "هذا سجل سعيد الابتدا حميد الانتها معد لضبط وقائع القسمة الشرعية العربية بالديار المصرية بالمدرسة الكاملية عمرها الله تعالى بذكره الكاينة بين القصرين بالقاهرة المحروسة"^(٤).

كما جاء ما يفيد ذلك في مخطوطة أبي السرور البكري إذ قال: "تعرف بدار الحديث الكاملية وهي ثاني دار عملت للحديث وبها الآن القسمة العربية"^(٥).

(١) سجل القسمة العربية رقم ٧٧، ص ١.

(٢) محمد سليمان، بأى شرع تحكم، ص ٣٤، ٣٥.

(٣) سجل القسمة العربية رقم ١١، ص ٢.

(٤) سجل القسمة العربية رقم ٩، ص ١١ سجل القسمة العربية رقم ١٠، ص ٣؛ سجل القسمة العربية رقم ٢٤، ص ٨١، وثيقة ١٠٨؛ سجل القسمة العربية رقم ٢٣، وثيقة ٢٩٩.

(٥) أبو السرور البكري، قطف الأزهار، (مخطوط بدار الكتب رقم ٤٥٧ جغرافيا)، ص ١٨١.

تاريخ المدرسة الكاملية:

أنشأ المدرسة الكاملية السلطان الملك الكامل ناصر الدين محمد ابن الملك العادل أبي بكر أيوب بن شادى بن مروان في سنة ٦٢٢هـ، وهي ثاني دار شيدت لتدريس الحديث النبوي الشريف، وقد كانت أول مدرسة بنيت لتدريس الحديث، تلك التي بناها بدمشق نور الدين محمود زنكي.. وقد وقف الكامل المدرسة الكاملية علي المشتغلين بالحديث النبوي، ثم من بعدهم علي الفقهاء الشافعية، ووقف عليها الربيع الذي بجوارها علي باب الخرنشف، ويمتد إلى درب المقابل للجامع الأكرم. وكان موضع هذه المدرسة من جملة القصر الفاطمي الغربي، ثم صار موضعاً يسكنه القماحين، وأيضاً سوقاً للرقيق وداراً تعرف بابن كستول^(١).

وقد ذكر ابن إياس أنه لما حفر أمباس هذه المدرسة، وجد فيها صنماً كبيراً من الذهب فأمر الكامل أن يسبك ذلك الصنم وينفق علي بنائها، فبنيت من وجهه حلال^(٢)، وهي رواية من قبيل الروايات التي اعتاد المؤرخون إيرادها عند بناء الجوامع منعاً لكل ريبة تقع بشأن الأبنية الدينية ومؤسسيها^(٣).

وعندما كملت عمارة المدرسة الكاملية، ولي تدريسها الشيخ أبو الخطاب عمر بن دحية، ثم وليها بعده أخوه أبو عمرو عثمان بن دحية، ثم وليها الحافظ زكي الدين عبد العظيم المنذرى ثم شرف الدين أبي الخطاب بن دحية، وبعده المحدث محيي الدين بن سراقه وغيره كثيرون^(٤).

وقد ذكر المقرئزي أنها ظلت بيد أعيان الفقهاء إلى أن كانت الحوادث والمحن سنة ٨٠٦هـ فتلاشت كما تلاشي غيرها، وولى تدريسها صبي صغير وجاهل، واستمر لفترة طويلة لا يدرس بها حتى نسيبت أو كادت تنسي دروسها^(٥).

ويبدو من وصف المقرئزي هذا، أنه قد أهمل شأن هذه المدرسة في وقت مبكر جداً (زمن المقرئزي)، وإن استمرت هذه المدرسة موجودة وقائمة محكمة

(١) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص ٣٣٥.

(٢) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص ٨١.

(٣) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ٢١، ص ١٠٣.

(٤) السيوطي، حسن المحاضرة، ج٢، ص ٢٦٢. ذكر السيوطي أن عمارتها كملت سنة ٦٢١هـ في حين ذكر المقرئزي أنها بنيت سنة ٦٢٢هـ.

(٥) المقرئزي، الخطط، ج٣، ص ٣٣٥.

للنظر في القضايا وتوثيق العقود إلى وقت متأخر وهو عام ١٢٨٩هـ، تاريخ آخر سجل من سجلاتها^(١).

وصف المدرسة الكاملية:

لم يبق من هذه المدرسة إلا بعض جدران إيوانها الغربي، مجردة حتى من بياضها، وكانت بعض زخارفها المصنوعة من الجص غاية في الإتقان، وتعتبر هذه المدرسة ذات قيمة أثرية كبيرة، وشكلها العام شبيه - إلى حد ما - المدارس التي أنشأها صلاح الدين بمصر، وهي المدارس التي تأسست بالقاهرة لتعليم المذاهب علي قواعد السنة التي كانت قد تداعت في عصر الدولة الفاطمية الشيعية^(٢).

ويرى بعض علماء الآثار أن المدرسة الكاملية أقدم نموذج لطراز تخطيط المدرسة ذات الإيوانين.. ذلك الطراز الذي تطور فيما بعد إلى أربعة إيوانات^(٣).

ولتهدم البناء فإن الوقوف علي حقيقته صعب، وقد قيل إن زخارف هذه المدرسة تشبه زخارف قصر الحمراء أكثر منها بزخارف جوامع القاهرة، وهذه الملحوظة صحيحة، فالزخارف المتخذة من الجص والمعروضة في متحف الفن الإسلامي، علي شكل ورق الأشجار المحيطة بالكتابة، يتضح أنها من طرز الزخارف المغربية، كما أننا نشاهد الزخارف الجصية من الطراز المغربي أيضاً، في الطرز التي تحيط بعقود جامع الصالح طلائع الذي أنشئ سنة ٥٥٥هـ، وهي كثيرة الشبه بإطار شبابيك المدرسة الكاملية، وذلك لأن الزخارف الجصية في ذلك الوقت كانت أكثر من الزخارف الحجرية، ومثال ذلك ما نراه في الجامع الأزهر والحاكم والأقمر^(٤).

وقد كانت أطلال هذه المدرسة محاطة بالأتربة فأزلتها مصلحة الآثار فسي سنة ١٩٠٣م، وحاولت المصلحة أن تجري فيها حفائر بعد ذلك ولكن لم يترتب علي هذه العملية كشف شيء جديد.

(١) سجل القسمة العربية، رقم ١٥٨.

(٢) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ٢١، ص ١٠١، ١٠٢.

(٣) عبد الرحمن زكي، القاهرة تاريخها وأثارها، ص ٩٧.

(٤) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ٢١، ص ١٠٢، ١٠٣.

وتبقى من هذه المدرسة في عهدنا هذا جزء من قاعة مستطيلة في مؤخرها، وطولها عشرة أمتار ونصف، وعرضها تسعة أمتار ونصف، وهي مسقوفة بقبوة مدببة بالأجر علي هيئة قبوة قاعة الثعالب^(١)، أي أنها تتكون من مداميك أفقية تعلوها مداميك رأسية^(٢).

ويبدو من دراسة تخطيطها، والمحاولات التي قامت لرسم ما كانت عليه المدرسة، أنها كانت كغيرها من المدارس والجوامع التي استعملت كمحاكم في العصر العثماني، تحوي أربعة أواوين وذلك حتي يحتل كل قاض من قضاة المذاهب الفقهية الأربعة أيواناً للنظر في القضايا وتوثيق العقود حسب أصول مذهبه.

وقد حاول بعض علماء الآثار أن يرسموا تخطيطاً لهذه المدرسة كما كان في عهد إنشائها، واستعانوا بما تبقى بها من أطلال ولكن كان ينقصها عنصر رئيسي، وهو الحدود الخارجية للمدرسة التي لا تتوافر العناصر الأثرية لتحديد.

وفي رأي للأستاذ الدكتور أحمد فكري أن حدود المدرسة كانت مستطيلة، وأنه كانت تحتل أركانها الأربعة قاعات للشيوخ والدراسة والمرافق العامة، علي جانبي بيت الصلاة من جهة، وعلي جانبي المؤخرة من جهة أخرى، وأن غرف الطلاب كانت تمتد علي جانبي الصحن^(٣).

وهذا الرأي نرجحه، إذ أنه يتفق مع ما نعرفه عن هذه المدرسة الآن، من أنها كانت لفترة طويلة محكمة قضائية تنظر وتوثق العقود علي المذاهب الأربعة — كما يتضح ذلك من سجلاتها — في تلك القاعات الأربعة.

وقد ورد بكتاب فان برشم عن الكتابات العربية المنقوشة ، أن علي باب هذه المدرسة لوحة عليها النص التالي:

(١) قاعة الثعالب تنسب إلى الأمير فخر الدين أبو منصور إسماعيل بن حصن الدولة فخر العيوب بن ثعلبة الذي يصل نسبه إلى جعفر بن أبي طالب (المتوفى سنة ٦١٣هـ/١٢١٦م) وتقع هذه القاعة بالقرب من مشهد الإمام الشافعي، ويقال أن بها ضريح صاحب البناء. (أحمد فكري، مساجد القاهرة ومدارسها، ج ٢، ص ٣٦، ٣٧)

(٢) أحمد فكري، مساجد القاهرة ومدارسها، ج ٢، ص ٥٦.

(٣) أحمد فكري، مساجد القاهرة ومدارسها، ج ٢، ص ٥٨.

"أحيا هذه المدرسة الكاملية دار الحديث بعد الاندثار وأعادها محكمة البناء والأساس الأمير حسن كتحدا مستحفظان الشعراوي صانته الله من المساوي وكان له وقاية في الدارين وسببا في الجمع بين الحسينيين سنة ١١٦٦هـ^(١).

وقد ذكر تاريخ تجديد هذه المدرسة أيضا في فهرس الآثار الإسلامية^(٢).

ويبدو أن هذا الإحياء قد تم أثناء وجود محكمة القسمة العربية بها، وخلال فترة عملها كمحكمة قضائية، إذ أن تاريخ التجديد هو سنة ١١٦٦هـ / ١٧٥٢م، وقد ظلت هذه المحكمة تعمل كما نعرف من سجلاتها منذ سنة ٩٧٠هـ إلى سنة ١٢٨٩هـ.

ولعل الأمير حسن كتحدا قد قام بتجديدها لإصلاح حال البناء، الذي يرجح أنه كان متهدما، إذ يتفق ذلك مع كلام المقريري عن قدمها وإهمالها في زمانه^(٣)، والأرجح أنها أصبحت أسوأ حالا بعد عصر المقريري أيضا، بل وبعد الفتح العثماني، مما دعا إلى إصلاحها حتى يمكن أن تؤدي أغراضها الدينية أولا، فضلا عن أنها محكمة للتقاضي وقسمة تركات أهل الذمة.

ويبدو أن كرزويل لم يعتبر هذا التجديد تجديدا بالمعنى المفهوم، أي تجديدا شاملا لمعالم هذه المدرسة الأيوبية مما قد يغير من مساحتها، ولكن اعتبره إصلاح للبناء ليكون جامعا صغيرا، وإن كان هذا التحديد في العمارة قد التزم باستمرار استخدام البوابة الأصلية للكاملية، كما أن هذه الإصلاحات أقل في القيمة المعمارية وأدنى مرتبة من البناء الأصلي^(٤).

محكمة القسمة العسكرية

المدرسة الظاهرية

(٦٦٠-٦٦٢هـ / ١٢٦٢-١٢٦٣م)^(٥)

كانت محكمة القسمة العسكرية من أهم محاكم العصر العثماني، ولعلها تلي محكمة الباب العالي في الأهمية، إذ أن عملها الرئيسي كان ضبط مخلفات الأموات

(1) Van Berchem, Max, C.I.A., Egypte, T.I., p. 98.

(2) فهرس الآثار الإسلامية بمدينة القاهرة العصر التركي، ص ١٢.

(3) المقريري، الخطط، ج ٣، ص ٣٣٥.

(4) Creswell, K., Muslim Architecture, vol. II, p. 80.

(5) فهرس الآثار الإسلامية، لث رقم ٣٧.

العسكرية وأيتامهم وأتباعهم، والسادة الأشراف والعلماء وحفظة كتاب الله المبين وأيتامهم وأتباعهم وأرباب العلوفات^(١).

وكان مقر محكمة القسمة العسكرية كما ورد بسجلاتها بالمدرسة الظاهرية بين القصرين، ففي أحد سجلاتها علي سبيل المثال ما يلي:

"هذا سجل مبارك إن شاء الله تعالى جعل لضبط الوقائع الشرعية بمحكمة القسمة العسكرية بمدرسة الظاهرية بمصر المحمية في مدة سيدنا ومولانا القسام العسكري بمصر المحروسة حالاً"^(٢).

والمدرسة الظاهرية تنسب للسلطان الملك الظاهر بيبرس، وليس الظاهر برقوق بن أنس، إذ أن مدرسة برقوق أيضاً في حي بين القصرين وتقع إلى جانب الكاملية وأمام الظاهرية بيبرس، وذلك لأن مدرسة الظاهر برقوق تسمى المدرسة البروقية.

وتقع المدرسة الظاهرية بالقاهرة "من جملة خط بين القصرين، وقد كان موضعها من القصر الكبير الفاطمي يعرف بقاعة الخيم، ودخل في هذه المدرسة باب الذهب من أبواب القصر"^(٣).

(١) سجل القسمة العسكرية رقم ١٣٣، ص ١١ سجل القسمة العسكرية رقم ١٢٥، ص ١ (أرباب العلوفات هم الأشخاص أو الجنود علي وجه الخصوص، الذين يتقاضون علوفة، والعلوفة في القاموس التركي هي مرتب الجندي الذي كان يدفع لهم في الأزمنة القديمة.

Redhouse, Turkish English Lexicon, Art

وهذا المرتب أو العلوفة تنقسم إلى علوفة المأكّل والمؤنة التي تعطي للجنود، كذلك تعني المرتب أو المعاش الخاص بالجنود. Edward, Arabic English, Lexicon, Art وبهذا المعنى تكون العلوفة إما مرتباً عينياً كغذاء الإنسان والحيوان (خيول الجنود مثلاً) أو مرتباً نقدياً كالأجور والمعاشات والمرتبات وغيرها.

علوفة : Dozy, Supplement aux dictionnaires Arabes, Art

وقد كان لا يسمح للفرد الواحد بتقاضى أكثر من علوفة واحدة في وقت واحد، وكانت العلوفة تلغى بموت الجندي، كما كان الحرمان منها عقاباً علي ذنب يكون قد ارتكبه من يتقاضاها.

Shaw, Stanford, The Financial & Administrative Organization and Develop of Ottoman Egypt, p. 205, 206.

(٢) سجل قسمة عسكرية رقم ٩٤، ص ١.

(٣) المقرريزي، الخطوط، ج٣، ص ٣٤٠؛ الفلقلنددي، صبح الأعشى، ج٣، ص ٣٤٦.

وكان الظاهر ببيرس قد اشترى قاعة الخيم، وأمر بهدمها وبناء هذه المدرسة في موضعها، وقد ابتدئ في عمارتها في ٢ ربيع آخر سنة ٦٦٠هـ وتم بناؤها يوم الأحد ٥ صفر سنة ٦٦٢هـ، ورتب لها الظاهر ببيرس أوقافاً جليلة، واجتمع بهذه المدرسة أهل العلم^(١)، والقراء والمحدثون وجلس شيخ الشافعية تقي الدين محمد بن الحسن بن زرين الحموي بالإيوان القبلي هو وجماعته، وجلس شيخ الحنفية مجد الدين عبد الرحمن ابن الصاحب كمال الدين عمر بن العديم الحلبي بالإيوان البحري هو وأتباعه، وشيخ القراء زين الدين أبو بكر المحلي وأصحابه بالإيوان الغربي، وشيخ المحدثين الحافظ شرف الدين الدمياطي وجماعته بالإيوان الشرقي^(٢).

وقد جعل الظاهر ببيرس بهذه المدرسة خزانة كتب (مكتبة) تشمل أمهات الكتب في سائر العلوم، وبنى بجوارها مكتبة لتعليم أيتام المسلمين كتاب الله تعالى، ورتب لهم المرتبات والكسوة في الشتاء والصيف، ووقف عليها ربع السلطان خارج باب زويلة بين باب زويلة والفرج ويعرف ذلك الخط به ويقال خط تحت الربع.

ويبدو أن هذه المدرسة قد تقادم العهد بها منذ زمن المقرئ ذي يقول: "إنها من أجل مدارس القاهرة إلا أنها قد تقادم عهدها فرثت، وبها الآن بقية صالحة، ونظرها تارة بيد الحنفية وأخرى بيد الشافعية"^(٣).

وقد ظلت هذه المدرسة بعد ذلك فترة طويلة محكمة شرعية (مقرراً للقسم العسكرية) وكانت أو أوائنها الأربعة تستخدم كقاعات لنظر الدعاوي وتوثيق العقود، وحصر التركات، حتى هدمت أجزاء كثيرة منها، وأصبحت جزئين يمر بينهما شارع إلى المحكمة الكبرى، وذلك بسبب فتح شارع بيت القاضي عام ١٢٩٠هـ (١٨٧٣/١٨٧٤م)، في حين أن تاريخ آخر سجل من سجلاتها هو عام ١٢٩٢هـ. ومن المحتمل أن تكون قد استمرت في عملها كمحكمة في البقية الباقية من أووائنها حتى انتهت حياتها كمؤسسة قضائية في أواخر القرن الثالث عشر الهجري، وحتى ظهور أول لائحة للمحاكم الشرعية في سنة ١٢٩٧هـ وإلغاء القسم العسكرية في سنة ١٢٩٨هـ.

(١) المقرئ ذي، السلوك، ١، قسم ٢، ص ٥٠٤؛ الخطط، ج ٣، ص ٣٤١. ذكر السيوطي في (حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٦٤) أنه شرع في بنائها سنة ٦٦١هـ وتمت سنة ٦٦٢هـ.

(٢) السخاوي، تحفة الأحباب وبغية الطلاب، ص ٦٢.

(٣) المقرئ ذي، الخطط، ج ٣، ص ٣٤٢؛ السلوك، ج ١، قسم ٢، ص ٥٠٤.

وصف المدرسة:

مع أن هذه المدرسة كانت أطلالاً حتى عندما كتب عنها المقرئزي، فإن الجزء الأكبر منها كان موجوداً حتى عام ١٨٧٤م، حينما شق طريق خلالها من ميدان بيت القاضي إلى سوق النحاسين مقابل ضريح السلطان قلاوون، وقد أصيبت بأضرار أخرى في يونه سنة ١٨٨٢م حينما هوت منارتها.

والموجود منها اليوم جزء صغير من جوانب الإيوان القبلي الغربي مع نتوء في قيو هذا الإيوان، كذلك الباب جهة اليمين، وجزء من الكتابة التاريخية، وحجوة صغيرة تشغل الركن الذي يحتمل أنه كان سيلاً، ولابد أنه كان لها نافذتان أحدهما تفتح على الواجهة الغربية البحرية والأخرى على الواجهة القبليّة الغربية. ويبلغ طول الواجهة القبليّة الغربية ١١,٣٠ متراً، في خط مستقيم حتى واجهة ضريح السلطان الصالح أيوب، ويوجد نافذة أخرى في هذه الواجهة ولكنها للأسف ليست في حالة جيدة^(١).

والمدرسة الظاهرية تقع على نفس العمق مع المدرسة الصالحية، إذ أن محرابها يقع على بعد ٥٥ متراً من سوق النحاسين، في حين أن محراب المدرسة الصالحية يقع على بعد ٥٤,٧٠ متراً من نفس الشارع. وقد رسم دافيد روبرت سنة ١٩٣٩م للمدرستين صورة جميلة، ويبين لنا الرسم أن المدرسة الظاهرية كان لها بوابة ذات مقرنصات^(٢).

وفي زيارتي للمدرسة الظاهرية الآن، وجدت أن الباقي منها عبارة عن حجرة صغيرة (هي تلك التي ذكرها كريزويل ويعتبرها سيلاً) مملوءة بالأتربة وبقايا الطوب، وبها سلم يصعد منه إلى سطح هذه الحجرة، وتطل على بقايا إيوان به محراب صغير بالجهة الشرقية مبطن بالرخام الأزرق، كذلك يحتمل الجزء البحري من هذا الإيوان محل لتجارة المعادن حالياً وبابه يطل على شارع بيت القاضي.

وهذا الإيوان معطل الآن ويعرف باسم جامع طاهر داخل عطفة جامع طاهر بشارع بيت القاضي، وقد تبقى من هذه المدرسة الكتف الأيمن لبابها الأصلي وعليه اسم منشئها وتاريخ إنشائها، وقد كان لهذه المدرسة باب جميل من النحاس ليس له

(1) Creswell, K., Muslim Architecture , vol. II, p. 143.

(2) Ibid, vol. II, p. 143

مثيل في صنعه وحسن إتقانه وجمال زخرفه منقوش عليه اسم الملك الظاهر بيبرس وعام ٦٦١هـ الذى صنع فيه. ومما يؤسف له أن هذا الباب مركب الآن علي باب دار المفوضية الفرنسية بشارع الجيزة تجاه حديقة الحيوانات^(١).

محكمة مصر القديمة الجامع الناصري الجديد (٧١١-٧١٢هـ / ١٣١١-١٣١٢م)^(٢)

محكمة مصر القديمة من أقدم المحاكم العثمانية بمصر، وأول سجلاتها يرجع إلى سنة ٩٣٤هـ، فهو من أقدم السجلات العثمانية، ومن دراسة سجلاتها اتضح أنها كانت تشغل الجامع الناصري الجديد إذ ورد فيها:

(١) "هو أنه بمجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف بمصر القديمة بالجامع الجديد الناصري أجله الله تعالى"^(٣).

(٢) "سبب تحرير الحروف وموجب تسطير الصنوف هو أنه بمجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف بهذه المحكمة بالجامع الجديد الناصري بها عمره الله تعالى بذكره"^(٤).

وقد ذكر ابن إياس أن هذا الجامع عند موردة الحلفاء، وكان النيل يجري من تحته صيفاً وشتاءً^(٥).

وقد بناه القاضي فخر الدين محمد بن فضل الله ناظر الجيش باسم السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون وقد بدء في عمارته يوم ٩ محرم سنة ٧١١هـ، وانتهى العمل فيه في ٨ صفر سنة ٧١٢هـ^(٦).

وكانت مباشرة نفقات العمارة للقاضي العدل فخر الدين بن المعلم والقاضي عماد الدين بن السكري، واستقرت خطابته لقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة فكانت أول صلاة به ظهر يوم الخميس الثامن من صفر المذكور^(٧).

(١) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج٧، ص ١٢٠، حاشية ١.

(٢) لهذا الجامع وصف مفصل في كتاب: ابن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج٤، ص ٧٦، ٧٧.

(٣) سجل مصر القديمة رقم ٩٥، وثيقة رقم ١١٨٢، ١٤٣٥.

(٤) سجل مصر القديمة رقم ٩٦، وثيقة رقم ٥٠٦.

(٥) ابن إياس، بدائع الزهور، ج١، ص ١٥٨.

(٦) المقرئ، الخطط، ج٣، ص ٢١٠.

(٧) ابن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج٤، ص ٧٦.

ويقال إن السلطان عند بدء عمارته لهذا الجامع نقل حجارته من صنم (تمثال) كان عند قصر الشمع يقال له (السرية) وكان في مواجهة أبو الهول، وقد عمل من ذلك التمثال قواعد للأعمدة الكبيرة التي في الجامع^(١).

كما قيل أن السلطان الناصر محمد قد نقل بعض العمد الصوان من قلعة الروضة لبناء هذا الجامع بظاهر مدينة مصر^(٢).

وصف الجامع:

كان لهذا الجامع أربعة أبواب، أحدها في جداره القبلي وهو باب قاعة الخطابة، والثاني في جداره البحري تجاه النيل، والثالث في جداره الشرقي يسلك إليه فيما بين بستانى علاء الدين طيبرز الوزيرى، والرابع يسلك إليه من زقاق يفصل بينه وبين ساقيته، وله أيضا ثلاثة أبواب أخرى داخلية يتوصل من كل منها إلى سطحه. أما أعمدته فعددها مائة وسبعة وثلاثون عمودا، منها عمد القبة عشرة كبار صوان، أما نوافذه فعددها ستة عشر شباكاً^(٣).

أما طوله من قبله إلى بحريه فقد كان مائة وعشرون ذراعا وعرضه من شرقيه إلى غربيه مائة ذراع، ويشرف من قبله علي بستان العالمة ومن بحريه علي النيل.

وكان موضع هذا الجامع قبل بنائه مغمورا بماء النيل، ثم انحسر عنه وصار مكانه أراضي رملية زمن الصالح نجم الدين أيوب، وكان الناس يتركون فيه دوابهم أيام التحريق، وعندما عمر الملك الصالح قلعة الروضة وحفر البحر طرح الرمال في هذا المكان، فبدأ الناس في بناء العمائر علي السافل، كما كان موضع هذا الجامع شونة، وظل عامرا مدة طويلة إلى أن خرب ما حوله^(٤).

وقد انتشر هذا الجامع وكان واقعا علي سبالة الروضة قبل سواقي مجرى الماء القائمة علي رأس حائط العيون التي عند فم الخليج في المنطقة التي يخترقها الآن شارع وحارة وعطفة السكر والليمون بمصر القديمة^(٥).

(١) ابن أبياس، بدائع الزهور، ج ١، ص ١٥٨.

(٢) السيوطي، حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٣٨٦.

(٣) ابن دقماق، الانتصار لواسطة عقد الأمصار، ج ٤، ص ٧٦، ٧٧.

(٤) المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ٢١١.

(٥) ابن تغري بردى، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٣٣، حاشية (١).

محكمة قوصون
جامع الأمير قوصون
(٧٣٠هـ / ١٣٢٩-١٣٣٠م)^(١)

محكمة قوصون تعتبر من المحاكم العثمانية المتأخرة، والتي لم تدم فترة طويلة كما يبين ذلك من مجموعة سجلاتها المحفوظة بالشهر العقاري^(٢).

وكانت المحكمة تحتل جامع الأمير قوصون الذي لم يبق من أجزائه القديمة اليوم إلا:

(١) بوابته الشرقية التي بشارع السروجية وعليها اسم منشئ الجامع وتاريخ إنشائه سنة ٧٣٠هـ.

(٢) بوابته البحرية التي بداخل درب الأغوات.

(٣) بقايا زخارف وشبابيك جصية بالحائط البحري للمسجد، وما عدا ذلك من المباني فهو حديث^(٣).

وقد وصف المقرئ الجامع القديم (الذي كان مقرًا للمحكمة) أنه بالشوارع خارج باب زويلة، وقد بدأ بعماراته الأمير قوصون سنة ثلاثين وسبعمائة. وكان موضعه دارًا بجوار حارة المصامدة من جانبها الغربي تعرف بدار أقوش نميلة، ثم عرفت بدار الأمير جمال الدين قتال السبع الموصل، فأخذها قوصون من ابنه وهدمها. وتولى بناءه "شاد العمائر"^(٤) واستخدم في بنائه الأسرى الصليبيين.

(١) فهرس الآثار الإسلامية، لثر رقم ٢٠٢.

(٢) انظر الدراسة الأرشيفية للمحاكم العثمانية (محكمة قوصون)، ص ١٥٦ من هذه الدراسة.

(٣) ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٩٥، حاشية ١.

(٤) شاد العمائر: إحدى الوظائف التي كان يشغلها عسكريون بحضرة السلطان المملوكي، وموضوعها أن يكون صاحبها متحدثًا على المعائر السلطانية مما يختار السلطان إبدائه أو تجديده من القصور والمنازل والأسوار والمساجد وغير ذلك، وربما كان يعاونه في إنشاء الأماكن المهمة موظف آخر يسمى ناظر العمارة كان له الأمر على المهندسين وصناع العمائر ونحوهم. وكما كان للسلطان شاد عمائر سلطانية كان لبعض الأمراء أيضًا شادو عمائر. وكان شاد العمائر يختار من بين العارفين بأسور الهندسة والبناء ونوى الأمانة والعفة وحسن السياسة. (حسن الباشا، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج ٢، ص ٦١٦، ٦١٧).

وأقيمت أول خطبة به يوم الجمعة من شهر رمضان سنة ١٢٣٠هـ، وخطب يومئذ قاضي القضاة جلال الدين القزويني بحضور السلطان الملك الناصر محمد ابن قلاوون^(١).

وهذا الجامع أو بالأحرى مبانيه القديمة تختفي وراء المسجد الجديد الذي يحمل نفس الاسم في شارع محمد علي، إذ أنه قد ضحى بالجامع القديم عندما فتح شارع محمد علي ولهذا هدمت أجزاء منه في تلك الأثناء.

والمسجد الجديد ليس له أي صفات مشتركة مع القديم إلا المكان، ومن الصعب معرفة تماماً الوضع الذي كان يحتله الجامع القديم للأمير قوصون. كذلك فإن الخريطة التي نشرت ضمن أعمال الحملة الفرنسية لم تساعد في هذه المهمة التي أصبحت شاقة في الوقت الخالي بسبب المنازل التي بنيت حوله وابتلعت حوائط الجامع الخارجية^(٢). فلم يبق من الجامع القديم إلا الباب البحري، وهو مع ضخامته تسوده البساطة، تجاوره بقايا الزخارف والشبابيك الجصية التي تلاصق المسجد الجديد من بحريه، ولعلها جزءاً من الإيوان الشرقي للجامع القديم، وقد تتوحت أشكال الشبابيك كما تتوحت زخارفها، وعقودها المدببة مرتكزة علي عمد رشيقة، وبتواشيحها زخارف مورقة، كما أحيط بعضها كتابات، كذلك بقى أحد أبواب الجامع القديم، وهو الباب بشارع السروجية يتوصل منه إلى حارة خلف المسجد الجديد، توصل إلى شارع محمد علي، تعرف بعطفة المحكمة (يبدو أنها الموصلة للباب المستعمل في الدخول للمحكمة) وهو من الأبواب الفخمة، مبني بالحجر، وأعتابه مكسوة بالرخام الملون، وينتهي أعلاه بمقرنصات ذات دلايات ظريفة، ومكتوب علي جانبيه ما نصه:

"أمر بإنشاء هذا الجامع المبارك بكرم الله تعالى العبد الفقير إلى الله تعالى قوصون الساقى الملكي الناصري في أيام مولانا السلطان الملك الناصر أعز الله أنصاره وذلك في سنة ثلاثين وسبع ومائة"^(٣).

والجامع الجديد لا يشغل سوى ربع مساحة الجامع القديم، والمنطقة المجاورة تشغلها مخازن لمواد ترتفع أحياناً حتى الإفريز الجميل الذي يصل إلى

(١) المقرئزي، الخطط، ج٢، ص ٢١٧.

(2) Comité de conservation des monuments d'art Arabe, T. 27, p. 149.

(٣) حسن عبد الوهاب، المساجد الأثرية، ج١، ص ١٤٠.

بداية الشبابيك العليا التي احتفظ كثير منها بأفاريز جصية جميلة، ويقول علي مبارك عندما تكلم عن شارع محمد علي، أنه هدم جزءاً كبيراً من جامع قوصون - أثناء شق الطريق المسمى بشارع محمد علي - وخاصة الساقية والمنذنة وحوض الوضوء، ولكن من مقال الحملة الفرنسية نستنتج أن الجزء الذي هدم، لا يمكن أن يوجد إلا في الناحية الجنوبية الغربية من المسجد الجديد في شارع الأغوات^(١). والمخلفات القديمة من جامع قوصون، لا تلقى ضوئاً جديداً عليه، بل تزيده تعقيداً، فإن المسافة بين الباب الموصل لعطفة المحكمة وبين البقايا الزخرفية بحري المسجد الجديد كبيرة جداً، ولاشك أن الجامع القديم كان كبيراً، وعلي ذلك يكون هذا الباب موصلاً إلى ملحقات حول المسجد، مما يرجح أن الأمير قوصون لم ينشئ الجامع في هذه المنطقة فقط، بل أنشأ حولها منشآت أخرى داخلية في حدوده، لم يتعرض لذكرها أحد. واشتماله علي منارتين يعزانه كان كبيراً، وقد تعونا أن نرى المساجد ذات المنارتين كبيرة جداً مثل الحاكم والسلطان حسن ويرقوق بالصحراء والمؤيد^(٢).

ويشار إلى هذا الباب باسم باب المحكمة، كذلك فإن اسم عطفة المحكمة يأتي من أن المحكمة (محكمة قوصون) كانت تحتل مبنى الجامع القديم فيما مضى، وكان مركباً علي هذا الباب مصرعان مغشيان بالنحاس لودعا دار الآثار، كما كان يعلوه إحدى منارتي الجامع^(٣).

وقد انتهي العمل القضائي بمحكمة قوصون بانتهاء آخر سجلاتها سنة ١٢٢٦هـ - وذلك في عصر محمد علي^(٤)، ورفعت كغيرها من المحاكم بالمرسوم الصادر في شوال سنة ١٢٥٣هـ^(٥)، وفي عام ١٢٩٠هـ أخذ من الجامع - الذي كان مقرراً للمحكمة - جزءاً كبيراً عندما فتح شارع محمد علي، وشرع في تعمير المسجد الجديد بمعرفة الأوقاف، علي أن تكون به مدرسة لتعليم الأطفال وبنيت بجواره مساكن وحوانيت موقوفة عليه^(٦).

(١) Comité de conservation des mon. d'art Arabe, T. 27, p. 152, 153.

(٢) حسن عبد الوهاب، المساجد الأثرية، ج ١، ص ١٤١.

(٣) Ibid., T. 27, p. 154.

وحسن عبد الوهاب، المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) محمد سليمان، بأي شرع نحكم، ص ٣٤.

(٥) سجل باب عالي رقم ٤٠٧، وثيقة رقم ٩١٥ مكرر.

(٦) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٥، ص ٨٨.

محكمة الزاهد
جامع سيدي أحمد الزاهد
(٨١٨هـ/١٥٤١م)^(١)

محكمة جامع الزاهد من محاكم خط باب الشرعية، وقد كانت هذه المحكمة تعقد جلساتها وتوثق العقود بجامع الشيخ أحمد بن سليمان المعروف بالزاهد. ويقال أن الشيخ أحمد الزاهد قد اشترى أنقاض جامع الجاكي^(٢)، وما حوله من الدور عند خرابها وبني جامعها هذا^(٣).

ويقول المقرئ: هذا الجامع بخط المقس خارج القاهرة، وكان موضعه كوم تراب فنقله الشيخ أحمد الزاهد. وأنشأ موضعه هذا للجامع، فكمل في شهر رمضان سنة ٨١٨هـ. وهدم بسببه عدة مساجد قد خرب ما حولها وبني بأنقاضها هذا الجامع^(٤).

ويصف علي مبارك هذا الجامع قائلاً أنه يقال بشارع سوق الزلط بجوار منزل الشيخ العروسي علي يمين الذهاب إلى باب البحر. وفيه اثنا عشر عموداً من الرخام وتسعة أعمدة من الزلط غير عمودي المحراب، وأربعة أعمدة عليها الدكة وبه منبر وخطبة وله مطهرة وساقية ومنارة وشعائره مقامة بنظر الأسطى عباس الخياط، وله أوقاف ذات ريع^(٥).

(١) فهرس الآثار الإسلامية، أثر رقم ٨٣ (المنارة فقط).

(٢) هذا الجامع كان بدرب الجاكي، عند سوقة الريش من الحكر في بر الخليج الغربي، أصله مسجد من مساجد الحكر، ثم زاد فيه الأمير بدر الدين محمد بن إبراهيم المهندي، وجعله جامعاً، فصار أهل الحكر يصلون فيه الجمعة إلى أن حدثت المحن من سنة ست وثمانمائة، فخرّب الحكر، وبيعَت أنقاض معظم الدور التي هناك. وتعلّط هذا الجامع من ذكر الله وإقامة الصلاة لخراب ما حوله، فحكم بعض قضاة الحنفية ببيع هذا الجامع، فأشتراه شخص من الوعاظ يعرف بالشيخ أحمد الواعظ الزاهد - صاحب جامع الزاهد بخط المقس وهدمه، وأخذ أنقاضه لبناء جامعهم الموجود بالمقس في أول سنة سبع عشرة وثمانمائة. (المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ٢٢٩) وفي طبقات الشعراني أن الشيخ حصين الجاكي كان أمام جامع الجاكي وخطيبه وواعظاً به، ولذلك سمي باسمه، وقد توفي الشيخ الجاكي سنة ٧٣٠هـ ودفن خارج باب النصر في زلوية شيخه الشيخ أيوب الكناس. (علي مبارك، الخطط، ج ٥، ص ٧٢).

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ٢٠٠، حاشية (٣).

(٤) المقرئ، الخطط، ج ٣، ص ٢٥١.

(٥) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٥، ص ٢.

ويتكون المسجد من مستطيل مقسم إلى أربع أروقة تقسمها ست صفوف من البوائك، ويعلو الرواق الرابع من المسجد (أي في وسطه) فتحة (شخشيخة) بطول الرواق تقريبيًا بها نوافذ للتهوية والإضاءة، وفي الضلع الشمالي من المسجد ومقابل الأروقة الثلاثة الأخيرة منه يوجد ضريح الشيخ أحمد الزاهد. كما يوجد في الجهة الشمالية وإلى الشرق من الضريح الميضاة، وأرض فضاء كان يشغلها من قبل غرف وخالوي المريدين. وقد جدد داخل المسجد حديثًا، أما الواجهة الغربية التي يوجد بها للمدخل الرئيسي والمئذنة التي تعلوه وكذا الضريح فقديم^(١).

محكمة الزيني ببولاق

مسجد القاضي يحيى زين الدين زكريا

... الاستادار الشهير بجامع المحكمة^(٢)

يشتهر هذا المسجد باسم جامع المحكمة، نظرًا لأنه كان مقرًا لمحكمة الزيني التي عاشت ومارست العمل القضائي خلال العصر العثماني في مصر.

وهو أهم بناء من ثلاث مبان أنشأها في القاهرة القاضي يحيى زين الدين زكريا استادار السلطان الظاهر جقمق، المنسوبة إلى اسمه محكمة الزيني ببولاق، وقد أطلق القاضي يحيى اسمه على جملة مساجد أنشأها في مصر وضواحيها منها مسجده بشارع بين الفهدين بالأزهر، وآخر بالحبانية، ومسجده هذا ببولاق المشهور باسم جامع المحكمة^(٣).

وقد ولد زين الدين زكريا قبل عام ٨٠٠هـ، ويقال أن أصله من الأرمن، واسمه يحيى عبد الرازق الأرمني ويعرف بالأشقر ابن كاتب علوان، وقد رأي في دولة الظاهر جقمق من العز والعظمة ما لم يره أحمد بعده من الاستادارية، وعظم أمره، وأنشأ بالقاهرة وغيرها عدة جوامع يخطب فيها، وعدة مدارس وولى الاستدارية غير ماهرة، كما ولى غيرها من الوظائف، وباشر الاستدارية أحسن مباشرة وأنشأ فيها من المظالم ما لم يسمع بمثله^(٤).

(١) سعد ماهر، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، الشيخ الزاهد بشارع سوق الزلزل المتفرع من باب الشعرية، مقال في جريدة الأهرام نوفمبر سنة ١٩٧٠م.

(٢) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٥، ص ١٠١.

(٣) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ١٨، ص ١٤٤.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ١١٤.

وقد اختلف في تاريخ إتمام مسجده ، فقد ذكر علي مبارك. أن تاريخ تمام بنائه كما هو موجود علي بابهِ وهو شعبان سنة اثنين وثمانمائة^(١). في حين ذكر السخاوي في التبر المسبوك أنه "في يوم الجمعة ٣ رمضان سنة ٨٥٢ هـ خطب بالجامع الذي أنشأه الزيني الاستادار بشاطي النيل ببولاق بإذن السلطان ثم حكم الحاكم علي العادة وكان يوماً مشهوداً مع أنه لم تنته عمارته إلا في السنة الأتية كما سيأتي"^(٢).

وفي موضع آخر من كتابه ذكر "في يوم الخميس ٢٩ ذو القعدة سنة ٨٥٣ هـ انتهى الجامع الذي بناه الزيني الاستادار ببولاق وسلف ذكره فيما تقدم"^(٣).

كذلك فقد ورد في فهرس الآثار أنه بنى عام ٥٢-٨٥٣ هـ/١٤٤٨-١٤٤٩ م^(٤) ويبدو أن للكتب أثناء نقشه علي الباب سقطت منه كلمة "خمسین" بین كلمتي "اثنين" فيكون الصحيح "اثنين وخمسين وثمانمائة".

ويقع هذا المسجد بالخط البحري من بولاق، بالقرب من مسجد سنان باشا، وقد أهمل شأنه لفترة طويلة حتى تخرب^(٥).

ولهذا المسجد ثلاث جهات رئيسية مبنية بالحجر، يتوسط كل منها باب: القبلي والبحري منهما متماثلان، بينما يختلف الغربي عنهما ، وقد اشتملت تلك الأبواب علي مقرنصات متنوعة وزخارف هندسية وتطعيم بالرخام الملون، وكتابات تاريخية، فمما هو مكتوب علي الباب الغربي في أربعة مستطيلات حجرية: "أمر بإنشاء هذا الجامع المبارك المقر الأشرف الكريم العالی الزيني أستاذ دار العالية الملكي الظاهري عز نصره".

ومكتوب أعلى الباب القبلي:

"أمر بإنشاء هذا الجامع المبارك ابتغاء لوجه الله تعالى المقر الأشرف الكريم العالی الزيني أستاذ دار العالية الملكي الظاهري عز نصره".

(١) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج٥، ص ١٠١.

(٢) السخاوي، التبر المسبوك، ص ٢١٧.

(٣) السخاوي، التبر المسبوك، ص ٢٧٠.

(٤) فهرس الآثار الإسلامية لمدينة القاهرة، رقم الاثر ٣٤٤.

(٥) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج٥، ص ١٠١.

وعلي جانبي الباب كتبت "إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله.." "وكان الفراغ من ذلك في شهر شعبان سنة اثني وثمانمائة"^(١).

وقد لحقت بالإيوان البحري خسائر فادحة فانهار، وانهارت معه كل الأكواس تقريباً، وقد اهتمت لجنة حفظ الآثار العربية بترميمه وإصلاحه بعد ذلك^(٢).

وتصميم المسجد من الداخل التصميم الملائم للمساجد، أي مسجد الأربعة إيوانات يتوسطها صحن مكشوف. وبكل من إيواناتها الثلاثة (البحري والقبلي والغربي) رواقان، أما الإيوان الشرقي فيشتمل علي ثلاثة أروقة يتوسطه محراب حجري عار من الزخرف، ويعلو المحراب قبة خشبية مجودة^(٣).

وتصميم هذا المسجد يشترك مع غيره من المباني (المساجد الجامعة أو المدارس) التي استخدمت كمحاكم في العصر العثماني في أنه يحتوى علي أربعة أرواقين ليجلس قاضي كل مذهب من المذاهب الفقهية الأربعة في إيوان مستقل للنظر والتوثيق.

وفي الوقت الحالي، وبعد زيارتي للمسجد، وجنته محاطاً من جميع الجهات بورش الحدادة والحداين، وهو مغلق ومعين له خفير من قبل مصلحة الآثار، أما من الداخل فهو مهمل ومفروش بعدد قليل من الحصر لا يكفي كل الأرواق والصحن، كذلك فإن الجزء العلوي لمئذنته قد هدم ولم يبق سوى قاعدتها حتى الدورة الأولى، وبها زخارف وكتابات. ويسمى الشارع الذي يقع به الباب القبلي للمسجد بشارع المحكمة حتى الآن، ويبدو أنه الباب الذي كان مستعملاً للدخول للمحكمة. كما يعرف هذا المسجد في منطقة بولاق بجامع المحكمة لاتخاذ مقرّاً لمحكمة الزيني أثناء العصر العثماني وحتى عصر محمد علي^(٤).

ويبدو من حديث ابن إلياس أن هذا الجامع كان مقرّاً لمحكمة بولاق قبل الفتح العثماني لمصر، ومنذ أيام السلطان قايتباي الذي استضافه قاضي بولاق تقي الدين البرماوي، وبات ليلة في جامع زين الدين الاستادار^(٥).

(١) حسن، عبد الوهاب، المساجد الأثرية، ج ١، ص ٢٣٨، ٢٣٩.

(2) Comité de conservation des monuments d'art Arabe, T., 5A, p. 139, 142

ومحاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ١، ص ٤٩

(٣) حسن عبد الوهاب، المساجد الأثرية، ج ١، ص ٢٣٩، ٢٤٠.

(٤) محمد سليمان، بأي شرع نحكم، ص ٣٤.

(٥) ابن إلياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٤٩.

محكمة قناطر السباع جامع برد بك الأشرفي سنة ٨٥٨هـ الشهير بجامع المحكمة

كانت محكمة قناطر السباع إحدى محاكم الأخطاط بمصر العثمانية، وكانت تحتل جامع برد بك الأشرفي بقناطر السباع الشهير بجامع المحكمة^(١).

وكان الأمير برد بك الأشرفي الدوادار الثاني من ممالك السلطان الأشرف إينال، وشغل في أيامه مناصب هامة في الدولة، وكان يعقد بمنزله مجلساً للبخاري، ويفد إليه الفقهاء والقضاة لحضور مجلس العلم، ولما رأى هذا الإقبال، بنى جامعاً الكبير بقناطر السباع^(٢).

ويبدو من حديث السنخاوي أن هذا الجامع كان كبيراً وهائلاً، وقد ذكره البكري الصديقي علي أنه المدرسة البرديكية، وأنها مقر لمحكمة قناطر السباع^(٣). وقد انتهى برد بك من عمارة جامعته هذا في ربيع الأول سنة ٨٥٨هـ^(٤). وقد زال هذا الجامع، وكان موقعه ميدان السيدة زينب بين قرة قول السيدة والخليج الحاكمي علي يسار السالك من مشهد السيدة زينب إلي الحوض المرصود، وكانت إزالته نهائياً بعد سنة ١٢٨٠هـ، وجعل محله ميداناً أمام جامع السيدة زينب^(٥).

وقد كان الجامع المذكور يطل علي الخليج الحاكمي وله شبابيك عالية^(٦). ونظراً لهدمه وزوال أثره، فإنه يصعب علينا وصفه.

المحكمة البرمشية جامع تغري برمش

كانت محكمة البرمشية — وهي من المحاكم الصغيرة في أخطاط مصر — تحتل جامع تغري برمش الإينالي، أحد أمراء العشراوات الذي توفي في رمضان سنة ٩٠٠هـ^(٧).

(١) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج٥، ص ١٠١.

(٢) السنخاوي، الضوء اللامع، ج٣، ص ٥.

(٣) البكري الصديقي، الروضة المأنوسة، مخطوط بدار الكتب رقم ٥٢٧٧، تاريخ، ص ٩.

(٤) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ٤٦.

(٥) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج٥، ص ١٠١.

(٦) السنخاوي، تحفة الأحباب، ص ٩٠.

(٧) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٢، ص ٢٨٨.

وقد كان جامع البرمشية قبل هدمه وأزالته أثناء تنظيم شارع عابدين، موجوداً في أول شارع الصنّاعيري من جهة اليسار بالجهة الغربية من قسّلاق العساكر، وقد هدم وأخذ جزء منه في تنظيم شارع عابدين، وبقيته في قسّلاق العساكر (الخاص بسرايا عابدين)^(١).

ويمكن تحديد موضع جامع البرمشية على الخريطة الملحقة بكتاب وصف مصر بين حي عابدين وميدان باب اللوق^(٢).

وهذا ما يؤيده ما وجدته في كتاب "بأي شرع نحكم" أن المحكمة البرمشية تقع في جامع البرمشي بباب اللوق^(٣).

ونظراً لأهم هذا الجامع وأزالته، وعدم وجود وصف له في المضائر الأثرية المتداولة، فإنه يصعب علينا وصفه، أو تصور ما كان عليه هذا الجامع قبل هدمه.

محكمة الأربكية

جامع الأمير الأتابكي أربك من ططخ

كشفت لنا أوراق محافظ الدشت المتبقية من سجلات المحاكم العثمانية عن وجود محكمة الأربكية ضمن المحاكم العثمانية، وذلك بعد أن عثرت على صفحة عنوان أحد سجلاتها التي توجد بسجلات دشت المحاكم^(٤). ونصها التالي:

هذا سجل محكمة الأربكية بمصـر المحمية معد للوقايـع

الشرعية المأمور بالجلوس فيها من قبل سيدنا ومولانا شيخ مشايخ

الإسلام والمسلمين أروع الفضلا المنتـرعين أعلم العلمـا

المتبحرين وارث علوم سيد الأنبيـا والمرسلين

(١) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٢، ص ١٥٧.

(٢) Description de l'Egypte, T. 18bis, p. 186 Etat Modern, I, plan 26 (N. 13. 91).

(٣) محمد سليمان، بأي شرع نحكم، ص ٣٤.

(٤) أثناء بحثي في سجلات الدشت، وجدت صفحة عنوان لهذه المحكمة في محفظة رقم ١١٧ لسنة ١٠١٠هـ، ونشرت هذه الصفحة وصورتها في مجلد اللوحات برقم ٧٥. وهذه

المحكمة لم يرد ذكر لها في مصادر التاريخ ومراجعته التي سبق وتعرضت لموضوع المحاكم العثمانية، والقضاء في العصر العثماني، مثل ستانفورد شو أو ديبسي أو محمد حسين أو ابن عرنوس وغيرهم. وبذلك تصبح عدد المحاكم العثمانية ستة عشر محكمة بدلاً من خمسة عشر.

عثمان أفندي ابن مولانا المرحوم محمد باشا

الشهير بابن دوقة كين بلغه الله سعادة

الدارين بفضل المبين آمين

في ثلثي عشرين شعبان سنة

عشرة وألف

أحسن الله عاقبتكما

إلى خير

آمين^(١)

ومحكمة الأزيكية هي إحدى محاكم أخطاط القاهرة المختلفة، والأرجح أنها كانت تحتل جامع الأتابكي أزيك من ططخ الذي ينسب إليه حي الأزيكية المعروف بهذا الاسم في أيامنا هذه^(٢).

وقد كان منشأ حي الأزيكية علي يد المقر الأتابكي أزيك من ططخ الظاهري في سنة ٨٨٠هـ، وكانت هذه البقعة قبله خرابًا، وأرض سباخ بها أشجار كثيرة وبها جامع الجاكي^(٣)، وكانت عامرة بالبساتين وتسمى مناظر اللوق وكانت قريبة من النيل، وحفر بها بعض الملوك خليجًا وأجرى إليه الماء من قم الخور وصار هذا الخليج يعرف بخليج الذكر^(٤). واستمرت هذه البقعة إلى سنة ٦٥٥هـ هكذا، فلما تلاشت وضعف جريان الماء في خليج الذكر، وحفر الناصر محمد بن قلاوون خليجه المسمى بالناصرى سنة ٧٢٤هـ ردم خليج الذكر، وخربت مناظر اللوق وصارت هذه البقعة مقطع طريق، واستمرت علي هذه الحال حتى سنة ٨٨٠هـ

(١) محفظة دشت رقم ١١٧ لسنة ١٠١٠هـ، انظر لوحة رقم ٣٩.

(٢) Wiet, Gaston, Histoire de la Nction Egyptienne, T.TV(Arabe), p.590.

(٣) انظر: ص ١١٣ حاشية ٢ من هذا البحث.

(٤) هذا الخليج أنشأه كافور الأخصبى لرى بستان الكافورى والبساتين الأخرى التي كائت واقعة تجاهه غربى الخليج الكبير (الخليج المصرى) علاوة على ما كانت تأخذه تلك البساتين من مياه الخليج المصرى الذى كان يفتح عادة بعد فتح خليج الذكر. وكان يعرف في أيام الدولة الأيوبية بخليج المقس نسبة إلى بستان المقس الذى كان يروى فيه. ثم عرف بخليج الذكر لأن شمس الدين الذكر الكركى أحد أمراء الملك الظاهر بيبرس كان تولى تطهيره في زمن الملك المذكور فعرف به. (ابن تغرى بردى، النجوم الزاهرة، ج ٩، ص ١٢٤، حاشية ٣)

في دولة الأشرف قايتباي فحسنت ببال الأتباكي أزيك أن يعمرها، فبنى بها القاعات والدوار والمقعد، ولا زالت تتزايد في العمارة حتى عام ٩٠١هـ، ثم أنشأ بها الجامع الكبير وجعل به الخطبة وأنشأ به منارة عظيمة فجاء غاية في الحسن والتزخرف، وأنشأ حول هذا الجامع الربوع والحمامات والطواحين والقياسر والأقارن وغير ذلك من المنافع^(١).

وجاء في محاضر لجنة حفظ الآثار أن الأمير أزيك قد بنى جامعه هذا فسي بداية القرن العاشر الهجري (أوائل السادس عشر الميلادي)^(٢) في حين ذكر في كتاب وصف مصر أنه قد بنى هذا الجامع في منطقة الأريكية المنسوبة له في علم ٨٩٢هـ / ١٤٨٦م^(٣). وفي وثيقة الأمير أزيك نكر لجامعه هذا في أكثر من مكان بالوثيقة: بأنه المعمور بذكر الله تعالى، وتاريخ هذه الوثيقة هو ٢١ رمضان سنة ٨٩٠هـ، مما يؤكد أن الجامع قد بنى في هذا التاريخ أو قبله^(٤).

ويقال أن هذا الجامع - قبل هدمه وزواله في سنة ١٨٦٩م - كان مكانه علي يمين الدخل علي شارع الموسيقى، وواجهته تطل علي سراي المحكمة المختلطة^(٥)، وفي هذه الواجهة بابه العمومي الغائر الحنايا، كذلك كان لكل من الوجهتين البحرية والقبليّة باب صغير^(٦).

وقد وجدت في محاضر اللجنة صورة فوتوغرافية لمبني الجامع قبل هدمه، وصورتها مع اللوحات الأثرية الملحقه بهذا البحث^(٧)، ومن هذه الصورة يمكننا تحديد مكان جامع أزيك قبل هدمه بأنه كان يحتل الجزء الذي يقع بيمين تمثال إبراهيم باشا، وإذا علمنا أن تمثال إبراهيم باشا قد أقيم في أول الأمر في ميدان

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ١٦٤، ١٦٥.

(٢) محاضر حفظ الآثار، مجموعة ١١، ص ١٧٠، مجموعة ٢٥، ص ١١٣.

(3) Description de l'Egypte, T. 18bis, p. 316.

(٤) وثيقة أزيك من طُطخ، محفوظة ٣١ رقم ١٩٨، محكمة شرعية والمحفوظة الآن بدار الوثائق التاريخية بالقاهرة.

(٥) كانت المحكمة المختلطة تحتل القصر الذي بناه عباس باشا لوالدته بميدان العتبة الخضراء واستمر حتى زمن الخديو إسماعيل، وحتى تنظيم منطقة الأريكية، استعمل هذا القصر محكمة مختلطة حتى أزيل في سنة ١٩٣٤م. (علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٣، ص ١١٠٩ عبد الرحمن زكي، موسوعة القاهرة، ص ٢٦١).

(٦) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ٢٥، ص ١١٣.

(٧) انظر: لوحة رقم ٨.

العتبة بأمر الخديو إسماعيل، ثم نقل بعد ذلك إلى مكانه الحالي بميدان الأوبرا^(١).
أمكننا تحديد مكان الجامع بأنه كان يقع يمين شارع الموسكي حسبما جاء في
وصف الجامع بمحاضر لجنة حفظ الآثار^(٢)، ولعله كان يمثل مكان البوستان
العمومية ومطافئ العتبة حاليًا، وقد هدم هذا الجامع عند فتح شارع محمد علي
حد قول علي مبارك^(٣).

وفي الجزء الذي كتبه "قيت" عن مصو العربية صور لجامع أزبك من
الداخل والخارج ولكنها ليست واضحة تمامًا وضوح الصورة الموجودة بمحاضر
لجنة حفظ الآثار^(٤).

محكمة الباب العالي

بيت القاضي (مقعد ماماي)^(٥)

تشير المصادر التاريخية والمخطوطات التي تناولت تاريخ مصر في العصر
العثماني، إلى أن محكمة الباب العالي أو محكمة مصر الكبرى كانت تحتل مقعد
ماماي الذي يطلق عليه اسم بيت القاضي، لأنه كان مقرًا لقاضي العسكر، ففي
تاريخ ابن زنبيل يقول: "نزل الأمير ثاني بك الخازندار في بيت الأمير ماماي الذي
هو الآن بيت قاضي العسكر"^(٦). وهذا يوضح لنا أن قصر ماماي كان مقرًا لقاضي
العسكر التركي منذ أيام كتابة تاريخ ابن زنبيل (كتب ابن زنبيل كتابه هذا بعد الفتح
العثماني لمصر مباشرة حيث رافق جيش السلطان سليم أثناء الحروب التي أنهت
دولة المماليك، وكتابه سجل واف لحوادث الفتح العثماني من يوم خروج الغوري
لملاقاة العثمانيين إلى يوم رجوع السلطان سليم إلى استانبول. وكتبت من تاريخه
هذا نسخ عديدة انتشرت بالقاهرة منذ القرن السادس عشر الميلادي)^(٧).

ويبدو أن قاضي العسكر كان يأتي من استانبول ويتخذ قصر الأمير ماماي
مسكنًا خاصًا له، والبناء المجاور له مقرًا للمحكمة الكبرى أي الباب العالي،

(١) عبد الرحمن زكي، موسوعة مدينة القاهرة في ألف عام، ص ٥٣.

(٢) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ٢٥، ص ١١٣.

(٣) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٣، ص ١١٠.

(٤) Wiet, Gaston, Histoire de la nation Egyptienne, (l'Egypte Arabe), T. IV.. p. 579.

(٥) انظر: لوحة رقم ٣.

(٦) ابن زنبيل، تاريخ السلطان سليم، ص ٢٣.

(٧) زيادة، المؤرخون في مصر في القرن ١٥م، ص ٧٥.

يمارس فيها عمله القضائي، ففي مخطوط عن تاريخ وقائع مصر في العصر العثماني نبأ وصول قاضي العسكر الجديد إلى الإسكندرية وفي صحبته أغا معين ومنها إلى بولاق ثم إلى الباب العالي أي بيت القاضي^(١).

ووجود محكمة الباب العالي في منطقة بين القصرين هو رأي من الآراء التي نرجحها^(٢)، وقد جاء بمحاضر لجنة حفظ الآثار ما يؤيد هذا السراي "البناء المعروف باسم بيت القاضي، هو في الحقيقة مقعد قصر أقيم بالجانب من الحوش ليكون معرضاً لهيوط نسيم الشمال، وأطلق عليه اسم بيت القاضي لمجاورته المحكمة الشرعية، وهي بناء حديث ألحق به المقعد ليكون بمثابة الدهاليز التي توجد بالمحاكم ليتمشي بها أرباب القضايا، وقد مضى عليه ما ينوف عن القرن وهو مستعمل لهذا الغرض"^(٣).

وهذا يعني أن مقعد قصر ماماي أطلق عليه بيت القاضي لمجاورته المحكمة الكبرى، كذلك لمسكن قاضي العسكر به، بمعنى أن المقعد (البناء القديم) والمحكمة نفسها (البناء الحديث) استعمالاً مقراً لقاضي العسكر كمسكن خاص وكمقر للعمل القضائي^(٤).

وقد كتب تقرير لجنة حفظ الآثار المشار إليه في سنة ١٩٠١م، وهذا معناه أن المقعد استعمل كمحكمة شرعية منذ تاريخ يرجع إلى ما قبل سنة ١٨٠١م أي قبل عام ١٢١٥هـ. ونحن نعلم أن سجلات الباب العالي القديمة تبدأ من سنة ٩٣٧هـ إلى سنة ١٢٩٢هـ، فإذا كانت المحكمة تحتل بيت القاضي منذ وقت يرجع إلى ما قبل سنة ١٢١٥هـ حسب ما ورد في محاضر للجنة، فمن الأرجح أن يكون هذا هو مقرها منذ بداية عملها.

وقد ذكر في موضع آخر في محاضر لجنة حفظ الآثار أنه في سنة ١٩٠١ اتوجه القسم الهندي لمعاينة سراي محكمة مصر الكبرى (بيت القاضي) حيث "أخبرت نظارة الحقانية للجنة ضرورة تجديد بناء هذا المكان، وطلبت إرسال

(١) مصطفى إبراهيم تابع المرجوم حسن أغا عزبان: تاريخ وقائع مصر القاهرة، مخطوط بدار الكتب رقم ٤٥٢، تيمورية ص ٤٨٠.

(٢) انظر: مكان حفظ السجلات ص ٢٣٢ من هذا البحث.

(٣) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ١٩، ص ١٤٩.

(٤) انظر هذا البحث ص ٢٣٦ عن حديث للجبرتي في عزل قاضي ونقل متاعه من المحكمة.

رسم يبين فيه الأجزاء الأثرية التي ترى اللجنة لزوم حفظها، وتقدير المبلغ الذى يمكن أن تضعه اللجنة تحت تصرف نظارة الحفائر لأعمال المقتضى إجراؤها^(١).

ولعل هذا أوضح لنا أن بيت القاضي هو مقر سراي محكمة مصر الكبرى، التي تتبع نظارة الحفائر، وقد ورد هذا الاسم فى سجلات الباب العالى القديم منها والجديد على حد سواء^(٢).

وقد استعملت بوابة بيت القاضي كمدخل رئيسى لسراي المحكمة الكبرى الملحقة بمقعد ماماي، وقد جددت فى نهاية حكم محمد على^(٣).

وفي الوصف التالى لباب قاضى العسكر الذى يؤدي إلى بيت القاضي ما يدل على أنه كان مقراً لقاضى العسكر أي الباب العالى.

"إن الباب والممر المقرب للمسمى بباب قاضى العسكر بخط النحاسين تجاه جامع برقوق والطريق على امتداد هذا القيو تطل عليه أبنية جديدة تتصل نهايتها بالشارع الواقع أمام المحكمة الشرعية"^(٤).

وهذا الباب الذى هو اليوم مدخل حارة بيت القاضي تجاه جامع الكامل (المدرسة الكاملية) بشارع بين القصرين، كان موضعه قديماً باب البحر من أبواب القصر الفاطمي الشرقى الكبير^(٥).

تاريخ ووصف مقعد ماماي (بيت القاضي):

تخلف هذا المقعد عن قصر كبير أنشاه السيفى ماماي أحد أمراء السلطان قايتباي، وهو أكمل مثال للمقاعد المنشأة فى عهد قايتباي، وواجهته مكونة من باب (باب بيت القاضي) به مقرنصات جميلة وعقود مجمولة على أربعة أعمدة تيجانها مصرية تمثل زهرة اللوتس، وللمقعد سقف شاهق حافل بالزخارف والألوان والتذهيب، وأسفله عدة حواصل، وقد كان متخذاً قبل إصلاحه مقراً للمحكمة الشرعية ولذلك عرف ببيت القاضي^(٦).

(١) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ١٨، ص ٥٣.

(٢) سجل رقم ٣٨٦ باب عالى قديم ص ١.

(3) Commite de conservation des monument d'art, vol. 39, p. 170.

(٤) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ٣، ص ٥١.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٣، ص ٣٦٤.

(٦) فؤاد فرج، المدن المصرية وتطوراتها، القاهرة، مجلد ٣، ص ٤٧٦.

وقد طلبت لجنة حفظ الآثار من نظارة الحفائية في عام ١٨٨٥م مبلغ ١٦٠٠ جنيه لترميم المقعد المذكور، وذلك لأنه محكمة شرعية تتبع نظارة الحفائية. ويبدو من ذلك أنه قبل إلحاق البناء الحديث به، كان المقعد نفسه المحكمة الشرعية. ولسعة هذا المقعد - الذي هو جزء من قصر الأمير ماماي - يتعين أن يكون القصر نفسه عظيم الاتساع، ومن الجائز أن يكون الميدان الواقع أمام هذا المقعد هو حوش القصر^(١). ومما يؤيد أنه كانت للمقعد حديقة كبيرة، النص التالي وهو الخاص بالمتعبين في وظيفة خدمة الجنيّة الخاصة بحوش محكمة قاضي السكر:

(١) قرر مولانا شيخ الإسلام الحاج مصطفى التيطلاني في مرتب قدره في كل يوم نصفًا واحدًا فضة ورغيفين اثنين.

(٢) في كل يوم من جارية سائنتا للموالى قضاة العساكر وذلك عن تعاطي خدمة الجنيّة للكاينة بحوش محكمة.

(٣) مولانا شيخ الإسلام المشار إليه وتنظيفها وغرس الشجر بها، وإنّ مولانا شيخ الإسلام المشار إليه للمقر له المرقوم في.

(٤) قبض للنصف فضة المرقوم من متحصل الباب العالي والرغيفين من جرايته يومًا بيوم تقريرًا وإذنا شرعيين تحريرًا.

(٥) في خامس عشر ذي القعدة الحرام سنة ثمان وثلاثين ومائة وألف^(٢).

والمقعد في شكله يماثل مقاعد بيوت القاهرة المملوكية الجركسية، فتوجد به عقود مقامة على أعمدة من الرخام ترتكز هذه الأعمدة على حائط محكم البناء والباب يقع جهة اليمين ويدخل منه إلى المقعد مباشرة، ويمتاز مقعد ماماي عن جميع المقاعد المبنية في عصره باتساع مساحته، كذلك فهو أجمل القصور التي بنيت في عصر قابليباي وأكبرها، وهو يشتمل على خمسة عقود مطلة على الميدان عرضها ٢٢ مترًا، وارتفاع المقعد مناسب لعرضه، إذ يبلغ ارتفاع السقف عن الأرض أكثر من أحد عشر مترًا^(٣).

(١) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ١٩، ص ١٤٩، ١٥٠.

(٢) سجل تقارير النظر، قديم رقم ١، وثيقة رقم ٤٦٤.

(٣) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ١٩، ص ١٤٩، ١٥٠.

أما الواجهة فهي مبيضة بطبقة من البياض حجبت دقائق زخارفها والجفوت التي تزيد في رونقها، كما يوجد شريط من الكتابة بالنسخ المملوكي بحروف كبيرة على البوابة جهة اليمين، وقد تعرض للتلف في عدة أماكن ونصه الآتي:

"بسملة أمر بإنشاء هذا المقعد المبا () ك المقر الكريم العالي السيفى ماماي عين مقدمين الألوف بالديار المصرية الملكي الأشرفى عز نصره بتاريخ شهر (ذي القعدة) الحرام سنة إحدى وتسعمائة." يولية/ أغسطس ١٤٩٦م أما من الداخل أعلى المنطرة نجد شريطاً من الكتابة على الخشب على الإفريز ومن نفس نوع الخط وحروفه كبيرة ومجسمة ويغطيها طلاء أبيض ونصها:

"بسملة

"أمر بإنشاء هذا المقعد المبارك المقر الأشرف العالي المولى الأميري السيفى ماماي عين مقدمين الألوف الملكي الأشرفى^(١)"

وقد وصف ابن إياس وكذلك ماير الأمير ماماي بأنه كان من خواص الأشرف قايتباي وتولى من الوظائف الدلدارية الثانية في سنة ٨٩٧هـ / مايو ١٤٩٢م. وفي صفر سنة ٩٠١هـ / ١٤٩٥م رقى إلى مقام ألف، ثم مات مقتولاً عام ٩٠٢هـ / ١٤٩٧م بعد هزيمته في خان يونس^(٢).

والملاحظ على التوشحة التي تعلو الباب ، والتوشحات التي فسوق عقود المقعد رنك الأمير مامي وشارته، وقد ورد في محاضر لجنة حفظ الآثار أن رنك ماماي عبارة عن دائرة مقسمة إلى ثلاثة أقسام في القسم العلوي شكل معين (بقجة)، وفي السفلى صورة كأس، وفي القسم المتوسط كأس آخر يحقق به صورتا هلال، كما يحقق بكأس القسم المتوسط نقوش هيروغليفة^(٣).

في حين ذكر ماير رنك ماماي بأنه مستدير ومقسم ثلاثة أقسام العلوي به بقجة (تشبه المعين)، وفي الجزء الأوسط كأس محاط بما يشبه المقلمة وموضوع بين سروالين، وفي الجزء الأسفل كأس^(٤)، وقد جاء رسمه في فان برشم على النحو التالي:

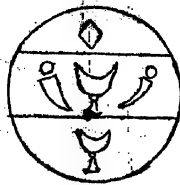
(1) Van Berchen, C.I.A., Egypte I, p. 540, 541.

(2) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٢، ص ٣١٦، ٣١٧؛

Mayer, L.A., Saracenic Heralelry, p. 153.

(3) محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ١٩، ص ١٥٠.

(4) Mayer, L.A; Saracenic Heralelry, p. 153.



وقد كانت الرنوك تدل في عصر المماليك علي الوظيفة التي كان يتقلدها حامل الرنك في البلاط السلطاني ، وكان لكل من الضباط والأمراء شعار خاص به يسمى رنكاً يرسمه علي كل ما يمكن من الأدوات التي يستعملها في حياته اليومية كالأسلحة والمشكوات والأقمشة والمخطوطات وأدوات الزينة، وأواني الطعام والشراب، وعلي واجهات المباني والشبابيك والأبواب والأعمدة وغير ذلك^(١). وقد اثبت ماير أن سبع علامات من التي ترى علي الرنوك يمكن الاستدلال بها بوجه قاطع علي الوظائف التي تمتلئها ، وهي علامات: الكأس للساقى أو الشراب دار، وهو المتولى سقاية السلطان، والخانجة أو المائدة المستديرة للجاشنكير الذي يتنوق طعام السلطان قبل أن يأكله خوفاً من أن يكون مسموماً، وعصا البولو للجوكتدار وهو متولى أمر هذه اللعبة. والدواة للداودار (كاتب السر)، والبقجة المربعة للجمدار أي المتولى إليباس السلطان، والسيف أو الخنجر للسلحدار، وهو حامل أسلحة السلطان، والقوس لليندقدار، أي رامي النشاب، ومعظم هذه الوظائف لها صبغة عسكرية يتقلدها أرباب السيوف من المماليك^(٢).

ويبدو من ذلك الوصف للرنوك والعلامات الموجودة عليها، أن الأمير السيفى ماماي تولى وظائف الجمدارية لوجود البقجة في رنكة، كذلك وظيفة الساقى لوجود الكأس أيضاً علي الرنك.

وبعد زيارتي لمقعد الأمير ماماي علي الطبيعة، لاحظت وجود رنكين علي التوشيجة التي تعلو الباب الموجود علي اليمين من الواجهة، الأول الموجود علي اليمين من الباب مقسم إلى ثلاثة أقسام، في القسم الأعلى بقجة، وفي الأوسط كأس محاط بما يشبه الهلالين، وفوقهما دائرتان صغيرتان غير كاملتي الاستدارة. أما القسم الثالث وهو الأسفل ففيه كأس فقط.

(١) محمد مصطفى، الرنوك في عصر المماليك، مجلة الرسالة، العدد ٤٠٠، ص ٢٦٨، ٢٦٩.

(2) Mayer, L.A., Saracenic Heraldry, p. 5;

ومحمد مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

وعلي يسار الباب الرنك الثاني، وهو مقسم أيضًا إلى ثلاثة أقسام، القسم الأعلى فيه بقجة والقسم الأوسط فيه رموز، والقسم الأسفل فيه كأس، وهذا للرنك الأخير ذكره فان برشم علي أنه يخص السلطان قياپتاي، أما الأول فيخص الأمير ماماي^(١).

أما الرنوك الموجودة علي التوشحات التي فوق العقود الخمس، فهي غير واضحة تمامًا، وإن كان يمكن أن نميز منها الآتي:

التوشحة الأولى من جهة اليمين يظهر عليها الرنك الأيمن الخاص بماماي. أما الرنك الموجود علي يسارها فهو غير واضح.

أما التوشحة الثانية والثالثة فالرنوك الموجودة عليها معجوة وإن كانت آثارها باقية، أما التوشحة الرابعة والخامسة فتوجد عليها الرنوك ولكن غير واضحة.

ويظهر من اتساع المنظر ذات العقود الخمس لمقعد الأمير ماماي، أن قصره كان عظيم الاتساع، وتطل هذه المنظر الواسعة علي ميدان بيت القاضي، وأغلب الظن أنها كانت المكان الذي يجلس فيه قاضي العسكر للفصل في الدعوى وتوثيق العقود.

وقد كانت زوجة السلطان الغوري تقيم في قصر الأمير ماماي حتى صفر سنة ٩١١هـ، حين أُن لها السلطان بالصعود إلى القلعة للإقامة فيها، ويتضح من ذلك أن قصر ماماي لم يستعمل كمحكمة قضائية إلا بعد الفتح العثماني لمصر، ومع بداية عمل محكمة الباب العالي في عام ٩٣٧هـ.

وقد ظلت هذه المحكمة (الباب العالي) تشغل قصر ماماي حتى وقت متأخر، فقد ذكر فان برشم الذي نشر كتابه عام ١٩٠٣م، وماير الذي نشر كتابه عام ١٩٣٣م "أن قصر ماماي يستعمل الآن كمحكمة شرعية (محكمة بيت القاضي)"^(٢).

وفي نهاية هذه الدراسة التاريخية والأثرية للمحاكم العثمانية^(٣)، لعل أهم ما نلاحظه أن المحاكم العثمانية شغلت عددا من المدارس والجوامع التي أسست

(1) Van Berchem, C.I.A., Egypte, I., p. 540.

(٢) ابن لياس، بدائع الزهور، ج ٤، ص ٨٠، ٨١ (طبعة استانبول، سنة ١٩٣١م).

(3) Mayer, L.A., Saracenic Heraldry, p. 153; Van Berchem, C.I.A., Egypte, I. P.540.

(٣) كانت محكمة باب الشرعية تحتل جامع المحكمة بخط باب الشرعية بدرب المحكمة عظمى بسرة المسالك من رأس الشارع المقابل لوكالة الزيت إلى سوق الجارية ورقعة الغلة، -

أصلاً، لا لتكون نوراً للمحاكم — ولكن لتدريس الحديث والفقه وغير ذلك (المدارس) والعبادة والصلاة (الجوامع).

أولاً: المدارس:

أما بالنسبة للمدارس التي شغلها المحاكم في العصر العثماني، فنحن نرى مثلاً أن المدرسة الصالحية، المنسوبة إلى منشئها السلطان الصالح نجم الدين أيوب، قد أسست أصلاً لتدريس فقه المذاهب الأربعة لأول مرة في مصر في وقت واحد^(١). ثم استخدمت بعد ذلك داراً للقضاء والتوثيق، وقد كانت أوليها الأربعة هي المكان الذي يتم فيه التقاضي والتوثيق تبعاً للمذاهب الأربعة، إذ كان قاضي العسكر يحكم علي المذاهب الأربعة عن طريق نوابه في محاكم مصر المختلفة.

ويبدو أن المدارس التي اختيرت لتكون مقرّاً للمحاكم العثمانية كانت الصالحية أيضاً تستعمل كمحكمة خلال العصر المملوكي كانت تنقسم بنفس الصفات والخصائص التي كان من الواجب توافرها في أماكن التقاضي والتوثيق في ذلك الوقت، ألا وهي أن تكون متسعة، تشمل علي أربعة أواوين حتي يجلس قاضي كل مذهب في إيوان مستقل به يتولي القضاء والتوثيق فيه علي النحو الذي يقضيه مذهبه، كذلك تحتوى علي غرف (وهي غرف الطلاب وقت إنشائها) لحفظ السجلات التي كان القيد فيها مازال جارياً حينئذ.

كذلك فقد أسست المدرسة الكاملية أصلاً لتدريس الحديث النبوي الشريف، حتي سميت "دار الحديث الكاملية"، ثم أصبحت بعد الفتح العثماني لمصر مقرّاً لمحكمة القسمة العربية التي كانت تفصل في قضايا وتوثق عقود أهل الذمة.

هو صغير يصعد إليه بدرج وشعائره مقامة ويتبع وزارة الأوقاف. (علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٢، ص ٧٥). ويوجد هذا الجامع علي خريطة كتاب وصف مصر

برقم: Etat Modern, vol. I, plan 26 (E.8, 308)

أما محكمة بابي العبادة والخرق فقد كانت بمكان أصبح الآن ميدان باب الخلق. (محمد سليمان، بأي شرع نحكم، ص ٣٤). وتوجد هذه المحكمة علي خريطة كتاب وصف مصر

برقم: Etat Modern, vol. I, plan 26 (M. 9, 5)

وفي Description de l'Egypte, T. 18 bis, p. 188

ولا يفوتني أن أذكر أن هاتين المحكمتين (باب الشرعية، باب سعادة والخرق) قد اكتفيت بشأنهما بهذه النبذة، تاركة لمن يرغب من الباحثين مجالاً أرحب للدراسة والبحث كل فيما يخصه. سيما وأنتي أسهمت في الدراسة التاريخية والأثرية لبقية المحاكم العثمانية وعددها أربعة عشرة محكمة.

(١) انظر: رسالة ماجستير للباحثة بعنوان "سجلات الصالحية النجمية"، ص ٦٥ وما بها من مصادر.

والفالحص لوصف المدرسة الكاملة^(١) يدرك أنها كانت مستطيلة الشكل، يحتل أركانها الأربعة قاعات للشيوخ والدراسة والمرافق العامة^(٢). ويرجح أن تكون هذه القاعات هي مقر القضاة النواب الأربعة في العصر العثماني، كذلك يمكننا أن نقول أن غرفة الطلاب التي كانت تمتد على جانبي الصحن، هي التي كانت تستعمل كمخزن للحفظ المؤقت للسجلات التي كان القيد فيها لا يزال جارياً آنذاك، وربما يتم نقلها إلى خزانة السجلات العامة بالبواب العالي بعد أن تكون تلك السجلات قد انتهت قيدها، ومن المعلوم أن السجلات التي لم ينته القيد فيها بعد، كانت تحفظ بالخلوي أو الغرف التي كانت توجد في تلك المباني^(٣).

أما بالنسبة للمدرسة الظاهرية، وهي مقر محكمة القسمة العسكرية، فإن الجزء المتبقى منها الآن لم يعد يمكننا من معرفة ما كانت عليه، غير أننا قد وقفنا على حقيقة أمرها من وصف المقريري والسيوطي وابن تغري بردي لهذه المدرسة، وما كانت عليه من عظمة واتساع وقتئذ. فقد كانت تتكون من أربعة أروين أيضاً، كما أنها أنشئت أصلاً لتدريس الفقه والحديث، وكان شيخ كل مذهب يجلس في إيوان مستقل^(٤)، وكذلك الحال في العصر العثماني بالنسبة للقضاة النواب علي المذاهب الأربعة، حيث يشغل قاضي كل مذهب إيوان خاص لمجلس قضاة.

ثانياً: الجوامع:

وقد أسست أصلاً لتكون أماكن للعبادة والصلاة (الجمعة والجماعة) إلا أنها استخدمت في العصر العثماني قاعات للتقاضي والتوثيق، فلعل ما بقي من هذه الجوامع لأن يلدنا علي أن فيها مواصفات وخصائص معينة مشتركة بينها، فمثلاً نلاحظ أن هذه الجوامع كانت عظيمة الاتساع، لها أروقة مسقوفة، يرجح أنها هي الأماكن التي كان يتم فيها التقاضي والتوثيق.

وعلي سبيل المثال كان جامع ابن طولون (محكمة طولون) وجامع الحسك (محكمة الجامع الحاكمي) أكبر هذه الجوامع مساحة، فضلاً عن أنهما متشابهان من حيث التخطيط ويتركان في خصائص كثيرة منها الصحن المكشوف المحاط

(١) انظر: وصف المدرسة الكاملة في هذا البحث، ص ٩٨.

(٢) أحمد فكري، مساجد القاهرة ومدارسها، ج ٢، ص ٥٨.

(٣) سجل صالحيه نجمية رقم ٧٥٧، ص ١.

(٤) المقريري، الخطط، ج ٢، ص ٣٤١؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج ٦، ص ٣٤١.

حاشية (١).

بالأروقة المسقوفة، كذلك الوضع بالنسبة لجامع الصالح طلائع والزيني ببسولاق، وإن اختلفا في المساحة عن جامعي ابن طولون والحاكم.

وأغلب الظن أن قاضي المذهب الحنفي — وهو المذهب الذي ساد مصر بعد الفتح العثماني — هو الذي كان يجلس في رواق القبلة، وهو أكبر الأروقة عادة، وذلك بسبب انتشار المذهب الحنفي وكثرة عدد المتقاضين على هذا المذهب، فضلاً عن أن النائب الحنفي كانت له الصدارة والرئاسة على جميع القنابات من المذاهب الأخرى، حيث إنه كان ينتمي لمذهب قاضي العسكر التركي ويمثله ويقوم مقامه في كثير من الأحيان^(١)، بينما أصغر الأروقة وهو عادة الذي يقع فيه باب المحكمة الرئيسي (الجامع)، كان يحتله المذهب الحنبلي، وهو أقل المذاهب انتشاراً في مصر، كما يمكننا القول أن الرواقين الآخرين كانا مخصصين لقضاء المذهبين الشافعي والمالكي، لكل منهما رواق مستقل.

وإذا استعرضنا وصف الجوامع التي شغلتها المحاكم العثمانية (وما زالت موجودة حتى الآن) مثل : طولون، الحاكم، الصالح طلائع، القاضي يحيى الزيني ببسولاق، نلاحظ أنها تشترك جميعها في الصحن المكشوف وتحيطه الأروقة الأربعة المسقوفة، كما توجد حجرات صغيرة (خاصة في جامع الصالح والزيني) يحتلها أنها كانت أماكن لحفظ السجلات والوثائق التي لم ينته العمل بها بعد.

أما بالنسبة للجوامع "المساجد الصغيرة" التي شغلتها المحاكم العثمانية، وتقع في أخطاط مصر العديدة، فإن بعضها مازال موجوداً مثل محكمة سيدي أحمد الزاهد، والبعض الآخر أزيل مثل المحكمة البرشمية، ويبدو أنها كانت مقراً للمحاكم الصغيرة التي تخدم الأخطاط، كما يبدو كذلك أن هذه المحاكم قد شغلت هذه الجوامع الصغيرة لقلة عدد المتقاضين في تلك الأخطاط، وهذا ما توضحه بجلاء أعداد سجلاتها^(٢). مع ملاحظة توفر الخصائص التي لاحظناها في الجوامع الكبيرة، في تلك الجوامع أيضاً، وهي وجود الأروقة الأربعة حتى يشغل قاضي كل مذهب منها رواق مستقل به للحكم والتوثيق على قاعدة مذهب.

(١) سجل باب عالي رقم ٢٥٤، ص ١، ٤٣٣.

(٢) انظر الدراسة الأرشيفية لسجلات المحاكم العثمانية، ص ١٣٦ وما بعدها من هذا البحث وأعداد سجلات المحاكم.

أما بالنسبة لمحكمة الباب العالي - التي كان لها الصدارة والرئاسة في العصر العثماني حيث إنها كانت مقرًا لقاضي العسكر (صاحب أكبر سلطة قضائية في مصر في تلك الفترة) - فقد كانت تشغل مقعد السيفي مامي، ولم تكن هناك أروقة أو أولوين. للمذاهب الأربعة، إذ أن قاضي العسكر كان يحكم على قاعدة المذهب الحنفي، ويعين عنه نوابا على المذاهب الأربعة يجلسون معه في مقر حكمه. والأرجح أن المنظرة الكبيرة (المقعد) المطلة على ميدان بيت القاضي هي القاعة التي كان يجلس فيها شيخ الإسلام قاضي العسكر وينظر في الدعاوي وتوثيق العقود، بينما كان بيته يشغل بقية القصر الملحق بالمقعد^(١).

ولعل الملاحظ أيضا على المباني التي شغلتها المحاكم العثمانية أنها كانت موزعة على جميع نواحي القاهرة وأخطاطها توزيعا عادلا، بحيث تنتشر تخدم الناس في أماكن سكنهم، فمن نري أن القاهرة كان بها ستة عشرة محكمة تقع أهمها وأكبرها في حي بين القصرين بالقرب من مقر قاضي العسكر (محكمة الباب العالي، بيت القاضي)، والظاهرية (القسم العسكرية)، والكاملية (القسم العربية)، والصالحية (المحكمة الصالحية) وكلها تقع في منطقة واحدة بالشارع الأعظم بين القصرين، وفي نهاية هذا الشارع نجد جامع الحاكم (محكمة الجامع الحاكم).

وإذا سرنا في شارع الغورية، نجد في نهايته جامع الصالح طلائع (محكمة الصالح) خارج باب زويلة ليخدم منطقة باب زويلة وخط تحت الربع من حيث الفصل في القضايا وتوثيق العقود، وكذلك جامع قوصون بالنسبة لحي القلعة، وجامع طولون بالنسبة لحي الصليبية وقلعة الكيش، والزاهد، وباب الشعرية لخدمة خط باب الشعرية، والزيني لخدمة خط بولاق، والجامع الناصري الجديد (محكمة مصر القديمة) لخدمة حي مصر القديمة، وجامع أربك بخط الأريكية، إلخ.

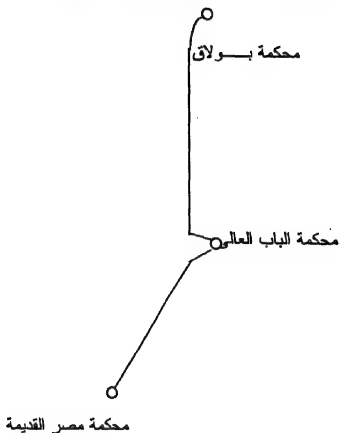
وعلي ذلك نري أن محاكم مصر العثمانية بالقاهرة كانت منتشرة في الأخطاط، ومترامية في أطراف القاهرة من شرقها إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها، بينما تقع محكمة الباب العالي مقر قاضي العسكر في وسط حي المحاكم الكبيرة.

ولعلنا نلاحظ أنه بعد إلغاء المحاكم الصغيرة في الأخطاط بالمرسوم الصادر في عام ١٢٥٣هـ^(٢)، أن هذا المرسوم قد نص على بقاء محكمة الباب العالي

(١) انظر خرائط محاكم القاهرة العثمانية في الملحق من رقم ١-٥.

(٢) سجل باب عالي رقم ٤٠٧ وثيقة ٩١٥ مكرر.

ومحكمة مصر القديمة ومحكمة الزيني ببولاق فقط، وهذا يعني أن تستمر خدمات التقاضي والتوثيق، لتشمل القاهرة كلها من شمالها في بولاق (محكمة الزيني) إلى جنوبها في مصر القديمة (محكمة مصر القديمة)، بينما تظل الباب العالي أو محكمة مصر الكبرى التي تقع في مكان متوسط في قلب القاهرة لتشرف على أعمال تلك المحكمتين، والرسم التالي يوضح هذه الفكرة:



الفصل الثانی

دراسة أرشیفة لسنجلات محكمة الباب العالی
والمحاكم العثمانیة المعاصرة

أولاً: دراسة أرشيفية لسجلات المحاكم العثمانية

تعتبر سجلات المحاكم العثمانية وحدات أرشيفية منضمة "وديعة أرشيفية" Dépôt d'Archives، ترجع إلى العصر العثماني وهي سجلات غاية في الأهمية لتعلمها بالنظام الاقتصادي والعسكري والاجتماعي والإداري والقضائي لمصر في العصرين العثماني والحديث.

وهذه السجلات تحوي صور الوثائق الصادرة عن المحاكم المختلفة التي مارست العمل القضائي في تلك الفترة، وهي المحاكم التي كانت تنظر أمامها القضايا وتوثق فيها التصرفات القانونية المختلفة، وتنتشر في القاهرة وخطوطها، ويبلغ عددها ستة عشر محكمة^(١).

وتقدم لنا هذه السجلات معلومات هامة عن الإجراءات القضائية التي كانت تتبع في التقاضي، ونظام هذه المحاكم وتاريخ المؤسسات القضائية في مصر، والحياة العمرانية والاجتماعية ونظام الوقف العثماني.

كذلك تعتبر هذه السجلات من أهم مجالات الدراسات في الأرشيف والوثائق، وهي أيضاً مجال بكر لدراسة أنواع الخطوط التي كتبت بها هذه السجلات، وهي سجلات تحوي صوراً للوثائق الأصلية الصادرة عن تلك المحاكم، وقد نجد الوثائق (التصرفات والقضايا) مسجلة في هذه السجلات أما تسجيلها كاملاً أو مختصراً (موجزاً)^(٢)، وإن كان لابد من احتوائها على أسماء المتصرفين، والعين موضوع التصرف وموقعها محدداً، والتمن المقبوض إذا وجد، والتاريخ.

والتسجيل في هذه السجلات يتابعي، يسير تاريخياً سنة بسنة وشهراً بشهر ويوماً بيوم، مع وجود كثير من الأخطاء والإهمال في هذا النظام تبعاً لاختلاف طبيعة الكتاب وكثرة عددهم في السجل الواحد.

(١) اذكر منها في هذه الدراسة خمسة عشر محكمة، أما سجلات محكمة الباب العالي - وهي موضوع البحث كله، فلها دراسة مستقلة في هذا الفصل، كما أن لها فهرساً كاملاً لسجلاتها في الملحق من ص ١٢٠ إلى ص ٢٦٠.

(٢) انظر: دراسة مقارنة بين الأصل والصورة في ص ٣٠٤ من هذا البحث.

ومعظم خطوط هذه السجلات مكتوبة بخط يمكن أن نطلق عليه الخط المرتعش أو المهتر Tremblé ، ويسمى أيضا خط اللرزا وتعني بالفارسية "المرتعش" ويمكن استخدام خط اللرزا في أي نوع من أنواع الخطوط ، علي اعتبار أنه خط من خطوط الزينة، أي لتزيين الحروف سواء في الخط النسخ أو نسخ التعليق أو غيرها^(١).

وهذه الكتابة المرتعشة المستعملة في سجلات المحاكم في العصر العثماني، سريعة جدًا وندرة الإعجام، مهترة ومائلة الخطوط صعبة القراءة لدرجة كبيرة لاهتزاز الحروف، وتلاصق الكلمات ببعضها البعض، وتحتاج لمران وجه كبيرين لقراءتها.

كذلك نرى كثيرًا من الكلمات في الوثائق المقيدة بالسجلات القضائية مكتوبة بخط القيرمة، وهو نوع من الكتابة من فصيلة الخطوط التركية ويقابله في الفارسية خط الشاكسته، والقيرمة بالتركي أو الشاكسته بالفارسي معناه الكتابة المكسورة^(٢)، وهو نوع صعب القراءة للغاية لاختصار الكاتب كثيرًا من الحروف أثناء الكتابة، وقد استعمل هذا الخط في كتابة الأرقام والأوزان والسكة بوجه خاص في سجلات المحاكم، ويرجع ذلك إلى استعمال هذا النوع من الخطوط في سجلات الروزنامة والمالية لضمان سرية هذه السجلات لقلة عدد الخبراء في هذا النوع من الخط، وقد انتشر خط القيرمة في العصر العثماني بوجه خاص^(٣).

أما عن ترقيم هذه السجلات ، فلعلنا نلاحظ أن سجلات كل محكمة من المحاكم الثلاثة الكبرى، وهي الباب العالي والقسم العسكرية، والقسم العربية، مرقمة ترقيما مستقلا كل منها علي حدة يبدأ من رقم (١) وينتهي برقم آخر سجل من سجلات كل محكمة منها.

ولعل من قام بترقيم سجلات تلك المحاكم — وهو ترقيم حديث عن عهد كتابتها — قد راعي أهمية تلك المحاكم الكبرى، والوضع الخاص لكل منها،

(1) Huart, Les calligraphes et les miniaturistes de l'orient Musulman, p. 50.

(2) Herbin, Developments des principes de la langue Arabe modern, p. 242, 245.

(3) عن خط القيرمة انظر: رسالة ماجستير للباحثة بعنوان "سجلات الصالحية" ص ١١١، ١١٢، ١١٣ وما بها من مصادر.

وطبيعتها واختصاص كل منها بأنواع معينة من الوثائق والتصرفات التي تختلف في طبيعتها عن سجلات المحاكم الجزئية^(١).

في حين أننا نجد أن ترقيم سجلات محاكم الأخطاء الصغيرة بالقاهرة أو المحاكم المسماة بالمحاكم الجزئية^(٢)، ترقيماً متسلسلاً لكل السجلات يبدأ من رقم (١) مبتدئاً بسجلات محكمة الزيني ببوق في رقم (٨٣) آخر سجل في محكمة ببوق ثم يستمر برقم (٨٤) لأول سجل من محكمة مصر القديمة حتى آخر سجل لها برقم (١١٤) ، ثم قناطر السباع من رقم (١١٥) إلى (١٥٩) وهكذا يستمر ترقيم سجلات باقي المحاكم إلى أن ينتهي عند رقم ٧١٧ وهو آخر سجل من سجلات محكمة البرمشية.

ونحن نلاحظ أن ترقيم السجلات حديث، قام به موظفو وزارة العدل في وقت لاحق علي تاريخ القيد في تلك السجلات، وهم الذين قاموا بترقيم الوثائق وصنفت السجلات من الداخل كذلك ، حسبما نري من توقيعاتهم داخل السجلات^(٣). وقد روعي في هذا الترقيم التسلسل التاريخي لسجلات كل محكمة حيث يبدأ أول رقم سجل المحكمة لأقدم سجل بها، وينتهي آخر رقم بأحدث وآخر سجل فيها.

وقد بدأ الترقيم بسجلات محكمة الزيني ببوق في شمال القاهرة، ثم مصر القديمة في جنوبها، وسار بعد ذلك في ترقيم السجلات تبعاً لموقع المحاكم^(٤) من قناطر السباع بالسيدة زينب ثم طولون بالصليبية الطولونية، ثم قوصون، ثم سجلات جامع الصالح بباب زويلة، وسجلات محكمة بابي سعادة والخزق بباب الخزق ، وبعدها وصل إلي الصالحية بين القصرين، ثم جامع الحاكم بباب الفتوح، وأكمل الترقيم بسجلات محكمة باب الشعرية ثم الزاهد بخط باب الشعرية، وانتهى بسجلات البرمشية لخط عابدين وباب اللوق وهي أقل السجلات عدداً. وسوف نقوم بدراسة لسجلات كل محكمة علي حدة مع ذكر لعدددها وملامحها العامة الخارجية والداخلية وما تحويه هذه السجلات.

(١) انظر هذا الموضوع بالتفصيل في اختصاص محاكم الباب العالي والتقسيمات من ١٧٧ وما بعدها.

(٢) محمد سليمان، باي شرع نُحكَم، ص ٣٤.

(٣) انظر ترقيم الوثائق في السجلات مفصلاً في هذا البحث ص ٢٥٩.

(٤) انظر خرائط المحاكم العشائية ومواقعها في الملحق خريطة ٥-١.

(١) سجلات محكمة القسمة العسكرية .

يبدأ الترقيم في سجلات القسمة العسكرية من السجل الأول برقم (١) إلى ٤١٨ مسلسل، وسجلين برقم ٢٧٢ مكرر، ويبلغ عدد سجلاتها ٤١٩ سجلاً، وتاريخ أول سجل للقسمة العسكرية هو ٩٦١هـ / ١٥٥٣م، أما آخر سجلاتها فيرجع تاريخه إلى ١٢٩٢هـ / ١٨٧٥م.

وهذه السجلات كما جاء في بعض صفحات عنوانها تشتمل - إلى جانب النظر في الدعاوي كغيرها من محاكم العصر العثماني - علي بيانات تسويات المواريث للعسكريين والسادة الأشراف وجميع الموظفين، ونصب الأوصياء وحصر التركات. ففي أحد سجلاتها جاء ما يلي:

"هذا سجل مبارك... يتضمن الوقائع الصادرة في القسمة العسكرية بمصر المحمية وضبط تركات أموات العسكرية والسادة الأشراف وأرباب العلوفات وتوابع العسكرية وأيتامهم... في زمن مولانا السيد الشريف يحيى أفندي ابن المرحوم الشريف عبد الرحيم فايز أفندي قاضي عسكر مصر كان والقسام العسكري هو^(١).

وفي سجل آخر أضاف "حفظة القرآن الكريم" حيث جاء فيه:

"سجل معد لضبط الأموات العسكرية بالديار المصرية وأيتامهم وأتباعهم والسادة الأشراف والسادة العلماء وحفظة كتاب الله المبين وأيتامهم وأتباعهم^(٢).

فهو إذن تحوي حصراً لتركات وتسويات مواريث أرباب العلوفات^(٣)، سواء العسكريين أو الأشراف أو العلماء أو حفظة القرآن الكريم وأيتامهم وأتباعهم، وقد خص قاضي العسكر في الأمر الصادر في غرة الحجة سنة ١٢٠٨هـ، سجلات القسمة العسكرية، بالنظر في حصر تركات ومواريث الرجال الذكور المسلمين، من العلماء والأشراف وموظفي الديوان العالي والأوقاف^(٤).

(١) سجل القسمة العسكرية رقم ١٢٥، ص ١.

(٢) سجل القسمة العسكرية رقم ١٣٣، ص ١.

(٣) هم الموظفون الذين يتقاضون علوفات أو أجوراً نظير عمل يقومون به. (انظر شرح "علوفة" ص ١٠٤).

(٤) سجل محكمة بولاق رقم ٨١، ص ١. أمر ينظم اختصاص كل من القسمة العسكرية والعربية. الأوقاف عددها سبعة وأسماءهم المتفرقة وجاوشان وجمليان وتكشيان وجراكة

وهذه السجلات تحوي معلومات قيمة عن وظائف الدولة، وكذلك عن نظام الأوجاقات وأساقهم وأبنائهم الذين ورثوا منهم الرتبة والمركز والمال، حيث نلاحظ في حصر تركات الأموات من العسكريين أو بمعنى آخر التابعين لأوجاق معين أن الابن يرث عن أبيه مركزه أيضاً كأن يقال:

"الأمير محمد جاويش بن الأمير سليمان جاويش ديوان مصر كان" (١).

فمن كان جاويشاً يرث ابنه وظيفته في الجاوشية، ومن كان متفرقة يرث ابنه وظيفته أيضاً.

وتمدنا كذلك هذه السجلات بمعلومات هامة عن مقدار علوفات أصحاب الأوجاقات والموظفين في الدولة، إذ لا بد من ذكر مقدار علوفة كل شخص بعد ذكر اسمه مثلاً:

"الأمير سليمان جاويش مصر علوفته في اليوم عشرين عثمانياً" (٢).

"الأمير خليل ابن الأمير محمد عين كومليان بولك ٩٩ علوفته ٤١" (٣).

ومستحفظان وعزبان، وهم العنصر الفعال في حكومة مصر في تلك الفترة ولهم سلطات كبيرة وواسعة في الدولة.

والأوجاق (وفي الاستعمال العربي الوجاق) في الأصل الموقدة، وقد أطلق على الطائفة من الجند.

والمفرقة: في الأصل التركي كانوا أصحاب نوع من الإقطاعات.

والجاوشان: جمع فارسي للكلمة التركية جاوش وهو في الأصل يطلق على أنواع مختلفة من الجند.

والجمليان: هو تحريف لجنليان جمع فارسي للتركية جنللو نوع من الفرسان.

تفكشيان: تحريف لتفكجيان ومفرده تفكجنى وهو الجندى المسلح بالبنادقة.

والجراكسة: معروفون (الجند الجركس) والمستحفظان: يقصد بهم الجنود اليكجى المشهورين أو الانكشارية.

والعزبان أو بالتركية عزبلر، طائفة كانوا في الأصل من جند البحر. (شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ١٧).

(١) سجل القسمة العسكرية رقم ٣٦، وثيقة ٥١٩.

(٢) سجل قسمة عسكرية رقم ٣٦ وثيقة ٥١٩.

(٣) سجل قسمة عسكرية رقم ٢٨، وثيقة ١٨٢.

”الأمير حسين بن الأمير محمد أشا من أمراء المتفرقة بمصر هو علوفته
١٣٣٥(١).

وتتضمن السجلات أيضاً ضبط مخلفات كثير من الشخصيات الهامة مثل
أمير اللواء السلطاني الشريف^(٢)، وجاويش ديوان مصر وكاشف ولاية الجيزة^(٣)،
ومخلفات الشيخ شهاب الدين الطبلاني من أعيان مشايخ الإفتاء والتدريس بمصر
والده كان من كتب وملبوس بدن غيره^(٤).

ولا يفوتنا أن نذكر أن سجلات القسمة العسكرية تتضمن أيضاً صوراً لأنواع
مختلفة من الوثائق مثل: العتق^(٥)، البيع^(٦)، الطلاق^(٧)، والوقف^(٨). وإن كان معظم
السجلات كما سبق أن ذكرنا تشمل الموارث وتركات المسلمين الموظفين الذكور،
وهو الاختصاص البارز لهذه المحكمة.

ومحكمة القسمة العسكرية من أهم المحاكم العثمانية، وهي من ابتكارات
العصر العثماني، فقد نشأت بعد الفتح العثماني، إذ جاء القسم العسكري لمصر مع
قاضي العسكر بعد الفتح العثماني مباشرة وكان يسمى أحياناً قسم الترك^(٩). وعمله
(توزيع التركات الأهلية وغير الأهلية، وكان يأخذ من كل تركة العشر لبيت
المال^(١٠))، ثم جعلها قاضي العسكر بعد ذلك الخمس لبيت المال مع وجود الورثة من
الأولاد الذكور والإناث، وقد أضر ذلك بالناس ضرراً كبيراً^(١١).

(١) سجل قسمة عسكرية رقم ٣٥، وثيقة ٧٥.

(٢) سجل قسمة عسكرية رقم ٤٢ وثيقة ٢٥٧، سجل ٤٣ وثيقة ٧١٩.

(٣) سجل قسمة عسكرية رقم ٤٣ وثيقة ٧١١.

(٤) سجل قسمة عسكرية رقم ٤٣ وثيقة ٣٧٩.

(٥) سجل قسمة عسكرية رقم ٣٣ وثيقة ١٦٧، ٢٧، ٣١٨، ٣٢١.

(٦) سجل قسمة عسكرية رقم ٣٣ وثيقة ٤٨.

(٧) سجل قسمة عسكرية رقم ٣٣ وثيقة ٤٩.

(٨) سجل قسمة عسكرية رقم ٣٣ وثيقة ٥٨، ٧٤٣.

(٩) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٠٠.

(١٠) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ١٦، ص ٨٦.

(١١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٠٠.

ولا يستند ذلك إلى الشرع الإسلامي في شيء، لأن بيت المال يرث الميت الذي لا وارث له
من العصب وأصحاب القروض (العصبة هم أقاربه من لهم حق الميراث حسب الشريعة).

وكانت هذه الوظيفة تحت رئاسة قاضي العسكر، كما كان القسام العسكري يعين من قبل قاضي عسكر الأناضول، فقد ذكر علي مبارك في خططه أنه رأي في كتاب لم يقف علي مؤلفه صورة الأحكام التي كانت تكتب للقسام العسكري وهي:

"أن القسمة العسكرية متعلقة بمولانا قاضي أناتولي وأنه عين فلاناً لضبط محصولات القسمة، وأن المعين المشار إليه عين من جهته للإقليم الفلاني فلاناً لضبط جميع رسوم العسكرية ومحلاتهم وعلوفتهم وقسمة التراكات وعقود الأنكحة وسائر الوقائع العسكرية فيقومون بتقوية يد المعين المذكور وشد عضده ومساعدته علي ضبط جميع محصولات المتعلقة بالقسمة العسكرية بالشرع الشريف والعادة والقانون المنيف ولا يقصر أحد يده ولا ينقص كلمته ولا يعاكسه في أمر من الأمور الشرعية المتعلقة بالقسمة العسكرية ويكتب كل قاض دفترًا مفصلاً (محضرًا) يومًا بيوم ويجهز الدفتر^(١).

وهذا النص يوضح لنا الآتي:

(١) أن قاضي عسكر الأناضول هو الذي يعين القسام العسكري بمصر، وقد جاء أيضًا بمجلات القسمة العسكرية ما يؤيد ذلك، حيث عثرت علي نص تعيين القسام العسكري وجاء فيه:

«أصحاب القروض الذين فرض الله توريثهم زوجته وأولاده)، كذلك يرث بيت المال ما تبقى من أصحاب القروض كأن يترك الميت زوجًا وبناتًا ولا يوجد له وارث غيرهما. فليبتئنه النصف ولزوجته الثلث والباقي من تركته لبيت المال. (عبد المتعال الصعيدي، الميراث في الشريعة الإسلامية، ص ١٥، ١٦). وطالما قرر قاضي العسكر الخمس لبيت المال مع وجود الورثة من الذكور والإناث مع عدم استناد ذلك إلى الشرع الإسلامي فإنه يكون قد قرر نوعًا من الضرائب علي تركات الأموات تؤول لبيت المال، ولعل ذلك لأسباب اقتصادية لخلو بيت المال من المال في ذلك الوقت، ويكون المصدر تركات المتوفين، مما أثار ذلك سخط الناس وضررهم علي حد قول ابن إياس وبالتالي يؤول هذا المال للدولة العثمانية صاحبة السيادة علي مصر.

(١). علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ١٦، ص ٨٨.

"يوم الخميس المبارك خامس شوال المبارك من شهر سنة أحد وعشرين وألف وفيه ورد مكتوب مولانا شيخ الإسلام والمسلمين محمد أفندي الشهير بفتي زادة قاضي العساكر المنصورة بولاية أناتولى-أدام الله تعالى معاليه بأن يكون سيدنا ومولانا أقضى قضا الإسلام كمال ولالة الأنام.. مولانا سليمان أفندي قساماً عسكرياً بالديار المصرية المؤرخ المكتوب الشريف (بياض) وجلس مولانا سليمان أفندي المومى إليه.. قساماً عسكرياً جعل الله جلوسه مباركا" (١).

(٢) إن لكل إقليم من الأقاليم التابعة للدولة العثمانية قساماً عسكرياً يعين من قيسل قاضي العسكر بولاية الأناضول، كما أنه يقوم إلى جانب ضبط وقسمة التركات للعسكريين بمهام أخرى مثل عقود الزواج، وكذلك كل ما يخص العسكريين وما يتعلق بسائر أمورهم من تنصيب الأوصياء علي أيتامهم وغير ذلك مما سبق الإشارة إليه في افتتاحيات سجلات القسمة العسكرية.

(٣) المقصود بكلمة "الدفتر" التي وردت في النص هو سجل القسمة العسكرية الذي يشرف عليه القسام العسكري بنفسه ويقوم بضبطه يوماً بيوم.

ومعظم سجلات القسمة العسكرية كاملة وسليمة ومجلدة، وإن أصاب بعضها ضرر نتيجة الجو والأتربة والرطوبة، كما أن الوثائق قد كتبت علي صفحاتها بطريقة منتظمة إلى جانب العناية بتزقيم الصفحات والقيد.

(٢) سجلات محكمة القسمة العربية

سجلات القسمة العربية عددها ١٥٨ سجلاً، تبدأ من رقم ١ وتستمر حتى رقم ١٥٧ (مسلسلة الأرقام)، والسجل رقم ٧٤ مكرر بمعنى أن رقم ٧٤ مرقم به سجلين في المحكمة. ويرجع تاريخ أول سجلاتها إلى عام ٩٧٠هـ / ١٥٦٢م، وتاريخ آخر سجل فيها هو ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م.

وتحتوي هذه السجلات — إلى جانب نظر الدعاوي والفصل والحكم فيها — حصر تركات ومواريث أموات الأهالي عامة من مدنيين وتجار وفلاحين من أولاد العرب، وأموات أهل الذمة بصفة خاصة، وفي أمر لقاضي العسكر في ذي الحجة

(١) سجل قسمة عربية رقم ٣٠، ص ٢٧.

سنة ١٢٠٨هـ، خص القسمة العربية بجميع التراكات والمواريث المتعلقة بالنساء المسلمين جميعاً، وجميع التراكات والمواريث وما يتبعها المتعلقة بالنصارى واليهود جميعاً رجالاً ونساء، وكذلك تعلقات الرعايا عامة والفلاحين^(١). ويبدو كذلك أنها كانت مخصصة للنظر في أحوال غير المسلمين أيضاً في معاملاتهم بيعاً وشراءً وادعاءً ووراثهً وغير ذلك مما يتعلق بشئونهم المدنية^(٢).

وكان القسم العربي يقوم نائباً عن قاضي العسكر في النظر والحكم، كذلك ينوب عنه في التوثيق وقسمة التراكات بمحكمة القسمة العربية، وجاء في أحد سجلاتها ما يلي:

"هذا سجل مبارك إن شاء الله تعالى معد لضبط الوقائع الصادرة بالقسمة العربية بمصر المحمية في زمن ولاية سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام.. السيد عبد الله أفندي الحنفي قاضي القضاة يوسف بالديار المصرية.. وفي مدة نايبه هو سيدنا ومولانا رجب أفندي الحاكم الشرعي الحنفي القسم العربي لطف الله تعالى بنا وبه وبالمسلمين جميعاً"^(٣).

وكان القسم العربي يقوم بالنظر والتوثيق بعد الإن من قاضي العسكر شيخ الإسلام، إذ جاء ما نصه:

"بالمحكمة الشرعية المطهرة المرضية بالقسمة العربية بالقاهرة المعزية بعد الإن الكريم من حضرة سيدنا ومولانا شيخ الإسلام.. الناظر في الأحكام الشرعية يومئذ قاضي القضاء بمصر المحروسة لمولانا الشيخ الإمام.. الحاكم الشرعي الحنبلي الموقع خطه الكريم أعلاه.. فليده ولدى سيدنا ومولانا أبو النور عبد الله أفندي الحاكم الشرعي الحنفي القسم العربي الموقع خطه الكريم"^(٤).

وكان القسم العربي دائماً هو النائب الحنفي بمحكمة القسمة العربية، كما أنه كان تركياً، إذ يقال في السجلات:

(١) سجل محكمة بولاق رقم ٨١، ص ١. أمر تنظيم اختصاصات القسمة العسكرية والعربية.

(٢) محمد سليمان، بأي شرع نحكم، ص ٣٥.

(٣) سجل قسمة عربية رقم ٧٧، ص ١.

(٤) سجل قسمة عربية رقم ٧٧، ص ٣٧٢، وثيقة ٥٨٧.

"السيد عبد الله الرومي الحنفي بالقسمة العربية بالمدرسة الكاملية بالقاهرة"^(١)
أو "مولانا صالح الرومي الحنفي قساما بالمحكمة"^(٢).

وتمدنا سجلات محكمة القسمة العربية بمعلومات وفيرة عن أصحاب الحرف
من الأهالي وأهل النمة في العصر العثماني مثل:

- (أ) شيخ العتالين^(٣).
- (ب) القصاب في البقري^(٤).
- (ج) القبانئي بخط باب النصر^(٥).
- (د) للزيات بخط قنطرة الموسيقى^(٦).
- (هـ) الغيطاني بجزيرة الفيل^(٧).
- (و) السروجي بخط قوصون^(٨).
- (ز) السقا بحارة-الخرنفش^(٩).

كما تمدنا هذه السجلات بمعلومات هامة عن تنصيب الأوصياء مثل ما جاء
في الوثيقة التالية:

"نصب مولانا القسام الحرمة دلالة المرأة ابنة أحمد الصنافيري وصية
ومتحدثة علي الحمل الظاهر المشتمة عليه من زوجها المرحوم عوض بن بدر بن
عيسى الإدفاوي إن انفصل حيا"^(١٠).

وهذا يعني أنه من حق الزوجة الحامل أن تعين وصية علي جنينها بعد
ولادته حيا، وذلك حسب الشريعة^(١١)، وأن كان هذا الأمر ليس شائعا الآن. وكانت
أوقاف مصر وحساباتها من اختصاص القسام العربي، حيث جاء ما نصه:

-
- (١) سجل قسمة عربية رقم ١٤، ص ٢٣٩.
 - (٢) سجل قسمة عربية رقم ١٧، ص ٢٤٢.
 - (٣) سجل قسمة عربية رقم ١٧، ص ١٣٩.
 - (٤) سجل قسمة عربية رقم ١٧، ص ٢٨٣، ٢١٥.
 - (٥) سجل قسمة عربية رقم ١٧، ص ١٣٩.
 - (٦) سجل قسمة عربية رقم ١٧، ص ٢٤٣.
 - (٧) سجل قسمة عربية رقم ١٧، ص ٣٦١.
 - (٨) سجل قسمة عربية رقم ١٧، رقم ٤٧٧.
 - (٩) سجل قسمة عربية رقم ١٧، ص ٢٨٤.
 - (١٠) سجل قسمة عربية رقم ١٥، وثيقة ٢.

(١١) وهكذا أخذ المشرع المصري في القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ المادة ٢٩ في الوصاية
علي الحمل المستكن، أن للمحكمة تعيين وصي علي الحمل المستكن، ويبقى وصيا علي-

"بين يدي سيدنا ومولانا الحاكم الشرعي القسم العربي والمحاسبي بأوقاف مصر المحروسة الموقع خطه باسمه الكريم"^(١).

مما يفيد أن القسم العربي كان يتولى محاسبة الأوقاف بمصر، وهذا ما تؤيده وتشتطره معظم وثائق الوقف العثمانية من أن الناظر عليها يكون الحاكم الشرعي الحنفي بمصر^(٢).

وسجلات القسم العربية مجلدة، ومحتظة بسلامتها إلى حد كبير، وربما يرجع ذلك لأنها قليلة التداول بالنسبة لأصحاب المصالح في الوقت الحالي، ولذلك فإن تلك السجلات تعلوها الأكرية لقلّة تداولها، وليس هناك من يقوم بنظافتها شأنها في ذلك شأن غيرها من سجلات المحاكم العثمانية وهي كاملة إلى حد ما، لجهة صفحات عنوان في معظم السجلات، مرتبة في داخلها ترتيباً مماثل ترتيب سجلات القسم العسكرية من حيث ترك الهوامش والفراغات بين الوثائق، وخاصة في السجلات ذات التاريخ المتأخر.

(٣) سجلات محكمة الزيني ببولاق

يبلغ عدد سجلات محكمة الزيني ببولاق ٨٣ سجلاً، وقد بدأ ترقيم سجلات المحاكم العثمانية — التي يمكن أن نطلق عليها اسم المحاكم الجزئية الصغيرة — بأول سجل من سجلات محكمة الزيني حيث أعطي رقم (١) وتسلسل الترقيم حتى السجل الأخير لهذه المحكمة برقم (٨٣).

وتاريخ السجل الأول لهذه المحكمة يرجع إلى عام ٩٤٣هـ/١٥٣٦م، وتاريخ آخر سجلاتها عام ١٢٢٦هـ/١٨١١م.

وسجلات هذه المحكمة من أقدم سجلات المحاكم العثمانية في مصر، وهي تغطي فترة طويلة حيث استمرت محكمة الزيني ببولاق تباشر عملها القضائي

= المولود فيما بعد ما لم تعين المحكمة غيره — آخر أحكام القضاء حتى طبع هذه الرسالة الحكم الصادر بتعين أم وصية على حملها المستكن حتى يفصل حياً. (اللقضية رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ أحوال شخصية، زيتون "الولاية على المال")

(١) سجل قسمة عربية رقم ١٨ وثيقة ١٩٤.

(٢) وثيقة رقم ٤١٧ أوقاف، سطر ٥٦؛ وثيقة رقم ٤٢١ أوقاف، سطر ٣٧، وثيقة ١٤٥، سطر ٣٨؛ محفظة ٣، دوسيه هـ، محكمة الأحوال الشخصية.

خلال أربعة قرون، هي القرن العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر الهجري.

وهذه المحكمة من محاكم الأخطاط التي كانت تنتشر في القاهرة، وهي الوحيدة في بولاق لخدمة سكان هذا الخط. وقد استمرت في مباشرة عملها بعد الأمر الصادر من محمد علي في ٢٠ رمضان سنة ١٢٥٣هـ "يرفع جميع المحاكم الصغرى بمصر ويدخل جميع الكتبة في المحكمة الكبرى ما عدا محكمتى بولاق ومصر القديمة، وتكون جميع المرافعات والدعاوي بالمحكمة الكبرى ويخصص محكمة بولاق ثلاثة كتاب ومحكمة مصر القديمة اثنين فقط"^(١).

وهذا الأمر يعني إلغاء المحاكم الصغيرة ما عدا بولاق ومصر القديمة، فتبقىان مع المحكمة الكبرى، ويبدو أن هذا الأمر قد أبقى فقط علي محكمة بولاق لأنها تقع في شمال القاهرة، ومحكمة مصر القديمة حيث تقع في جنوب القاهرة، لتخدم كل منهما أطراف القاهرة وتكون الرئاسة للمحكمة الكبرى مقر قاضي العسكر في قلب القاهرة.

وسجلات محكمة بولاق تشمل - إلى جانب الدعاوي المختلفة - أنواعاً من الوثائق كالبيع والوقف، والزواج والطلاق، وغير ذلك من العقود التي تختص بها المحاكم الصغيرة^(٢). وهذه السجلات لها أهمية كبيرة، حيث إنها تحتوي علي كثير من الأوامر الصادرة من قاضي العسكر بشأن تنظيم العمل بالمحاكم والنواب والكتاب والشهود، ومن أهم الأوامر التي جاءت بهذه السجلات ما يلي:

(١) أمر صادر من قاضي العسكر إلى النواب بمحاكم القاهرة وبولاق ومصر القديمة بتاريخ ٢٤ جماد آخر سنة ١٠٣١هـ، بمنع شهود المحاكم من الذهاب إلى بيوت الأمراء والكبراء والكشاف والملتزمين والتجار وغيرهم، للإشهاد علي الفلاحين والمزارعين وأصحاب الديون وأرباب المعاملات، والتحذير من إتمام الإشهادات خارج المحكمة، وأن من يرغب في كتابة إشهاد ما، يجب عليه الحضور إلى المحكمة بنفسه أو وكيله ويصحب معه المشهود عليه، ويتم الإشهاد بمبنى المحكمة بحضور النواب والكتاب^(٣).

(١) سجل باب على ٤٠٧، وثيقة ٤١٥ مكررة. انظر نص الأمر العالي الصادر بإلغاء محاكم مصر الصغرى ص ٢٢٦ من هذا البحث.

(٢) انظر: اختصاصات الباب العالي والقسمتين، ص ١٨٢ من هذا البحث.

(٣) سجل بولاق رقم ٣٢، وثيقة ٧٧٥

ويبدو من ذلك أن الشهود كانوا يتوجهون لبيوت أصحاب المصالح من كبار الدولة لكتابة الإتهاد ويقومون بالشهادة خارج المحكمة، مما اضطر قاضي العسكر لإصدار أمره هذا بمنع ذلك.

(ب) أمر صادر من قاضي العسكر إلى النواب بمحاكم مصر ويولاق ومصر القديمة وجزيرة الفيل في ١٦ جماد آخر سنة ١١٢١هـ، بعدم تعاطي كتابة الكشف علي الأوقاف والمساجد والأسبلة والسواقى والحبضان والزوايا والمدافن والكنائس والديورة، وقسمة الأماكن وفتح الحوانيت والطباق الغائب سكانها عنها، وما يتعلق بالقسمة العسكرية والعربية، والكتابة علي القواصير والعمارة بالأماكن الموقوفة والإيجارات الطويلة ومبايعة الأنقاض والاستبدال والفسخ، وسماع دعاوي الغائبين، ولا عودة المرأة المطلقة ثلاثاً. وكل هذه المنوعات لا تكتب إلا بالباب العالي، وبعد العرض علي قاضي العسكر^(١). وكل هذه الأنواع من الدعاوي والوثائق لا يقوم الكتاب بكتابتها في المحاكم الصغيرة مثل يولاق وغيرها.

(ج) أمر صادر من قاضي العسكر إلى النواب بالمحاكم في جماد آخر سنة ١٠٣١هـ بشأن تحديد رسوم التقاضي، ورسم كل حجة ، وما يخص الشهود والمحضر، والتخدير من التجاوز في أخذ الرسوم شفقة بالرعية^(٢).

(د) أمر من قاضي العسكر إلى بالمحاكم في الحجة سنة ١٢٠٨هـ، بتنظيم اختصاصات القسمة العسكرية والقسمة العربية، وهو غاية في الأهمية^(٣).

وسجلات محكمة يولاق تعج بالأوامر المنظمة للمحاكم والنسواب^(٤)، وهي عامة ومفيدة جدا في دراسة تاريخ التقاضي ونظم المحاكم في ذلك الوقت.

وهذه السجلات قليلة العدد بالنسبة لغيرها من المحاكم، ويبدو أن هذا يتناسب مع حجم مبني المحكمة في حد ذاته. فمثلا جامع الزيني ببولاق حجمه يبدو أقل من

(١) سجل يولاق رقم ٦١، ص ١.

(٢) سجل يولاق رقم ٣٢ وثيقة ١٧٧٢.

(٣) سجل يولاق رقم ٨١، ص ١؛ انظر محكمة القسمة العسكرية في هذه الدراسة ص ١٣٩ وما بعدها؛ ومحكمة القسمة العربية ، ص ١٤٤ وما بعدها.

(٤) سجل يولاق رقم ٣٦ آخر صفحة؛ سجل يولاق رقم ٥٤، ص ١.

المدرسة الصالحية، وبالتالي عدد سجلات محكمة بولاق أقل من عدد سجلات الصالحية، حيث يتضح أن حجم قاعة المحكمة لها دخل - مع غيرها من العوامل - في كثرة عدد الدعاوي والعقود بالمحكمة .

ومما يؤسف له أن بعض سجلات محكمة بولاق قد تآكل، وبعضها حالته سيئة للغاية ، ويصعب ترميمه مثل سجل رقم ٣٤، فإنه متآكل بفعل الحشرات، ومن الصعب استعماله وفتح صفحاته خشية تمزق أوراقه كذلك سجل ٥٣ فإن به خروقا مستتيرة في وسطه أضرت بالصفحات وأضاعت كثيرا من أجزاء الوثائق.

وصفحات العنوان بهذه السجلات قليلة، كما أن ورقها رفيع وخاصة في السجلات المتأخرة ، وربما كان ذلك من عوامل تلف السجلات وسرعة تآكلها.

(٤) سجلات محكمة مصر القديمة

يبدأ ترقيم السجل الأول من سجلات محكمة مصر القديمة، برقم ٨٤ وهو الرقم المسلسل التالي لأخر سجل من سجلات محكمة بولاق السابقة عليها في الترقيم ، ويستمر تسلسل ترقيم سجلات محكمة مصر القديمة حتى آخر سجل فيها برقم ١١٤، هذا إلى جانب ثلاثة سجلات بأرقام ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢ من سجلات محاكم مختلفة (وهي السجلات التي وجدت بعد انتهاء الترقيم التسلسلي للمحاكم العثمانية كلها، وأعطيت أرقاما أخرى سلسلة وسميت "محاكم مختلفة").

ويبلغ عدد سجلات مصر القديمة ٣٤ سجلا، يرجع تاريخ السجل الأول منها إلى عام ٩٣٤هـ/١٥٢٧م، وآخر سجل إلى سنة ١٢٢٥هـ/١٨١٠م. وتعتبر هذه السجلات من أقدم السجلات القضائية إذ أن أول سجلاتها يرجع تاريخه إلى عام ٩٣٤هـ، وذلك بعد الفتح العثماني بأحد عشر عاما، ويشكل هذا السجل مع أول سجل لمحكمة الصالحية النجمية - والذي يرجع إلى نفس التاريخ - أهمية خاصة وكبيرة في تاريخ السجلات القضائية بمصر، إذ أنهما أول السجلات القضائية التي تصلنا للمحاكم بمصر العثمانية.

ولمحكمة مصر القديمة أهمية كبيرة إلى جانب قدمها، فقد خصها الفرمان الذي صدر في ٢٠ رمضان سنة ١٢٥٣هـ بأن تستمر هذه المحكمة في عملها القضائي بعد إلغاء محاكم مصر الصغرى، علما بأن آخر سجلاتها يرجع إلى عام ١٢٢٥هـ، ولعل التسجيل بالنسبة لمحكمتي مصر القديمة وبولاق كان يتم بمحكمة بمصر الكبرى كما جاء بالفرمان ونصه : "أن جميع الدعاوي والمرافعات تكون

بمحكمة مصر الكبرى^(١)، ولقد عين هذا الفرمان اثنين من الكتاب فقط لمحكمة مصر القديمة.

وسجلات محكمة مصر القديمة تحوي الدعاوي القضائية المختلفة، وكذلك أنواعا من العقود كالبيع والاستبدال والوقف والزواج وغيرها، وكان من اختصاص قاضي محكمة مصر القديمة تفتيش وفحص الكنائس الكائنة بقصر الشمع ومصر القديمة، وذلك حسب صورة البيولدى المقيّد بسجلاتها والموجه إلى مصطفى أفندي نائب محكمة مصر القديمة للقيام بهذا العمل^(٢).

وقد اشغلت سجلات محكمة مصر القديمة أيضا علي كثير من الأوامر بالأمرة العربية والتركية من قاضي العسكر للنواب بالمحاكم، بالالتزام بالرسوم المحددة ومراعاة مصالح الناس، وعدم الخروج إلي بيوت أصحاب المصالح، وتحريم كتابة أنواعا من العقود الخاصة بالباب العالي^(٣).

وسجلات محكمة مصر القديمة بعضها مرتب إذ نجد الكاتب عند القيد بتركه هوامش علي جانبي الصفحة، وكتابة رأس موضوع الوثيقة قبل كتابة نص الوثيقة^(٤)، والبعض الآخر غير منظم ويسير فيه القيد عشوائيا من حيث التنظيم والترتيب والخط^(٥).

وهذه السجلات كغيرها من سجلات المحاكم الأخرى تعاني من كثرة الأثرية التي تغطيها والحشرات التي تعمل في أوراقها وصمغها.

(٥) سجلات محكمة قناطر السباع

محكمة قناطر السباع هي إحدى المحاكم الجزئية الصغيرة التي كانت تنتشر في أخطاط مصر المختلفة في العصر العثماني، وكانت المحكمة تفصل في الدعاوي وتوثق العقود للعامة من الشعب بخط قناطر السباع (ميدان السيدة زينب

(١) سجل الباب العالي رقم ٤٠٧، وثيقة ٩١٥ مكرر؛ انظر: نشر الوثيقة ص ٩٩ من الملحق.

(٢) سجل مصر القديمة، رقم ١٠١، ص ١٦٩.

(٣) سجل مصر القديمة رقم ٩٨، ص ٢، ١، ٣.

(٤) سجل مصر القديمة، رقم ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥.

(٥) سجل مصر القديمة رقم ٨٤، ٨٥، ٨٦.

الآن)، وقد جاء بصفحات عنوان سجلات محكمة قناطر السباع ما يفيد ذلك حيث يرد فيها:

"هذا سجل مبارك يتضمن ضبط الوقائع والتمسكات الشرعية بمحكمة قناطر السباع بمصر المحروسة^(١) " أو "هذا سجل مبارك يتضمن الوقائع الشرعية والأمور الدينية بمحكمة قناطر السباع"^(٢).

ويبلغ عدد سجلات هذه المحكمة ٤٧ سجلاً، يبدأ السجل الأول منها برقم ١١٥ وهو الرقم التالي لرقم آخر سجل في المحكمة السابقة عليها وهي مصر القديمة ، وينتهي برقم آخر سجلاتها ١٥٩، والسجل رقم ١٢١ مكرر. وتاريخ أول سجلاتها يرجع إلى عام ٩٥٧هـ/١٥٥٠م، وآخر سجلاتها يرجع إلى سنة ١٢٢٦هـ/١٨١١م.

وتحتوي سجلات محكمة قناطر السباع علي عدد كثير من أوامر قاضي العسكر إلى النواب وللكتاب بمحاكم مصر المختلفة بشأن عدم كتابة أنواع معينة من العقود الخاصة بالقسمتين والباب العالي، مثل الإيجارات الطويلة والاستبدالات والفسخ^(٣) إلخ. كذلك العديد من الأوامر الخاصة بتحديد قيمة الرسوم في القضايا وكتابة العقود، وعدم توجه الكتاب إلى منازل الأهالي لكتابة الإشهادات وغيرها^(٤).

كما تحتوي سجلات هذه المحكمة علي تعيينات للنواب بالمحكمة باللغة التركية والعربية^(٥).

وكان قاضي العسكر ينيب عنه أحد نوابه الحنفية في نظر الدعاوي وتوثيق العقود بمحكمة قناطر السباع، وكان نائب محكمة قناطر السباع - في بعض الأحيان - يتولي نيابة محاكم خرى مساوية لها في الدرجة والاختصاص، حيث وردت مراسلة من قاضي العسكر تفيد ذلك ونصها الآتي:

-
- (١) سجل قناطر السباع رقم ١٤٧، ص ١.
 - (٢) سجل قناطر السباع رقم ١٤٩، ص ١.
 - (٣) سجل قناطر السباع رقم ١٤٤ وثيقة ٦٢١، ص ٢٧٩، ٣٢٩؛ سجل قناطر السباع رقم ١٤٧، ص ١٧٨، ٢٩٢؛ سجل ١٤٨، ص ١.
 - (٤) سجل قناطر السباع رقم ١٢٦، الصفحة الأخيرة، سجل ١٣٣، ص ١، ٢.
 - (٥) سجل قناطر السباع رقم ١٤٤ ص ٧٩ سجل ١٤٥ ص ١.

"وردت مراسلة شريفة من سيدنا شيخ مشايخ الإسلام.. خطابا لمولانا عارف منلا زادة أفندي أننا أذنك وأقمنك نايبا حنفيا بمحكمة الصالحية النجمية ومحكمة جامع الصالح بباب زويلة ومحكمة باب الجامع القوصوني ومحكمة قناطر السباع كل منهم بمصر المحروسة لتتعاطي بكل منهم الأحكام الشرعية وسماع الدعاري علي مذهب سيدنا الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان وامضا التمسكات علي العادة تحريراً في ١١٧٨هـ^(١).

وسجلات قناطر السباع بعضها له صفحات عنوان توضح ما بداخل السجلات ، والبعض الآخر ليس له تلك الصفحات، وكذلك الحال بالنسبة لختم السجلات؛ وقد أصاب هذه السجلات ، كما أصاب غيرها من سجلات المحاكم - بعض التلف والإهمال مثل السجل رقم (١١٥) معظمه متآكل الصفحات من أسفل، مما تسبب في ضياع وثائق كثيرة، وبه آثار مياه ورطوبة شديدة، وفي مناطق متعددة منها توجد نقوب حلزونية من فعل الحشرات والسجل رقم ١٥٩ أيضا تتضح في صفحاته آثار المياه والرطوبة وقد أضرت بالحبر، ومسخت كثيرا من الحروف.

(٦) سجلات محكمة الجامع الطولوني

وجدت محكمة الجامع الطولوني ومارست العمل القضائي من قبل الفتح العثماني لمصر ، وإن كان أقدم سجلاتها يرجع تاريخه إلى أوائل الحكم العثماني، ولعل سجلاتها المملوكية قد ضاعت أو لاقت نفس مصير غيرها من سجلات المحاكم التي عاشت خلال العصرين المملوكي والعثماني، ومن المحتمل أن تكون السجلات القضائية لهذا العصر قد أودعت في أحد أقسام الأرشيف المملوكي بقلعة الجب، واستمرت به حتى الفترة الهوجاء التي سبقت استيلاء العثمانيين علي مصر، وربما كان مصير هذه السجلات كمصير وثائق ديوان الإنشاء وغيره الحريق المهلك علي يد جماعة من المماليك الجراكسة عندما أصبح الأمل في هزيمة العثمانيين بعيدا، ولعل بعض هذه السجلات، قد حملها السلطان سليم معه ضمن ما حمل عند خروجه من مصر عائدا إلى استانبول^(٢).

(١) سجل قناطر السباع رقم ١٥٢، ص ١.

(٢) عبد اللطيف إبراهيم، للتوثيق الشرعية ، ص ٣٣٧، ٣٣٨.

ومحكمة الجامع الطولوني من أقدم المحاكم الجزئية بأخطاط القاهرة، وكانت توثق العقود وتتنظر الدعاوي القضائية للعامّة من الشعب في منطقة الصليبة الطولونية. ويرجع تاريخ أول سجلاتها إلى عام ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م وآخر سجلاتها يرجع إلى عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م.

ويبدأ السجل الأول لهذه المحكمة برقم ١٦٠، وهو الرقم المسلسل التالى لرقم السجل الأخير في المحكمة السابقة عليها في الترتيم المسلسل للمحاكم وهي قناطر السباع وتتسلسل أرقام سجلات محكمة طولون حتى آخر سجل ورقم ٢٣٩، والسجلان رقمي ١٦٧، ٢٢٠ مكرران، إلى جانب عدد آخر من السجلات بأرقام (٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥) من سجلات محاكم مختلفة^(١).

ويبلغ عدد سجلات محكمة الجامع الطولوني علي هذا الأساس ٩١ سجلا.

وتشتمل سجلات محكمة طولون، إلى جانب الدعاوي والوثائق، أوامر لقاضي العسكر موجهة إلى نوابه، وكتاب المحاكم بمصر بخصوص عدم كتابة أنواع العقود الخاصة بالبواب العالي والقسمتين، وعدم توجه الكتاب لبيوت أصحاب المصالح، وعدم أخذ زيادة في رسوم التقاضي والتوثيق^(٢)، كذلك تعيينات النواب والكتاب بمحكمة طولون وأسمائهم ومذاهيبهم^(٣).

وتحتوي سجلات محكمة طولون كغيرها من سجلات المحاكم، علي العديد من أختام القضاة، ومن هذه الأختام الواضحة القراءة ختم أحد النواب الحنفية ونصه:

(١) وهي سجلات وضعت معا تحت اسم "محاكم مختلفة" ورقمت مسلسلا سويا، بعد انتهاء ترقيم المحاكم كلها، لأنها وجدت بعد ترقيم جميع المحاكم. وهذه السجلات ينتمي بعضها إلى سجلات طولون وبعضها لسجلات الصالحية وغيرها لمحكمة الحاكم وهكذا. ولذلك نحن نضيف أرقامها مع أرقام وحدتها الأرشفية.

(٢) سجل طولون رقم ١٩٤، ص ١١ سجل ١٩٦، ص ١-٢ سجل رقم ٢٢١، ص ١١ سجل ٢٣٤، ص ١.

(٣) سجل طولون رقم ٢٣١، ص ٢٨٦ سجل رقم ٢٣٤، ص ١.

(كفى بالموت واعظا يا عمر)^(١).

وكانت هذه العبارة هي نفسها نص ختم سيدنا عمر رضي الله عنه، حيث نقشها علي خاتمه^(٢).

وقد بلغت بسجلات محكمة طولون القدم، وقد ظهر ذلك واضحا نظرا لنوع الورق المستعمل في هذه السجلات ، فهو خفيف، يميل للاصفرار كثيرا، وأصبحت أوراق بعض السجلات بالتقصف والتآكل والتمزقات الكثيرة^(٣)، وبعضها أكلته الحشرات في مواضع التصاق الأوراق والأحبار، مما أدى إلى تلف كثير من الوثائق. ولكن معظم السجلات يمكن ترميمها وعلاجها وإعادة تجليدها، بحيث يمكن الاحتفاظ بها أطول فترة ممكنة.

(٧) سجلات محكمة جامع قوصون

محكمة الجامع القوصوني هي إحدى المحاكم التي تنتشر في أخطاط القاهرة، للنظر في دعاوي ومصالح لبناء الشعب من العامة، وتوثق عقودهم وسائر معاملاتهم، وجاء في صفحات عنوان سجلات هذه المحكمة "أنها سجلات معدة لضبط الوقائع الصادرة بباب الجامع القوصوني"^(٤)، أو بالمحكمة القوصونية^(٥).

وتشتمل سجلات محكمة قوصون علي كثير من الأوامر الصادرة من قاضي العسكر إلى النواب والكتاب بمحاكم مصر، بشأن عدم كتابة أنواع العقود الخاصة بالباب العالي والقسمتين^(٦)، وعدم أخذ رسوم في الحجة (الوثيقة) أكثر من ثلاثة عشر نصفًا منها ثمانية أنصاف لقاضي القضاة، ونصفان للنائب الحنفي، ونصفان للنواب من أولاد العرب (أي غير الأتراك) ونصف للأمين (أمين السجلات) ونصف للترجمان، وثلاثة أنصاف للمحضر والمسجل^(٧).

(١) سجل طولون رقم ٢٣٤ ص ٩٩.

(٢) المسعودي، التتبيه والإشراف، ص ٥١.

(٣) سجل طولون رقم ٢١٨، ص ٢١١-٢٦٦.

(٤) سجل قوصون رقم ٢٤٦، ص ١.

(٥) سجل قوصون رقم ٢٥٩، ص ١.

(٦) سجل قوصون رقم ٢٤٦، ص ١.

(٧) سجل قوصون رقم ٢٥٦، ص ١.

ومن الوقائع الهامة المقيدة بسجلات هذه المحكمة بتاريخ ٢١ ربيع ثاني سنة ٩٩١هـ، التسعيرة الخاصة بالمواد التموينية مثل المشمش والبطيخ والعجور والقثاء والخيار الشامسي والقرع والملوخية والباننجان والجبن الحالوم إلخ، وأمام كل نوع ثمنه بالأنصاف الفضة^(١).

ومن الأوامر الهامة الصادرة لنواب المحاكم — ومنها نائب محكمة قوصون — من الوزير المعظم صاحب الدولة في مصر، الأمر الصادر لهم للقيام بتجديد الصهاريج والأسبله والسقايات المعطلة، والفحص عن أوقافها ونظارتها والمتكلمين عليها، وترميمها وإصلاحها وتنظيفها وصب الماء وأن يقوم نواب كل محكمة بهذا الإشراف كل في دائرة محكمته أو بالقرب منها^(٢).

وكان النائب الحنفي بمحكمة قوصون روميا (تركيا) ، حسبما جاء بشأن تعيين النواب الحنفية بهذه المحكمة في السجلات وجنسياتهم، مثل تعيين أحمد أفندي محمود الرومي الحنفي^(٣)، وتعيين إبراهيم أفندي أحمد الرومي الحنفي قاضيا بالمحكمة المشار إليها^(٤).

وقد وردت بسجلات محكمة قوصون كثير من الأختام للنواب الحنفية وقضاة العسكر ومن الأختام الغربية الشكل — والتي لم تصادفنا من قبل — ختم النائب الحنفي إبراهيم أفندي الرومي، وهو علي شكل دائرة غير كاملة الاستدارة، وأقرب ما يكون إلى شكل الهلال^(٥). ورسمه كما يلي:



-
- (١) سجل قوصون رقم ٢٤٦، ص ١.
 - (٢) سجل قوصون رقم ٢٥٩، ص ١.
 - (٣) سجل قوصون رقم ٢٥٦، ص ٣٣٦.
 - (٤) سجل قوصون رقم ٢٥٧، ص ١٢٠.
 - (٥) سجل قوصون رقم ٢٥٧، ص ١٢٠.

ويبلغ عدد سجلات محكمة قوصون ٦٨ سجلا رقم السجل الأول فيها -
والذي يرجع تاريخه إلى سنة ٩٦٤هـ/ ١٥٥٦م برقم ٢٤٠، وهو الرقم المسلسل
التالي لآخر رقم في سجلات الجامع الطولوني، ثم تتسلسل أرقام السجلات
القوصونية حتى آخر سجل ورقم ٣٠٦، وتاريخه سنة ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م، كما أن
هناك سجلا آخر لمحكمة قوصون ضمن مجموعة "محاكم مختلفة" برقم ٧٢٣.

والسجل ٢٨٠ من سجلات محكمة قوصون ضخم الحجم، من حيث الشكل
وعدد الصفحات والوثائق، حيث يبلغ عدد صفحاته ١٣٦٣ صفحة، ويحوى ٤٩٥١
وثيقة.

وكل سجلات قوصون مجلدة، سليمة إلى حد ما، تحتاج إلى ترميم لتجديدها،
وخاصة سجل ٢٥٧ الذي أضرت المياه بصفحاته وغيّرت لون الورق والحبر.

(٨) سجلات محكمة جامع الصالح

محكمة جامع الصالح من محاكم أخطاط القاهرة المتعددة، وكان القاضي
الحنفي بها ينوب عن قاضي العسكر في نظر الدعاوي، وتوثيق العقود بمنطقة باب
زويلة التي تقع فيه المحكمة، وسجلاتها كانت معدة لضبط الوقائع الشرعية
والقضايا الدينية والأحكام الحكمية والأهلية^(١)، بين عامة الشعب من المدنيين في
الخط الذي تقوم علي خدمته.

وتشتمل سجلات محكمة الصالح - كغيرها من سجلات المحاكم العثمانية -
علي كثير من الأوامر المنظمة للمحاكم والنواب والكتاب التي يصدرها قاضي
العسكر لتنظيم العمل القضائي، ولعل من أهم هذه الأوامر النص التالي:

"مراسلة من شيخ الإسلام خطابا لساير الكتبة بمصر المحروسة والقسمه
العسكرية والعربية ومحاكم مصر المحمية وبولااق ومصر القديمة.. إن في يوم
تاريخه ورد علينا مكاتبة من باب مستحفظان بالشكوى منكم ومن تقصيركم وعدم
تحريككم في مواد المسلمين وإيقاكم المواد تحت أيديكم وتعطيلها وأكلكم أموال الناس
بالباطل وعدم تحريككم في الدعاوي والأحكام الشرعية والحال نعرفكم أن لا أحد
منكم يتعاطي في مواد القسمه العسكرية والعربية وما يتعلق بالباب العسالى إلا أن

(١) سجل محكمة الصالح رقم ٣٢٥، ص ١.

يكون باش كاتب محكمة من المحاكم ولا أحد منكم يتعاطي مادة ويوخرها تحت يده أكثر من ثلاثة أيام ولا يكتب حجة بتاريخين.. تحريرا في ١٠ ذي القعدة سنة ١١٦٤هـ^(١).

ومن هذا النص تتضح حقائق هامة هي:

(أ) إهمال الكتاب بالمحاكم العثمانية وتعطيل مصالح الناس ، والحصول علي أموال من المتقاضين والمتعاقدين بطريق غير مشروع وباطل.

(ب) عدم الدقة في تحري الدعاوي والأحكام الشرعية.

(ج) صدور الأمر إلى الكتاب بالآلا يقوموا بكتابة مواد القسمتين والباب العالي إلا باش كتبة (باشكاتب) المحاكم الصغيرة، بمعنى أن باش كتبة المحاكم الصغيرة مساوون في الدرجة لكتبة القسمتين والباب العالي، لما لهذه المحاكم الثلاثة الأخيرة من أهمية باعتبارها أعلى درجة.

(د) الأمر بعدم تأخير المواد المراد قيدها في السجلات أكثر من ثلاثة أيام، وعدم كتابة تاريخين عند قيد الوثائق.

كذلك ورد بالسجلات أمر بخصوص تجاوز النواب والشهود من أولاد العرب (أي غير الأتراك) في أخذ المحصول^(٢)، وربما يخص هذا النص النواب من أولاد العرب لإبعاد هذه التهمة عن النواب من الأتراك.

وسجلات جامع الصالح تحوي صفحات عنوان مختلفة الأشكال، مثل الشكل المربع، ومدون بها أسماء قضاة المحكمة من المذاهب الأربعة^(٣)، والشكل المثلث المعتاد سواء صغيرا أو كبيرا^(٤).

والسجل الأول من سجلات محكمة الصالح يرجع تاريخه إلى سنة ٩٥٣هـ/ ١٥٣٨م والسجل الأخير يرجع إلى عام ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م.

وعدد سجلاتها يبلغ ٦٧ سجلا، يبدأ السجل الأول برقم ٣٠٧، ويستمر ترقيم السجلات متسلسلة حتى رقم ٣٧٠ وهو رقم السجل الأخير. والسجل رقم ٢٤٦ مكرر، هذا إلى جانب سجلين آخرين لمحكمة الصالح برقمي ٧٥٨-٧٥٩ من مجموعة سجلات "محاكم مختلفة".

(١) سجل محكمة الصالح رقم ٣٥٥، ص ١.

(٢) سجل محكمة الصالح رقم ٣٢١، ص ١.

(٣) سجل محكمة الصالح رقم ٣٢٠، ص ١٣ سجل ٣٢١، ص ١.

(٤) سجل محكمة الصالح رقم ٣٢٢، ٣٢٣، ص ١.

وهذه السجلات كلها مجلدة، والسجلات من رقم ٣٥٠ إلى ٣٥٥ خطها مقروء وسليمة ودقيقة في ترتيب القيد بالنسبة لغيرها من سجلات نفس المحكمة والمحاكم الأخرى غير المرتبة، ويرجع ذلك لطبيعة الكتاب وطريقة كل منهم في القيد وطريقة إخراج الصفحة.

(٩) سجلات محكمة باب سعادة والخرق

يبلغ عدد سجلات محكمة بابي سعادة والخرق ٧١ سجلا ، يبدأ السجل الأول برقم ٣٧١ وتاريخه سنة ٩٨٨هـ/١٥٨٩م، ويستمر ترقيم السجلات حتى السجل الأخير منها ورقمه ٤٣٨، ويرجع تاريخه إلى سنة ١٢١١هـ/١٧٩٦م وثلاثة سجلات أخرى بأرقام ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٦ من سجلات "محاكم مختلفة".

هذه السجلات تتضمن الوقائع الشرعية والأمور الدينية الصادرة بمحكمة بابي سعادة والخرق^(١)، والوقائع الشرعية تعني الدعاوي القضائية والفصل فيها، والعقود الشرعية (معاملات) التي تتم بين عامة الشعب في منطقة باب الخرق، كما تتضمن هذه السجلات أوامر قاضي العسكر للنواب والكتاب بالمحاكم العثمانية المختلفة، وتحوي كذلك تعيينات النواب بمحكمة باب سعادة والخرق^(٢)، وكثيرا ما تقيد هذه التعيينات باللغة التركية^(٣).

وعند تصفح هذه السجلات نقابلنا كثير من المراسلات الواردة من قاضي العسكر والخاصة برفع وطرد كتاب بعض المحاكم من وظائفهم لصدر أمور غير لائقة منهم، أو لعدم امتثالهم لأوامر قاضي العسكر^(٤).

ومعظم سجلات محكمة بابي سعادة والخرق سليمة ، لقلة تداولها، كما أنها سميكة الورق، ثابتة الأحبار، فيما عدا سجل رقم ٣٧٥ فقد أصابته المياه إصابات بالغة، حتى أصبحت أوراقه كتلة واحدة ملتصقة يصعب فتحها.

والملاحظ من تواريخ سجلات محكمة بابي سعادة والخرق، أنها بدأت متأخرة سنة ٩٨٨هـ بالنسبة لغيرها من المحاكم العثمانية، وانتهت مبكرا سنة ١٢١١هـ، ولعل سجلات هذه المحكمة قبل عام ٩٨٨هـ، وبعد عام ١٢١١هـ —

(١) سجل باب سعادة رقم ٤١٦، ص ١.

(٢) سجل باب سعادة رقم ٤١٤، ص ١٦٣.

(٣) سجل باب سعادة رقم ٤١٦، ص ٣٢٨.

(٤) سجل باب سعادة رقم ٤١٢، ص ١، ٢؛ سجل رقم ٤١٣، ص ١؛ سجل ٤١٤، ص ١؛ سجل رقم ٤٢٥، ص ٣٧٩.

وحتى انتهاء سجلات المحاكم المساوية لها في الدرجة، توجد متفرقة في سجلات الدشت، وربما لم توجد أصلا سجلات لهذه المحكمة في تلك الفترات، ولعل محكمة باب سعادة قد بدأت متأخرة فعلا حين زاد العمل على محكمة جامع الصالح القرية منها، وأصبح من اللازم قيام محكمة لمعاونتها في كثرة القضايا التي تنتظر أمامها والعقود التي تقدم إليها لتوثيقها وتواريخ الوثائق المفردة لهذه المحكمة — إن وجدت — فيما قبل سنة ٩٨٨هـ — ويعد سنة ١٢١١هـ هي التي تحدد الإجابات الصحيحة لهذه التساؤلات.

وحيث إن هذا موضوع جديد خاص بوثائق محكمة باب سعادة والخرق فأمل أن تتم دراسة جديدة في المستقبل في هذا الصدد.

(١٠) سجلات محكمة الصالحية النجمية

محكمة الصالحية النجمية من أقدم محاكم مصر التي مارست العمل القضائي خلال العصرين المملوكي والعثماني، والسجل الأول من سجلات محكمة الصالحية وتاريخه سنة ٩٣٤هـ/١٥٢٧م وهو أقدم السجلات العثمانية التي وصلت^(١) — رقمه ٤٣٩ مسلسل بعد رقم آخر سجل في محكمة باب سعادة السابقة عليها في الترتيب.

ويتسلسل ترقيم سجلات الصالحية حتى السجل الأخير ورقمه ٥٣٧هـ، ويرجع تاريخه إلى عام ١٢٢٦هـ/١٨١١م، والسجلان ٥٢٠، ٤٥٩ مكرران. وهناك ست سجلات أخرى بأرقام ٧٥٦، ٧٥٧، ٧١٧، ٧٢٠، ٧٢٧ من مجموعة سجلات "محاكم مختلفة"، وبذلك يكون عدد سجلاتها ١٠٧ سجلا^(٢).

ومما يجدر ذكره أن هناك أوراق من سجلات لمحكمة الصالحية النجمية بمحافظ الدشت، يرجع تاريخها إلى عام ٩٢٨-٩٢٩هـ، وهذا التاريخ يسبق تاريخ أول سجلاتها الكاملة الذي يرجع إلى سنة ٩٣٤هـ، وقد كشفت لنا هذه الأوراق إنه

(١) انظر: رسالة ماجستير للباحثة بعنوان "سجلات الصالحية: دراسة أرشيفية دبلوماسية للسجل الأول"، جامعة القاهرة، ١٩٧٠.

(٢) خلال دراستي لسجلات الصالحية في الماجستير ذكرت أن عددها ١٠٣ سجلا، ولكن بعد نقل السجلات من دفتر خانة محكمة شبرا للأحوال الشخصية إلى دفتر خانة مصلحة الشهر العقاري بشارع رمسيس بالقاهرة، اتضح وجود أربعة سجلات بأرقام ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢٧ كانت ضمن "محاكم مختلفة" وتنتمي لمحكمة الصالحية وبذلك يصبح عدد سجلاتها الصحيح هو ١٠٧ سجلا.

كانت هناك سجلات لتلك المحكمة قبل السجل الأول لها وترجع إلى عام ٩٢٨هـ - ٩٢٩هـ، ومن الوثائق التي دونت في هذه الأوراق الأمثلة التالية:

- (١) "بالمدرسة الصالحية بين يدي سيدنا الشيخ نظام الدين الحنبلي أشهدت عليها في ٢٩ ذي القعدة سنة ٩٢٨هـ" (١).
- (٢) "بالمدرسة الصالحية النجمية أشهد عليه يوسف بن ناصر في ٣ صفر سنة ٩٢٩هـ" (٢).
- (٣) "بالمدرسة الصالحية النجمية بين سيدنا الشيخ نظام الدين أقر.. في ٤ صفر سنة ٩٢٩هـ" (٣).
- (٤) "حضر بالصالحية النجمية بين يدي سيدنا... (٤) في ٢٠ محرم سنة ٩٢٩هـ".
- (٥) "هذا تكملة سجل المحكمة الشريعة المطهرة المالكية بالصالحية النجمية في سادس عشرين ربيع أول سنة ٩٢٩هـ" (٥).
- (٦) "من الصالحية النجمية توجه شاهدان... (٦) في سنة ٩٢٩هـ".

(١١) سجلات محكمة جامع الحاكم

يبدأ السجل الأول من سجلات محكمة الجامع الحاكمي برقم ٥٣٨ ، ويرجع تاريخه إلى عام ٩٤٤هـ/ ١٥٣٧م، ويتسلسل ترقيم السجلات حتى السجل الأخير برقم ٥٨١هـ وتاريخه سنة ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م. فضلا عن سجلين مكررين بأرقام ٥٤٨ ، ٥٦١، وهناك عدد آخر من سجلات هذه المحكمة ضمن مجموعة سجلات "محاكم مختلفة" وأرقامها هي:

-
- (١) محفظة دشت رقم ١ لسنة ٩٢٨ ، ص ٦٨.
 - (٢) محفظة دشت رقم ١ لسنة ٩٢٨ ، ص ١٦٠.
 - (٣) محفظة دشت رقم ١ لسنة ٩٢٨ ، ص ١٦٧.
 - (٤) محفظة دشت رقم ٢ لسنة ٩٢٩ ، ص ٣٦.
 - (٥) محفظة دشت رقم ٢ لسنة ٩٢٩ ، ص ١٠٩.
 - (٦) محفظة دشت رقم ٢ لسنة ٩٢٩ ، ص ١٧٥.

٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤ مكرر، ٧٢٥، ٧٢٥ مكرر، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٤ مكرر، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦.

ويبلغ عدد سجلات هذه المحكمة علي هذا النحو ٧٨ سجلا.

ومحكمة جامع الحاكم من أقدم محاكم مصر التي كانت تمارس العمل القضائي لمدة طويلة، كما أن سجلاتها من أقدم سجلات المحاكم العثمانية التي وصلتنا.

وكانت هذه المحكمة تقوم بالفصل في الدعاوى وضبط التمسكات الشرعية^(١)، في خط باب الفتوح الذي يقع فيه جامع الحاكم ومقر المحكمة. ويتولي رئاسة محكمة جامع الحاكم النائب الحنفي لهذه المحكمة - وكان نائبا عن قاضي العسكر - الذي يقوم بتعاطي الأحكام الشرعية وسماع الدعاوي وإمضاء التمسكات الشرعية^(٢).

وتحتوي سجلات محكمة جامع الحاكم علي عدد لا بأس به من أختام قضاة العساكر، والنواب الحنفية الواضحة، ومنها علي سبيل المثال الختم المستدير الواضح للقاضي أحمد راشد ونصه:

"رب سهل أمور أحمد راشد"^(٣)

وختم القاضي عثمان توقيدي قائم مقام بمصر المحروسة ونصه: "عبد عثمان"^(٤) وكلمة عبده مكتوبة مع دوران الختم وكلمة عثمان في منتصفه.

وختم نائب قاضي العسكر الحنفي الناظر في الأحكام الشرعية خلافه (نلقب) في جميع محاكم مصر ونصه: "قيض الله عفيف"^(٥).

(١) سجل الحاكم رقم ٥٤٦، ص ١١ سجل ٥٧٥، ص ١١ سجل ٥٧٨، ص ١.

(٢) سجل ٥٧٧، ص ١٤٦.

(٣) سجل ٥٨٠، ص ١.

(٤) سجل ٥٨٠، ص ٧٨١.

(٥) سجل ٥٧٨، ص ١.

وتشتمل سجلات محكمة جامع الحاكم إلى جانب الدعاوي والعقود العادية — علي مراسلات قاضي العسكر إلى نوابه وكتابه في المحاكم بشأن عدم كتابة مواد القسمتين والباب العالي^(١) ومراسلات بتعيين نواب عنه بمحكمة جامع الحاكم^(٢)، وتعيين كتاب^(٣) بنفس المحكمة ، ومراسلات بشأن رفع بعض الكتاب من الكتابة من جميع المحاكم لما ظهر منهم من الخيانة والتزوير بمجلس الشرع الشريف^(٤).

وأهم هذه الأوامر — والتي لم تصادفنا في سجلات محاكم أخرى — الأمر الصادر من قاضي العسكر إلى النواب والكتاب بمحاكم القسمتين ومحاكم مصر بحكم كتابة مواد القصاص والإشهاد بقبض للدية. لأنهما من اختصاص الباب العالي^(٥).

ومعظم سجلات محكمة جامع الحاكم سليمة وكاملة ومجلدة ، وخاصة المحفوظة منها ضمن "محاكم مختلفة"، وذلك لقلّة تداولها^(٦)، والقليل منها مسته المياء والرطوبة، مما أثر فيه بشكل واضح، وجعل الأوراق فيه متقصفة وجافة وصفراء^(٧)، كما أن القيد في بعض السجلات غير منتظم وغير مرتب ، حيث نرى الوثائق مقيدة في جميع اتجاهات الصفحة^(٨) بحيث تصعب القراءة دون تحريك السجل تبعا لهذه الاتجاهات.

(١٢) سجلات محكمة باب الشعرية

يبلغ عدد سجلات محكمة باب الشعرية ٧٥ سجلا ، يبدأ السجل الأول برقم ٥٨٢، وينتهي السجل الأخير برقم ٢٥٥/ والسجل رقم ٥٩٥ مكرر.

ويرجع تاريخ أول سجلاتها إلى عام ٩٥٥هـ/ ١٥٤٨م، وتاريخ آخرها ١٢٢٦هـ/ ١٨١١م.

(١) سجل رقم ٥٧٦، ص ١؛ سجل ٥٧٧، ص ١، ٣؛ سجل ٥٧٨، ص ١.

(٢) سجل ٥٧٥، ص ١؛ سجل ٥٧٧، ص ٣، ١٩، ١٤٦.

(٣) سجل ٥٧٧، ص ٢؛ سجل ٥٧٨، ص ١.

(٤) سجل ٥٧٥، ص ١؛ سجل ٥٧٨، ص ١.

(٥) سجل ٥٧٧، ص ٣.

(٦) علي سبيل المثال لا الحصر ، سجل رقم ٧٣٨، ٧٣٩ من سجلات "محاكم مختلفة".

(٧) سجل ٥٤٦، ص ١-١٣٤؛ سجل ٥٧٨، ص ١١٢-١١٥، ٢٣٨-٢٤٤، ٣١٤-٣٢١.

(٨) سجل ٥٤٦، ص ١-٥.

وهذه السجلات — كما يرد في صفحات عنوانها — تتضمن "علم الوقائع الشرعية الصادرة بين البرية بمحكمة باب الشرعية بمصر المحروسة"^(١).

وهذا يعني أنها محكمة تنظر في الدعاوي وتوثق العقود للعامة من الناس في خط باب الشرعية.

ومحكمة باب الشرعية تخدم — مع محكمة جامع الزاهد — خط باب الشرعية، ويبدو أن كبر مساحة خط باب الشرعية، وكثرة المتقاضين وأصحاب المصالح، كان له أثر في إقامة محكمة بجامع الزاهد لمعاونة محكمة باب الشرعية في الأعمال القضائية حيث إن أول سجلات محكمة الزاهد يبدأ عام ٩٧٢هـ، أي بعد تاريخ أول سجل من سجلات محكمة باب الشرعية بثلاث وعشرين سنة.

وسجلات محكمة باب الشرعية تحوي ضمن ما تحويه — مراسلات وأوامر كثيرة من قاضي العسكر إلى النواب والكتاب بالمحاكم العشمانية بشأن عدم كتابة أنواع من العقود كالاستبدال والإيجارات الطويلة^(٢)، وتعيينات النواب الحنفية بالمحكمة والكتاب بنفس المحكمة^(٣)، ورفع وإبعاد كتاب من الكتابة بالمحكمة لاستهتارهم^(٤).

وكان النائب الحنفي بمحكمة باب الشرعية، وهو رئيس النواب بالمحكمة — ينوب عن قاضي العسكر في الحكم والتوثيق بالمحكمة، كما أنه كان يعين من قبله^(٥).

وسجلات محكمة باب الشرعية منها ما هو مرتب وخطه واضح ومقروء، ومنها ما هو متقصف الورق، أصفر اللون، باهت الحبر^(٦).

(١) سجل باب الشرعية رقم ٦٢٨، ص ١.

(٢) سجل ٦١٢، ص ٤٥٦؛ سجل ٦١٢، ص ١٦١٥؛ سجل ٦١٤، ص ١٥٥٨؛ سجل ٦٣٤،

ص ١؛ سجل ٦٣٥، ص ١٢؛ سجل ٦٣٨، ص ١؛ سجل ٦٥٤، ص ١.

(٣) سجل ٦٤٣، ص ١؛ سجل ٦٤٣، ص ١٣٤، وثيقة ٤٥٤.

(٤) سجل ٦٤٣، ص ١٣٤، وثيقة ٤١٣.

(٥) سجل رقم ٦٤٣، ص ١٦٥؛ سجل ٦٤٤، ص ١؛ سجل ٦٤٥، ص ٣.

(٦) سجل رقم ٦٤٣ كله.

وما يجدر ذكره بشأن الوحدة الأرشييفية لسجلات محكمة باب الشرعية، أنه أثناء بحثي في محافظ الدشت وجدت أوراقا لسجلات تنتمي لمحكمة باب الشرعية ترجع تاريخها إلى عام ٩٣٥هـ. مما يدل على أن هذه المحكمة قد قامت كهيئة قضائية قبل عام ٩٥٥هـ وهو تاريخ أول سجل كامل من سجلات الوحدة الأرشييفية، ويجب أن تجمع جميع الأوراق التي تنتمي لهذه الوحدة الأرشييفية (سجلات باب الشرعية) للمحافظة على وحدتها وتكاملها، وتضم إلى باقي السجلات الكاملة.

(١٣) سجلات محكمة جامع الزاهد

نبدأ المتكاملة الأرشييفية لسجلات محكمة جامع الزاهد بالسجل الأول لهذه المحكمة ورقمه ٦٥٦ ، ويبلغ عدد سجلاتها ٤٧ سجلا، تنتهي بالسجل رقم ٧٠١، والسجل رقم ٦٨٣ لاغي، حيث إنه وضع تحت هذا الرقم خطأ لأن مكانه الصحيح حسب تواريخ السجلات يقع بعد السجل رقم ٦٦٧ ، ولهذا وضع في مكانه الصحيح برقم ٦٦٧ مكرر، ولذلك ألغي الرقم ٦٨٣ وكذلك السجل ٧٠١ مكرر، فيصبح السجلان ٦٦٧، ٧٠١ مكرران.

وتاريخ أول سجلات هذه الوحدة الأرشييفية يرجع إلى عام ٩٧٢هـ/١٥٦٤م، وآخر سجلاتها ينتهي في عام ١٢٢٦هـ/١٨١١م.

وسجلات محكمة جامع الزاهد "معدة لضبط الوقائع الصادرة بمحكمة سيدي أحمد الزاهد"^(١)، فهي تحوي قضايا ووثائق العامة من الناس، وتخدم — إلى جانب محكمة باب الشرعية — خط باب الشرعية. كما تتضمن هذه السجلات — كغيرها من سجلات المحاكم العثمانية — أوامر ومراسلات قاضي العسكر إلى نوابه وكتابه بالمحاكم بشأن تنظيم العمل وحسن سيره^(٢).

(١) محفظة دشت رقم ٩، ص ٢٧٨ (حضر إلى شهوده في يوم تاريخه بالمحكمة للشرعية بباب الشرعية المعلم تحريراً في ٢٥ ذي القعدة سنة ٩٣٥هـ).

(٢) سجل الزاهد رقم ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٧٩، ٦٨٠ صفحات العنوان.

(٣) سجل الزاهد رقم ٦٩٦، ص ١١؛ سجل ٦٩٠، ص ١

ومن الأوامر التي جاءت في هذه السجلات ما هو خاص برفع أحد الشهود بالمحكمة، وتبين فساد أخلاق وسوء سلوك بعض الشهود بالمحاكم في ذلك الوقت - النص التالي:

”لما اتضح لمولانا شيخ مشايخ الإسلام أن محمد العاملي الشاهد بمحكمة الزاهد مستمر علي الأوصاف الذميمة والأحوال غير المستقيمة وتزاوده بالفتنة والشرب وسب أهل المجلس فكتب بخطه الشريف لا يكون محمد العاملي شاهدا ولا يجلس بالمحكمة المزبورة فإننا رفعناه لفساده“^(١) وتوقيع المولى بالمحكمة وختمه.

ومن الأختام الطريفة في شكلها والواردة بسجلات محكمة جامع الزاهد، ختم النائب الحنفي بالمحكمة السيد مصطفى، ورسمه التالي:



ولسجلات محكمة جامع الزاهد صفحات عنوان متعددة الأشكال^(٢)، وحالة بعض سجلات محكمة الزاهد سيئة، منها المفككة ومنفصلة الأوراق^(٣)، ومنها المتآكلة الحروف والمتقصفة للورق^(٤)، وغيرها مملوءة بالبقع البنية اللون والوثائق المطموسة لنوبان الحبر نتيجة تأثرها بالمياه^(٥).

(١٤) سجلات المحكمة البرمشية

سجلات محكمة البرمشية قليلة العدد، بالنسبة لعدد سجلات بقية المحاكم العثمانية، ولذلك فهي قليلة الدخول لقلّة عدد ما تنتظره من قضايا وتوقيعه من عقود، وهذا ما يتضح مما جاء بأحد سجلاتها:

(١) سجل الزاهد رقم ٦٧٨، ص ٤٦٩.

(٢) سجل ٦٨٠، ٦٧٩، ٦٩٦، ٦٨٨ صفحات العنوان.

(٣) سجل الزاهد رقم ٦٩٣ كله، سجل ٦٩٥ كله.

(٤) سجل رقم ٦٧٨ من ص ٣٧١ إلى نهاية السجل؛ سجل ٦٩٥، ص ٣٧٤-٣٧٦.

(٥) سجل رقم ٦٩٦، ص ٨٩-١؛ سجل ٧٠١، ص ١٢٨-١؛ سجل ٦٨٤، ص ٨-١.

: "محكمة البرمسية طيبة البهو والجلوس لكنها قليلة الذهب والفضة والفلوس"^(١). ولعل السبب في ذلك يرجع لقلة السكان وعدم ازدهار منطقة وخط باب اللوق الذي تخضع هذه المحكمة.

وتبدأ الوحدة الأرشيفية لسجلات محكمة البرمسية بالسجل الأول ورقم ٧٠٣، وتنتهي بالسجل الآخر منها ورقمه ٧١٧، فضلا عن سبع سجلات بأرقام ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧ محفوظة ضمن مجموعة سجلات "محاكم مختلفة". ومن ثم يبلغ عدد سجلاتها على هذا النحو ٢٢ سجلا، يرجع تاريخ أولها إلى عام ٩٧٣هـ/١٥٦٥م، وينتهي آخر سجل فيها عام ١٢٢٧هـ/١٨١٢م.

وسجلات محكمة البرمسية تحوي الوقائع الشرعية الضاربة من هذه المحكمة^(٢)، فهي معدة لضبط الحجج والسجلات الواردة بالمحكمة، وتتضمن ضبط لحقوق الخواص والعوام ما يلزم لهم وما يترتب عليهم من قبل الشرع الشريف^(٣)، كما جاء ذلك بالصفحات الأولى من سجلاتها.

وقد تضمنت هذه السجلات مراسلات من قاضي العسكر إلى نوابه وكتاب المحاكم بشأن تنظيم العمل من أهمها المراسلات التالية:

(١) مراسلة موجهة للنواب بالنظر فيما يرد عليهم من القضايا بغاية الدقة والاهتمام والشفقة على الخاص والعام وتقييدها بالسجل الشرعي يوما بيوم، وأن ما يخص النواب من أولاد العرب، بضبط المحصول بالروزنامة وكتابته بالتذاكر الموجهة إلى قاضي العسكر مطابقة لما في الروزنامة، لأن قاضي العسكر يقوم بعد ذلك بمطابقة هذه التذاكر على ما في السجلات^(٤).

ويبدو من هذا النص أن النواب العرب (غير الأتراك) كان من اختصاصهم تحصيل رسوم التقاضي، كما كان عليهم كذلك ضبط هذه الأموال ومطابقة

(١) سجل البرمسية رقم ٧١١، ص ١.

(٢) سجل البرمسية رقم ٧٠٧، ص ١.

(٣) سجل البرمسية رقم ٧٠٩، ص ١.

(٤) سجل برمسية رقم ٧١٠، أول صفحة بدون رقم.

الكشوف التي ترسل إلى قاضي العسكر علي السجلات المالية للروزنامة الخاصة بالمحاكم.

(ب) مراسلة مواجهة إلى نواب المحاكم من أولاد العرب بمجالس الشريعة بمصر نبدى لطمهم قنوم مولانا شيخ الإسلام قاضي مصر إلى الثغر السكندري وعن قريب يصل معززا إلى مصر وكل نايب من موالينا الحنفية باق علي نيابته إلى أن يصل المشار إليه غير أن النظر في ضبط المحصول الكلي والجزوى متعلق بكم وأنتم المخاطبون في شأنه^(١).

ومن هذا النص يتضح أنه عند وصول قاض عسكر جديد للإسكندرية فلن الحال يبقى علي ما هو عليه بالنسبة للنواب الحنفية من أولاد العرب، وحتى يصل هذا القاضي الجديد إلى مصر، ويكون له الأمر النهائي سواء بتغيير نوابه أو بإبقائهم في مناصبهم:

(ج) مراسلة نصها "ما جرت العادة به أن السبب الداعي لتعيين اللينكجربة بكل محكمة من محاكم مصر والقاهرة لخدمة الشرع الشريف وإحضار الأخصم والنظر في الجرايات والكيلات بحسب الشرع الشريف وملازمة باب المحكمة لابسا.. مع الخيزرانة كما هو قانون حضرة مولانا السلطان في ابتداء جلوس النواب.. والعمل بمزيد الامتثال لأوامر النواب بالشرع الشريف.."^(٢).

ويبدو من هذا النص أن الجنود الانكشارية كانوا يعينون بالمحاكم لخدمة القضاة والنواب، وتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم، وإحضار الخصوم، بمعنى أنهم كانوا يقومون بأعمال رجال الشرطة المنوطة بهم تنفيذ أحكام المحاكم في الوقت الحالي.

وتحوى هذه السجلات أيضا تسعيرة المواد الغذائية في كل شهر من لحوم وزيت وأنواع الجبن والقطايف والكنافة والزلاية وغيرها^(٣).

وسجلات محكمة البرمشية كلها سليمة وخطها مقروء، ويعلوها التراب في مكان حفظها الحالي، وهي قليلة التداول في الوقت الحالي في مصالح الناس اليومية.

(١) سجل برمشية رقم ٧١٠، أول صفحة بدون رقم.

(٢) سجل برمشية رقم ٧١٠، ظهر الصفحة الأولى بدون رقم.

(٣) سجل برمشية رقم ٧٠٦، ص ١، ٤٩٨.

(١٥) سجلات محكمة الأذربيكية

تبين قيام هذه المحكمة من وجود صفحة عنوان لأحد سجلاتها^(١)، عثرت عليه أثناء بحثي في محافظ الدشت الخاصة بالمحاكم العثمانية المرتبة سنويا.

ونظرا لعدم وجود سجلات كاملة لمحكمة الأذربيكية ، فإنه لا يمكننا معرفة ما كان عليه عدد هذه السجلات ، ولا مدة حياة هذه المحكمة كغيرها من المحاكم العثمانية المعاصرة لها ، وإن كنا قد وجدنا عددا من الوثائق موثقة ومقيدة بمحكمة الأذربيكية في الصفحات الأولى للمحافظة التي عثرنا فيها علي صفحة العنوان السابق الإشارة إليها^(٢). وينحصر تاريخ هذه الوثائق في عام ١٠١٠هـ، وإن كنا نعلم - كمبدأ عام في علم الأرشيف - أنه إذا لم يتبق من نشاط ديوان منا سوي قطعة واحدة (وثيقة مثلا) ، فإنها تعتبر الوحدة الأرشيفية لهذا الديوان خلال فترة نشاطه^(٣)، لذلك فإنه يمكننا اعتبار تلك الأوراق التي وصلتنا من محكمة الأذربيكية هي المتكاملة الأرشيفية لتلك المحكمة، طالما لا نعلم عن وجود أوراق تخص هذه المؤسسة القضائية في أماكن أخرى.

كذلك فإنه من المحتمل، أن تكون سجلات محكمة الأذربيكية قد وردت ضمن محافظ الدشت^(٤) مع سجلات وأوراق متفرقة لمحاكم مختلفة ومرتبطة سنويا، ولم تصل إليها يد بعد ، ومن المحتمل أيضا أن تكون سجلات محكمة الأذربيكية قد أصابها ما أدى إلي تلفها، لذلك فإنه ما تبقى منها قد جمع مع غيره أو مثله من أوراق في محافظ الدشت.

(١) انظر نشر صفحة العنوان ص ١٢٠ من هذا البحث، ولوحة مصورة لها رقم ٣٩ في مجلد اللوحات.

(٢) محافظة دشت رقم ١١٧ لسنة ١٠١٠هـ، ص ١-٧.

(٣) Muller, Feith & Fruin, Manuel pour le classement et descriptions des Archives, p. 2.

(٤) - مجلة دشت رقم ١١٧ لسنة ١٠١٠هـ، ص ٥ (بمجلس الشريعة السنية بالمدرسة الأذربيكية بمصر المحمية..).

ثانيا: تاريخ محكمة الباب العالي وعلاقتها بالمحاكم العثمانية الأخرى المعاصرة لها

محكمة الباب العالي:

تعتبر محكمة الباب العالي أكبر محاكم مصر في الفترة العثمانية، إذ يبلغ عدد سجلاتها التي وصلت إلينا القديم منها والجديد ١٦٨٦ سجلا، وهو أكبر عدد سجلات وصل إلينا من المحاكم المختلفة.

فضلا عن أن محكمة الباب العالي قد استمرت كهيئة قضائية توثق العقود ، وتنظر وتحكم في القضايا المتعددة من سنة ٩٣٧هـ/١٥٣٠م إلى سنة ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م، وهي فترة تعتبر في تاريخ الدواوين والمؤسسات طويلة للغاية، إذ استمرت هذه المحكمة تعمل علي مدى أربعة قرون، فهي لذلك تعتبر هيئة قضائية ذات تاريخ طويل ، تفاوتت خلاله درجة أهميتها.

ويبدو أن محكمة الباب العالي قد احتلت مكانة المحكمة الصالحية النجمية، تلك المحكمة التي كانت لها الصدارة والأهمية خلال العصر المملوكي ومع بداية العصر العثماني، إذ كانت الصالحية أول الأمر مقرا لقاضي العسكر "جلبي" القادم من استانبول ، ونائبه "صالح" عند تعيينه من قبل سلطان تركيا لرئاسة قضاء مصر بعد أن أصبحت مصر ولاية عثمانية^(١)، ثم أصبح مقر قاضي العسكر - وهو ما ينعت بشيخ مشايخ الإسلام^(٢) - بعد ذلك بمحكمة الباب العالي ويعين عنه نوابا أي قضاة في محاكم مصر المختلفة ومنها الصالحية النجمية.

ويبدو أن محكمة الصالحية كانت أول الأمر مطمعا للوزراء بمصر يدعون نيابتها دون سند شرعي إذ صدر الأمر في عام ١١٤١هـ وقيد بالسجلات لمنع ذلك ونصه:

(١) ابن إياس، بدائع الزهور، ج٣، ص ٢٩٩-٣٠٠.

(٢) سجل الباب العالي رقم ١٢٧، ص ١

- (١) "مراسلة شريفة من حضرة سيدنا ومولانا المولى الأعظم التحرير الأفخم الأكرم علامة العرب والعجم موضع ما خفي عن الأفهام وانكتم شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء أقلام قلموس البلاغة.
- (٢) ونبراس الأفهام أشرف السادة الموالى الأعزة الكرام المحفوظ بعناية المملك المبدى مولانا علي أحمد أفندى قاضي مصر المحمية حالا مضمونها أن من جملة محاكم
- (٣) مصر المحروسة محكمة الصالحية النجمية وأن أئمة الوزراء دايما يتغلبون علي قضاء العساكر بمصر المحروسة ويدعون أن نيابة المحكمة المزبورة لهم من غير مستند ولا شرط.
- (٤) وإن أمام حضرة مولانا الوزير المعظم الحاج أبو بكر باشا منع من تعاطي نيابة المحكمة المزبورة لأن الوزراء إذا أرادوا أمرا لا يساعدهم فيه الموالى.
- (٥) يجرؤونه علي أيدي إمامهم كيف شاءوا ويجرون عليهم فرماناتهم الباطلة وأيضا لكون الأئمة مستندين إلى الباشاوات يتشبت بهم أرباب التزويرات
- (٦) فيظهرون الفسادات وأن نقض هذا الأمر أحدا من الموالى بعدما أحكمت دفع هذه البلية ركونا إلى الذين ظلموا فأرجو من الحق جل جلاله
- (٧) أن يوقع عليه ما أوعد للذين يركنون إلى الظالمين ويسلط الباشاوات وسائر الأوباشات عليه تسليطا لا مدفع له ونصحت أخلاقى.
- (٨) بهذا فمن لا يعرفه ويلاحظه ثم ظهر له ما يكون فلا يلومن إلا نفسه وأنه من الآن لا أحد من الموالى يوجه لهم نيابة المحكمة المزبورة لما فيه من
- (٩) راحة المسلمين والموالى وكل من أحدث أمرا مخالفا لذلك فعليه من الله الانتقلم وأن نقيد هذه المراسلة بسجل الباب العالى حفظا للمقال
- (١٠) وضبطا للمال وعلي ما جرى عليه وقع التحرير في ثامن عشر ذي الحجة الحرام ختام سنة إحدى وأربعين ومائة وألف^(١).

(١) سجل الباب العالى رقم ٢٠٩، ص ١.

ولعل أهم ما في هذا النص أن قاضي العسكر هو صاحب الحق في تعيين نائب عنه بمحكمة الصالحية، وليس لأئمة الوزراء هذا الحق، ومن أجل ذلك صدر هذا الأمر لمنع ما كان يحدث مخالفاً لذلك، إذ أن كل المحاكم وما يتعلق بها، من اختصاص قاضي مصر وحده دون غيره.

ولعله من الأفضل تقسيم تاريخ حياة محكمة الباب العالي كمؤسسة قضائية إلى طورين، معتمدين في ذلك أولاً وأخيراً على تقسيم سجلات هذه المحكمة، أي اعتماداً على تقسيم الوحدة الأرشيفية المتكاملة:

الطور الأول: وفيه تسمى بـ "محكمة الباب العالي بمصر المحروسة" وهو يبدأ منذ بدايتها عام ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م وحتى عام ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، وهو الطور الذي يضم سجلاتها القديمة من مبايعات، وتقارير نظر، وإسقاط قرى، ووقف قديم.

الطور الثاني: وتسمى فيه بـ "محكمة مصر الكبرى"، مع ورود اسم محكمة الباب العالي إلى جانب محكمة مصر الكبرى في سجلات هذه الفترة المبكرة، ويلاحظ ذلك في صفحات عنوان السجلات الجديدة للباب العالي^(١)، وهذا الطور يبدأ منذ عام ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م إلى سنة ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م ويضم سجلات الباب العالي الجديد من مبايعات وإشهادات وإعلامات وتقارير نظر جديد.

اختصاصات محكمة الباب العالي

في طورها الأول

في الطور الأول من حياة هذه المؤسسة القضائية الهامة (محكمة الباب العالي) نجد أن لها اختصاصات معينة، فيما يعرض عليها من دعاوي، وما توثقه من عقود، وأهم هذه الاختصاصات هي:

(١) انظر: صفحات عنوان سجلات الباب العالي "مبايعات جديد" وإشهادات جديد علي سبيل المثال رقم ١ مبايعات جديد (اسم الباب العالي) ص ١١؛ سجل رقم ٢٦ مبايعات جديد، ص ٩ (بالباب العالي أعلاه الله)؛ سجل رقم ٢٩٢ مبايعات جديد جميع الوثائق تبدأ بعبارة (بالباب العالي...) سجل إشارات جديد رقم ٢ ص ١ وما بعدها - جميع الوثائق بدأت بالعبارة التالية (إعلام شرعي صدر من محكمة مصر الشرعية الكبرى) سجل إشارات جديد رقم ٢٤ وثيقة ١، ٢ (بالباب العالي...)

أولاً: النظر في العقود وتوثيقها:

بدأت محكمة الباب العالي تباشر عملها كهيئة قضائية في أول الأمر، بالنظر في جميع الأحكام الشرعية من أحوال شخصية ومدنية وجنائية، هذا إلى جانب توثيق العقود المختلفة وتسجيلها في سجلاتها الخاصة مثلها في ذلك مثل بقية المحاكم العثمانية، ويتضح من أوامر قاضي العسكر بسجلات المحاكم المختلفة بشأن محكمة الباب العالي أنه خلال فترة حياتها الطويلة تنوعت اختصاصاتها وتحدثت من وقت لآخر، ويمكننا تتبع ذلك على الوجه التالي: "

بدأت تظهر الأوامر التنظيمية لاختصاصات محكمة الباب العالي من توثيق وتسجيل لأنواع معينة من العقود، في بداية القرن الحادي عشر الهجري، وتدون في السجلات المختلفة للمحاكم، إذ صدر في ١٧ ربيع آخر سنة ١٠١٥ هـ الأمرين التاليين:

(أ) "مرسلة من شيخ الإسلام إلى السادة النواب والموثقين والكتاب.. إنكم لا تتعاملوا كتابة شيء من الاستبدالات والإعسارات والفسوخات والحكم على الغايب ومبايعات الأنقاض والإجازات إلا بمعرفتنا وإذننا ومراجعتنا في ذلك المرة بعد المرة والكراه بعد الكراه ومطلق التواجر قليلاً كان أو كثيراً لا يكتب إلا بمحكمة الباب العالي فساعة قراءتها تقيدها في السجل لتصير حجة عليكم والحرر من المخالفة والتهاون نوكد في ذلك غاية التأكيد تحريراً في سابع عشر ربيع الآخر سنة خمس عشر بعد الألف"^(١).

(ب) "وردت مرسلة من حضرة سيدنا ومولانا شيخ الإسلام الناظر في الأحكام الشرعية يومئذ بمصر المحمية علي يد الناصري محمد المصروف بالباب مضمونه السادة النواب الناهجون مناهج الصواب بالقاهرة وبولاقي ومصر القديمة زبدت فاضيلهم مما نعلمهم به بعد التحية والتسليم أن التفاتنا السام النظر في مصالح الخاص العام والتقيد بأمور الرعايا وأنه قد سبقت العادة القديمة أن الإجازات الطويلة والاستبدالات ومبايعات الأنقاض وفسخ الأتكة والإعسارات والحكم على الغايبين وغير ذلك مما وقع المنع منه سابقاً من

(١) سجل قناطر السباع رقم ١٢٦، ص ٦٤٥.

السادة الموالى العظام قضاء القضاة بمصر لا يفعل بدون إذن صريح منا ولا يؤخذ رسم الحجة إلا اثنا عشر نصفاً بغير زائد علي ذلك ولا يقبض المحضرون المعينون بالمحاكم شيئاً من الأخصام إلا على المقبوض المدعى به علي حكم العادة القديمة المعينة لمحضر باشى المشروح ببرائه فالقصد من همهم العلية وكما لا تهم السنية التقيد بما شرح أعلاه وبعدم الخروج عن مقتضاه ومعناه فإنه إن بلغنا أن أحداً تجاوز ذلك أو تعداه أو أخذ أكثر من اثني عشر نصفاً في كسل حجة قبيل الإشهاد المعين بها أو جل زاعماً أن المادة تتحمل أكثر مما عين فلا يكفيها مقابلته بعزله بل تفعل من أنواع التآديب واليعتمد ذلك واليقيد بالسجلات كي يكون حجة علي من يتجاوزها ويتعداه .. تحريراً في ٩ رمضان سنة ١٠١٥ هـ^(١).

ويتضح من النصوص السابقة والتي وردت مدونة في معظم سجلات المحاكم في نفس التاريخ:

(١) أن العقود الهامة مثل الاستبدال وثبوت الإعسار والفسخ وأحكام الغائبين ومبايعات الأنقاض والأثرية والإيجار، لا تكتب ولا توثق إلا بمعرفة شيخ الإسلام (قاضي العسكر) لمراجعتها بنفسه عدة مرات لأهميتها والبحث في صحتها، حتى يصرح ويأذن في كتابتها وقيدتها بالسجل.

(٢) أن مطلق التواجر (إيجار الأحكار) لا يكتب إلا بمحكمة الباب العالي وهو الإيجار لمدد طويلة، تصل إلى تسعين سنة ومائة سنة في أحيان كثيرة.

(٣) يمنع قاضي العسكر النواب في محاكم القاهرة وبولاق ومصر القديمة من توثيق أنواع العقود المذكورة في نص المراسلة إلا بالذن خاص منه، أي أنه لابد وأن يأذن هو أولاً موافقاً علي توثيقها، ولعلنا نلاحظ عبارة "بعد الإذن الكريم من شيخ الإسلام لئنابيه في نظر ما سينكر فيه.. لديه.." ترد في بداية كثير من العقود المقيدة بالسجلات، وهذه العبارات تدل علي أن تلك العقود كان يجب أخذ الإذن من قاضي العسكر قبل قيدها، حسب الأمر الصادر المشار إليه.

(٤) أنه قد سبق للنهي قبل ذلك عن توثيق وكتابة (تسجيل) تلك العقود من السادة قضاة العسكر السابقين، وهذا يعني أنه أمر مستقر عليه ومعمول به في المحاكم من قبل ذلك التاريخ.

(١) سجل صالحية نجمية رقم ٤٢٩، ص ١.

(٥) حتى سنة ١٠١٥ هـ كان يمكن لنواب محاكم القاهرة وبولاق ومصر القديمة أن يوتقوا ويسجلوا هذه العقود، ولكن بعد الإذن الصريح من قاضي العسكر وموافقة علي ذلك، أي أنه كان علي الكتاب في المحاكم أن يتوجهوا إلى محكمة الباب العالي مقر شيخ الإسلام قاضي العسكر لعرض العقود المراد توثيقها، وفي حالة موافقته عليها يقوم الكتاب بكتابة تلك العقود في سجلات محاكمهم بعد إثبات العبارة التالية في بداية كل وثيقة ونصها: "بعد الإذن الكريم من شيخ الإسلام" ومثال ذلك: "بعد الإذن الكريم من مولانا شيخ الإسلام للحاكم الشرعي الحنبلي فليده سطر ما مضمونه بحضرة^(١)"

ثم أخذت الاختصاصات تتحدد شيئاً فشيئاً حتى صدر أمر أكثر تحديدا وتوضيحا في ١٥ شوال سنة ١١٠٧ هـ، من قاضي العسكر للسادة النواب والكتاب العدول بمحاكم مصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة: "تعلمهم أنهم من الآن لا يتعاطون كتابة التواجر الطويل ومبايعة الأنقاض والاستبدال والفسخ والحكم علي الغايب وهي تعلقات الباب العالي"^(٢).

وهذا يعني أن هذه العقود والتصرفات الواردة في هذا الأمر كانت من اختصاص الباب العالي فقط دون غيره من المحاكم.

ولعل من أهم الأوامر الأكثر تخصيصا وتحديدا وجاءت مقيدة في معظم سجلات المحاكم الأوامر التالية:

(أ) "السادة النواب والكتاب بالمحاكم.. من الآن لا تتعاطون كتابة التواجر الطويل ولا الاستبدال ولا الإسقاط في القرى ولا التواجرات في القرى ولا الكتابة علي الواقف بما له من الشرط ولا الفسخ ولا الكتابة علي الغايب ولا الكتابة علي القاصر ولا كتابة الرزق ولا ما يتعلق بالقسمتين العسكرية والعربية وإنما يتعاطي ذلك الجالسون بالباب العالي والقسمتين العسكرية والعربية ولا أحد من كتبة القسمتين يتعاطي ما تعلق بالباب العالي من المواد المذكورة وإنما يتعاطي ذلك كتبة الباب العالي الجالسين به والحذر من المخالفة ومن حذر فقد أنذر والسلام في ١٣ جماد أول سنة ١١٥٥ هـ"^(٣).

(١) سجل رقم ٢٨٦ باب عالي، وثيقة ١٢٣، ص ٨٤.

(٢) سجل صالحية نجمية رقم ٥٠٨، ص ١.

(٣) سجل صالحية نجمية رقم ٥١٩، ص ٢، سجل بولاق رقم ٦١، ص ١؛ سجل مصر القديمة

رقم ٩٨، ص ٢، ٣؛ سجل قوصون، رقم ٢٤٦، ص ١.

وكذلك فإن الأمر التالي يحدد الاختصاص غاية في الوضوح:

(ب) "لا أحد من كتبة الباب وكتبة المحاكم بمصر وبولاق ومصر القديمة من الآن يتعاطي كتابة ما يتعلق بالقسمتين من تحرير التركات ووصاية وأيلولات وكتابة علي قاصر وقيامات وكتابة علي وصى وإشهادات علي ورثة وغير ذلك مما يتعلق بالقسمتين وإن لا أحد بعد الآن من كتبة القسمتين يتعاطي كتابة ما يتعلق بالباب العالي ومحاكم مصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة من حي علي حي كبايعات وخلوات وإسقاط (قري) ووقفيات وأنكحة وديون ورهونات وثبوت عمارات (ترميم) وغير ذلك مما يتعلق بالكتابة من حي علي حي وعلى أن لا أحد من الآن من كتابة القسمتين وكتبة المحاكم بمصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة يتعاطي كتابة ما يتعلق بالباب العالي كاستبدالات وتواجرات مدة طويلة وكتابة علي الواقف بماله من الشرط وإسقاط قري وأطيان وعلوفات وتواجر في قرا وغير ذلك من الممنوعات الجاري بها العادة ولا يتعاطي ذلك إلا الكتبة القاطنين بالباب وكلما كان ديسا بمحكمة من المحاكم المذكورة فقط وأنه إذا وردت كتابة في الممنوعات من الباب من أي محكمة كانت فلا يكون الكاتب عليها إلا ريس المحاكم التي يأتي منها وإذا وردت كتابة وردت علي ريس كان بمحكمة من المحاكم حجة من كاتب يكون من غير كتبه الجالسين بها فلا يعضيها ويردها له وقد أعلمناكم بذلك وكلمن خالف ذلك أوشى منه بما يليق به قابلناه وعن خدمتنا أبعدناه والحذر من المخالفة في ١٣ جمادى الثاني سنة ١١٦٦هـ^(١).

(ج) "خطاباً للسادة الكتاب بمحاكم مصر المحروسة وبولاق والقاهرة ومصر القديمة لعلمهم.. أن نكتبوا الوقف عن الكلية من الباب والوقفيات الجزئية من عندكم وتكتبوا الممنوعات وتحضرونها إلى الباب العالي وقد أعلمناكم والحذر من المخالفة في ٢ محرم سنة ١١٨٢هـ^(٢).

وتتضمن هذه النصوص حقائق كثيرة وهامة وهي:

(١) ألا يقوم النواب والكتاب بمحاكم الباب العالي ومصر وبولاق بكتابة مواد القسمة العسكرية والعربية من وراثه وأيلولات وغيرها.

(١) سجل باب سعادة رقم ٤٢٤، ص ١١ سجل جامع الصالح رقم ٣٦١، ص ٢.

(٢) سجل جامع الصالح رقم ٣٦١، ص ١.

(٢) ألا يقوم الكتاب بمحاكم مصر ويولاق ومصر القديمة بكتابة مواد التواجر الطويل والاستبدال والإسقاط وكتابة الرزق والكتابة علي الغايب والقاصر وإسقاط القرى وتواجرتها والكتابة علي الواقف والعلوفات (وهي مرتبات تعطي نظير قيام الأفراد بعمل معين -- وهنا يقصد بها التعيينات في وظائف) لأن كل هذه الأنواع من اختصاص محكمة الباب العالي.

(٣) تخصيص كتبة القسمين لكتابة مواد الوراثة والأيلولات.. إلخ فقط، وكتبة الباب العالي لكتابة مواد الباب العالي السابق ذكرها فقط، وقد حذرت الأوامر "كتبة القسمين من كتابة مواد خاصة بالباب العالي والمحاكم الأخرى مثل نوع من أنواع العقود الخاصة بمعاملات الأحياء (من حي علي حي) كالبيع والخلوات والوقف والزواج والديون والرهون وغير ذلك من عقود المعاملات وعقود الأحياء (لأن القسمين خاصة بالمواريث والأموات). أي أن محكمة الباب العالي تشترك مع محاكم مصر المختلفة دون القسمين العربية والعسكرية في كتابة تلك العقود التي تنسم بطابع المعاملات، كما تخصص القسمين بنظر أمر الوفيات للعسكريين والمدنيين وأيتامهم.

والجدول التالي يوضح مهمة كل محكمة من المحاكم الثلاثة الكبرى:

اختصاصات ومهام المحاكم

٢	رأس الموضوع	محكمة الباب العالي	محكمة القسمة العسكرية	محكمة القسمة العربية
١	توثيق وقيد أنواع العقود	الاستبدال، الإجراءات للطويلة (الأحكام)، الكتابة علي الواقف بماله من الشرط، إسقاط القرى والأطيان، إيجارات القرى، التعيين في الوظائف، الكتابة علي الغائب والقاصر، مبايعة الانتفاض، الفسوخات، كما تشترك محكمة الباب العالي مع المحاكم الأخرى في توثيق وكتابة جميع عقود الأحياء المتنوعة كالبيع والرهن والزواج وعقود الوقف الكلية والديون... إلخ.	حصر تركتات وتسويات مواريت الرجال الذكور المسلمين من أرباب العلوفات سواء العسكريين (الأوجقات السبعة) أو الأشراف أو العلماء أو حفظة القرآن الكريم وأيتامهم وأتباعهم	حصر تركتات ومواريت أموات الأهالي من مننيين وتجار وفلاحين من أولاد العرب (أبناء مصر غير الأتراك) وأموات أهل الذمة (نصارى ويهود) والنساء المسلمات.
٢	القاضي الموثق	قاضي العسكر أو نائبه الحنفي وهم أتراك	القسام العسكري "حنفي" وهو تركي	القسام العربي "حنفي" وأحياناً يكون تركياً وأحياناً يكون مصرياً (عربياً)
٣	الكتابة	كتابة مختصون بكتابة عقود الباب العالي دون غيرها من المحاكم المختلفة ودون كتابة القسمتين وهم مساوون لرؤساء الكتابة في المحاكم الأخرى	كتابة محاكم القسمة العسكرية والعربية مختصون بكتابة مواد الوراثة والأيلولات وغیرها دون كتابة الباب العالي ودون كتابة المحاكم الأخرى.	

(٤) كتبه الباب العالي ورؤساء الكتبه ببقية المحاكم هم فقط المختصون بكتابة عقود الباب العالي المشار إليها، وهذا يعني أن كتبه الباب العالي مساوون لرؤساء الكتبه بالمحاكم الأخرى، وعلي هذا الأساس فإن أي وثيقة ترد من المحاكم المختلفة لإمضاها من الباب العالي وغير موقع عليها من رئيس الكتاب بتلك المحاكم، فإنها لا تمضي (لا يوقع عليها) وتعاد مرة أخرى إلى المحكمة التي صدرت عنها، لاستكمال التوقيع المطلوب.

(٥) بالتالي لا يوقع رئيس الكتاب في أي محكمة علي أية وثيقة كتبت بغير الكتبه العاملين في محكمة، اتباعاً للنظام الصادر من قاضي العسكر، والذي يخص كل محكمة بنوع معين من الاختصاصات، وأن كل محكمة يختص بكتبتها فقط بكتابة متعلقاتها، وما يعرض عليها من أمور، لحسن سير العمل وتحديد المسؤولية، وذلك بفرض التنظيم الإداري للمحاكم.

(٦) أن جميع العقود كانت ترد للباب العالي لإمضاها، وكان يجب توفر شروط معينة فيها حتى لا ترد بالتالي إلى محاكمها مرة أخرى لاستيفاء شرط من شروط صحتها وسلامتها الشرعية أو الإدارية.

(٧) كذلك فإن الممنوعات (العقود الممنوعة) التي صرح لباش كاتب المحاكم الأكل درجة من الباب العالي بكتابتها علي أساس مساواته لكتبه الباب العالي، فإنها يجب أن ترد للباب العالي لإمضاها ومراجعتها.

(٨) اختصت الباب العالي بعقود الوقف الكلية، أما عقود الوقف الجزئية^(١) فتكتب بالمحاكم المختلفة الأخرى.

(١) قمت بالبحث في كتب الفقه الخاصة بالمعاملات "باب الوقف" ومنها كتاب ابن القيم الجوزية "أعلام الموقعين"، فلم أعرش علي أية إشارة لمعني عقود الوقف الكلية وعقود الوقف الجزئية، ويبدو أن هذا الأمر قد صدر من قاضي العسكر إلى نوابه بفرض التنظيم الإداري للمحاكم، والأرجح أن المقصود بعقود الوقف الكلية عقود الوقف التي تريد قيمة العين الموقوفة فيه علي مبلغ معين، حيث إنها من اختصاص الباب العالي، وعقود الوقف الجزئية هي العقود التي تقل فيها قيمة العين الموقوفة عن هذا المبلغ وتوثق وتكتب في المحاكم الصغرى الأخرى، في حين أن نظر قضايا الوقف في الوقت الحالي من اختصاص المحاكم الكلية فقط دون الجزئية، طبقاً للمادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ م.

أما الأمر التالى فيوضح اختصاص قاضى مصر شيخ الإسلام في شأن أوقاف الدشايش^(١):

”مفاخر النواب الناهجون مناهج الصواب والشهود بمحاكم مصر وبولاق ومصر القديمة علومهم محيطة بعد السلام أنه إذا ورد عليكم كتابة شى مما يتعلق بأوقاف الدشايش الزهية والحرمين الشريفين من تواجـر وغيره فلا تكتبوه إلا بعد العرض علينا والإذن منا ومن تعدي وفعل ذلك أو شيا منه قابلساه وعن خدمتنا أبعدها وتقيدوا بذلك وبمصالح العباد والسلام“^(٢).

ومن هذا النص يتضح أن أي عقود أو أية كتابة خاصة بوقف الدشيشة أو الحرمين النبوى والمكى يجب أن تعرض علي قاضى العسكر، ولا تكتب إلا بعد الإذن منه، وذلك لأهميتها وحتى لا يتلاعب الكتاب والشهود فيها إذا كان بعضهم يدلس ويكتب عقودا من الممنوعات كما يتضح من النص التالى:

”لما كان في يوم الجمعة تاسع عشرى ذي الحجة الحرام سنة أربع وثمانين وألف حصل خيانة كبيرة من الشيخ علي المنوفى وولد عمه الشيخ محمد المنوفى الشاهدين بهذه المحكمة (الباب العالى) وتعديا الحدود فيما فعلاه من أنهما دلّسا وكتبـا تواجـر طويل مدة تسعين سنة بإذن المولى من غير علمه ولم يكن بيدهما إذن في ذلك وكتبـا في الحجة تسعة سنوات هروبا من المحصول. وأراد حضرة المولى الانتقام منهما لأجل ذلك وليكونا عبرة وليكون ذلك زجرا لأمثالهما ثم خيفـا علي تلك الحرفة من القال والقال وسيل من المولى العفو لأجل العرض فأجاب بعد اللتيه والتي بشرط أن لا يجلسان في محكمة من المحاكم مطلقاً وعفا وأمر بذلك لـسيراجع عند الاحتجاج إليه جرى ذلك وحرر في غاية شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٠٨٤هـ“^(٣).

والنص السابق يوضح:

(١) أن شاهدى الباب العالى زورا إيجارا طويلا دون علم نائب الباب العالى وكتبـله في الوثيقة الأصلية تسع سنين فقط.

(١) وقف الدشيشة الكبرى سابق عن الفتح العثماني، وأغلب الظن أن هذا الوقف للسلطان قايتباي، فالنايت أنه أوقف أوقافاً عظيمة لإطعام أهل الحرمين الدشيشة وغيرها. (شفيق غبريال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٤٥).

(٢) سجل الباب العالى، رقم ١٥٣، ص ٥.

(٣) سجل الباب العالى رقم ١٥٧ مكرر ص ٦.

(٢) كتب الشاهدان التزوير هروبًا من تحصيل رسم الإيجار الطويل، وهو الرسم المالى الكبير الذى كانت تختص به الباب العالى فقط.

(٣) خوفًا على وظيفة الشهادة والشهود العدول بمحكمة الباب العالى، وما قد يصيبها من ضرر وسمة سيئة بسبب هذا التزوير، اكتفى النائب بعزل الشاهدين ومنعهم من الجلوس والشهادة في أي محكمة من محاكم مصر الأخرى.

ثانيًا: الاختصاص القيمي:

وهو الاختصاص الذى يرجع إلى قيمة الدعوى (أو العقد) طبقًا لقواعد التقدير^(١) المعمول بها في ذلك الوقت. وقد اشتملت سجلات المحاكم عامة على معلومات وفيرة عن قيمة العقود التي توثق بالباب العالى، وعن غيرها التي توثق بالمحاكم المختلفة الأخرى، ومن أهم الأوامر التي نظمت ذلك الأوامر الآتية:

(١) "مراسلة شريفة من شيخ الإسلام إلى السادة الكتبة بالقسمتين والباب العالى ومحاكم مصر المحروسة وبولاق القاهرة ومصر القديمة.. إننا لكل من كان باش كاتب المحاكم أن يكتب الإسقاط من كيس إلى خمسة وفي الاستبدال من مائة إلى مائتين بغير زائد على ذلك ولا تمضى مبايعة من محكمة أكثر من خمسمائة ريال وما عدا ذلك تمضى من الباب وكل من خالف ذلك قابلناه بما يليق به تحريرًا في عاشر شوال سنة ١١٨٠ هـ"^(٢).

ويبين من هذا الأمر:

(أ) تحديد قيمة العقود التي يقيدها ويكتبها باش كتبة المحاكم المختلفة بالنسبة للإسقاط من كيس إلى خمسة وبالنسبة للاستبدال من مائة إلى مائتين.

(ب) أن ما يزيد قيمته عن خمسمائة ريال من المبيعات لا يسمح بإمضائه إلا من الباب العالى، ولا يجوز لأي من المحاكم الأخرى إمضاء أي وثيقة بيع تزيد عن هذه القيمة إذ أن هذا من اختصاص محكمة الباب العالى، ولعل هذا يوضح لنا أن محكمة الباب العالى كانت تقوم بتوثيق العقود ذات القيمة الكبيرة نظرًا لرناستها لبقية المحاكم، وباعتبارها مقرًا لقاضي مصر.

(١) محمد كمال عبد العزيز، شرح قانون المرافعات على ضوء الفقه والقضاء، ص ٩٨.

(٢) سجل جامع الصالح رقم ٣٦١، ص ٢.

(٢) "خطابًا للسادة الكتاب بمحاكم مصر المحروسة حالاً وبولاق القاهرة ومصر القديمة نعلمهم بعد السلام عليهم ورحمة الله وبركاته أفكم تكتبوا المبيعات التي تمضي في المحاكم من مائة ريال إلى تمام الألف وما زاد علي ذلك يكتب في الباب العالي... تحريراً في ٢٠ محرم سنة ١١٨٢هـ^(١)."

ومن هذا الأمر يتضح لنا أنه أصبح من حق محاكم مصر وبولاق ومصر القديمة أن تكتب المبيعات التي تصل قيمتها حتى ألف ريال، بعد أن كانت تقتصر علي خمسمائة ريال فقط في الأمر السابق، وما زاد علي الألف يكتب في محكمة الباب العالي، وعلي ذلك فقد استمرت محكمة الباب العالي تختص بعقود البيع ذات القيمة المالية الكبيرة، ومهما بلغت قيمة العقود التي تختص بها بقية المحاكم الأخرى.

(٣) "خطابًا للسادة الكتاب بمحاكم مصر .. إلخ نعلمهم أن لا أحد منكم يتعاطي كتابة المبيعات والإشهادات المتعلقة بالمحاكم المذكورة أكثر من ثمانمائة ريال حجرًا بطاقة وما زاد علي ذلك يكتب بالباب العالي.. تحريراً في ١٢ شوال سنة ١١٨٩هـ^(٢)."

ويبين من هذا النص أن محكمة الباب العالي اختصت بكتابة وتوثيق عقود البيع والإشهاد علي ما تلو قيمته علي ثمانمائة ريال حجرًا بطاقة ، وما يقل عن ذلك يمكن أن تكتبه وتوثقه المحاكم الأخرى.

ومهما يكن من أمر هذه الأوامر والنواهي الكثيرة، والتي تعج بها سجلات المحاكم المختلفة، فإنه يتضح لنا منها كلها سواء بالنسبة لاختصاص التوثيق والتسجيل أو للاختصاص القيمي للعقود، أن محكمة الباب العالي كان لها النظر والتوثيق للهام من العقود، فضلاً عن اختصاصها بالعقود ذات القيمة المالية الكبيرة بالنسبة لبقية المحاكم الأخرى، كذلك تشير هذه الأوامر إلى أن هذه المحكمة كانت تعلق في الدرجة محاكم مصر العثمانية كلها، وكانت لها الصدارة في معظم فترة الحكم العثماني لمصر، كما وأصبح لها الانفراد في الحكم والتوثيق بعد إلغاء محاكم مصر الصغرى جميعاً وتوحيد جهة التقاضي بالمحكمة الكبرى^(٣).

(١) سجل جامع الصالح رقم ٣٦١، وثيقة ١.

(٢) سجل جامع الصالح رقم ٨١٧، وثيقة ٦١٠.

(٣) سجل الباب العالي رقم ٤٠٧ وثيقة ٩١٥.

ثالثاً: نظر وتوثيق قضايا وعقود أهل الذمة:

اختصت محكمة الباب العالي كغيرها من المحاكم العثمانية - دون القسمة العسكرية - بنظر وتوثيق قضايا وعقود أهل الذمة بمصر، وهي كهيئة قضائية إسلامية مارست ذلك تمثيلاً مع المذهب الحنفي القائل بأنه إذا كان أحد الخصوم مسلماً، كانت الولاية القضائية العامة ثابتة^(١)، أي أن وجود خصم مسلم في الدعوى يجعل القاضي المسلم مختصاً بالحكم وجوباً^(٢).

أما إذا كانت الخصومة بين غير المسلمين - وليس بين أحد منهم مسلم - فالأحناف يفرقون بين قضايا الأنكحة وما يتعلق بها، وبين غيرها من القضايا ويرون أن الولاية القضائية عامة بالنسبة لغير مسائل الأنكحة^(٣).

وكانت حرية غير المسلمين في التقاضي إلى محاكمهم الخاصة غير محدودة بمسائل معينة، بل كان المسلمون يضمنون لهم تلك الحرية سواء في مسائل الزواج والنسب والأحوال الشخصية وغيرها مما يمس العقيدة، أو فيما يتعلق بالمسائل الدنيية كالبيع والتجارة وما إليها سواء اختلف غير المسلمين في الملة أو اتحدوا فيها.

وكان القاضي الشرعي لا يحكم بين غير المسلمين، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إلا إذا ترفعوا إليه أو إذا كان في الدعوى مسلم مدع أو مدع عليه، فإذا لم يكن في الدعوى مسلم ولم يترافع إليه الخصوم لم يكن له أن يقف فيها مهما كانت الدعوى سواء تعلقت بمال أم بحالة من الأحوال الشخصية أم مسألة جنائية^(٤).

أما إذا تقدم أحد الذميين بولاية القضاء طالباً الفصل، فيجب حينئذ النظر الدعوى والفصل فيها^(٥).

(١) سلام منكور، القضاء في الإسلام، ص ١٢٥.

(٢) على الزيني، النظام القضائي في مصر، ص ١٥٠.

(٣) سلام منكور، المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٤) على الزيني، النظام القضائي في مصر، ص ١٥٣.

(٥) سلام منكور، القضاء في الإسلام، ص ١٢٦.

ولعل ذلك يبدو واضحاً في صدور طلاق بالثلاث من محكمة الباب العالي بناء على طلب أحد النصارى لزوجه النصرانية وإيانتها بينونة كبرى^(١)، وكذلك الحال بالنسبة لليهود، فقد سأل أحد اليهود الحاكم المالكي بالباب العالي طلاق ابنته اليهودية من زوجها طلاقاً واحدة تملك بها نفسها في نظير ما تستحقه المطلقة بئمة مطلقها من مؤخر صدق^(٢).

هذا فيما يتعلق بالأحوال الشخصية لأهل النمة أما فيما يتعلق بالمعاملات المدنية من بيع ووقف وغير ذلك فقد كان يتم بناء على طلب أطراف العقد من النصارى، ولابد أن يذكر الكاتب المدون للوثيقة المفردة أو السجل ديانة الشخص بعد اسمه مباشرة مثلاً:

(١) "تقولا بن منصور بن عبد الله الشهير بالمعلم النصراني الملكي"^(٣).

(١) سجل الباب العالي رقم ٦٩ وثيقة ٨٥٣؛ انظر نشر الوثيقة في الملحق ص ١٩ وصورتها بمجلد اللوحات، لوحة رقم ٢٧، وشريعة الأقباط الأرثوذكس - وهم الأغلبية بمصر - من الشرائع المسيحية التي تأخذ بالحلل الزواج في حياة الزوجية ووسيلة هذا الاتصال هي "التطليق" وليس الطلاق. (إهاب إسماعيل، انحلال الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس، ص ٨٠)؛ وفي إنجيل متى الإصحاح الخامس الآية ٣١-٣٢ صرح بالطلاق لعل الزنى فقط، أما إنجيل مرقس ولوقا جاء فيه: "كل من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني" الإصحاح العاشر من إنجيل مرقس آية ٣-١٢؛ إنجيل لوقا الإصحاح ١٦ آية ١٨. وقد اختلف المسيحيون بشأن انحلال الزواج لعدم تطابق ما جاء في إنجيل متى مع ما جاء في باقي الأناجيل ففرق متمسك بتأييد العلاقة الزوجية، وفرق آخر يرى جواز انحلال الزواج في حياة الزوجية، ومهما يكن من أمر فإن شريعة الأقباط الأرثوذكس لم تقر إلا انحلال الزواج بالتطليق دون الطلاق، ومع ذلك فإن التطليق وإن أباحته كنيسة مصر فإنه مقيد بأسباب محددة كالزنى وسوء السلوك، والرهبة والغيبة وغيرها من الأسباب المحددة. (إهاب إسماعيل، ص ٨٥، ٢٠٣). ونخلص من ذلك أنه وإن كان هناك تطليق فإن ذلك كان يتم بمعرفة سلطة آباء الكنيسة المسيحية، إذ أنه من الأحوال الشخصية البحتة للمسيحيين، وليس من حق المحاكم الشرعية الإسلامية في ذلك الوقت النظر فيها، أما وقد توجه مسيحي وزوجه للقاضي المسلم طلباً للطلاق وعرض الأمر عليه فيبدو من هذه الوثيقة أن القاضي قد قضى بإبادة الزوجة إبادة كبرى إنما قاسه في نظره على الطلاق البائن بينونة كبرى في الشريعة الإسلامية قياساً على أن كلا الطلاقين لا تجوز الرجعة فيه.

(٢) سجل الباب العالي رقم ١١٦ وثيقة ٧٧٧، انظر الوثيقة في الملحق ص ٢٣ وصورتها بمجلد اللوحات لوحة رقم ٢٨، أباحت التوراة للزوج اليهودي الذي لا تروقه زوجته أن يعطيها كتاب طلاق، وكان الأمر متروكاً لإرادة الزوج الذي كان يكتب لزوجه ورقة طلاق تسمى (الجيت). (إهاب إسماعيل، المرجع السابق، ص ٨١).

(٣) سجل باب عالي رقم ٦١ وثيقة ١٦٣٤.

- (٢) "سلمون بن سلمون اليهودى وإبراهيم بن إسحق اليهودى"^(١).
 (٣) "هارون اليهودى بن يهوذا بن إبراهيم اليهودى الربان"^(٢).
 (٤) "الذمى مخال ولد الذمى بيومى النصرانى الرومى"^(٣).
 (٥) "الذمى عيسى الخروجى بخان الخليلى ولد الذمى يوسف النصرانى الأرمنى الاسلامولى"^(٤).
 (٦) "المعلم فرح موسى اليهودى القرا"^(٥).

ومن ذلك يتضح أنه كان لابد من كتابة ديانة أهل الذمة إذا كان نصرانيًا أو يهوديًا، كذلك يوضح في الوثيقة مذهبه أو عقيدته بالنسبة للنصارى اليعاقبة والملكية والأرمنية^(٦)، وبالنسبة لليهود الربانيين أو القرايين^(٧).

- (١) سجل باب على رقم ٦١ وثيقة رقم ١٧٤٥.
 (٢) سجل باب على رقم ١١٦ وثيقة ٧٢٧.
 (٣) سجل باب على رقم ١٩١ وثيقة ٣١٨.
 (٤) سجل باب على رقم ٣٨٠ وثيقة رقم ٢٩.
 (٥) سجل باب على رقم ٤٩٨ وثيقة رقم ٣٣١.
 (٦) النصارى اليعاقبة: نسبة إلى اليعقوبية وهي إحدى فرق النصارى، وهم ينسبون إلى يعقوب البرذعانى وكان راهبًا بالقسطنطينية، وقد انقسم اليعقوبيون فمنهم من قال بالآفانيم الثلاثة (الآب والابن والروح القدس) ومنهم من قال أن المسيح هو الله. وزعم أكثر اليعاقبة أن المسيح جوهر واحد أقنوم واحد إلا أنه من جوهرين. كما اتفق الملكانية واليعقوبية والنسطورية على أن معبودهم ثلاثة آفانيم، وعلى أن المسيح ولد من مريم وقتل وصلب ثم اختلفوا في كيفية ذلك.
 أما فرقة الملكانية: فهي مذهب جميع ملوك النصارى، ومذهب جميع نصارى أفريقية وصقلية والأندلس وجنوب الشام، وقولهم أن الله تعالى عبارة عن ثلاثة أشياء أب وابن وروح قدس كلها لم تزل، وأن عيسى عليه السلام إله تام كله وإنسان تام كله ليس أحدهما غير الآخر وأن الإنسان منه هو الذى صُلب وقُتل وأن الإله منه لم ينل شيء من ذلك، وأن مريم ولدت الإله والإنسان وأنهما معًا شيء واحد ابن الله.
 والأرمينية إحدى الفرق النصرانية، قالت إنما صلب الإله من أجلنا حتى يخلصنا، وزعم بعضهم أن الكلمة كانت بداخل جسم المسيح عليه السلام أحيانًا تصدر عنه الآيات من إحياء الموتى وإبراء الأكهم والأبرص، وتفارقه في بعض الأوقات فتزد عليه الآلام والأوجاع. (ابن حزم، الفصل في الملك والأهواء والنحل، ج ١، ص ٤٨، ٤٩؛ الشهرستاني، الملوك والنحل، ج ٢، ص ٦٦، ٦٧، ٦٨؛ المقرئ، الخطوط، ج ٣، ص ٥٥٠).
 (٧) الربانيين: هم إحدى فرق اليهود، يقال لهم أصحاب الدعوة الثانية، وتحول هذه الفرقة في أحكام الشريعة على ما في التلمود، وهي بعيدة عن العمل بالنصوص الإلهية متبعة لآراء من تقدمها من الأحياء.

رابعاً: الاختصاص المحلي:

قواعد الاختصاص المحلي هي القواعد التي تحدد الدعاوى الداخلة في دائرة الاختصاص الإقليمي لكل محكمة من المحاكم، فلكل محكمة دائرة اختصاص إقليمي تختص المحكمة بالمنازعات الداخلية فيها، فقواعد الاختصاص المحلي هي التي تحدد المنازعات الداخلة في دائرة الاختصاص الإقليمي لكل محكمة^(١).

ولم يكن نشاط محكمة الباب العالي في نظر الدعاوي وتوثيق العقود قاصراً على دائرة المكان الذي تقع فيه المحكمة، أو مكان العين محل العقد، أو محل المتعاقدين، بل كان يمتد ذلك إلى دوائر متعددة في أنحاء مختلفة من البلاد وأخطاط القاهرة البعيدة عنها، فكل من يمثل أمام المحكمة للتقاضي أو التوثيق تنظر المحكمة طلبه مطبقة الشريعة الإسلامية، إذ أن تطبيق أحكام الشرع هو الأساس دون النظر إلى الاختصاص المحلي أو المتعاقدين أو العين، ومن أمثلة التوثيق في أنحاء بعيدة وعديدة ما يلي:

(أ) "وقف أربعين فداناً طيناً كائنة بأراضى ناحية أخميم بالوجه القبلى"^(٢).

(ب) "بيع مكان كاين بمصر المحروسة بخط الرملة بالقلعة"^(٣).

(ج) "سرقه أحمال دخان بمدينة غزة"^(٤).

(د) "بيع مكان كاين ببولاق القاهرة بخط الشبراوي"^(٥).

(هـ) "إسقاط حق في رزقة بناحية ثمرة البصل تابع ولاية الغربية"^(٦).

ونلاحظ العديد من هذه الأمثلة في سجلات الباب العالي، وذلك على الرغم من صدور أوامر منظمة من قاضى العسكر تحدد اختصاص كل محكمة بالخط الذى تقع فيه، بأن يكتب الكاتب الكتابات الخاصة بالحقى الذى تقع فيه محكمته

= القرابين: إحدى فرق اليهود، ويقال لهم أصحاب الدعوة الأولى، وهم يحكمون بنصوص التوراة، ولا يلتفتون إلى قول من خالفها، ويقفون مع النص دون تقليد من سلف، وهم مع الربانيين من العداوة بحيث لا يتكلمون ولا يتجاورون ولا يدخل بعضهم كنيسة بعض. ويقال للقرابين أيضاً المبادية، لأنهم كانوا يعملون مبادئ الشهور من الاجتماع الكائن بين الشمس والقمر، ويقال لهم أيضاً الأسعية، لأنهم يراعون العمل بنصوص التوراة دون العمل بالقياس والتقليد. (المقريزي، الخطوط، ج ٣، ص ٥٠٦، ٥٠٧).

(١) رمزى سيف، الوسيط في شرح قانون المرافعات، ص ٢٩٠.

(٢) سجل باب على رقم ٣٢٦ وثيقة ٦٦١.

(٣) سجل باب على رقم ٣٧٢ وثيقة ١١٧١.

(٤) سجل باب على رقم ٢٧٠ وثيقة ٣.

(٥) سجل باب على رقم ٤٣٠ وثيقة ٢٧.

(٦) سجل باب على رقم ٢٧٢ وثيقة ٢٨.

ويسلمها لباش كاتب المحكمة ليمضيها، ولا يكتبها ويختتمها فهي محكمة أخرى خلاف الخط الذي تقع فيه^(١).

ومع ذلك فإننا نجد كثيراً من الوثائق المفردة الموثقة بمحاكم أخرى ولكنها مقيدة بسجلات محكمة الباب العالي ومثال ذلك:

(أ) "هذه حجة شرعية بالصالحية النجمية بين يدي سيدنا.. الموقع خطه باسمه بها"^(٢).

(ب) "إشهاد شرعي بمحكمة قوصون"^(٣).

(ج) "حضر لمجلس الشرع الشريف بمحكمة قناطر السباع بمصر المكرم.. وأشهد علي نفسه أنه صادق علي براءة ذمة..."^(٤).

وقد ورد مسجلاً بسجلات محكمة الباب العالي أرقام ٥٠، ٦٦، ٦٧ عدد كبير من الوثائق، يستفاد منها أنها وثقت (صدر الإشهاد بها) وسطرت بالمحكمة الصالحية النجمية، مما يرجح أن هذه السجلات تنتمي إلى المتكاملة الأرشفية لمحكمة الصالحية النجمية، ووضعت خطأ ضمن سجلات الباب العالي، وما يؤيد ذلك أن:

(١) هذه السجلات ليس لها صفحات عنوان تدل علي أنها خاصة بمحكمة الباب العالي.

(٢) لا توجد أية وثيقة مقيدة بهذه السجلات تفيد أنها وثقت أو قيدت بالباب العالي، بينما نجد اسم محكمة الصالحية النجمية في جميع الوثائق التي ذكر في بدايتها مكان توثيقها وقيدتها.

ففي هذه السجلات ترد النصوص التالية علي سبيل المثال:

(أ) "بالمحكمة الشرعية بالصالحية النجمية بعد الإذن الكريم العالي من حضرة سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الإسلام.. الناظر في الأحكام الشرعية

(١) سجل باب عالي رقم ٣٠٧ ص ١.

(٢) سجل باب رقم ٦٧، وثيقة ١٩٠٢، انظر لوحة رقم ٢٦.

(٣) سجل باب عالي رقم ١٢٣ وثيقة رقم ٢١٠١.

(٤) سجل باب عالي رقم ٣٦١ وثيقة رقم ١٧٤.

بالديار المصرية.. لنايبه في الحكم العزيز بالصالحية النجمية الحنبلي دام
علاه علي لسان مولانا محمد جلبلي النائب الحنفي بالصالحية وامتشل ذلك
ببمزيد السمع والطاعة ثبت لدى سيدنا^(١)...".

(ب) "هذا كتاب وقف صحيح شرعي معتبر محرر مرعي صدر واطر بالمحكمة
الشرعية بالصالحية النجمية بين يدي سيدنا الحاكم الحنبلي المشار
إليه^(٢)...".

(ج) "هذا مكتوب وقف صحيح شرعي صدر الإشهاد به واطر بالمحكمة الشرعية
بالصالحية مضمونه..."^(٣).

(د) "هذا مستند استبدال بمسوخ صحيح شرعي معتبر محرر صدر الإشهاد به
واطر بالمحكمة الشرعية المطهرة بالصالحية النجمية بالقاهرة المحمية بعد
الإنز الكريم..."^(٤).

ومن هذه الوثائق عند لا حصر له بالسجلات المذكورة، ويستفاد من
النصوص السابقة، أنه قد تم الإشهاد علي هذه الوثائق في الصالحية وطرط أي
قيدت أيضًا بالصالحية.

(٣) لعل أهم ما يؤيد أن هذه السجلات تتبع سجلات محكمة الصالحية وليس
سجلات محكمة الباب العالي أن تاريخ السجل رقم ٥٠ باب عالي يبدأ من غرة
محرم سنة ٩٩٤هـ وينتهي في ٣ ذو القعدة سنة ٩٩٥هـ، وهي نفس المدة
التي توجد بها فجوة في القيد بسجلات الصالحية بين السجل رقم ٤٦٦
صالحية وتاريخه من ٣٠ شوال سنة ٩٩١هـ إلى ٣ ربيع ثاني سنة
٩٩٢هـ، والسجل الذي يليه رقم ٤٦٧ صالحية وتاريخه من ٩ ذي الحجة
سنة ٩٩٥هـ إلى ٢٩ محرم سنة ٩٩٧هـ، مما يرجح أن السجل ٥٠ باب
عالي مكانه بين السجلين ٤٦٦، ٤٦٧ صالحية.

كذلك السجل رقم ٦٦ باب عالي وتاريخه من ٢٠ ذي الحجة سنة ١٠٠٥هـ
حتى ١١ رجب سنة ١٠٠٦هـ، وهو سجل لقيد الوثائق على المذهب الحنبلي
ولدى النائب الحنبلي نور الدين أبو الحسن على الطائفي الحنبلي، في حين أن نفس

(١) سجل باب عالي رقم ٥٠، وثيقة رقم ٧٥.

(٢) سجل باب عالي رقم ٥٠، وثيقة ١٧٨.

(٣) سجل باب عالي رقم ٥٠، وثيقة ١٨٤.

(٤) سجل باب عالي رقم ٦٧، وثيقة ٥٧٤.

المدة في سجلات الصالحية تقع بالسجل ٤٧٤ وتاريخه ١٥ شعبان سنة ١٠٠٥هـ حتى ٢٧ شوال سنة ١٠٠٦هـ وهو معد لقيد الوثائق بغا للمذهب الحنفي^(١) ولدى القاضي مصطفى الرومي الحنفي^(٢)، مما يرجع أن السجل ٦٦ باب عالي هو سجل لقيد وقائع المحكمة الصالحية علي المذهب الحنبلي. ثم جد السجل ٦٧ باب عالي تاريخه يبدأ من ٢٥ محرم سنة ١٠٠٧هـ حتى أول رجب سنة ١٠٠٨هـ، وهي نفس المدة التي توجد بها فجوة في القيد بسجلات الصالحية بين السجلات رقم ٤٧٥ صالحية وتاريخه ٢٩ ربيع أول سنة ١٠٠٢هـ وحتى ١١ شوال سنة ١٠٠٣هـ، والسجل الذي يليه رقم ٤٧٦ صالحية وتاريخه من ١٤ شوال سنة ١٠٠٨هـ حتى ٢١ ربيع أول سنة ١٠٠٩هـ. تلك الفجوة التي يمكن أن يفسلها سجل وأكثر لقيد الوثائق.

(٤) ورد بالسجل رقم ٦٧ باب عالي علي لسان أحد قضاة الصالحية النص التالي:

"جلست بمحكمة الصالحية النجمية لإجراء الأحكام الشرعية بعون الله ائملك المعين.. في عاشر ربيع أول لسنة سبع وألف"^(٣) في يوم الأحد.

وهذا النص يفيد أن السجل هو سجل محكمة الصالحية، وإلا لما كان هناك داع لأن يكتب القاضي أنه جلس بالصالحية للحكم والتوثيق.

وإذا كانت هذه الآراء تبين لنا أن هذه السجلات الثلاث تتبع المتكاملة الأرشيفية للصالحية وتسد ثغرات القيد في سجلات الصالحية، فإن توجد سجلات الباب العالي التي ترجع إلى نفس الفترة؟

نجد في محافظ الدشت^(٤) - المحفوظة بالشهر العقاري بالقاهرة - والتي ترجع إلى نفس تواريخ هذه السجلات ما يجيب علي هذا السؤال.

أولاً: في المحفوظة رقم ٩٧، ٩٨ لسنة ٩٩٤هـ، عدد لا حصر له من الوثائق التي أشهد عليها وقيدت بمحكمة الباب العالي، ومجموع هذه الأوراق والكراسات

(١) قبل أن يصدر أمر قاضي العسكر بضم الوقائع الصادرة لدى الحنفية والشريعة المالكية والحنابلة في سجل واحد، بالسجل رقم ٤٨٤ صالحية ص ٤٤٥، ٤٥٣.

(٢) سجل صالحية رقم ٤٧٤، وثيقة رقم ١٢٨.

(٣) سجل باب عالي رقم ٦٧، ص ٤٨.

(٤) محافظ الدشت تحوى أجزاء من سجلات وأوراق لجميع المحاكم العثمانية - تبة سفوية ومحفوظة داخل هذه المحافظ بغا للترتيب التاريخي وليس تبعا للمحكمة التي صدرت عنها

الموجود بالمحفظتين اللتين يرجع تاريخهما إلى نفس تاريخ السجل رقم ٥٠ باب عالي (والذى يرجح أنه ينتمي لسجلات الصالحية)، يكون دون ما شك سجلاً يمكن أن يعتبر سجلاً للباب العالي في تلك الفترة، إذا ما نظمت أوراقه بالتسلسل التاريخي المعمول به في السجلات القضائية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر الأمثلة التالية من المحفظتين:

(١) "بالباب العالي بالقاهرة المحروسة.. هذه حجة صحيحة شرعية صادرة علي الأساليب الشرعية واردة بمجلس الشريعة المحمدية بالباب العالي بمصر" المحروسة^(١).

(٢) الصفحات من ٣٧٦ إلى ٥١٤ من المحظة ٩٧ عبارة عن كراسات مجلدة معاً كلها تخص محكمة الباب العالي وتاريخها لشهري ذي القعدة وذو الحجة سنة ٩٩٤ هـ وهي نفس الفترة المذكورة في السجل "٥٠ باب عالي". وتتضمن هذه الكراسات - المجلدة معاً والتي تمثل نصف سجل تقريباً - الوثائق التالية:

(أ) "هذا مستند صحيح شرعي معتبر .. بمجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف بالباب العالي مضمونه.."^(٢).

(ب) هذا مستند إشهاد صحيح شرعي معتبر محرر .. بمجلس الشرع الشويف بالباب العالي مضمونه.."^(٣).

(ج) لدى المالكى هذا مستند شرعي معتبر محرر مرعى صدر بمجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف بالباب العالي"^(٤).

(د) هذا مكتوب تباع شرعي لازم معتبر محرر شرعي صدر بالباب العالي دامت له المعالي بالقاهرة المحروسة بين يدى مولانا.. حسام الدين بن يوسف الحنفى الذى سيضع خطه الكريم أعلاه ."^(٥).

(١) محظظة دشت رقم ٩٧ لسنة ٩٩٤ هـ ، ص ٣٨١.

(٢) محظظة دشت رقم ٩٧ لسنة ٩٩٤ هـ ، ص ٤٥٦.

(٣) محظظة دشت رقم ٩٧ لسنة ٩٩٤ هـ ، ص ٤٦٠.

(٤) محظظة دشت رقم ٩٧ لسنة ٩٩٤ هـ ، ص ٤٦٩.

(٥) محظظة دشت رقم ٩٧ لسنة ٩٩٤ هـ ، ص ٤٩٣.

(٣) نجد أن المحفظة رقم ٩٨ لسنة ٩٩٤هـ تحوي أوراقاً وكراسات تخص محكمة الباب العالي مثل الصفحات من ٤١١ إلى ٤٤٧، ومن أمثلة الوثائق المقيمة بها الآتي:

(أ) "بالباب العالي لدى الحاكم الحنبلي أشهدت عليها السيدة الشريفة..(١٣).

(ب) "ثبت لدى سيدنا الحاكم الشافعي بمجلس الشرع الشريف بالباب العالي بالقاهرة المحروسة (١٣)

كذلك فإننا نلاحظ أن الصفحات من ٢٩٥ إلى ٣١٤ عبارة عن أوراق مجلدة معاً تحوي وثائق كثيرة من تقارير النظر (اختصاص الباب العالي) والبيع مثل:

"هذا مكتوب بتابع شرعي صحيح.. بمجلس الشرع الشريف وم حفل الدين المنيف بالقاهرة المحروسة لازالت بالخير مأنوسة"(٣)

ثانياً: تحوى محافظ الدشت أرقام ١١٠، ١١١، ١١٢ لسنة ١٠٠٥-١٠٠٦هـ — وهي التي يرجع تاريخها إلى نفس تاريخ السجل رقم ٦٦ باب عالي — تحوى كراسات وأوراق مدون بها عدد لا حصر له من الوثائق التي وثقت وقيدت بالباب العالي ومثال ذلك، الصفحات من ١٢٥ إلى ١٥٠ بالمحفظة رقم ١١٠ لسنة ١٠٠٥هـ ومن أمثلة الوثائق المقيمة بها الآتي:

(أ) "هذا كتاب استبدال بمسوغ صحيح شرعي وإبدال صريح مرعي .. صدر .. وسطر بالباب العالي بالقاهرة المحمية مضمونه..(١٤).

(ب) الصفحات من ٢١١ إلى ٢٦٦ بالمحفظة رقم ١١٠ تحوى وثائق صادرة من الباب العالي لشهر جماد الأول لسنة ١٠٠٥هـ مثل: "لنائبه في الحكم العزيز بالباب العالي..."(١٥).

(١) محفظة شـب رقم ٩٨ سنة ٩٩٤هـ ص ٣٢

(٢) محفظة شـب رقم ٩١ سنة ٩٩٤هـ ص ٣٥

(٣) محفظة شـب رقم ٩٨ ص ٣٥

(٤) محفظة شـب رقم ٤٥

(٥) محفظة شـب رقم ٢٤٢

(ج) الصفحات من ٢٤٧ إلى ٣٢٠ بالمحفظة ١١٠ مقيد بها وثائق صادرة عن محكمة الباب العالي لشهر ذي القعدة سنة ١٠٠٥هـ مثل:

"هذا إشهاد مستند تواجر ومساقاة صحيح شرعي لازم محرر معتبر شرعي صدر الإشهاد به وطر بالباب العالي... (١)٣".

"هذا مكتوب استبدال بمسوخ صحيح شرعي صدر الإشهاد به وطر بالباب العالي بالقاهرة المحروسة بعد الإذن... (٢)٣".

"هذا مستند تواجر صحيح شرعي.. صدر الإشهاد به وطر بالباب العالي بالقاهرة المحروسة.. (٣)٣".

كما تحوي المحفظة ١١٠ لسنة ١٠٠٥هـ ، عل بما يقرب من نصف سجل، أوراقه مجلدة معاً من ص ٤١٥ إلى ص ٦٣٠، وهذه الأوراق بها وثائق صادرة من محكمة الباب العالي (٤).

كذلك تحتوي المحفظة رقم ١١١ لسنة ١٠٠٥هـ وثائق صادرة عن محكمة الباب العالي في الصفحات من ١٠٩٣ إلى ١١٠٨.

أما المحفظة رقم ١١٢ لسنة ١٠٠٦هـ، نجد بها وثائق صادرة عن الباب العالي ، الصفحات من ٨٩ إلى ١٠٤ وهذه الأوراق لشهر ذي القعدة وذى الحجة سنة ١٠٠٦هـ. والصفحات من ٣٨٩ إلى ٤٢٤ مقيد بها وثائق الباب العالي لشهر شعبان ورمضان سنة ١٠٠٦هـ.

وفي نفس المحفظة رقم ١١٢ جزء من سجل لمحكمة الباب العالي من ص ٤٣١ إلى ص ٥٧٤ وتاريخ هذه الكراسات المجلدة معاً شهور جماد الأول وجماد الثاني ورجب لسنة ١٠٠٦هـ.

(١) محفظة نشت رقم ١١٠ ، ص ٢٤٩.

(٢) محفظة نشت رقم ١١٠ ، ص ٢٦٦.

(٣) محفظة نشت رقم ١١٠ ، ص ٢٧٩.

(٤) محفظة نشت رقم ١١٠ ، ص ٤٣٠.

ويمكننا بترتيب هذه الأوراق والكراسات الموجودة بهذه المحافظ الثلاث، أن نكون سجلا لمحكمة الباب العالي في هذه الفترة، ليحل محل السجل ٦٦ باب عالي والذي يحتوي علي وثائق محكمة الصالحية النجمية.

ثالثا: أما السجل رقم ٦٧ باب عالي، والمرجح أنه ينتمي لسجلات الصالحية النجمية، فإنه يمكننا أن نضع مكانه أو نحل محله الأوراق والكراسات الموجودة بمحافظ الدشت أرقام ١١٣ لسنة ١٠٠٧هـ، ١١٤ لسنة ١٠٠٨هـ، والتي تنتمي لمحكمة الباب العالي بعد ترتيبها علي النظام المتبع والمعمول به في سجلات المحاكم، حيث إن هاتين المحفظتين تحتويان العديد من الأوراق والكراسات المقيدها وثائق صادرة عن محكمة الباب العالي ومن أمثلة ذلك الآتي:

(أ) الصفحات من ٢٩٦ إلى ٣١١ من محفظة رقم ١١٣ تحوى وثائق صادرة عن محكمة الباب العالي في شهر رمضان سنة ١٠٠٧هـ، مثل "مستند تواجز صحيح شرعي.. بالباب العالي بمصر.."^(١).

(ب) الصفحات من ٥٤٤ إلى ٦١٧ من محفظة ١١٣ تحوى وثائق لمحكمة الباب العالي — فيما عدا صفحتي ٥٧٦، ٥٧٧ فهي لمحكمة القسمة العسكرية — ومن أمثلة هذه الوثائق^(٢):

"هذا مكتوب تباع ووقف صحيح شرعي معتبر.. صدر الإشهاد به وسطر بالباب العالي بالقاهرة المرجوسة.."^(٣).

"هذا مكتوب إيقاف صحيح شرعي صدر الإشهاد به وسطر بمحكمة الباب العالي بين يدى مولانا.."^(٤).

(ج) الصفحات من ٨٧٨ إلى ١٠١٦ بالمحفظة ١١٣، عبارة عن جزء من سجل، كله يخص محكمة الباب العالي، فيما عدا وثيقة واحدة بالمدرسة الكامليية^(٥)، وتاريخه لشهري شعبان ورمضان سنة ١٠٠٧هـ ومن أمثلتها:

(١) محفظة دشت رقم ١١٣ ص ٣٠٧

(٢) ذلك لأن أوراق المحافظ مرتبة تاريخيا وليس بالمحكمة الصادرة عنها.

(٣) محفظة دشت رقم ١١٣ لسنة ١٠٠٧هـ، ص ٦١٧.

(٤) محفظة دشت رقم ١١٣ لسنة ١٠٠٧هـ، ص ٥٤٩.

(٥) محفظة دشت رقم ١١٤ لسنة ١٠٠٧هـ، ص ٨٧٨.

”بالباب العالي بعد أن ورد...“^(١).

”كما برز الأمر الكريم من حضرة شيخ الإسلام قاضي القضاة بتقييد المكتوب الآتي ذكره فيه بسجل محكمة الباب العالي...“^(٢).

”حضر إلى مجلس الشرع الشريف النبوي ومحفل الدين المنيف المصطفى
بالباب العالي دامت له المعالي بالقاهرة المحروسة“^(٣).

”هذا مكتوب تباع وتواجر صحيح شرعي صدر الإشهاد به وسطر بالبواب
العالي...“^(٤).

”بمجلس الشريعة الغرا ومحفل الملة الزهرا بالبواب العالي دامت له
المعالي...“^(٥).

”هذا سجل... معد لضبط القضايا الواقعة بالبواب العالي...“^(٦).

(د) أما المحفظة رقم ١١٤ لسنة ١٠٠٨هـ، فإنها تحوى عددا كبيرا من الصفحات المقيده بها وثائق صادرة عن محكمة الباب العالي، من شهور محرم وجماد الأول والثاني لسنة ١٠٠٨هـ ومن أمثلة ذلك الصفحات من ٣٧ إلى ٥٢^(٧)، كذلك الصفحات من ٤٨٧ إلى ٥٠٤، تحوي وثائق الباب العالي^(٨) لشهر محرم سنة ١٠٠٨هـ. والصفحات من ٦٢٩ إلى ٨٤٨ كلها وثائق الباب العالي، ومعظم هذه الوثائق تقارير نظر وتعيينات في وظائف وهي من اختصاص الباب العالي، وهي مقيده بتاريخ شهور جماد الأول وجماد الثاني لسنة ١٠٠٨هـ.

(١) محفظة نشت رقم ١١٤ لسنة ١٠٠٧، ص ٩٩٦.

(٢) محفظة نشت رقم ١١٤ لسنة ١٠٠٧، ص ١٠٠٠.

(٣) محفظة نشت رقم ١١٤ لسنة ١٠٠٧، ص ٩٠٥.

(٤) محفظة نشت رقم ١١٤، ص ٩١١.

(٥) محفظة نشت رقم ١١٤، ص ٩٧٥.

(٦) محفظة نشت رقم ١١٤، ص ١٠١٦.

(٧) الوثائق التي ذكر فيها اسم محكمة الباب العالي بالمحظة ١١٤، ص ٣٨، ٤٤.

(٨) محفظة نشت رقم ١١٤، ص ٦٣٨، ٦٤٠، ٦٤٦، ٧٣٣، ٧٣٥، ٧٤١، ٧٤٤، ٧٤٨.

ولعله بعد فرزنا لهذه المحافظ، وبعد أن استعرضنا ما بداخلها من وثائق موثقة ومقيدة بمحكمة الباب العالي يمكننا أن نصل إلى النتيجة التالية:

(١) إن سجلات الباب العالي رقم ٥٠، ٦٦، ٦٧ تنتمي للوحدة الأرشيفية لمحكمة الصالحية النجمية، وتسد الثغرات الموجودة في القيد في تلك الفترات بمحكمة الصالحية^(١)

(٢) إن الموجود بمحافظ الدشت من أوراق ووثائق خاصة بمحكمة الباب العالي، في نفس المدة التي تغطيها السجلات الثلاث المشار إليها يمكن أن نحصل منها على السجلات المطلوبة لمحكمة الباب العالي بدلا من السجلات ٥٠، ٦٦، ٦٧ والتي لاحظنا أنها تنتمي للصالحية.

خامسا: اختصاص الباب العالي بالطب الشرعي:

يبدو أن مسألة الكشف على الموتى المقتولين، واشتباه الوفاة الجنائية ليس بالأمر الحديث العهد، إذ أن الشريعة الغراء قد عرفت ما يسمي الآن بالطب الشرعي منذ زمن، وقد عثرت على وثيقة مقيدة بأحد سجلات محكمة الباب العالي بخصوص هذا الشأن ونصها:

- (١) "ورد الفرمان الشريف المطاع الواجب القبول والتشريف والاتباع من ديواننا السعيد ديوان مصر المحروسة خطابا إلى أفضى قضاء الإسلام معدن الفضل.
- (٢) ... مولانا قاضي أفندي بمصر المحروسة زبذت قضاياه والمنهي إليكم بخصوص من يموت رديما أو حريقا أو غريقا بمصر المحروسة عند
- (٣) (وقوع) هذا القضا لهم لم يدفنوا إلا بعد الكشف عليهم من الشريعة الغرا ثم يدفنوا ولم يكن عليهم دفنية.. مظلمة سواء كان
- (٤) أغات مستحفظان أو صوباشي بمصر المحروسة كايئا من كان فإذا طلب من الموتى المذكورة عند دفنهم لطرف الحكام المذكورين دراهم
- (٥) (سواء) بما كانت كثيرة أو قليلة بالإذن بالدفن فهذه بدعة سيئة لا نرضاها والذي يرضاها ويطلبها عليه اللعنة إلى يوم القيامة.
- (٦) . من الآن وصاعدا عند وقوع هذا الشيء ويموب أحد بهذه الكيفية المذكورة أعلاه لا يطلب بسبب دفنهم شئ مطلقا

(١) انظر فيها من سجلات الصالحية في رسالة الماجستير للباحثة بعنوان "سجلات الصالحية"، ص ٨٩ وما بعدها

(٧) سوا كان لطرف أغاث مستحفظان أو لطرف صوباشي كاينا من كان وقد أمرنا برفع ذلك وإبطاله ومنعناهم من هذه البدعة.

(٨) السينة منعا كليا والذي يتعدي منهم بخصوص ذلك لا يلومن إلا نفسه فنعلم بذلك أغاث مستحفظان وزعيم مصر يجبرها.

(٩) بذلك والمناداة.. وتسجلوه بالسجل المحفوظ بالشريعة الغرا بمصر المحروسة ويكون العمل فرماننا هذا بطول الأيام.

(١٠) والأزمان أعلموه واعتمدوه غاية الاعتماد في ٢٩ ش سنة ١٢١٩^(١).

ويشير هذا النص إلى الآتي:

(أ) أنه يجب الكشف علي جثمان المتوفى مقتولا بالردم أو الحرق أو الغرق، يتم هذا الكشف من قبل الشريعة الغراء، (أي بمعرفة قاضي الحسكر) فهي من اختصاص قاضي مصر بمحكمة الباب العالي باعتبارها المحكمة الكبرى، ولا يجوز الدفن إلا بعد إتمام الكشف على المتوفى، وذلك حتى تقرر المحكمة استبعاد شبهة الجناية في الوفاة، كما وأن للقاضي أن يقرر ما إذا كان الموت وقع عمدا أم أنه قضاء وقدرا.

(ب) لا يطلب من أهل المتوفين أية رسوم للدفن، وليس لأي شخص من قبل الحكومة أن يتقاضى أية مبالغ قليلة كانت أو كثيرة لدفن هؤلاء الموتى. وربما كان الأمر كذلك قبل صدور هذا الفرمان، ولذلك صدر لإبطالها ونهي عنها بشدة واعتبرها "بدعة سينة" وأن علي من يطلب ذلك "اللجنة يوم القيامة".

سادسا: اختصاص محكمة الباب العالي في التقرير في الوظائف (التعيينات) القضائية والدينية والأوقاف:

تحتوي سجلات الباب العالي عددا لا حصر له من تقارير النظر، وتعيينات المشايخ لرعاية الأوقاف المختلفة والمكاتب والخانقاهات^(٢)، دون غيرها من سجلات

(١) سجل الباب العالي رقم ٢٣٠، ص ١.

(٢) نشرت نماذج متعددة من هذه الوثائق في الملحق ص ٧، ٨؛ سجل ٤٢ باب عالي وثيقة ٢٤٤٤٤، ٢٤٤٤٦، ٢٤٤٤٧.

المحاكم الأخرى، حيث أفردت محكمة الباب العالي لتقارير النظر — أكثرتها — سجلات خاصة بها وذلك منذ عام ١١٣٨هـ.

وقد كان قاضي مصر هو المختص بتعيين النظار علي الأوقاف^(١)، والنواب والكتبة وخازني الكتب وخزنة للسجلات بالمحاكم^(٢)، وكذلك للمأذنين ممن قبله لكتابة عقود الزواج والطلاق^(٣).

ومن أمثلة الوظائف التي كان قاضي مصر المحروسة له الحق التعيين فيها:

- (١) وظيفة خدمة الجنيبة الكاينة بحوض محكمة مولانا شيخ الإسلام وتنظيفها وغرس الشجر فيها وتقاضي مرتبه من متحصلات محكمة الباب العالي^(٤).
- (٢) وظيفة المحضرين بالمحكمة، وكانوا يتقاضون مرتباتهم من متحصلات محكمة الباب العالي^(٥).
- (٣) وظيفة مترجمة حريم السادة الموالى قضاء العساكر بمصر، وكانت تتقاضى مرتبتها من متحصلات محكمة الباب العالي^(٦).
- (٤) وظيفة خدمة سجن الرحبة^(٧)، وحفظ الملزمين (المسجونين) من طرف الشريعة المطهرة بالسجن المرقوم^(٨).

(١) سجل الباب العالي رقم ٩٠، وثيقة ١٥١٦.
(٢) سجل تقارير نظر (باب عالي) رقم ١ وثيقة ٩٦٠ تعيين قاضي مالكي نائباً عن قاضي العسكر. (سجل باب عالي رقم ١٨٠، وثيقة ١٢٣ تعيين في وظيفة حفظ السجلات بالباب العالي؛ سجل باب عالي رقم ١٦٧، وثيقة ٥٢١ تعيين في وظيفة القيد وخن الكتاب بالباب العالي؛ سجل باب عالي رقم ١٦٦، وثيقة ٨٠٥؛ سجل باب عالي رقم ٢٢٦ وثيقة ٧٧، ٨٨.
(٣) سجل باب عالي ٤٧٣، ص ١ "الإذن لمأذنين بتعاطي العقود الشرعية والطلاق الأحكامية والصلة بين الزوجين وسماع الدعاوي الشرعية والإشهادات الوقتية ما عدا المبايعات".

(٤) سجل تقارير نظر رقم ١ وثيقة ٤٦٤.
(٥) سجل تقارير نظر رقم ١ وثيقة ٧٥٥.
(٦) سجل تقارير نظر رقم ٢ وثيقة ٩٥٣.
(٧) لما اشترت خوند نتر الحجازية لبنة الملك الناصر محمد بن قلاوون وزوج الأمير ملكنصر الحجازي قصر قوصون بخطر رحبة باب العيد بجوار المدرسة الحجازية عثرته عمارة ملكية وتألفت فيه وأجرت الماء إلى أعلاه، وعملت تحت القصر اصطبلًا كبيراً لخيول خدامها وساحة كبيرة يشرف عليها، وأنشأت بجواره مدرستها التي تعرف بالمدرسة الحجازية. ولما ماتت سكنه الأمراء بالأجرة إلى أن تولى الأمير جمال الدين يوسف استدارية الملك الناصر فرج بن برقوق صار يجلس بالمقعد الذي كان برحبة هذا القصر، وأما القصر فعلمه سجنًا يحبس فيه من يعاقبه من الوزراء والأعيان، ثم صار سجنًا عامًا يعرف بحبس الرحبة. (ابن تفرى بردي، النجوم الزاهرة، ج ١٠، ص ١٣٨، حاشية ١).
(٨) سجل تقارير النظر رقم ٢ وثيقة ١٨٨٥.

وكما كان له الحق في التعيين، فقد كان له حق الفصل من الوظائف لأسباب معينة مثل سوء السلوك أو الرشوة وغيرها، وحق الإعادة إلى الوظائف مرة أخرى إذا ثبت عدم إدانتهم. فقد صدر قرار في محرم سنة ١١٥٦هـ بعزل شيخين من وظيفة الكتابة بالمحاكم المختلفة لأمر صدرت منهم غير لائقة بوظيفتها، ثم ثبت عدم صحة هذه الأقاويل، فصدر قرار بإعادتهم مرة أخرى في صفر سنة ١١٥٦هـ^(١).

اختصاصات محكمة الباب العالي في طورها الثاني

تعددت وكثرت القرارات المنظمة لاختصاصات المحاكم الشرعية، ومن ضمنها محكمة مصر الكبرى (الباب العالي) في تلك الفترة، ولعل السبب في كثرة هذه القرارات واللوائح وتعددتها هو تعدد جهات التقاضي في مصر، في هذا الطور الثاني من حياة محكمة الباب العالي، كذلك توزيع اختصاصات القاضي الشرعي على الجهات الأتية:

- | | | |
|----------------------|---------------------|----------------------|
| (١) المحاكم الشرعية | (٢) المحاكم الأهلية | (٣) المحاكم المختلطة |
| (٤) المحاكم القنصلية | (٥) المجالس الشعبية | (٦) المجالس المليية |

فكل اختصاص هذه المحاكم كان للحاكم الشرعي بل ويزيد عليها، وقد قل كثيرًا اختصاص المحاكم الشرعية الفعلي عن ذي قبل بعد أن كانت هذه المحاكم تفصل وتختص بكل شيء تقريبًا^(٢).

وقد كان لقاضي مصر — من قبل — الحل والعقد في جميع الأمور حتى في أموال الديون، وأمر الشراقي، والنزع والجسور والقناطر^(٣). ويتضح ذلك من أوامر قاضي العسكر للنواب بالمحاكم بشأن مراعاة أمور الأوقاف مثل الإشراف على الصهاريج والأسبلة والسقايات المعطلة، والفحص عن أوقافها ونظارها والمتكلمين عليها وسبب تعطيلها، والعمل على ترميمها وإصلاحها وتنظيفها وصب الماء فيها، كل في دائرة اختصاص محكمته^(٤).

(١) سجل باب عالي رقم ٢٢٦، ص ٦٠.

(٢) ابن عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

(٣) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٦، ص ٨٨.

(٤) سجل صالحة نجمية رقم ٤٧٩، ص ١ — أوامر صدرت من قاضي العسكر للنواب بالمحاكم كلها.

وأخذت اختصاصات محكمة مصر الكبرى — كما تسميها سجلات هذه الفترة — تتضاءل شيئاً فشيئاً، حتى وصلت إلى ما أصبح عليه حال المحكمة الشرعية الكبرى، واختصاصها بالأحوال الشخصية فقط.

تنظيم محكمة مصر الكبرى (الباب العالي سابقاً):

يتضح من الوثائق المسجلة بسجلات الباب العالي (جديد) في الطور الثاني لها وجود مجلسين للنظر والتوثيق بالمحكمة إذ يذكر في أول كل وثيقة:

"بعد أن أحال حضرة مولانا أفندي النظر في شأن ما سيذكر فيه علي المجلس الأول الشرعي بهذه المحكمة فبين يدي ريس المجلس المشار إليه وحضرة العلامة الشيخ سليم عمر أحمد عضوى المجلس المذكور بحضرة كل من^(١)..

وأيضاً ترد الصيغة التالية:

"بعد أن أحال حضرة مولانا أفندي النظر في شأن ما سيذكر فيه علي المجلس الثاني الشرعي بهذه المحكمة فبين يدي حضرة ريس المجلس المشار إليه بحضرة كل من^(٢)..

وهذا يعني أن بالمحكمة دائرتين للنظر والتوثيق، لكل منهما رئيس وعضوان كما يرد في صفحة العنوان ما يفيد هذا المعنى إذ جاء ما نصه:

" هذه مسجلة وضعت لكتب صور سندات المبيعات الشرعية المتعلقة بسجل الباب العالي الواقعة بين الأنام.. في مدة الواثق بلطف ربه.. السيد عبد الرحمن ناقد أفندي القاضي بمصر المحروسة وحضرات نايبيه وأعضاء المجلسين الشرعيين زيد مجدهم^(٣)..

وهذا التنظيم للمحكمة الكبرى ما صدرت به لائحة المحاكم الشرعية سنة ١٢٩٧هـ ونظمته في موادها التالية:

مادة ١: هذه المحكمة بما أن أشغالها بكثرة ومتنوعة من دعاوى شرعية ومبايعات وإشهادات وغير ذلك فلأجل تسهيل رؤية الدعاوى المذكور بأوقاتها ونجاز أشغال العباد أول بأول ينبغي أنها تنقسم إلى مجلسين شرعيين لما في ذلك من السهولة والنجاز في تسهيل رؤية الأشغال.

(١) سجل باب عالي جديد رقم ١٢، ص ١، وثيقة ٢.

(٢) سجل باب عالي جديد رقم ١٢، ص ٤، وثيقة ٤.

(٣) سجل باب عالي جديد رقم ١٢ صفحة العنوان.

مادة ٢: كل مجلس من هذين المجلسين ينفرد بنفسه في رؤية ما يحوله عليه
حاضرة قاضي أفندي من المواد الشرعية التي تنقسم إلى المحكمة.

مادة ٣: كل مجلس من المجلسين المذكورين يكون مكون من ثلاثة أعضاء ويكون
أحدهم بصفة رئيس عليه.

مادة ٤: الرئاسة العمومية علي المجلسين الشرعيين بالمحكمة تكون لحاضرة قاضي
أفندي.

مادة ٥: أنه عند حدوث مواد مهمة وجسيمة بالمحكمة يصير انضمام المجلسين
المذكورين مع بعضهما لرؤيتهما تحت رئاسة قاضي أفندي.

مادة ٦: القضايا العادية الجزئية مثل مواد الطلاق والمشاجرة ونحوه التي تنتهي
بالمصالحة ولا يلزم لها إعلام شرعي هذه ينظرها حضرات النواب
ويحكمون فيها بأمر حاضرة القاضي.

مادة ٧: عند غياب حاضرة القاضي لعياء أو لعذر ما فحاضرة النائب الأول يقوم
مقامه في الحكم والإمضاء علي القضايا الشرعية.

مادة ٨ : عند الاقتضاء لرؤية بعض قضايا بمحلاتها خارجاً عن المحكمة سواء
كان لحصر تركات أو لتوقيع مسوغات أو تحقيقات أو استكشافات ونحوه
فحاضرة القاضي يعين من يلزم لذلك من حضرات النواب وإذا اقتضي
الحال من الأعضاء.

مادة ٩: جميع الأحكام التي تصدر من المحكمة سواء كان نظرها بالمجلسين
الشرعيين أو أحدهما تحت الرئاسة العمومية لحاضرة القاضي العمومي
يكون الإمضاء علي سنداتنا الشرعية من حاضرة القاضي العمومية أو
نائبه الأول عند غيابه^(١).

ومن نص المواد المنظمة للمحكمة الكبرى يبين الآتي:

(أ) أنه تقرر تقسيم العمل في المحكمة علي مجلسين قضائيين (دائرتين)، بعد أن
كثرت الدعاوي وتوثيق العقود من بيع وإشهادات وغيرها، حتى يسهل
العمل، وينجز أكبر قدر منه لخدمة الناس، وكان كل مجلس يختص بالنظر
فيما يحول إليه من قاضي مصر (شيخ الإسلام قاضي العسكر) من المسود
التي ترد إلى المحكمة.

(١) فيليب جلا، قاموس الإدارة والقضاء، ج٤، ص ١٣٧.

(ب) يتكون مجلس الشرع في كل دائرة من ثلاثة أعضاء ويكون أحد هؤلاء الأعضاء رئيساً للمجلس، ورئاسة المجلسين معاً تكون لقاضي مصر المحروسة (قاضي عسكر). وينضم المجلسان تحت رئاسته عند نظر مواد هامة أو خطيرة بالمحكمة.

(ج) ينظر نواب قاضي مصر في القضايا العادية والتي تنتهي بالصلح عادة، كذلك عند غياب قاضي مصر يحل محله نائبه الأول. وهو — غالباً — أحد رؤساء الدائرتين الشرعيتين، يختاره نائباً عنه ويقوم بالتوقيع على القضايا بدلاً منه.

(د) يمكن الانتقال خارج المحكمة لرؤية قضايا حصر التركات والتحقيقات بناءً على أمر قاضي مصر، وتعيينه لأحد النواب أو لأحد أعضاء المجلسين.

(هـ) توقع الوثائق والأحكام التي تصدر من محكمة مصر الكبرى بإمضاء قاضي مصر. أو نائبه في حالة غياب القاضي.

اختصاص محكمة مصر الكبرى: لائحة ٩ رجب سنة ١٢٩٧هـ/ يونيو سنة ١٨٨٠م أولاً: تختص بالنظر والحكم في كافة المواد الشرعية بما في ذلك المواد المتعلقة بالأحوال الشخصية وما يتفرع عن كل من ذلك ويلحق به، كذلك مواد القتل (تكون رؤية مواد القتل المذكورة بمحكمتي مصر والإسكندرية ومحاكم المديريات والمحافظات) بعد الإحالة عليها من المجالس النظامية^(١).

ثانياً: تختص بكتابة السندات الشرعية (الوثائق) بجميع ما يصدر بها من العقود والإشهادات ونحوها^(٢).

(١) عندما نالت مصر استقلالها الاقتصادي والإداري في عصر إسماعيل باشا أنشأ عدة مجالس قضائية، وهي مجلس أقاليم الدعاوى، وينظر في الدعاوى المدنية أقل من ١٥٠٠ قرشاً، ومجلس دعاوى البلد في المدن الصغيرة ويختص بالحكم في الحقوق المدنية التي لا تتجاوز خمسمائة قرش، ويشبه اختصاصه اختصاص محاكم الأخطاء المغلغة، والمجالس المركزية واختصاصها للنظر في أحكام مجلس دعاوى البلد المستأنفة، والمجالس الابتدائية في عواصم المديريات والمحافظات وتتنظر في الدعاوى الجنائية والدعاوى المدنية التي تزيد قيمتها على ألفين وخمسمائة قرش، ومجالس الاستئناف وتتنظر في الأحكام الصادرة من المجالس الابتدائية، ومجلس الأحكام في القاهرة وينظر في أحكام مجالس الاستئناف، ومجلس التجارة ومجلس مشيخة البلد، وقد أخذت هذه المجالس أغلب اختصاص القضاة الشرعي. ثم أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣هـ على أنقاض المجالس المذكورة (ابن عرنوس، تاريخ القضاة في الإسلام، ص ١٩٧، ١٩٨).

(٢) فيليب جلال، قاموس الإدارة والقضاء، ج ٤، ص ١٤٩، ابن عرنوس، تلخيص القضاء في الإسلام، ص ١٩٨.

التوثيق والتسجيل:

توثق وتسجل بالمحكمة جميع أنواع العقود مستوفية شرائطها الشرعية مع مراعاة تعليمات اللائحة بخصوص التسجيلات وهذه التعليمات هي:

(١) يكون التسجيل في خمسة أنواع للسجلات مختومة بخاتم نظارة الحقانية منمرة الصفحات:

- (أ) سجل قيد الإعلانات الصادرة من الدعاوي الشرعية بجميع أنواعها.
- (ب) سجل قيد حجج المبيعات والإسقاط والهبة والرهن والإبدال والإنشاء.. إلخ.
- (ج) سجل قيد جميع الشهادات بالإيقاف والإيصاء والوصية والتغيير والتوكيل.
- (د) سجل قيد جميع الأولولات والمخارج من المواريث ودفاتر قسمة التركات.
- (هـ) سجل قيد التقارير ونحوها.

(٢) يكون تسجيل السندات الشرعية (الوثائق) حرفيا بسجلاتها المعدة لها علي الوجه المشروح بخط عربي تسهل قراءته بغير ضرب ولا كشط ولا تحشير بين الأسطر.

(٣) يجعل لكل سجل من السجلات المذكورة فهرسا في أوله يكتب فيه بعد تسجيل كل سند أسماء أربابه، وملخص ما اشتمل عليه بغاية الإيجاز وتاريخ ونمرة قيده لسهولة الاستكشاف.

(٤) يعمل لسجل المبيعات ونحوها من القيود نمرة متباعدة غير نمرة الصحيفة يعلم فيها عدد العقود الصادرة بالمحكمة.

(٥) يجب علي مقيد السجلات مقابلة السندات الشرعية التي تم تسجيلها علي قيدها بالسجل حرفيا مع مراعاة الضبط والتحري في القيد، ومتى ظهرت موافقتها توضع علامة القيد ونمرة التسجيل بالعدد والصحيفة علي السند المسجل.

(٦) يجب علي مقيدي السجلات بعد تمام التسجيل والمقابلة أن يخصموا علي هامش تسجيل السند القديم المستشهد به في السند الذي صار تسجيله بمعنى ما اشتمل عليه ذلك السند.

(٧) بعد نهاية كل سجل بالتسجيل فيه إلى آخر ورقة يقدم إلى القاضي ليكتب عليه ما يفيد نهايته إلى ذلك الوضع ووضع امضائه وختمه علي ما يكتبه.

(٨) يجب علي مقيدي السجلات المبادرة بقيد السندات الشرعية في سجلاتها المخصوصة بها وأن لا يؤخرها عن أوقاتها.

(٩) يجب علي مقيدي السجلات أن يحافظوا كل المحافظة علي صيانة السجلات وحفظها بخزينتها المختصة بها بالمحكمة ، ووقايتها من شوائب الأوساخ وموجبات التمزيق والتدشيت، وأن يحتاطوا كامل الاحتياط في عدم إخراج السجلات القديمة المحفوظة عن محل حفظها^(١).

وهذا النظام هو ما تسير عليه سجلات الباب العالي الجديد، والملاحظ أن التسجيل في السجلات أصبح تسجيلًا حرفيًا (ضبطًا) كما ورد في اللائحة لجميع أنواع الوثائق، كذلك فإن سجلات الأيولالات وقسمة التركات — وهي تعتبر امتدادًا لسجلات محكمتي القسمة العسكرية والعربية — قد دخلت ضمن محكمة الباب العالي أو محكمة مصر الكبرى بانتهاء مدة عمل القسمين.

وقد نصت المادة الخامسة عشر من لائحة المحاكم الشرعية في ٢٨ ربيع آخر سنة ١٢٧٣هـ علي أن "المرافعات في كلام المدعى وكلام المدعى عليه وشهادة الشهود وتزكيتهن يلزم لذلك كله تعيين مضابط خلاف السجلات يكتب فيها ما وقع مما ذكر ولا بد أن تكون تلك المضابط منمرة ومختومة من الميري ثم يوقع كل منهما وختمه"^(٢).

وهذا يعني أنه إلى جانب السجلات كانت توجد مضابط بالمحاكم ، فأين توجد هذه المضابط الآن؟ إذ لا نجد في أرشيف الشهر العقاري حاليًا، ولا أرشيف محكمة الأحوال الشخصية فيما سبق، سوي سجلات المحاكم العثمانية فقط.

بالبحث في دار المحفوظات العمومية بالقلمة ، يمكننا الإجابة علي هذا السؤال حيث تحفظ مضابط المحاكم الشرعية الخاصة بمحكمة مصر الشرعية الكبرى ومحاكم المديرية والأقاليم.

وما يخصنا هنا هو مضابط محكمة مصر الشرعية الكبرى (امتداد محكمة الباب العالي)، وهذه المضابط يبلغ عددها ١٦٣٧ مضبطة، تنقسم إلى نوعين:

(١) ضابط الإشارات (٢) ضابط المرافعات.

(١) فيليب جلا، قاموس الإدارة والقضاء، ج٤، ص ١٥٢

(٢) فيليب جلا، المرجع السابق، ج٤، ص ١٣١

(١) مضابط الإشهادات

وهي عبارة عن دفاتر مجلدة كالمجلات، ويبلغ عددها ١٢٣٤ مضبطة مرقمة ترقيميا متسلسلا يبدأ من المضبطة الأولى برقم ١ وينتهي بالمضبطة الأخيرة برقم ١٢٣٤، مرتبة تاريخيا.

وتاريخ أول مضبطة يرجع إلى عام ١٢٨٥هـ/١٨٦٨م.

وتاريخ آخر مضبطة يرجع إلى عام ١٣٣١هـ/١٩١٢م.

ومما يلاحظ على هذه المضابط، أنه من المضبطة رقم ١ وحتى المضبطة رقم ٦٧٨ مؤرخة بالتاريخ الهجري من سنة ١٢٨٥هـ حتى سنة ١٣١٤هـ.

ومن المضبطة رقم ٦٧٩ وحتى نهاية المضابط برقم ١٢٣٤ مؤرخة بالتاريخ الميلادي من سنة ١٨٩٧م إلى سنة ١٩١٢م، ولعل ذلك لزيادة الاهتمام بالتاريخ الميلادي منذ تلك الفترة.

ومضابط الإشهادات تحوي المبيعات مقيدة مضبطة، مع شهادة الشهود وتوقيعاتهم وأختامهم وكذلك توقيعات البائع والمشتري وأختامهم، وكل ذلك داخل إطار من المداد الأحمر، وقد ختمت صفحات المضابط بختم ديوان محافظة مصر ذو التاريخ أعلى الصفحة اليمين جهة اليمين، وهو نفس الختم الذي ختمت به سجلات محكمة الباب العالي في تلك الفترة، ثم ختم ديوان المالية، ثم ختم نظارة الحقانية، تماما مثلما ختمت سجلات محكمة الباب العالي المعاصرة لهذه المضابط.

ومما يلاحظ على المضبطة الأولى أنه قد قيدت عشر وثائق بيع في أول المضبطة مختصرة دون توقيعات أو أختام للشهود أو المتعاقدين، ثم كتبت العبارة التالية:

”هذه المبيعات كتبت بالدفتر المحفوظ تحت يدنا قبل ورود هذا الدفتر من الديوان واستلامه من المحكمة ومن الآن فصاعدا يكتب المجلس بالبيان وتوضح أسماء الشهود وأختامهم به واسم المشتري والبائع وأختامهما كما هو جاري في السابق وعلي الله حسن العاقبة“^(١).

(١) مضبطة إشهادات رقم ١ محكمة مصر الشرعية، ص ١

ومن هذا النص يمكننا استنتاج الآتي:

(١) أن قيد الوثائق العشر الأولى قد تم بدفتر آخر محفوظ تحت يد الكاتب، (يحتمل أن يكون سجل المحكمة) وقبل ورود المضبطة من الديوان وضبط القيد فيها علي النظام المعمول به في المضابط. ولذلك قيدت تلك الوثائق في سطور قليل دون أختام أو توقيعات للشهود أو المتعاقدين، وذلك لإثبات أنه قد تم الإشهاد عليها وسجلت. ثم بدأ القيد في المضبطة بعد ذلك حسب ما جاء باللائحة الخاصة بالمضابط.

(٢) يبدو من هذا النص أن هناك مضابط قبل المضبطة رقم (١)، لأن النظام المتبع في القيد في المضابط كان متبعا قبل هذا التاريخ وقبل هذه المضبطة الأولى، خاصة وأن المضبطة الأولى قد كتبت عليها رقم ٢٠ مسلسل (وهو رقم المضبطة في المحكمة) ثم شطبت وكتب عليها رقم ١ حسب ترقيم دار المحفوظات.

ومما يؤيد ذلك أن اللائحة التي أشارت إلى ضرورة إيجاد مضابط خلاف السجلات بالمحاكم قد صدرت في سنة ١٢٧٣هـ، فالمدة من سنة ١٢٧٣هـ وحتى المضبطة الأولى للإشهادات بتاريخ سنة ١٢٨٥هـ، أو المضبطة الأولى للمرافعات بتاريخ سنة ١٢٨٢هـ خالية من المضابط، فأين تلك المضابط أن كانت قد وجدت بالفعل؟ ربما تكون قد فقدت أو دشتت في المحكمة، وقبل نقلها لدار المحفوظات، حيث لا يوجد له أثر بالدار.

ويبدو من الوثائق المقيدة بالمضابط، أنه بعد قيدها بالمضبطة قد تم تسجيلها بالسجلات إذ أنه بعد كل وثيقة مقيدة بالمضبطة توقيع الشهود وأختامهم وكذلك توقيع البائع والمشتري وأختامهم، يكتب الكاتب في نهايتها العبارة التالية:

”كتبت حجة بذلك وقيدت بالسجل رقم...“^(١)

ويمكننا مقارنة الوثيقة المقيدة بالمضبطة، ونفس الوثيقة المقيدة بالسجلات حسب تاريخ الوثيقة، فمثلا وثيقة البيع رقم ١٤ في المضبطة رقم ١ تاريخها ٧ صفر سنة ١٢٨٥هـ باسم المشتري أبو زيد علي الدخاخي، بالبحث عنها في سجلات محكمة الباب العالي قديم تحت هذا التاريخ، نجد أنها مقيدة بالسجل رقم

(١) مضبطة إشهادات رقم ١، محكمة مصر الشرعية، ص ٤، وثيقة رقم ١٤.

٥١٧ ص ١١١ ورقم الصفحة ١١١١ بالسجل هو نفس الرقم الموجود بالمضبطة في نهاية الوثيقة حيث جاء في آخر الوثيقة المقيدة بالمضبطة أنها قيدت بالسجل تحت رقم ١١١١. وننشر الوثيقة المقيدة بالمضبطة، ونفس الوثيقة مقيدة بالسجلات:

**وثيقة مضبطة رقم ١٤٤ ص ٤
بالمضبطة رقم (١) (إشهادات
المحفوظة بدار المحفوظات بالقاعة)**

- (١) اشترى المكرم الحاج أبو زيد علي الدخاني ببولاق القاهرة بخسط وكالة القلقاس ابن المرحوم علي البهنساوي ابن المرحوم أبو زيد.
- (٢) بماله نفسه من بايعه الأمتل المكرم الشيخ أحمد فرغل ابن المرحوم الشيخ محمد فرغل ابن المرحوم عيد فرغل الثابت معرفة المشتري والبايع.
- (٣) المذكورين أعلاه (١) في شأن ما سيذكر فيه بشهادة من يأتني ذكرهم فيه فباعه جميع الحصة التي قدرها سبعة عشر قيراطا.
- (٤) ورابع قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا علي الشيوع في كامل المكان الكاين ببولاق القاهرة الذي أصله مكان يعرف بالجزو.
- (٥) القبلي المقروز بالقسمه قبل تاريخه الذي نسبته لأصله قبل إفرازه أربعة عشر قيراطا ونصف سدس قيراط ورابع عشر قيراطا.
- (٦) وصار مكانا واحدا مستقلا علي حذته مستجد الإنشاء والعمارة أنشأ وتجديد وعمارة الحاج محمد جعفر الخطاب المالك لأصل.
- (٧) ذلك وقاعة حياكة وتداخلت به وصارت من جملة منافعه وحقوقه الكاين نللك ببولاق المرقومة بدار النشارين
- (٨) المشتمل المكان المعروف بالجزو وقبل تداخل القاعة به علي أوصاف وجوار وحدود معينة ومشروعة بحجة الإقامة الشرعية المسطرة.
- (٩) من الباب العالي بمصر المؤرخة في غرة شهر الحجة سنة ١٢٨٣ والمشتمل القاعة المرقومة قبل تداخلها بالمكان المذكور علي أوصاف وجوار

(١٠) معينة ومشروحة بالحجة المذكورة والمجاور المكان المبتاع منه الحصاة المذكورة الآن لمكان ورثة المرحوم إبراهيم الحلاق في الجهة القبليّة.

(١١) ومن الجهة البحرية لمكان المكرم محمد بن حجر الخضري في الأخضر ببولاوق ومن الجهة الغربيّة لمكان ورثة المرحوم الحاج حسن الخطّاب كان ولمكان

(١٢) ورثة المرحوم شعبان البالي النجار كان وللجفار الجارى في ذلك محمد حجاج الخضري في الناشف ووالده يوسف البياني

(١٣) ابن المرحوم إسماعيل ومن الجهة الشرقية لدرّب النشارين وفيه الواجّهة والباب ولما منه ذلك شهرة في محله تدل عليه المعلوم ذلك

(١٤) عندهما شرعا والجارى ذلك في ملك البايغ المذكور أعلاه ويده وحوزة وتصرفه الشرعي بمفرده إلى تاريخه تشهد له بذلك

(١٥) الحجة المحكي تاريخها أعلاه ومن يأتي ذكرهم فيه أدناه المخصوص علي هامش الحجة المذكورة بمعنى ذلك وللبايع المذكور ولاية بيع.

(١٦) ذلك وقبض ثمنه بالطريق الشرعي بدلالة ما شرح أعلاه وبالتصادق علي ذلك اشترا صحيحا شرعيا وبيعا تبا لازما.

(١٧) ناجزا معتبرا محررا مرعيا خاليا عن رهن ووعده ووفاء انعقد بينهما في ذلك يوم تاريخه بإيجاب وقبول شرعيين بثمن قدره

(١٨) عن ذلك من الغروش الرومية ٣٨٥٧٥ جنيه عمله صاغ ديواني ثمننا حالا مقبوض من المشتري المذكور بيد البايغ المذكور

(١٩) بمعاوضة خمسمائة بنتو ذهب بحساب كل واحد منهم ٧٧,٦ قرش قبضا شرعيا بتمام ذلك وكمال باعترافه بذلك لشهوده.

(٢٠) الآتي ذكرهم فيه واعترف المشتري المذكور بتسلم ذلك وحيازته لنفسه التسلم والحيازة الشرعية بعد النظر والمعرفة والإحاطة .

(٢١) بذلك علما وخبرة ناقيين للجهالة شرعا وبمقتضي ذلك وبما شرح أعلاه صار المكرم الحاج أبو زيد علي الداخني المشتري

(٢٢) المذكور يستحق ملك الحصة التي قدرها سبعة عشر قيراطا وربع قيراط المبتاعة المذكورة في المكان المذكورة أعلاه يتصرف في ذلك

(٢٣) لنفسه بمفرده خاصة بساير وجوه التصرفات الشرعية دون البايع المذكور .
أعلاه ودون كل أحد

(٢٤) قد بعث الحصة المذكورة في المكان المذكور بمبلغ الثمن المذكور واعترفت بقبضه من المشتري تحريرا في ٧ صفر سنة ٨٥.

احمد فرغل

احمد محمد فرغل

(٢٥) قد اشتريت الحصة المذكورة من المكان المذكورة بنفسى من الشيخ أحمد فرغل بالثمن المذكور واعترفت بتسلم الحصة المذكورة في التاريخ المذكور تحريرا في ٧ صفر سنة ٨٥ أبو زيد على الداخني.

أبو زيد على
١٢٨٣

**صورة الوثيقة مقيدة بالسجل ٥١٧ باب على
وثيقة ١١٧ ص ١١١**

- (١) لدى كاتبه الفقير محمد جلال الواضع رسم شهادته أولا أدناه بحضور كل مسن المكرم إسماعيل درويش الكاتب بديوان الجهادية سابقا ابن المرحوم درويش والمكرم إبراهيم
- (٢) عصر ابن المكرم الرئيس محمد عصر والمكرم سرور حمزة الدخاخي ببولاقي ابن المرحوم حمزة والمكرم الحاج سليمان العبد ابن المكرم حسن العبد النقلي العدوي والمكرم الحاج مرسي.
- (٣) الكباجي ببولاقي ابن المرحوم محمد الهنداوي والمكرم حسنين سلام ابن المرحوم سلام دام كمالهم أمين اشترى المكرم الحاج أبو زيد علي الدخاخي ببولاقي القاهرة
- (٤) بخط وكالة القلقاس ابن المرحوم علي البهنساوي ابن المرحوم أبو زيد بماله لنفسه من بايعه الأمتل المكرم الشيخ أحمد فرغل ابن المرحوم الشيخ محمد فرغل ابن المرحوم عيد فرغل
- (٥) الثابت بمعرفة المشتري والبايع المذكورين في شأن ذلك بشهادة من ذكر أعلاه ثبوتا شرعيا فباعه جميع الحصة التي قدرها سبعة عشر قيراطا وربع
- (٦) قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا علي الشيوخ في كامل المكان الكاين ببولاقي القاهرة الذي أصله مكان يعرف بالجزو القبلي المفروز بالقسمة قبل تاريخه
- (٧) الذي نسبته لأصله قبل إفرازه أربعة عشر قيراطا ونصف سدس قيراط وربع عشر
- (٨) أنشأ وتجديد الحاج محمد جعفر الحطاب المالك لأصل ذلك وقاعة حياكة وتداخلت به وصارت من جملة منافعه وحقوقه الكاين ذلك ببولاقي المرقوم.
- (٩) بدرب النشارين المشتمل المكان المعروف بالجزو قبل تداخل القاعة به بدلالة حجة الإقالة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة في غرة شهر الحجة سنة ثلاث
- (١٠) وثمانين ومايتين وألف علي واجهة قبلية بها باب تعلق عليه فرده بساب خشبا نقيًا يعلوها ما ورد عليه يسره السالك طالبا من درب النشارين طالبا

- (١١) للشيخ الأنصاري وباب تربة البوضة ودرب الجواب يدخل من الباب المذكور أعلاه إلى باب استنتي بينهما دركاه ويدخل من باب الاستنتي المذكور
- (١٢) إلى مجاز على يسره الداخل بير ما معين يجاورها حاصل صغير وباب حريم يأتي ذكره فيه ويمنه الداخل من المجاز المذكور حاصل به باب يغلق عليه فرده باب
- (١٣) خشبا نقيا ويدخل بالى الدهليز إلى قطعة حوش بعضه مسقوف وباليه كشف سماوي به يمنة فريزة بدرفتين خشبا نقيا شغل الخراط ويجاورها
- (١٤) حفرة مرحاض به من الجهة الغربية منظرة كبرى بها باب يغلق عليه فردتين باب خشبا نقيا تحوي إيوانين ودور قاعة بها دواليب خشبا نقيا وخزنه
- (١٥) نوميه مسقف ذلك نقيا يجاورها جنينه علوها مكعب لنخل الأشجار وبالحوش المذكور من الجهة القبلية كرسي راحة مركب عليه قسبة قنأة لمساكن
- (١٦) الحريم وعرض الحوض المرقوم من الجهة الغربية ستة أذرع ومن الشرقية سبعة أذرع ويصعد من باقى الحريم الموعود بذكره أعلاه إلى سلم يصعد من عليه
- (١٧) إلى فسحة مسقفة نقيا بها رواقان ملاصقان لبعضها بعضا ومطبخ وخزنة علوها خزنة بها كرسي واحة ويصعد من السلم المرقوم إلى فسحة كبرى بها طاقات
- (١٨) مطلات علي الواجبة والباب الذى بدرب النشارين وعلو المنظرة المذكورة رواق كبير مطل علي الحوض وباب يدخل منه إلى فسحة وكرسي راحة.
- (١٩) وباب يتوصل إليه من الرواق يعلو الرواق ثاني وأغاني ومطبخ علو الحاصل الصغير الذى أخرجه من حقوق قسيمة المستجد الانشا والعمارة ذلك جميعه
- (٢٠) سابقا ويحيط بكامل مأمنه ذلك ويحصره حدود أربعة بالدلالة المذكورة الحد القبلي للطريق السالك منه لدرب النشارين وغيره وفيه الباب الأصلي والماورده.
- (٢١) ومطل الطاقات والشبابيك والحد البحري لقسيمة ويبنى في هذا الحد حايط مشتركة الانتفاع ويبنى أيضا باب وحايط إلى آخر السطح العالى والحد الشرقى

- (٢٢) ينتهي لمكان الحاج سليمان باشا بعضه وباقيه لمكان الشيخ محمد الشيرخيتي وشركاه وقاعة الحياكة الكاينة بالخط المرقوم التي كانت تشتمل بالدلالة المذكورة علي
- (٢٣) منافع وحقوق وتداخلت بالمكان المذكور كما كانت أولا وصارت من جملة مناعه وحقوقه المشتملة علي طاحون فرد فارسي كامل العدة والآلة،
- (٢٤) صالحة للإدارة ومنافع وحقوق المجاور ما منه ذلك سابقا لمكان الشيخ محمد الظن ولمكان الحاج إبراهيم الحلاق ولمكان صالح زعيم ببلاق وللعطفة.
- (٢٥) التي هو فيها وفيه الواجهة والباب والمجاور المكان المتباع منه الحصة المذكورة الآن لمكان ورثة المرحوم إبراهيم الحلاق من الجهة القبليّة ومن الجهة
- (٢٦) البحرية لمكان المكرم محمد ابو حجر الخضري في الأخضر بببلاق ومن الجهة الغربية لمكان ورثة المرحوم علي حته الحطاب كان ولمكان ورثة المرحوم شعبان
- (٢٧) البالي النجار كان وللجفار الجارى في ملك محمد حجاج الخضري في الناشف ووالده يوسف البيباني ابن المرحوم إسماعيل من الجهة الشرقية ولدرج
- (٢٨) النشارين وفيه الواجهة والباب ولما منه ذلك شهره في محله تدل عليه المعلوم ذلك عندهما شرعا والجاري ذلك في ملك البايع المذكور ويده وحوزه
- (٢٩) وتصرفه الشرعي بمفرده إلى تاريخه يشهد له بذلك الحجة المحكي تاريخها أعلاه ومن ذكر أعلاه المخصوص علي عامش الحجة المذكورة أعلاه بمعنى ذلك وللبايع
- (٣٠) المذكور أعلاه ولاية بيع وذلك وقبض ثمنه بالطريق الشرعي بدلالة ما شرح أعلاه وبالتصادق علي ذلك اشترا صحيحا شرعيا وبيعا بتا لازما ناجزا
- (٣١) معتبرا محررا مرعيا خاليا من رهن ووعد ووفاء انعقد بينهما في ذلك يوم تاريخه بإيجاب وقبول شرعيين بثمن قدره عن ذلك من القروش التي
- (٣٢) عبره كل غرش منها أربعون نصفاً فضة ثمانية وثلاثون ألف غرش وخمسمائة غرش وخمسة وسبعون غرشا عمله صاغ ديوانني ثمنها حالا مقبوضا من

(٣٣) المشتري المذكور أعلاه بيد البائع المذكور أعلاه بمعاوضة خمسية بنتوا ذهب بحساب كل واحد منهم سبعة وسبعون قرشا وستة أنصاف

(٣٤) فضة قبضا شرعياً بتمام ذلك وكمالها باعترافه بذلك لشهوده المذكورين واعترف المشتري المذكور بتسلم ذلك وحيازته لنفسه للتسلم والحيازة الشرعيين

(٣٥) بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علماً وخبرة نافقين للجهالة شرعاً وبمقتضى ذلك وبما شرح أعلاه صار المكرم الحاج أبو زيد علي الدخاخي المشتري المذكور

(٣٦) يستحق تلك الحصة التي قدرها سبعة عشر قيراطاً وربيع قيراط المبتاعة المذكورة في المكان المذكور أعلاه بالصفة التي هو عليها الآن يتصرف في ذلك لنفسه

(٣٧) بمفرده خاصة بساير وجوه التصرفات الشرعية دون البائع المذكور أعلاه ودون كل أحد التصرف الشرعي وتصادقاً علي ذلك كله تصديقاً شرعياً

(٣٨) ثم عرض ذلك علي حضرة مولانا أفندي المومي إليه أعلاه فلما أن أحاط علمه الكريم بذلك أمر بكتابة ذلك وقيده بالسجل المحفوظ ضبطاً للواقع تحريراً في سابع

(٣٩) شهر صفر سنة خمس وثمانين ومائتين وألف
الشيخ محمد جلال ببولاق

وبعد نشر الوثيقة المقيدة بالمضبطة والوثيقة المقيدة بالسجل يتضح الآتي:

(١) أن الوثيقة المقيدة بالمضبطة بدأت بالتصرف القانوني مباشرة "اشترى"، بينما بدأت الوثيقة المقيدة بالسجل باسم كاتب الوثيقة وأسماء الشهود في العقد معرفين الأب والجد ووظيفة كل منهم.

(٢) قيدت الوثيقتان تماماً حتى بداية وصف العين موضوع التصرف، حيث وصفت وصفاً تاماً مع تحديد مكانها وحدودها وأوصافها في الوثيقة المقيدة بالسجل، بينما اكتفي الكاتب في الوثيقة المقيدة بالمضبطة بذكر العين، ومكانها وحدودها دون وصفها وصفاً كاملاً.

(٣) ذكر الثمن المقبوض مقدراً معرفاً في الوثيقتين

(٤) في الوثيقة المقيدة بالمضبطة كتب كل من البائع والمشتري بخطهما، أن الأول باع الحصة المذكورة في المكان المذكور بالثمن المذكور واعترف بقبض ثمنه من المشتري في التاريخ المعين، وكتب المشتري أنه اشترى الحصة المذكورة

من المكان المذكور بالثمن المذكور واعترف بتسلم الحصة في التاريخ نفسه. ثم ختم كل منهما بخاتمه بعد كتابة كل منهما للعبارة التي تخصه. وفي الوثيقة المقيدة بالسجل ذكر في نهايتها ما يفيد الإيجاب والقبول (وقوع البيع) وتسلم المشتري للحصة وحيازته لها.

(٥) في الوثيقة المقيدة بالمضبطة أسماء وتوقيعات الشهود والبائع والمشتري بخطوطهم وأختامهم في نهاية قيد الوثيقة ، بينما في الوثيقة المقيدة بالسجل ذكر أسماء الشهود في بداية الوثيقة، وما يفيد حضورهم لعقد البيع والشهادة عليه دون توقيعات أو أختام. ويبدو أن المضبطة — كما جاء في نص اللائحة — كانت معدة لهذا الغرض من حيث إثبات العقد وتوقيعات وأختام الشهود والمتعاقدين بينما تقيد الوثيقة في السجل لتكون حجة عند الاحتياج إليها، فهي استخراج صورة منها إذا احتاج الأمر، وكذلك ضبطاً للواقعة.

(٦) يبدو من مقارنة الوثيقتين أن الوثيقة المقيدة بالسجل أقرب في قيدها إلى الأصل المفرد، حيث اشتملت على الوثيقة كاملة دون الافتتاح والختام، (الذى يرد مفصلاً في الأصل المفرد عادة) في حين أن الوثيقة المقيدة بالمضبطة، قد أسقط الكاتب الذى قيدها الوصف المفصل للمكان المباع من الداخل والخارج مكتفياً بذكر حدوده ، وضبط توقيعات الشهود وأختامهم للشهادة على كل ما جاء بالوثيقة، وعلى ذلك فالمضبطة معدة لضبط التصرف القانوني ووضع أسماء الشهود وأختامهم وأسمى البائع والمشتري وأختامهما، كما جاء نص ذلك في المضبطة الأولى^(١).

وفي مضابط الإشهاديات قيدت نصوص لتتظيم سير القيد بالمضابط ومن أمثلة ذلك النص التالى:

”قد اطلعت علي الخطاب المحرر من ديوان محافظة مصر في ٢ ص سنة ١٢٨٥هـ المقيد نمرة ٨٥ المشتمل التحفظ علي المضابط واستوفا جميع ما يلزم لها من الأختام وعلي عدم القشط والتصليل إلفاحش بها بل إذا حصل تحريف في كلمة فيضرب عليها بالقلم شرطة واحدة خفيفة بحيث أنها تقرأ ويكتب خلفها لأجل أنه عندما يلزم الكشف من المضبطة عن أي شيء يكون حاصل فيه أقوال وإنشأ الله سيجرى العمل علي هذه الوجوه كاتبه أحمد السيوفي“^(٢).

ويتفق هذا النص والتعليمات الصادرة في شأن القيد بالسجلات والمضابط الخاصة بالمحاكم والذى أورده فيليب جلاذ بقاموسه الخاص بالإدارة والقضاء^(٣).

(١) مضبطة إشهاديات محكمة مصر الكبرى رقم ١، ص ١.

(٢) مضبطة إشهاديات محكمة مصر الكبرى رقم ٢ ص ١ ونفس النص بالمضبطة رقم ١٢ ص ١.

(٣) فيليب جلاذ، قاموس الإدارة والقضاء، ج ٤، ص ١٥٣.

وعند انتهاء القيد بالمضابط نكتب عبارة "تم بالخير"^(١) أو "آخر قضية كتبت بهذا الدفتر في ١٥ صفر سنة ١٣٩٣". وختم القاضي السيد عبد الرحمن نافذ وهو قاضي مصر في ذلك الوقت، وختمه موجود بسجلات محكمة الباب العالي بأنواعها المعاصرة لتلك المضابط.^(٢)

(٢) مضابط المرافعات "محكمة مصر الكبرى"

وهي دفاتر مجلدة كالسجلات ، يسير القيد فيها تاريخيا ، ومرقمة ترقيما مسلسلًا ، بعد آخر مضبطة للإشهادات ، حيث تبدأ المضبطة الأولى للمرافعات برقم ١٢٣٥ ، وآخر مضبطة برقم ١٦٣٧ ، ويبلغ عدد هذه المضابط ٤٠٤ مضبطة. وتاريخ أولى مضابط المرافعات يرجع إلى عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، وتاريخ آخرها يرجع إلى سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م.

ويلاحظ علي هذه المضابط أنها مؤرخة بالتاريخ الهجري من المضبطة الأولى ورقمها ١٢٣٥ وتاريخها سنة ١٢٨٢هـ، وحتى المضبطة رقم ١٣٥٧ وتاريخها سنة ١٣٠٤هـ، ثم من المضبطة رقم ١٣٥٨ تؤرخ المضابط بالتساريخ الميلادي من سنة ١٨٨٤م حتي المضبطة الأخيرة ورقمها ١٦٣٧ وتاريخها سنة ١٨٩٧م.

وتحتوي هذه المضابط الدعاوى والمرافعات القضائية بجميع أنواعها، مثل الادعاء بملكية أماكن^(٣)، أو الادعاء بأحقية في ميراث^(٤).. أو تنصيب/ تعيين أوصياء وغيرها، وتفيد فيها الادعاءات مضبطة تمامًا والأحكام الصادرة فيها، وتوقيعات الشهود وأختامهم كاملة.

وفي آخر كل وثيقة مقيدة بمضبطة المرافعات عبارة "كتب أعلام" بمعنى أنه قد تم تسجيلها في سجل الإعلامات بالباب العالي، وهناك عدد من الوثائق يكتب في آخرها "لم يطلب تحرير إعلم" وتوقيع القاضي، أي أن صاحب الدعوى لم يطلب تحرير إعلم^(٥) عنها في سجل الإعلامات، ولذلك اكتفي بكتابتها في هذه المضبطة.

(١) مضبطة إشهادات محكمة مصر الكبرى رقم ١ الصفحة الأخيرة.

(٢) مضبطة إشهادات محكمة مصر الكبرى رقم ٤٤ ص ١٤٢.

(٣) سجل الباب العالي رقم ٥٤٩، ص ١٠٠ : ١١ ص ٥٥١ : ١١ ص ٥٥٢ : ١١ ص ٥٥٣ : ١١ ص ٥٥٤.

(٤) مضبطة مرافعات رقم ١٢٣٥، وثيقة رقم ٧.

(٥) مضبطة مرافعات رقم ١٢٣٥ وثيقة رقم ١٣.

(٦) مضبطة مرافعات رقم ١٦٣٧ وثيقة رقم ٥٧٥.

ومن المعروف أن لمحكمة الباب العالي سجلات خاصة بالاعلامات^(١)، تفيد بها هذه الاعلامات الموجودة بالمضابط .

وقد ختمت مضابط المرافعات بختم ديوان محافظة مصر ، ثم ختم ديوان المالية، ثم ختم نظارة الحفانية تماما مثل سجلات الباب العالي المعاصرة لها فى التاريخ^(٢).

تعيين قاض مصر بالمحكمة الكبرى :

ظل نظام العمل بالمحكمة الكبرى يُتناول بالتعديل والإصلاح خلال فترة حياتها ، وقد صدرت عدة قرارات ولوائح لحسن سير العمل بها، مثل الأمر الخديوى الصادر بخصوص تغيير وتبديل قاض محكمة مصر الكبرى سنويا ، أن ذلك من أعظم الأسباب التى تخل بانتظام العمل وحسن سيره لأن المحكمة الكبرى يجب إصلاح أحوالها لتكون أساسا لانتظام غيرها من باقى المحاكم الصغرى.

ولذلك فقد تقرر أن العالم أو الفقيه الذى يرى فيه الأهلية ويتولى قضاء المحكمة الكبرى تستمر توليته خمس سنوات، أن لم يقع منه ما يخل بشرف وظيفته القضائية، وإذا ثبتت عدالته خلال هذه المدة فلا مانع من انتخابه وبقائه مدة خمس سنوات أخرى^(٣).

ولعل أمر تعيين قضاة مصر وقاضى المحكمة الكبرى خاصة، قد مر بتطورات كثيرة أهمها: انه عندما نظمت أمور مصر الإدارية زمن محمد على ومن بعده، كان قاضى وقضاة المديريات والمحافظات يعينون من الأسبانية بفرمانات ولا تشترط الجنسية التركية فى قضاة المديريات والمحافظات، إنما قاضى مصر (بالقاهرة) لابد أن يكون تركيا .

وكان فى مصر موظف عثمانى يقال له تختة باشا^(٤)، ينحصر عمله فى عرض أسماء من يرى فيه الكفاءة من علماء مصر لشغل وظيفة القضاء بالأقاليم

(١) تبدأ سجلات مستقلة للإعلامات من سنة ١٢٥٣هـ وحتى عام ١٣٢٨هـ، انظر: فهرس سجلات الباب العالي (إعلامات جديد) فى الملحق من ٢٢٩ إلى ٢٤٩ .

(٢) انظر: دراسة الأختام بسجلات الباب العالي ص ٢٩٦ من هذا البحث.

(٣) فيليب جلد، قاموس الإدارة والقضاء، ج٤، ص ١٣٩ .

(٤) لم أجد ذكر لهذا الموظف فى المراجع الخاصة بتاريخ القضاء فى العصر العثماني، ولا سجلات المحاكم العثمانية أكثر مما ذكره ابن عرنوس عنه فى كتابه "تاريخ القضاء فى الإسلام"، والذي أورده فى المتن.

على الباب العالى ، فتأتيه الأوامر مؤنثة بتعيينهم فى الجهات التى طلب تعيينهم فيها ، ويقسم هذا الموظف مع أولئك القضاة ما يتبقى من رسوم القضايا .

ولما تولى سعيد باشا خديوى مصر ، رأى أن وجود ذلك الموظف يضر بسمعة القضاء كما أن ترك المحكمة للقاضى يتصرف فى رسومها من غير قساعة متبعة فيه إضرار بالمتقاضين فاتفق مع تركيا على تغيير هذا النظام على أن يكون حق تعيين قضاة المديرىات والمحافظات لوالى مصر . وتم ذلك فى سنة ١٢٧٢هـ ، فى نظير دفع مبلغ من المال ، وبناء على هذا الاتفاق ألغيت وظيفة تحتة باشا ، والغى نظام جباية الرسوم بمعرفة القضاة ، وأصبحوا ذوى رواتب يتقاضونها فى كل شهر ، كما قررت رسوم ثابتة على الدعاوى المنظورة ، وبدئ بعمل اللوائح للمحاكم الشرعية ، فصار والى مصر هو الذى يعين جميع القضاة ماعدا قاضى مصر ومدينة السويس فإنه بقى جقى تعيينها لتركيا ، فقاضى مصر المعين من تركيا كان له الحق فى تعيين نائب عنه لمدينة السويس وتعيين نائبين ببولاق ومصر القديمة .

وأبطل هذا النظام فى أواخر حكم إسماعيل وكان القاضى الذى يعين من الأستانة يبقى فى مصر سنة واحدة ثم يغادرها فيجئ بدله وهكذا^(١).

ولا يخفى ما فى ذلك من ضرر عظيم ، ولذلك سعى إسماعيل باشا لى تركيا ، وكان موقفا فى سعيه لدفع مبلغ مائتين وخمسين ليرة عثمانية لمن يعين قاضيا لمصر على شرط أن يبقى بالأستانة وينيب عنه من يقوم مقامه فى قضاء مصر . وأن النائب الذى يكون فى مصر ينتخب بمعرفة الخديو .

وقد كان تعيين قاضى مصر مشكلة بين تركيا ومصر ، وكانت النصوص التى توضع فى لوائح المحاكم الشرعية المتعلقة بانتخاب قاضى مصر ، فى غاية الغموض والإبهام ، وما يرد من الأستانة فى شأن التعيين كان أكثر غموضا حتى أنه بعد موت قاضى مصر عبد الرحمن نافذ أفندى ، أرسل الخديو توفيق إلى الصدارة العظمى بطلب تعيين نجله ، فورده إليه ما يفيد أن جمال الدين أفندى عين فى مأمورية مصر الشرعية وأنه مسافر إلى مصر ، ولم ترد على ذلك ، وتريد

(١) ابن عرنوس ، تاريخ القضاء فى الإسلام ، ص ١٠٩ ، ١١٠ ؛ انظر : صفحات عنوان سجلات الباب العالى قديم وجديد . فنجد نظام تغيير قاضى مصر متبعا وواضحا وخاصة فى سجلات الوقف التى يحتل الاسم الواحد منها أكثر من سنة فيرد على السجل الواحد اسم أكثر من قاض . مثلا سجلات رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ وقف باب عالى .

مصر من هذا الإبهام أن نكتسب حقا في تعيين قلضى مصر ، والأساتانة تتكرر عليها ذلك ولا تصرح بما تريد^(١).

وبقى قاضى مصر للتركى يأتى لرئاسة قضاء مصر حتى عمام ١٩١٤م^(٢)، وهى سنة الحرب العالمية التى انفصلت فيها مصر عن التبعية التركية ، وأصبح منذ ذلك الوقت حق تعيين جميع قضاء مصر، حسب نظام آلدولة الدستورى^(٣).

ثالثًا: تاريخ الوحدة الأرشفية

سجلات الباب العالى ..

(١) الشكل المادى للوحدة الأرشفية كما كانت:

تنقسم سجلات وحننا الأرشفية (سجلات الباب العالى) كما وصلت إلينا إلى:

(أ) سجلات قديمة. (ب) سجلات جديدة.

وهذا التقسيم تاريخيًا إذ يعتمد أولاً وأخيرًا على تواريخ السجلات، حيث نجد أن السجلات القديمة للباب العالى تبدأ من سنة ٩٣٧هـ إلى سنة ١٢٩٢هـ، والسجلات الجديدة من سنة ١٢٩٣هـ إلى سنة ١٣٤٢هـ.

وداخل هذا التقسيم التاريخى لسجلات الوحدة الأرشفية، نلاحظ تصنيفًا موضوعيًا للسجلات طبقا لما هو مقيد بها من أنواع المختلفة من الوثائق، حيث نجد أن سجلات محكمة الباب العالى القديمة مقسمة إلى سجلات للمبايعات، وأخرى لتقارير النظر وغيرها لإسقاط القرى، ثم سجلات للإعلامات وأخرى للوقيات.

أما السجلات الجديدة فنجدها مقسمة إلى سجلات المبايعات، وأخرى للإشهادات المتنوعة ثم سجلات للإعلامات وغيرها لتقارير النظر.

ولعل الجداول التالية توضح التصنيف لهذه السجلات:

(١) ابن عرنوس، تاريخ القضاء فى الإسلام، ص ١١٠.

(٢) شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق ، ص ٢٣، حاشية (١)؛

Description de l'Egypte, T. 18, p. 238.

(٣) ابن عرنوس، تاريخ القضاء، ص ١١١.

((أ)) سجلات محكمة الباب العالي "قديم"

نوع التصرفات	عدد السجلات	أرقامها	تاريخها
(١) مبايعات	٥٧٧٣ (٢٦)	من رقم ٥٥٩-١	من سنة ٩٣٧-١٢٩٢هـ
(٢) تقارير النظر	٤٢٢	من رقم ٤٢-١	من سنة ١١٣٨-١٢٩٢هـ
(٣) إسقاط القرى	٤٥٥ (٢٤)	من رقم ٤٣-١	من سنة ١١٤١-١٢٨٤هـ
(٤) إطلاعات	٥٣٦	من رقم ٥٢-١	من سنة ١٢٥٣-١٢٩٢هـ
(٥) الوقيات	١٩٦	من رقم ١٩-١	من سنة ١٢٥٣-١٢٩٢هـ

((ب)) سجلات محكمة الباب العالي "جديد"

نوع التصرفات	عدد السجلات	أرقامها	تاريخها
(١) مبايعات	٤٣٥	من رقم ١-٤٣٥	من سنة ١٢٩٣-١٣٢٨هـ
(٢) إطلاعات متنوعة	٢٨٧ (٦)	من رقم ١-٢٨٥	من سنة ١٢٩٣-١٣٢٨هـ
(٣) إطلاعات	١٤٧	من رقم ١-١٢٧	من سنة ١٢٩٣-١٣٢٨هـ
(٤) تقارير نظر	١٩٧	من رقم ١-١١٧	من سنة ١٢٩٣-١٣٤٢هـ

ولعل الملاحظ بعد دراسة سجلات "المبايعات القديم"، أنها كانت فسي أول الأمر، تحوي جميع التصرفات القانونية والدعوى المختلفة، من بيع ووقف واستبدال وإيجار وتوكيل وزواج وطلاق، وتقرير في وظائف، وإشهار إسلام، وإدعاءات مختلفة بديون وسندات وغير ذلك، إلى جانب نظر الدعاوى الجنائية المختلفة من سرقات وقتل وضرب وتصدى. وكل هذه الأنواع من التصرفات والدعاوى قيدت في السجلات دون أي تصنيف موضوعي مثلها في ذلك مثل جميع سجلات المحاكم العثمانية الأخرى، ثم أصبحت محكمة الباب العالي، فيما بعد،

(*) نلاحظ زيادة عدد السجلات عن أرقامها لوجود سجلات مكررة بالوحدة الأرشيفية، انظر فهرس المبايعات (قديم) في ملحق الرسالة، ص ١٢١ وما بعدها.

(**) انظر فهرس إسقاط القرى قديم في ملحق الرسالة ص ١٦٨ وما بعدها.

(١) في ملحق هذه الرسالة فهرس تاريخية كاملة لجميع سجلات هذه الوحدة الأرشيفية القديم منها والجديد على اختلاف أنواعها، في نهاية هذا الفصل تمت بكتابة نبذة توضح ما تحويه سجلات كل نوع، حتى يكون هذا الفهرس أول فهرس تاريخي لسجلات محكمة الباب العالي أهم وأكبر محاكم مصر - في تلك الفترة - كاملاً وشاملاً لجميع أنواع التصرفات، وليس فقط سجلات المبايعات القديم (وهي موضوع الدراسة الوثائقية).

(٢) انظر ص ٢٤٨ من هذا البحث.

تمتاز عن غيرها من المحاكم بتوثيق وتسجيل أنواع معينة من الوثائق ذات الأهمية والقيمة الكبيرة^(١).

وقد استمر التسجيل لكل هذه الأنواع من التصرفات يسير في السجلات علي هذا النحو، وحتى عام ١١٢٨هـ، حيث خصصت سجلات خاصة لتقارير النظر والتعيينات في الوظائف ويبلغ عددها ٤٢ سجلاً، وفي عام ١١٤١هـ خصصت سجلات لقيد إسقاطات القرى وإيجاراتها. ثم استمر التسجيل شاملاً لبقية الأنواع من التصرفات حتى السجل رقم ٤٠٩ من مبيعات الباب العالي "قديم" وتاريخه ٢٠ جماد أول سنة ١٢٥٣هـ، إذ يبدأ تقسيم القيد بالسجلات تبعاً للأنواع المختلفة من التصرفات والدعاوى التي ترد علي المحكمة للنظر فيها وتوثيقها، فهناك سجلات للإعلانات من سنة ١٢٥٣هـ، وأخرى للوقف من سنة ١٢٥٣هـ، أي أن عام ١٢٥٣هـ قد تم فيه تصنيف التصرفات كل في سجلات خاصة به، وذلك بعد رفع جميع المحاكم الصغرى^(٢)، من مصر والقاهرة بناء علي الأمر العالي الصادر في ٢٠ رمضان سنة ١٢٥٣هـ من محمد علي باشا وزير المملكة المصرية في ذلك الوقت، والمحرر في ١٥ شوال سنة ١٢٥٣هـ وهذا الأمر غاية في الأهمية ونصه:

- (١) بالمحكمة الكبرى بمصر المحروسة حضر كل من حضرة سعادة مدير الديوان الخديوي حالاً دام إجلاله والشيخ الإمام الفاضل الهمام أوجد الأفاضل الكرام بدر الدين حسن القويسني شيخ الجامع الأزهر حالاً والعلامة
- (٢) الشيخ إبراهيم الملوي باش مفتي السادة المالكية حالاً والعلامة الشيخ أحمد التميمي الخليلي باش مفتي الحنفية حالاً والعلامة الشيخ محمد حبيش المالكي والعلامة الشيخ محمد عبد القدوس الشافعي دام
- (٣) كمالهم أمين لأجل العمل بمقتضا ما صار عليه التوافق بين حضرات السادة العلما المشار إليهم وسعادة مدير الديوان القومي إليه أعلاه مع حضرة شيخ الإسلام السيد الشريف حسني

(١) انظر اختصاصات محكمة الباب العالي، ص ١٨٢ من هذا البحث.
(٢) رفع جميع المحاكم الصغرى، يعني إلغاؤها، وقد وردت كلمة "رفع" هذه بسجلات المحاكم في أكثر من موضع بمعنى "إلغاء" أو بمعنى الطرد من الخدمة بالمحاكم بالنسبة للتواب والكتبة مثل "رفع الشيخ الإبراري من وظيفته لأمر صدرت منه غير لائقة". (سجل رقم ٢٢٥ باب عالي ص ٢، سجل ٤١٢ باب سعادة ص ١، سجل ٥٧٨ جامع المحاكم ص ١).

- (٤) أفندي الملا بالمحرومة حالاً وقد صدر أمر علي في عشرين من سنة تاريخه من حضرة سعادة ولي النعم مولانا الوزير المعظم الحاج محمد علي باشا وزير المملكة المصرية حالاً بالعمل بموجب
- (٥) ما صدر عليه الاتصاف وحاصله أن جميع المحاكم الصغرى الكائنة بمصر ترفع منها وجميع الكتب الذين كانوا بها وغيرهم يدخلون في المحكمة الكبرى ما عدا محكمة بولاق ومصر
- (٦) القديمة وتكون جميع الدعاوي والمرافعات بالمحكمة الكبرى علي يد حضرة منلاً أفندي المومي إليه أو ناييه وعلي أن كل من كان منهما بين الناس مشهوراً بالفساد والتزوير
- (٧) يبعد ويتردد من المحكمة في الدعاوي والشهادات وعلي أن كتبة المجلس يكونوا عشرة أنفار وبيان علمهم سماع كلام الخصمين علي ما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان.
- (٨) وكتابة كل منهما علي ما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان بالمضبطة وتبليغ ذلك لحضرة نائب أفندي أو ملا أفندي ينظر في الدعوى بالوجه الشرعي ويجرى الحكم
- (٩) الشرعي مجراه وعلي أن كتبة بيت المال ثلاثة أنفار وعلي أن كتبة محكمة بولاق ثلاثة أنفار وعلي أن كتبة مصر القديمة اثنان وعلي أن كتبة السجل أربعة أنفار أمناً
- (١٠) وعلي الكشف كاتب واحد وعلي أن كتبة القسمة والمبايعات والصكوك مسنة عشر نفرًا من جملتهم كاتب الكشف المذكور وعلي أن كلما تحصل للسنة عشر نفرًا يقسم بينهم
- (١١) علي روسهم بالسوية وينزل عند الطلب بالدور واحدًا بعد واحد وعلي أنه ينبه علي باشا كاتب بأن ينبه علي جميع الكتب بالتحري في كتابتهم والضبط وكل من
- (١٢) صدرت منه جنحة يباعد عن المحكمة جزاً له كل ذلك لأجل ضبط الأحكام الشرعية وتقليل الخطأ فيها لعل الله يرحمنا برحمته تحريزاً في خامس عشر شوال سنة ثلاث وخمسين ومايتين وألف^(١).

(١) سجل باب عالي رقم ٤٠٧ وثيقة رقم ٩١٥.

ويتضح من هذا الأمر العالى الآتى:

(١) أنه بصنور هذا الأمر أصبح بمصر ثلاث محاكم وهي المحكمة الكبرى (الباب العالى) ومحكمة بولاق ومحكمة مصر القديمة فقط، أما بقية المحاكم العثمانية (وهي التي عبر عنها الفرمان بالمحاكم الصغرى) فترفع، أي تلغى وتختص الباب العالى بالنظر في كل الدعاوى وتوثيق جميع التصرفات القانونية في سجلاتها النوعية السابق الإشارة إليها.

(٢) ينظر للدعاوى والمرافعات شيخ الإسلام قاضى العسكر أو نائبه وذلك بالمحكمة الكبرى

يقسم العمل بالمحكمة بين الكتبة على النحو التالى:

(أ) عدد كتبة المجلس (مجلس القضاء والتوثيق) عشرة أشخاص وطبيعة عملهم هي:

(١) سماع كلام الخصوم كما هو تمامًا دون تحريف.

(٢) كتابة كلام الخصوم بدون تحريف بالمضبطة.

(٣) تبليغ قاض العسكر أو نائبه بما سمعوه حرفاً حرفاً حتى يتسنى له النظر

في الدعوى على الوجه الشرعي والحكم فيها حسب الشريعة الإسلامية.

(ب) كتبة بيت المال وعددهم ثلاثة ويبدو أن بيت المال كان من اختصاص قاضى العسكر أيضاً.

(ج) كتبة محكمة بولاق — التي مازالت مستمرة في عملها كهيئة قضائية — ثلاثة كتاب.

(د) كتبة محكمة مصر القديمة — ظلت تمارس عملها بحكم الفرمان — كاتبان فقط.

(هـ) كتبة السجل، أي المقيدون للدعاوى والوثائق في السجلات عددهم أربعة كتبة.

(و) كتبة الكشف وهم الذين يكشفون عن المواد في السجلات عند الحاجة للرجوع إليها وعددهم واحد فقط.

(ز) كتبة القسم والمبيعات والصكوك يبلغ عددهم ستة عشر كاتباً، ومن ضمنهم كاتب كشف السجلات.

أما حصيلة الرسوم التي تحصل من المواد المختلفة تقسم على هؤلاء الكتبة بينهم بالسوية وعلى رؤسائهم وهم يتولون التوزيع. وهذا يعني أنه لم تكن لهم مرتبات ثابتة ولكن تخضع لطبيعة وعدد التصرفات التي ترد على المحكمة وهذا ما دعا البعض منهم إلى الارتشاء والتزوير وغير ذلك^(١).

(١) سجل باب على رقم ١٥٧ مكرر ص ٦.

(٤) يبدو أنه بعد رفع المحاكم العثمانية للصغرى، أصبحت جميع الدعاوى والتصرفات تنتظر في محكمة الباب العالي، وصار عدد الوثائق والدعاوى المطلوب قيدها في السجلات كثيرة جداً مما أدى إلى تصنيف موضوعي لسجلات المحكمة بحيث تسجل الإعلانات في سجلات خاصة، والوقفيات في سجلات خاصة بها، وقد كانت تقارير النظر وإسقاط القرى - قبل هذا التاريخ - تسجل في سجلات خاصة بها لكثرتها، بحيث ينتظم القيد والتسجيل في كل نوع على حدة.

وتاريخ أول سجل من سجلات وحدتنا الأرشيقية (الباب العالي)، يرجع إلى سنة ٩٣٧هـ/١٥٣٠م، أي بعد الفتح العثماني لمصر بأربعة عشر عاماً، وهو ليس أقدم سجل بالنسبة لسجلات المحاكم العثمانية المختلفة^(١)، ولكنه من أقدم السجلات التي وصلت إلينا من بين سجلات محاكم تلك الفترة، بل ويعتبر أقدم سجل لهذه المحكمة العثمانية الكبرى (الباب العالي) التي احتلت فيما بعد مركز الصدارة الذي كانت تحتله المحكمة الصالحية النجمية إبان العصر المملوكي كله^(٢).

ومحكمة الباب العالي عثمانية المولد والمنشأ وليست كغيرها من محاكم مصر الأخرى التي عاصرت الفترة المملوكية، واستمرت بعد الفتح العثماني لمصر كالصالحية وطولون وقوصون وجامع الحاكم، إلخ.

وإذا كان أول سجل لمحكمة الباب العالي يرجع إلى سنة ٩٣٧هـ، فهذا ليس معناه أن التسجيل قد بدأ في محكمة الباب العالي منذ ذلك التاريخ، أو أن هذه المحكمة قد بدأت عملها فقط منذ تلك السنة، وأغلب الظن أن التسجيل قد بدأ قبل هذا التاريخ وبعد الفتح العثماني مباشرة أو بعده بفترة وجيزة، وأن لمحكمة الباب العالي سجلات تسبق هذا التاريخ ولو بمدة قصيرة، ومنذ حضور القاضي التركي (قاضي العسكر) إلى مصر في عام ٩٢٧هـ^(٣)، أو ربما بعد ذلك بوقت قصير، حيث نلاحظ بعد دراسة سجلات المحاكم العثمانية أن هناك عدد ٣٥٣ "محظفة دشت" هي مجموع أوراق كثيرة من سجلات المحاكم العثمانية كلها، جمعت معاً سنة بسنة تبدأ من سنة ٩٢٨هـ وتنتهي سنة ١٢٤٤هـ ويبدو من البحث في محافظ الدشت الأولى من سنة ٩٢٨هـ إلى سنة ٩٣٦هـ، وهي المدة السابقة على

(١) أقدم السجلات العثمانية للمحاكم، السجل الأول لمحكمة مصر القديمة والسجل الأول لمحكمة الصالحية النجمية ويرجعان لسنة ٩٣٤هـ.

(٢) عبد اللطيف إبراهيم، الوثائق الشرعية والإشهادات، ص ٣٢٦.

(٣) ابن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٢٩٩.

قيد أول سجل من سجلات الباب العالي، أنها تحوى — ضمن ما تحويه من أوراق سجلات محاكم مختلفة — أوراقاً تنتمي لمحكمة الباب العالي، وإن كنا لم نجد وثائق تشير صراحة إلى اسم محكمة الباب العالي في هذه المحفوظات مرة واحدة^(١). فضلاً عن أن هناك شواهد تبين أن بعض الوثائق قد صدرت عن محكمة الباب العالي مثل وثائق البيع وتقارير النظر والإجراءات الطويلة^(٢) وهي اختصاص الباب العالي، كما وأنه في بداية القيد في الفترة المبكرة للسجلات لم يكن الكتاب حريصين على كتابة أسماء المحاكم في الوثائق المقيدة بالسجلات.

هذا فضلاً عما أصاب سجلات محكمة الباب العالي كثيرها من سجلات المحاكم الأخرى من إهمال في أماكن حفظها المختلفة، وخاصة السجلات القديمة الأولى، ومما يدلنا على هذا الإهمال الذي أصاب السجلات منذ وقت مبكر، ما ذكره فيليب جلا في قاموسه عن القضاء في صورة ما صدر من مجلس الخصوص إلى الداخلية في غرة الحجة سنة ١٢٩٤هـ عن اعتذار المحكمة الشرعية الكبرى عن تسلسل الكشف بالسجلات من تاريخ الحجج معتذرة "بأن المحاكم الشرعية التي كانت موجودة بمصر في العهد القديم كان لها سجلات شتى للمبايعات والوقيعات والتركات والإشهادات وكل هذا مقيد مع بعضه بنون إفران، كما وأن محكمة الباب العالي لها جملة سجلات وإذا كانت الحجة الفاقدة مضي على تاريخها نحو مائة سنة فإن سجلات هذه المدة بالمحاكم المذكورة هي نحو ستة ألف وخمسمائة سجل وتسلسل الكشف فيهم يلزم له زمن طويل وكثرة في العمال لاسيما أن سجلات هذه المدة القديمة هي بخطوط ضعيفة جداً وقرأتها تتعسر على كل قارئ فضلاً عن أن بعضها مفقود والبعض منشوت"^(٣).

وهذا النص يدلنا أن بعض سجلات المحاكم — ومنها الباب العالي — قد فقدت وبعضها قد دثت، وإذا كان هذا هو حال السجلات منذ ذلك التاريخ، فمن باب أولى تكون الحالة قد صارت أسوأ الآن، وبعد تعرض هذه السجلات لعوامل عديدة ومتنوعة من الإهمال وسوء الحفظ والحشرات والرطوبة في أماكن حفظها التي كانت بها.

(١) محفظة دشت رقم ٨ لسنة ٩٣٤هـ، ص ٢٧ (أقر الزيني حسين الاستادار بالمحكمة بالباب العالي أنه قبض).

(٢) محفظة دشت رقم ٨ لسنة ٩٣٤هـ ص ١٣٢ (مكتوب تباع معتبر محرر مرعي صدر بين يدي سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الإسلام) محفظة دشت رقم ٨ من ص ١-١٤٣٣

(٣) محفظة دشت رقم ١٠ لسنة ٩٣٦هـ من ص ٥٨٩ إلى ص ٧٣٠، ومن ص ٨١٧-٨٣٢. (٣) فيليب جلا، قاموس الإدارة والقضاء، ج ٢، ص ٣٦٠.

وبالنسبة لسجلات هذه الوحدة الأرثوذكسية، فقد كان لكل مذهب من المذاهب الفقهية الأربعة سجل خاص للقيود فيه^(١). وإن كنا نجد في بعض الأحيان في السجل الواحد وقائع لدى النواب علي المذاهب الأربعة. ويبدو أن هذا النوع من التنظيم في نظر الدعاوي وتوثيق التصرفات القانونية، كان متبعاً في سجلات المحاكم العثمانية في الفترة الأولى لقيود السجلات^(٢).

وقد استمر الحال يسير علي هذا المنوال إلى أن صدر أمر من قاضي العسكر بأن تتضمن الوقائع الصادرة لدى الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة في سجل واحد ويكتب في أول كل وثيقة لدي الحنفي — أو لدى الشافعي وهكذا. ويبدو أن هذا الأمر الذي يوجد مقيداً بسجل الصالحية^(٣)، قد صدر لتنفيذه في جميع المحاكم العثمانية، والدليل علي ذلك، أنه قد بدأ القيد بهذا الأسلوب في سجل الباب العالي من رقم ٩٢ وأصبح السجل الواحد تتون به الأحكام علي المذاهب الفقهية الأربعة، ولهم سجل واحد للنظر في القضايا وتوثيق العقود كل حسب مذهبه، ولعلنا نلاحظ ذلك واضحاً في صفحات عنوان سجلات الباب العالي، حيث يكتب أسماء قضاة المذاهب الأربعة الذين سيقومون بالفصل والتوثيق في هذا السجل^(٤).

وكما كان قاضي العسكر ينيب عنه نواباً في محاكم الأخطاط المختلفة بمصر، فإنه من المؤكد كان ينيب عنه نواباً في محكمة الباب العالي لنظر الدعاوي وتوثيق العقود وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالمحاكم في ذلك الوقت^(٥). فلم يكن يعرض عليه إلا إلهام من القضايا أو ما يصعب علي النواب النظر فيه، إذ نجد في افتتاحيات الوثائق بالسجلات ما يفيد أن الوثيقة وثقت، أو الدعوى نظرت لدى مولانا النائب بالمحكمة، وبعد الإذن له بذلك من شيخ الإسلام. "بين يدي مولانا النائب حضر..."^(٦)، وفي كثير من الأحيان ترد الصيغة مختلفة مثل "لدى

(١) علي سبيل المثال، المالكية سجل ٤٤، والحنابلة سجل ١٤، الحنفي سجل ١٥.

(٢) "سجل السادة المالكية بالصالحية" ورقم ٤٦٠ صالحية، ٤٦١ صالحية، سجل السادة الحنفية بالصالحية للنجمية ورقم ٤٧٩ صالحية، سجل السادة الحنابلة بالصالحية ورقم ٤٨٠ صالحية والسجل رقم ٤٤٧ صالحية للشافعية.

(٣) سجل صالحية رقم ٤٨٤ ص ٤٤٥ ص ٤٥٣.

(٤) سجل باب عالي رقم ١٤٠ ص ١، سجل باب عالي رقم ١٦٤ ص ١، سجل باب عالي رقم ١٦٩ ص ١ — انظر لوحة رقم ١٠ للسجل رقم ١٢٧، صفحة العنوان لقضاة المذاهب الأربعة.

(5) Shaw, Stanford, Ottoman Egypt in the Age of French Revolution, p. 78; Financial & Administrative Organiz of Ottoman Empire, p. 58; Roccoke, Richard, A Description of the East and Other Countries, Part I, p. 170.

(٦) سجل باب عالي رقم ٦١ وثيقة ١٧٣٧، ١٦٣٤.

الحنفي^(١)..” وتعي النائب الحنفي، وترد صيغة أكثر وضوحا “بعد الإن من حضرة سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الإسلام لناييه الحاكم الحنبلي علي طره القصة المرفوعة إليه في شأن ما سيذكر فيه وقبله بمزيد الامتثال ثبت لديه^(٢)

وهذه الصيغة الأخيرة تعني أن شيخ الإسلام قد أدن لناييه الحنبلي في نظر هذه الدعوى ونص علي ذلك في أول (طرة) الوثيقة صراحة، حتى يكون في نظر النائب للقضية ولحكمه فيها الحجة القانونية.

وإن كان هذا لا يمنع شيخ الإسلام من نظر كثير من الدعاوي ذات الأهمية الخاصة بنفسه، مثل العديد من وثائق إشهار الإسلام، الإجراءات الطويلة والوقف وغير ذلك.

ومع تعدد أنواع سجلات محكمة الباب العالي من إعلّامات ووقيّات وتقارير نظر وإسقاط قرى قديم وجديد، فإننا نلاحظ أن النائب الحنفي لمحكمة الباب العالي (رئيس النواب) في جميع أنواع السجلات ذات التاريخ الواحد هو شخص واحد، أو بمعنى آخر أن السجلات المعاصرة بعضها لبعض من كل نوع كان قاضيها واحد. أي أن سجل المبايعات والإعلّامات والوقف وتقارير النظر قديم الذي تاريخه سنة ١٢٥٧ هـ، نجد شيخ الإسلام فيها جميعا هو حسام الدين أحمد بهاء الدين أفندي زادة، ونائبه الحنفي في كل هذه السجلات هو مولانا السيد خليل أفندي الحنفي، مع اختلاف أرقام هذه السجلات تبعا لترتيبها داخل تصنيفها النوعي^(٣).

(٢) مكان الحفظ:

من المؤكد أن سجلات المحاكم العثمانية كانت تحفظ بالقاعات والخلوي الخالية الكائنة داخل مباني تلك المحاكم، والتي كانت تستخدم بغرض الحفظ المؤقت إلى أن تنقل إلى أرشيف آخر أكبر، بعد انتهاء العمل اليومي فيها، وقد عرضها ذلك في بعض الأحيان إلى الحريق أو التلف والضياع^(٤).

(١) سجل باب عالي رقم ٢٨٤، وثيقة ٦٢٥.

(٢) سجل باب عالي ٩٥ وثيقة ١٥١٧.

(٣) سجل باب عالي مبايعات قديم رقم ٤١٧، سجل إعلّامات قديم رقم ٩، سجل وقف قديم رقم ١.

(٤) سجل إسقاط قرى قديم رقم ٤٢، سجل تقارير نظر قديم رقم ٣٦.

(٤) سجل صالحة رقم ٧٥٧، ص ١.

فهل كانت سجلات محكمة الباب العالي تحفظ في بعض قاعات المحكمة؟ أم أن السجلات التي لم ينته العمل فيها فقط هي التي كانت تظل بالمحكمة إلى أن تكتمل ثم تنقل إلى أرشيف آخر أكبر أو خزانة خاصة بها؟

ولعله يمكننا الإجابة علي ذلك من واقع الوثائق والسجلات نفسها، فإن هذه السجلات التي انتهى العمل فيها كانت تحفظ في خزانة خاصة بالسجلات القضائية لجميع المحاكم العثمانية تسمى خزانة السجلات العامة كما جاء ذلك في صور الوثائق المفردة الموجودة بالأرشيف التاريخي لوزارة الأوقاف وهي:

(١) "هذه صورة نقلت من سجل الباب العالي المحفوظ بخزانة السجلات بمصر المحروسة"^(١).

(٢) "هذه صورة نقلت من سجل محكمة باب سعادة والخزق بمصر المحروسة المحفوظة بخزانة السجلات العامة"^(٢).

(٣) "هذه صورة نقلت من سجل محكمة الصالحية بمصر المحروسة المحمية المحفوظة بخزانة السجلات العامة"^(٣).

كذلك جاء بنهاية السجل رقم ٣٧٢ باب عالي ما نصه: "تم بالخير ويدخل الخزينة العامة".

وفي نهاية السجل رقم ٣٠٩ باب عالي ما يلي: "تم الكلام في هذا المقام ويدخل الخزينة العامة".

ويتضح لنا من ذلك ، أن جميع سجلات المحاكم بعد انتهاء العمل فيها كانت تحفظ في خزانة السجلات العامة هذه - فأين كانت توجد هذه الخزينة؟ هذه الخزينة التي تحفظ فيها جميع سجلات المحاكم تقع بمحكمة الباب العالي، إذ جاء في صور كثير من الوثائق بالقاهرة ما نصه:

(١) "صورة نقلت من سجل محكمة قوصون المحفوظ بخزانة السجلات العامة بالباب العالي"^(٤).

(١) وثيقة مفردة رقم ٧٨ أوقاف.

(٢) وثيقة مفردة رقم ٩١ أوقاف.

(٣) وثيقة مفردة رقم ٤١٥ أوقاف، ووثيقة مفردة رقم ١٥١ أوقاف.

(٤) وثيقة مفردة رقم ٢٨٨ أوقاف.

(٢) "هذه صورة نقلت من سجل السادة الحفيلية بالصالحية النجمية المحفوظ بخزينة السجلات الكائنة بالباب العالي بالقاهرة المحروسة"^(١).

(٣) "هذه صورة صحيحة شرعية نقلت من سجل محكمة باب الشعرية بمصر المحفوظة بخزينة السجلات العامرة بمحكمة الباب العالي بمحروسة القاهرة"^(٢).

ونجد في نهاية السجل ٣٧٠ باب عالي ما نصه: "هذا آخر السجل المحفوظ بالمحكمة الكبرى ختمناه بحفظ آخره".

ولعله يمكننا الآن أن نتأكد أن جميع سجلات المحاكم العثمانية كانت تحفظ في خزينة للسجلات تقع بمحكمة الباب العالي وهي المحكمة الكبرى بمصر، فأين تقع إذن محكمة الباب العالي؟

لم أجد خلال دراستي للوثائق المفردة في أرشيفات القاهرة المختلفة، وسجلات محكمة الباب العالي القديم منها والجديد بأنواعه المختلفة، ولا سجلات المحاكم الأخرى المعاصرة لها، وكذلك خلال بحثي في المصادر التاريخية الكثيرة والمراجع ما يفيدنا صراحة عن مكان محكمة الباب العالي (محكمة مصر الكبرى)، وقد كان هناك اعتقاد شائع بأن محكمة الباب العالي كانت بالقلعة، ولكن بعد بحثي المتواصل في أجزاء وصف القلعة ومعالمها الداخلية في كتاب "وصف مصر" للحملة الفرنسية كانت محكمة الباب العالي أثناء وجود الحملة الفرنسية علي مصر لا تزال تمارس عملها القضائي لم أجد أي بيان عن وجود محكمة الباب العالي بالقلعة وكذلك علي الخريطة الخاصة بها^(٣). مما يرجح أن هذا الاعتقاد غير صحيح.

في حين تشير كثير من المصادر والمراجع المخطوط منها والمطبوع إلى أن محكمة الباب العالي كانت في حي بين القصرين الحي الذي كانت فيه معظم المحاكم العثمانية الهامة، وجوار محاكم الصالحية والقسمتين، بل إنها كانت في بيت الأمير ماماي الذي كان بيت قاضي العسكر علي حد قول ابن زنبيل في تاريخه^(٤).

(١) وثيقة مفردة رقم ٧ محظزة ١ الدرب الأحمر، بطريكية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة.

(٢) وثيقة مفردة رقم ٤ محظزة ٥، ٦ أرزكية، بطريكة الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة.

(3) Description de L'Egypte. Tome 18bis, p. 282-288 pl. 28 Etat Modern vol. I.

(٤) ابن زنبيل، تاريخ السلطان سليم، ص ٢٢.

كذلك لقد ورد بسجلات الباب العالي النص التالي: "وصل من حضرة سيدنا مولانا شيخ مشايخ الإسلام أشرف السادة الموالى الأعزة الكرام.. مولانا السيد الشريف الطاهر العفيف محمد صديق أفندي قاضي مصر حالا زاده الله عزاء.. من أجره المنزل المعد لسكن سادتنا قضاء العساكر بخط بين القصرين عن واجب شهر ربيع أول وربيع آخر وجماد أول من شهور سنة ست وعشرين ومائتين ألف مبلغ ٣٠٠٠ نصف^(١)."

ويبدو من هذا النص الذى تكرر مرتين في نفس السجل عن إيجار سكن قاضي العسكر لشهور جماد آخر ورجب وشعبان، ثم عن الشهور الثلاثة التي تليها الآتي:

- (١) كان قاضي العسكر يسكن بمنزل معد له بين القصرين، وهو غالباً قصر (مقعد) الأمير ماماي كما ذكر ابن زنبيل.
- (٢) أن قاضي العسكر كان يقوم بدفع إيجار لمسكنه هذا قيمته ٣٠٠٠ نصف فضة كل ثلاثة شهور.

ويبدو أن سكنه كان ملحقا بالمحكمة الكبرى، ومما يؤكد ذلك الآراء التالية:

- (٣) أن بيت القاضي أو بيت قاضي الإسلام، هو المكان الذى كان ينظر فيه شيخ الإسلام الدعاوى والأحكام الشرعية بالعدل، ويقوم بالنظر في جميع الدعاوى المدنية والجنائية وغيرها في بيته في جميع أيام السنة^(٢). ولعل هذا يوضح لنا أن شيخ الإسلام كان فعلاً يؤدي عمله في مسكنه الشهير أو بمعنى آخر كان يسكن في مقر المحكمة، وسمي بيته بالبيت العالي نسبة إلى أنه أعلى سلطة قضائية في الدولة، حيث إنه موفد من الباب العالي في تركيا لرئاسة قضاء مصر، وأصبح يطلق علي بيته فيما بعد اسم بيت القاضي، إذ كان القضاة بمصر إلى عهد قريب يجلسون للقضاء في مساكنهم ولم تبطل هذه العادة إلا من زمن قريب، وأصبحت المحاكم في دور الحكومة المملوكة لها أو المستأجرة^(٣).

(١) سجل الباب العالي رقم ٣٤٥ ص ١١.

(2) Description de L'Egypt, Tome 18 bis, p. 333.

(٣) ابن عروس، تاريخ القضاء في الإسلام، ص ١٢٦.

وفي مخطوط تاريخ وقائع مصر القاهرة عند الحديث عن قاضي العسكر
الذى وصل من تركيا جاء ما نصه:

لما فرغت سنة قاضي العسكر من مصر أرسلوا إلى مصر قاضي عسكر
وصحبه آغا.. أتى سكندرية والأغا معه ساعي خبر الباب العالي أي بيت القاضي،
الجوريجي والترجمان والشهود والانكشارية نزلوا لاقوه أتوا به إلى بولاق^(١). (كما
جاء في أكثر من مكان في هذا المخطوط أن القاضي طلع المقعد بمنزله وحضر له
السناجق ورجال الدولة^(٢)).

ويتضح من ذلك أن الباب العالي هو بيت القاضي، كما أن سكنه كان في
جزء من قصر الأمير ماماي الموجود بين القصرين حيث لازال المقعد باقيا حتى
اليوم.

وفي حديث للجبرتي يوم ٢٨ ربيع أول سنة ١٢١٦هـ عن عزل الوزير
للقاضي الذي كان ولاه الوزير قاضي العسكر بمصر نائباً عن يؤول إليه القضاء
بإستانبول، ولما تولى حدث منه تعنت في الأحكام وطمع فاحش وضيق علي نواب
القضاء بالمحاكم ومنعهم من سماع الدعاوى ولم يجرهم علي عوائدهم. وتحامل
عليه بعض أهل الدولة وشكوه إلى الوزير فعزله وقلد مكانة قدسي أفندي نقيب
الأشراف بحلب سابقاً ونقل المعزول متاعه من المحكمة فكانت ولايته مدة خمسة
عشر يوماً^(٣)، ولعل هذا يبين لنا أن القاضي المعزول نقل متاعه من المحكمة التي
هي مقر عمله ومسكنه في آن واحد.

(٢) كان قاضي العسكر هو السلطة القضائية العليا بمصر، وكان يبعث في كل سنة
من استانبول لرياسة قضاء مصر، وينظر في القضايا ذات الأهمية الخاصة،
وله نائب يحل محله في نظر الدعاوى، وكان منزله مقراً للمحكمة الكبرى^(٤)
أو يسكن في جزء منها.

(١) مصطفى إبراهيم، تاريخ وقائع مصر القاهرة، مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٤٠٢
تيمورية ص ٤٧٩، ٤٨٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٥، ٤٧٥، ٤٨١.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٣، ص ٢٠٢.

(4) Rococke, Richard, A Description of the east., Part I, p. 170.

(٣) في تقليد الشيخ أحمد العريشي بقضاء مصر في رمضان سنة ١٢١٥هـ قرئ ذلك بالديوان^(١)، "فلما كان صبح ذلك اليوم أرسل شيخ البلد إلى الشيخ العريشي ومشايخ الديوان والوجاقية، فلما تكاملوا خلع علي القاضي العريشي فروة سمور بولايته القضاء وركب بصحبته الجميع وجملة من العساكر الفرنسية وشيخ البلد بجانبه ومشوا وسط المدينة إلى أن وصلوا إلى المحكمة بين القصرين فجلسوا ساعة من النهار، وقرئ تقليد بحضرة الجميع ووكيل الديوان ثم رجعوا إلى منازلهم^(٢)."

ولعل هذا ما يشير بوضوح إلى أن المحكمة الكبرى كانت بحى بين القصرين، ألا وهي المحكمة التي سيجلس فيها الشيخ أحمد العريشي، وهو الذى تولى قضاء مصر^(٣) زمن الحملة الفرنسية، (وهي المرة الأولى التي يتولي فيها مصرى قضاء مصر منذ الفتح العثماني، وقد عاد الأمر علي ما هو عليه بعد جلاء الفرنسيين مرة أخرى).

(٤) كان النظام القضائي في الولايات التي خضعت للدولة العثمانية واحدا، وكما كانت محكمة الباب العالي بدمشق مقرا لقاضي ولاية سوريا التركية، فقد كانت محكمة الباب العالي بالقاهرة مقرا لقاضي عسكر مصر الآتسي من تركيا لرئاسة القضاء، وكان لكل منهما نواب بالحاكم المختلفة في أخطاط العواصم، وفي سوريا كان يعهد في بعض الأحيان - بقضاء محكمتين لنائب واحد لاسيما إذا كانت المحكمتان قريبتين كمحكمة القسام والباب العالي^(٤).

وفي بعض الأحيان كان يعهد إلى نائب قاضي العسكر بالباب العالي أو الصالحية النجمية بقضاء محكمته ومحكمة القسمة العسكرية معا. ويكون نائب قاضي العسكر بالباب العالي أو قائم مقامه وقسام عسكرى بمصر في نفس الوقت^(٥)

(١) يقصد بالديوان "ديوان الحاقانية" الكائن بقلعة مصر كما ورد في سجلات الديوان العالي الموجودة بالشهر العقاري - سجل ديوان عالي رقم ٨ ص ٣، ٧ وفي ترتيب الديوان على نسق جديد أيام الحملة الفرنسية - انظر : الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٣، ص ١٤٤.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار ، ج ٣، ص ١٥٢.

(٣) أمين سامي، تقويم النيل، ص ١٥٣.

(٤) عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، ص ١٤٤.

(٥) سجل صالحية رقم ٥١٦ ص ٤١ سجل باب عالي رقم ١٣٦ ص ٢٩٨.

أو نائباً بمحكمة الباب العالي والصاحية معا مثل النائب الحنفي فيض الله عفيفه^(١).
مما يرجح قرب محكمة الباب العالي من محاكم القسمتين والصالحين النجمية.

وفي مخطوط أبو السرور البكري جاء ما نصه "دار الحديث الكامليّة بها
الآن القسمة العربية، وعندما يحزل قاضي مضر تتحول المحكمة التي عند بين
القصرين في هذه المدرسة"^(٢).

ولا نعلم ما المقصود "بالمحكمة التي عند بين القصرين" هل يعني بها الباب
العالي وهي مقر قاضي العسكر؟ أم يقصد القسمة العسكرية التي كان مقرها
المدرسة الظاهرية بين القصرين أيضاً؟ وربما يعني أن الباب العالي والقسمة
العسكرية كان مقرهما واحد، إذ يرد ما يؤيد ذلك في صورة إحدى الوثائق
بالأوقاف وهي:

"هذه صورة نقلت من سجل أصلها المحفوظ بخزينة السجلات العامة
بالقسمة العسكرية بإذن سيدنا ومولانا شيخ الإسلام..."^(٣).

وقد سبق أن علمنا - من الوثائق أيضاً - أن خزينة السجلات العامة تقع
بمحكمة الباب العالي. فهل كانت هناك خزينة بالباب العالي وأخرى بالقسمة
العسكرية؟ أم أن المحكمتين متجاورتان وخزينة السجلات العامة واحدة لقرب
المحكمتين^(٤). وقد جاء ذكر للمحكمة الكبرى في خطط على مبارك في وصفه
لعطفة الأندلي قائلاً:

"عطفة الأندلي عن يمين المار بشارع المحكمة بجوار باب المحكمة الكبرى
وهي متصلة بحارة الصاحية ويدخلها حمام يعرف بحمام الأندلي وذكر أبو
السرور البكري أنها إلى الآن (يعني في زمنه) تعرف بحمام الأندلي لمجاورتها
لبيته (القاضي) كذلك كان مجلس الأحكام بجوار بيت القاضي"^(٥).

(١) سجل باب عالي رقم ٢٧٦ ص ، سجل صاحية نجمية رقم ٥٢٦..

(٢) أبو السرور البكري، كطف الأزهار مخطوط بدار الكتب رقم ٤٥٧ جغرافية ص ١٨١.

(٣) وثيقة مفردة رقم ٣٤٩ (د) أوقاف.

(٤) انظر خريطة المحاكم العثمانية بحي بين القصرين ولاحظ قرب الباب العالي والظاهرية
والصاحية والكاملية.

(٥) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٢، ص ٧٦، ٧٧.

ومن هذا الوصف يتضح لنا أن المقصود بالمحكمة الكبرى هو مقعد ماماي (الباب العالي) حيث تجاور عطفة الأفندي باب مقعد ماماي، كذلك تتصلب بجارة الصالحية من الجهة الشرقية، وهو مكان مجاور لمكان الظاهرية التي تقع علي ناصية شارع بيت القاضي الذي فتح بعد عام ١٢٩٠هـ، وكان رأسه المدرسة الظاهرية وزالت بعد الفتح^(١)، وربما أصبح مقرها مع محكمة الباب العالي في مقعد ماماي بعد فتح الشارع سنة ١٢٩٠هـ، حيث إن للقسم العسكرية (المدرسة الظاهرية) سجلات بعد هذا التاريخ^(٢)، وعلي ذلك يصبح مقر الخزينة العامة بالبواب العالي والقسم العسكرية، حيث إن مقرهما واحد بعد عام ١٢٩٠هـ.

كان بيت القاضي أو مقعد ماماي الذي أنشأه الأمير المملوكي السيفي ماماي أحد أمراء السلطان قايتباي متخذاً مقراً للمحكمة الشرعية ولذلك عرف ببيت القاضي، كما كانت أسفله حواصل^(٣)، يحتمل أنها كانت تستعمل في حفظ السجلات كخزينة للسجلات العامة.

(٣) الشكل المادي للوحدة الأرشيفية كما هي الآن:

الحقيقة أن ما بقي الآن من سجلات الوحدة الأرشيفية لمحكمة الباب العالي يعتبر - إلى جانب جميع وثائق الباب العالي المفردة ومضابطها - وحدة أرشيفية متكاملة، وبأ حذاً لو جمعت كلها في مكان واحد، وليكن دار الوثائق القومية التاريخية، وتقوم هيئة متخصصة بعمل فهراس موضوعية وتاريخية للوحدة الأرشيفية كاملة من سجلات ووثائق مفردة ومضابط وغير ذلك، وذلك حتى يمكن أن تتحقق الفائدة الأكبر منها للدراسات التاريخية بأنواعها.

وإذا نظرنا إلى ما بقي الآن من سجلات هذه الوحدة الأرشيفية، نجد بدخلها فجوات تاريخية في القيد بين السجلات، وأغلب الظن أن السبب في ذلك هو ضياع بعض تلك السجلات، أو تلفها نتيجة الإهمال والحريق الذي أصابها هي وغيرها من سجلات المحاكم الأخرى، هذا إلى جانب ما قد يكون موجوداً منها داخل محافظ الدشت المرتبة ترتيباً تاريخياً (سنة بسنة).

(١) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج٢، ص ١٤.

(٢) آخر سجلات القسم العسكرية سنة ١٢٩٢هـ.

(٣) فؤاد فرج، المدن المصرية وتطوراتها، ج٣، ص ٤٧٦ محمود أحمد، دليل لأشهر الآثار العربية بالقاهرة، ص ١٧٧ محاضر لجنة حفظ الآثار، مجموعة ١٨، ص ٥٣.

كما نلاحظ أن هذه الفجوات تقع معظمها في الفترة المبكرة لبدء القيد بالسجلات، أي السنوات الأولى لبدء التسجيل بالمحكمة، ولعل هذا ما يرجح أن هذه السجلات موجودة داخل محافظ الدشت (السنوات الأولى)، أو ربما أصابها التلف لقدم العهد بها، إذ ينتظم التسجيل، ونقل الفجوات التاريخية، وتكاد تتعدم في الفترة الأخيرة من سجلات المحكمة.

ورغم وصول سجلات الباب العالي لنا ناقصة، فإنها مع غيرها من الوثائق المفردة للباب العالي تمثل وحدة أرشيفية متكاملة، إذ أن هذا هو كل ما وصلنا من نتاج لهذه المؤسسة القضائية خلال فترة حياتها، وحتى انتهاء العمل بها. وتمثل هذه الوحدة الأرشيفية المتكاملة، مع الوحدات الأرشيفية المتكاملة الأخرى للمحاكم العثمانية المعاصرة لها "الوديعة الأرشيفية" أو بمعنى آخر "المتكاملات الأرشيفية المنضمة".

وقد وصلت إلينا سجلات محكمة الباب العالي ضمن مجموعة من الوحدات الأرشيفية الأخرى لمحاكم العصر العثماني وهي:

- (١) سجلات الباب العالي.
- (٢) سجلات القسمة العسكرية.
- (٣) سجلات القسمة العسكرية.
- (٤) سجلات محكمة الزيني ببولاك.
- (٥) سجلات محكمة مصر القديمة.
- (٦) سجلات محكمة قناطر السباع.
- (٧) سجلات محكمة طولون.
- (٨) سجلات محكمة قوصون.
- (٩) سجلات محكمة جامع الصالح.
- (١٠) سجلات محكمة باب سعادة والحرق.
- (١١) سجلات محكمة الصالحية النجمية.
- (١٢) سجلات محكمة جامع الحاكم.
- (١٣) سجلات محكمة باب الشعرية.
- (١٤) سجلات محكمة الزاهد.

- (١٥) سجلات محكمة البرمسية^(١).
 (١٦) أوراق من سجلات محكمة الأريكية^(٢).
 (١٧) سجلات الديوان العالى (ديوان الحقانية).

وقد كانت جميع هذه السجلات بما فيها وحتتسا الأرشيفية — موضوع الدراسة — محفوظة بالمحكمة الشرعية العليا، التي كانت قبلا سراي رياض باشا^(٣)، بشارع نور الظلام بالحلمية الجديدة بالقاهرة^(٤)، وأخيرا — وحتى الآن — تحفظ كلها في دفتر خانة مصلحة الشهر العقارى والتوثيق بشارع رمسيس بالقاهرة^(٥)، رغم أحقية دار الوثائق في ضمها إلى مجموعة المحكمة الشرعية التي نقلت إليها فعلا منذ أول يناير سنة ١٩٧١م.

وقد تعرضت هذه السجلات كلها إلى الإهمال والتلف نتيجة طرق الحفظ غير السليمة، والدواليب الخشبية التي كانت توضع بها بمحكمة الأحوال الشخصية، وهي الآن تحفظ في دواليب من الحديد تغلق عليها، وتلقى عناية — وإن كانت غير كافية — في مصلحة الشهر العقارى، وإن كان يجب قبل ذلك ترميمها ترميماً كاملاً وتجليدها حتى تكون صالحة للفهرسة، وحتى يستفيد منها العدد الأكبر من الباحثين في مجالات التاريخ، والقانون والاقتصاد وغيرها.

(١) محمد حسين، الوثائق التاريخية، ص ٨٨-٨٩ ستانفورد شو، الوثائق المصرية في العهد العثماني، ص ١٥٦-١٥٩

Deny, sommaire des archives turquee du Caire, p. 215-217.

(٢) أوراق سجلات محكمة الأريكية موجودة بالمحظة رقم ١١٧ نشأت لسنة ١٠١٠هـ، الصفحات الأولى للمحظة وبها صفحة عنوان سجل لمحكمة الأريكية المكتشفة.

(3) Deny, Sommaire des archives Turque du Caire, p. 215.

(٤) ستانفورد شو، الوثائق المصرية، ص ١٥٦.

(٥) قرار وزارى رقم ١٢٩٢ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٧ من وزير العدل بإحالة جميع المحفوظات من المحررات الموثقة فيما عدا عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة إلخ من أقلام الحفظ بتبايات الأحوال الشخصية للولاية على النفس إلى مكاتب التوثيق المختصة بتنفيذا لأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق.

رابعاً: محتويات سجلات الباب العالي
(١) سجلات الباب العالي "مبايعات قديم"
(٩٣٧-١٢٩٢هـ/١٥٣٠-١٨٧٥م)

تحتوي سجلات المبايعات "قديم" وعددها ٥٦٢ سجلاً على جميع أنواع الوثائق، من أحوال شخصية، ومعاملات مدنية، ودعاوي جنائية، وأوامر إدارية متعددة لقاضي العسكر بشأن تنظيم المحاكم وأعمال القضاة والكتاب، أي أن محكمة الباب العالي كانت تنتظر كغيرها من محاكم مصر العثمانية جميع الدعاوي، والتصرفات المختلفة، وتسجل في السجلات تباعاً، دون أي تنظيم موضوعي على عكس ما تشير إليه تسمية هذه السجلات (مبايعات) من أنها تقتصر على عقود البيع فقط.

ولعلنا نلاحظ أن هذه التسمية أطلقت على السجلات لوجود هذه الكلمة في صفحات عنوانها، أي أنها جاءت مكتوبة في افتتاحيات السجلات للتعريف عما بداخل السجل مثل: "هذا سجل الباب العالي.. المعد لتقيد حجج المبايعات الشرعية ابتداءً..."^(١) وقد كتبت كلمة مبايعات في صفحة العنوان من أول السجل رقم ٤٠٩ وتاريخه ١٢٥٣هـ، وهي السنة التي بدأ فيها التصنيف الموضوعي للسجلات^(٢)، إذ أنه قبل ذلك كان يكتب في صفحة عنوان السجلات (مبايعات قديم)، ما يلي:

"هذا سجل مبارك.. يتضمن ضبط الوقائع الشرعية والأوامر الدينية في زمن..."^(٣). أو "هذا سجل مبارك معد لضبط الوقائع أو التمسكات الصادرة بالباب العالي"^(٤). أو "هذا سجل مبارك معد لضبط الوقائع الشرعية والأنكحة الأهلية والحكمية التي تستقر..."^(٥).

ومن ذلك يلاحظ أن سجلات الباب العالي كان يقيد فيها جميع الوقائع والتصرفات القانونية، مثل عقود البيع والزواج والوقف والاستبدال.. وغيرها

- (١) سجل ٤٠٩ مبايعات قديم، ص ٤١ سجل ٤٢٢ مبايعات قديم، ص ١.
- (٢) انظر دراسة الوحدة الأرشيفية (سجلات الباب العالي بجميع أنواعها) وتصنيف السجلات وموضوعاتها وإعدادها في ص ٢٢٤ وما بعدها من هذا البحث. وفهارس لهذه السجلات جميعاً في ملحق الرسالة من ص ١٢٠ إلى ص ٢٦٠.
- (٣) سجل ٢٢٧ مبايعات قديم، ص ١.
- (٤) سجل ٢٥٢ مبايعات قديم، ص ١.
- (٥) سجل رقم ٩١ مبايعات قديم، ص ١.

الصادرة عن تلك المحكمة حتى السجل رقم ٤٠٩ قديم، ثم أصبح بعد ذلك يكتب في صفحة العنوان عبارة "سجل المبيعات" وحتى نهاية السجلات، الأمر الذي يستفاد منه أن هذه السجلات الأخيرة خاصة بالبيع فقط، في حين أنها ليست كذلك بل إن منها ما يحوي تصرفات أخرى غير البيع^(١). ولعل ذلك هو سبب تسمية هذه السجلات باسم (مبيعات الباب العالي). وهذه السجلات من السجل رقم ١ إلى رقم ٤٠٩ تحتوى على الأنواع التالية:

(١) تصرفات قانونية خاصة مثل:

(أ) الأحوال الشخصية: زواج، طلاق، حضانة، رجعة، ميراث، طاعة، عتق، إشهار إسلام.

(ب) معاملات: إيجار، إغارة، إيضالات، بيع، رهون، ديون، استبدالات، وقف، هبات.

(٢) تصرفات إدارية: تعيينات في الوظائف المختلفة مثل: تقارير نظر الأوقاف وتعيينات للنواب والكتبة والمشايخ ورؤساء الطوائف.. إلخ.

(٣) أوامر إدارية ونواهي: باللغة العربية والتركية صادرة من شيخ الإسلام قلضي العسكر لقضاة المحاكم المختلفة (النواب) وكتاب المحاكم خاصة بنظام العمل وسيره علي أحسن وجه، مثل طرق التقاضي وأنواع الدعاوى المختصة بها المحاكم ورسوم التقاضي في القضايا والعقود.

(٤) متفرقات: موضوعات متفرقة من الوثائق، مثل وفاء النيل والكسوة الشريفة وغير ذلك.

ومن سنة ١٢٥٣هـ إلى سنة ١٢٩٢هـ، نجد أن معظم سجلات المبيعات القديم تشتمل علي وثائق البيع وما يترتب عليه من عقود مثل تصديق علي صحة بيع، أو رجوع في بيع، وذلك لوجود سجلات لقيد التصرفات القانونية الأخرى، بمعنى أن السجلات الأخيرة (من رقم ٤٠٩-٥٥٩) تقتصر علي المبيعات وما يترتب عليها، فيما عدا الحالات المتفرقة القليلة.

كما نجد في أحد السجلات المتأخرة، وبعد إنشاء سجلات مستقلة للوقف، وبجانب إحدى وثائق الوقف المقيدة بالباب العالي مبيعات (بطل كونها أنها تقيد

(١) سجل ٤٥٦ مبيعات قديم، وثيقة ٥١ (وقف)، سجل ٥٠١ مبيعات قديم وثيقة ٣٢٦ (وضع يد)، سجل ٤١٥ مبيعات قديم، وثيقة ١ (الكسوة الشريفة).

في سجل الإيفاقات^(١) وهذا يعني أن الوثيقة قيدت في سجلات المبيعات بسهولة وأبطلوها لإعادة قيدها في سجلات الوقف المخصصة لقيد وثائق الوقف وتوابعه من إخراج وإعطاء وحرمان، إلخ.

وفهرس المبيعات القديم^(٢)، يوضح نظرة شاملة سجلات المبيعات القديم وأرقامها بالوحدة الأرشيفية، وعدد صفحاتها، ووثائقها، وأبعاد السجلات وتواريخها

(٢) سجلات الباب العالي

”تقارير نظر قديم“

(١١٣٨-١٢٩٢هـ/١٧٢٥-١٨٧٥م)

يبلغ عدد سجلات تقارير نظر القديم ٤٢ سجلاً، من رقم ١-٤٢، وتحتوي هذه السجلات صور ووثائق تقارير الوظائف المختلفة، وهي قرارات التعيين في الوظائف، وخاصة وظائف الأوقاف، وهي التي من اختصاص الحاكم الشرعي الحنفى بمصر، كالنظر على الأوقاف، والنظر والتحدث على المشيخات، والمدارس، والخلوي والخانقوات، إلخ.

كذلك نلاحظ في سجل ٢٧ تقارير نظر قديم، أنه جاء بصفحة عنوانه أنه ”سجل لضبط وظائف القباينة“^(٣) وهي وظائف خاصة بالوزن بميزان القبان، وهو الميزان المعلق بسلاسل، والمستعمل للأن في وزن النحاس.

وكانت صور ووثائق تقارير النظر - قبل تخصيص سجلات خاصة لقيدها - تقيد في سجلات الباب العالي قديم، إلى أن خصصت لها سجلات علي حدة منذ عام ١١٣٨هـ، وهو نوع من التصنيف لحسن سير العمل وتنظيمه.

(٣) سجلات الباب العالي

”إسقاط قرى قديم“

(١١٤١-١٢٨٤هـ/١٧٢٨-١٨٦٧م)

عدد سجلات إسقاط القرى وإيجاراتها ٤٥ سجلاً من رقم ١-٤٣، ورقمى ٢٤، ٢٦ مكررين، وتحتوي هذه السجلات صور ووثائق إسقاطات القرى، أي انتهاء

(١) سجل ٤٤١ باب عالي قديم وثيقة ٢٠٧.

(٢) انظر هذا الفهرس في ملحق الرسالة من ص ١٢١-١٦١.

(٣) انظر الدراسة التاريخية للسجلات ص ٤١٢ من هذا البحث وما بعدها.

مدة الإيجار في الأراضي الزراعية، وكذلك الإجراءات الجديدة، وصور وثائق فراغ الالتزام^(١) في القرى.

وهذه السجلات تحوي مادة غاية في الأهمية لدارسي تاريخ الإدارة والزراعة والاقتصاد في القرية المصرية في ذلك الوقت، وتصلح لدراسة مستقلة جديدة في نوعها^(٢).

ونلاحظ في السجل ٤٢، ص ٣٢، وثيقة خاصة بإشهار إسلام لأحد الإسرائيليين، مما يدل على أنه مع وجود هذا التصنيف الموضوعي للوثائق في السجلات، فإن الأمر لم يخلو من بعض الأخطاء والتداخل في القيد، ولعل إشهار الإسلام بالذات من الوثائق ذات الطابع الخاص في قيدها، حتى إذا ما توجه أحد الأشخاص لإشهار إسلامه فإن ذلك التصرف كان يقيد بغرض تسجيله وشهره فتى أي سجل من سجلات المحكمة دون التقيد بموضوع السجل، إذ أن الغرض هو الشهر دون النظر لموضوعه.

(٤) سجلات الباب العالي "الإعلامات قديم"

(١٢٥٣-١٢٩٢هـ / ١٨٣٧-١٨٧٥م)

يبلغ عدد سجلات الإعلامات الشرعية "قديم" ٥٢ سجلاً، مرقمة من ١-٥٢ وقد خصصت هذه السجلات لقيد وثائق الأحوال الشخصية، وما يتعلق بها من زواج وطلاق وبلوغ رشد، وثبوت ورثة، ونفقة، وعق، وإشهار الإسلام، حيث كانت هذه الوثائق تقيد في سجلات المبيعات قديم قبل عام ١٢٥٣هـ، وقبل تخصيص سجلات منفردة بها.

كما كانت تقيد بهذه السجلات الأحكام الخاصة بإخلاء أماكن، وثبوت الديون، وإيصالات تسلم الأشياء، والصالح بأنواعه، وإبراء القسمة، وثبوت إفسار (إفلاس) كذلك حجج فيضان النيل المبارك.

وقد جاء في صفحات عنوان سجلات الإعلامات ما يلي:

(١) انظر شرح المصطلح في ملحق الرسالة، ص ٢٦١-٢٦٩.

(٢) انظر الدراسة التاريخية ص ٤١٢.

"هذا سجل الباب العالي.. المعد لضبط وقيد حجج الدعاوى والإعلامات الشرعية ابتداءً.."^(١).

"هذا سجل الباب العالي المعد لقيد المرافعات الشرعية الصادرة بمحكمة مصر الكبرى"^(٢).

(٥) سجلات الباب العالي

وقف "قديم"

(١٢٥٣-١٢٩٢هـ / ١٨٣٧-١٨٧٥م)

يتضح من اسم تلك السجلات أنها تحتوي علي صور وثائق الوقف التي صدرت بالباب العالي فيما بين سنة ١٢٥٣-١٢٩٢هـ. ويبلغ عدد سجلاتها ١٩ سجلاً من رقم ١-١٩ ويحوي السجل رقم ١٦ بأكمله ووثائق وقف إسماعيل باشا خديو مصر في ذلك الوقت. ويحتل كل سجل ووثائق سنة واحدة إلى أربع سنوات، وفي كل سنة جديدة يعين قاض عسكر جديد، ومعه نائبه الجديد، ويدون هذا التغيير في السجلات، بحيث نجد أن السجل الواحد يرد به عدد كبير من أسماء القضاة، كما هو الحال في السجل رقم (١) وقف الذي يغطي من عام ١٢٥٣ إلى عام ١٢٥٨هـ وفيه أسماء:

- (١) يازجي زادة السيد حسين أفندي ونائبه السيد إسماعيل فهمي سنة ١٢٥٣.
- (٢) وفي غرة شوال سنة ١٢٥٤ قاضي جديد هو مفتي زادة أحمد القاضي ونائبه إسماعيل فهمي السابق ذكره
- (٣) في ص ٨٩ نهاية مدة القاضي أحمد وبداية مدة قاض جديد في غرة شوال سنة ١٢٥٥ وهو مولانا طرنججي زادة السيد مصطفى ونائبه إسماعيل فهمي
- (٤) في ص ١٣٣ تنتهي مدة ولاية القاضي السيد مصطفى، وفي غرة شوال سنة ١٢٥٦ يعين السيد أحمد نجيب عبد الله بك زادة ونائبه السيد خليل حالت
- (٥) في ص ١٦٣ تنتهي مدة أحمد نجيب، وتبدأ مدة مولانا حسام الدين أحمد بهاء الدين أفندي زادة، وذلك في غرة شوال سنة ١٢٥٧ ونائبه السيد خليل حالت. وينتهي السجل ويختم بخاتم حسام الدين المذكور، وهكذا يسير الحال في بقية السجلات.

(١) سجل رقم ٢١ إعلانات قديم ، ص ١.

(٢) سجل رقم ٣٦ إعلانات قديم، ص ١.

وهذه السجلات تحوى صور الوثائق المتعلقة بالوقف أيضاً، كالتغيير والتبديل والإخراج والإعطاء، إلخ مما يتعلق بأمر الوقف.

وقد كانت هذه الوثائق - قبل أن تخصص لها سجلات للوقف - تقيّد في سجلات الباب العالى بمبيعات قديم حتى عام ١٢٥٣هـ وهو تاريخ السجل ٤٠٩ ثم أصبحت هذه الوثائق تنون في سجلاتها الخاصة بها.

(٦) سجلات الباب العالى "جديد" (١)

(١٢٩٣-١٣٤٢هـ / ١٨٧٦-١٩٢٣م)

أما سجلات الباب العالى جديد فهي على أربعة أنواع وموضوعاتها كالتى:

(١) باب عالى بمبيعات جديد وعددها ٤٣٥ سجلاً تبدأ من رقم ١-٤٣٥ وتحوي صور عقود البيع وما يترتب على البيع، والتصديق على صحته، وغيرها من وثائق تتعلق بالبيع.

(٢) باب عالى إشهادات متنوعة جديد وعددها ٢٨٧ من رقم ١-٢٨٥. إذ أن هناك سجلين مكررين برقمي ١٠٥، ٢٧١. وتحوي صور وثائق الوقف الجديد والاستبدال وكل ما هو مترتب على الوقف كالإخراج والإنخال والإعطاء والحرمان إلخ.

(٣) باب عالى إعلانات جديد، عددها ١٢٧ سجلاً، من ١-١٢٧، نجد مقيداً بها صور وثائق الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ونفقة وحضانة وميراث وغيرها.

(٤) باب عالى تقارير نظر جديد عددها ١١٧ سجلاً، من ١-١١٧، وتحوي التقرير والتعيين في وظائف نظر أوقاف مصر والفراغ منها، والنظارات على الشياخات والخانقوات إلخ.

والملاحظ أن سجلات الباب العالى "جديد" منظمة ومرتبطة إلى حد كبير بمقارنتها بالسجلات القديمة بأنواعها المختلفة، فنجدها مرتبة الهوامش، فضلاً عن انتظام السطور، بالإضافة إلى الاعتناء بالخط ودقة التدوين، وكتابة أسماء المتصرفين في هامش السجل إلى غير ذلك من أمور تجعلها أكثر ترتيباً ونظاماً ودقة من السجلات القديمة.

(١) انظر: فهرس سجلات الباب العالى الجديد مرتبة تاريخياً في ملحق الرسالة من ص ١٢٠-

الفصل الثالث

دراسة وثائقية

لسجلات محكمة الباب العالي

دراسة وثائقية

لسجلات محكمة الباب العالي

تناولت هذه الرسالة دراسة تاريخية وأثرية لمحكمة الباب العالي والمحاكم المعاصرة لها في الفصل الثاني، فضلاً عن الدراسة الأرشيفية لتاريخ هذه المتكاملة (سجلات المحكمة) وعلاقتها بالمحاكم العثمانية الأخرى، باعتبارها أكبر هيئة قضائية في ذلك العصر في الفصل الثالث، وينبغي لها الآن القيام بدراسة وثائقية (دبلوماسية) لسجلات محكمة الباب العالي.

والواقع أن هذه السجلات تعتبر مصدراً بكاملاً - لم يسبق دراسته - للدراسات الوثائقية، فيما يتعلق بالخصائص الخارجية والداخلية لتلك السجلات، فهي تحوي ضمن ما تحويه أوراقها، وقائع تاريخية وقانونية غاية في الأهمية، كما أنها تتميز بمميزات خارجية تخصها دون غيرها من مصادر التاريخ العادى الأخرى لذلك العصر.

وسوف نتعرض في هذه الدراسة لثلاثة موضوعات هي:

أولاً: طريقة إخراج السجلات، من حيث المادة التي كتبت عليها والمادة التي كتبت بها، ووصف للسطور والهوامش ونظام الترقيم بالسجلات ثم دراسة ونشر لصفحات العنوان بالسجلات وصفحات الاختام، والأختام باعتبارها علامة من أهم علامات الصحة في السجلات.

ثانياً: التسجيل في السجلات، دراسة مقارنة للأصل المفرد وصورته المقيدة بالسجل.

ثالثاً: القضاء الموثقين بمحكمة الباب العالي (قضاة العسكر ونوابهم الحنفية وغيرهم)، وتواريخ تعيينهم ومدد بقائهم في وظائفهم.

الخصائص الخارجية

لسجلات محكمة الباب العالي

يقوم الدبلوماسى بدراسة الوثائق من حيث الشكل، كي يتحقق من صحتها ويحدد قيمتها باعتبارها شواهد تاريخية، وشكل الوثائق هو مجموع خصائصها الخارجية والداخلية، أما الخصائص الخارجية فتشتمل على كل ما يتصل بالمادة

المكتوب عليها والمادة المكتوب بها والخط والختم وطريقة إخراج الصفحة والتصحيحات وعلامات الصحة، أما الخصائص الداخلية فتشتمل على كل ما يتصل باللغة والصياغة والوقائع التاريخية والقانونية^(١). وفي هذا الفصل سوف نقوم بدراسة للخصائص الخارجية لسجلات محكمة الباب العالي، فقد وصلت إلينا تلك السجلات على نحو معين، ومتميزة بخصائص خارجية خاصة بها، ومن هذه الخصائص تميزت تلك السجلات، وقد تعرضت هذه السجلات لعوامل مختلفة، كالقدم والرطوبة والتفكك لكثرة نقلها من مكان لآخر، وقد غيرت هذه العوامل من خصائصها، وعلى الوثائق أن يصف الشكل وما يعتريه من تغيرات، ولا يقف عند مرتبة الوصف، إنما يتعداه إلى مرتبة التفسير، فيرد التغييرات إلى أسبابها^(٢)، وتتضمن هذه الدراسة شكل السجلات، وما اعترأها من تغيرات كانت سبباً في تغيير خصائصها الخارجية.

أولاً: طريقة إخراج السجلات:

(١) مادة الكتابة والتجليد، المداد، الخط، السطور، الهوامش، الترقيم:

(أ) مادة الكتابة والتجليد:

أغلب السجلات مكتوبة على ورق سميك ومصقول، وإن كان هناك نوعاً من الورق المستخدم في بعض السجلات المتأخرة خفيفاً نوعاً وخشن الملمس بعض الشيء^(٣).

ومعظم أوراق السجلات لونها أبيض يميل إلى الاصفرار، ما عدا ما أصيب منها من أثر الرطوبة والحشرات، فنجد أن لونها قد تغير وأصبح بنيًا، كما تآكلت بعض أجزاء منها، وتظهر على أوراق بعض هذه السجلات علامات مائية مختلفة الأشكال، كما توجد - أحياناً - علامات مائية بحروف أفريقية مثل (A-C)^(٤)، وتقع هذه العلامات في منتصف الورقة تماماً، ويعني وجود حروف أجنبية على الورق أن هذا الورق ليس من صنع البلاد العربية أو تركيا، حيث كان يستعمل الورق الشامي والرومي في كثير من الأحيان.

(١) حسن الحلوة، الدبلوماسيات، مجلة كلية الآداب، مجلد ٢٧ لسنة ١٩٦٥، ص ٢٠١.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٠٢.

(٣) سجل باب عالي رقم ٤٢١، منذ بداية هذا السجل بدأ الورق يصبح خفيفاً جداً، أي منذ سنة ١٢٥٨هـ.

(٤) سجل باب عالي رقم ٥١٦.

وقد ظهر علي أوراق السجلات، وخصوصًا المبكرة منها القم والتآكل وآثار الرطوبة التي أضرت بالورق وبالوثائق المدونة عليه أيضًا، كما أن كثرة استعمال وتداول السجلات قد ساعد علي تغير لون الورق من هوامشه، وأدى إلي تلف أجزاء كثيرة من هوامش الصفحات، كما نجد البعض الآخر به تقوب بفعل الحشرات^(١).

والملاحظ أن سجلات محكمة الباب العالي كلها مجلدة^(٢)، والظاهر أنها قد جلدت عدة مرات، حيث يظهر تحت للتجليد الحالي، تجليد آخر من نوع مختلف في بعض السجلات^(٣).

وأغلب الظن أن تجليد السجلات قد تم في وقت متأخر عن عهد كتابتها والقيد فيها، وذلك لأن هناك أخطاء كثيرة في ترتيب أوراق السجل قبل تجليدها، ومثال ذلك:

(أ) السجل رقم ٤ باب عالي جلدت الصفحتان ٦١٦، ٦١٧ بأخر السجل ومدون بهما الوثائق من رقم ٣٩٤٧ إلى ٣٩٥٧ في حين أن آخر صفحات السجل هي ٦٥٣.

(ب) كما وأن السجل رقم ٤١ باب عالي جلدت به صفحات قبل الأخرى، إذ أن أول صفحة به مقيد بها وثائق يوم ٢٩ ذي الحجة سنة ٩٨٦ هـ، والصفحة التي تليها مقيد بها وثائق يوم ٤ من ذي القعدة سنة ٩٨٦ هـ، ثم بعد ذلك تأتي الأوراق مرتبة ٥ من ذي القعدة ثم ٦ من ذي القعدة وهكذا، مما يدل علي أن الصفحة الأولى جلدت في مكان خطأ، والخطأ ليس في القيد زمنياً، لأنه بعد انتهاء تسجيل الوثائق شهر ذي القعدة، بدأ تسجيل وثائق شهر ذي الحجة بانتظام فيما عدا الورقة التي تتضمن وثائق يوم ٢٩ الحجة، فهي غير موجودة في مكانها الطبيعي، وإنما وضعت وجلدت خطأ قبل شهر ذي القعدة.

-
- (١) سجل باب عالي رقم ٧، ٩، ١٠، ١٣، ٥٠، ٩٤، ٥٩، ٦٢، ١٠٠، ١٩٩، وسجل رقم ٥٦ من ص ٣٣ إلى ٤٣، سجل ٢٠٥ من ص ١٧٤ وحتى آخره.
- (٢) فيما عدا السجل رقم ١٨٤ مكرر فأوراقه ليست مجلدة، بل هي كرايس جمعت معاً في محفظة مربوطة بشرائط سوداء، فهي أوراق توضح شكل السجلات قبل تجليدها.
- (٣) نلاحظ تأكل الشاش المجلد به السجل رقم ٣٦، ويظهر تحته تجليد من نوع آخر من الورق اللامع المصقول المنقوش باللون الأحمر والبني.

(ج) هذا فضلاً عن أن الورقتين الأخيرتين من السجل رقم ٩٧ باب عالي جلدنا خطأ في نهاية السجل ، وكان المفروض أن يكونان في أوله.

(د) وسجل رقم ١٣١ باب عالي، نجد أن الورقة الأخيرة منه مجلدة خطأ إذ أن تاريخها سنة ١٠٠٠هـ، في حين أن السجل ينتهي في رجب سنة ١٠٦٤هـ.

(هـ) السجل رقم ١٣٢ باب عالي نجد خمس ورقات مجلدة في آخره خطأ لأن تواريخها متباعدة عن تاريخ السجل، فضلاً عن أنها دخيلة عليه في نوع الخط والورق وأبعاده، فهي تختلف اختلافاً تاماً عن بقية السجل.

(و) السجل رقم ١٣٥ باب عالي صفحة عنوانه مجلدة في ص ٢٤٦ من السجل وتحمل تاريخ ١٨ رمضان سنة ١٠٦٧هـ في حين أن أول وثيقة مقيدة بالسجل تاريخها ٢١ ربيع أول سنة ١٠٦٨هـ وآخر وثيقة ٢٧ صفر سنة ١٠٦٨هـ، فكان يجب أن تكون هذه الصفحة في أول السجل.

(ز) السجل ١٧٠ باب عالي جلدت آخر صفحة به معكوسة في شكل مقلوب، حيث نجد الوثائق وأرقامها وأرقام الصفحة مقلوبة ، ويتضح من ذلك أن التجليد حدث بعد الترقيم، وسف نرى فيما بعد أن الترقيم قد جاء بعد القيد.

(ح) السجل رقم ١٢٠ باب عالي من الصفحة رقم ٣٠٨ إلى ٣١٨ مجلدة أوراقه مقلوبة.

(ط) السجل رقم ٢٣٣ باب عالي نجد الصفحتين اللتين تقعا بعد الوثيقة رقم ٢١ مجلدين مقلوبتين خطأ، وأرقام الوثائق المقيدة بها صحيحة.

(ي) السجل رقم ٢٩٦ باب عالي الورقة ١٥٥ مجلدة معكوسة.

(ك) السجل رقم ٢٨٥ باب عالي، الوثيقة رقم ٥٩٨ تقع في ص ٤٧٦ وبقية هذه الوثيقة تقع في ص ٣٦١، مما يدل على أن الصفحات كانت تجلد بطريقة عشوائية أحياناً . ونجد من هذه الأمثلة نماذج كثيرة في سجلات محكمة الباب العالي، وغيرها من المحاكم العثمانية.

ولعل هذه الكراسات المسجلة بها الوثائق، والمسلسلة زمنياً ، كانت تجمع بعد قيدها لتجلد معا ، فيتكون بذلك السجل بالصورة التي هو عليها الآن ، ولعل قدم هذه السجلات وكثرة تنقلها من مكان حفظ لآخر، قد جعلها مفككة الأوراق وتحتلج إلى تجليد من وقت لآخر، وربما كان تجليدها عدة مرات بواسطة أشخاص ليس

لهم دراية بالوثائق والسجلات، أو القدرة على التمييز بين التواريخ والأرقام والخطوط وغير ذلك هو السبب في وجود الأخطاء التي تمت أثناء عملية التجليد.

والتجليد الحالي للسجلات من الكرتون المغطي بالشمع أو قماش الشاش المختلف الألوان، الأحمر والأسود والأزرق والأخضر والبنّي.

(ب) المداد "الحبر":

الحبر المستعمل في كتابة السجلات لونه أسود قاتم، إلا أن الحبر في بعض السجلات يميل إلى اللون البنّي الداكن، وذلك بسبب وجود أكسيد الحديد في الحبر، مما يغير من لون المداد أحياناً ويؤدي إلى عدم بقاء اللون الأسود فيه قاتماً أو حالكاً، ونجد بعض الوثائق قد قيدت بحبر أذيب فيه الذهب وكتبت به الوثيقة، وعندما جف المداد أصبح لونه أسود مذهب^(١)، وكثير من أوراق السجلات بها آثار رطوبة أضرت بصفحاتها، وأتلفت وأذابت الحبر حتى أصبحت الكلمات مطموسة^(٢).

كذلك كان الرمل يستخدم في تجفيف الكتابة، إذ أن هناك بقايا من ذرات الرمل مازالت موجودة بين صفحات السجلات^(٣).

(١) سجل رقم ١٠٠ وثيقة رقم ١٨٥٥ تعيين في وظيفة قراءة بالمدرسة الأثرية، وسجل رقم ١٠٤، ص ٧٩١، انظر طريقة حل الذهب في شراب الليمون النقي واستعماله في الكتابة في: القلقشندي، ج ٢، ص ٢٧٧.

(٢) سجل رقم ١١٧، ١١٨، ١٣١، ١٣٣، ١٣٦.

(٣) سجل رقم ٢١٩ ص ٢٧٣، الوثيقة مشطوبة بوضع كمية من الحبر عليها لطمسها ثم جفف الحبر بالرمل، ومازال الرمل موجوداً بالصفحة وملتصق بالحبر الجاف. سجل رقم ٢٣٨، ص ٢٥٨ أبطلت الوثيقة بعبارة (بطل هذا التولاج ورجع المستاجر عنه) جفف الحبر المكتوب به هذه العبارة بالرمل ومازلت آثاره باقية في الصفحة.

وكان الرمل يستعمل في ترتيب الكتب، وهو من أهم أدوات الكتابة، حيث كان يوضع في آلة خاصة تسمى المرملة، وتشتمل هذه المرملة على: (١) الظرف الذي يوضع فيه الرمل ويكون عادة من النحاس أو الخشب، (٢) الرمل: وقد اختار الكتاب الرمل الأحمر دون غيره لأنه يكسو الخط الأسود بهجة لا يكسوها غيره من أصناف الرمل، وأحسن أنواع الرمل ما كان منها دقيقاً (ناعماً) وهو على أنواع منه ما يؤتى به من الجبل الأحمر بالقرب من جبل المقطم، وهو أكثر الأنواع وأعمها وجوداً في مصر، ومنه ما يؤتى به من الوحات وهو رمل متحجر شديد الحمرة، ومنه ما يؤتى به من سيناء بالقرب من الطور، وهو رمل دقيق أصفر اللون قريب من الزعفران، وهو نادر الوجود، كذلك نوع بين الحمرة والصفرة به شذور كششور الذهب وهو نادر الوجود جداً، ويرمل به الملك. (القلقشندي، ج ٢، ص ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠).

واستخدم الحبر الأحمر في ترقيم صفحات السجل، كما استخدم في ترقيم الوثائق المدونة في كل صفحة، والراجح أن الحبر الأحمر المستخدم في ترقيم الصفحات والوثائق قد استعمل في زمن متأخر عن عهد القيد بالسجلات^(١).

(ج) الخط:

الخط الذي كتبت به سجلات محكمة الباب العالي معتنى به بالنسبة لغيره من الخطوط في سجلات المحاكم العثمانية الأخرى، ولعل السبب في ذلك هو أن محكمة الباب العالي كان لها مكانة كبيرة، فهي مقر أكبر سلطة قضائية في مصر، وهو قاضي العسكر شيخ الإسلام، كما كان لها الرئاسة والإشراف على المحاكم الأخرى ولذلك كان بها أفضل الكتاب وأجودهم خطا. ومع ذلك نجد في سجلات الباب العالي أنواعا كثيرة من الأقلام، بل في السجل الواحد نلاحظ أن عدة أياد قامت بقيد الوثائق والقضايا، وهذا يدل على أن كتاب السجلات بالمحكمة كانوا كثيرين، ويتداول على السجل الواحد أكثر من كاتب واحد، وعلي سبيل المثال لا الحصر نلاحظ ذلك في السجل رقم ٩٤ باب عالي بعد نهاية كل وثيقة يكتب كاتبها أنها كتبت بخطه، بعد الوثيقة رقم ١١٠ نجد "بخط الشيخ عبد الوهاب"، ووثيقة رقم ١٩٩ "بخط الشيخ يحيى السنباطي"، والوثيقة ١٩٧ "بخط الشيخ محمد السامولي"، والوثيقة ٢٠٦ "بخط الشيخ على الحنفي"، والوثيقة ٥٤٤ "بخط الشيخ عبد الرحمن البحيري".

كذلك في السجل رقم ٩٥ باب عالي نجد أن الوثيقة رقم ٤٢١ "بخط الشيخ عبد القادر الدمرداش" والوثيقة ٤٨ "بخط الشيخ إبراهيم القادري"، والوثيقة ٥٤ "بخط الشيخ أبو اليسر"، والوثيقة ٤٩ "بخط الشيخ السيد محمد".

وإلى جانب هؤلاء الكتاب نجد أسماء عديدة لكتاب آخرين منهم الشيخ محمد الرمضاني، والشيخ عبد الفتاح الخطيب، والشيخ عبد الرؤوف المالكي، والشيخ أحمد القادري، والشيخ عبد الوهاب الفضالي.

ومن ذلك يتضح لنا أنه يقوم بالقيد في السجل الواحد عدد كبير من الكتاب مما يجعل أنواع الخطوط عديدة ومختلفة تبعا لطبيعة كل كاتب منهم وطريقته في الكتابة، وبصفة عامة، فإن خط السجلات ينتمي لخط نسخ المحاكم (الرزاز)^(٢) وهو

(١) انظر: "الترقيم" ص ٢٥٩ من هذا البحث.

(٢) انظر كلمة عن خط الرزاز في ص ١٣٧ من هذا البحث وما بها من مصادر.

خط يومي سريع بعضه مضطرب مهتز، نتيجة السرعة في التكوين، وطريقة كل كاتب في الكتابة والقيد التي تختلف عن طريقة غيره من الكتاب، فمنهم من يكتب بسرعة دون العناية بالأسلوب، ومنهم من ينسق الكتابة والخط ويحافظ على المسافات بين السطور، ومنهم من يتجه بالعرف إلى أسفل أو إلى أعلى بحيث تتشابه السطور والكلمات مع بعضها البعض ولا تظهر الكلمات واضحة.

ولعله يمكننا القول أن سجلات الباب العالي تزخر بأنواع مختلفة ومتنوعة من الخطوط، وأغلب هذه الأنواع الخطوط التالية:

- (١) خط مقروء وإن كان ليس مرتباً ولا جميلاً فهو سريع جداً، وغير معجم وغير منظم^(١).
- (٢) خط غير مقروء بتاتاً وغير واضح، حروفه ضيقة، ولا توجد مسافة بين كلماته وسطوره وغير معجم^(٢).
- (٣) خط جميل ومنمق جداً وصغير أو دقيق الحروف مع اتزان في سير السطور وانتظام الكلمات والمسافة بينها^(٣).
- (٤) خط رديء وتصعب قراءته للشخص العادي^(٤)، وإن كان في إمكان الأرسيفي الباليوجرافي - الذي مرت عليه أنواع مختلفة من الخطوط وتعود على قوادة الصعب منها - أن يقرأه، وكذلك بالنسبة للمتمرس على قراءة الخطوط القديمة. والملاحظ أن معظم سجلات الفترة من سنة ١٢١٩هـ إلى سنة ١٢٣١هـ خطها رديء، ومن هذا النوع الأخير.

(د) السطور:

معظم السطور في صفحات سجلات الباب العالي غير منتظمة وخاصة في السجلات الأولى أو القديمة، ولكنها تنتظم بعض الشيء في السجلات المتأخرة، وتتساوى السطور في الطول وتستوي في الشكل.

(١) سجل ٢ وثيقة رقم ١٣٨٤، سجل ٣٨٥ وثيقة ١٠٨١، السجل رقم ٦ معظمه، سجل ١٢٤ وثيقة ١٨٣٥، سجل ١٢٧ وثيقة ٢١٧٨، ١٥٩٣.

(٢) سجل ٣٤٨ معظم السجل، سجل ٢٨٩ وثائق أرقام ٢، ٣، ٤، ١٠٥، ١٠٦، سجل ٣٣٦ وثيقة ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٤.

(٣) سجل ٦١ وثيقة ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٧٣٧ انظر: لوحة رقم ٢٥، سجل ٧٠ الصفحات الأولى منه، سجل ٢٨٩ وثائق من ٢٠٨ إلى ٢١٤ سجل ٦٣ وثائق ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، سجل ١٠٩ وثيقة ٦٨٨، ٦٨٩، سجل ٢٢٨ معظمه؛ سجل ١٢٤، وثيقة ٣٣، ٣٤، سجل ٦١٠، ٨٦٤.

(٤) سجل رقم ٢٩٧ وثيقة رقم ١، ٢، ٣، ٤ إلى وثيقة ٣١ ووثيقة من ٥١٩ إلى ٥٢٣؛ سجل ٣٧٠ وثيقة ١، ٢، ١٣ سجل رقم ٣٣١ ص ١.

وبصفة عامة فإن السجلات القديمة للمحكمة نلاحظ فيها أن الكتاب قد درجوا على عدم ترك مسافات بين السطور في الوثيقة الواحدة حتى تكاد تتلاصق جميع السطور، وتتلاقق نقط الإعجام، ولا يمكن تفسير الكلمة إلا بعد مجهود كبير، فيما عدا حالات قليلة^(١).

أما بين الوثيقة والتي تليها فكان الكاتب يترك مسافة صغيرة حوالى ٢ سم ويضع خطوط مائلة (/ /) بين كل وثيقة والتي تليها أو يقوم بوضع خط بعوض صفحة السجل بين الوثيقة والتي تليها^(٢).

والملاحظ على السطور أنها غير مستوية أو منتظمة، أي أن السطر يبدأ من جهة اليمين من نقطة معينة وفي نهايته جهة اليسار يكون قد انخفض أو ارتفع إن قليلاً أو كثيراً تبعاً لطبيعة الكاتب في القيد، ومع ذلك فهناك كتاب قد راعوا الدقة وكانت سطورهم مستقيمة ومستوية^(٣)، وأحياناً كان الكاتب يقيد الوثائق في جميع اتجاهات الصفحة فيكتب في غير اتجاه الصفحة الطبيعي فيملأها بسطور مائلة أحياناً، وبطريقة راسية أحياناً أخرى^(٤).

كما إننا نلاحظ في السجلات المبكرة من محكمة الباب العالي أن الكاتب في حالة كتابة الأعداد الخاصة بالمبالغ أو الأوزان، كان يكتب الرقم الدال على المبلغ بنوع من الاختصار أو الاختزال تحته، فيصبح هذا الرقم بين السطور وبعضها، فإذا كان في السطر الواحد عدة مبالغ أو أعداد أصبحت تحت كل كلمة (ذهب سلطاني) أو (فضة سليمان) قيمة المبلغ بالعدد مثل "مائتين" أو "ثلثمائة" بغورمة معينة، هذه الغورمة أو الشكل المتبع في كتابة الأرقام المسماة "بارقام القيرمة" وتختلف هذه الأعداد عن الأعداد العادية، فيما يتعلق بطريقة كتابتها "فورمتها" وتخضع في هذا لقاعدة معينة^(٥).

(١) سجل ٦ - السطور واسعة وبينها مسافات في معظم صفحات السجل.

(٢) سجل رقم ٣.

(٣) سجل رقم ١٣٦ وثيقة ١٨٨٦؛ سجل ١٦٥ وثيقة ١٦٦٣؛ سجل ١٨٠ وثيقة ١١٣٣؛ انظر: لوحة رقم ٣٠؛ و لوحة رقم ٣١.

(٤) سجل رقم ٢٥٥ ص ١؛ سجل ٢٥٧ ص ١؛ سجل ٢٨٧ ص ١؛ سجل ٢٩٩ ص ١؛ سجل ٣٢٧ ص ١؛ انظر: لوحة رقم ١٢؛ انظر: لوحة رقم ١٨.

(٥) سجل رقم ١ وثيقة رقم ٤، ١١، ٢٠٩، ٢٥٩؛ سجل رقم ٢ وثيقة رقم ٧٢؛ انظر: لوحة رقم ٤٠ بمجلد اللوحات لرسالة الماجستير للباحثة بعنوان "سجلات الصالحية لاختصارات أعداد القيرمة، والتعليق عليها في متن الرسالة"، ص ١١١، ١١٢، ١١٣ وما بها من مصادر.

أما السجلات المتأخرة في التاريخ وخاصة من أول السجل رقم ٤٠٩ مبيعات قديم قد بدأت السطور تنتظم ويدخل على السجل شيء من الترتيب والنظام من حيث المسافات بين السطور والهوامش وتوقعات الكتاب فيها.

(هـ) الهوامش:

لم يكن في السجلات الأولى للباب العالي أي هوامش في أي من جانبي الصفحة الأيمن أو الأيسر، فقد كان الكاتب يملأ الصفحة تماماً، وفي بعض الأحوال إذا ترك هامش فإنه يعود ويملاه بالكتابة في جميع اتجاهات الصفحة^(١)، ولكن من بدء السجل رقم ٤٠٩ مبيعات قديم بدأ الكاتب ينظم صفحة السجل، وقسام بعمل هوامش بالمداد الأحمر، كذلك بدأ يكتب اسم المتصرف القانوني في كل وثيقة على هامش الصفحة، وهو نوع من التنظيم لتسهيل مهمة استخراج صور الوثائق من السجلات بأسماء متصرفيها وهذا هو التسجيل الشخصي^(٢).

(١) سجل ١٥٩ ص ٣؛ سجل ٢٠ ص ٤٩، ١٦٩، ١٧١؛ سجل ١٢٠، معظم صفحات السجل؛ سجل ٣٧ إعلانات قديم، ص ١.

(٢) هناك نوعان لنظام التسجيل أو الشهر، نوع متأخر وهو نظام الشهر الشخصي ونوع متقدم وهو نظام الشهر العيني أو السجل العقاري، ونظام الشهر الشخصي معيب من ناحية الترتيب والحجية، أما من ناحية الترتيب فإن التسجيل فيه والقيّد يكون وفقاً لأسماء الأشخاص ومن هنا كان نظاماً شخصياً، فصاحب المصلحة لا يعرف من سجلات هذا النظام إلا الشخص الذي تصرف في العقار، ولا يفيد هذا في معرفة كل ما وقع على عقار معين من تصرفات، وهو معيب من ناحية الحجية لأن التصرفات التي تشهر في هذا النظام لا يتحرى عادة صحتها بل تشهر كما هي فإن كانت صحيحة بقية كذلك، وإن كانت معيبة لسبب من أسباب البطلان أو كانت مزورة بقيت على حالتها معيبة. فالشهر في هذا النظام لا يبطل عقدًا صحيحًا ولا يصحح عقدًا باطلاً. وهذا النظام مايزال قائماً في مصر الآن، وإن كان هناك اتجاه للتسجيل - العيني. ونظام التسجيل العيني أو السجل العقاري نظام محكم من الناحيتين الترتيب والحجية، فمن ناحية الترتيب لا تشهر التصرفات وفقاً لأسماء الأشخاص بل وفقاً للعقار ذاته، ومن هنا كان نظاماً عينياً، فلكل عقار مكان خاص في السجل العقاري ويثبت في هذا المكان كل ما يقع على هذا العقار من التصرفات وما يتقله من حقوق فإذا أراد شخص أن يتعامل في عقار أمكنه بالرجوع إلى السجل العيني أي يعرف حالة العقار على خير ما يمكن من الدقة. وهو محكم من ناحية الحجية لأن التصرفات التي تشهر لا يتم شهرها إلا بعد التحري عن صحتها من جميع الوجوه ويشرف على ذلك قاض يأمر بإجراء التسجيل بعد الفحص الدقيق. ومهمة التسجيل في نظام الشهر العيني هو نقل الحق العيني لا مجرد إعلان التصرف. (المنهوري، الوسيط، ج ٤، ص ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧).

وكان الهامش جهة اليمين في الصفحة اليمنى، ومن جهة اليسار في الصفحة اليسرى يعرض حوالى ٣,٥ سم ويزيد الهامش في بعض السجلات إلى ٥ سم^(١)، ومنذ بداية السجل رقم ٤٣٢ نجد أن الهوامش قد أصبحت من جميع الجهات فى الصفحة، أو بمعنى آخر أصبحت الكتابة فى داخل إطار من الحبر الأحمر.

وفي بعض السجلات نجد صفحات بأكملها بدون كتابة^(٢)، وكان بعض الكتاب يكتب كلمة (بياض) أو (خال) ويكررها أكثر من مرة ليملاً بها الصفحة البيضاء^(٣)، حتى لا يستغل هذا الفراغ فى إضافة أي وثائق أو دعاوى مزيفة قد تغير فى حقوق الناس وتتسببها التزامات قد تضر بمصالح وحقوق الآخرين. ولهذا السبب نفسه كانوا يشطبون على الصفحات البيضاء بخطوط مائلة أو على شكل حلزوني للحيلولة دون إضافة أي نص جديد فى تلك الفراغات.

(و) الترقيم:

لم يهتم معظم كتاب سجلات محكمة الباب العالي، سواء القديمة أو الحديثة، بوضع أي علامات للترقيم فى النص من فواصل بين الجمل سواء كانت نقطة أو فصلة أو قوس أو شرطة أو غير ذلك، وكان النص (الوثيقة أو الدعوى) بدون تباعا، بل تكاد الكلمات تلتصق ببعضها البعض دون مسافة تذكر أو تلحظ.

وكان الحال يجرى على هذا المنوال بالنسبة لجميع أنواع الوثائق سواء كانت تصرفات قانونية مختلفة من بيع أو وقف أو استبدال أو دعاوى قضائية ولم تكن الوثائق ترقم فور كتابتها بأرقام متسلسلة حسب قيدها فى السجل، بل كان يفصل بين الوثيقة والأخرى خط بعرض السجل أو بخطوط مائلة كما سبق القول، للفصل بين الوثائق المختلفة الموضوع وبعضها، وفي بعض الأحيان قد لا توجد هذه الخطوط أيضا.

ومع ذلك فإننا نجد الآن ترقيماً للوثائق المدونة فى السجلات والصفحات بالمئات الأحمر، والراجع أن ذلك قد حدث فى وقت متأخر عن وقت قيدها وذلك للأسباب الآتية:

(١) سجل رقم ٤١٣.

(٢) سجل رقم ٢٤٣ بأخذه ٢٤ صفحة بيضاء لا كتابة فيها بتاتا.

(٣) سجل رقم ٢٩٦ ص ١٢٩٢ سجل ٤٣٤ ص ٩٥.

(١) جاء في بداية كثير من السجلات أن من قام بعملية ترقيمتها "فلان" وبنفس لون المداد المستعمل في الترقيم، وهذا يعني أن شخصا بعينه هو الذى قام بترقيم هذا السجل كله وهو المسئول عن الترقيم، كما أنه يضع توقيعه على السجل بما يفيد قيامه بهذا العمل (عملية الترقيم)، ويبدو أنه من موظفى وزارة العدل لشئون الأحوال الشخصية الذين كانوا يقومون بعملية حصر الوثائق بالسجلات، ويوقعون فى نهاية السجلات بملاحظاتهم المختلفة على السجل الذى تم حصره، إذ يتضح لنا من دراسة أسماء من قاموا بالترقيم وخطوطهم أنهم ليسوا من كتاب السجلات بمحكمة الباب العالى، ولا الشهود - الذين نجد أسماءهم فى نهاية قيد الوثائق - وإنما هم موظفون حديثون بقسم الحفظ والدفتـر خـانة.

(٢) إن من قام بعملية الترقيم لا يعرف عن موضوع الوثيقة شيئا بدليل إسقاطه لكثير من الوثائق بدون ترقيم ظنا منه أنها تابعة لما قبلها^(١)، فهو إذن ليس الكاتب الذى قيد الوثائق بالسجل، وغالبا ما يحدث ذلك فى الوثائق التى لا يوجد بينها وبين التى تليها خط بعرض السجل للفصل بين الوثائق عند قيدها.

(٣) هناك شطب وتعديل وتصحيح فى كثير من الأرقام التى رقت بها الوثائق بالسجلات، وترتب على هذا التعديل والشطب تغيير فى تسلسل تلك الأرقام^(٢)، مما يدل على أن السجل كله قد رقم فى وقت واحد وأن كاتب الباب العالى ليس هو الذى وضع هذه الأرقام وقت القيد، ولكنها رقت بعد كتابتها بزمـن وفى محاولة لحصرها.

(١) سجل رقم ٢٩، ص ٢٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٥؛ سجل رقم ٣١ آخره وثائق غير مرقمة؛ سجل ٤٨ بأخـره سبع وثائق دون ترقيم؛ سجل ٧٥ أوله وثائق غير مرقمة؛ سجل ١٢٦، وثائق ٥٩، ٦٢، ٦٣ مختلفة الموضوع ولكن كل اثنين برقم واحد.

(٢) سجل رقم ٧٩ شطب وتعديل فى رقم الوثيقة ١٦٦٥ حتى نهاية السجل ٢٠٤٠؛ سجل رقم ٨٤ شطب بأرقام وثائق ٢٧٦٥، ٢٤٦٦؛ سجل رقم ٨٦ شطب فى رقم الوثيقة ١٠٢١ وحتى نهاية السجل؛ سجل ١٣١ خطأ فى الترقيم من وثيقة رقم ٩٠٠ وإلى نهاية السجل؛ سجل رقم ١٤٠ شطب بأرقام الوثائق من رقم ٢٩٠ وإلى آخر السجل؛ سجل رقم ١٤٤ خطأ فى ترقيم الوثائق من رقم ٣٨٢ وإلى نهايته ١١٢٣٢؛ سجل رقم ١٥٢ شطب فى أرقام الوثائق من ٤٧٢ وإلى آخره؛ سجل رقم ١٦٢ شطب من رقم ٥٦٣ وإلى نهاية السجل؛ سجل رقم ١٩١ وثيقة رقم ١٢١٩ مشطوبة منذ قيدها وكتب عليها (غيرت والعمل على ما بعده) ولكنها مرقمة؛ سجل ١٤٦ به شطب وتصحيح من رقم ١٣٤ وإلى نهاية السجل.

(٤) نلاحظ أن أوراق سجلات المحاكم العثمانية الموجودة في محافظ الدشت غير مرقمة الوثائق، ولكنها مرقمة الصفحات فقط بالمداد الأحمر المستعمل حديثاً، الأمر الذى يستفاد منه أن هذه الوثائق لم تكن مرقمة في الأصل، وفي وقت قيدها - ولا زالت كذلك حتى الآن - في حين أن السجلات المجلدة للمحاكم مرقمة الوثائق، مما يدل على أن موظفى الدفترخانة قاموا بترقيم السجلات الكاملة للمحاكم، دون ترقيم الوثائق المدونة في أوراق الدشت المودعة بالمحافظ، والتي كانت في الأصل أوراقاً لسجلات المحاكم كلها، ونظراً لتفككها، فقد رتبنا ترتيباً تاريخياً، وحفظت في تلك المحافظ "سنة بسنة".

(٥) نلاحظ في سجلات الباب العالى (إسقاط القرى)، أنها غير مرقمة الوثائق^(١)، وربما كان ذلك لعدم أهمية هذه السجلات بالنسبة لموظفى الحفظ في الاستعمال اليومي، في حين اهتموا بالأنواع الأخرى لسجلات الباب العالى والمحاكم الأخرى لكثرة استخدامها وتداولها، ولتسهيل استخراج طلبات الجمهور منها، وكذلك لتيسير طلب الوثائق بأرقامها داخل السجلات من مبايعات ووقف وإعلامات وإشهادات وهي السجلات التي دأب الجمهور على استخراج صور منها عند الحاجة إليها.

(٦) الملاحظ على السجل رقم ٢٠٥ أن أول وثيقة فيه برقم ٨٥٤، والتي تليها برقم ٨٥٥ وهكذا حتى نهاية السجل ثم شطب هذه الأرقام وعدلت بحيث أصبحت أول وثيقة تأخذ رقم ١، ٢، ٣، إلخ. وهذا يعني أن هذا السجل كان بقية لسجل آخر وفصل عنه وجد بمفرده وعدلت أرقامه.

مما سبق يبدو أن ترقيم الوثائق وصفحات السجلات بالمداد الأحمر ترقيم حديث، جاء بعد قيد الوثائق في أوراق السجلات، وقام بترقيم تلك الوثائق موظفون حديثون من وزارة العدل التي تتبعها هذه السجلات، وذلك بغرض الحصر والتنظيم للسجلات التي يكثر العمل فيها وطلب الجمهور لها، وخاصة بالنسبة للوقف، لكثرة طلبات الجمهور لوثائقه لإثبات حقوق لهم، أو لرفع دعاوى يستندون فيها إلى تلك الوثائق.

أما بالنسبة لترقيم سجلات الباب العالى، فالواضح من دراسة تلك السجلات إنها كثيرة العدد، ومتعددة الأنواع، وكل نوع من هذه السجلات مرقم ترقيماً خاصاً

(١) انظر: سجلات إسقاط القرى المحفوظة بالشهر العقارى، وانظر: فهرس سجلات إسقاط القرى بعد ترقيم وثائقه بمعرفة الباحثة.

بالدفترخانة المحفوظ بها، وهو ترقيم مسلسل يبدأ من رقم ١ إلى أن ينتهي عدد سجلات هذا النوع، بمعنى أن مبيعات الباب العالي قديم من (١ إلى ٥٥٩) وإعلامات قديم من (١-٥٢)^(١)... إلخ.

ثانيا: صفحة العنوان:

معظم سجلات محكمة الباب العالي التي وصلت إلينا، نجد لها صفحة عنوان، توضح ما يقيد بداخل السجل من وثائق ودعاوى، والقليل منها وصل إلينا بدون صفحة عنوان، ومعظم هذه السجلات، التي ليس لها صفحة عنوان — ترجع إلى الفترة المبكرة أي السجلات الأولى القديمة، ولعل السبب في ذلك هو قدم السجلات المبكرة وضياح صفحات منها من بينها صفحة العنوان، كذلك الإهمال الذي أصاب السجلات قبل تجليدها، وتعرضها للتلف من أثر الحريق أو الرطوبة وطريقة الحفظ السيئة.

وما وصل إلينا من صفحات عنوان للسجلات، يزخر بمعلومات وافرة عن قضاة العسكر بمصر والنواب، كذلك لأنواع مختلفة من الوثائق والدعاوى المقيمة فيها، وإلى جانب معلومات تاريخية ذات أهمية خاصة، وليس لها علاقة بالتوثيق والفصل في الدعاوى وسيأتى ذكرها تفصيلا.

وصفحات عنوان السجلات بمحكمة الباب العالي لها أهمية خاصة في الدراسة الوثائقية والتاريخية لما تحويه من معلومات قيمة وفريدة عن القضاة وأختامهم وألقابهم، ومدد تعيينهم.

وأول سجل وصل إلينا له صفحة عنوان — من سجلات الباب العالي — هو السجل رقم ٥٩^(٢).

وتختلف المعلومات الواردة في صفحة العنوان من سجل إلى آخر، ولكن يمكننا القول أن صفحة العنوان تحوى المعلومات التالية بصفة عامة:

(١) يذكر فيها ما يقيد من أنواع مختلفة من الوثائق والتصرفات والدعاوى بحيث تحدد لنا اختصاص المحكمة كأن يقال (هذا سجل معد لضبط التمسكات

(١) انظر الفهارس الشاملة لسجلات محكمة الباب العالي القديم والجديد منها بأنواعه المختلفة في ملحوظة الرسالة، ص ١٢٠-٢٦٠.

(٢) انظر صورة صفحة عنوان السجل رقم ٥٩ بمجلد اللوحات لوحة رقم ١٥.

والدعاوى الصادرة من^(١)، أو "هذا سجل مبارك معد لدبط الوقايع الصادرة بالباب العالي من تواجرات واستبدالات ومبايعات وإشهادات ودعاوى وغير ذلك في زمن تولية"^(٢)، وأيضا "هذا سجل مبارك.. يتضمن علم ضبط الوقايع الشرعية والأمور الدينية من مبايعات وإشهادات وأنكحة واستبدالات وتواجرات وغير ذلك من دعاوى شرعية بالباب"^(٣).

ومن هذه الصنيغ يمكننا معرفة أن محكمة الباب العالي كان يقيد في سجلاتها المبايعات والاستبدالات والإشهادات المختلفة بأنواعها والدعاوى.

(٢) يرد في صفحة العنوان اسم قاضي العسكر بمصر وألقابه الخاصة به دون غيره من القضاة اللواب مثل : "شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء الأعلام قاضي النقض والإبرام وارث شريعة سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام..."^(٤)، أو "شيخ الإسلام علامة الأئام قاموس البلاغة ونبراس الإقهام الناظر في الأحكام الشرعية قاضي القضاة يومئذ بمصر المحمية الواصل بلطف المعيد المبدى مولانا..."^(٥).

كذلك يرد ذكر نائبه الحنفي وألقابه التي تختلف عن ألقاب قاضي العسكر مثل "فخر علماء الإسلام كمال بلغا الأئام معتمد المسادة الموالي الأعزة للكرام الواصل بعناية ربه المعيد المبدى مولانا..."^(٦).

(٣) يذكر تاريخ بدء القيد بالسجل على صفحة العنوان أيضا بأن يقال: (٧) "ابتدأه سابع عشر شعبان المكرم من شهور سنة أربعة وأربعين ومايتين وألف من هجرته صلى الله عليه وسلم"، ولذا للتاريخ في بداية السجل أهمية كبيرة، فهو يوضح لنا مدد تعيين القضاة، والفترة التي يغطيها السجل حتى نهايته، وهل توجد فجوات تاريخية ناقصة بين السجل السابق واللاحق في قيد الوثائق، كما يحدد لنا الفترة التي قيدت فيها تلك المواد في تلك السجلات، إذا ما قورنت

(١) سجل ٢٨٢، ص ٤١ انظر: لوحة رقم ١٢/أ.

(٢) سجل ٢٦٩ ص ١.

(٣) سجل ٢٤٨، ص ١.

(٤) سجل ٩١ ص ١ انظر لوحة رقم ٨.

(٥) سجل ٤٢١ ص ١ سجل ٤٣٢ ص ١ انظر لوحة رقم ١٦ أ، ب.

(٦) سجل ٢٤٨، ص ١.

(٧) سجل رقم ٣٨٤، ص ١.

بسجلات محاكم أخرى لنفس الفترة وغير ذلك مما يهم الباحثين والدارسين في هذا الشأن.

(٤) يرد في بعض صفحات العنوان بسجلات الباب العالي معلومات تاريخية هامة، وليس لها علاقة بالتدوين في السجلات مثل تاريخ جلوس السلطان عبد الحميد وألقابه ونصه: "أول جلوس لمولانا سلطان سلاطين الإسلام الأعظم والخالقان الأفخم المكرم مولانا عبد الحميد خان نصر الله أمين في يوم الجمعة ثامن شهر ذي القعدة سنة ١١٨٧هـ"^(١).

كذلك كثيرا ما يرد في صفحة عنوان سجلات محكمة الباب العالي "تبوت رؤية الهلال محرم يوم الاثنين سنة ١١٨٨هـ سابع شهر برمهاة القبطي سنة ١١٨٧ق"^(٢). أو ثبت هلال غرة شهر ذي الحجة الحرام ختام سنة ١١٨٢هـ يوم السبت المبارك^(٣) و"ثبت هلال ربيع أول سنة ١١٨٤هـ ليلة الاثنين بشهادة"^(٤). و"ثبت هلال شهر المحرم الحرام افتتاح سنة ١١٨٥ ليلة الثلاثاء بشهادة كل من السيد الشريف الحاج محمد السيوفي"^(٥). و"ثبت هلال شهر ذي الحجة الحرام سنة ١١٧٣هـ ليلة الاثنين بشهادة كل من الشيخ عامر الميقاتي بالبيمارستان المنصوري والشيخ شعبان ابن المرحوم أبو السرور البساطي"^(٦).

كثيرا ما ترد في صفحات عنوان سجلات الباب العالي معلومات تاريخية نوع آخر مثل حصر أموال خراجية قديمة في مصر بولايات قليوب ومنصورة وجيزية ومنوفية وغربية وفيوم وبهنساوية وأشمونين^(٧).

ويستفاد من ذلك أن لقاضى العسكر الإشراف على حصر الأموال الخراجية في ولايات مصر المذكورة، وبالتالي فهو يشرف على دخول هذه الأموال خزينة الدولة.

(١) سجل رقم ٢٨٢ ص ٤١ انظر لوحة ١٢/أ.

(٢) سجل رقم ٢٨٢ ص ٤١ انظر لوحة ١٢/أ.

(٣) سجل رقم ٢٨٢ ص ٤٥ سجل ٢٦٣ ص ٤١ انظر: لوحة رقم ١١/أ.

(٤) سجل رقم ٢٨٤ ص ١.

(٥) سجل رقم ٢٧٦ ص ١.

(٦) سجل رقم ٢٥٥، ص ٤.

(٧) سجل رقم ١٥٧ ص ١.

(٥) كانت ترد علي نفس صفحات العنوان بالسجلات أوامر بتعيين أشخاص في وظائف معينة، وأخرى بفصل بعض الموظفين أو الكتبة بالمحكمة أو من نظارة أوقاف معينة، كان نجد أمر بتعيين ناظر الحسبة الشريفة بمصر سنة ١١٧٤هـ^(١). ومن أوامر الفصل نجد "فصل شاهدين من المحكمة للحيانة والتدليس وكتابة تواجر طويل مدة تسعين سنة بإذن المولى من غير علمه"^(٢)

(٦) ورد في بعض صفحات عنوان سجلات الباب العالي تاريخ إسلام بعض النصارى أو اليهود مثل "تاريخ إسلام صبيحة بنت سلمان النصرانية في حادى عشرين رجب سنة ١١٩٠هـ"^(٣).

(٧) من أهم ما كان يرد في صفحة العنوان وبعد الافتتاح، علامة من علامات الصحة وهو الختم، سواء ختم قاضى العسكر أو ختم نائبه، وسوف يأتي الحديث عن ذلك بالتفصيل في دراسة الأختام^(٤).

وفي بعض الأحيان نجد صفحتين للعنوان في سجل واحد، الأولى في أوله، والثانية مجلدة في وسط السجل^(٥)، مما يرجح أن تجليد السجلات متأخر عن عهد كتابتها، بمعنى أن إحدى هاتين الصفحتين قد وضعت خطأ، والأرجح أنها الصفحة الموجودة بوسط السجل.

كما جاء في الصفحة الأولى لأحد سجلات محكمة الباب العالي "هذا سجل محكمة"^(٦) فقط، ولم يكمل الكاتب صفحة العنوان بالصيغة المعتادة، وهذا يعنى أنه بدأ بكتابة صفحة عنوان السجل بهذه العبارة المعتادة، وترك ملاً بقية المعلومات حتى إتمام السجل ثم يقوم بملئها مثل كتابة التوثيق وترك مكان العلامة والتاريخ والحسبة بياض ثم إكمالها فيما بعد بمعرفة القاضي في الوثائق المملوكية.

وربما بدأ الكاتب في كتابة الافتتاح في صفحة العنوان ونسى إكمال الصيغة المعتادة في صفحة العنوان لانشغاله بتدوين نص داخل السجل أو غيره من

(١) سجل رقم ٢٥٧ ص ١.

(٢) سجل رقم ١٥٧ مكرر ص ٦.

(٣) سجل رقم ٢٨٧ ص ١٣؛ انظر: لوحة رقم ١٢/ب.

(٤) انظر هذه الدراسة ص ٢٩٦ وما بعدها.

(٥) سجل رقم ٢٤٨ ص ١، ٥١.

(٦) سجل رقم ٤١ ص ١

السجلات، وفي كثير من الأحيان كانت صفحة العنوان في سجلات الباب العالي ترد بعد قيد عدد كبير من الأوامر العربية والفرمانات التركبية والتعيينات المختلفة للقضاة والنواب والشهود بالمحكمة، وكانت هذه الأوامر تحتل عدد من الصفحات الأولى تأتي بعدها صفحة العنوان^(١)، ثم تدون الوثائق والدعاوى. وقد وردت صيغ كثيرة لصيغة العنوان في سجلات الباب العالي وإن كانت معظمها نـسـدور حول هاتين الصيغتين:

(أ) الصيغة الأولى تبدأ بعبارة "هذا سجل مبارك لمحكمة الباب العالي".

(ب) الصيغة الثانية تبدأ بعبارة "لما كان في اليوم المبارك حل ركاب سـنـيـدنا ومولانا".

أما من حيث طريقة إخراج صفحة العنوان بسجلات الباب العالي فقد تعددت أشكالها، وإن كان الغالب فيها هو الشكل المثلث الذي قمه إلى أسفل^(٢)، وكان هذا الشكل المثلث متفاوت المقاسات، مثلاً مثلث طويل^(٣)، ومثلث عريض^(٤)، وأحياناً على شكل شبه منحرف^(٥). وقد أفردت عدة لوحات لأشكال صفحة العنوان في مجلد اللوحات، وفيما يلي نماذج لأشكال وصيغ صفحات عنوان بعض سجلات محكمة الباب العالي:

(١)

نص صفحة عنوان السجل رقم ٥٩ (لوحة ٥ / أ)

هذا سجل مبارك حميد الابتسدا سـرـيـع الانتها
ابتداوه يوم ورود خبر ولاية حضره مولانا أعلم العلما
المتبحرين أفضل الفضلا المتورعين قاضى القضاء شيخ مشليخ
الإسلام ملك العلما الأعلام أفندى معروف كتب الله تعالى
سلامته وبلغه مأربه بمحمد وآله وهو يسوم الثلاثاء حادى
عشر رجب الفرد الحرام سنة أحد بعد الألف أحسن الله
خاتمها بمحمد وآله وصحبـه آمين

(١) سجل رقم ١٥٥ ص ١٨: سجل رقم ١٥٨ ص ١٧

(٢) سجل رقم ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٣٠، ٨٤: انظر لوحة ٧

(٣) سجل رقم ٤٧٢، ٣٣٥: انظر لوحة ١٧

(٤) سجل رقم ٣٥١، ٤٧٣، ٣٢٤: انظر لوحة رقم ١٢/ب

(٥) سجل رقم ٣٠١: انظر لوحة رقم ١٣

(٤)

صفحة عنوان سجل رقم ٨٤ (لوحة رقم ٧)

هذا سجل مبارك ميمون بالخير والبركة مقرون
لضبط الوقائع الشرعية الصادرة بالباب
العالي بمصر المحمية زمن ولاية سيدنا ومولانا
قاضي القضاة شيخ مشايخ الإسلام
تاج روس الموالى آلفخام مصطفى
أفندى دامت دولته
وتولت مسيرته
تاريخه بالـ
عشرى ربيع
الثانى
سنة

١٠١٣

(٥)

صفحة عنوان سجل رقم ٩١ (لوحة رقم ٨)

هذا سجل مبارك إن شا الله تعالى معد لضبط
الوقائع الشرعية والأنكحة الأهلية والحكمية التي ستنتظر
في هذا الكتاب جعله الله بحكام الشريعة مستتاب
وذلك في زمن ولاية سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام
ملك العلماء الأعلام قاضى للنقض والإبرام وارث شريعة
سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام
مولانا أفندى محمد البهى قاضى القضاة
بالديار المصرية أدام الله تعالى
أيام معدته الطويلة
بجاء سيدنا محمد
خير البرية
أمين

٢٠٣

صفحة عنوان سجل رقم ١٢٧

هذا سجل مبارك سعيد حميد الابتدأ وختامه إن شاء الله تعالى مجيد معد لضبط الوقائع الشرعية والقضايا الدينية الواقعة بمحكمة الباب بالديار المصرية في زمن ولاية حضرة سيدنا ومولانا المولى الأعظم رحمه الله تعالى على الأمم شيخ الإسلام اشرف الموالى العظام الفنى بكامله وحسن سيرته وحاله عن زيادة الاضطباب والاطناب فى الكلام مولانا رحمه الله أفندى قاضى مصر للمحروسة اطلع الله تعالى فى سماء المجد شمسوه بتاريخ يوم الأحد المبارك ثامن عشرى شهر ربيع الأول ———— سنه تسع وخمسين وألف ختمت بالخمســـــــــــــــير ..

وصلى الله تعالى على حضرة سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

والله تعالى ولي التوفيق والهدى

سواء الطريق

تَعَالَى

وحیدہ



ومولانا نتيجة السلف المجولي

المشيخ الإمام العلامة للكسالى

عبد السلام الشرعي الحنبلي

لطف الله في الحال والمآل

ومولانا فخر العلماء الأمت

الشيخ الفهامة محمد محفوظ

الحكم الشرعي الشافعي لهذه

اللہ تعالیٰ آمین

ومولانا الشيخ العلامة

عمر المغربي الحكيم

الشرعي المالك لطف الله

تعالى

بنا وید

نهاية سيدنا ومولانا أعظم العلما

وأجل العظما مولاتا حسين الخاڊى

الحاكم الشرعي الحنفى خلاله

زاده الله تعالى

• **الحلقة**

(٨)

سجل ١٣١

هذا سجل مبارك إن شاء الله تعالى معيد الابتداء حميد الانتهاء معد لفضيلة
الوقائع للشرعية الصادرة بمحكمة الباب العالي بالذيل المعززة عمر الله روعها السنية في
أمر مولانا شيخ الإسلام علامة الأئمة صدر الموالى العظام تاج رومن الأئمة الأعظم
عزه الدهر في حياة وجوه الأيام محيي مذهب النعمان الهمان مولانا يحيى أفندي بن مولانا
المولى المرحوم شيخ الإسلام عمر أفندي الشهير بنسبه الكريم بسفرى زاده بلغه الله تعالى
الخير وزيادة ونائبه مولانا فخر العلماء الكرام عين البلغا الفخام مريد شيريه
المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام مولانا يوسف أفندي بن المرحوم
خير الدين أفندي لطف الله به ابتداءه يوم الأربعاء المبارك
غرة شهر رجب المرجب الفرد الخرم سنة ثلاث وستين وألف
من الهجرة الشريفة النبوية المحمدية وحسبنا الله ونعم الوكيل
والحمد لله وحده



ومولانا فخر العلماء الأكرمين
شمس الدين محمد العاملي
الشافعي
لطف الله به
آمين

مولانا فخر المدرسين الكرام
القاضي فخر الدين عثمان
الفتوح الحنبلي

نباية مولانا فخر العلماء الأكرمين
القاضي سراج الدين عمر
المغربي الأزهري دامت فضائله
آمين

(١٠)

سجل رقم ١٤١

الحمد لله

هذا سجل مبارك إن شاء الله تعالى سعيد الابتداء حميد الانتهاء معد لضبط
الوقائع الشرعية بمجلس الشريعة النوبوية بالباب العالي دامت له المعالي بمصر المحروسة عن
النحوسة في زمن حضرة سيدنا ومولانا المولى الأعظم العلامة الأكرم
شيخ مشايخ الإسلام علامة العلم الأعز الأعلام خاصة خلاصة السادة
الأشراف الراجي من ربه مزيد الألطاف السيد الشريف أبي المعالي أحمد أفندي
قاضي القضاة بلغه الله تعالى في الدارين ما يترجاه لديه ولدى
كل من نوابه في الحكم العزيز بهذه المحكمة هم سيدنا
ومولانا فخر قضاة الإسلام معدن الفضل
القام خليل أفندي الحاكم الشعري الحنفي
عامله الله تعالى بلفظه الخفي
بمحمد وآله وأصحابه

وأنصاره آمين

ومولانا فخر العلماء والمفسرين	ومولانا الشيخ الإمام العلامة	ومولانا الشيخ العلامة المفيد
القاضي عمر المغربي الأزهرى	الهمام القاضي محمد العاملي	الهامة القاضي أحمد الفتوحى
الحاكم الشرعى	الحاكم الشرعى	الحاكم الشرعى
المالكي	الشافعي	الحنبلي

وكان تجديده في أولفر شعبان المبارك سنة خمس وسبعين وألف من هجرة من له العز والشرف وحسبنا الله ونعم الوكيل

ختم

(١١)

سجل رقم ١٤٨

الحمد لله

هذا سجل مبارك إن شاء الله تعالى سعيد الإبتدا حميد الانتهاء معد لضبط الوقائع الشرعية والأمور الدينية
بالباب العالي دامت له المعاري بمصر المحروسة عن الحومة في زمن ولاية حضرة مولانا شيخ الإسلام

علامة الأئام المولى الأعظم العلامة الأكرم مصطفى أفندي صهر مولانا المولى شيخ الإسلام

أشرف الموالى المعظم يحيى أفندي مفتى السلطنة الشريفة الآن كان الله تعالى

حيث كان قاضي القضاة هو يميز بمصر المحمية متع الله تعالى به البرية

الصادرة لديه ولدى نوابه مم مولانا أفندي قضاء الإسلام

أولى ولاية الأئام محرر القضايا والأحكام

بمزيد الاتقان والإحكام أحمد محب الدين

أفندي الحاكم الشرعي الحنفي

عامله الله تعالى

يلطفه

ختم

أحمد

ومولانا العلامة المفيد القاضي

أحمد الفتوحى

الحنبلي

ختم

أحمد

ومولانا فخر المحققين

القاضي محمد العاملي

الشافعي

ختم

أحمد

ومولانا فخر العلماء والمدرسين

القاضي عمر المغربي الأزهرى

المالكي

ختم

أحمد

(١٣)

سجل رقم ١٦٩

الحمد لله

هذا سجل محكمة الباب العالي بمصر المحروسة سعيد الابتدا حميد الانتهاء مد لضبط الوقائع الشرعية المحروسة
المرعية في زمن ولاية المولى الأعظم والعلامة الأكرم علامة العرب والعجم شيخ مشايخ الإسلام تُعرف الموالى
العظام علامة السادة الأشراف السيد على أفندي قاضي مصر المحروسة أطلع الله تعالى في سما المجد لموسه وبين يدي
مولانا إلى ولاية الأنام سعد بن الفضل والجلود والإتمام الناظر في الأحكام الشرعية قائم مقام مولانا على أفندي في منف
ومسكنة حاليًا دامت فضائله من ابتد يوم الأربعاء المبارك غرة شهر صفر الخير سنة خمس وتسعين وألف

ولدى سيدنا ومولانا فخر العلماء	ومولانا العالم العامل مخيد الطالبين	ومولانا الشيخ العلامة زين الدين
المدرسين زين الدين أبو الحسن علي البكري	جمال الدين عبد الله أبو الحسن العاملي	عبد الوهب جمال الدين السو
صديقى الثوراني المالكي زيد نعمه	القاضي آدم الله التفع بوجوده	الحفي آدم الله التفع به أمين

وحسبنا الله ونعم الوكيل

ختم

(١٤)

سجل رقم ٢٤٨

هذا سجل مبارك إن شاء الله تعالى سعيد ابتدا حميد الانتها
يتضمن علم ضبط الوقائع الشرعية والأمور الدينية من مبايعات
واشهادات وأنكحة واستبدالات وتواجرات وغير ذلك
من دعوى شرعية بالباب وذلك من ابتدا شهر رجب
الفرد الحرام الذي هو من شهر سنة ١١٦٧
سبع وستين ومائة بعد
تمام الألف
والخير

يكبون

ورد الخبر السار بتولية شيخ مشايخ الإسلام ملك الملأ الأعلام قاموس البلاغة وبراس الأسماء
أشرف السادة الموالى الأعزة للكرام المحفوف بعناية ربه الملك المعيد المبدي سيدنا ومولانا
محمد كمال الدين أفندي بقضا مصر المحروسة القاهرة من غرة شهر رجب الفرد الحرام سنة

سبع وستين ومائة وألف على يد نايبه القادم في تاريخه هو لخير

علما بالإسلام كمال بلغا الأنام معتمد المادة الموالى الأعززة

الكرام اللائق بعناية ربه المعيد المبدي مولانا أحمد

حبيب أفندي جعل الله تعالى قدومه

خيرًا بجاء سيدنا محمد صلى الله

عليه وسلم وشرف

وكرم

أمين

بدأت باسم ربه المجيب وأنا التقير إلى الغنى التقير

أحمد حبيب المولى خلافة بمصر المحروسة

غفر له

أحمد

بدأت باسم ربه المجيب وأنا التقير إلى الغنى التقير
أحمد حبيب المولى خلافة بمصر المحروسة
غفر له

أحمد

صفحة عنوان سجل رقم ٢٦٣ (لوحة رقم ١١ / أ)

هذا سجل مبارك إن شا الله تعالى معد لحبط التمسكات الشرعية الصادرة بالباب
 العالي ابتداءه أواسط شهر جمادى الأول سنة سبع وسمسمعين ومائة وألف
 في زمن تولية حضرة سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام علامة الأمام
 الناظر في الأحكام الشرعية قاضي القضاة يومئذ بمصر
 المحمية المتوكل على ربه العبد المبدى مولانا

حافظ مصطفى أفندي

ونائبه في الحكم العزيز

مولانا فخر علما الإسلام

كمال بلفغا الأنعام

الناظر في الأحكام

الشرعية خلاله

يومئذ بمصر المحمية

المتوكل على

ربه المعيد

المبدى

مولانا

حافظ

عثمان

أفند

ى

م

جعله الله مباركاً آمين بجاه سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم إلى يوم الدين.

...
 ثبت روية هلال شمعين
 ليلة الجمعة بروية الشيخ عامر
 الميقاتي بالبيروت
 والشيخ أحمد المصليحي ابن الحرم صالح
 ثبت روية خلال شهر ذي الحجة الحرام
 نظام سنة سبع وسمسمعين ومائة وألف

(١٦)

سجل رقم ٢٦٧

لما كان في اليوم المبارك الموافق لثامن شهر شوال المبارك من شهر سنة تسع وسبعين ومائة وألف
حل فيه ركاب سيدنا ومولانا المولى الأفخم والتحرير الأمد الأكرم شيخ مشايخ الإسلام ملك الملوك
الأعلام قلموبين البلاغة ولبراس الأفهام أشرف السادة الموالى الأعزة الكرام الوائق بلطف
ربه المعيد المبدي مولانا علي أفندي الناظر في الأحكام الشرعية قاضى القضاء يومئذ بمصر المحمية وذاته

في الحكم العزيز هو فخر علما الإسلام كمال بلغا الأمان والوفاق

بلطف ربه المعيد المبدي مولانا فيض الله عفيف أفندي^(١) الناظر في الأحكام الشرعية

خلافة يومئذ بمصر المحمية جعل الله قدمهما خيرا بجاه

ومولانا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام

والحمد لله الجليل وحسبنا الله ونعم الوكيل

والحمد لله رب العالمين

آمين آمين

آمين

ختم



(١) فيض الله عفيف هو الناظر في الأحكام الشرعية خلافة بمصر في جميع المحاكم في ذلك الوقت وختمه وتوقيعه موجود على الوثائق المفردة الصادرة عن الصالحية النجمية والباب العالي.. وغيرها. (انظر: رسالة ماجستير عن السجلات القضائية للصالحية، ص ١٨٧ سجل الصالحية رقم ٢٦٦، سجل الباب العالي رقم ٢٦٧-٢٦٨).

سجل رقم ۲۶۹

وہ وسلم

خَمَّ

خلیل

215

(۱۸)

هذا سجل مبارك إن شاء الله تعالى، يتضمن علم الوقايع الشرعية الصادرة بمحكمة

الباب العاشر بمصر المحروسة المحمية في زمن تولية سيدنا ومولانا فخر

الإسلام كمال بلغه الأئمة نوري الأئمة هم نتيجة السادة القمالي الأعلى

الأعزة الكرام الوفاة ببركة المعصود المبرور مولانا السيد الشرف

محمد محسن القدي التلنظر في الأحكام الشرعية خلاله يومئذ بمصر المحمية علمه الله تعالى بإطلاقه الخفية

١٢ ذلوه لومس شهر ذي القعدة

الحمد لله رب العالمين

مايعة والصف

من الهجيرة

الشخصية

جعل الله سبحانه وتعالى ابتداءه خيرا وبهاء سينها ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم وشرف وعظم وكرم تسليما كثيرا.

(١٩)

صفحة عنوان رقم ٢٨٢ (لوحة رقم ١/١٢)

هذا _____ جل لضبط التمسكات والدعوى الصادرة في زمن سيدنا ومولانا
شيخ مشليخ الإسلام علامة الأئمة معتمد السادة الموالى الأعبة للكرام مولانا السيد الشريف نعمان أفندي
بشمقى زادة للقاضى بمصر المحروس _____ ونليه في الحكم العزيز سيدنا
ومولانا فخر علما الإسلام كمال بلغا الأئمة الناظر في الأحكام الشرعية خلاله
الوفق بلطف ربه للمعيد المبدى مولانا السيد الشريف فخر الدين
أفندي أشرف زاده بلقهما الله الحسنى

ولادة جعل الله ابتداءه	أول جلوس لمولانا سلطان سلاطين الإسلام السلطان السيد
خيرا بجاه سيدنا محمد	والخالفن الأئمة المكرم مولانا عبد الحميد خارج نصر الله في
صلى الله عليه وسلم	يوم الجمعة ثامن شهر ذي القعدة سنة ١١٨٧
آمين	

ابتداء ذلك ثامن شهر شوال المبارك سنة ١١٨٧

أول هلال شهر محرم	
يوم الاثنين سنة ١١٨٨	ختم
في سابع شهر برمهات القبطى	
سنة ١١٨٧	

(٢٠)

صفحة عنوان سجل رقم ٢٨٧ (الوحة رقم ١٢/ب)

هذا سجل الباب العالي بمصر المعد لضبط كتابة التمسكات

والدعاوى والإشهاديات وغير ذلك في مدة سيدنا ومولانا شيخ مشايخ

الإسلام ملك العلماء الأعلام قلموس البلاغة ونبراس الأقطاب

الوائق بلطف ربه المعيد المبدى مولانا إبراهيم نديم أفندي

قاضي القضاة يومئذ بمصر المحمية ونائبه في الحكم

العزیز فخر علما الإسلام كما بلغا الأتمام الناظر في

الأحكام الشرعية خلاقه الوائق بلطف ربه

المعيد المبدى مولانا عمر أفندي

ابتدأه في عشرين شهر صفر الخير

سنة ١١٩٠ تسعين ومائة وألف

والخير يكون والصعب

يهـ

آمين

تاريخ اسلام صبيحة
بنت سلمان النصراني كان
المنصورية في حادي عشرين
رجب سنة ١١٩٠

كفى بالموت
عمر
واعظا يا

(٢١)

سجل رقم ٢١٠

الفتتاح ص ٢٣٠

لما كان في اليوم المبروك الموافق لثرة شهر القعدة الحرام سنة أربع ومائتين وألف حل فيه ركاب سيدنا ومولانا شيخ الإسلام ملك الحما والأعلام قلموس البلاغة وفيراس الألقاب الوثيق بمنية ربه المعيد المبدى مولانا عبد الحميد أفندي قاضي القضاة يومئذ بمصر المحروسة حالاً زاده الله عزاً وإجلالاً ونابيه في الحكم العزيز الخمر علما الإسلام كمال بلفاً الألقاب الوثيق بلطف ربه المعيد المبدى مولانا مصطفى نجيب أفندي للمولى خلاقه بمصر المحروسة حالاً زاده الله عزاً وإجلالاً وجعل الله قدمها خيراً بجاه سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم

وعظم وكرم والحمد لله رب

العالمين آمين

آمين

عبد الحميد^(١)

(١) مع بداية هذا السجل بدأ ختم صفحات السجل بختم شيخ الإسلام قاضي العسكر بدلاً من ختم نايبه.

(٢٢)

صفحة عنوان سجل رقم ٣٠٧ (لوحة رقم ١/١٣)

هذا سجل الباب العالي بمصر يتضمن كتابة التمسكات والمبايعات والدعاوى وغير ذلك في مدة تولية سيدنا ومولانا شيخ الإسلام علامة الأئام قلموس البلاغة ونبراس الأئام الناظر في الأحكام الشرعية المحفوظة بمنلية الملك المعيد المبدي مولانا محمد أفندي سعيد قاضي مصر المحروسة حالاً ونائبه في الحکم الإسلام كمال بلغا الأئام المحفوظ بطاية الملك المعيد المبدي مولانا حسن أفندي للمولى خلافة بمصر المحروسة
جعل الله ابتداء وختامه سعيد بجاء سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم
ابتدأوه عشر شهر ربيع الثاني من شهر سنة ١٢٠١ ولحد ومايتين والـ
والخير يكون والصعب بهـ
أمير

توكلى على خلقي

عبد حسن

(٢٣)

صفحة عنوان سجل رقم ٣٢٩ (لوحة رقم ١/ب)

هذا سجل الباب العالي بمصر المحروسة ابتدأوه رابع شهر ربيع الأول من شهر سنة تسع عشر ومايتين وألف في مدة سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام علامة الأئام قلموس البلاغة ونبراس الأئام الناظر في الأحكام الشرعية والوائق
بلطف ربه المعيد المبدي مولانا
السيد الحاج أحمد أفندي
قاضي محروسة
مصر حالاً
أمين

يا خالي الأقطاف

عبد أحمد

نجنا مما نخاف

(٢٤)

سجل رقم ٣٤١ (لوحة رقم ١/١٤)

هذا سجل الباب العالي بمصر المحروسة ليكنواه سابع
شهر ربيع آخر سنة أربع وعشرين ومائتين وألف في
مدة سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء
الأعلام قاموس البلاغة ونبراس الأفهام
أشرف السادة العوالي الأعالي الأعززة
الكرام الوائق بلطف ربه المبررى
سيدنا ومولانا نعمان أفندى
حفيد شيخ الإسلام بإعزاده
قاضى القضاة بمصر المحروسة
حالا زاده الله
عزاً وإجلالا
آمين

قل الخير وإلا

سكت

فا يا نعمان

ذا

سجل الباب العالي المتعلق بقيد حجج المبيعات لشرعية الواردة ابتداءه خامس عشرين شهر شوال المنور
 سنة ١٢٥٣ في مدة حضرة سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء الأعلام
 قاموس البلاغة ونبراس الأفهام الناظر في الأحكام الشرعية والأمور الدينية قاضي للقضاء يومئذ بمصر
 المحمية الوثائق بلطف ربه المعيد المهدي مولانا يازجي زاده السيد حسيني أفندي
 قاضي مصر المحروسات حالاً زاده الله عزاً ورفعة وإجلالاً أمين وثابته في الحكم
 المتورعين الوثائق بلطف ربه المعيد المبدى مولانا السيد
 إسماعيل فهمي أفندي بلغهما الله سبحانه وتعالى من الخيرات
 ما شاء أمين بجاه سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين
 صلى الله عليه وسلم وصحب
 والتابعين صلاة وسلاماً
 داعين منكم..

إلى يوم الدين

والحمد لله

رب العالمين

تم

عبد

حسين

السيد

(٢٦)

صفحة عنوان سجل رقم ٤٧٢ (لوحة رقم ١٧)

الحمد لله رب العباد

هذا

سجل الباب العالي دامت له المفاخر والمعالي ابتداءه تاسع

عشرين شهر ربيع الآخر سنة خمس وسبعين ومائتين وألف

في مدة حضرة سيدنا ومولانا فخر المولى للكرام قاضي

قضاة الإسلام يومئذ بمصر المحمية للوائق بلطف

ربه المعين المبدي المعيد أحمد شاكراً أفندي

ابن الحاج أبو بكر المفتي مدلول القاضى

بمصر المحروسة حالاً ونائبه في الحكم

العزیز حضرة فخر النواب المنتد

تقة حكام الأنام المتورعين

الوائق بلطف ربه المبدي

أحمد أفندي شكرى داغتنانى

بلغهما الله سبحانه وتعالى

من الخيرات ما شاء

أمين بجاه سيد

المرسلين

أمين

أحمد شاكراً

الله

على ما هدينا

(٢٧)

سجل رقم ٤٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل الكتاب المبين وأحكم أسس الشرع المبين والصلاة والسلام على رسوله النبي الأمين محمد
وسند الآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من تبعهم إلى يوم الدين أما بعد فهذه مسجلة وضعت لكتب

وصور سجلات المباحات الشرعية الواقعة بين الأئمة من الخوإص والعلم في باده مصر المحروسة

حيث من الوارث والحروسة في مدة الوثائق بلطف ربه البعد المبدى سيدنا ومولانا

إسماعيل بك زادة أحمد نظيف أفندي قاضي مصر المحروسة حالاً ونائبه في الحكم العزيز

حاضرة فخر اللواب المتشربين مولانا أحمد أفندي شكرى زيد مجدهم

أمين ليتادواها ربيع عشرين شهر الحجة الحرام ختام عام

تسع وسبعين ومائتين وألف وهو يوم

الخميس المبارك جعل الله منهنما خيراً

أمين بجاء سيد المرمر

آمين

آمين

نظيف

أحمد

ثالثاً: صفحة الختام:

معظم سجلات الباب العالي تنتهي بانتهاء قيد آخر وثيقة فيها، دون أن نجد صفحة خاصة لختام السجلات، أو عبارة تبين انتهاء السجل، ومع ذلك فقد وصلت إلينا صفحات ختام أو عبارات ختام متعددة الصيغ في بعض السجلات، إذ يرد في بعض الأحيان تاريخ انتهاء السجل واسم القاضي الذي انتهى السجل في مدة توليته القضاء ، كذلك ختمه وأمره بإيداع السجل خزينة السجلات العامة بالباب العالي، ومن هذه الصيغ المختلفة ما يلي:

- (١) (تم بالخير)^(١).
- (٢) (تم السجل إلى ١٢ شعبان سنة ١٢٩١)^(٢).
- (٣) (ختم بالخير)^(٣).
- (٤) (الحمد لله الذي وفقنا بالختام والصلاة والسلام علي سيد الأنام)^(٤).
- (٥) (تم الفراغ)^(٥).
- (٦) (تم بالخير نعمة الفقير إليه تعالى السيد يعقوب عاصم الكوتاهية وى القضاى بمصر المحروسة غفر لهما)^(٦).
- (٧) (تم بالخير تمت الكلام بعناية الملك العلام)^(٧).
- (٨) (تمت بعون الله)^(٨).
- (٩) (بحمد الله زمانم حسن ختام بولدى)^(٩) وقد كتبت هذه العبارة باللغة التركية ومعناها "الحمد لله زمانى وجد حسن الختام".
- (١٠) (تم الكلام في المقام في ٢٧ شعبان سنة ١٢٦١)^(١٠).

(١) سجل رقم ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، الصفحة الأخيرة.

(٢) سجل رقم ٥٥٠ آخر صفحة.

(٣) سجل رقم ٥٤٤ آخر صفحة، لوحة رقم ٢٣/خ.

(٤) سجل رقم ٤٩٦ آخر صفحة.

(٥) سجل رقم ٤٩٢ آخر صفحة.

(٦) سجل رقم ٤٦٨ آخر صفحة.

(٧) سجل رقم ٤٦٤ آخر صفحة.

(٨) سجل رقم ٤٢٨ آخر صفحة.

(٩) سجل رقم ٤٢٦ آخر صفحة.

(١٠) سجل رقم ٤٢٥ آخر صفحة.

(١١) (ختم بالخير والسعادة، ندائي محمود القضائي بمصر المحروسة نمقه الفقير إليه عز شأنه)^(١).

(١٢) (تمت السجل المحفوظ)^(٢).

(١٣) (تم السجل المحفوظ بعون الله تعالى)^(٣).

(١٤) (ختامه مسك)^(٤).

(١٥) (قد تم هذا السجل بلطف رب المعز المذل)^(٥).

(١٦) (الحمد لله على تمامه والصلوة على نبيه وآله أجمعين)^(٦).

(١٧) (تم هذا السجل العتيق)^(٧).

(١٨) (قد ختم بالخـيـر الأولي والصلوة على النبي المجتبي

والسلام على من اتبع الهدى وأنا الفقير إليه سبحانه وتعالى

السيد محمد أمين القاضي بمصر المحروسة

غفر له)^(٨).

(١٩) (تم بالخير ويدخل الخزينة العامة)^(٩).

(٢٠) (هذا آخر السجل المحفوظ بالمحكمة الكبرى ختمناه بحفظ آخره والصلوة

والسلام على من ازدهى الوجود بمفاخره)^(١٠).

(٢١) (تم المضبطة بالخير)^(١١).

(٢٢) (تم السجل المعبر في أواخر ربيع الأول الأنور واستراحت الأقلام بعنايت

الملك العلام)^(١٢).

(٢٣) (تم الكلام في هذا المقام ويدخل الخزينة العامة)^(١٣).

(١) سجل رقم ٤٠٣ آخر صفحة.

(٢) سجل رقم ٤٠٠ آخر صفحة؛ لوحة رقم ٢٣/ز

(٣) سجل رقم ٣٩٥ آخر صفحة.

(٤) سجل رقم ٣٩٠ آخر صفحة.

(٥) سجل رقم ٣٨٥ آخر صفحة.

(٦) سجل رقم ٣٧٦ آخر صفحة.

(٧) سجل رقم ٣٧٥ آخر صفحة.

(٨) سجل رقم ٣٧٣ آخر صفحة.

(٩) سجل رقم ٣٧٢ آخر صفحة.

(١٠) سجل رقم ٣٧٠ آخر صفحة.

(١١) سجل رقم ٣٦٢ آخر صفحة.

(١٢) سجل رقم ٢٨٢ آخر صفحة.

(١٣) سجل رقم ٣٠٩ آخر صفحة.

- (٢٤) (تم وقايح الناس بعناية إله الناس عبد الرحمن القاضي بمصر نمقه الفقير
إليه عز شأنه غفر له)^(١).
- (٢٥) (الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام علي سيدنا محمد خاتم الأنبياء
والمرسلين تم سجل الباب العالي في زمن العبد الفقير إلى كرم ربه المجيد
السيد أحمد رشيد القاضي بمصر المحروسة القاهرة غفر الله ذنوبه الوافرة
وستر عيوبه المتكاثرة)^(٢).
- (٢٦) (تمت هذا السجل المحفوظ ٢١ ج سنة ١٢٢٥)^(٣).
- (٢٧) (تم أوراق السجل)^(٤).
- (٢٨) (تم المصلحة)^(٥).
- (٢٩) (تم الكلام في هذا المقام وأدخل الخزينة العامة)^(٦).
- (٣٠) (تم الكلام في هذا المقام حرره الفقير إليه عز شأنه أحمد المولى خلافة
وقائم مقام بمصر غفر له)^(٧).
- (٣١) (تم وضعه الخزينة العامة)^(٨).
- (٣٢) (اللهم إنيك عفو تحب العفو فاعف عنا)^(٩).
- (٣٣) (تم ، تم ، تم ، تم) مكررة كلمة "تم" على شكل مثلث (مخروط).
- (٣٤) (يا رب هيئ لنا من أمرنا رشداً واجعل معونتك العظمى لنا مندداً
لجعل بدايتنا بالخير واحم بنا أحسن خواتمنا في كل ما ورد
ولا تكلنا إلى تدبير أنفسنا النفس تعجز عن إصلاح ما فسد
وصلى الله علي سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين
والحمد لله رب العالمين
تم الكلام في هذا المقام. نمقه الفقير إليه تعالى
السيد محمد المولى بمصر المحروسة عفى عنه).

(١) سجل رقم ٣١٦ آخر صفحة.

(٢) سجل رقم ٣٣٩ آخر صفحة.

(٣) سجل رقم ٣٤٢ آخر صفحة.

(٤) سجل رقم ٣٤٤ آخر صفحة.

(٥) سجل رقم ٣٤٥ آخر صفحة؛ لوحة ٢٣/ج.

(٦) سجل رقم ٣٣٣ آخر صفحة؛ لوحة ٢٣/ج.

(٧) سجل رقم ٣٦٦ آخر صفحة؛ لوحة ٢٣/ج.

(٨) سجل رقم ٣٥١ آخر صفحة.

(٩) سجل رقم ٣٥٩ آخر الصفحة.

- (٣٥) (هيج رزق إيجون كجم الم تم الكلام جف القلم)^(١) كتبت هذه العبارة باللغة التركية ومعناها (لا أحرك يدي قط طلباً للرزق ثم الكلام وجف القلم).
- (٣٦) (قد تم هذا ويدخل الخزينة حرره الفقير اسماعيل النايب بالباب العالي)^(٢).
- (٣٧) (تم الكلام في هذا المقام)^(٣).
- (٣٨) (تم هذا السجل وجريت وأدخلت وجفت وحفظت بالباب العالي وأنا الفقير إليه عز شأنه مصطفى المولى خلاقه بمدينة مصر المحروسة عفى عنه)^(٤).
- (٣٩) (لكل بدء ختام ولكل رضيع فطام السيد أحمد المولى وخلاقه وقائم مقام بمصر المحروسة نمقه الفقير إليه سبحانه وتعالى غفر له)^(٥).
- (٤٠) (هنا تم السجل المبارك بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده)^(٦).
- (٤١) (انتهى هذا السجل المبارك في زماننا يوم الخميس الخامس والعشرين من جمادى الأولى لسنة ست عشرة ومائة ألف)^(٧).
- (٤٢) (انتهت الصكوك والسجلات المتعلقة بمصالح الناس في هذا القرطاس نمقه الفقير عبد القادر المولى خلاقه بمصر المحروسة غفر له)^(٨).
- (٤٣) (تم هذا المجلد الموضوع لتقييد وقايح الأهالي في هذا القرطاس في أثناء مدة أقر الناس والفقير إلى الله المسئول الحاج محمد بن رسول القاضي يومئذ بمصر المحروسة حميت عن الفتن والنحوسة)^(٩).
- (٤٤) (ثم الكلام في هذا السجل ١٦ رجب سنة ١١١٤)^(١٠).
- (٤٥) (سجل المذكور محكمة مزبورة ونه أخذ النوب أخذه باعث زمانه سرور يمتلكه باقي ورقة بياض قالمشدر)^(١١). وهذه العبارة باللغة التركية ومعناها

-
- (١) سجل رقم ٢٨٨ ص ٧٤.
- (٢) سجل رقم ٢٤٢ آخر صفحة، لوحة رقم ٢٢/ب.
- (٣) سجل رقم ٢٤٣ آخر صفحة، لوحة رقم ٢٢/أ.
- (٤) سجل رقم ٢١٦ آخر صفحة، لوحة رقم ٢٢/أ.
- (٥) سجل رقم ٢٠٩ آخر صفحة، لوحة رقم ٢٢/ج.
- (٦) سجل رقم ٢٥٤ آخر صفحة.
- (٧) سجل رقم ١٦٢ آخر صفحة.
- (٨) سجل رقم ١٩٨ آخر صفحة.
- (٩) سجل رقم ١٩٢ آخر صفحة.
- (١٠) سجل رقم ١٨٥ آخر صفحة، لوحة رقم ٢٢/أ.
- (١١) سجل رقم ١٧٢ آخر صفحة، لوحة رقم ٢١/أ.

- "السجل المذكور أخذ من المحكمة المزبورة ويمرور الزمن البساعات على الأخذ فإن الورقة التي تبقت منه ظلت بيضاء.
- (٤٦) (تم هذا السجل المبارك بمعونته تعالى شأنه وتبارك في أواخر شهر ربيع الأول الأنور المشرف بمولده صلى الله عليه وسلم من شهور سنة اثنتي عشرة ومائة وألف)^(١).
- (٤٧) (انتهى الكلام في هذا المقام الفقير علي قائم مقام)^(٢).
- (٤٨) (تم التسجيل بحمد الله تعالى وعونه وحسن توقيقه والسلام)^(٣).
- (٤٩) (تم السجل المبارك بحمد الله تعالى)^(٤).
- (٥٠) (تم هذا السجل المبارك بحمد الله تعالى وعونه وحسن توقيقه والسلام)^(٥).
- (٥١) انتهى أمر المحكمة في زمن الفقير عثمان)^(٦).

وأحياناً يرد ختام في وسط السجل وليس في نهايته، وذلك حينما ينتهي مدة أحد القضاء ليحل محله قاض جديد فيكتب افتتاح جديد بهذه المناسبة مثل:

(انتهى تحرير الصكوك والأرقام في هذا المقام ووافق الختام غاية شهر رجب الحرام والحمد لله على التمام وصلى الله تعالى على نبيه وآله وصحبه الكرام ما فاح مسك الختام) ويقع هذا الختام في ص ٥٧ من السجل رقم ١٨٤ مكرر ثم في صفحة ٧٦ خبر توليه (مولانا قائم مقام سيدنا حسن أفندي برهان).

كذلك نجد ختام (تم الكلام في هذا المقام بعون الله الملك العلام نمقه الفقير إليه تعالى خليل المولى خلاله بمصر المحروسة غفر له) في ص ١٩١ من السجل رقم ١٩٥ وبعده مباشرة "في يوم الثلاثاء الموافق السادس عشر من شوال سنة ١١٢٥ هـ جلس سيدنا ومولانا السيد محمد سعيد أفندي قائم مقام شيخ الإسلام".

ومن هذه الصيغ المختلفة لختام سجلات محكمة الباب العالي يمكننا القول أنها تشترك جميعاً في عبارات الانتهاء مثل كلمة "تم" أو "ختم" أو "انتهى"، كذلك ترد بعض العبارات الدعائية التي تدور حول الحمد والمغفرة والمعونة من الله تعالى، والصلاة والسلام على النبي (ص)، كما نجد من هذه العبارات على هيئة أشعار أو

- (١) سجل رقم ١٨٤ آخر صفحة؛ لوحة رقم ٢١/و.
 (٢) سجل رقم ١٦٨ آخر صفحة؛ لوحة رقم ٢١/هـ.
 (٣) سجل رقم ١٥٨ آخر صفحة؛ لوحة رقم ٢١/د.
 (٤) سجل رقم ١٤٢ آخر صفحة؛ لوحة رقم ٢١/جـ.
 (٥) سجل رقم ١٣٨ آخر صفحة؛ لوحة رقم ٢١/ب.
 (٦) سجل رقم ٩٨ آخر صفحة؛ لوحة رقم ٢١/أ.

سج. وذلك لجمال الألفاظ وإن كانت تحمل نفس المعاني المقصودة بانتهاء السجل، وتشير صيغ أخرى إلى اسم القاضي الذي انتهى السجل في مدة ولايته وامضائه أحياناً وختمه في أحيان أخرى، أو الاثنتين معاً^(١).

ونلاحظ في ختام بعض السجلات إشارات عديدة بدخول السجل بعد انتهاء العمل فيه خزينة السجلات العامة بالباب العالي، وهي بالمحكمة الكبرى.

وأهم ما يميز ختام السجلات ويضيف علامة من علامات الصحة إليها هو وجود ختم القاضي في نهايتها، ومعظم الأختام ترد في نهاية عبارة الختام.

والملاحظ بعد دراسة صفحة العنوان والختام بالسجلات، أن صفحة العنوان أخذت الشكل المخروطي (المثلث) في أغلب الأحيان، مثل الكلوفون في نهاية المخطوط بينما أخذت صفحة الختام - غالباً - شكل عادي في سطر أو سطرين، ولعل ذلك يرجع إلى أن صفحة العنوان في السجل كانت تكتب بعد انتهاء التسجيل والقيد فيه، مثلها في ذلك مثل الكلوفون في نهاية المخطوط، الذي كان يكتب بعد انتهاء تدوين الكتاب.

رابعاً: الأختام:

تعتبر الأختام من أهم مصادر التاريخ المادية، إذ أنها كثيرة العدد وشديدة التنوع، فهي هنا تمدنا بمعلومات وفيرة عن تاريخ القضاة، وأسمائهم وسنوات تعيينهم كذلك تفيدنا كثيراً في معرفة أسماء الدواوين الحكومية وتطورها واختصاصاتها، هذا بالإضافة إلى ما يوجد عليها من عبارات دعائية، إذ يختص كل قاضي بعبارة دعائية معينة خاصة به، أي أن الختم وما عليه من دعاء وأسماء وتواريخ في الفترة العثمانية، التي انتشر فيها استعمال الأختام، يقوم مقام علامة القاضي الموثق في العصر المملوكي.

وقد كانت الأختام التي ضربت باسم السلاطين العثمانيين تستخدم أول الأمر لختم الأيكاس والطرود (كما هو الحال في ختم الطرود في الجمارك وغير ذلك)، ويوجد من هذه الأنواع في المتحف الهمايوني عدد خمس وعشرين ختمًا نشرها

(١) سجل رقم ٢٠٩ آخر صفحة به اسم القاضي وختمه؛ انظر: لوحة رقم ٢٢/د ٤ وسجل رقم ١٨٥ آخر صفحة؛ انظر: لوحة ٢٢/ب؛ سجل ٢٦٦ آخر صفحة؛ انظر: لوحة رقم ٢٣/ج؛ سجل رقم ٣٣٩ آخر صفحة؛ لوحة ٢٣/و؛ سجل رقم ٢٤٢ آخر صفحة؛ لوحة ٢٣/ب؛ سجل رقم ٥٤٤ آخر صفحة لوحة ٢٣/ج.

خليل أدهم في كتابه عن الأختام العثمانية، واستمرت عملية "البرشمة" بالختم فيما بعد ، وعبارات هذه الأختام تشبه عبارات المسكوكات المعاصرة لها مع اختلاف بسيط في قاليها وقطرها، أما مكان ضرب هذه الأختام فهي قسطنطينية وطرابلس وسامور^(١).

وجود الأختام على الوثائق أو السجلات يكسبها الصحة ، وقد وصلت إلينا مجموعة كبيرة من الأختام في سجلات محكمة الباب العالي، وهذه المجموعة شديدة التنوع من حيث أشكالها وصيغها.

وجميع هذه الأختام التي وصلتنا في سجلات وحدتنا الأرشيفية هذه هي عبارة عن انطباع من الحبر تركه أكلشييه حفرت عليه أشكال وكتابات خاصة بصاحب الختم على أوراق السجل. ومعظم هذه الأختام لقضاء العسكر بمصر ونوابهم الحنفية، كذلك وجبت أختام خاصة بدواوين الدولة في السجلات المتأخرة.

مكان الختم:

وقد ختمت السجلات في مواضع كثيرة ومختلفة فمنها ما ختم في صفحة العنوان وبعد الافتتاح مباشرة^(٢)، ومنها ما ختم في صفحة الختام وبعد انتهائه السجل^(٣)، كما وردت بعض الأختام في صفحات بوسط السجلات عند ورود خبر بتولية قاض جديد ثم يرد ختمه بعد ذلك أو ختم نائبه الحنفى^(٤).

شكل الختم:

وقد تعددت أشكال الأختام التي وصلتنا في سجلات الباب العالي، إذ نجد منها الشكل البيضي وهو الأكثر شيوعاً^(٥)، والشكل الثمن^(٦) سواء كان كبير أو صغير الحجم وهو أيضاً يوجد بكثرة في السجلات.

-
- (١) خليل أدهم، موزة همايون قورشون مهر قتلوشى، ص ٥٤، ٥٥.
 - (٢) سجل رقم ٢٦٠ ص ٤٥ سجل رقم ٣٣٤ ص ١ سجل رقم ٣٣٧ ص ٤١ سجل ١٨٧ ص ١.
 - (٣) سجل رقم ٤٩٦ آخر صفحة؛ سجل ٤٣٦ آخر صفحة؛ سجل ٤٢٥ آخر صفحة؛ سجل رقم ١٨٧ آخر صفحة.
 - (٤) سجل رقم ١٩٨ من ص ١٤٨ سجل ٢٠١ ص ١٥٤.
 - (٥) سجل رقم ٢٠٠ ص ١ سجل ٣٧٨ ص ١ سجل ٣٧٥ ص ١.
 - (٦) سجل رقم ٢٠٧ آخر صفحة؛ سجل ٢٠٩ ص ١ سجل ٢١٣ ص ١٣ سجل ٣١٥ ص ١، ٤٧٦٣ سجل ٢٢٢ ص ٤١ سجل ٣٦٥ ص ١.

كذلك الشكل المربع^(١) وهو نادر وقليل، ثم الختم المستدير^(٢)، هذا بالإضافة إلى أشكال غريبة وغير متداولة مثل ختم يشبه النجمة ولكن في استدارات خفيفة^(٣)، وآخر على شكل مستدير ذو فستونات^(٤) وغيره بيضى ذو فستونات^(٥).

أنواع الأختام:

أولاً: أختام قضاة العسكر ونوابهم:

وهذه الأختام هي الأكثر شيوعاً في سجلات الباب العالى، وتنقسم إلى قسمين:

- (أ) أختام بها اسم القاضي فقط.
 - (ب) أختام عليها عبارات دعائية مع اسم القاضي.
- وننشر من هذين النوعين الأختام التالية:
- (١) (المتوكل على الله فضل الله بن لطف الله)^(٦) في ختم بيضى الشكل.
 - (٢) (وما توفيقي إلا بالله عيده عثمان)^(٧) والختم بيضى الشكل.
 - (٣) (توكل على خالق عبده يوسف)^(٨) في ختم مثنى الشكل.
 - (٤) (عبد الوهاب)^(٩) وهو ختم قائم مقام بمصر المحروسة مولانا عبدالوهاب أفندى.
 - (٥) (وما محمد إلا رسول)^(١٠) ختم الفقير إليه الحاج محمد بن رسول غفر الله له.
 - (٦) (توكلت على الله فى كل الأمور عبد الله)^(١١) ختم القاضي الحنفى بالباب العالى.

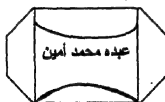
-
- (١) سجل ٢٦٥ من ١.
 - (٢) سجل ٢٩٦ من ١، سجل ٢٩٨ من ١، سجل ٣٠٦ من ٤٢٥، سجل ٥٥٠ من ١ آخر صفحة، سجل ٤٦٠ من ١، سجل ١٦١ آخر صفحة، سجل ٣٣٦ من ١، سجل ٣٢٧ من ١.
 - (٣) سجل رقم ٣٠، من ١٧٤.
 - (٤) سجل رقم ٢٨، من ٢٣.
 - (٥) سجل رقم ٤٤ من ٣٩٩، سجل ٤٨ من ٥.
 - (٦) سجل رقم ٩٩ من ٢١٧.
 - (٧) سجل رقم ١٦٩ من ٣.
 - (٨) سجل رقم ١٧٧ آخر صفحة.
 - (٩) سجل رقم ١٨٧ من ٣٩٢ من ١.
 - (١٠) سجل رقم ١٩٣ من ١١٨.
 - (١١) سجل رقم ١٩٥ من ٢٠٥.

(٧) (المتوكل على الحى ، أحمد الحسيني)^(١) ختم القاضي الحنفى نائب شيخ الإسلام.

(٨) (رب سهل أمور عبد الله)^(٢) ختم النائب الحنفى.

(٩) (اعتصمت بالله العظيم عبده إبراهيم)^(٣) ختم شيخ الإسلام قاضى العسكر بعد أوامر صدرت منه لتوابعه بالمحاكم المختلفة.

(١٠) (يا قاضى الحاجات، يا كافى المهمات، يا خفى الألطاف، نجنا مما نخاف، عبده محمد أمين)^(٤). وهذه الأدعية على جوانب الختم وفى وسطه تماماً اسم القاضي، وهذا الختم مثمن كبير.



(١١) (كل شيء بقدر يا أحمد) ختم قاضى العسكر بعد مرسله هامة له، ثم ختم النائب الحنفى لقاضى العسكر أحمد أفندى السابق ذكره ونصه (راجى لطف ربي مصطفى)^(٥).

(١٢) (يا عالمًا بحالى عليك اتكالى عبده على)^(٦).

(١٣) (أحمد الله على ما أنعم)^(٧) ختم مثمن للمسيد أحمد النائب الحنفى لقاضى العسكر.

(١٤) (حسبى الله ونعم الوكيل عبده إسماعيل)^(٨) ختم ببيضى للنائب الحنفى.

(١٥) (من كان يرجو رضا ربه فليعمل عملاً صالحاً)^(٩) ختم شيخ الإسلام قاضى العسكر واسمه صالح، وجاء الختم بعد نبأ تعيينه ثم ختم نائبه الحنفى مصطفى بعد ذلك.

(١٦) (كل شيء بقدر يا عمر)^(١٠) ختم النائب الحنفى.

(١) سجل رقم ٢٠٠ ص ١.

(٢) سجل رقم ٢٠٤ ص ١.

(٣) سجل رقم ٢٠٦ ص ٦٦.

(٤) سجل رقم ٢٠٧ آخر صفحة.

(٥) سجل رقم ٢٠٩ ص ١.

(٦) سجل رقم ٢١٥ ص ١.

(٧) سجل رقم ٢٢٢ ص ٤١ ص ٢٩٤.

(٨) سجل رقم ٢٢٧ ص ١.

(٩) سجل رقم ٢٣٤ ص ١.

- (١٧) (يا مالك يوم الدين أرحم حسام الدين)^(١) ختم النائب الحنفى.
- (١٨) (منك يرجو يا إله العالمين نصر دارين محمد أمين)^(٢) ختم النائب الحنفى.
- (١٩) (حافظ عثمان)^(٣) ختم بيضى للنائب الحنفى.
- (٢٠) (فيض الله عفيف)^(٤) ختم النائب الحنفى.
- (٢١) (يرجو حسن الختام السيد نجم الدين)^(٥) ختم النائب الحنفى.
- (٢٢) (كفى بالموت واعظاً يا عمر)^(٦) ختم النائب الحنفى. والعبارة الموجودة على هذا الختم هي العبارة التي نقشها سيدنا عمر بن الخطاب على خاتمه^(٧).
- (٢٣) (عبد الله سيد عمر)^(٨) ختم مستدير كتبت كنيته (عبد) مع استدارة الختم، وبداخلها كلمة سيد مع استدارة الختم أيضاً ثم في منتصفه كلمة عمر.
- (٢٤) (عبد الحميد)^(٩) ختم شيخ الإسلام قاضى القضاة على صفحة العنوان ويعد الافتتاح مباشرة بدلاً من ختم النائب الحنفى الذى كانت تختتم به أوائل السجلات.
- (٢٥) (يا خفي الألفاظ نجنا مما نخاف عبده أحمد)^(١٠) ختم مثمن لشيخ الإسلام.
- (٢٦) (قل الخير وإلا فاسكت يا نعمان)^(١١) خاتم بيضى لشيخ الإسلام.
- (٢٧) (رب وفق أمور محمد)^(١٢) ختم بيضى لشيخ الإسلام.
- (٢٨) (طالب فيض معبود عبده محمود)^(١٣) ختم شيخ الإسلام.
- (٢٩) (المتوكل على المجيد محمد سعيد)^(١٤) ختم بيضى لشيخ الإسلام.

-
- (١) سجل ٢٥٢ ص ١.
- (٢) سجل ٢٥٥ آخر صفحة؛ سجل ٢٥٦ ص ٤.
- (٣) سجل ٢٦٣ صفحة العنوان.
- (٤) سجل رقم ٢٦٧ ص ٤١ عين هذا القاضي نائباً حنفياً في محاكم الصالحية وباب الشرعية وجامع الزاهد وجامع الصالح وطولون وقناطر السباع ومصر القديمة في ١٨ شوال سنة ١١٧٩هـ؛ سجل ٢٤٥ باب الشرعية ص ٣.
- (٥) سجل رقم ٢٨١ ص ١.
- (٦) سجل رقم ٢٨٧ ص ٤١؛ سجل ٢٨٨ ص ٢.
- (٧) المسعودى، التنبيه والإشراف، ص ٢٥١.
- (٨) سجل رقم ٢٩٦ ص ١.
- (٩) سجل رقم ٣١٠ ص ١.
- (١٠) سجل رقم ٣٢٩ ص ١.
- (١١) سجل رقم ٣٤٠ ص ٤١؛ سجل ٣٤١ ص ١.
- (١٢) سجل رقم ٣٥٨ ص ٤١؛ سجل ٣٥٩ ص ١ والصفحة الأخيرة.
- (١٣) سجل رقم ٣٧٥؛ سجل ٣٧٦ ص ١.
- (١٤) سجل رقم ٣٨١ ص ١ وآخر صفحة؛ سجل ٣٨٢ ص ١.

(٣٠) (أحمد الله شاكرًا على ما هدانا)^(١) ختم بيضى لشيخ الإسلام.

ولعلنا نلاحظ في العبارات الموجودة أنها كلها أدعية بالتوفيق والشكر والنجاة واللفظ من الله تعالى، وفي بعض الأحيان يستعمل اسم القاضي كناية عن الدعاء مثل "أحمد الله شاكرًا" أو "من كان يرجو رضا ربه فليعمل عملاً صالحًا" ومثل "وما محمد إلا رسول"، "أحمد الله على ما أنعم"... إلخ. وفي كل هذه الصيغ أدى اسم القاضي غرضين الإشارة إلى اسمه والدعاء له في نفس الوقت. كما أن هناك أختامًا كثيرة عليها اسم القاضي فقط دون دعاء.

ومع بداية السجل رقم ٣١٠ بتاريخ سنة ١٢٠٤هـ، نلاحظ أن ختم شيخ الإسلام قاضي العسكر، هو الختم الذي تختم به صفحة العنوان، بعد أن كانت تختم هذه الصفحة بختم النائب الحنفي - الذي كثيرًا ما كان يسمى المولى خلافة الحكم العزيز^(٢) - وذلك في السجلات الأولى، حيث كنا نجد في الافتتاح اسم شيخ الإسلام ثم اسم نائبه الحنفي ثم ختم هذا النائب، وقد استمر الحال هكذا حتى السجل رقم ٣١٠ بتاريخ ١٢٠٤هـ.

ثم بدء في وضع ختم شيخ الإسلام واسمه "مولانا عبد الحميد" في صفحة العنوان وبعد الافتتاح مباشرة، وذلك حتى نهاية سجلات الباب العالي، مع وجود حالات قليلة في السجلات الأخيرة تختم بختم النائب الحنفي فقط، ولظروف معينة مثل السجل رقم ٣٢٠ فقد ختمت صفحة العنوان بختم قائم المقام الحنفي، وذلك لتوليته من قبل كافل الديار المصرية أبو بكر باشا في عام ١٢١١هـ إلى حين تولية شيخ الإسلام "قاضي عسكر" من تركيا، إذ كان من الممكن إذا ما عزل أو توفى قاضي إقليم ما، أن يعين الباشا الوالي قاضي آخر حتى يحضر قاضي تركيا^(٣).

ثانيًا: أختام الدواوين:

وجدت هذه الأختام علي سجلات محكمة الباب العالي المتأخرة التاريخ، وفي الغالب يعني وجود هذه الأختام تبعية السجلات لتلك الدواوين في ذلك الوقت وهي:

(١) سجل رقم ٤٧١ ص ١ وآخر صفحة.

(٢) سجل رقم ٣٠٧ صفحة العنوان؛ لوحة رقم ١٣/أ.

(٣) علي مبارك، الخطط التوفيقية، ج ٦، ص ٨٨.

(١) ختم ديوان خديوى مصر:

ختمت الصفحات المكتوبة بالسجل رقم ٤٣٢ وتاريخه سنة ١٢٦٤هـ، بختم ديوان خديوى مصر، أما الصفحات البيضاء في آخر السجل فهي غير مختومة، ثم أصبحت جميع الصفحات المكتوبة والبيضاء تختم استعداداً لكتابتها بعد ذلك.

وهذا النظام لم يكن موجوداً في السجلات الأولى للباب العالى وغيرها من سجلات المحاكم الأخرى، وإنما جاء في السجلات المتأخرة، وهو يشبه إلى حد كبير النظام الحالى لختم الصفحات المقيد بها عهد مالية في الدفاتر والسجلات الحكومية المالية بخاتم الدولة نو النسر.

ويقع ختم ديوان الخديوى علي الصفحة اليمنى فقط من السجل، وأغلب الظن أن سجلات المحاكم منذ ذلك التاريخ قد أصبحت تتبع تبعية مباشرة لديوان الخديوى، وكان هذا الختم يوضع أحياناً في الجانب الأيمن على الإطار الذى تدون داخله الوثائق^(١).



(٢) ختم ديوان محافظة مصرية:

ختمت أوراق سجلات محكمة الباب العالى بختم "ديوان محافظة مصرية" بدلاً من "ختم ديوان خديو مصر" من بداية السجل رقم ٤٥٨ وتاريخه سنة ١٢٧١هـ وكان هذا الختم - هو مستدير الشكل - في وسط الصفحة من أعلاها بحيث يحتل جزءاً من المكان المخصص للكتابة داخل الإطار المعد لقيود الوثائق، وهذا يعني أن السجلات أصبحت تتبع ديوان المحافظة ومن السجل رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٢٧٣ أصبح نص الكتابة على الختم "ديوان محافظة مصر".



(١) سجل رقم ٤٣٨ جميع صفحات السجل اليمنى.

(٣) ختم نظارات داخلية:

ختمت أوراق السجلات بختم نظارة الداخلية من بداية السجل رقم ٤٦٩ وتاريخه سنة ١٢٧٤هـ، وهو ختم بيضى الشكل تختم به الصفحات من أعلى جهة اليمين، وذلك يعني أن تبعية السجلات أصبحت لنظارة داخلية، ومن المحتمل أن محافظة مصر كانت تتبع نظارة الداخلية إداريًا في ذلك الوقت.

(٤) ختم محافظة مصر المؤرخ:

ختمت أوراق السجلات بختم محافظة مصر ذو التاريخ (بتاريخ السنة التي يغطيها السجل)، وذلك منذ بداية السجل رقم ٤٧٤ وتاريخه سنة ١٢٧٥هـ، وفي كل سنة جديدة يتغير التاريخ الموجود في الختم تبعًا للسنة التي يغطيها السجل، ويوضع هذا الختم في أعلى الصفحة، ويقع جزء منه داخل الإطار الذى تقيد بداخله الوثائق والجزء الأمامى خارجه في الهامش الأبيض للصفحة.

ومن بداية السجل رقم ٥٠١ بتاريخ سنة ١٢٨٠هـ، أصبح الختم "ديوان محافظة مصر ١٢٨٠" وحتى نهاية السجلات.

وتفنيذا أختام هذه الدواوين في معرفة تبعية السجلات، والتأريخ لتاريخ القضاء بمصر، كما وأنها تساعد المؤرخ لتاريخ الدواوين المصرية من حيث أسمائها، وتطورها واختصاصاتها.

ثانيًا: التسجيل

دراسة مقارنة بين وثائق مفردة صادرة عن محكمة الباب العالى وصورها بالسجلات

قامت هذه الدراسة المقارنة على نماذج من الوثائق (الأصول المفردة) الصادرة عن محكمة الباب العالى، سواء نشرت بهذا البحث أم لم تنشر^(١) -

(١) الوثائق المفردة وصورها بالسجلات التي درست، لإجراء هذه المقارنة ولم تنشر في هذا البحث هي:

أرشيف وزارة الأوقاف:

وثيقة ٢٧ صورتها بالسجل مبايعات قديم ٣٧٧ وثيقة ٩٣٧.

وثيقة ٢٨ صورتها بالسجل مبايعات قديم ٣٥٠ وثيقة ٥١٩.

وثيقة ٤٠٧ صورتها بالسجل وقف ١٨ وثيقة ١٥.

المحفوظة بدار الوثائق التاريخية بالقلعة، وبطريقة الأقباط الأرثوذكس بالقلعة، ووزارة الأوقاف، وصورها المقيمة بسجلات محكمة الباب العالي (مبايعات، وقياسات، إعلانات، شهادات، تقارير نظر، إسقاط قري)، وقد رأيت أن تكون هذه الوثائق مختلفة التاريخ، متنوعة التصرفات القانونية (الخاصة والعامة) من بيع واستبدال ووقف وإيجار وتعيين في وظائف وغيرها، وذلك حتى تكون هذه الدراسة المقارنة، لأغلب التصرفات القانونية، وعلى فترات متفاوتة التاريخ.

وأكتفى في هذا الفصل بنشر نماذج من الوثائق المفردة وصورها بالمسجلات مع عمل فهرسة وصفية وموضوعية لهذه الوثائق وصورها، وذلك بغرض المقارنة بين الأصل والصورة وهذه الوثائق هي:

(١) إيجار بطريكية الأقباط محفظة ١ موسكي وثيقة ١١ / سجل ٣٣٨ وثيقة ٦٠.

(٢) وقف أوقاف محفظة ٢٢ وثيقة ٨٣٣ / سجل ١٨٢ وثيقة ١٩٨.

وثيقة ٤١٧ صورتها بالسجل مبايعات قديم ٣٣٩ وثيقة ٣٨٤.

وثيقة ٤١٩ صورتها بالسجل مبايعات قديم ١ وثيقة ٧٣.

وثيقة ٤٢١ صورتها بالسجل مبايعات قديم ٣٥٢ وثيقة ٤٢٩.

وثيقة ٤٧١ صورتها بالسجل مبايعات قديم ٢٩٨ وثيقة ٤٩٥.

وثيقة ٩٢٣ صورتها بالسجل مبايعات قديم ١٢٨ وثيقة ١٢١٥.

دار الوثائق التاريخية بالقلعة:

وثيقة ٩ دوسيه أ محفظة ١ صورتها بسجل المبايعات ٤٤٣ وثيقة ١١٤.

وثيقة ٣٥ دوسيه د محفظة ١ صورتها بسجل المبايعات ٤٤٦ وثيقة ٤٤٣.

وثيقة ٥٣ دوسيه أ محفظة ٢ صورتها بسجل المبايعات ٥٢٤ وثيقة ٢٨٢.

وثيقة ٦٥ دوسيه ب محفظة ٢ صورتها بسجل المبايعات ٥٢٦ وثيقة ٢٣٠.

وثيقة ٤٨٦٦ محفظة ١ مكرر صورتها بسجل الإشارات جديد ٢٤ وثيقة ٢٩.

وثيقة ١٠٥ دوسيه أ محفظة ٣ صورتها بسجل المبايعات ٤٥٣ وثيقة ٢١٧.

وثيقة ١٢٢ دوسيه ج محفظة ٣ صورتها بسجل المبايعات ٤٥٤ وثيقة ٢٤٥.

وثيقة ١٥٠ دوسيه هـ محفظة ٣ صورتها بسجل المبايعات ٤٥٧ وثيقة ١٥٨.

وثيقة ١٤٣ دوسيه هـ محفظة ٣ صورتها بسجل المبايعات ٤٥٥ وثيقة ٤٢٢.

وثيقة ١٤٥ دوسيه هـ محفظة ٣ صورتها بسجل الأوقاف ٦ وثيقة ٤٧.

بطريكية الأقباط الأرثوذكس:

وثيقة ٢ محفظة ٣ ب الشرعية صورتها بسجل المبايعات قديم ٣٧١ وثيقة ١٢٩٠.

وثيقة ٢٨ محفظة ٣ ب الشرعية صورتها بسجل المبايعات قديم ٣٥٠ وثيقة ١٩٠.

وثيقة ٦ محفظة ١ موسكي صورتها بسجل المبايعات قديم ٣٨٢ وثيقة ٤٩٢.

وثيقة ٧ محفظة ١ موسكي صورتها بسجل المبايعات قديم ٣٧٨ وثيقة ٦٤١.

(٣) تعيين في وظيفة — الوثائق التاريخية — محفظة ٣ دوسيه د وثيقة ١٣٢ / سجل ٣٩ ، تقارير وثيقة ١١٨ .

(٤) استبدال بطريركية الأقباط — محفظة ٣ باب الشرعية وثيقة ٢٣ / سجل ٢٥٠ وثيقة ١٦٧ .

(٥) وقف — بطريركية الأقباط — محفظة ٢ باب الشرعية وثيقة ٤٤ / سجل ٢٠٠ وثيقة ١٠٧٠ .

(٦) استحقاق في وقف — بطريركية الأقباط — محفظة ١ موسكي وثيقة ١٩ / سجل ٢٧٥ وثيقة ٣٣٧ .

(١) الوثيقة الأصل .

مكان الحفظ: بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة .

المتكاملة الأرشفية: وثائق البطريركية المفردة .

رقم الوثيقة : ١١ .

المحفظة: ١ موسكي

أبعاد الوثيقة: ١٥,١ × ٤٤مم .

مادة الكتابة: ورق .

حالة الوثيقة: سليمة

نوع التصرف: تصرف خاص

موضوع التصرف ايجار لجهة وقف ديرى (القمامة القنسية ودير أنطونيوس) .

المتصرف "المستأجر": للمعلم حنا المحاسبي ولد الذمى سندروس وكيلًا عن الذمى

مرقص بترك النصارى القبط بمصر حالاً .

المؤجر: المصونة أمنة خاتون بنت المرحوم أحمد جلبى ابن المرحوم مصطفى

جلبى ابن المرحوم أحمد أفندى الصفاري روزنامجي كان

وهي الناظرة الشرعية علي وقف جدها الأعلى المرحوم

محمد أفندى البزدار .

العين المؤجرة: جميع قطعة الأرض الحاملة لبنا المكان الكاين بخط الموسكي

بدرج نخوخ بحارة البنادقة .

المدة : ثلاثون عقداً عبرة كل عقد منها ثلاث سنوات تشمل علي تسعين سنة كاملة

متوالية هلالية .

الأجر: عن المدة المذكورة خمسون ريالاً معاملة مصرية التي عبرة كل ريال منها تسعون نصف فضة.

القاضي الموثق: الحاكم الشرعي الحنبلي الموقع خطه على الوثيقة
الأختام: ختم شيخ الإسلام السيد أحمد رشيد وتوثيقه وتنفيذه للحكم
التاريخ: ٦ شعبان سنة ١٢٢٢هـ.

علامات التسجيل: "قيده" أسفل الهامش الأيمن للوثيقة.

نشر الأصل

الموسكي محفظة (١) وثيقة رقم ١١

تعالى

شأنه

الأمير كما ذكر فيه إليه

عز

الفقير

الفقير إليه

نمقه

نمقه

الحنبلي

المحروسة

اتصل بي ففقدته

أبو جابر أحمد حمد السيد

بمصر

السيد أحمد رشيد القاضي

غفر له



- (١) بالباب العالي أعلاه الله سبحانه وتعالى وشرفه بمصر المحروسة لدى سيدنا ومولانا الشيخ الإمام.
- (٢) الهام الحاكم الشرعي الحنبلي الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه بحضور كل من العمدة الشيخ حسن.
- (٣) ابن العمدة الشيخ مصطفى والمكرم حسين بن المرحوم الحاج علي العزبي والمكرم بيرم أغا تابع عابدين.
- (٤) بك ابن المرحوم حسين والمكرم الحاج علي ابن المرحوم الحاج بركات الوقادى والمكرم منصور ابن

- (٥) المرحوم حسن ذكة دام كما لهم استأجر للمعلم حنا المحاسبي ولد النمسى (سندروس) بوكالته الشرعية عن
- (٦) النمسى مرقص بترك النصارى القبط بمصر حالا الوكالة الشرعية بالطريق الشرعي بمال موكله المرقوم الموهوب
- (٧) والمملك منه لجهة وقف الديرين الأتى ذكرهما فيه من موجرته المصونة أمنة خاتون بنت المرحوم
- (٨) أحمد جلبى ابن المرحوم مصطفى جلبى ابن المرحوم أحمد أفندى الصفارى روزنامجى مصر كان ابن
- (٩) المرحوم محمد أفندى البزدار الواقف الأتى ذكره فيه ابن المرحوم أحمد بك البزدار وهي الناظرة
- (١٠) الشرعية يومئذ علي وقف جدها الأعلى هو المرحوم محمد أفندى البزدار المذكور أعلاه بموجب
- (١١) تقريرها في ذلك الشرعى المسطر من هذه المحكمة المؤرخ في ثامن عشوين شهر صفر سنة أحد وعشرين
- (١٢) ومايتين وألف الثابت معرفتها لدى مولانا الحاكم المومى إليه أعلاه بشهادة كل من الشيخ حسن
- (١٣) والمكرم حسين المذكورين أعلاه ثبوتاً شرعياً فأجرته لموكله المرقوم لجهة وقف الديرين الأتى ذكرهما
- (١٤) فيه لوجود المسوغ الشرعى الأتى ذكره فيه جميع القطعة الأرض الحاملة لبناء المكان.
- (١٥) الكاين بمصر المحروسة بخط الموسكى بدر ب نخوخ بحارة البنادقة المعلوم ذلك عندها شرعاً والجاري القطعة الأرض الحاملة لبناء المكان المذكور المستأجرة المرقومة
- (١٦) في الوقف المذكور أعلاه وتحت نظر الناظرة الموجرة المذكورة أعلاه وفي استحقاقها
- (١٧) في الوقف المذكور أعلاه وتحت نظر الناظرة الموجرة المذكورة أعلاه وفي استعمالها

(١٨) بمفردها بموجب تقريرها المحكي تاريخه أعلاه واستيثار الوقف المرقوم الشرعي المشمول

(١٩) بامضي وختم مولانا شيخ الإسلام محمود أفندي القاضي بمصر المحروسة سابقاً المورخة في سنة خمس

(٢٠) ومائتين وألف وملك بنا المكان المذكور وخلوه في وقف كل من القمامة القنسية

(٢١) ودير انطونيوس سوية بينهما بموجب السندات المخددة تحت يد ناظرها بالطريق الشرعي

(٢٢) وللناظرة المؤجرة المذكورة أعلاه ولاية إيجار ذلك وقبض مبلغ أجرته لجهة

(٢٣) الوقف المرقوم أعلاه بالطريق الشرعي بدلالة ما شرح أعلاه ولوجود المسوغ الشرعي الموعود

(٢٤) بذكره أعلاه وهو انقضا أمد التواجر الأول وثبوت الخلو المرقوم أعلاه الثابت

(٢٥) ذلك لدى مولانا الحاكم الحنبلي المومي إليه أعلاه بشهادة من ذكر أعلاه ثبوتاً شرعياً

(٢٦) وبالتصادق علي ذلك لتنتفعه جهة وقف الديرين المذكورين بالعين المؤجرة

(٢٧) بالسكنى والإسكان والغلة والاستغلال والأجرة والإيجارة الانتفاع الشرعي

(٢٨) على الوجه الشرعي لمدة قدرها ثلاثون عقداً عبرة كل عقد منهما ثلاث سنوات.

(٢٩) تشتمل العقود المذكورة على تسعين سنة كاملة متوالية هلالية يمضي أول ذلك من

(٣٠) تاريخه أدناه بأجرة حاله فقط قدرها عن ذلك بطول المدة المذكورة من الريالات

(٣١) التي عبره كل ريال منها تسعون نصفاً فضة خمسون ريالاً معاملة مصرية مقبوض

(٣٢) ذلك من المعلم حنا الوكيل المستأجر المرقوم من مال موكله المرقوم بيد الناظرة المؤجرة.

(٣٣) المذكورة أعلاه لجهة الوقف المرقوم أعلاه قبضاً شرعياً بتمام ذلك وكمال.

(٣٤) نقداً بالمجلس بحضرة شهوده ومن ذكر أعلاه ولم يتأخر لها من كامل ذلك

- (٣٥) ولا من بعضه مطالبة ولا شيء قل ولاجل إيجارة صحيحة شرعية مشتملة
- (٣٦) على الإيجاب والقبول والتسليم والتسليم الشرعيات بعد النظر والمعرفة والإحاطة
- (٣٧) بذلك علمًا وخبرة نافيين للجهالة شرعًا وأذنت الناظرة الموجرة المذكورة
- (٣٨) ناظر الدينين المرقومين بالعمارة والإنشاء والتجديد والفك والإعادة والبناء
- (٣٩) والتعالى بالعين الموجرة المرقومة كل ما صرفه على ذلك من مال جهة الوقفين المرقومين
- (٤٠) يكون لهما خلواً وانتفاعاً بعد ثبوته بالوجه الشرعي مضافاً لخلوها الأول المرقوم أعلاه
- (٤١) إذنًا شرعيًا بالطريق الشرعي وبمقتضى ذلك وبما شرح أعلاه صارت
- (٤٢) جهة وقف كل من القمامة ودير أنطونيوس المذكورين أعلاه يستحقان سوية منفعة التواجر
- (٤٣) المدة الطويلة والأجرة المعجلة عنهما والآن بالعمارة بكامل القطعة الأرض الموجرة
- (٤٤) المذكورة يصرف ربع ذلك في مصالح ومهماتهما المذكورة سوية بينهما الاستحقاق والتصرف الشرعي
- (٤٥) بالطريق الشرعي وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا الحاكم الحنبلي المومسي إليه
- (٤٦) أعلاه بشهادة شهوده ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك ومن وجبه عنده منع قبول
- (٤٧) الزيادة في الأجرة وعدم انفساخ عقد التواجر المرقوم بموت المتعاقدين أو أحدهما
- (٤٨) أو انتقال النظر والاستحقاق ممن هو بيده حكماً صحيحاً شرعياً متصلاً حكمه وتنفيذاً

(٤٩) من قبل سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام الحاكم النوعي الشرعي الموقع
خطه الكريم أعلاه دام

(٥٠) علاه اتصالا وتنفيذا شرعيين وبه شهد وحرر ووقع في سادس

(٥١) شهر شعبان المكرم سنة اثنين وعشرين ومائتين بعد تمام الألف وحسبنا

حسبنا الله

حسبنا الله

توقيع

توقيع

صورة الوثيقة بالسجل

مكان الحفظ: دفتر خانة مصلحة التوثيق والشهر العقاري

المتكاملة الأرشيفية: سجلات الباب العالي

رقم السجل: ٣٣٨ مبايعات قديم

رقم الوثيقة: ٦٠

شيخ الإسلام: عبد الله منلا زادة السيد الشريف أحمد رشيد

النائب: لا يوجد اسم النائب على صفحة عنوان السجل

الأختام: ختم قاضي العسكر السيد أحمد رشيد ، والختم بيضى واضح

مادة الكتابة : ورق

عدد السطور: ٢١

حالة الوثيقة: سليمة وكاملة : خطها ردي جدا

التاريخ بالسجل: قيدت بالسجل في ثالث شعبان سنة ١٢٢٢هـ

سجل رقم ٣٣٨ وثيقة رقم ٦٠

(١) بعد الإذن الكريم من مولانا شيخ الإسلام المومى إليه للحاكم الشرعي الحنبلي في نظر ما مضمونه بحضوره كل من الجماعة المعين أسمايهم بأعليه استأجر المعلم حنا المحاسبي ولد الذمى سندروس

(٢) بطريق وكالته الشرعية عن الذمى مرقص بترك النصارى القبط بمصر حالاً الوكالة الشرعية بمال الموكل المذكور الموهوب والمملك منه لجهة وقف الديرين

(٣) الآتي ذكرهما فيه من موجرته المصونة آمنة خاتون بنت المرحوم أحمد جلبلي بن المرحوم مصطفى جلبلي ابن المرحوم أحمد أفندى الصفارى بن المرحوم محمد أفندى

(٤) البزدار الواقف الآتي ذكره فيه بن المرحوم أحمد بيك البزدار وهي الناضرة الشرعية يومئذ علي وقف جدها الأعلى هو المرحوم محمد أفندي البزدار المذكور بموجب

(٥) تقريره في ذلك المؤرخ في ثامن عشرين صفر سنة أحد وعشرين ومايتين وألف الثابت معرفتها لدى مولانا الحاكم المومى إليه بشهادة كل من الشيخ حسن والمكرم

(٦) حسين المذكورين ثبوتاً شرعياً فأجرته لموكله المذكور لجهة وقف الديرين الآتي ذكرهما فيه لوجود المسوغ الشرعى الآتي ذكره فيه جميع القطعة الأرض

(٧) الحاملة البنا المكان الكاين بمصر المحروسة بخط الموسيقى بدرب نخوخ بحارة البنادقة المعلوم ذلك عندها شرعاً والجارى القطعة

(٨) الأرض المستأجرة وذلك في الوقف المذكور وتحت نظر الناضرة المذكورة وفى استحقاقها بمفردها بموجب تقريرها في ذلك المحكي تاريخه

(٩) واستيثار الوقف المشمول بامضا وختم مولانا محمود أفندى القاضي بمصر سابقاً المؤرخة في سنة خمس ومايتين وألف ومالك بنا المكان المذكور وخلوه . في وقف كل من القمامة القدسية ودير انطونيوس

(١٠) سوية بينهما بموجب السندات المخددة تحت يد ناظرهما بالطريق الشرعي وللناظرة المؤجرة المذكورة ولاية إيجار ذلك بالطريق الشرعي بدلالة ما شرح ولوجود المسوغ الشرعي الموعود بذكره أعلاه وهو

(١١) أنقضا أمد التواجر الأول وثبوت الخلو المذكور الثابت ذلك لدى الحاكم المومي إليه بشهادة من ذكر ثبوتاً شرعياً وبالتصادق على ذلك لينتفع جهة وقف الديرين المذكورين

(١٢) بالعين المؤجرة المذكورة وبالسكن والإسكان والغلة والاستغلال والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعي على الوجه الشرعي لمدة قدرها ثلاثون عقداً عبرة كل عقد من ذلك ثلاث

(١٣) سنوات تشتمل العقود المذكورة على تسعين سنة كاملة متوالية هلالية يمضي أولها من تاريخه أدناه بأجرة حالة فقط قدرها عن ذلك لطول المدة المذكورة من الدرايات التي عبرة كل ريال من ذلك تسعون

(١٤) نصفاً فضة خمسون ريالاً معاملة مصرية مقبوض ذلك من الوكيل الماجر المذكور من مال موكله المذكور بيد الناظرة المؤجرة المذكورة لجهة الوقف المذكور قبضاً شرعياً بتمام ذلك وكما له بالمجلس بحضرة شهوده

(١٥) ومن ذكر أعلاه ولم يتأخر لهما قبله من كامل ذلك ولا من بعضه مطالبة ولا شيء قل ولا جل إجارة صحيحة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول والتسلم والتسليم الشرعيان بعد النظر والمعرفة.

(١٦) والإحاطة بذلك علماً وخبرة ناظرين للجهالة شرعاً وأذنت الناظرة المؤجرة المذكورة ناظر الديرين المذكورين بالإنشاء والعمارة والتجديد والفك والإعادة والتعالي

(١٧) بالعين المؤجرة المذكورة وكل من صرفه بذلك يكون له خلوا وانتفاعاً بعد ثبوته بالطريق الشرعي مضافاً لخلوها الأول المذكور إنشاً شرعياً وبمقتضى ذلك صار جهة وقف

(١٨) كل من القمامة ودير أنطونيوس المذكورين أعلاه تستحقان سوياً منفعة التواجر المدة الطويلة والأجرة المعجلة عنهما والإنش بالعمارة بكامل القطعة الأرض المؤجرة المذكورة.

(١٩) يصرف ريع ذلك في مصالح ومهماتهما المذكورة سوية الاستحقاق الشرعي بالطريق الشرعي وثبت ذلك لدى الحاكم المومي إليه بشهادة شهوده ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك.

(٢٠) ومن يوجهه عنده منع قبول الزيادة في العين الموجرة وعدم انفساخ للتاجر بموت المتعاقدين أو أحدهما أو انتقال النظر عن من هو بيده لطول المدة المذكورة بذلك

(٢١) شرعاً متصلاً حكمه ومنفذاً بالشرع الشريف من قبل الحاكم الشرعي الحنفى اتصالاً وتنقيذاً شرعيين تحريراً في ثالث شعبان سنة اثنين وعشرين ومائتين وألف

السيد إسماعيل القباني الحسني الشيخ حنفى الملوى

(٢) الوثيقة الأصل

مكان الحفظ : الأرشيف التاريخي بوزارة الأوقاف بالقاهرة.

الوحدة الأرشيفية: الوثائق العثمانية المفردة.

رقم الوثيقة: ٨٣٣

المحفظ: ٢٢

أبعاد الوثيقة: ٨٢ × ٢٤

مادة الكتابة: ورق — طيات

حالة الوثيقة: سليمة

نوع الوثيقة: خاصة

موضوع التصرف: وقف

المتصرف "الواقف": الأمير إبراهيم أغا بن عبد الله من أعيان أمرا المنقرقة بمصر سابقاً ومن أعيان أمرا الجاويشية بديوان مصر المحمية حالياً.

العين المتصرف فيها: جميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع بجميع المكان الكاين خارج بابى زويلة بخط اليانسيه بالقرب من المدرسة الجانبية داخل الدرب المعروف بحمام يندرة، والمكان

الكاتب بالخط المذكور المعروف بالوكالة الصغرى داخل درب القرن ، ومكان بخط الجانبية داخل درب الحمام بخط قوصون، والحنوت الكائنة بخط اليانسية بالشارع الأعظم المجاور لحنوت النقاش وأماكن أخرى كثيرة.

المتنفعون: الواقف أيام حياته ثم من بعده على من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا سوية وأولادهم وأولاد أولادهم. ثم على زوجته عايشة ومشاركة من يوجد من عتقا الواقف. فإذا انقضوا جميعا كان وقفا على مصالح الجامع الأزهر المعمور وإن تعذر الصرف في ذلك يصرف على الفقراء والمساكين والأرامل.

شروط الوقف: عمارة الوقف ومرمته — النظر على الوقف لئلا يوقف أيام حياته ثم من بعده لزوجته المصونة عايشة ثم للأرشد فالأرشد من أولاده وعند أولولته للجامع الأزهر فلناظره حين ذلك وعند أولولته للفقراء فلرجل من أهل الدين يقرره حاكم المسلمين، يصرف من ريعه لقارى يقرأ ما تيسر من كتاب الله بمنزل الواقف في كل يوم وكل يوم جمعة على تربيته، ثم الشروط العشرة

القاضي الموثق: وثقت الوثيقة على يد الحاكم الشرعي المالكي والحاكم الشرعي الحنبلي وحكم بصحتها ولزومها القاضي الحنفي.

الأختتام: ختم نائب شيخ الإسلام القاضي الحنفي علي يقرأ الختم "يا عالما بحالى عليك إتكالى عبده على" والختم مثنى في أعلى الوثيقة علامة القاضي المالكي وتوقيعه وكذلك القاضي الحنبلي.

التاريخ: ٢ جماد ثاني سنة ١١٠٧ هـ.
علامات التسجيل: "قيده" في أسفل الهامش الأيمن.

نشر الأصل

وثيقة رقم ٨٣٣ أرشيف الأوقاف محافظة رقم ٢٢

ما فيه من الوقف والسقط صح عندي	الحمد لله وكفى	الله حسبي وكفى
على النمط المبسوط وحكمت بصحته	ما فيه صحيح عند الفقير إليه	الأمر حسبما نسب إلى
ولزومه في خصوصه وعمومه عالمًا	سبعائه	فيه كتبه محمد
بالخلاف الواقع بين الأئمة الأسلاف في	وتعالى محمد أبو السرور	الـ المالكي
شان الأوقاف	القاضي الحنبلي بمصر	على عنه
نمقه الفقير إليه عز شأنه على المولى	أمين	يا عالما بحالي
خلقه	يا عالما بحالي	عليك اتكالي
بمصر المحروسة	عليك اتكالي	عنده على
عفى عنه	عبد على	
يا عالما بحالي		
عليك اتكالي		
عبد على		

(١) هذا مستند إيقاف صحيح شرعي لازم معتبر محرر مرعي لا ينفسخ حكمه ولا يندرس رسمه ولا يضيع عند الكريم ثوابه وأجره يعرب مضمونه ويوضح مكنونه هو أنه بالباب العالي

(٢) دامت له المعالي بمصر المحروسة بين يدي كل من سيدنا ومولانا فخر قضاة الإسلام كمال ولاية الأنام ومحرر القضايا والأحكام الناضر في الأحكام الشوعية خلقيه بمصر المحمية وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة

(٣) الهمام الحاكم الشرعي المالكي وسيدنا ومولانا العلامة العمدة الفهامة الحاكم الشرعي الحنبلي الموضح كل منهم خطه الكريم أعلاه دام علاه أشهد على نفسه الذكية فخر الأعيان الكرام

(٤) كمال أولى الشان الفخام الأمير إبراهيم أغا بن عبد الله من أعيان أمرا المتفرقة بمصر سابقا ومن أعيان أمرا الجاوشية بديوان مصر المحمية حالا لطف الله تعالى به أمين شهوده الإشهاد الشرعي في كمال صحته وسلامته

(٥) وطواعيته واختياره ورغبته في الخير وإرادته إياه وجواز الإشهاد عليه شرعاً أنه وقف وحبس وسبل وتصدق بجميع ما هو جارى في خلوه وتواجره وملكه وحيازته

(٦) وتصرفه واختصاصه الشرعي إلى تاريخه وهو جميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع ومدة التواجد بجميع المكان الكائن بمصر المحروسة خارج بابى زويلة بخط اليانسية

(٧) بالقرب من المدرسة والجانبية داخل الدرب المعروف بحمام بندرة على يمنة السالك منه طالباً أقصاه المشتمل إجمالاً بدلالة الحجة الشاهد له بخلوه وتواجوه للمكان المذكور المسطرة من هذه

(٨) المحكمة المورخة في خامس شهر ربيع الأول سنة ست وثمانين وألف على حوش واسطبل ويبر ما معين ومقعد صغير ومطبخ وقاعتين وسطح ومنافع ومرافق وتوابيع ولواحق وحقوق

(٩) وجميع القاعة المتداخلة في المكان المذكور الأيلة إليه بالاستبدال الشرعي من جهة وقف المرحوم مصطفى كتحدا كمليان بمصر كان كما يشهد له بذلك حجة الاستبدال المسطرة من هذه

(١٠) المحكمة المورخة في ثامن عشر جمادى الثاني سنة أربع ومائة وألف ويحيط بكامل ذلك ويحصره حدود أربعة بالدلالة المذكورة الحد القبلى ينتهي للحوانيت المعروفة سابقاً بالمغربي وغيره

(١١) والآن تعرف بالزيني منصور الصايغ والحد البحرى ينتهي لوقف أمين الدين والحد الشرقى ينتهي إلى الفرن التي هناك والحد الغربى ينتهي لزقاق الدرب المذكور وفيه الواجة

(١٢) والباب وجميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع ومدة التواجد بجميع المكان الكائن بالخط المذكور المعروف بالوكالة الصغرى داخل درب الفرن قريباً من الجانبية

(١٣) التي كانت تشتمل على أربعة حواصل وعلي الحوانيت المتعلقة بالغير يعلو ذلك أربعة أطباق وما لذلك جميعه من المنافع والمرافق والحقوق ولذلك شهره في محله تدل عليه يشهد له بصحة

(١٤) خلوه لذلك الحجة الدالة على الوصف المذكور المسطرة أيضاً من هذه المحكمة المورخة في غرة شهر صفر سنة إحدى وتسعين وألف وجميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع ومدة التواجد

(١٥) بجميع المكان الكاين بمصر المحروسة بخط الجانبية داخل درب الحمام بخط قوصون المشتمل بدلالة الحجة الشاهدة له بخلوه وتواجده المدة الطويلة المسطرة من هذه المحكمة للمورخة

(١٦) في رابع شعبان سنة أربع ومائة وألف وجميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع بجميع الحانوت الكاينة بخط اليانسية بالشارع الأعظم المجاور لحانوت النقاش

(١٧) ولحانوت الأمير محمود متفرقة يشهد له بصحة خلوه لكامل الحانوت المذكورة الحجتين الشرعيتين المسطرتين من محكمة جامع الصالح المورخة أحدهما في عاشر محرم والثانية في ثامن شهر ربيع

(١٨) الثاني كلاهما سنة إحدى ومائة وألف وجميع الخلو والسكنى والانتفاع بجميع الحانوت الكاينة بالخط المرقوم المعروفة بسكن سعد الدين الخيمي المجاورة للحانوت

(١٩) للصايغ الجارى في وقف سنقر حمد يشهد له بخلوه لذلك الحجة الشرعية المخددة بيده وجميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع بجميع المكان الكاين بخط الجانبية.

(٢٠) بقوصون علو درب الحمام المشتمل بدلالة الحجة الشاهدة له بخلوه لذلك المسطرة من محكمة جامع الصالح أيضاً المورخة في سابع عشر شهر رمضان سنة ثمان وتسعين وألف

(٢١) علي طبقة وحاصل ومنافع ومرافق وحقوق ولذلك شهره في محله تدل عليه وجميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع بجميع الحانوت الكاينة بمصر المحروسة بخط

(٢٢) قوصون براس اليانسية فيما بين باب الفرن وحانوت سكن الاسنا محمود المشتملة بدلالة الحجة الشاهدة له بخلوه لذلك المسطرة من هذه المحكمة المورخة في غرة شهر ربيع الثاني سنة

(٢٣) ثمان وتسعين وألف على منافع وحقوق وجميع منافع الخلو والسكنى والانتفاع بجميع المكان الكاين بخط الجانبية المجاور لمدرسة المرحوم

(٢٤) جانبك الداودار وجميع الحانوت الذى كان أصلها باب للمكان المذكور
المشتمل كامل ذلك بدلالة حجة الإسقاط من قبل الأمير مصطفى جلبى بن
الأمير مصطفى من طابفة

(٢٥) الجاوشية للأمير إبراهيم أغا الواقف المذكور المسطرة من هذه المحكمة
الموافقة لتاريخه وشهوده على مساكن وأروقة ومنافع ومرافق وحقوق ولذلك
شهادة في محله تدل عليه

(٢٦) وجميع بنا المكان القائم على الأرض المحتكرة الكاينة بالقاهرة المحروسة
خارج بابى زويلة بخط المدرسة الجانبية داخل درب الحمام فيما بين مكان
جارى في وقف

(٢٧) المرحوم رضوان ولمكان جارى بيد ملاكه المشتمل بدلالة حجة شرا الأمير
إبراهيم أغا الواقف المشار إليه للمكان المرقوم من فخر أمثاله الشهابى أحمد -
بن عبد الله

(٢٨) المسطرة من هذه المحكمة أيضاً الموافقة لتاريخه وشهوده على واجهة
شرقية مبنية بالطوب والحجر بها بابان أحدهما يدخل إلى اسطبل ويدخل من
الباب

(٢٩) الثاني إلى رواق وخزنة نومية علو الباب وما لذلك جميعه من المنافع
والمرافق والحقوق ولذلك شهره في محله تدل عليه وجميع منفعة الخلو
والسكنى

(٣٠) والانتفاع بجميع الحانوتين المتلاصقتين التين كانا حانوتاً واحداً الكاين ذلك
بخط الياضية بالجانبية سفلى زاوية المرحوم مغطاش فيما بين باب

(٣١) المجاور لحانوت جاريه في وقف المرحوم الشيخ كمال الدين القادرى وفيما
بين باب الدرب المجاور لحانوت وقف الصالحية الأيل إليه منفعة خلو
الحانوتين

(٣٢) ومدة التواجد بالإسقاط الشرعي من قبل المصونة خديجة المرأة بنيت عبد
الله الرومي بموجب حجة شرعية مسطرة من هذه المحكمة موافقة لتاريخه
وشهوده المعلوم ذلك جميعه عند الواقف المذكور

(٣٣) العلم الشرعي النافى للجهالة شرعاً والجارى ذلك في خلوه وحوزة وملكه
وتصرفه واختصاصه الشرعي بمفرده إلى تاريخه كما يشهد له بصحة خلوه
لذلك التمسكات الشرعية المحكى تواريخها

(٣٤) أعلاه وفقاً صحيحاً شرعياً وحسباً صريحاً مرعياً لا يباع أصل ذلك ولا يوهب ولا يرهن ولا ينقل به ولا يبعضه قايماً على أصوله محفوظاً على شروطه مسبلاً

(٣٥) سبله الشرعية الوقفية الآتي ذكرها فيه أبد الأبدين ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين أنشأ الواقف المذكور

(٣٦) المكان الجاري في ملكه أعلاه علي نفسه أيام حياته أحياء الله تعالى حياة طيبة ورزقه بطول الأعمار ينتفع بذلك وما شا منه سسكناً وإسكناً وغلة واستغلاً بماير وجوه الانتفاعات

(٣٧) الشرعية الوقفية أبداً ما عاش ودايماً ما بقى ثم من بعده على من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم الذكر والأنثى في ذلك ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على

(٣٨) أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقة بعد طبقة ونسلًا بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من دون غيرها.

(٣٩) بحيث تحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل بن الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن من مات منهم وترك ولداً أو ولد ولداً و

(٤٠) أسفل من ذلك انتقل نصيبه في ذلك لولده أو ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه في ذلك لإخوته وإخوانه المشاركين له في الدرجة والاستحقاق

(٤١) فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فلاقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافع وترك ولداً أو ولد قام مقامه

(٤٢) في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه إن لو كان المتوفى حياً باقياً يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين فإذا انقضوا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم

(٤٣) وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين كان ذلك وفقاً على زوجة الواقف المشار إليه التي في عصمته الآن هي المصونة عائشة بنت الأمير عبد الجواد مع مشاركة من يوجد حين ذلك من عتقا الواقف

(٤٤) المشار إليه ذكوراً وإناثاً ببيضاً وسوداً بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته ونسله وعقبه الذكر والأنثى في ذلك سوى على النص والترتيب

(٤٥) المشروح في أولاد الواقف المشار إليه يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين فإذا انقراضوا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين

(٤٦) كان ذلك وفقاً مصروقاً ريعه على مصالح الجامع الأزهر المعمور بذكر الله العلى الأكبر فإن تعذر الصرف لذلك والعياذ بالله تعالى صرف ريع ذلك على الفقرا والمساكين والأرامل

(٤٧) والمنقطعين من المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا وأما منفعة الحانوت والتواجرات المذكورين أعلاه فإن الواقف المشار إليه أنشأ ذلك من تاريخه على من سيحدثه

(٤٨) الله تعالى من الأولاد ثم من بعد كل منهم على أولاده وذريته ونسله وعقبه الذكر والأنثى في ذلك سوى على النص والترتيب المشروح ذلك أعلاه ثم من بعد انقراضهم أجمعين يكون

(٤٩) ذلك وفقاً شرعياً على زوجته المصونة عايشة المذكورة أعلاه مع مشاركة من يوجد من عتقا الواقف المشار إليه أعلاه بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده

(٥٠) وذريته ونسله وعقبه على الحكم المعين أعلاه فإذا انقراضوا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين كان ذلك وفقاً مصروقاً ريعه على مصالح

(٥١) الجامع الأزهر المشار إليه أعلاه فإن تعذر ذلك صرف للفقراء والمساكين والأرامل والمنقطعين والمسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا يجرى الحال في ذلك كذلك وجوداً

(٥٢) وعدمًا وتعزراً وإمكاناً أبد الأبدین ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وشرط الواقف المشار إليه في وقفه

(٥٣) هذا شروطاً حث عليها وأكد العمل بها عند المصير إليها منها أن يبدأ الناظر والمتولى على الوقف المذكور من ريعه بعمارته ومرمته وما فيه البقا لعينه

(٥٤) والنمو لغلته ولو صرف في ذلك جميع غلته ومنها أنه شرط النظر على وقف المكان المالك المذكور لنفسه أيام حياته ثم من بعده لزوجته المصونة عايشة

(٥٥) المرقومة ثم من بعدها للأرشد فالأرشد من أولاد الواقف المشار إليه وأولادهم ثم من بعدهم للأرشد فالأرشد من عتقا الواقف وأولادهم وشرط النظر على وقف

(٥٦) الخلوات والتواجات من تاريخه لزوجته المصونة عايشة المذكورة ثم من بعدها يكون النظر على ذلك للأرشد فالأرشد ممن سيحدثه الله تعالى للواقف المذكور من الأولاد، ثم للأرشد فالأرشد.

(٥٧) من الأولاد هم وذريتهم ونسلهم وعقبهم ثم من بعدهم يكون النظر على ذلك للأرشد فالأرشد من عتقا الواقف المشار إليه ثم الأرشد فالأرشد من أولادهم وذريتهم ونسلهم

(٥٨) وعقبهم وعند أيلولة ذلك للجامع الأزهر المرقوم فلناظره حين ذاك وعند أيلولته للفقرا والمساكين للرجل من أهل الدين والصلاح يقرره الحاكم الشرعي بالديار المصرية

(٥٩) ومنها أن يصرف من ريع الوقف المذكور بعد وفاة الواقف المذكور في كل شهر من شهور الأهلة لقارى يقرأ ما تيسر من كتاب الله المعين في كل يوم بمنزل الوقف المذكور أعلاه

(٦٠) المعروف بسكنه الكاين بخط قوصون المذكور أعلاه وفي كل يوم جمعة على تربة الواقف المذكور التي سيدفن بها وتربة أولاده ويهدي ثواب ذلك إلى حضرة النبي سيدنا محمد صلى الله

(٦١) عليه وسلم ثم إلى أبيه وأخواته من الأنبياء والمرسلين ثم إلى أرواح الصحابة والتابعين والأربعة الأئمة المجتهدين ثم إلى روح الواقف المذكور وأولاده وسكان تربته وسائر

(٦٢) أموات المسلمين وفي ثمن خوص وريحان يوضعان في كل يوم جمعة على تربة الواقف المشار إليه وأولاده على جرى العادة في ذلك ثلاثين نصفاً فضة وأن يصرف من ريع الوقف

(٦٣) المرقوم أجره ليكار الأماكن المذكور لجهة أوقافها الأصلية وجملتها في كل سنة ألف نصف واحد وستمئة نصف واثنان وثلاثون نصفاً فضة علي ما يبين فيه ما هو لجهة وقف عبد الكريم عوض مائة نصف

(٦٤) واحد وثمانون نصف وما هو لجهة وقف المرحوم سنقر حمد مائة نصف واحدة وثمانون نصفاً . من ذلك وما هو لجهة وقف المرحوم قائم التاجر أربعماية نصف وثمانون نصف فضة وما هو

(٦٥) لجهة وقف الجانبية مايتا نصف ثنتان وأربعون نصف فضة من ذلك وما هو لجهة وقف المرحوم سليمان بن قاسم الشهير بقرا ثلاثماية نصف فضة من ذلك وما هو لجهة وقف الحرمين الشريفين ثمانين وأربعون

(٦٦) نصفاً فضة من ذلك ما هو لجهة وقف المرحوم اينال بن أحمد مايتا نصف ثنتان وأربعة أنصاف فضة باقي ذلك ومنها أن الواقف المذكور شرط لنفسه في وقفه هذا

(٦٧) الإدخال والإخراج والاعطا والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال يفعل ذلك كلما بدا له فعله ويكرره الكرة بعد الكرة والمرة بعد المرة

(٦٨) مدة حياته وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك ورفع الواقف المشار إليه يد ملكه عن المكان الملك المذكور وسلمه لمتولى شرعي إلى أن يتم أمر التسجيل فاعترف المتولى المرقوم

(٦٩) بتسلم ذلك فارغاً غير مشغول مما يمنع صحة التسلم شرعاً وسلم أيضاً الخلوات والتواجرات المذكورة للوقوف عليهم تسلماً شرعياً وثبت الإشهاد

(٧٠) على الواقف المذكور بما ينسب إليه من الوقف والشروط المذكورة بشهادة شهوده ثبوتاً شرعياً ثم عن للواقف المشار إليه الرجوع عن وقفه للمكان المذكور وعوده إلى

(٧١) ملكه متمسكا في ذلك بعدم الصحة واللزوم على قول من قال بعدم الصحة واللزوم فعارضه في ذلك المتولى المرقوم متمسكا في ذلك بقول من قال بالصحة واللزوم

(٧٢) وتنازعا في ذلك وترافعا لدى مولانا الحاكم الحنفي المشار إليه فنظر بينهما نظرا دقيقا وتأمل في ذلك تأملا خفيفا فرا في جانب الوقف المرقوم قولاً قويا

(٧٣) وبرهاناً جليلاً واستخار الله سبحانه وتعالى وحكم بصحة الوقف المذكور ولزومه في خصوصه وعمومه علماً بالخلاف الواقع بين الأئمة الأسلاف في

(٧٤) الأوقاف وحكم مولانا الحاكم المالكي بصحة وقف منفعة الخلوات المذكورة أعلاه وحكم مولانا الحاكم الحنبلي المشار إليه بصحة وقف منفعة التواجرات أعلاه حكماً

(٧٥) صحيحاً شرعياً تاماً معتبراً مرجعاً وأشهد علي نفسه كل منهم بذلك فقد تم هذا الوقف ولزم ونفذ حكمه وأنبرم وصار وقفاً من أوقاف الله الحميدة منفوعاً

(٧٦) عنه بقوته السديدة فلا يحل لأحد يومن بالله واليوم الآخر إلى ربه الكريم.. أن يغيره أو يبدله أو يسعى في إبطاله أو في إبطال شيء من منافعه

(٧٧) وشروطه المعينة أعلاه ومن فعل الله حسبيه وطلبه ومجازيه بفعله يوم التتاد يوم عطش الأكباد يوم يكون الله فيه هو الحاكم بين العباد ومن أعان على مصالحه

(٧٨) وأجرايه في يد مستحقه برد مضجعه وجعله من الأمنين الفرحين المستبشرين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون فمن بدله بعد ما سمعه فإنما

(٧٩) إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم ووقع أجر الوقف المذكور على الله الكريم الرؤوف الرحيم وبه شهد في ثاني شهر جمادى الثاني سنة سبع ومائة وألف وحسبنا الله ونعم الوكيل.

كاتبه	على الحاكم	على الحاكم	على الحاكم	على الحاكم	على الحاكم	على الحاكم
القادرى	الحنفى	الحنفى	توقيع	توقيع	توقيع	توقيع
اللطيف	الفقير	منصور				
	نمقه	الفقير				

صورة الوثيقة بالسجل

مكان الحفظ :	دفتر خانة التوثيق والشهر العقاري بالقاهرة
المتكاملة الأرشيفية :	سجلات الباب العالي
رقم السجل :	١٨٢ مبيعات قديم
رقم الوثيقة :	١٩٨
شيخ الإسلام :	مولانا عبد الله أفندي
النائب :	مولانا علي أفندي
الأختام :	ختم النائب الحنفي، مثنى وواضح (يا عالماً بحالى، عليك اتكالى، عبده على)
مادة الكتابة :	ورق
عدد السطور :	٤٩
حالة الوثيقة :	سليمة وكاملة ، خطها مقروء.

صورة الوثيقة رقم ٨٣٣ محفظة ٢٢ أوقاف

بالسجل رقم ١٨٢ باب على قديم

وثيقة رقم ١٢٨

- (١) لدى كل من مولانا الحاكم الشرعي الحنفي والحاكم الشرعي الحنبلي والحاكم الشرعي المالكي شهد علي نفسه الجناب المكرم الأمير إبراهيم أغا بن عبد الله من أعيان أمرا المتفرقة بمصر سابقا ومن أعيان أمرا الجاويشية بديوان مصر المحمية حالا شهوده الإشهاد الشرعي
- (٢) في كمال صحته وسلامته وطواعيته واختياره ورغبته في الخير وإرادته إيائه وجواز الإشهاد عليه شرعاً أنه وقف وحبس وسبل وتصدق بجميع ما هو جارى في خلوه وتواجره وملكه وحيازته وتصرفه واختصاصه الشرعي إلى تاريخه
- (٣) وهو جميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع ومدة التواجد بجميع المكنان الكاين بمصر المحروسة خارج باب زويلة بخط اليانسيه بالقرب من المدرسة الجانيكية داخل الدرب المعروف بحمام بندرة يمتد السالك منه طالباً أقصاه المشتمل إجمالاً بدلاله

- (٤) الحجة الشاهد له بخلوه وتولجره للمكان المذكور المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة في خامس شهر ربيع الأول سنة ست وثمانين وألف على حوش واسطبل وبير ما معين ومقد صغير ومطبخ وقاعتين وسطح ومنافع وحقوق وجميع القاعة المتداخلة
- (٥) في المكان المرقوم الأيلة إليه بالاستبدال من جهة وقف المرحوم مصطفى كتحدا جملين كان يشهد له بذلك حجة الاستبدال المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة بثامن عشر جمادى الثاني سنة أربع ومائة وألف ويحيط بكامل ذلك ويحصره حدود أربعة القبلي ينتهي
- (٦) للحوانيت المعروفة سابقاً بالمغربي وغيره والآن تعرف بالزيني منصور الصايغ والبحري ينتهي لوقف أمين الدين والشرقي ينتهي إلى القرن التي هناك والغربي ينتهي لزقاق درب المذكور وفيه الواجهة والباب وجميع منفعة الخلو والسكنى
- (٧) والانتفاع ومدة التولجر بجميع المكان الكاين بالخط المذكور المعروف بالوكالة الصغرى داخل درب القرن قريباً من الجانبية الذي كانت تشتمل على أربعة حواصل وعلى الحوانيت المتعلقة بالغير يعلو ذلك أربع طباق وما لذلك من المنافع
- (٨) والحقوق يشهد له بخلوه كذلك الحجة الدالة على الوصف والحدود الشرعية المسطرة أيضاً من هذه المحكمة المؤرخة بغرة صفر سنة إحدى وتسعين وألف وجميع ملك الخلو والسكنى والانتفاع ومدة التولجر بجميع المكان الكائن بخط الجانبية
- (٩) داخل درب الحمام بخط قوصون المشتمل بدلالة الحجة الشاهدة له بخلوه وتولجره المدة الطويلة المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة برابع شعبان سنة أربع ومائة وألف وجميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع بجميع الحانوت الكائنة بخط البياسية
- (١٠) بالشارع الأعظم المجاورة لحانوت النقاش وحانوت الأمير محمود متفرقة يشهد له بخلوه لكامل الحانوت المذكورة الحجتين المسطرتين من محكمة جامع الصالح المؤرخة أحدهما بعاشر محرم والثانية بثامن ربيع الثاني كلاهما سنة إحدى ومائة وألف
- (١١) وجميع الخلو والسكنى والانتفاع بجميع الحانوت الكائنة بالخط المذكور المعروفة بسكن سعد الدين الخيمي المجاورة لحانوت الصايغ الجارية في وقف سنقر حمد يشهد له بخلوه لذلك الحجة الشرعية المخددة بيده وجميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع

(١٢) بجميع المكان الكائن بخط الجانبية بقوصون علو درب الحمام المشتمل بدلالة الحجة الشاهدة له بخلوه لذلك المسطرة من محكمة جامع الصالح أيضا المورخة في سابع عشر رمضان سنة ثمان وتسعين وألف على طبقة وحاصل ومنافع ومرافق وحقوق وجميع

(١٣) منفعة الخلو والسكنى والانتفاع بجميع الحانوت للكائنة بخط قوصون براس البانسية فيما بين باب الفرن وحانوت سكن الاستا محمود المشتملة بدلالة الحجة الشاهدة له بخلوه لذلك المسطرة من هذه المحكمة المورخة بغرة ربيع الثاني سنة ثمان

(١٤) وألف وجميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع بجميع المكان الكائن بخط الجانبية المجاور لدرب المرحوم جانبك الداودار وجميع الحانوت الذى كان أصلها باب للمكان المذكور المشتمل كامل ذلك بدلالة حجة الإسقاط من قبل الأمير مصطفى

(١٥) جلبي ابن الأمير مصطفى من طائفة الجايشية للأمير إبراهيم أغا الواقف المذكور المسطرة من هذه المحكمة الموافقة لتاريخه وشهوده على مساكن وأروقة ومنافع وحقوق وجميع بنا المكان القايم على الأرض المتحتكرة الكاين بالقاهرة المحروسة

(١٦) خارج بابى زويلة بخط المدرسة الجانبية داخل درب الحمام فيما بين مكان جارى في وقف المرحوم رضوان بك ولمكان جارى بيد ملاكه المشتمل بدلالة حجة مولانا الأمير إبراهيم أغا الواقف المومي إليه للمكان المذكور من الشهابي أحمد

(١٧) ابن عبد الله المسطرة من هذه المحكمة أيضا الموافقة لتاريخه وشهوده على واجهة شرقية مبنية بالطوب والحجر بها بابان أحدهما يدخل إلى اسطبل والباب الثاني يدخل إلى رواق وخزنة نومية علو الباب وما لذلك جميعه من المنافع

(١٨) والحقوق وجميع منفعة الخلو والسكنى والانتفاع بجميع الحانوتين المتلاصقيين اللتين كانا حانوتا واحدا الكاين ذلك بخط البانسية بالجانبية سفلى زاوية المرحوم مغطاش فيما بين باب المجاور لحانوت جارية

(١٩) في وقف المرحوم الشيخ كمال الدين القادري وفيما بين باب الدرب المجاور لحانوت وقف الصلاحية الأيل إليه منفعة خلو الحانوتين ومدة التواجر بالإسقاط من قبل المصونة خديجة بنت عبد الله الرومية بموجب حجة

(٢٠) مسطرة من هذه المحكمة موافقة لتاريخه وشهوده المعلوم ذلك جميعه عند الواقف المذكور العلم الشرعي النافي للجهالة شرعا والجارى ذلك في خلوه

وحوزة وملكة وتصرفه الشرعي بمفقوده إلى تاريخه يشهد له بخلوه لذلك
التمسكات الشرعية

(٢١) المحكي تاريخها أعلاه وفقاً شرعياً وحبساً صريحاً مرعياً لا يباع أصل ذلك
ولا يوهب ولا يرهن ولا ينقل به ولا ببعضه قايماً على أصوله محفوظاً على
شروطه مسبلاً على سبله الآتي ذكره فيه أبد الأبدين ودهر الداهرين إلى أن
يرث

(٢٢) الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين أنشأ الواقف المذكور المكان
الجاري في ملكه أعلاه على نفسه أيام حياته ينتفع بذلك وبما شا منه سكنا
وإسكاناً وغلة واستغلالاً بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية أبداً ما عاش
ودائماً

(٢٣) ما بقى ثم من بعده على من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد ذكوراً وإناثاً
بالسوية بينهم الذكر والأنثى في ذلك سوا ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم
على أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاده، ثم على ذريته ونسله وعقبه طبقة
بعد طبقة.

(٢٤) ونسلاً بعد نسل وجيلاً بعد جيل الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من
نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به
الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على أن
من مات منهم وترك

(٢٥) ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه في ذلك لولده أو ولد ولده وإن
سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك
لأخوته وأخوانه المشاركين له في الدرجة والاستحقاق فإن لم يكن له

(٢٦) أخوة ولا أخوات فلأقرب الطبقات للمتوفى من أهل هذا الوقف ومن مات منهم
قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لنشي من منافعهم وترك ولد أو ولد ولد قام
مقامه في الاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه إن لو كان المتوفى

(٢٧) حياً باقياً يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين فإذا انقرضوا
بأمرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين كان ذلك
وفقاً على زوجة الواقف المرقوم التي في عصمته الآن هي المصونة عايشة
بنت الأمير عبد الجواد مع مشاركة

(٢٨) من يوجد حين ذلك من عتقا الواقف المرقوم ذكوراً وإناثاً بيضاً وسوداً بالسوية
بينهم ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على ذريته
ونسله وعقبه الذكر والأنثى في ذلك سوا على النص والترتيب المشروح فسي
أولاد الواقف المذكور

(٢٩) يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم أجمعين فإذا انقضوا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين كان ذلك وقفاً مصروفاً ريعه علي صالح الجامع الأزهر فإن تعذر الصرف لذلك صرف ريع ذلك على

(٣٠) الفقرا والمساكين والأرامل والمنقطعين من المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا وأما منفعة الخلوات والتواجرات المذكورة أعلاه فإن الواقف المرقوم أنشأ ذلك من تاريخه على من سيحدثه الله تعالى له من الأولاد ثمن من بعدد كل منهم على أولاده وذريته

(٣١) ونسله وعقبه على الحكم المعين أعلاه فإذا انقضوا بأسرهم وأبادهم الموت عن آخرهم وخلت بقاع الأرض منهم أجمعين كان ذلك وقفاً مصروفاً ريعه على مصالح الجامع الأزهر المشار إليه فإن تعذر ذلك صرف الفقرا والمساكين والأرامل والمنقطعين

(٣٢) من المسلمين أينما كانوا وحيثما وجدوا يجزي الحال في ذلك كذلك وجوداً وعدمًا تعذراً وإمكاناً أبد الأبدن ودهر الداهرين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وشرط الواقف في وقفه هذا شروطاً حث عليها وأكد العمل بها عند المصير إليها منها أن يبدا الناظر والمتولى على الوقف المذكور

(٣٣) من ريعه بعمارته وممرته وما فيه البقا لعينه والنمو لغلته ولو صرف في ذلك جميع غلته ومنها أنه شرط النظر على وقف المكان الملك المذكور لنفسه أيام حياته ثم من بعده

(٣٤) لزوجته عايشة المذكورة ثم من بعدها للأرشد فالأرشد من أولاد الواقف المرقوم وأولادهم ثم من بعدهم للأرشد فالأرشد من عتقا الواقف وأولادهم وشرط النظر على وقف الخلوات والتواجرات من تاريخه لزوجته عايشة المذكورة ثم من بعدهم

(٣٥) يكون النظر على ذلك للأرشد فالأرشد ممن سيحدثه الله تعالى للواقف من الأولاد ثم للأرشد فالأرشد من أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم ثمن من بعدهم يكون النظر على ذلك للأرشد فالأرشد من عتقا الواقف المرقوم ثم للأرشد فالأرشد من أولادهم

(٣٦) وذريتهم ونسلهم وعقبهم وعند أيلولة ذلك للجامع الأزهر فلناظره حين ذاك وعند أيلولة ذلك للفقراء والمساكين فلرجل من أهل الدين والصلاح يقرره الحاكم الشرعي بالديار المصرية ومنها أن يصرف من ريع الوقف المذكور بعد وفاة الواقف في كل شهر

- (٣٧) من شهور الأهلة لقاري يقرأ ما توسر من كتاب الله تعالى المعين في كل يوم بمنزل الوقف المرقوم المعروف بسكنه الكاين بخط قوصون وفي كل يوم جمعة علي تربة الوقف الذي سيدفن بها وتربة أولاده ويهدى ثواب ذلك
- (٣٨) إلى حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ثم إلى روح أبيه وأخواته والأنبياء والمرسلين ثم إلى روح الصحابة والتابعين والأربعة الأئمة المجتهدين ثم إلى روح الوقف وأولاده وسكان تربته وسائر أموات المسلمين وفي ثمن
- (٣٩) خوص وريحان يوضعان كل يوم جمعة على تربة الوقف وأولاده ثلاثون نصفاً فضة وأن يصرف من ريع الوقف المذكور أجرة أحكار الأماكن المذكورة لجهة أوقافها الأصلية وجملتها في كل سنة ألف نصف واحد وستماية
- (٤٠) نصف واثنان وثلاثون نصفاً فضة وما هو لجهة وقف المرحوم سنقر حمد مائة نصف واحدة وثمانون نصفاً فضة من ذلك وما هو لجهة وقف المرحوم غانم
- (٤١) التاجر أربعمائة نصف وثمانون نصفاً فضة وما هو لجهة وقف المرحوم سليمان بن غانم الشهير بقرأ ثلاثماية نصف فضة من ذلك وما هو لجهة وقف الحرمين
- (٤٢) الشريطين ثمانية وأربعون نصفاً فضة من ذلك وما هو لجهة وقف المرحوم إينال بن أحمد مائتا نصف ثنتان وأربعة أنصاف فضة باقي ذلك ومنها أن الوقف المذكور شرط لنفسه في وقفه هذا الإدخال والإخراج والإعطا والحرمين
- (٤٣) والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال يفعل ذلك كلما بدا له فعله ويكرره المرة بعد المرة مدة حياته وليس لأحد من بعده فعل شي من ذلك ورفع الوقف المذكور يد ملكه عن المكان المذكور وسلمه
- (٤٤) لمتولى شرعي إلى أن يتم أمر التسجيل فاعترف المتولى بتسلم ذلك غير مشغول مما يمنع صحة التسلم شرعاً وسلم الخلوات والتواجرات للموقوف عليهم تسليماً شرعياً وثبت الإشهاد بذلك على الوقف المذكور بما ينسب إليه من الوقف
- (٤٥) والشروط بشهادة شهوده ثبوتاً شرعياً ثم عن الوقف الرجوع عن وقفه للمكان الملك وعوده إلى ملكه متمسكاً في ذلك بعدم الصحة واللزوم على قول من قال بعدم الصحة واللزوم فعارضه المتولى متمسكاً بالصحة واللزوم
- (٤٦) وتنازعا في ذلك وترافعا لدى مولانا الحاكم الحنفي فظفر بينهما نظراً دقيقاً واستخار الله تعالى وحكم بصحة الوقف ولزومه عالماً بالخلاف وحكم الحاكم المالكي بصحة وقف منفعة الخلوات المذكورة وحكم مولانا الحاكم الحنبلي

(٤٧) بصحة وقف منفعة للتجارات حكماً شرعياً وأشهد على نفسه كل منهم بذلك
فقد تم هذا الوقف ولزم وصار وفقاً من أوقف الله الأمانة فمن بدله بعد ما
سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم

(٤٨) ووقع أجر الوقف على الله الكريم الروف الرحيم وبه شهد في ثاني شهر جماد
الثاني سنة سبع ومائة وألف

السيد الشريف عبد اللطيف القادري الشيخ إبراهيم العمرى

(٣) الوثيقة الأصلية

مكان الحفظ	: دار الوثائق التاريخية بالقلعة
المتكاملة الأرشفية	: وثائق المحكمة الشرعية المفردة
رقم الوثيقة	: ١٣٢
المحفظة	: ٣
الدوسيه	: د
أبعاد الوثيقة	: ٤٩ × ١٨
مادة الكتابة	: ورق
حالة الوثيقة	: سليمة
نوع التصرف	: تصرف عام
موضوع التصرف	: تعيين في وظيفة
المتصرف (الذى قام بالتعيين)	: شيخ الإسلام قاضي القضاة يومئذ بمصر استانبولى السيد محمد رشيد بصفته من قبل الدولة
الشخص الذى عين	: عمر أفندى خزينة دار أوقاف الحرمين الشريفين حالا معتوق المرحوم حسين بيك يكن المشمول بوكالة الشيخ محمد الشافعي الصراف بديوان الأوقاف
الوظيفة	: وظيفة النظر والتحدث على وقف المرحوم على أغا الوزيرى لجميع المكان الكاين بمصر المحروسة بخط الصليبية الطولونية داخل درب الميضاه
القاضي الموثق	: شيخ الإسلام نفسه استانبولى السيد محمد رشيد وختمه وامضاؤه أعلى الوثيقة

التاريخ

: ٤ شعبان سنة ١٢٧٠

علامات التسجيل

: في ظاهر الوثيقة "جرى قيد هذا التقرير بدفتر قيد التقارير
المحفوظ بديوان عموم الأوقاف المصرية بوجه ١٢٢
ولأجل يكون معلوم لزم للشرح وكيل عموم أوقاف مصر".

محفظة ٣ ربط ٣/د وثيقة رقم ١٣٢

ختم ضغط

ورقة مصرية

شانه

عز

إليه

الفقير

نمقه

بمصر المحروسة

نبولى القاضى

استا

رشيد

محمد

السيد

غفر له

رشيد

محمد

السيد

بها نعل هريه

حجة شرعية خالية عن

وضع مبلغ ثمنها

ثلاثة غروش

٣

الأمر كما ذكر فيه

(١) هو أن حضرة سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام علامة الأنام قاموس البلاغة
ونبراس الأفهام

(٢) الناظر في الأحكام الشرعية قاضى القضاة يومئذ بمصر المحمية الموقع خطه
الكريم أعلاه دام علاه

(٣) قرر الجنب المكرم والمخدوم المعظم عمر أفندى خزينة دار أوقاف الحرمين
الشريفيين

- (٤) حالاً معتوق المرحوم حسين بيك يكن المشمول هو بوكالة المكرم الشيخ محمد الشافعي الصراف
- (٥) بديوان الأوقاف المذكورة ابن الشيخ أحمد الشافعي الثابت توكيله له في شأن ذلك بشهادة
- (٦) كل من يأتي ذكرهما فيه ثبوتاً شرعياً في وظيفة النظر والتحدث علي وقف المرحوم علي أغا
- (٧) الوزيري لجميع المكان الكاين بمصر المحروسة بخط الصليبية الطولونية داخل درب الميضاه
- (٨) المجاور لمكان الحاج سعد النفاق وللمكان المستجد الجاري في ملك حضرة عبد اللطيف باشا
- (٩) ولسراي الباشا المومي إليه وللحارة التي هو فيها وعلى خيرات الواقف المذكور لكون أن ذلك
- (١٠) لم يكن بيد أحد بتقرير شرعي حسب إنهاء الوكيل المذكور لذلك ولثبوت أهلية الموكل
- (١١) المقرر المذكور لذلك بشهادة كل من المكرم الحاج علي النجوى ابن المرحوم محمود والمكرم إبراهيم
- (١٢) الخضراوي ابن الشيخ أحمد الجابي بالأوقاف المذكورة كلاهما ثبوتاً شرعياً ومكنه
- (١٣) مولانا شيخ الإسلام المشار إليه أعلاه من ذلك وأمر باتباع ذلك وعدم العدول
- (١٤) عنه وباجرا خيرات الواقف المذكور بالوجه الشرعي تقريراً وتمكيناً وأمرًا شرعيات
- (١٥) مقبولات بالطريق الشرعي تحريراً في رابع شهر شعبان سنة سبعين ومايتين وألف

قيده

توقيع

في ظاهر الوثيقة:

- (١) قد جرى قيد هذا التقرير بدفتر قيد التقارير المحفوظ بديوان عام الأوقاف
- (٢) المصرية بوجه ١٢٢ ولأجل أن يكون معلوم لزوم الشرع، ٢٧١/مصر

وكيل عموم

محمد

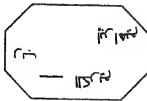
أوقاف

محمد

مصرية

ثم عبارة أخرى:

- (١) صار الاطلاع على هذه الحجة المؤرخة في شعبان سنة ١٢٧٠- ونلت على أن الجانب المكرم محمد أفندي خزينة دار الحرمين
- (٢) الشريفين ناظرًا شرعيًا على وقف علي أغا الوزيري لكامل المكان بالصليبية بدر الميضاه بموجب
- (٣) ذلك صار له إجارة ذلك $\frac{١٢٧١}{٢٠}$ عبد /// والوقف المذكور خيرى



صورة الوثيقة بالسجل

مكان الحفظ	: دفتر خانة التوثيق والشهر العقاري بالقاهرة
المتكاملة الأرشفية	: سجلات الباب العالي
رقم السجل	: ٣٩ تقارير نظر قديم
رقم الوثيقة	: ١١٨
شيخ الإسلام	: مصطفى أديب أفندي زاده السيد الحاج محمد شمس الدين أفندي
النائب	: السيد الشريف عبد الله الديب أفندي الحلبي
الأختام	: ختم قاضي العسكر، باهت، وكتب عليه اسم القاضي فقط
مادة الكتابة	: ورق
عدد السطور	: ٩
حالة التوثيق	: سليمة وكاملة، واضحة الخط.

سجل ٣٩ تقارير نظر وثيقة ١١٨ صورة وثيقة ١٣٢ دوسيه د محفظة ٣ مجموعة المحكمة الشرعية بالقلعة

- (١) قرر مولانا شيخ الإسلام الجناب المكرم والمخدوم المعظم عمر أفندي خزينة دار أوقاف الحرمين الشريفين حالاً معتوق المرحوم حسين بك يكن
- (٢) المشمول هو بوكالة المكرم الشيخ محمد الشافعي الصراف بديوان الأوقاف المذكورة ابن الشيخ أحمد الشافعي الثابت توكيله له في شأن ذلك بشهادة
- (٣) كل من يأتي ذكرهم فيه ثبوتاً شرعياً في وظيفة النظر والتحدث على وقف المرحوم على أغا الوزيري لجميع المكان الكاين

- (٤) بمصر المحروسة بخط الصليبية الطولونية داخل درب الميضاه المجاور لمكان الحاج سعيد الدقاق، وللمكان المستجد الجاري في ملك حضرة
- (٥) عبد اللطيف باشا ولسراي الباشا المومى إليه وللحارة التي هو فيها وعلى خيرات الواقف المذكور لكون أن ذلك لم يكن بيد أحد
- (٦) بتقرير شرعي حسب أنها الوكيل المذكور بذلك لذلك ولثبوت أهلية الموكيل المقرر المذكور لذلك بشهادة كل من المكرم الحاج على الدجوى ابن
- (٧) المرحوم محمد والمكرم إبراهيم الخضراوي ابن الشيخ أحمد الجلبى بالأوقاف المذكورة أعلاه كلاهما ثبوتا شرعيا ومكنه مولانا شيخ
- (٨) الإسلام المشار إليه أعلاه من ذلك وأمر باتباع ذلك وعدم التحول عنه وبسجرا خيرات الواقف المذكور بالوجه الشرعي
- (٩) تقريرا وتمكينا وأمرًا شرعيات مقبولات بالطريق الشرعي تحريرًا في رابع شهر شعبان سنة سبعين ومائتين وألف
- الشيخ إبراهيم عاشور

(٤) الوثيقة الأصل

مكان الحفظ	: بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة
المتكاملة الأرشيفية	: مجموعة حجج البطريركية
رقم الوثيقة	: ٢٣
المحفظة	: ٢ باب الشعرية
أبعاد الوثيقة	: ١٦,٨ × ٤٥,٤ سم
مادة الكتابة	: ورق
حالة الوثيقة	: سليمة المتن ولكن بها تآكل حوافها
نوع الوثيقة	: تصرف خاص

موضوع التصرف : تغيير وتبديل وقف

المتصرف "المبدل" : الذمي سليمان ولد الذمي بقطر النصراني اليعقوبي
الصراف وهو الناظر الشرعي والمستحق لوقف خالته الذمية
بتولية المرأة بنت الذمي عزاز بماله ممن شرط التغيير
والتبديل

العين المتصرف : الحصة التي قدرها اثني عشر قيراطاً على الشيوخ في
قيها جميع بنا الجزء المفروز بالقسمة قبل تاريخه الذي صار
مكاناً واحداً مستقلاً الكاين بخط ميدان الغلة داخل درب
المرحوم مصطفى بك

المنتفعون : يصرف ربع ذلك على فقراء النصاري اليعاقبة الواردين
والمترددين والمقيمين بدير رفة وأولادهم بكنيسة سنباط
بالوجه البحري فإن تعذر ذلك فلفقراء النصاري اليعاقبة أينما
وجدوا

شروط الوقف : عمارته وممرته من ريعه ، النظر لسليمان أيام حياته ثم
من بعده لمن يكون ناظرًا على الكنيسة المذكورة وعند
أيلولته لفقراء النصاري فلمن يقرره حاكم المسلمين الحنفي
بالديار المصرية

القاضي الموثق : وثقت علي يد الحاكم الشرعي المالكي الموقع خطه أعلى
الوثيقة على بن علي

الأختام : ختم الحاكم الحنفي المولى خلافة بمصر حين ذاك وتوقيع
أحمد حسيب

التاريخ : تاريخين أولهما يوم صدور التغيير غاية ذي الحجة سنة
١١٦٦هـ والثاني يوم طلب كتابة الوثيقة وثبوت الحكم
والقيد بالسجل غرة محرم سنة ١١٦٨هـ.

علامات التسجيل : "قيده" أسفل الهامش الأيمن للوثيقة.

نشر الأصل

محفوظة ٢ باب الشعرية وثيقة رقم ٢٣

شأنه	سبحانه
اتصل بي ونفنته	إليه
عز	إليه
وأننا الفقير	إليه
نمقه	نمقه
المحروسة	المالكي
بمصر	على بن علي
المولى خالقه	غفر لهما
أحمد حسيب	
غفر له	
أحمد	أحمد

- (١) بالباب العالي أعلاه الله تعالى وشرفه بمصر المحروسة لدى سيدنا ومولانا الشيخ الإمام
- (٢) العلامة الهمام الحاكم الشرعي المالكي الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه أمين بحضرة كل من الأئمة المكرم
- (٣) الحاج مصطفى الصراف بن المرحوم الحاج محمد الجمال والمكرم العلوي على بن المرحوم محمد عدس والمكرم الحاج إبراهيم
- (٤) ابن المرحوم أحمد عمار وإطلاعهم على ما يأتي شرحه وبيانه فيه دام كمالهم أمين أشهد علي نفسه الذمي
- (٥) سليمان ولد الذمي بقطر النصراني البعقوبي الصراف وهو الناظر الشرعي يومئذ والمستحق لوقف خالته الذمية
- (٦) بتولية المرأة بنت الذمي عزاز بموجب حجة إيقاف خالته الذمية بتولية المذكورة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة

- (٧) المؤرخة في رابع شهر محرم سنة ست وستين ومائة وألف ومشروط له من قبل خالته بتولية الواقعة المذكورة الاندخال
- (٨) والإخراج والاعطا والرحمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال إلى آخر ما هو معين بحجة
- (٩) للتغيير والإيقاف المحكى تاريخها أعلاه شهوده الإشهاد الشرعي وهو بالصفة للمعهودة شرعاً أنه بما له من شرط التغيير
- (١٠) والتبديل المعين أعلاه غير وبدل وقف خالته النمية بتولية المذكورة أعلاه لجميع الحصة التي قدرها
- (١١) النصف اثني عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراط على الشيوخ في جميع بنا الجزء المفروز بالقسمة قبل تاريخه
- (١٢) الذي صار الآن مكاناً مستقلاً على حدته الكاين بمصر المحروسة بخط ميدان الغلة داخل درب المرحوم مصطفى بك
- (١٣) المشتمل ما منه ذلك بدلالة حجة التغيير والإيقاف المحكى تاريخها أعلاه على قاعتين وحاصل مستجد وحفرة مرحاض
- (١٤) وطبقتين مستجنتين ومنافع ومرافق وحقوق وحدود أربع بالدلالة المذكورة الحد القبلي ينتهي بعضه
- (١٥) لمكان شمس الدين البارودي وباقيه للطريق وفيه الباب والحد البحري لقسيمه وفيه جنب قاعة الحياكة
- (١٦) والجفار مشترك الانتفاع لكل منهما حق التحمل على ذلك والحد الشرقي لمكان جار في وقف الحاج خليل
- (١٧) وأخيه والجنب مشترك الانتفاع والحد الغربي للطريق المعلوم ذلك عند الزمى سليمان الذكور أعلاه
- (١٨) العلم الشرعي النافى للجهالة شرعاً تغييراً وتبدلاً شرعيين مقبولين بالطريق الشرعي وجعل

- (١٩) العمل والمعول على ما يأتي شرحه وبيانه فيه وأنشأ النمي سليمان المذكور أعلاه وقف خالته
- (٢٠) النمية بتولية المذكورة أعلاه من تاريخه يصرف ريع ذلك على فقراء النصارى اليعاقبة الواردين والمتردين
- (٢١) والمقيمين بدير رفقة وأولادها بكنيسة سنباط بالوجه البحري فإن تعذر الصرف لذلك صرف ريع ذلك
- (٢٢) لفقرا النصارى اليعاقبة أينما كانوا وحيثما وجدوا يجري الحال في ذلك كذلك وجودا وعمدا تعذرا وإمكانا.
- (٢٣) أيد الأبدن ودهر الداهرين وشرط النمي سليمان المذكور أعلاه شروطا منها أن الناظر على ذلك يبدأ
- (٢٤) من ريعه بعمارته ومرمته وما فيه البقا لعينه والدوام لمنفعته ومنها أن الناظر على ذلك من تاريخه لنفسه أيام
- (٢٥) حياته ثم من بعده لمن يكون ناظرا على الكنيسة المذكورة حين ذلك وعند أيلولة ذلك لفقرا النصارى فلمن
- (٢٦) يقرره حاكم المسلمين الحنفي بالديار المصرية حين ذاك شروطا شرعية باعترافه بذلك لشهوده ومن ذكر أعلاه
- (٢٧) في يوم تاريخه الاعتراف الشرعي واستقر رأيه على ذلك الاستقرار الشوعي وأبطل وألغا ما هو معين بحجة
- (٢٨) التغيير والإيقاف المحكى تاريخها أعلاه من الوقف والشروط وجعل العمل والمعول على هذا الرقيم على الحكم
- (٢٩) المشروح بأعاليه إبطالا وإلغا وجعلنا شرعيات بالطريق الشرعي وثبت الإشهاد بذلك
- (٣٠) لدى مولانا الحاكم المالكي المومي إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا متصلا حكمه ومنفذا من قبل

(٣١) سيدنا ومولانا فخر قضاة الإسلام الحاكم للشرع الحنفى الموقع خطه الكريم
أعلاه دام علاه اتصالا وتنفيذا شرعيين

(٣٢) وبه شهد وحرر في تاريخين أولهما يوم صدور التغيير وتحمل الإتهاد فى
غاية شهر ذي الحجة الحرام ختام

(٣٣) سنة ست وستين ومائة- ألف وثانيهما يوم طلب كتابة ذلك وثبوت الحكم والقيد
بالسجل في غرة محرم سنة ثمان وستين ومائة ألف

هـ

توقيع توقيع توقيع توقيع توقيع

صورة الوثيقة بالسجل

مكان الحفظ : دفتر خانة مصلحة التوثيق والشهر العقارى

المتكاملة الأرشفية : سجلات الباب العالى

رقم السجل : ٢٥٠ مبايعات قديم

رقم الوثيقة : ١٢٧

شيخ الإسلام

النائب : السجل ليس له صفحة عنوان

الأختام

مادة الكتابة : ورق

عدد السطور : ١٧

حالة الوثيقة : سليمة وكاملة، خطها ردى للغاية ولكنه مقروء

سجل رقم ٢٥٠ وثيقة ١٦٧

- (١) لدى المالكى واتصال الحنفى بحضرة كل من الأمتل المكرم الحاج مصطفى الصراف بن الحاج محمد الجمال والمكرم العللى على بن المرحوم محمد عس والمكرم الحاج إبراهيم ابن المرحوم أحمد عمار واطلاهم على ما يأتى
- (٢) شرحه وببانه فيه دام كمالهم أمين أشهد على نفسه الذمى سليمان والد الذمى بقطر النصرانى اليعقوبى الصراف وهو الناظر الشرعى يومئذ والمستحق لوقف خالته الذمية بتولية المرأة بنت الذمى عزاز
- (٣) بموجب حجة إيقاف خالته الذمية بتولية الواقعة المذكورة الشرعية المسطرة من هذه المحكمة المؤرخة في رابع شهر محرم سنة ست وستين ومائة وآلف ومشروط له من قبل خالته بتولية الواقعة المذكورة.
- (٤) الإدخال والإخراج والاعطا والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال إلى آخر ما هو معين بحجة التغيير والإيقاف المحكى تاريخها أعلاه شهوده الإشهاد الشرعى وهو بالصفة
- (٥) المعهودة شرعا أنه بما له من شرط التغيير والتبديل المعين أعلاه غير وبدل وقف خالته الذمية بتولية المذكورة أعلاه لجميع الحصة التي قدرها النصف اثني عشر قيراطا من أصل أربعة وعشرين قيراطا.
- (٦) على الشيوع في جميع بنا الجزء المفروز بالقسمة قبل تاريخه الذي صار الآن مكانا مستقلا على حدته الكاين بمصر المحروسة بخط ميدان الغلة داخل درب المرحوم مصطفى بيك المشتمل كامل ما منه ذلك بدلالة
- (٧) حجة التغيير والإيقاف المحكى تاريخها أعلاه على قاعتين وحاصل مستجد وحفرة مرحاض وطبقتين مستجديتين ومنافع ومرافق وحقوق وحدود أربع بالدلالة المذكورة الحد القبلي ينتهى بعضه
- (٨) لمكان شمس الدين الماوردى وباقيه للطريق وفيه الباب والحد البحرى لقسمه وفيه جنب قاعة الحياكة والجدار مشترك الانتفاع لكل منهما حق التحمل على ذلك والحد الشرقي لمكان جار في وقف الحاج خليل
- (٩) وأخيه والجنب مشترك الانتفاع والحد الغربى للطريق المعلوم ذلك عند الذمى سليمان المذكور أعلاه العلم الشرعى النافى للجهالة شرعا تغييراً وتبديلاً شرعيين مقبولين بالطريق الشرعى

(١٠) وجعل العمل والمعول على ما يتأتى شروحه وبيانه فيه وأنشأ الذمى سليمان المذكور أعلاه وقف خالته الذمية بتولية المذكورة أعلاه من تاريخه يصرف ربع ذلك على وقف النصاري اليعاقبة الواردين

(١١) والمترددين والمقيمين بدير رقة وأولادها بكنيسة صنباط بالوجه البحري فإن تعذر الصرف لذلك صرف ربع ذلك لفقر النصاري اليعاقبة أينما كانوا وحيثما وجدوا يجري الحال في ذلك

(١٢) كذلك وجودا وعدما تعذرا وإمكانا أبد الأبدن ودهر الداهرين وشرط الذمى سليمان المذكور أعلاه شروطا منها أن الناظر على ذلك يبدأ من ريعه بعمارتها ومرمته وما فيه البقا لعينه والدوام

(١٣) لمنفعته ومنها أن الناظر على ذلك من تاريخه لنفسه أيام حياته ثم من بعده لمن يكون ناظرا على الكنيسة المذكورة حين ذاك وعند أولولة ذلك للفقراء النصاري فلمن يقرره حاكم المسلمين الحنفي

(١٤) بالديار المصرية حين ذاك شروطا شرعية باعترافه بذلك لشهوده ومن ذكر أعلاه في يوم تاريخه الاعتراف الشرعي واستقر رأيه على ذلك الاستقرار الشرعي وأبطل وألغى ما هو معين

(١٥) بحجة التغيير والإيقاف المحكي تاريخها أعلاه من الوقف والشروط وجعل العمل والمعول على هذا الرقيم على الحكم المشروح بأعاليه ابطالا وإلغاوجعلا شرعيا بالطريق الشرعي وثبت وحكم

(١٦) متصلا وبه شهد وحرر في تاريخه أولهما يوم صدور التغيير وتحمل الإشهاد في غاية شهر ذي الحجة الحرام ختام سنة ست وستين ومائة وألف وثنائهما يوم طلب كتابة

(١٧) ذلك وثبوت الحكم والقيد بالسجل في غرة شهر محرم الحرام سنة ثمان وستين ومائة وألف

الشيخ محمد الأشبوني

السيد محمد
خطاب

(٥) الوثيقة الأصل

مكان الحفظ	: بطريكية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة
المتكاملة الأرشفية	: وثائق البطريكية المفردة
رقم الوثيقة	: ٤٤
المحفظة	: ٢ باب الشعرية
أبعاد الوثيقة	: ٢٠,٩ × ٣٨,٩ سم
مادة الكتابة	: ورق
حالة الوثيقة	: سليمة المقن مع ضياع جزء من بياضها الأعلى، ومهلهلة الورق
نوع التصرف	: خاص
موضوع التصرف	: وقف
المتصرف	: الذمي قطري ولد الذمي جرجس الإقناوي الصعيدي "الواقف"
العين المتصرف	: جميع بنا المكان القائم على الأرض المحكرة الكاين داخل فيها درب المرحوم مصطفى بيك داخل عطفة القرن
المنفعون	: الواقف أيام حياته ثم من بعده النصف والرابع من بنا المكانين لوقف الست الميدة بالخدق ودير مارى جرجس بالخدق، ودير الملاك البحري، ودير الشهيد منقربوس بدر البحر، ودير مارى مينا براس الخليج ودير القديس أنطانيوس القبلي وأنبا بوله ودير الملك غريمان والباقي للفقرا والمساكين من النصارى الواردين علي الديورة السابقة. وباقى المكانين وقفاً على زوجته الذمية غزال أم مريم بنت الذمي خزام مدة حياتها ثم من بعدها لأولادها من الواقف وبعد انقراضهم للديورة المذكورة.

شروط الوقف : النظر للواقف أيام حياته ثم لزوجته ثم لأولاده الأرشد فالأرشد وعند أبولته للديورة فلنظارهم المرقومين — عمارته وممرته من ريعه، وشرط لزوجته غزال السكنى والانتفاع مادامت عزبًا فإن تزوجت سقط حقها في السكنى والانتفاع، ثم الشروط العشرة، ثم شرط لنفسه بيع هذا الوقف

القاضي الموثق : الحاكم الشرعي المالكي الموقع خطه أعلى الوثيقة محمد أبو المواهب المرزوقي والتنفيذ للمولى خليفة الحنفي أحمد الحسيني

الأختام : ختم المولى خليفة أحمد الحسيني الحنفي وتوقيعه أعلى الوثيقة

التاريخ : ٨ جماد أول سنة ١١٣١هـ

علامات التسجيل : "قيد الشرف على" أسفل الهامش الأيمن

وبهامش الوثيقة بيع صدر من الواقف بماله من الشرط للزنى تدرس ولد الزنى جرجس في ٥ جماد أول سنة ١١٣٣هـ

نشر الأصل

محفظة (٢) باب الشعرية وثيقة رقم ٤٤

محمد أبو المواهب

سبحانه

المرزوقي المالكي

إليه

نمقه الفقير

عفى عنهما

اتصل بي فنفذته

أمين

أحمد الحسيني المولى خلافة بمصر المحروسة

غفر له

المتوكل على الحي

عبدہ أحمد الحسيني

المتوكل على الحي

عبدہ أحمد الحسيني

- (١) بالبَاب العالي أعلاه الله سبحانه وتعالى وشرفه بمصر المحروسة ولدى سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهمام
- (٢) بركة المسلمين مفيد الطالبين الحاكم الشرعي المالكي الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه أمين أشهد علي نفسه الذمى قطرى ولد الذمى
- (٣) جرجس الإقناوى الصعيدي شهوده الإشهاد الشرعى وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه وقف وحبس وسبل واكد وخلد
- (٤) وتصديق لله سبحانه وتعالى بجميع بنا المكان القائم على الأرض المحتكرة الكاين بمصر المحروسة داخل درب المرحوم مصطفى بيك (داخل)
- (٥) عطفة الفرن المشتمل بدلالة الحجة الشرعية المسطرة من محكمة باب الشعرية المورخة في ثاني شهر الحجة الحرام سنة اثنين وعشرين ومائة وألف على
- (٦) واجهة قبلية مبنية بالطوب الأجر بها باب مقنطر يدخل منه إلى دهليز كشف سماوي بها على يسرة للداخل قاعة حياكة ()

- (٧) يتوصل منه إلى فسحة ثانية كشف سماوي بها خزينة أرضية مسقفة غشيمًا وفرن مسقف غشيمًا يتوصل منه إلى طبقة مسقفة غشيمًا علو القاعة المذكورة
- (٨) ومنافع ومرافق وحقوق وحدود أربع بالدلالة المذكورة القبلي للطريق وفيه الواجهة والباب والبحري لدار الحاج محمد الكتامي
- (٩) والجدار مشترك والشرقي لمكان قطري النصراني والجدار مشترك أيضًا والغربي لمكان يوسف الصراف سابقًا والآن للزنى عبد المسيح
- (١٠) ابن بطرس النصراني وجميع بنا المكان القائم على الأرض المحتلة للكاين بمصر المحروسة بخط ميدان الغلة داخل درب المرحوم مصطفى بيك
- (١١) المشتمل بدلالة الحجة الشرعية المسطرة من محكمة بابي سعادة والخرق بمصر المورخة في سادس شهر رجب سنة أربعة عشرة ومائة وألف على واجهة
- (١٢) قبلية مبنية بالطوب الآجر بها باب مربع يغلق عليه فرده باب خشب يدخل منه إلى فسحة كشف سماوي بها أربع قاعات أرضيات
- (١٣) مسققات غشيمًا يغلق علي كل واحدة منهن بابًا ومنافع ومرافق وتوابيع ولواحق وحقوق وحدود أربع بالدلالة المذكورة
- (١٤) القبلي ينتهي للعطفة وفيه الواجهة والباب والجدار بعضه ملك وباقيه مشترك والبحري ينتهي لمكان محمد بن عبد الله والجدار ملك والشرقي
- (١٥) ينتهي لمكان الحاج يوسف القصراوي والجدار مشترك الانتفاع بينهما والغربي ينتهي لمكان الحاج محمد عرف بابن غلط والجدار
- (١٦) مشترك بحد ذلك كله وحدوده وحقه وحقوقه ومعالمه ورسومه وما يعرف به ذلك وينسب إليه شرعًا المعلوم ذلك عند الواقف
- (١٧) المرقوم العلم الشرعي النافي للجهالة شرعًا والجاري ملك بنا المكانين المذكورين في ملكه وحوزه وتصرفه الشرعي إلى تاريخه
- (١٨) بدلالة ما شرح أعلاه وفقًا شرعيا لا يباع ذلك ولا يوهب ولا يرهن ولا ينقل به ولا ببعضه انشا الواقف

(١٩) المذكور وقفه هذا من تاريخه علي نفسه أيام حياته ينتفع بذلك وبما شا منه سكتاً وإسكاناً وغلة واستغلالاً بساير وجوه التصرفات

(٢٠) الشرعية الوقفية أبداً ما عاش ثم من بعده يكون ذلك وفقاً علي ما يبين فيه فالنصف والربع من بنا المكانين المذكورين يكون

(٢١) وفقاً علي ما يبين فيه فما هو لوقف الست السيدة بالخنق ودير ماري جرجس بالخنق المرقوم ثلاثة قراريط من ذلك وما هو لدير

(٢٢) الملاك البحري ثلاثة قراريط من ذلك وما هو لدير الشهيد منقريوس بدرب البحر ثلاثة قراريط من ذلك وما هو لدير ماري مينا

(٢٣) - براس الخليج ثلاثة قراريط من ذلك وما هو لدير القديس انطانيوس القبلي وأبنا بوله وأبنا ثلاثة قراريط من ذلك وما هو لدير

(٢٤) الملك غبريان بجبل النفلوت بالفيوم ثلاثة قراريط باقى ذلك يصرف ربع ذلك علي الفقرا والمنقطعين من النصارى والواردين

(٢٥) الديورة المذكورة علي الحكم المرقوم وأما باقى بنا المكانين المذكورين وهو الربع ست قراريط فإنه من بعده يكون ذلك وفقاً علي

(٢٦) زوجته التي في عصمته هي الزمية غزال أم مريم بنت الذمى خزام مدة حياتها ثم من بعدها علي أولادها من الواقف

(٢٧) المذكور وأولادهم وذريتهم ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم من أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم من بعدهم يكون ذلك

(٢٨) وفقاً علي الديورة المذكورة ليكمل لكل دير أربعة قراريط وشروط الواقف المذكور في وقفه شروطاً منها أن النظر علي ذلك

(٢٩) لنفسه أيام حياته ثم من بعده يكون النظر علي الحصة التي قدرها النصف والربع المرقوم لنظار الديورة المذكورة بقدر حصصهم المذكورة

(٣٠) ويكون النظر علي الربع المرقوم ولزوجته المذكورة ثم بعدها للأرشد فالأرشد من أولادها من الواقف المذكور وعند أيلولته

(٣١) للديورة فلنظارهم المرقومين ومنها أن الناظر على ذلك يبدأ بعمارته وممرته وما فيه البقا لعينه ولو صرف في ذلك جميع أجرته

(٣٢) ومنها أن كل شيء عمره الناظر أو غيره وجدده بذلك يكون وفقاً ملحوقاً بوقفه المذكور وأن لا يوجر وقفه هذا ولا شيئا منه أكثر

(٣٣) من سنة واحدة فما دونها بأجرة المثل فما فوقها ولا يعمل فيه خلوا ولا يرتب عليه ديناً ومنها أنه شرط لزوجته غزال المذكورة

(٣٤) السكنى بالمكائين المذكورين مادامت عزبا فإن تزوجت سقط حقها من السكنى والنظر والاستحقاق مطلقاً ومنها أن

(٣٥) يصرف ما على ذلك في كل سنة لجهة وقف الجاري به العادة وشرط لنفسه الإنخال والإخراج والاعطاء والحرمان والزيادة

(٣٦) والنقصان والبيع ولو بلفظه مدة حياته وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك شروطاً شرعية باعترافه بذلك لشهوده الاعتراف

(٣٧) الشرعي وثبتت الأشهاد بذلك لدى مولانا الحاكم المومي إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً

(٣٨) شرعياً تاماً معتبراً محرراً مرعياً قبولا في ذلك وأشهد علي نفسه الزكية بذلك متصلاً حكمه ومنفذاً من قبل سيدنا ومولانا فخر حكام الإسلام

(٣٩) الحاكم الشرعي الحنفي الموقع خطه الكريم أعلاه اتصالاً وتنفيذاً شرعيين مقبولا في ذلك وأشهد علي نفسه الزكية بذلك وبه شهد وحرر في

(٤٠) ثامن شهر جمادى الأولى من شهور سنة إحدى وثلاثين ومائة بعد تمام الألف وحسبنا الله ونعم الوكيل

توقيع

توقيع

توقيع

توقيع

توقيع

على هامش الوثيقة في الهامش الأيمن ما يلي:

- (١) صور تبائع شرعي من الذمي قطري الواقف المذكور
- (٢) المذكور فيه له بماله من شرط البيع المذكور
- (٣) للذمي تادرس ولد الذمي جرجس للنصراني
- (٤) الحريري في جميع بنا المكان المذكور
- (٥) بثمن معلوم مقبوض بيده
- (٦) بالمجلس كما ذلك معين بحجة
- (٧) التبليغ الشرعية المسطرة من هذه المحكمة
- (٨) المورخ في خامس جمادى الأولى سنة ١١٢٣
- (٩) صدر تغيير وتبديل ووقف شروط بما له
- (١٠) من شرط بموجب حجة شرعية مسطرة من المحكمة المذكورة
- (١١) مورخة في رمضان سنة ١١٤٨

صورة الوثيقة بالسجل

مكان الحفظ	: دفتر خزانة الوثائق والشهر العقاري بالقاهرة
المتكاملة الأرشيفية	: سجلات الباب العالي
رقم السجل	: ٢٠٠ مبيعات قديم
رقم الوثيقة	: ١٠٧٠
شيخ الإسلام	: مولانا كامى محمد أفندي
النائب	: مولانا السيد أحمد الحسيني
الأختام	: ختم النائب أحمد الحسيني، بيضي (المتوكل على الحى الغنى - عبده أحمد الحسيني)
مادة الكتابة	: ورق
عدد السطور	: ٢٣
حالة الوثيقة	: سليمة وكاملة، خطها ردى للغاية، وصعب القراءة

سجل رقم ٢٠٠ وثيقة ١٠٧٠

- (١) لدى الحاكم الشرعي المالكي أشهد علي نفسه الذمى قطرى ولد الذمى جرجس الإقناوي المصعدي شهوده الإشهاد الشرعي وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه وقف وحبس وسبل وأكد.
- (٢) وخلد وتصدق لله سبحانه وتعالى بجميع بنا المكان القايم على الأرض المحتكرة الكاين بمصر المحروسة داخل درب المرحوم مصطفى بيك داخل عطفة القرن المشتمل بدلالة الحجة الشرعية المسطرة من محكمة باب الشرعية المورخة في ثاني شهر الحجة الحرام.
- (٣) سنة اثنتين وعشرين ومائة وألف على واجهة قبليّة مبنية بالطوب الآجر بها باب مقنطر يدخل منه إلى دهليز كشف سماوى بها على يسرة الداخلة قاعة حياكة أربعة أنوال يتوصل منه إلى فسحة ثانية كشف سماوي بها خزينة أرضية مسقفة غشيمًا
- (٤) يتوصل منه إلى طبقة مسقفة غشيمًا علو القاعة المذكورة ومنافع ومرافق وحقوق وحدود أربع بالدلالة المذكورة القبلى للطريق وفيه الواجهة والباب والبحري لدار الحاج محمد الكامي والجدار مشترك والشرقى لمكان
- (٥) قطرى النصراني والجدار مشترك أيضًا والغربي لمكان يوسف الصراف سابقًا والآن للذمى عبد المسيح بن بطرس النصراني وجميع بنا المكان القايم على الأرض المحتكرة الكاين بمصر المحروسة بخط ميدان الغلة داخل
- (٦) درب المرحوم مصطفى بيك المشتمل بدلالة الحجة الشرعية المسطرة من محكمة بابي السعادة والخرق بمصر المورخة في سادس من شهر رجب سنة أربع عشر ومائة وألف على واجهة قبليّة مبنية بالطوب الآجر بها باب مربع يخلق على فردة باب خشب يدخل منه.
- (٧) إلى فسحة كشف سماوى بها أربع قاعات أرضيات مسقفات غشيمًا يخلق على كل واحدة منها بابًا ومنافع ومرافق وتوابع ولواحق وحقوق وحدود أربع بالدلالة المذكورة القبلى ينتهي للعطفة وفيه الواجهة والباب
- (٨) والجدار بعضه ملك وباقيه مشترك والبحري ينتهي لمكان محمد بن عبد الله والجدار ملك والشرقى ينتهي لمكان الحاج يوسف القطراوي والجدار مشترك الانتفاع بينهما والغربي ينتهي لمكان الحاج محمد بابن غلط والجدار

(٩) مشترك بحد ذلك وحدوده وحقه وحقوقه ومعالمه ورسومه وما يعرف به وذلك وينسب إليه شرعاً المعلوم ذلك عند الواقف المرقوم العلم الشرعي النافي للجهالة شرعاً والجاري ملك بنا المكانين المذكورين في ملكه وحوزته وتصرفه

(١٠) الشرعي إلى تأريخه بدلالة ما شرح أعلاه وفقاً شرعياً لا يباع ذلك ولا يوهب ولا يرهن ولا يناقل به ولا بيعه إنشاء الواقف المذكور وقفه هذا من تأريخه على نفسه أيام حياته ينتفع بذلك وبما شا منه سكناً وإسكناً

(١١) وغلة واستغلال بسائر وجوه الانتفاعات الشرعية الوقفية أبداً ما عاش ثم من بعده يكون ذلك وفقاً علي ما يبين فيه فما هو

(١٢) لوقف الست السيدة بالخنق ودير ماري جرجس بالخنق المرقوم ثلاثة قراريط من ذلك وما هو لدير الشهيد منقريوس بدير البحر ثلاثة قراريط من ذلك

(١٣) وما هو لدير ماري مينا براس الخليج ثلاثة قراريط من ذلك وما هو لدير القديس أنطانيوس القبلي وأبنا بوله وأبنا ثلاثة قراريط من ذلك وما هو لدير الملك غبريان بجبل بالفيوم

(١٤) ثلاثة قراريط باقى ذلك يصرف ربع ذلك على الفقرا والمنقطعين من النصلي والواردين على الديورة المذكورة على الحكم المرقوم وأما باقى بنا المكانين المذكورين وهو الربع ستة قراريط فإنه من بعده يكون

(١٥) ذلك وفقاً على زوجته التي في عصمته هي الزمية غزال أم مريم بنت الذمى خزام مدة حياتها ثم من بعدها على أولادها من الواقف المذكور وأولادهم ونزيتهم ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم.

(١٦) من أولاد الظهور دون أولاد البطون ثم من بعدهم يكون ذلك وفقاً على الديورة المذكورة ليكمل لكل دير أربعة قراريط وشرط الواقف المذكور

(١٧) في وقفه شروطاً منها أن النظر على ذلك لنفسه أيام حياته ثم من بعده يكون النظر على الحصة التي قدرها النصف والربع المرقوم لنظارة الديورة المذكورة بقدر حصصهم المذكورة ويكون النظر على الربع المذكور لزوجته المذكورة ثم من بعدها

(١٨) لأكرشد فالأكرشد من أولادها من الواقف المذكور وعند أيلولته للديورة فلناظرهم المرقومين ومنها أن الناظر على ذلك يبدأ من ريعه بعمارته ومرمته

وما فيه البقا لعينه ولو صرف في ذلك جميع أجرته ومنها أن كل شيء عِمره
الناظر أو غيره وجدده

(١٩) بذلك يكون وقفًا ملحوقًا لوقفه المذكور وأن لا يوجز وقفه هذا ولا شئيا منه
أكثر من سنة واحدة فما دونها بأجرة المثل فما فوقها ولا يعمل فيه خلوا ولا
يرتب عليه ديناً ومنها أنه شرط لزواجه غزال المذكورة السكنى بالمكانين
المذكورين

(٢٠) ما دامت عزباً فإن تزوجت سقط حقها في السكنى والنظر والاستحقاق مطلقاً
ومنها أن يصرف ما على ذلك في كل سنة لجهة وقفه الجاري به العادة
وشرط لنفسه الإنخال والإخراج والإعطا والحرمان والزيادة والنقصان والبيع

(٢١) ولو بلفظه مدة حياته وليس لأحد من بعده فعل شيء من ذلك شروطاً شرعية
باعترافه بذلك لشهوده الاعتراف الشرعي وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا
الحاكم المومني إليه بشهادة شهوده ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً
شرعياً تاماً معتبراً محرراً مرعياً مقبولاً في ذلك

(٢٢) وأشهد علي نفسه الزكية بذلك متصلاً بحكمه ومنفذاً من قبل سيدنا ومولانا فخر
حكام الإسلام الحاكم الشرعي الحنفي الموقع خطه الكريم أعلاه اتصالاً وتنفيذاً
شرعيين مقبولاً في ذلك وأشهد علي نفسه الزكية بذلك وبه شهد وحرر في
ثامن شهر جمادى الأولى سنة

(٢٣) إحدى وثلاثين ومائة وألف وحسبنا الله ونعم الوكيل

الشيخ صالح

الوسيمي

والشيخ يوسف

الوزيرى

(٦) الوثيقة الأصل

مكان الحفظ : بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة.

الوحدة الأرشيفية: وثائق البطريركية المفردة.

رقم الوثيقة: ١٩

المحفظ: ١ موسكي

أبعاد الوثيقة: ١٧ × ٤٥,٣ سم

مادة الكتابة: ورق

حالة الوثيقة: سليمة

نوع الوثيقة: خاص

موضوع التصرف: ادعاء باستحقاق في وقف

المتصرف "المدعى": الزمية تفاعلة المرأة بنت الذمي منصور فسيخة النصراني،
وولد أخت المدعية الذمي مينا النصراني الخياط ولد الذمي
جرجس مينا.

المدعى عليه : الذمي عبد رب المسيح ولد الذمي سليمان القسيس والجاني
والمتصرف بدير أبو مقار الكاين بالطرائه

العين موضوع النزاع: الحصة التي قدرها أحد وعشرون قيراطا علي الشيوخ في
كامل المكان الكاين داخل جنينة سودون داخل زقاق غير
نافذ قريبا من حارة النصراني.

القاضي. الموتق : شيخ الإسلام الناظر في الأحكام الشرعية محمد بن عمر.

الأختتام: ختم شيخ الإسلام أعلى الوثيقة وامضاءه.

التاريخ: ٦ شعبان سنة ١١٨٤هـ.

علامات التسخيل: "قيده" أسفل الوثيقة جهة الأيمن.

نشر الأصل

محفظة الموسكي رقم (١) وثيقة رقم (١٩)

الأمر كما ذكر فيه

- عز شأنه -

نمقه الفقير إليه

المحروسة

بمصر

محمد القاضي

عفى عنه

توكلي على خالقي
عمر بن محمد
عبد

- (١) بالباب العالي أعلاه الله تعالى وشرفه بمصر المحروسة بين يدي سيدنا .
- (٢) ومولانا شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء الأعلام قاموس البلاغة ونبراس الإقهام الناظر في
- (٣) الأحكام الشرعية قاضي القضاة يومئذ بمصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه أمين
- (٤) ادعى كل من الذمية تفاحة المرأة بنت الذمي منصور فسيخة النصراني المرزوقة لوالدها المرقوم
- (٥) من الذمية خزام بنت الذمي سلامة الحمار والمرزوقة خزام المرقومة لوالدها من الذمية
- (٦) ورد الطحانة وولد أخت المدعية المرقومة هو الذمي مينا النصراني الخياط ولد الذمي جرجس .
- (٧) المرزوق مينا المذكور لوالده المرقوم من الذمية بيتته المرأة بنت الذمي منصور فسيخة المذكور
- (٨) والمرزوقة بيتته المذكورة لوالدها المرقوم من الذمية خزام المذكورة على الذمي عبد رب المسيح
- (٩) ولد الذمي سليمان القسيس هو والجباني والمتصرف بدير أبو مقار الكاين بالطرانة بان

- (١٠) من الموقوف من قبل والده المدعية وجدة المدعين المذكورين الذمية خزّام والذمية
- (١١) ورد الطحانة وخالهما الذمي إبراهيم ولذد الذمي فهد النصراني اليعقوبي جميع
- (١٢) الحصة التي قدرها أحد وعشرون قيراطا كوامل وزيادة على ذلك ثلثا قيراط على
- (١٣) الشيوع في كامل المكان التّقايم على الأرض المحتكرة الكاين داخل جنينة سودون
- (١٤) داخل زقاق غير نافذ قريبًا من حارة النصارى ... الرملى بعمده الله بالرحمة والرضوان
- (١٥) وأن الواقفين المذكورين ملكوا وانقضوا وذريتهم وانتقلت الحصة المذكورة من
- (١٦) بعدهم لكل من الذمية تفاحة وولد أختها الذمي مينا الخياط المدعيان المذكوران
- (١٧) بالاستحقاق من قبل أصولهم المذكورين وأن المدعى عليه المذكور واضع يده على الحصة
- (١٨) المذكورة مدة تزيد على ثمانية وثلاثين سنة سابقة على تاريخه بشير وجه شرعي ويطالباه
- (١٩) برفع يده عن ذلك ليحوزاه لأنفسهما بطريق الوقف والاستحقاق بالوجه الشرعي وسئل
- (٢٠) من المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب وبالاقرار في وضع يده على
- (٢١) الحصة المذكورة وبجريانها في وقف دير أبو مقار المرقوم بطريق شرعي المدة المعينة أعلاه
- (٢٢) بمقتضى أن الحصة المذكورة من المكان المرقوم المدعى بها المعينة أعلاه موقوفة من قبل
- (٢٣) الذمي إبراهيم المذكور أعلاه ولد الذمي فهد المرقوم فيما قبل تاريخه وأنشأ ذلك حين ذاك
- (٢٤) على نفسه أيام حياته ثم من بعده على من سيحدثه الله له من الأولاد ذكوراً وأنثاء ثم من بعد

- (٢٥) أولادهم إلى آخر ما عينه بحجة إيقافه الشرعية المسطرة من القسمة العربية بمصر المورخة في سابع ذى الحجة سنة
- (٢٦) تسعين بعد تمام الألف فإذا انقضوا جميعاً ولم يبق منهم أحد كان ذلك وقفاً مصروفاً ريعه علي فقرا
- (٢٧) النصارى القاطنين والمتريدين بدير أبو مقل المذكور أعلاه فإن تعذر ذلك فعلي فقرا النصارى
- (٢٨) أينما كانوا وحيثما وجدوا كما ذلك معين ومشروح بحجة الإيقاف المحكى تاريخها أعلاه المنقول
- (٢٩) من سجل أصلها المحفوظ بخزينة السجلات العامرة المورخ نقلها في خامس عشرين شهر رجب سنة
- (٣٠) أبناها وأن والدة المدعية وجدتها وجده. ولد أختها مينا. المدعى المرقوم لم يكن لهما من خلا في
- (٣١) الوقف المعين أعلاه ولا استحقاقاً بذلك وأن الواقف المذكور هلك وانقضت ذريته وآل
- (٣٢) الوقف لفقرا النصارى القاطنين والمتريدين بالدير المذكور أعلاه وأن ريعه يصرف عليهم على
- (٣٣) حكم شرط الواقف المذكور أعلاه وأنه في خامس شهر ربيع أول سنة ثلاث وثمانين ومائة وألف صدر
- (٣٤) تصديق شرعي من كل من الذمية تغلحة وولد أختها مينا المدعيان المذكوران هما وأقاربهما المعين
- (٣٥) أسماؤهم بحجة التصديق الآتي ذكر ما فيه علي أن لا حق لهم ولا استحقاقاً بالمكان المذكور وأن الحق
- (٣٦) لجهة وقف دير كل من أبي مقل ودير أنبا شري علي الحكم المعين والمروى بحجة التصديق الشرعية المسطرة من
- (٣٧) القسمة العربية بمصر المورخة في التاريخ المذكور وقبضوا حين ذاك في نظير التصديق المذكور من المدعى عليه
- (٣٨) عشرون ريالاً بطاقة وأبرز المدعى عليه المذكور في يده صورة حجة الإيقاف وحجة التصديق المحكى تاريخها

صورة الوثيقة بالسجل

مكان الحفظ	: دفتر خانة التوثيق والشهر العقاري بالقاهرة
المتكاملة الأرشيفية	: سجلات الباب العالي
رقم السجل	: ٢٧٥ مبيعات قديم
رقم الوثيقة	: ٢٣٧
شيخ الإسلام	: مولانا محمد أفندي بن عمر
النائب	: لا يوجد اسمه علي صفحة العنوان
الأختام	: ختم قاضي العسكر بيضي (توكلت على خالقى، عبده محمد بن عمر)
مادة الكتابة	: ورق
عدد السطور	: ٢٨
حالة الوثيقة	: سليمة وكاملة ، خطها ردى وصعب القراءة.

سجل رقم ٢٧٥ محفظة ٢٣٧

- (١) بين يدى مولانا شيخ الإسلام ادعى كل من الزمية تفاحة المرأة بنت الذمى منصور فسيخة النصرانى المرزوقة لوالدها المرقوم من الزمية خزام بنت الذمى سلامة والمرزوقة خزام
- (٢) المرقومة لوالدها من الزمية ورد الطحانة وولد أخت المدعية المرقومة هو الذمى مينا النصرانى الخياط ولد الذمى جرجس المرزوق مينا المذكور لوالده المرقوم من الزمية بيته المرأة.
- (٣) بنت الذمى منصور فسيخة المذكور والمرزوقة بيته المذكورة لوالدها المرقوم من الزمية خزام المذكورة علي الذمى رب عبد المسيح ولد الذمى سليمان القسيس هو والجابي والمتصرف
- (٤) بدير أبو مقار الكاين بالطرانة بأن من الموقوف من قبل والدة المدعية وجدة المدعين المذكورين الزمية خزام والزمية ورد الطحانة وخالهما الذمى إبراهيم ولد الذمى فهد
- (٥) النصرانى اليعقوبى جميع الحصة التي قدرها احد وعشرون قيراطا كوامل وزيادة علي ذلك ثلثا قيراط علي الشيوع في كامل المكان القائم على الأرض المحتكرة للكاين داخل جنينة
- (٦) سودون داخل زقاق غير نافذ قريبا من حارة النصرانى ... الرملى تغمده الله بالرحمة والرضوان وإن الواقفين المذكورين هلكوا وانقضوا هم وذريتهم بمصر

- (٧) وانتقلت الحصة المذكورة من بعدهم لكل من الذمية تفاحة وولد أختها النمي مينا الخياط المدعيان المذكوران بالاستحقاق من قبل أصولهم المذكورين وأن المدعى عليه المذكور واضع
- (٨) يده علي الحصة المذكورة مدة تزيد علي ثمانية وثلاثين سنة سابقة علي تاريخه بغير وجه شرعي ويطلباه برفع يده عن ذلك ليحوزاه لأنفسهما بطريق الوقف
- (٩) والاستحقاق بالوجه الشرعي وسيل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف في وضع يده علي الحصة المذكورة وبجريانها في وقف دير أبسو مقار المرقوم بطريق شرعي
- (١٠) المدة المعينة أعلاه بمقتضي أن الحصة المذكورة من المكان المرقوم المدعى بها المعينة أعلاه موقوفة من قبل النمي إبراهيم المذكور أعلاه ولد النمي فهد المرقوم فيما قبل تاريخه وأنشأ ذلك
- (١١) حين ذاك علي نفسه أيام حياته ثم من بعده علي من سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا ثم من بعدهم علي أولادهم إلى آخر ما عينه بحجة إيقافه الشوعية المسطرة من القسمة العربية بمصر
- (١٢) المورخة في سابع عشر ذي الحجة سنة تسعين بعد تمام الألف فإذا انقرضوا جميعا ولم يبق منهم أحد كان ذلك وقفا مصروفا ريعه علي فقرا النصارى القاطنين والمترددين
- (١٣) بدير أبو مقار المذكور أعلاه فإن تعذر ذلك فعلى فقرا النصارى أينما كانوا وحيثما وجدوا كما ذلك معين ومشروح بحجة الإيقاف المحكي تاريخها
- (١٤) أعلاه المنقول صورتها من سجل أصلها المحفوظ بخزينة السجلات العامة المورخ نقلها في خامس عشرى شهر رجب سنة تاريخه أدناه وأن والده المدعية وجدتها وجدة
- (١٥) ولد أختها مينا المدعى المرقوم لم يكن لهما مدخلا في الوقف المعين أعلاه ولا استحقاقا بذلك وأن الواقف المذكور هلك وانقرضت ذريته وآل الوقف المعين أعلاه لفقرا النصارى
- (١٦) القاطنين والمترددين بالدير المذكور أعلاه وأن ريعه يصرف عليهم علي حكم شرط الواقف المذكور أعلاه وأنه في خامس شهر ربيع الأول سنة ثلاث وثمانين ومائة وألف صدر تصديق
- (١٧) شرعي من كل من الذمية تفاحة وولد أختها مينا المدعيان المذكوران هما وأقاربهما المعين اسماوهم بحجة التصديق الآتى ذكرها فيه علي أن لا حق لهم ولا استحقاق بالمكان

- (١٨) المذكور وأن الحق في ذلك لجهة وقف ديو كل من دير أبي مقار ودير أنبا شوى علي الحكم المعين ذكره في حجة التصديق الشرعية المسطرة من القسمة العربية بمصر المورخة
- (١٩) في التاريخ المذكور وقبضوا حين ذاك في نظير التصديق المذكور من المدعى عليه المذكور عشرون ريالاً بطلاقة وأبرز المدعى عليه المذكور في يده صورة حجة الإيقاف وحجة
- (٢٠) التصديق المحكى تاريخها أعلاه وقرباً بالمجلس الشرعي بين يدى مولانا شيخ الإسلام المشار إليه في وجه المدعين المذكورين يدل مضمونهما علي ما أجاب به القسيس المدعى عليه
- (٢١) حرفاً حرفاً فعند ذلك طلب القسيس المدعى عليه المذكور من حضرة مولانا شيخ الإسلام المشار إليه أجراً ما يقتضيه الشرع الشريف له ولجهة وقف دير أبو مقار المذكور في شأن ذلك
- (٢٢) أجابه لذلك وعرف كل من الذمية تفاحة وولد أختها مينا المدعيان المذكوران أنه حيث كان الأمر كما ذكر وأن الحصة المذكورة من المكان المذكور التي لجهة الوقف المذكور
- (٢٣) من جهة وقف إبراهيم المرقوم بموجب الشرط المعين بحجة إيقافه المحكى تاريخها أعلاه وصدر منهما تصديق على ذلك بموجب حجة التصديق المحكى تاريخها ثانياً بأعاليه وأن ذلك
- (٢٤) جاء في الوقفين المذكورين علي الحكم المشروع ولم يكن لوالده تفاحة وجدتها ورد المذكورين أعلاه مدخلاً في ذلك لا بوقف ولا بشبهة وقف ولا باستحقاق ولا بغير
- (٢٥) ذلك سيما وأنهما صدقا علي ذلك وعلي جريانه في الوقفين المذكورين بدلالة ما شرح أعلاه فهما ممنوعان من دعواهما المذكورة ولا حق لهما ولا استحقاق في المكان المرقوم
- (٢٦) ولا في بعضه ولا في شيء منه وأبقى جريان ذلك في الوقفين المذكورين ونفذ وقوى حجة الإيقاف والتصديق المحكى تاريخهما أعلاه ومنع المدعيان المذكوران من دعواهما
- (٢٧) ومن معارضتهما للقسيس عبد رب المسيح المرقوم وختم بذلك وبأن لا تسمع لهما عليه دعوى بعد ذلك بسبب ذلك تعريفاً ومنعاً وحكماً شرعيات تحريراً في سادس
- (٢٨) شعبان سنة أربع وثمانين ومائة وألف
الشيخ سليمان الشموطي
- والشيخ

المقارنة بين الأصل والصورة

وبعد فهرسة ونشر الوثائق المفردة وصورها بالسجلات، ودراستها، يمكننا المقارنة بين الأصل والصورة في ضوء هذه الدراسة للوثائق والخروج بالملاحظات التالية:

أولاً: الافتتاحيات

إن افتتاحيات الوثائق الأصلية المفردة تتصف بشيء من التفصيل، إذ يرد فيها اسم المحكمة التي وقعت فيها الوثيقة، ودعاء بالحفظ والصون لها "بالباب العالي أعلاه الله تعالى وشرفه"، ثم صفة القاضي الذي قام بعملية التوثيق سواء كان التوثيق علي يد شيخ الإسلام نفسه، أو مأذون مولانا شيخ الإسلام الحنفي ونائبه بالمحكمة، أو كان الحاكم الشرعي المالكي أو الحنبلي أو الشافعي، إلى جانب الألقاب المتعددة التي ترد بعد اسم القاضي الموثق تبعاً لمقامه، كذلك يرد في متن الوثيقة أن توقيع شيخ الإسلام وختمه الكريم جاء في أعلى الوثيقة لضمان صحتها.

كما نجد في افتتاحيات كثير من الوثائق المفردة، وقبل ذكر اسم المحكمة نوع التصرف كأن يقال: "هذا مستند إيقاف شرعي لازم معتبر صريح مرعى.."

أما الصور بالسجلات فإن هذه الافتتاحيات عادة ما تختصر عند قيدها في السجل، إذ يختصر اسم المحكمة والقاضي ولقبه ونوع التصرف وغير ذلك، وتبدأ الوثيقة في السجل بالمضمون مباشرة كأن تبدأ بالشهود مباشرة "بحضرة كل من... أو "لدى مأذون مولانا.. بحضرة كل من..." أو "بين يدي مولانا شيخ الإسلام... ادعى"، أو بعد الإنز الكريم من مولانا شيخ الإسلام.. في نظري ما مضمونه .. بحضرة كل من...".

ومما يؤكد أن الوثيقة كانت تنقل في السجل بعد حذف الافتتاحيات منها هذه العبارة "بعد الخطبة والبسملة لدى كل من الحنبلي والمالكي واتصال الحنفي.. بحضرة كل من فخر التجار المعظمين.."^(١). والراجح أن الوثيقة الأصلية قد وردت بها الخطبة والبسملة وتوقيعات للقضاء الحنبلي والمالكي واتصال وتنفيذ على يد الحاكم الحنفي وأختامهم، وكلها قد حذفت في الصورة المقيدة بالسجل.

(١) سجل ٢٣٧ باب عالي وثيقة ١٠١.

ويرجع السبب في عدم ذكر اسم المحكمة والقاضي في صور الوثائق بالسجلات إلى أنه يكفي أن تقيد الوثيقة بسجل محكمة الباب العالي ، كما جاء بصفحة عنوانه ، لكي تنتمي لتلك المحكمة دون الإشارة وقت قيدها إلى ذلك مرة أخرى، كما أنها لا بد وأن تكون قد وثقت علي يد قضاتها الذين ذكرت أسمائهم ومذاهبهم ورتبهم وألقابهم في صفحة العنوان، وفي أوامر تعيينهم في السجلات. في حين نلاحظ من دراسة الوثائق الأصلية المفردة، أنه كان لا بد أن يذكر في افتتاحياتها أنها وثقت بالباب العالي حتى تتميز عن غيرها من الوثائق المفردة التي وثقت في محكمة أخرى معاصرة لها.

ونادراً ما يذكر في صور الوثائق المفردة بالسجلات اسم المحكمة في بداية الوثيقة^(١)، وكذلك الحال بالنسبة لنوع التصرف^(٢).

ثانياً: خواتيم الوثائق

نلاحظ التفصيل في خواتيم الوثائق "الأصول المفردة" عن صورها المدونة بالسجلات، من حيث ذكر عبارات الثبوت والإشهاد واتصال الحكم وتنفيذه، في حين يكتفي في الصور بذكر كلمات قليلة تقيد معنى الثبوت والحكم والإشهاد والتنفيذ، إذ أن قيد الوثيقة في السجل يعني أنها قد وثقت من قبل وأشهد عليها بالمحكمة، ولدى القاضي الموثق الواضع توقيعه وختمه أعلى الوثيقة المفردة، وعندما ينتهي من توثيقها يجيء دور قيدها وتسجيلها بالسجل بناء على الأمر الصادر من القاضي الموثق أو شيخ الإسلام الناظر في الأحكام الشرعية بمصر على غرار الصياغة التالية:

"فلما أن أحاط علمه الكريم بذلك أمر بكتابته وقيده بالسجل المحفوظ ضبطاً للواقع"^(٣).

(١) "الباب العالي لدي الحاكم المولى خلافة بمصر المحروسة الموقع خطه وختمه أعلاه ادعت الحرمة.. سجل ١٩٨ مبايعات قديم وثيقة ٦٣٩؛ أو "بمجلس الشريعة الغرا ومحفل الدين المنيف بمحكمة مصر الكبرى مضمونه " (سجل مبايعات ٣٧٠ مبايعات قديم وثيقة ١، ٢، ٣؛ سجل ٣٧٥ وثيقة ٤٢١؛ سجل ٣٨٠ وثيقة ٢٩٨).

(٢) "هذا مستند تواجرا.. سجل ١٦٥ مبايعات قديم وثيقة ١٦٣.

(٣) وثائق المحكمة الشرعية، محفظة ٢، دوسيه أ؛ وثيقة ٥٣، محفظة ٢ دوسيه ب وثيقة ١٦٥ أوقاف محفظة ٩ وثيقة ٤١٩.

أو يرد في أسفل الهامش الأيمن للوثيقة المفردة ما يفيد قيدها بالسجل بعبارة "قيده" أو "قيدت بالسجل المحفوظ بمحكمة كذا..."^(١)، وهذه الصيغة التي ترد دائما في كل الوثائق الأصلية المفردة، لتفيدنا بانتهاء آخر مرحلة من المراحل التي تمر بها الوثيقة الدبلوماسية، من وقت إعدادها إلى حين كتابتها في السجل، لتصبح تصرفا قانونيا مشهورا.

ثالثا: أجزاء الوثيقة

نرد الأجزاء الرئيسية للوثيقة دائما في صور الوثائق بسجلات الباب العالي، فضلا عن أسماء شهود التصرف كاملة ومعرفة، وأسماء المتعاقدين ووكلائهم الشرعيين كاملة ومعرفة (البائع والمشتري، الواقف والمنفعين، المبدل والمستبدل، المؤجر والمستأجر) كما تعرف العين موضوع التصرف وتحدد حدودها الأربعة وتوصف وصفا دقيقا، إذا كانت عقارا أو إذا كانت منقولا علي عقار، أو منقولا منفردا، حتى إذا احتاج الأمر لاستخراج صورة من السجل يمكن أن تحل هذه الصورة محل الأصل في إثبات صدور الفعل القانوني وفاعله إذا كان من جانب واحد (كالوقف والهبة)، وفاعلية إذا كان من جانبين (كالبيع والإيجار .. إلخ) وكذلك شهود العقد.

هذا ونجد في كثير من الوثائق المفردة ما يفيد بأنها صور استخرجت من السجل مثل "هذه صورة نقلت من سجل الباب العالي المحفوظ بخزينة السجلات العامرة بمصر المحروسة بإذن من سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام.. مضمونها..."^(٢)، كذلك نجد في إحدى الوثائق المفردة ما يلي:

"أشهدت علي نفسها الحاجة سعاد بنت المرحوم طه وهي الناظرة الشرعية علي وقفها.. مدة حياتها على الحكم المعين والمشروح بحجة إيقافها لذلك الشرعية المسطرة من هذه المحكمة (الباب العالي) المؤرخة في ٢٦ شوال سنة ١٢٦٨هـ — المدعى ضياعها المنقول صورتها من سجل أصلها المحفوظ المؤرخ نقلها في..."^(٣)

(١) بطريكية محفظة رقم ١ (سيدة زينب) وثيقة ٤٥ محرم سنة ١٠٥٧هـ.

(٢) أوقاف محفظة ٥ وثيقة ٨٧، أوقاف محفظة ٧ وثيقة ١٥١.

(٣) أوقاف محفظة ٥ وثيقة ٨٦.

ومن ذلك يتضح لنا أنه يمكن للصورة المستخرجة من السجل أن تحل محل الأصل في حالة ضياعه، ويراجع عنه الاحتياج إليه، والحاجة إلى الاحتجاج به قانوناً^(١)، إذ أن التصرفات كانت تكتب في السجلات لحفظ حقوق الناس وأموالهم وديونهم وسائر معاملاتهم^(٢).

رابعاً: علامات الصحة والإثبات

(الختم، التوقيع،...)

جميع الوثائق الأصلية المفردة يرد فيها امضاء القاضي الموثق وختم قاضي مصر التركي شيخ الإسلام الناظر في الأحكام الشرعية، وذلك في أعلى الوثيقة وقبل بدء النص، ثم ينص على ذلك في متن الوثيقة كأن يقال: "بعد الإذن الكريم من حضرة سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام.. يومئذ بمصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه"^(٣).

كذلك كثيراً ما يرد في الوثيقة الأصل توقيع القاضي الموثق المالكي أو الحنفي أو الشافعي أو الحنبلي في الهامش الأعلى للوثيقة وتحت مباشرة ختم شيخ الإسلام لإثبات صحة التوقيع، وفي أحيان أخرى كثيرة نجد إلى جوار هذا التوقيع، توقيع لشيخ الإسلام نفسه وما يفيد اتصال وتنفيذ الحكم على يديه ثم ختمه مرة ثانية.

وصيغ وعلامات الصحة والإثبات (التوثيق) هذه في الوثائق المفردة للباب العالي، من الشروط التي يجب توافرها في الوثيقة العثمانية المفردة، ولا توجد هذه الصيغ في صورها في السجلات، إذ أن تسجيلها في السجل يعني أنها قد مرت بمرحلة التوثيق على يد أحد القضاة أو الموثقين نائباً عن شيخ الإسلام، أو على يد شيخ الإسلام (قاضي المسكر) نفسه وحكم بصحتها وختمها بخاتمه مرة بعد توقيع نائبه، ومرة أخرى بعد امضاءه هو بذلك لإضفاء الصحة عليها.

(١) أوقاف محفظة ٩ وثيقة ٤١٩ وصورتها بالسجل رقم ١ وقف وثيقة ٧٣.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٢٢.

(٣) بطريركية الكباط، محفظة ٢ باب الشرعية وثيقة ٢٨ أوقاف محفظة ١ وثيقة ٢٨ محكمة شرعية محفظة ١ دوسيه أ، وثيقة ٩.

خامساً: الخط

خط كاتب الوثيقة الأصلية المفردة ليس هو خط كاتب صورتها بالسجل، مما يفيد أن كتاب الوثائق المفردة ليسوا بالضرورة هم الذين يقومون بقيد الوثائق بالتسجيلات، ويبدو أن من يعين في وظيفة القيد بسجلات الباب العالي كان من السادة العدول بالمحكمة ويجب أن تتوفر فيه شروط كثيرة كالأخلاق الحميدة والجود والكرم والتقوى والاستقامة والديانة والأمانة، كذلك فإن أمر تعيين الكاتب كان يجدد كلما حضر قاض جديد لرئاسة المحكمة^(١).

والملاحظ أن كاتب الأصل المفرد كان يهتم بالخط وطريقة الإخراج أكثر من زميله كاتب الصورة بالسجل، إذ كثيراً ما كان يهمل كاتب القيد في السجل تسجيل الأصل لمدة قد تطول أو تقصر، كما كان يهمل في تسجيله إهمالاً ملحوظاً إذ نلاحظ عدم الاهتمام بانتظام السطور ولا الهوامش، كذلك تتصل بعض حروف الكلمات التي تليها أو تكتب الكلمات مختصرة، وفيها إغفال لبعض الحروف مما يصعب قراءته علي الباحث الناشئ غير المتمرس علي قراءة الخطوط العثمانية.

سادساً: التاريخ

(أ) هناك عدد من صور الوثائق المقيدة بالسجلات دونت في تواريخ غير تواريخ توثيقها لسبب أو لآخر، ففي قيد وثائق شهر صفر سنة ١٠٣٤ هـ نجد وثيقة مقيدة وتاريخها ٢٥ رمضان سنة ١٠٣٤ هـ وقبل قيدها كتبت العبارة التالية:

”تيد ذلك بأمر مولانا شيخ مشايخ الإسلام قاضي القضاة رياض محمد أفندي، قاضي مصر حسب خطه الشريف بطرة المكتوب المذكور لكونه من وقايع صدرت زمن القاضي السابق قبله ولم تقيد في محله^(٢).”

وهذا يعني أن شيخ الإسلام قد ثبت لديه صحة المكتوب (الوثيقة الأصلية المفردة) فأشتر عليه أمراً بقيده في هذا المكان من السجل أي في تاريخ لاحق لتاريخ توثيق الوثيقة الأصلية وبرغم صدورهما في زمن قاضي آخر سابق عليه.

(١) سجل رقم ١٦٦ وثيقة ١٨٠٥ سجل رقم ١٦٧ وثيقة ٥٢١.

(٢) سجل رقم ١٠٥ ص ٢٥٠ وثيقة ٩١٧.

(ب) جاء في كثير من الوثائق الأصول المفودة وصورها بالسجلات أنها حررت في تاريخين أولهما يوم صدور الوثيقة والإشهاد عليها وثانيهما يوم طلب كتابتها وقيدتها بالسجل المحفوظ^(١). أو يرد في بعض الوثائق العبارة التالية:

”حرر في تاريخين غابتهما ثامن شعبان سنة إحدى وأربعين وألف وحسبنا الله وتم الوكيل“^(٢). ويفهم من ذلك أن الكاتب قد اكتفى بكتابة تاريخ قيد الصورة أو تسجيلها، ولم يذكر التاريخ الأول وهو تاريخ التوثيق، كما أن هذا يعني أن الوثيقة لم تكن تقيد بالسجل في نفس يوم توثيقها والإشهاد عليها، ولكن يأتي القيد والتسجيل في مرحلة تالية لذلك. علي ألا تزيد مدة بقاء الوثيقة بدون تسجيل عن ثلاثة أيام حسب أوامر قاضي العسكر لكتاب المحاكم^(٣).

وربما يرجع تأخر تاريخ القيد عن توثيق التصرف والحكم بصحته، في بعض الأحيان لضيق المكان المخصص لقيد الوثائق في التاريخ الذي تم فيه التوثيق^(٤)، أو لكثرة الوثائق المطلوب قيدها في السجل في يوم التوثيق وما تلاه من أيام ، أو لقلة عدد كتاب المحكمة.

سابعاً: قيد وتسجيل وثائق صادرة من محاكم أخرى

في سجلات الباب العالي

نلاحظ من خلال دراستنا لسجلات الباب العالي وجود صور لوثائق وثقت وصدرت من محاكم أخرى كالمصالحية وقوصون^(٥)، وغيرهما. ولكنها مقيدة بسجل محكمة الباب العالي. وكان الواجب قيدها في سجل محكمتها التي وثقت فيها ، حتى يتحقق الغرض من القيد ألا وهو الرجوع إليها عند الحاجة وربما كان هذا هو السبب في عدم وجود صور هذه الوثائق في أماكنها بسجلاتنا إذ أن الباحث عنها لن يتوقع أن تكون مقيدة بسجلات الباب العالي، ولعل قيد هذه الوثائق بسجل الباب العالي يرجع إلى أن محكمة الباب العالي كانت تجب في اختصاصاتها جميع المحاكم العثمانية الأخرى والمعاصرة لها والعكس غير صحيح^(٦). كما أن هناك أسباباً هامة جداً لقيد تلك الوثائق في سجل الباب العالي ألا وهي:

-
- (١) أوقاف محفظة ٩ وثيقة ٤٠٧ وصورتها سجل ١٨ وقلبيات وثيقة ١٥.
 - (٢) سجل ١١٣ باب عالي وثيقة رقم ١٥١١.
 - (٣) سجل رقم ٣٥٥ جامع الصالح، ص ٤١ سجل باب عالي ٢٤٤ ص ١.
 - (٤) أوقاف محفظة ١٤ وثيقة رقم ٥٦٩.
 - (٥) سجل ١٢٣ باب عالي وثيقة رقم ٢١٠١؛ سجل ٦٧ باب عالي وثيقة ١٩٠٢.
 - (٦) انظر: اختصاصات محكمة الباب العالي ص ١٨٢ من هذه الدراسة وما بعدها.

(١) أن سجل الباب العالى أضيف وأحفظ لما يدون فيه عن باقي السجلات نظراً لأنها المحكمة الكبرى مقر شيخ الإسلام وبها الخزانة الخاصة بالسجلات.

(٢) لزيادة تحصيل الرسوم، حيث تحصل رسوم عن قيد العقد من محكمة ما ثم يعاد تحصيلها من محكمة الباب العالى، لإعادة قيد الوثيقة في سجلها، وهذا ما يدل عليه النص الوارد في أحد سجلات الباب العالى وهو:

"هو أنه لما طلب من مولانا شيخ الإسلام قاضي القضاة يومئذ بمصر المحروسة أيد الله تعالى.. الشيخ شمس الدين محمد الشهير نسبه الكريم آدم الله النفع به الإذن لكاتبه في قيد ما يذكر فيه المسطر من محكمة جامع قوصون بمصر المحروسة ليكون ذلك أضيف له وأحفظ لما فيه وأجاب طلبه لذلك طلباً لدعاء هذا الرجل الجليل وأن في قيد ذلك بالسجل طلباً لزيادة الأجور وموئل ذلك بالطاعة ومضمونه بيد يدى مولانا عبد المؤمن.. الحنفى بمحكمة قوصون بحضرة سيدتنا... اشتري... (١)".

ثامناً: القيد

الملاحظ بعد دراسة سجلات الباب العالى، أن كل وثيقة مقيدة بالسجل لابد وأن يكون لها أصل مفرد، حيث يرد في أحد السجلات العبارة التالية:

"هذا القيد باطل مفتعل لا أصل له"^(٢). وهذا يعني أن أي وثيقة مقيدة بالسجل دون أن يكون لها أصل يعتبر قيدها باطلاً ومفتعلاً ويجب إلغاؤه.

ويبدو من هذا العرض أن هناك قواعد كانت تتبع في تسجيل الوثائق الأصول المفردة في سجلات الباب العالى، ولعلنا نلاحظ ذلك في صور الوثائق المقيدة بالسجلات، ويمكننا بعد هذه المقارنة بين الأصول وصورها بالسجلات، استخلاص الحقائق التالية لقواعد التسجيل:

(١) أن كل صورة مقيدة بالسجل لها أصل مفرد نقلت عنه تمامًا (ضبط) أو اختصرت منه وهذا ما تدل عليه عبارات الإلغاء لبعض الوثائق في السجلات^(٣) وهذا يعني أن التسجيل الذى لا أصل له يعتبر باطلاً وغير قانوني.

(١) يحتمل أن يكون المعنى المقصود من هذه الكلمة (الأجور) هو الثواب من الله بمعنى أنه يعاد قيد الوثيقة في سجل الباب العالى طلباً لزيادة الثواب من الله.

(٢) سجل رقم ١٦٨ باب عالى، آخر وثيقة بالسجل رقم ١١١٤

(٣) المرجع السابق.

(٢) أن الوثائق الأصلية كانت تقيد في السجلات مختصرة في أغلب الأحوال، أو بمعنى أدق بعد حذف الافتتاح والختام، وعلامات التوثيق. وتوقيعات وتأثيرات وأختام القضاة وتوقيعات الشهود.

(٣) أن الصور بالضرورة يجب أن تتضمن أسماء المتصرفين وأسماء الشهود والفعل القانوني أو نوع التصرف والعين موضوع التصرف والتاريخ، وهي الأجزاء الرئيسية للوثيقة الدبلوماسية، بمعنى أن التلخيص كان وأقيا لما تتضمنه الوثيقة الأصل المفردة.

(٤) جميع أنواع الوثائق المفردة وصورها بالسجلات التي اطلعت عليه وقمت بدراستها سواء نشرت بالبحث أم لم تنشر، من بيع واستبدال وإيجار ووقف وتعيين في وظائف وعزل منها وغيرها، كانت تقيد بالسجلات علي غرار النماذج المنشورة لصور الوثائق في هذا البحث^(١)، وهذا يدل علي أن قواعد التسجيل للوثائق من حيث التلخيص والحذف كانت واحدة بالرغم من اختلاف كتاب القيد أو اختلاف أنواع الوثائق وتاريخ قيد هذه الوثائق — ومعني هذا أن هناك شبه قواعد درج عليها كتاب القيد في السجلات من حيث حذف واختصار بعض العبارات غير الهامة. والتمسك بقيد ما يجب قيده.

(٥) تختلف نسبة الاختصار في أوائل السجلات (المبكرة) عنها في السجلات الحديثة (المتأخرة) إلى حد كبير، بمعنى أن الاختصار في العبارات التوثيقية أثناء التسجيل كان أكثر في السجلات الأولى منه في أواخر الفترة العثمانية، إذ نجد أن الوثيقة الصورة قاربت الأصل في قيدها وإن لم تصل إلى محاكاتها له تماما. ولعل ذلك يرجع إلى أن التسجيل في السجلات المبكرة كان بغرض إشهار صدور التصرف لحفظ حقوق الناس وأملهم وديونهم وسائر معاملاتهم علي حد قول ابن خلدون^(٢). في حين أن قيد الوثائق بالسجلات في الفترة المتأخرة من العصر العثماني بغرض ضبط الواقع^(٣) وليراجع عند الاحتجاج إليه والاحتجاج به^(٤). علي حد قول الوثائق المقيدة بالسجلات وطالما ستراجع عند الحاجة ويحتج بها عند اللزوم، فإنه يجب أن تكون قريبة إلى الأصل.

(١) انظر صور الوثائق المنشورة ص ٣٤٦، ٣٦١، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٩٣ من هذا البحث، وانظر صور اللوحات للوثائق الأصل المفردة وصورها بالسجلات لوحات رقم ٣٦-٣٨.

(٢) انظر: حاشية (٤)، ص ٣٧٤.

(٣) سجل ٤٩٨ وثيقة ٣٣١.

(٤) سجل ٢٤٣ وثيقة ١٢١٢.

ثالثا: القضاة بمحكمة الباب العالي:

تبع مصر الدولة العثمانية بحكم الفتح سنة ٩٢٣هـ / ١٥١٦م. وأصبح القضاء في مصر العثمانية تابعا لهيئة القضاء الإسلامي بالأستانة، كما أصبح أمر تعيين قاضي مصر منوطا بالدولة الفاتحة، وقد رأت الدولة العثمانية أن تعين في أكبر سلطة قضائية في مصر قاض تركي يقال له قاضي عسكر أفندي، وينعت بشيخ مشايخ الإسلام وأقضى قضاة للمسلمين^(١).

وكان للقضاة الأتراك يلقبوا بلقب "المولا" للاحترام، كما كانت السلطة القضائية في تركيا تنقسم إلى فئات قضاة عسكر الروملي، وقضاة عسكر الأناضول، وقضاة القسطنطينية، وقضاة مكة والمدينة، وقضاة أدرنة وبروسية والقاهرة ودمشق، .. وغير ذلك من الولايات العثمانية. وكان قضاة العسكر يعينون من قبل مفتي تركيا ثم يصدق علي تعيينهم الصدر الأعظم، ويؤيد السلطان ذلك بإصدار فرمان. وقد كان لكل قاض عدد من المماعدن والكتاب وخزنة الكتب، وعدد القضاة الأتراك في الولايات العثمانية حوالي ٤٥٠ قاضيا، منهم حوالي مائتين في أوروبا وشمال أفريقيا، وكانوا تسع فئات وهم تحت نفوذ قاضي عسكر الروملي، ومنهم حوالي ٢٢٥ قاضيا في آسيا ينقسموا إلى عشر فئات، وكان ستة وثلاثون منهم في مصر، وهم تحت إدارة قاضي عسكر الأناضول^(٢).

وفي بداية الحكم العثماني لمصر كان السلطان يرسل قضاة عثمانيين لمعاونة قاضي العسكر في تطبيق العدالة في مصر، وكانوا يستعينون بالترجمة لجهلهم العربية لغة البلاد فضلا عن عدم معرفتهم بتقاليدها، وأصبح مذهب أبي حنيفة هو المذهب السائد، باعتباره المذهب السائد في الدولة الفاتحة، وإن لم يمنع ذلك، وجود مفتين علي مذاهب الشافعي ومالك وابن حنبل يرجع إليهم للقضاة عند الضرورة^(٣). كما كان لقاضي العسكر نوابا أترك ومصريين (من أولاد العرب على حد قول السجلات العثمانية) في محاكم مصر المختلفة. وكان مقر قاضي العسكر التركي - في أول الأمر - بالمحكمة الصالحية^(٤)، ولما أنشئت محكمة الباب العالي بعد الفتح

(١) انظر: نظام القضاء في مصر العثمانية في رسالة ماجستير للباحثة بعنوان "سجلات الصالحية"، من ص ١٧-٣٨ وما بها من مصادر.

(2) Lyber, The Government of the Ottoman Empire, p. 217-218; Gibb, Islamic Society and the West, vol. I, part 2, p. 122.

(٣) حسن عثمان، مصر في العهد العثماني (المجلد في التاريخ المصري)، ص ٢٥٨.

(٤) ابن لياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٣٠٠.

بفترة وجيزة، أصبحت مقرا لقضاة العسكر، ومكانا لسكنهم، وهي بذلك تعتبر أكبر هيئة قضائية في مصر في العهد العثماني لكونها مقرا لأكبر سلطة قضائية في البلاد.

ولما كان قاضي العسكر هو قاضي المحكمة الكبرى في مصر (الباب العالي) فقد كان له نوابا علي المذاهب الأربعة في تلك المحكمة وغيرها من المحاكم العثمانية، وغالبا ما كان نائبه الحنفي بمحكمة الباب العالي تركيا وكان يصل معه من استانبول لينوب عنه ويقوم مقامه أثناء غيابه، ويرأس بقية النواب بمحكمته والمحاكم الأخرى بالقاهرة.

وقد أثرت حول القضاة الأتراك بمصر قصصا كثيرة عن ذمهم وأخلاقهم وطمعهم، أينتها كثير من الأوامر الصادرة بالسجلات القضائية موضوع الدراسة وغيرها والتي تنهي النواب والكتاب عن أخذ دراهم زيادة عن حقهم من الرعية، وتطلب منهم الشفقة بالناس وعدم الإجحاف بهم^(١).

ونجد في حوادث عام ١٢٣١هـ والتي ذكرها الجبرتي في تاريخه نص غاية في الأهمية خلاص بطمع وجور القضاة الأتراك بمصر وفيه يقول:

"حصلت جمعية ببيت البكري وحضر المشايخ وخلافهم ، وذلك بأمر باطنى من صاحب الدولة وتذكروا ما يفعل قاضي العسكر من الجور والطمع في أخذ أموال الناس والمحاصيل، وذلك أن القضاة الذين يأتون من باب السلطنة كانت لهم عوائد وقوانين قديمة لا يتعدونها في أيام الأمراء المصريين، فلما استولت هؤلاء الأروام علي الممالك والقاضي منهم، فحش أمرهم وزاد طمعهم، وابتدعوا بدعا وابتكروا حيلة لسلب أموال الناس والأيتام والأرامل، وكلما ورد قاضي ورأي ما ابتكره الذي كان قبله أحدث هو الآخر أشياء. يمتاز بها عن سلفه حتى فحش الأمر وتعدى ذلك لقضايا أكابر الدولة وكتخذا بك بل والباشا، وصارت ذريعة وأمرا محتما لا يحتشمون منه ولا يرعون خليلا ولا كبيرا ولا جليلا، وكان المعتاد القديم أنه إذا ورد القاضي في أول السنة التوثية التزم بالقسمة بعض المميزين من رجال المحكمة بقدر معلوم يقوم بدفعه للقاضي، وكذلك تقرير الوظائف كانت بالفراغ أو السلوك وله شهريات علي باقي المحاكم الخارجية كالصالحية وباب سعادة والخرق وباب الشعرية وباب زويلة وباب الفتوح وطيلون وقناطر السباع وبولاقي ومصر

(١) سجل باب على رقم ٢٤٤ ، ص ١١ سجل ١٥١ ظهر الصفحة الأولى بدون رقم .

القديمية ونحو ذلك وله عوائد وإطلاقات وغلل من الميري، وليس له غير ذلك إلا معلوم الإمضاء وهو خمسة أنصاف فضة، فإذا احتاج الناس في قضاياهم ومواريتهم أحضروا شاهدا من المحكمة القريبة منهم فيقضي فيها ما يقضيه ويعطونه أجرته وهو يكتب التوثيق أو حجة المبايع أو التوريث ويجمع العدة من الأوراق في كل جفعة أو شهر ثم يمضيها من القاضي ويدفع له معلوم الإمضاء لا غير، وأما القضايا لمثل العلماء والأمراء فبالمسامحة والإكرام وكان القضاة يخشون صولة الفقهاء وقت كونهم يصعدون بالحق ولا يداهنون فيه، فلما تغيرت الأحوال وتحكمت الأثران وقضائياتها ابتدعوا بدعا شتى، منها إبطال نواب المحاكم وإبطال القضاة الثلاثة خلاف مذهب الحنفي وأن تكون جميع الدعاوى بين يديه ويدي نائبه وبعد الانفصال يأمرهم بالذهاب إلى كتبخانه ليدفع المحصول، فيطلب منهم المقتلير الخارجة عن المعقول وذلك خلاف الرشوات الخفية والمصالحات السرية وأصناف التقرير والقسم لنفسه، ولا يلتزم بها أحد من الشهود كما كان في السابق، وإذا دعى بعض الشهود لكتابة توثيق أو مبايع أو تركة فلا يذهب إلا بعد أن يأذن له القاضي ويصحبه بجوقة دار لياشر القضية وله نصيب أيضا. وزاد طمع هؤلاء الجمدارية حتى لا يرضون بالقليل كما كانوا أول الأمر، وتخلف منهم أشخاص بمصر عن مخاديمهم وصاروا عند المتولى لما انفتح لهم هذا الباب وإذا ضبط تركه من التركات وبلغت مقدارا أخرجوا للقاضي العشر من ذلك ومعلوم الكتاب والجوخدار والرسول ثم للتجهيز والتكفين والمصرف والديوان وما بقي بعد ذلك يقسم بين الورثة فيفتق أن الوارث واليتيم لا يبقى له شيء ويأخذ من أرباب الديون عشر ديونهم أيضا وأخذ من محاليل وظائف التقارير معلوم سنتين أو ثلاثة.. وابتدع بعضهم الفحص عن وظائف القباينة والموازين وطلب تقاريرهم القديمة ومن أين تلقوها وتعلل عليهم بعدم صلاحية المقرر.. وجمع من هذا النوع مقداراً عظيماً من المال، ثم محاسبات نظار الأوقاف والعزل والتولية فيهم والمصالحات علي ذلك وقرر على نصارى الأقباط والأروام قدراً عظيماً في كل سنة بحجة المحاسبة علي الديور والكنائس وما هو زائد الشفاعة أيضا أنه إذا ادعى مبطل علي إنسان دعوى لا أصل لها بأن قال ادعى عليه بكذا وكذا من المال وغيره كتب المقيد ذلك القول حقا كان أو باطلا معقولا أو غير معقول، ثم يظهر بطلان الدعوى أو صحة بعضها فيطالب الخصم بمحصول القدر الذي ادعاه المدعى وسطره الكاتب يدفعه المدعى عليه للقاضي علي دور النصف الواحد أو يحبس عليه حتى يوفيه وذلك خلاف ما يؤخذ من الخصم الآخر.. مع أن الفرنساوية الذين كانوا لا يتدينون بدين لما قلدوا الشيخ أحمد العريشي القضاء بين المسلمين بالمحكمة، حددوا

له حدا في أخذ المحاصيل لا يتعداه بأن يأخذ على المائة اثنين فقط له منها جزء والكتاب جزء، فلما زاد الحال وتعدى إلى أهل الدولة ورتبوا هذه الجمعية، فلما تكاملوا بمجلس بيت البكري كتبوا عرضا محضرا ذكروا فيه بعض هذه الإحداثات والتمسوا من ولي الأمر رفعها ويرجون من المرحم أن يجرى القاضي ويسلك في اللباس طريقا من إحدى الطرق الثلاث، إما الطريقة التي كان عليها القضاء في زمن الأمراء المصريين وإما الطريقة التي كانت في زمن الفرنساوية أو الطريقة التي كانت أيام مجئ الوزير وهي الأقرب والأوفق وقد اخترناها ورضيناها بالنسبة لما هم عليه الآن من الجور. وتمموا العرض محضرا وأطلعوا عليه الباشا فأرسله إلى القاضي فاستل الأمر وسجل بالسجل علي مضض منه^(١).

وبين لنا هذا النص أن القضاء الأتراك كانوا يبتدعون الحيل والطرق لسلب أموال الناس بشتى الوسائل، وإن هذا الأمر تعدى القضاء وسرى إلى معاونيهم وخدامهم يتهجون نفس المنهج، حتى فضلوا البقاء في مصر — بعد رحيل القاضي الذى يتبعونه — من أجل جمع المال بالطرق التي ابتكروها. وكانت الحكومة العثمانية تتدخل وتحاول أن تمنع ذلك الاختلال، وأن تعمل على تحقيق العدالة، إلا أن ذلك لم يكن من المستطاع في الغالب، وخصوصا في عصر تآخر الدولة العثمانية واضطراب الأحوال في مصر^(٢).

وبعد هذه المقدمة عن قضاة العسكر الأتراك ومعاونيهم في مصر، نورد فيما يلي قائمة بأسماء قضاة العسكر ونوابهم بمحكمة الباب العالي، وتواريخ تعيينهم ومدد بقائهم في وظائفهم، الذين أمكن الحصول عليهم من مخطوطتي الشيخ أبو البرور البكري الصديقي (قطف الأزهار، فيض المنان)، فضلا عن أسماء قضاة العساكر ونوابهم المدونة بسجلات محكمة الباب العالي موضوع الدراسة وذلك منذ بداية الفتح العثماني لمصر، وحتى عام ١٢٩٢هـ تاريخ آخر سجل من سجلات محكمة الباب العالي القديم وهؤلاء القضاة هم:

(١) في ١٠ رجب سنة ٩٢٧هـ وصل القاضي جليبي أول قضاة العسكر بمصر وكان مقره بالمحكمة للصالحية.

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٤، ص ٢٦٥-٢٦٧.

(٢) حسن عثمان، مصر في العهد العثماني (المجلد في للتاريخ المصري)، ص ٢٥٩.

- (٢) في محرم سنة ٩٢٩هـ تولى مصطفى أفندي الرومي قضاء العسكر وعزل في آخر ذي القعدة سنة ٩٣٦هـ.
- (٣) في غرة محرم سنة ٩٣٧هـ تولى المولى أحمد بن بيري، وعزل في ٥ ربيع الثاني سنة ٩٣٨هـ.
- (٤) في غرة جماد آخر سنة ٩٣٨هـ تولى المولى محمد بن شيخ محمد إلياس الشهير بجوى زادة وعزل في ١١ رجب سنة ٩٤٥هـ.
- (٥) في ٢٠ شعبان سنة ٩٤٥هـ تولى المولى صالح بن جلال قضاء مصر وعزل في ١٠ شوال سنة ٩٤٨هـ.
- (٦) في ٢٠ شوال سنة ٩٥٣هـ تولى عبد القادر بن أحمد قضاء العسكر.
- (٧) في ٥ ذي القعدة سنة ٩٥٥هـ تولى المولى حامد أفندي قضاء العسكر.
- (٨) في ١٥ ذي الحجة سنة ٩٥٥هـ تولى محمد عبد القادر الشهير بمعلول زادة.
- (٩) في غرة ربيع الثاني سنة ٩٥٧هـ تولى عبد الكريم أفندي وعزل في جماد الأولى سنة ٩٥٩هـ.
- (١٠) في سنة ٩٦٠هـ تولى عبد الباقي بن عبد العزيز، وعزل في سنة ٩٦٢هـ.
- (١١) في صفر سنة ٩٦٦هـ تولى عبد الله أفندي الشهير بتبريز.
- (١٢) في صفر سنة ٩٦٦هـ تولى حسين أفندي بن المحسن وعزل في ٢٠ ربيع أول سنة ٩٦٩هـ.
- (١٣) في ربيع أول سنة ٩٦٩هـ تولى عرب زادة الفريق وغرق عند قدومه فسي ١٠ ربيع ثانی سنة ٩٦٩هـ.
- (١٤) في آخر ربيع ثانی سنة ٩٦٩هـ تولى عبد الرحمن أفندي بن علي، وعزل في ١١ رجب سنة ٩٧١هـ.
- (١٥) في آخر ربيع ثانی سنة ٩٦٩هـ تولى محمد أفندي المعروف بشاه بزخوم وعزل في ١١ رجب سنة ٩٧١هـ.

(١٦) في غرة رمضان سنة ٩٧٤هـ. تولى علي أفندي الحميدي وعزل في ٥ صفر سنة ٩٧٥هـ.

(١٧) في غرة ربيع أول سنة ٩٧٥هـ. تولى المولى شيخ عبد القادر أفندي المؤيدي وعزل في ١٥ صفر سنة ٩٧٥هـ. -

(١٨) في ١٥ ذي الحجة سنة ٩٧٥هـ. تولى بدر الدين محمد أفندي وعزل في ٢٠ رمضان سنة ٩٧٦هـ.

(١٩) في ٥ ذي القعدة سنة ٩٧٦هـ. تولى محمد أفندي معلول وعزل في ٥ شعبان سنة ٩٧٧هـ.

(٢٠) في ٢٠ رمضان سنة ٩٧٧هـ. تولى المولى شيخ محمد بن شيخ محمد ابن إلياس، وعزل في غرة ذي القعدة سنة ٩٢٨هـ.

(٢١) في ٢٠ ذي الحجة سنة ٩٧٨هـ. تولى رمضان أفندي ناظر زادة، وعزل في ١٠ محرم سنة ٩٧٩هـ.

(٢٢) في ١٥ صفر سنة ٩٨٠هـ. تولى أحمد أفندي بن عناية الله الشهير بالنشلاجي وعزل في ١٩ ربيع أول سنة ٩٨٤هـ.

(٢٣) في غرة شعبان سنة ٩٨٤هـ. تولى عبد الكريم أفندي، وعزل في ١٨ ذي القعدة سنة ٩٨٤هـ.

(٢٤) في ٥ ذي الحجة سنة ٩٨٤هـ. تولى عبد الغني أفندي بن ميرشاه (المرّة الأولى) وعزل في غاية الحجة سنة ٩٨٦هـ.

(٢٥) في غرة صفر سنة ٩٨٧هـ. تولى حسين أفندي فرجلبي زادة، وعزل في ١٩ جماد آخر سنة ٩٨٩هـ.

(٢٦) في ١٥ رجب سنة ٩٨٩هـ. تولى علي أفندي بن سنان، وعزل في غرة جماد أول سنة ٩٩١هـ.

(٢٧) في غرة جماد آخر سنة ٩٩١هـ. تولى محمد أفندي بن مصطفى أفندي الشهير بابن سنان وعزل في ٧ ذي القعدة سنة ٩٩٤هـ.

- (٢٨) في ٧ ذي الحجة سنة ٩٩٤هـ تولى عبد الغني أفندي بن ميرشاه (المرة الثانية) وعزل في آخر ربيع ثان سنة ٩٩٥هـ.
- (٢٩) في آخر جماد أول سنة ٩٩٥هـ تولى عبد الله أفندي بن بهاء الدين، وعزل في ١٥ جماد أول سنة ٩٩٦هـ.
- (٣٠) في ١٧ جماد آخر سنة ٩٩٦هـ تولى ملا أحمد بن روح الله الأنصاري (المرة الأولى) وعزل في ١٠ محرم سنة ٩٩٩هـ.
- (٣١) في ٢٠ صفر سنة ٩٩٩هـ تولى محمد أفندي بن كمال بيك زادة، وعزل في غرة ربيع ثان سنة ١٠٠٠هـ.
- (٣٢) في ٥ جماد أول سنة ١٠٠٠هـ تولى فيض الله أفندي ابن أحمد قاف زادة وعزل في ١١ رجب سنة ١٠٠١هـ.
- (٣٣) في ٥ شعبان ١٠٠١هـ تولى محمد أفندي معروف زادة وعزل في ٥ ذي الحجة سنة ١٠٠٢هـ.
- (٣٤) في ٥ شعبان سنة ١٠٠٣هـ تولى عثمان أفندي بن محمد باشا قادن زادة (المرة الأولى) وعزل في ٥ شعبان سنة ١٠٠٣هـ.
- (٣٥) في ٥ شعبان سنة ١٠٠٣هـ تولى حسين أفندي قبل زادة (المرة الأولى) وعزل في ١٥ صفر سنة ١٠٠٤هـ.
- (٣٦) في ٥ شعبان سنة ١٠٠٤هـ تولى عثمان أفندي بن محمد باشا قادن زادة (المرة الثانية) وعزل في ٢٠ محرم سنة ١٠٠٥هـ.
- (٣٧) في ٢٥ صفر سنة ١٠٠٥هـ تولى أحمد أفندي بن روح الله الأنصاري (المرة الثانية) وعزل في غرة شعبان من نفس العام.
- (٣٨) في ٨ رمضان سنة ١٠٠٥هـ تولى عيد الرؤف العزي، وأصله من مجاوري الجامع الأزهر، وعزل في غرة محرم سنة ١٠٠٦هـ.
- (٣٩) في ٢٠ محرم سنة ١٠٠٦هـ تولى حسن أفندي قبل زادة (المرة الثانية) وعزل في أول ربيع أول سنة ١٠٠٧هـ.

- (٤٠) في أول ربيع أول سنة ١٠٠٧هـ تولى يحيى أفندى بن زكريا (المررة الأولى) وعزل في رجب من تلك السنة نفسها.
- (٤١) في ١٥ شعبان سنة ١٠٠٧هـ تولى يحيى أفندى زكريا (للمرة الثانية) وعزل في ٥ ربيع أول سنة ١٠٠٩هـ.
- (٤٢) في ٧ ربيع ثاني سنة ١٠٠٩هـ تولى عبد الوهاب أفندى وعزل في غرة ربيع ثاني سنة ١٠١٠هـ.
- (٤٣) في ٢ جماد أول سنة ١٠١٠هـ تولى عثمان أفندى بن محمد باشا قسطنطين زادة (للمرة الثالثة) وعزل في ذي الحجة من السنة نفسها.
- (٤٤) في ٢٠ محرم سنة ١٠١١هـ تولى محمد أفندى بن محمد أفندى بمستان زادة، وعزل في ١٥ شوال من نفس السنة.
- (٤٥) في ١٧ ذي القعدة سنة ١٠١١هـ تولى محمد أفندى حسام الدين بن حسين أفندى قراجلي زادة وعزل في غرة الحجة سنة ١٠١٢هـ.
- (٤٦) مصطفى أفندى عربي زادة (المررة الأولى) تولى في ١٥ ربيع ثاني سنة ١٠١٣هـ.
- (٤٧) في ٤ ذي القعدة سنة ١٠١٣هـ تولى مصطفى أفندى بن بالي وعزل في ١٥ محرم سنة ١٠١٥هـ.
- (٤٨) في ٢ صفر سنة ١٠١٥هـ تولى عبد الباقي أفندى طوسون زادة وتوفى بمصر في ٣ رمضان سنة ١٠١٦هـ.
- (٤٩) في رجب سنة ١٠١٧هـ تولى محمد أفندى يحيى زادة وعزل في جماد أول سنة ١٠١٨هـ.
- (٥٠) في ٢٥ رمضان سنة ١٠٢٠هـ تولى عبد الله أفندى قبل زادة وعزل في ٢٠ رمضان سنة ١٠٢١هـ.
- (٥١) في ٢٠ شوال سنة ١٠٢١هـ تولى صالح أفندى ابن الملا سعد الدين خوجا زادة وعزل في أول جماد آخر سنة ١٠٢١هـ.

(٥٢) في ٢٠ رمضان سنة ١٠٢٣هـ تولى نوح أفندي بن ملا أحمد الأنصاري وعزل في ١٧ رمضان سنة ١٠٢٥هـ.

(٥٣) في أول جماد آخر سنة ١٠٢٥هـ تولى السيد محمود الشريف أفندي.

(٥٤) في ٢ جماد آخر سنة ١٠٢٦هـ تولى محمود أفندي ابن عبد الحليم أخو زادة وعزل في سلخ رمضان سنة ١٠٢٧هـ.

(٥٥) آخر رمضان سنة ١٠٢٧هـ تولى مصطفى أفندي عربي زادة (للمرة الثانية) وعزل في غرة جماد آخر سنة ١٠٢٩هـ.

(٥٦) في ٢٨ رمضان سنة ١٠٢٧هـ تولى مصطفى أفندي عربي زادة وعزل في ١٠ رمضان سنة ١٠٢٨هـ.

(٥٧) في ١٠ رمضان سنة ١٠٢٨هـ تولى المولى مظهر أفندي وعزل في ٦ جماد آخر سنة ١٠٢٩هـ.

(٥٨) في غرة رجب سنة ١٠٢٩هـ تولى محمد أفندي ابن إلياس بن ممن أفندي (متولى قضاء مصر سابقاً) وعزل في ١٥ جماد آخر سنة ١٠٣٠هـ.

(٥٩) في ١٠ رجب سنة ١٠٣٠هـ تولى عبد الكريم أفندي وعزل في ١٥ ذي الحجة من نفس السنة.

(٦٠) في ١٠ محرم سنة ١٠٣١هـ تولى عبد الله أفندي ابن محمد، وعزل في غرة جماد آخر من السنة نفسها.

(٦١) آخر جماد آخر سنة ١٠٣١هـ تولى رضوان أفندي الشهير بالمحتشم وعزل في ١٨ شوال من نفس السنة وتوفي بالإسكندرية.

(٦٢) في ١٥ ذي القعدة سنة ١٠٣٢هـ تولى موسى أفندي بن زكريا.

(٦٣) في غرة ذي الحجة سنة ١٠٣٣هـ تولى محمد أفندي الشهير برياض ، وعزل في ١١ رجب سنة ١٠٣٤هـ.

(٦٤) في غرة شعبان سنة ١٠٣٤هـ تولى قاسم أفندي الكردي وعزل في ١٧ شعبان سنة ١٠٣٥هـ.

(٦٥) في ٥ رمضان سنة ١٠٣٥هـ تولى محمود أفندى ابن محمد أفندى قرابلبي زادة وعزل في ١٥ صفر سنة ١٠٣٦هـ.

(٦٦) في ٥ ربيع أول سنة ١٠٣٦هـ تولى إبراهيم أفندى وعزل في ٦٨ ذي الحجة من السنة نفسها.

(٦٧) في ٢٥ محرم سنة ١٠٣٧هـ تولى محمد أفندى الشهير بالنايب وعزل في ٢٧ محرم سنة ١٠٣٨هـ.

(٦٨) في ١٥ صفر سنة ١٠٣٨هـ تولى المولى علي أفندى، وتوفي بمصر في جماد آخر من السنة نفسها.

(٦٩) في سنة ١٠٣٨هـ تولى أحمد على وعزل في ٢٠ جماد آخر سنة ١٠٣٩هـ.

(٧٠) في ٢٥ رجب سنة ١٠٣٩هـ تولى أحمد أفندى المعيد، وعزل في ١٤ شعبان سنة ١٠٤٠هـ.

(٧١) في ١٠ رمضان سنة ١٠٤٠هـ تولى السيد محمد أفندى الشريف اشك زادة وعزل في ٧ ذي القعدة سنة ١٠٤١هـ.

(٧٢) في غرة ذي الحجة سنة ١٠٤١هـ تولى السيد عبد الله الشريف، وعزل في ١٧ ربيع أول سنة ١٠٤٢هـ.

(٧٣) في ٨ رجب سنة ١٠٤٢هـ تولى عبد الرحمن أفندى باقى زادة.

(٧٤) في ١٥ ربيع ثانى سنة ١٠٤٤هـ تولى أحمد توفيق زادة، وعزل في ١١ جماد آخر سنة ١٠٤٥هـ.

(٧٥) في ١٥ رجب سنة ١٠٤٥هـ تولى عبد الله أفندى بن عمر أفندى خوجا زادة وعزل في سنة ١٠٤٥هـ وتوفي بمصر ٢ محرم سنة ١٠٤٦هـ.

(٧٦) في ١٣ صفر سنة ١٠٤٦هـ تولى أحمد أفندى الحلبي وتوفي بمصر يوم عرفة ٩ ذي الحجة سنة ١٠٤٧هـ.

(٧٧) في ٢ ربيع أول سنة ١٠٤٨هـ تولى شعبان أفندى البرستوى، وعزل في ٨ ذي الحجة سنة ١٠٤٩هـ.

(٧٨) في ٢ صفر سنة ١٠٥٠هـ تولى المولى علي أفندي، وعزل في ١٥ صفر سنة ١٠٥٠هـ.

(٧٩) في ٦ صفر سنة ١٠٥١هـ تولى شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي وعزل في ٩ ذي الحجة من نفس السنة.

(٨٠) في ١٧ محرم سنة ١٠٥٢هـ تولى محمد أفندي ضيف زادة، وعزل في آخر ربيع ثاني سنة ١٠٥٣هـ.

(٨١) في ١٣ جماد أول سنة ١٠٥٣هـ تولى موسى أفندي الذي كان نائباً بالباب العالي أيام قاسم أفندي الكردي وعزل في ربيع أول سنة ١٠٥٤هـ.

(٨٢) في ١٤ ربيع أول سنة ١٠٥٤هـ تولى مصطفى أفندي البكري وعزل في ٩ رجب من السنة نفسها.

(٨٣) في ٢٥ رجب سنة ١٠٥٤هـ تولى أسعد أفندي، وعزل في ٢٠ رجب سنة ١٠٥٥هـ.

(٨٤) في غرة شوال سنة ١٠٥٥هـ تولى محمد أفندي حسن زادة وعزل في ٢٥ ذي الحجة من نفس السنة.

(٨٥) في ٢١ ربيع ثان سنة ١٠٥٦هـ تولى أحمد أفندي بن يحيى أفندي بستان زادة وعزل في ١٤ جماد آخر من نفس السنة.

(٨٦) في ٣ شعبان سنة ١٠٥٦هـ^(١) تولى زين العابدين أفندي وتوفي في مصر في ٢٠ شوال من السنة نفسها.

(١) حتى هذه السنة حصلت علي أسماء القضاة من مخطوطتي البكري الصديقي السابق ذكرهما، ثم فيما بعد عام ١٠٥٦هـ جمعت أسماء القضاة من سجلات محكمة الباب العالي وهي الإضافة الجديدة.

أسماء قضاة العسكر العثمانيين بمحكمة الباب العالي

والذين وردت أسماؤهم بالسجلات

رقم السجل

- (٨٧) في ١٨ ربيع أول سنة ١٠٥٨هـ مولانا محمد أفندي أمين
الله زادة وقايم مقامه مولانا إبراهيم أفندي جاني زادة قلضي
الغربية مؤقتا
١٧٦/ص.ع^(١)
- (٨٨) في ٢٨ ربيع أول سنة ١٠٥٩هـ مولانا رحمه الله أفندي
ونوايه حسين أفندي الحنفي، وعمر المغربي المالكي، ومحمد
محفوظ الشافعي، وزين الكمال عبد السلام الحنبلي
١٢٧/ص.ع
- (٨٩) ٢٢ ربيع ثان سنة ١٠٦٠هـ مولانا محمد أفندي بن مولانا
عبد الحليم أفندي ونائبه مصطفى أفندي ابن للمرحوم عبد
الحليم أفندي أخى مولانا شيخ الإسلام المومى إليه، والمالكي
شهاب الدين البرلسي الوفاى والشافعي محمد محفوظ
المجولي، والحنبلي زين الدين عبد اللطيف البهوتى
١٢٨/ص.ع
- (٩٠) في ١٦ ربيع ثان سنة ١٠٦١هـ مولانا شيخ محمد أفندي
حسن زادة ونائبه الحنفي عبد الرحمن أفندي والمالكي شهاب
الدين البرلسي والشافعي محمد محفوظ المجولي والحنبلي
فخر الدين عثمان الفتوحى
١٢٩/ص.ع
- (٩١) غرة رجب سنة ١٠٦٣هـ مولانا يحيى أفندي بن مولانا
المولى المرحوم شيخ الإسلام عمر أفندي الشهير نسبه
بمنقرى زادة ونائبه مولانا يوسف أفندي بن المرحوم خير
الدين أفندي والمالكي سراج الدين عمر المغربي والحنبلي
فخر الدين عثمان والشافعي شمس الدين محمد العاملي
١٣١/ص.ع
- (٩٢) ٩ شعبان سنة ١٠٦٥هـ مولانا محمد أفندي صادق أبو
السعود زادة ونائبه الحنفي سليمان أفندي، والمالكي عمر
المغربي، والشافعي محمد العاملي، والحنبلي أحمد الفتوحى
١٣٢/ص.ع

(١) الاختصار ص.ع يعني صفحة عنوان السجل

- (٩٣) ٢ رمضان سنة ١٠٦٦هـ مولانا يحيى أفندي بن مولانا عمر أفندي ونائبه الحنفي علي أفندي والمالكي عمر المغربي والشافعي محمد العاملي والحنبلي أحمد الفتوحى
- (٩٤) ٦ صفر سنة ١٠٦٨هـ ورد الخبر بتولية مولانا عجم محمد أفندي قاضيا للساكر المنصورة بمصر المحروسة وجلس عبد الوهاب قايم مقام عنه.
- (٩٥) ٨ ربيع آخر سنة ١٠٧٠هـ مولانا السيد الشريف أحمد أفندي وقايم مقامه السيد الشريف علي أفندي قدرى زادة، ونائبه المالكي عمر المغربي والشافعي محمد العاملي والحنبلي أحمد الفتوحى
- (٩٦) ٢٨ ربيع أول سنة ١٠٧٣هـ زمن مولانا السيد الشريف محمد سعيد أفندي ونائبه الحنفي بالباب العالى عبد المؤمن أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (٩٧) أول شوال سنة ١٠٧٤هـ مولانا أبو الفضل أحمد أفندي ونائبه الحنفي محمد أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (٩٨) أول محرم سنة ١٠٧٤هـ زمن السيد الشريف محمد سعيد أفندي ابن مولانا أسعد أفندي ونوابه حبيب أفندي الحنفي والنواب الثلاثة السابقين
- (٩٩) آخر شعبان سنة ١٠٧٥هـ زمن مولانا السيد الشريف أبو المعالى أحمد أفندي ونائبه الحنفي خليل أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١٠٠) ٢٥ ذي القعدة سنة ١٠٧٦هـ زمن أبو الإرشاد تسليمان أفندي ونائبه الحنفي عبد الوهاب أفندي بن المرحوم عبد الرحمن أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١٠١) ٩ جماد أولى سنة ١٠٧٦هـ زمن السيد الشريف أحمد المكنى بأبي المعالى ونائبه الحنفي محمد أفندي نائب الباب والنواب الثلاثة السابقين

- (١٠٢) في ربيع الأول سنة ١٠٧٧هـ زمن مصطفى أفندي عبد الحليم زادة ونائبه الحنفي حسن أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١٠٣) ١٠ ذي القعدة سنة ١٠٧٩هـ زمن يحيى أفندي مقبى السلطنة الشريفة كان ونوابه الحنفي أحمد محب الدين أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١٠٤) غرة رجب سنة ١٠٨٠هـ زمن مصطفى أفندي ونائبه الحنفي حسن أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١٠٥) ١٨ ذي الحجة سنة ١٠٨٠هـ زمن مولانا محمد أفندي ونائبه الحنفي يعقوب أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١٠٦) في جماد الأول سنة ١٠٨٢هـ زمن مولانا محمد نور الدين زادة ونائبه الحنفي حسين أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١٠٧) في محرم سنة ١٠٨٣هـ زمن مولانا محمد صالح أفندي إسحاق زادة ونائبه للحنفي مولانا حسن أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١٠٨) آخر رجب سنة ١٠٨٣هـ زمن مولانا السيد الشريف برهان الدين أفندي ونائبه الحنفي السيد الشريف محمد أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١٠٩) ٥ صفر سنة ١٠٨٤هـ زمن مولانا عبد الباقي أفندي يحيى زادة ونائبه أحمد أفندي الحنفي والنواب الثلاثة السابقين
- (١١٠) أول ذي القعدة سنة ١٠٨٥هـ زمن مولانا مصطفى أفندي الشهير بكبير زادة ونائبه الحنفي عبد الله أفندي والمالكي عمر المنزري والشافعي محمد العاملي والحنبلي محمد عثمان، ثم عاد القاضي محمد الفتوح الحنبلي إلى منصبه كما كان في أول ذي القعدة سنة ١٠٨٥هـ
- (١١١) ٢٠ رجب سنة ١٠٨٦هـ زمن المولى محمد أفندي ونائبه الحنفي هداية الله أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١١٢) ٥ ربيع أول سنة ١٠٨٧هـ زمن مولانا السيد الشريف أبو السعادات عبد الباقي أفندي ونائبه الحنفي أبو التيسير محمد بن مصطفى أفندي والنواب الثلاثة السابقين

- (١١٣) أول رجب سنة ١٠٨٨ هـ زمن مولانا حفظي عبد الرحمن
ونائبه الحنفي مولانا يحيى أفندي والنواب الثلاثة السابقين
- (١١٤) في ١٠ رمضان سنة ١٠٩٢ هـ زمن مولانا مصطفى أفندي
ونائبه الحنفي يحيى كامي والمالكي زين أبو الحسن الوارثي،
والشافعي جمال الدين عبد الله العاملي، والحنبلي جمال الدين
عبد الرؤوف الحواوشي
- (١١٥) غرة صفر سنة ١٠٩٥ هـ زمن مولانا السيد علي أفندي
وقائم مقامه مولانا علي أفندي قاضي منف وسكندرية، ونائبه
المالكي زين الدين أبو الحسن علي البكري الصديقي
والشافعي جمال الدين أبو الحسن العاملي والحنبلي زين عبد
الرؤوف جمال الدين الحواوشي
- (١١٦) ١٥ ذي القعدة سنة ١٠٩٥ هـ زمن مولانا السيد الشريف
علي أفندي ونائبه الحنفي عثمان أفندي والنواب الثلاثة
السابقين
- (١١٧) ٨ شوال سنة ١٠٩٨ هـ زمن مولانا السيد الشريف جعفر
أفندي نقيب السادة الأشراف بالممالك العثمانية سابقاً وقاضي
مصر حالا ونائبه الحنفي مولانا محرم أفندي نايب الباب
والنواب الثلاثة السابقين
- (١١٨) ١٨ رجب سنة ١٠٩٩ هـ زمن مولانا محمد أفندي بن
المولى محمود ونائبه الحنفي السيد الشريف السيد حسين
الحسيني نايب الباب والنواب المالكي الصديقي الوارثي
والشافعي زين الدين عبد الله العاملي والحنبلي زين الدين أبو
السرور العاملي
- (١١٩) ٢٦ شوال سنة ١١٠٢ هـ زمن مولانا محمد أفندي أبو
البركات صادق زادة ونائبه مولانا علي أفندي بن سالم قاض
مدينة منف العليا سابقاً والنواب الثلاثة السابقين
- (١٢٠) غرة صفر سنة ١١٠٤ هـ زمن مولانا عارف عبد الباقي
وقائم مقامه مولانا محمد أفندي قاضي الغربية سابقاً ونائبه
المالكي أبو عبد الله محمد ان المرحوم زين الدين موسى
القليني والشافعي جمال الدين عبد الله أبو الحسن العاملي
والحنبلي زين الدين أبو السرور العاملي

- (١٢١) ٨ شعبان سنة ١١٠٥هـ زمن مولانا علي أفندي قاضي مصر وقائم مقامه السيد حسن أفندي برهان الدين والنواب الثلاثة السابقين
- (١٢٢) أواسط جماد الأول سنة ١١٠٧هـ زمن مولانا عبد الله أفندي ونائبه بالباب علي أفندي الحنفي والنواب الثلاثة السابقين
- (١٢٣) (٥ محرم سنة ١١١٤هـ) زمن مولانا أبو اليسر حسن أفندي ونوابه علي المذاهب الأربع الحنفي محمد أفندي المولى خلافة والمالكي محمد أبو المواهب المرزوقي والشافعي السيد الشريف أحمد العاملي والحنبلي محمد أبو السرور العاملي
- (١٢٤) أول جماد الأول سنة ١١١٥هـ ورد الخبر بتولية يحيى أفندي قاضي مصر وجلس قائم مقامه مولانا عبد الوهاب أفندي
- (١٢٥) ٤ محرم سنة ١١٢٣هـ زمن مولانا السيد محمد زين العابدين الحسنى ونوابه الحنفي السيد مصطفى أفندي اللبابي بالباب والمالكي شمس الدين محمد أبو المواهب المرزوقي، والشافعي شمس الدين بن محمد عبد الكريم البكري الصديقي والحنبلي شهاب الدين أحمد المقدسي
- (١٢٦) في غرة رجب سنة ١١٢٤هـ حل ركناب السيد عبد الله أفندي قاضي مصر المحروسة وجلس نائباً عنه مولانا خليل أفندي النائب بالباب العالي والنواب علي بقية المذاهب مولانا الإمام شمس الدين محمد أبو المواهب المرزوقي الحاكم المالكي والشيخ محمد عبد الكريم البكري الصديقي الشافعي والشيخ أحمد المقدسي الحنبلي
- (١٢٧) ٢٦ شوال سنة ١١٢٥هـ جلس السيد محمد سعيد أفندي قائم مقام حضرة شيخ الإسلام
- (١٢٨) غرة ذي القعدة سنة ١١٢٥هـ تشرفت مصر المحروسة بحلول ركناب شيخ مشايخ الإسلام يحيى أفندي قاضي قضاة مصر وجلس نايبه بالباب العالي بمصر المحروسة وهو سيدنا ومولانا عبد الله أفندي

(ويتضح من ذلك أن القاضي السيد محمد سعيد لم يظل نيابة الباب العالي أكثر من أيام وعندما حضر قاضي عسكر جديد هو يحيى أفندي استبدل السيد محمد سعيد بعبد الله، ونجد ختم القاضي عبد الله في نهاية السجل، ويعني هذا أنه ظل قاضي الحنفية بمحكمة الباب العالي إلى انتهاء السجل وقد كان يتوارد علي السجل أكثر من قاضي من النواب الحنفية وغيرهم تبعاً لتعيينهم من قبل شيخ الإسلام التركي)

ع/١٩٥ ص٠

ع/١٩٧ ص٠

(١٢٩) غرة رمضان سنة ١١٢٩ هـ جلس سيدنا عبد الله أفندي نايبا حنفيا بمحكمة الباب العالي عوضاً عن حسن أفندي النايب الحنفي

ع/١٩٧ ص٠

(١٣٠) ٢٣ محرم سنة ١١٣٠ هـ جلس سيدنا ومولانا حسن أفندي نايبا حنفيا بمحكمة الباب العالي عوضاً عن فخر النواب عبد الله أفندي (جعل الله قدوم مولانا المشار إليه مباركا) (وهذا يعني أن النواب الحنفية بمحكمة الباب العالي كانوا أتراله يحضرون من استانبول)

ع/١٩٨ ص٠

(١٣١) في غرة رمضان سنة ١١٢٩ هـ حل قدوم شيخ الإسلام مصطفى أفندي قاضي مصر المحمية وجلس نيابته افتخار علي الإسلام عبد القادر أفندي وأبو المواهب محمد المرزوقي المالكي بالباب العالي وأحمد المقدسي الحنبلي بالباب العالي والشيخ محمد عبد الكريم البكري الصديقي الشافعي بالباب العالي

ع/٢٠٠ ص٠

ع/٢٠١ ص٠

(١٣٢) كامى محمد أفندي ونائبه الحنفي عبده أحمد الحسيني (١٣٣) غرة شوال ورد الخبر بقدوم شيخ الإسلام كامى محمد أفندي ونائبه أحمد الحسيني والنواب السابق ذكرهم للمذاهب الثلاثة

ع/٣٣٥ ص٠

(١٣٤) ١٠ شعبان سنة ١١٦٠ هـ عبد الباقي أفندي قائم مقام مصر المحروسة والحاج مصطفى صدقي المولى خلافة بمصر المحروسة

(١٣٥) في غرة ذي الحجة سنة ١١٦٠ هـ حل ركاب مولانا أمين محمد أفندي ونائبه عمر أفندي

ع/٢٣٦ ص٠

(١٣٦) شيخ الإسلام محمد أمين أفندي ونائبه في الحكم العزيز عمر أفندي

- (١٣٧) في ١٦ محرم سنة ١١٦٢هـ ورد الخبر بتولية مولانا السيد الشريف محمد إدريس وجلس قائم مقام ونائبه عنه السيد الشريف حسين أفندي
- (١٣٨) الحاج ولي الدين المولى خلافة مصر المحروسة
- (١٣٩) منتصف الحجة سنة ١١٦٢هـ شيخ الإسلام محمد الأمين ونائبه السيد محمد.. أفندي السيد
- (١٤٠) غرة ربيع الثاني سنة ١١٦٣هـ حل ركاب حسين أفندي قاضي القضاة بمصر المحروسة ونائبه مولانا عمر أفندي (جعل الله قدومهما خيرا) (كان قاضي العسكر ونائبه أتراله يصلون من تركيا)
- (١٤١) غرة ربيع آخر سنة ١١٦٤هـ ورد الخبر بتولية شيخ الإسلام كواكبي زادة شيخ محمد قاضي حالا وجلس قائم مقام عنه إمام حضرة الوزير المعظم كافل مصر مولانا مصطفى أفندي جعل الله قدومه خيرا
- (١٤٢) وفي يوم غرة جماد سنة ١١٦٤هـ حل ركاب كواكبي زادة شيخ محمد أفندي قاضي مصر المحروسة حالا وجلس نائبه في الحكم العزيز بالباب العالي فخر المدرسين مولانا محمد أفندي أغا زادة
- (١٤٣) غرة ربيع أول سنة ١١٦٤هـ حسين أفندي ونائبه محمد أفندي زادة
- (١٤٤) غرة جماد آخر سنة ١١٦٤هـ حل ركاب شيخ الإسلام كواكبي محمد أفندي قاضي القضاة شيخ الإسلام، وجلس نائبه في الحكم محمد أفندي أغا زادة .
- (١٤٥) غرة ربيع ثاني سنة ١١٦٥هـ حل ركاب مولانا كتحدا زادة عارف عبد الباقي أفندي ونائبه إسماعيل أفندي المولى خلافة بمصر جعل الله قدومهما خيرا
- (١٤٦) غرة رجب سنة ١١٦٧هـ ورد الخبر بتولية محمد كمال الدين أفندي بقضاء مصر المحروسة علي يد نائبه القادم في تاريخه مولانا أحمد حسين أفندي
- (١٤٧) في ربيع أول سنة ١١٦٧هـ محمد أفندي قطب الدين قلضي مصر ونائبه الحاج ولي الدين أفندي

- (١٤٨) ٢٠ محرم سنة ١١٧٠هـ الحاج حسام الدين أفندي الناظر في الأحكام الشرعية خلاله (سجل ٣٥٢ ص ١) إلى أن يصل قاضي مصر من استانبول، وورد الخبر بتولية شيخ الإسلام مولانا سليمان زادة عبد الله أفندي قاضي القضاة وجلس نائبه في الحكم العزيز مولانا حافظ إسماعيل أفندي الناظر في الأحكام الشرعية خلاله يومئذ (جعل الله قدومهما خيراً)
- (١٤٩) من ٨ محرم سنة ١١٧٢هـ السيد أحمد أفندي النائب بمصر المحروسة وقام مقام يومئذ بها حالا حتى يصل قاضي عسكر، وفي ص ٤٣٣ غرة رجب وصول شيخ مشايخ الإسلام قاضي العسكر محمد أفندي الأكرماني ونائبه في الحكم أبو بكر أفندي
- (١٥٠) في غرة جماد آخر سنة ١١٧٣هـ حل ركاب علي أفندي قاضي العسكر ونائبه في الحكم العزيز علي أفندي
- (١٥١) ٦ ربيع أول سنة ١١٧٤هـ مولانا الحاج علي أفندي ونائبه محمد أمين أفندي
- (١٥٢) ١٥ شعبان سنة ١١٧٤هـ نعمة الله أفندي ونائبه مولانا السيد الشريف علي أفندي أبو الذاهر
- (١٥٣) ربيع الثاني سنة ١١٧٥هـ السيد الشريف محمد.. أفندي للقسم العسكري بمصر المحروسة
- (١٥٤) ٢٧ رجب سنة ١١٧٥هـ إسحاق منلا أفندي حق زادة ونائبه أحمد مختار أفندي
- (١٥٥) ٣ رجب سنة ١١٧٧هـ علي عمر زادة أفندي ونائبه في الحكم العزيز السيد محمد عارف أفندي
- (١٥٦) ٤ صفر سنة ١١٧٧هـ علي عمر زادة أفندي ونائبه في الحكم العزيز كشفي محمد أفندي
- (١٥٧) أواسط جماد الأول سنة ١١٧٦هـ حافظ مصطفى أفندي ونائبه في الحكم العزيز حافظ عثمان المولى خلاله
- (١٥٨) ٥ شوال سنة ١١٧٨ محمد حفيد أفندي ونائبه في الحكم الحاج محمود أفندي

- (١٥٩) غرة ربيع الأول سنة ١١٧٩هـ محمد الحميدي أفندي ونائبه
أديب أحمد أفندي
- (١٦٠) ١٨ شوال سنة ١١٧٩هـ على أفندي ونائبه في الحكم
العزیز فیض الله عفيف أفندي
- (١٦١) أواسط ربيع الآخر سنة ١١٨٠هـ علي أفندي ونائبه في
الحكم العزیز فیض الله عفيف
- (١٦٢) غرة رمضان سنة ١١٨٠هـ محمد سعيد أفندي ونائبه
مصطفى سليم أفندي
- (١٦٣) ٢٠ ربيع آخر سنة ١١٨١هـ السيد محمد سعيد أفندي حسن
باشا ونائبه خليل أفندي
- (١٦٤) غرة رمضان سنة ١١٨١هـ الحاج أحمد أفندي كريدی
ونائبه السيد الشريف محمد أمين أفندي
- (١٦٥) غرة رمضان سنة ١١٨٢هـ محمد صادق أفندي ونائبه
مصطفى أفندي الناظر في الأحكام الشرعية خلافة يومئذ
بمصر للمحروسة
- (١٦٦) غرة الحجة سنة ١١٨٣هـ محمد أفندي ونائبه إسماعيل
أفندي
- (١٦٧) ١٧ جماد ثان سنة ١١٨٤هـ محمد أفندي ونائبه محمد بن
عمر
- (١٦٨) ١٠ الحجة سنة ١١٨٤هـ الحاج مصطفى أفندي الطرطوسي
زادة ونائبه مصطفى أفندي
- (١٦٩) غرة رمضان سنة ١١٨٥هـ السيد الشريف إبراهيم أدهم
أفندي راشد زادة، وفي ٤ رمضان وصل المولى المشار إليه
ونائبه
- (١٧٠) أواسط ذي القعدة سنة ١١٨٥هـ السيد الشريف محمد محسن
أفندي تولى القضاء خلافة وهو النائب الحنفي إلى أن يصل
قاضي تركيا
- (١٧١) ٥ جماد آخر سنة ١١٨٥هـ الحاج مصطفى الطرطوسي
زادة ونائبه السيد الشريف شهاب الدين أحمد أفندي الناظر
في الأحكام الشرعية خلافة

- (١٧٢) ١٥ جماد أول سنة ١١٨٦هـ السيد الشريف محمد محسن
تولى خلافة بمصر المحروسة حتى وصول قاض من تركيا
٢٧٩/ص.ع
- (١٧٣) ١٨ القعدة سنة ١١٨٦هـ حافظ محمد صادق ونائبه مولانا
مصطفى أفندي
٢٨٠/ص.ع
- (١٧٤) ٢٨ ربيع الثاني سنة ١١٨٧هـ محمد صادق أفندي ونائبه
السيد الشريف نجم الدين أفندي
٢٨١/ص.ع
- (١٧٥) ٨ شوال سنة ١١٨٧هـ نعمان أفندي بشمقي زادة ونائبه
السيد الشريف فخر الدين أفندي أشرف زادة
٢٨٢-٢٨٣
- (١٧٦) غرة رمضان سنة ١١٨٨هـ السيد الشريف عثمان أفندي
ونائبه السيد الشريف محمد أمين أفندي
٢٨٤-٢٨٥
٢٨٦/ص.ع
- (١٧٧) ٢٠ صفر سنة ١١٩٠هـ إبراهيم نديم أفندي ونائبه عمر
أفندي
٢٨٧/ص.ع
- (١٧٨) غرة شوال سنة ١١٩٠هـ السيد الشريف محمد كامل أفندي
ونائبه علي أفندي (ختم شيخ الإسلام)
٢٨٨-٢٨٩
٢٩٠-٢٨٩
- (١٧٩) غرة ربيع ثان سنة ١١٩٢هـ السيد الشريف عمر أفندي
ونائبه السيد الشريف محمد أفندي أبو البركات
٢٩٢/ص.ع
- (١٨٠) ١٠ ربيع أول سنة ١١٩٣هـ إسماعيل أفندي ونائبه ختم
شيخ الإسلام
٢٩٤/ص.ع
- (١٨١) غرة رمضان سنة ١١٩٣هـ تولى محمد سعيد أفندي قايم
مقام حتى يصل قاضي تركيا
٢٩٥/ص.ع
- (١٨٢) ٢٢ ربيع أول سنة ١١٩٤هـ السيد الشريف عمر أفندي
(ختمه شيخ الإسلام) وليس له نائب
٢٩٦/ص.ع
- (١٨٣) ١٨ ربيع الثاني سنة ١١٩٥هـ أحمد أفندي نجيب ونائبه
مصطفى أفندي (ختم النائب)
٢٩٧/ص.ع
- (١٨٤) ١٥ شعبان سنة ١١٩٥هـ جاويش باش زادة أحمد أفندي
وسيم ونائبه محمد أفندي سباهي المولى خلافة
٢٩٨/ص.ع
- (١٨٥) ٥ جماد أول سنة ١١٩٦هـ الحاج عثمان أفندي أيام حضرة
الوزير المعظم محمد الوزير كافل مصر بموجب الفرمان
الشريف من قبل مولانا المشار إليه (رب سهل أمور عثمان)
٢٩٩/ص.ع ٤٤٧
ختم

- (١٨٦) ١٨ ذي القعدة سنة ١١٩٦هـ عبد الله أفندي ونائبه السيد أحمد رشيد ٣٠٠/ص ع
- (١٨٧) غرة رجب سنة ١١٩٧هـ إبراهيم أفندي مسباهي المولى خلافة بمصر ٣٠١/ص ع
- (١٨٨) ٢٤ ربيع الآخر سنة ١١٩٨هـ عمر أفندي خلوصي وليس له نائب ٣٠٢/ص ع
- (١٨٩) غرة ذي القعدة سنة ١١٩٨هـ السيد الشريف الحافظ السعيد يحيى أفندي ونائبه السيد الشريف نجيب زادة السيد محمد أمين أفندي ٣٠٣/ص ع
- (١٩٠) ٢٥ محرم سنة ١٢٠٠هـ محمد سعد أمين ونائبه على أفندي ٣٠٤/ص ع
- (١٩١) ٢١ رمضان سنة ١٢٠٠هـ على أفندي المولى خلافة شيخا للإسلام قاضياً للقضاة إلى حين حضور قاضٍ جديد ٣٠٥/ص ع
- (١٩٢) غرة القعدة سنة ١٢٠٢هـ صديقي مصطفى أفندي ونائبه أحمد رشيد أفندي المولى خلافة بمصر حالا ٣٠٦/ص ٢٧٩
- (١٩٣) غرة القعدة سنة ١٢٠٣هـ ورد الفرمان الشريف من قبل الوزير مولانا إسماعيل باشا كافل مصر حالا بالإذن للشيخ الإمام () أحمد أفندي الخانيونسي الحنفي قائم مقام بمحكمة الباب العالي في التاريخ المذكور ٣٠٦/ص ٤٢٨
- (١٩٤) ٦ ذي القعدة سنة ١٢٠٣هـ السيد الشريف محمد أفندي ونائبه السيد الشريف محمد أفندي المولى خلافة ٣٠٦/ص ٤٣٥
- (١٩٥) ١٠ ربيع الثاني سنة ١٢٠١هـ محمد أفندي سعيد ونائبه حسن أفندي المولى خلافة ٣٠٧/ص ٣
- (١٩٦) ٢٦ الحجة سنة ١٢٠١هـ مولانا كشاف حافظ عمر أفندي ونائبه حافظ عبد الكريم المولى خلافة بمصر ٣٠٨/ص ٣
- (١٩٧) غرة محرم سنة ١٢٠٤هـ السيد محمد قاضي مصر المحروسة ٣١٠/ص ع
- (١٩٨) غرة القعدة سنة ١٢٠٤هـ عبد الحميد أفندي.. زاده ونائبه مصطفى نجيب أفندي ٣١٠/ص ٣٣٠
- (١٩٩) ١٥ ربيع آخر سنة ١٢٠٥هـ كوبريلي زادة عبد الحميد أفندي ٣١١/ص ع

- (٢٠٠) غرة ربيع الأول سنة ١٢٠٦هـ — مولانا محمود أفندي
القاضي بمصر المحروسة (نائب بدلا من قاضي العسكر) ٣/٣١٢ ص
- (٢٠١) غرة القعدة سنة ١٢٠٦هـ حل ركاب قاضي العسكر السيد
الشریف إبراهيم زادة مصطفى باشا ونائبه في الحكم محمد
فكري أفندي ٣/٣١٣ ص ع
- (٢٠٢) غرة صفر سنة ١٢٠٨هـ عبد الرحمن أفندي قاضي مصر ٣/٣١٥ ص ع
- (٢٠٣) غرة رمضان سنة ١٢٠٨هـ عبد الرحمن أفندي قاضي
مصر ٣/٣١٦ ص ع
- (٢٠٤) غرة القعدة سنة ١٢٠٨هـ السيد إبراهيم أفندي قايمقام مصر
المحروسة جلس بفرمان من كافل مصر ٣/٣١٦ ص ع
- (٢٠٥) ١٠ القعدة سنة ١٢٠٨هـ حل ركاب السيد الشریف منلا
زادة أفندي ٣/٣١٦ ص ١٢٢
- (٢٠٦) ٨ ذي القعدة سنة ١٢٠٩هـ مدحى زادة أفندي ونائبه عثمان
أفندي ٣/٣١٨ ص ع
- (٢٠٧) غرة الحجة سنة ١٢١١هـ ورد الفرمان الشریف من كافل
مصر أبو بكر باشا بتولية مولانا محمد سعدى أفندي قايم
مقام وامام حضرة مولانا الوزير حالا ٣/٣٢٠ ص ع
- (٢٠٨) ٧ شعبان سنة ١٢١٢هـ حل ركاب مولانا بشمقجي زادة
السيد محمد أدهم أفندي ونائبه.. زادة مصطفى عارف أفندي
خليفة الحكم العزيز ٣/٣٢١ ص ع
- (٢٠٩) ٧ شوال سنة ١٢١٤هـ حل ركاب مولانا عثمان توقادى
أفندي قايم مقام ٣/٣٢٢ ص ع
- (٢١٠) ٢ ربيع أول سنة ١٢١٦هـ حل ركاب مولانا الحاج حسن
أفندي القاضي باوردوى خه ما يونية ٣/٣٢٣ ص ع
- (٢١١) ١٠ شوال سنة ١٢١٦هـ، دباغ زادة مصطفى أفندي (قايم
مقام حتى حضور قاضي عسكر تركيا) ٣/٣٢٤ ص ع
- (٢١٢) ٢ جماد ثانی سنة ١٢١٧هـ حل ركاب حميدى الحاج
مصطفى القاضي ونائبه نجله السعيد محمد أفندي ٣/٣٢٦ ص ع

- (٢١٣) غرة جماد الثاني سنة ١٢١٨هـ جلس لإجراء الأحكام الشرعية مولانا حميدي الحاج مصطفى أفندي القاضي بمصر المحروسة سابقاً قايم مقام بموجب فرمان الوارد في شأن ذلك من الأمير إبراهيم بيك الكبير محمد قايم مقام مصر خلا المؤرخ في غاية جماد الأول سنة ١٢١٨هـ ع/٣٢٨ ص ٤
- (٢١٤) ٩ جماد آخر سنة ١٢١٨هـ جلس لإجراء الأحكام الشرعية مولانا أحمد أفندي المولى خليفة بمصر المحروسة ع/٣٢٨ ص ٢
- (٢١٥) ١٤ ربيع الأول سنة ١٢١٩هـ السيد الحاج أحمد أفندي قاضي محروسة مصر حالا ع/٣٢٩ ص ٤
- (٢١٦) غرة جماد الآخر سنة ١٢١٩هـ حل ركاب شيخ الإسلام مولانا شيخ زادة حسن أفندي ونائبه في الحكم العزيز خوجة زادة أحمد أفندي ع/٣٣٠ ص ٤
- (٢١٧) غرة رجب سنة ١٢٢٠هـ حل ركاب علي باشا زادة محمد سمدا أفندي ونائبه أحمد نجيب أفندي المدرس بمحمية إسلامبول ع/٣٣٣ ص ٤
- (٢١٨) غرة رجب سنة ١٢٢١هـ خليل باشا زادة مير محمد علوف ونائبه خوجة زادة الحاج أحمد أفندي ع/٣٣٦ ص ٤
- (٢١٩) ٦ شعبان سنة ١٢٢٢هـ حل ركاب السيد الشريف الطاهر عبد الله منلا زادة السيد الشريف أحمد رشيد أفندي - ليس له نائب ع/٣٣٨ ص ٤
- (٢٢٠) غرة القعدة سنة ١٢٢٣هـ حل ركاب سيدنا نعمان أفندي حفيد شيخ الإسلام باع زادة قاضي القضاة بمصر المحروسة حالا ونائبه السيد الشريف عبد الرحيم أفندي القادري ع/٣٤٠ ص ٤
- (٢٢١) غرة محرم سنة ١٢٢٥هـ مولانا مصطفى باشا زادة محمد طاهر أفندي ع/٣٤٢ ص ٤
- (٢٢٢) ٩ ربيع أول سنة ١٢٢٦هـ حل ركاب السيد الشريف محمد صديق أفندي حفيد شيخ الإسلام المرحوم السيد محمد توفيق أفندي ونائبه السيد الشريف راشد زادة مصطفى سالم أفندي ع/٣٤٤ ص ٤
- (٢٢٣) ٣ جماد أول سنة ١٢٢٧هـ حل ركاب حفيد خير الله أفندي مولانا مصطفى بهجة أفندي ونائبه السيد الشريف إبراهيم أفندي المولى خلافة ع/٣٤٦ ص ٤

- (٢٢٤) ١٧ محرم سنة ١٢٢٩هـ حفيد زادة محمد سعيد أفندي ٣٤٩/ص.ع
- (٢٢٥) غرة رجب سنة ١٢٢٨هـ حل ركاب حفيد محمد سعيد أفندي ونائبه مولانا السيد الشريف حلمي محمد أفندي ٣٥٠/ص.ع
- (٢٢٦) غرة رجب سنة ١٢٢٩هـ ورد الحبر بتولية مولانا أسيري زادة محمد رفيع أفندي ونائبه السيد الشريف راشد زادة مصطفى سالم أفندي المدرس بدار السلطنة السنية ٣٥١/ص.ع
- (٢٢٧) غرة رمضان سنة ١٢٣٠هـ حل ركاب مولانا محمد حامد أفندي ونائبه السيد الشريف ولي الدين أفندي ٣٥٣/ص.ع
- (٢٢٨) ٢ رمضان سنة ١٢٣١هـ حل ركاب مولانا مشرب زادة عبد الرحمن أفندي الخفاجي ونائبه السيد الشريف ولي الدين أفندي جعل الله قدمهما خيرا ٣٥٧-٣٥٦-ع
- (٢٢٩) غرة رمضان سنة ١٢٣٢هـ حل ركاب مولانا محمد قريمي أفندي ونائبه السيد الشريف حسين عزيز أفندي ٣٥٥/ص.ع
- (٢٣٠) غرة رمضان سنة ١٢٣٣هـ مولانا ملاحق زادة محمد سروت أفندي ونائبه عبد الله أفندي ٣٥٩-ع
- (٢٣١) غرة رمضان سنة ١٢٣٤هـ مولانا عاشر أفندي حفيدي محمد نبيل أفندي ونائبه محمد عزة أفندي ٣٥٨/ص.ع
- (٢٣٢) غرة رمضان سنة ١٢٣٥هـ مولانا درويش السيد مصطفى أفندي ونائبه الحاج عثمان لطفي أفندي ٣٦٠/ص.ع
- (٢٣٣) في ٢٤ جماد الآخر سنة ١٢٣٦هـ توفى مولانا درويش السيد مصطفى وتولى عوضا عنه نجله السيد درويش السيد محمد أمين أفندي قائم مقام مصر المحروسة. ٣٦١/ص.ع
- (٢٣٤) في غرة رمضان سنة ١٢٣٦هـ تعين رسميا بفرمان شويف مولانا درويش السيد محمد أمين أفندي قائم مقام بمصر المحروسة (الفرمان من كافل الديار المصرية محمد على باشا لحين حضور قاض جديد) ٣٦٦/ص.ع
- (٢٣٥) في ٩ ذي الحجة سنة ١٢٣٦هـ حل ركاب السيد أحمد عارف بك زاده أفندي ابن المرحوم عصمت بك أفندي - نائبه في الحكم العزيز الحاج أبو بكر أفندي ٣٦٩-ع
- (٢٣٦) في غرة ربيع الأول سنة ١٢٣٨هـ أبو بكر أفندي الرهاوي قائم مقام حتى يصل قاضى العسكر ٣٧٢/ص.ع

- (٢٣٧) ٥ ذي القعدة سنة ١٢٣٨هـ السيد الشريف محمد أمين أفندي ٣٧٣/ص.ع
- (٢٣٨) غرة ربيع أول سنة ١٢٣٩هـ السيد الحاج محمد أسعد بن
المرحوم السيد الحاج محمد صادق بن المرحوم السيد الحاج
محمد أمين القونوي، نائبه عبد الله ابن الحاج أحمد ٣٧٤/ص.ع
- (٢٣٩) غرة ربيع الأول سنة ١٢٤٠هـ جلس فيه أبو بكر الرهاوي
قائم مقام بمصر حالا ٣٧٥/ص.ع
- (٢٤٠) ٥ ذي القعدة سنة ١٢٤٠هـ الحاج محمود أفندي ابن
المرحوم الحاج مصطفى ابن المرحوم الحاج حسن كناني
زادة ٣٧٦/ص.ع
- (٢٤١) غرة ربيع أول سنة ١٢٤١هـ وارد اري شيخ زادة يحيى
كافل أفندي نائبه محمد رشيد أفندي بن إسماعيل ٣٧٧/ص.ع
- (٢٤٢) ٥ شهر ربيع أول سنة ١٢٤٢هـ عبد الرحمن بيك زادة عبد
القادر أفندي ونائبه السيد الشريف الحاج حفيظ أفندي ٣٧٩/ص.ع
- (٢٤٣) ٢ ربيع أول سنة ١٢٤٣هـ مولانا عثمان أفندي زادة محمد
سعيد عثمان أفندي ونائبه مولانا السيد محمد صدر الدين
أفندي ٣٨١/ص.ع
- (٢٤٤) غرة ربيع أول سنة ١٢٤٤هـ حل قائم مقام السيد محمد
صدر الدين أفندي حتى يأتي قاضي عسكر جديد ٣٨٣/ص.ع
- (٢٤٥) حضور شيخ الإسلام السيد إبراهيم أفندي ونائبه محمد رشيد
أفندي بن إسماعيل ٣٨٣/ص.ع
- (٢٤٦) ١٧ شعبان سنة ١٢٤٤هـ مولانا زادة السيد إبراهيم أفندي
قاضي العسكر ونائبه مولانا محمد رشيد أفندي ٣٨٤/ص.ع
- (٢٤٧) غرة ربيع أول سنة ١٢٤٥هـ مولانا راسخ زادة إبراهيم
أدهم أفندي ونائبه قولي لي زادة السيد إسماعيل فهم أفندي ٣٨٥/ص.ع
- (٢٤٨) غرة ربيع أول سنة ١٢٤٦هـ السيد أبو المعالي محمد بهاء
الدين أفندي ابن المرحوم السيد مصطفى عاشر أفندي ونائبه
محمد راشد أفندي من أشرف قضاة روم إيلي ٣٨٧/ص.ع
- (٢٤٩) غرة ربيع أول سنة ١٢٤٧هـ السيد مصطفى باشا زادة مير
السيد عثمان خيرى أفندي ونائبه السيد إسماعيل فهم أفندي
قوله لي زادة ٣٩١/ص.ع

- (٢٥٠) غرة ربيع أول سنة ١٢٤٩هـ مولانا مير محمد راشد أفندي
حفيد خليل حميد باشا ونائبه مولانا محمد رشيد أفندي ٣٩٥/ص.ع
- (٢٥١) ٢٥ محرم سنة ١٢٥٠هـ مولانا محمد طاهر أفندي بيك
شهري زادة ونائبه السيد محمد رشيد أفندي بن السيد
إسماعيل أفندي (كان محمد رشيد قائم بأعمال شيخ الإسلام
إلى أن يحضر قاضي العسكر محمد طاهر من الأستانة
(انظر: ص ١ سجل ٣٩٧)
- (٢٥٢) ١٦ محرم سنة ١٢٥١هـ حل ركاب السيد محمود أفندي
ندأى ونائبه مولانا السيد مصطفى رشيد أفندي ٤٠٠/وثيقة ٢٣
- (٢٥٣) غرة ربيع ثان سنة ١٢٥٢هـ حل ركاب مولانا كواكبي زادة
محمد سعيد أفندي ونائبه إسماعيل أفندي فهمي زادة ٤٠٣/ص.ع
- (٢٥٤) غرة رجب سنة ١٢٥٣هـ حل ركاب مولانا يازجي زادة
السيد حسنى أفندي ونائبه السيد إسماعيل أفندي فهمي ٤٠٧/ص.ع
- (٢٥٥) غرة شوال سنة ١٢٥٤هـ حل ركاب مفتي زادة أحمد ونائبه
إسماعيل فهمي أفندي ٤١١/ص.ع
- (٢٥٦) غرة شوال سنة ١٢٥٥هـ حل ركاب طرنججي زادة السيد
مصطفى ونائبه السيد إسماعيل فهمي ٤١٣/ص.ع
- (٢٥٧) شوال سنة ١٢٥٦هـ مولانا السيد أحمد نجيب عبد الله بيك
ونائبه السيد خليل حالت أفندي ٤١٥/ص.ع
- (٢٥٨) غرة شوال سنة ١٢٥٧هـ حل ركاب مولانا محمد حسام
الدين أحمد بهاء الدين أفندي زادة ونائبه السيد خليل حالت
أفندي ٤١٧/ص.ع
- (٢٥٩) غرة شوال سنة ١٢٥٨هـ حل ركاب مولانا حسن باشا زادة
السيد محمد سعيد بيك القاضي ونائبه أحمد نوري أفندي بن
الحاج محمد ٤٢٠/ص.ع
- (٢٦٠) غرة صفر سنة ١٢٦٠هـ حل ركاب مولانا عثمان أفندي
زادة محمد أمين ونائبه السيد محمد نوري أفندي ٤٢٣/ص.ع
- (٢٦١) غرة صفر سنة ١٢٦١هـ حل ركاب مولانا مصطفى حامد
بيك أفندي ابن المرحوم شيخ الإسلام الأسبق صدقي أفندي
زادة أحمد رشيد أفندي ونائبه الشيخ الحاج إسماعيل جميل
أفندي ابن المرحوم مصطفى ٤٢٥/ص.ع

- (٢٦٢) غرة صفر سنة ١٢٦٢هـ حل ركاب مولانا خليل حميد باشا
زادة عارف بيك أفندي حفيدي مير محمد عطا الله أفندي
ونائبه الشيخ الحاج إسماعيل جميسل أفندي قائم مقام ابن
المرحوم مصطفى أفندي
ع. ٤٢٧/ص. ع
- (٢٦٣) ٢ شعبان سنة ١٢٦٣هـ حل ركاب مولانا زين العابدين
أفندي زادة السيد محمد عماد الدين أفندي ونائبه السيد عمر
حلمي أفندي
ع. ٤٣١/ص. ع
- (٢٦٤) غرة شوال سنة ١٢٦٤هـ حل ركاب شهدي محمد سعيد
أفندي ونائبه عمر حلمي
ع. ٤٣٣/ص. ١٩٨
- (٢٦٥) غرة محرم سنة ١٢٦٦هـ حل ركاب مولانا السيد مصطفى
حمدي أفندي ابن السيد حسن ونائبه السيد عمر حلمي
ع. ٤٣٩/ص. ع
- (٢٦٦) غرة محرم سنة ١٢٦٧هـ حل ركاب مولانا إدريمدي سعد
الله أفندي زادة محمد نجم الدين أفندي ونائبه السيد الشريف
عمر حلمي
ع. ٤٤٣/ص. ع
- (٢٦٧) غرة محرم سنة ١٢٦٨هـ حل مولانا السيد الشريف عمر
حلمي خالفة وقائم مقام حتى يصل قاضي العسكر الجديد في
محرم سنة ١٢٦٨هـ حل ركاب مولانا صار سنة لي زادة
السيد محمد سعيد أفندي ونائبه السيد عمر حلمي
ع. ٤٤٨/ص. ع
- (٢٦٨) محرم سنة ١٢٦٩هـ حل ركاب صدر روم أسبق مصطفى
أديب أفندي زادة السيد الحاج محمد شمس الدين أفندي ونائبه
السيد الشريف عبد الله أديب أفندي
ع. ٤٥١/ص. ع
- (٢٦٩) غرة محرم سنة ١٢٧٠هـ حل ركاب مولانا استانبولي السيد
محمد رشيد أفندي ونائبه السيد عمر حلمي
ع. ٤٥٣/ص. ع
- (٢٧٠) غرة محرم سنة ١٢٧١هـ حل ركاب مولانا سلحدار زادة
السيد أحمد عزت بيك ونائبه في الحكم العزيز السيد عمر
حلمي
ع. ٤٥٧/ص. ع
- (٢٧١) غرة محرم سنة ١٢٧٢هـ حل ركاب مولانا خليل حميد باشا
زادة عارف بيك أفندي حفيدي مير محمد شفيق أفندي ونائبه
السيد عمر حلمي
ع. ٤٦٠/ص. ع
- (٢٧٢) غرة محرم سنة ١٢٧٣هـ حل ركاب مولانا محيي زادة
حفيدي السيد إبراهيم فريد ونائبه مولانا عبد الحميد أفندي
ع. ٤٦٤/ص. ع

- (٢٧٣) غرة محرم سنة ١٢٧٤هـ حل ركب مولانا السيد يعقوب
عاصم أفندي ابن السيد خليل الرشيد الكوتاهية وى ونائبه
علي رضی أفندی
٤٦٨/ص.ع
- (٢٧٤) غرة محرم سنة ١٢٧٥هـ حل ركب مولانا السيد أحمد
شاکر أفندی بن الحاج أبو بكر المفتی مدلو ونائبه علي رضا
أفندی
٤٧١/ص.ع
- (٢٧٥) ٢ محرم سنة ١٢٧٦هـ مولانا طاهر بيك زادة مصطفى
عزت بك أفندی ونائبه علي رضا أفندی (ثم نائب له آخر
أحمد شکري أفندی)
٤٧٥/ص.ع
- (٢٧٦) غرة محرم سنة ١٢٧٧هـ حضر مولانا السيد محمد توفيق
أفندی ابن أحمد شکري ونائبه في الحكم مولانا أحمد أفندی
شکري
٤٧٩/ص.ع
- (٢٧٧) غرة محرم سنة ١٢٧٨هـ قدم مولانا إسماعيل بيك زادة عبد
الله محب أفندی ونائبه أحمد أفندی شکري (في سجل ٤٨٤
أصبح نائبه محمد الرافعي الحنفي الأزهري)
٤٨٣/ص.ع
- (٢٧٨) غرة محرم سنة ١٢٧٩هـ قدم مولانا إسماعيل بيك زادة
أحمد نظيف أفندی ونائبه أحمد أفندی شکري
٤٨٧/ص.ع
- (٢٧٩) غرة محرم سنة ١٢٨٠هـ قدم مولانا السيد مصطفى نظمي
أفندی حفيد بهاء الدين أفندی ونائبه أحمد أفندی شکري
٤٩٢/ص.ع
- (٢٨٠) غرة محرم سنة ١٢٨١هـ قدم مولانا علي راتب بك زادة
السيد محمود بك أفندی ونائبه أحمد شکري أفندی
٤٩٨/ص.ع
- (٢٨١) غرة محرم سنة ١٢٨٢هـ قدم مولانا عبد الرحيم زادة أفندی
السيد محمد أبو الخير، ونائبه أحمد أفندی شکري
٥٠٢/ص.ع
- (٢٨٢) غرة محرم سنة ١٢٨٣هـ قدم مولانا جركس شياخي زادة
السيد محمد توفيق ونائبه الشيخ عبد الكريم أفندی الشهير
نسبه الكريم بالسيفي
٥٠٧/ص.ع
- (٢٨٣) غرة محرم سنة ١٢٨٤هـ قدم مولانا بستانجي بيك زادة
السيد محمد فايق أفندی ونائبه السيد محمد أمين ابن الحاج
محمد الأنطاكي
٥١٢/ص.ع
- (٢٨٤) في سجل ٥١٥ تغير النائب وأصبح الشيخ عبد الكريم أفندی
السيفي
٥١٥/ص.ع

- (٢٨٥) غرة محرم سنة ١٢٨٥هـ حل ركاب عماد الدين أفندي زادة السيد محمد عفيف أفندي ونائبه الشيخ عبد الكريم السيوفي ١٥١٧/ص ١
- (٢٨٦) غرة محرم سنة ١٢٨٦هـ حل ركاب مولانا السيد أحمد مخلص أفندي ونائبه الشيخ عبد الكريم السيوفي ١٥٢٢/ص ١
- (٢٨٧) غرة محرم سنة ١٢٨٧هـ قدم مولانا نصوحى زاده السيد إبراهيم فؤاد أفندي ونائبه مولانا الشيخ عبد الكريم السيوفي ١٥٢٨/ص ١
- (٢٨٨) غرة محرم سنة ١٢٨٨هـ قدم مولانا عريفي زادة محمد خير الله أفندي ونائبه الشيخ عبد الكريم السيوفي ١٥٣٣/ص ١
- (٢٨٩) غرة سنة ١٢٨٩هـ قدم مولانا بكلي زادة السيد محمد محيى الدين أفندي ونائبه الشيخ عبد الكريم أفندي السيوفي ١٥٣٨/ص ١
- (٢٩٠) غرة محرم سنة ١٢٩٠هـ قدم مولانا أيوب صابر أفندي زادة حمد الله رافت ونائبه الشيخ عبد الكريم السيوفي ١٥٤٤/ص ١
- (٢٩١) غرة محرم سنة ١٢٩١هـ قدم مولانا قيوغلي زادة السيد عبد الرحمن نافذ ونائبه الشيخ عبد الكريم السيوفي ١٥٤٩/ص ١
- (٢٩٢) غرة محرم سنة ١٢٩٢هـ قدم مولانا راسخ زادة حفيدي مصطفى عاصم القاضي ونائبه الشيخ عبد الكريم السيوفي ١٥٥٤/ص ١
- إلى السجل
١٥٥٩ ص ١ هو
نفس القاض

الفصل الرابع

الأهمية التاريخية لسجلات محكمة الباب العالي

الأهمية التاريخية لسجلات الباب العالي

لم يعد التاريخ مجرد سرد لتخليد أخبار الملوك والعظماء السياسية وفتوحاتهم وغزواتهم وحروبهم، بل هو سجل يجمع ما للشعوب كما يجمع ما للحكام، ويسدون عن الأفراد كما يدون عن الجماعات، ويتناول المجتمع بشتى جوانبه وما فيه من مظاهر واتجاهات، فالتاريخ عدة عناصر مجتمعة من سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية وغير ذلك، مما يمس المجتمع ويؤثر فيه.

لذلك كان هم المؤرخ الصادق أن يجمع كل ما يمس الحياة ويصورها واضحة جلية في جميع مظاهرها وشتى نواحيها، وأهم سند للمؤرخ الذي يريد أن يصل إلى الحقيقة غير مشوهة ولا منقوصة أن يرجع إلى آثار الأول، وما خلفوا من وثائق هي أصدق محدث، بل ثلها المنبع الأول الذي نستقي منه ونعتمد عليه.^(١)

وإذا كان الأمر كذلك، فإن سجلات المحاكم في العصر العثماني عامة، وسجلات محكمة الباب العالي (أكبر وأهم محاكم مصر في ذلك العصر) خاصة هي منبع بكر وصادق للدارس والمؤرخ للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والإداري لمصر في تلك الحقبة الضمنية بالمصادر المطبوعة والمخطوطة علي السواء. فهي كنوز تعج بطرق معيشة المصريين وحياتهم العمرانية، وتوضح لنا نظام التقاضي والوقف منذ القرن العاشر إلى القرن الثالث عشر الهجري.

وسوف نتعرض في هذا الفصل لأهمية تلك السجلات التاريخية، باعتبارها مصدراً هاماً من مصادر تاريخ مصر في العصر العثماني بشتى جوانبه.

أهمية السجلات في دراسة التاريخ الاقتصادي:

إن سجلات محكمة الباب العالي توضح لنا نقطاً غامضة في التاريخ الاقتصادي أغفلها المؤرخون، أو مست مساً سريعاً وتمدنا بمعلومات قيمة عن أسعار السلع والبضائع في تلك الفترة، وتفيد في دراسة السكة في العصر العثماني وتطور قيمة العملة، كما أن سجلات الباب العالي لإسقاط القرى تعتبر سجلاً حافلاً لنظام إيجار الأقطان الزراعية، ونظام الالتزام في القرية المصرية في تلك الفترة،

(١) محمد حسين، الوثائق التاريخية، ص هـ، و.

وسوف نتناول هذه الأمور تفصيليًا مع أمثلة من الوثائق المفيدة بالسجلات لتوضيح لنا بجلاء أهمية تلك السجلات في التاريخ الاقتصادي لمصر.

أولاً: تمدنا الوثائق المدونة بالسجلات بقوائم كثيرة عن تطور أسعار السلع الاستهلاكية والبضائع موقعة من نظار الحسبة، كل في فترة ولايته للحسبة، ومن أمثلة تلك القوائم النص التالي:

"فتر مبارك إن شاء الله تعالى يتضمن سعر البضائع والأصناف الواقعة في تاريخ زمان تحدث فخر الأماجد الأمير مصطفى أغا ناظر الحسبة الشريفة تحريراً في عشرين شعبان سنة ١٠٣٤هـ:

لحم ضائي	ضائي بغير عظم	عويذات ضائي	كباب بعظم	لية دهن ضائي
رطل	رطل	رطل	رطل	رطل
١	١	١	١	١
قيمه	قيمه	قيمه	قيمه	قيمه
فضة	فضة	فضة	فضة جديدة	فضة جديدة
١	٤١	١	١	١

لحم بقرى وجاموس	لحم ماعز	دهن بقرى وجاموس	جبن مقل	جبن مسلو
رطل	رطل	رطل	رطل	رطل
١	١	١	١	١
قيمه	قيمه	قيمه	قيمه	قيمه
جديد	جديد	جديد	فضة	جديدة
٦	٦	٦	١	٦

جبن كشتبان	جبن حالوم	سمن بقرى	قطر مكرر	عسل نحل
رطل	رطل	رطل	رطل	رطل
١	١	١	١	١
قيمه	قيمه	قيمه	قيمه	قيمه
فضة	جديد	فضة جديد	فضة	فضة
١	٦	١	١	٣

سكر مكرر	سكر نبات	زيت طيب	زيت حار	طحينة	سيرج
قمع رطل	رطل	رطل غرياني	رطل	رطل	رطل
١	١	١	١	١	١
قيمته	قيمته	قيمته	قيمته	قيمته	قيمته
فضة	فضة	جديد	جديد	جديد فضة	جديد
٤	٨	٣	٦	١	١

عجوة سيوي	سمك مقلي	أرز بياض	قطر نبات	سكر حجر
رطل	رطل	قدح	رطل	رطل
١	١		١	قيمته
قيمته	قيمته	قيمته	قيمته	١
جديد	جديد	فضة	جديد	فضة
١	٦	١	٣	٣

لبن زبدية	لبن بقرى	لبن جاموسى قنطار	عجوة برمل	عجوة بلدى
رطل	قنطار ١	فضة	رطل	بالرمل رطل ١
٣	قيمته	١٣	قيمته	قيمته
قيمته	١٣ فضة	جديد	جديد	جديد
جديد	١٣	٤	٦	٦
٦				

لوز قلب	زبيب بالارحة أحمر	زبيب أسود	صابون	لبن ماجور
قديم قنطار ١	قنطار ١	قنطار	رطل	قيمته ٣ رطل
قيمته	قيمته	١	١	
فضة	رطل ١	قيمته رطل	قيمته	
		١		
٣٧٠	جديد	جديد	فضة	جديد
	٥	٥٠	٦٢	٦

بنندق رومي	جوز شويك	لوز الجديد حلب	الخروب
قنطار رطل	قنطار رطل	قنطار رطل	قنطار رطل
١	١	١	١
قيمتة	جديد	جديد	قيمتة
فضة	١٣٠	٣٠٠ فضة	٣٧
٣٠٠	١	٣ فضة	١

وتسير القائمة مع بقية أنواع السلع مثل الينسون الأزميري والزبيب والمشمش الحموي والقراسية وتمر الواح وعسل القصب والبنديق البستاني والتمر هندي، وكثرى ناشفة وشمع عسل ودهن شمع وبنقيق والخبز الرومي وغير ذلك.

وفي نهاية القائمة ترد العبارة التالية: "والحد يكون الأسعار تزيد وتنقص كل يوم هو في شان محتسب حالاً مصطفى أغا"^(١).

وتمدنا هذه القائمة بمعلومات هامة عن:

- (أ) أنواع السلع والبضائع المتداولة الموجودة بمصر في تلك الفترة.
 - (ب) أسعار هذه السلع موضحة القيمة بالفضة (القديمة والجديدة) ، وهذا يعني أنه وجدت نوعين من الفضة في تلك الفترة، واختلفت قيمتها وسعرها.
 - (ج) توضح لنا مقدار المكاييل والموازين المستعملة آنذاك سواء بالقنطار أو بالرطل الواحد، أو كل ثلاثة أرطال، وقيمة كل منها على حدة بالفضة الأنصاف.
 - (د) يمكننا عمل مقارنة بين الأسعار في الأزمنة السابقة وفي الوقت الحالي، وقياس مدى ارتفاعها ونسبة هذا الارتفاع في كل سنة، وهذه المقارنة غاية في الأهمية في الدراسات الاقتصادية.
 - (هـ) يتضح لنا من النص أن أسعار السلع كانت تزيد وتنقص من يوم لآخر، ولذلك اقتضى قيد قائمة الأسعار كلما تغيرت قيمة السلع.
- ثانياً: تقدم لنا الوثائق المدونة بالسجلات ذخيرة قيمة من أنواع العملات والسكة يمكن الوصول عن طريقها إلى دراسة طيبة عن العملة والسكة في العصر

(١) سجل الباب العالي رقم ١٠٦، ص ٤٩٤؛ وسجل رقم ١١٢ ص ٢ نجد مقيّداً فيه قوائم بالأسعار في زمن محتسب آخر

العثماني، ومن العملات الذهبية الدنانير الذهب الزنجري^(١) والفندقي^(٢)،
والرزمجوب^(٣)، والبنو^(٤).

أما عن النقود الفضية فتقابلنا في الوثائق المقيدة بالسجلات أنواعا عديدة
منها: الأفة^(٥)، والأنصاف الفضة^(٦)، والزيال أبو طاقة^(٧)، كما تبين لنا الوثائق

(١) سجل إسقاط قرى رقم ١ وثيقة ٣، الزنجري هي أصلا زنجيل ويلسان العراقيين الزنجير، وهو
نقد تركي عراقي من الذهب قيمته ٣٩ قرشا، والزنجير كلمة فارسية تركية معناها السلسلة
وهو ما يسميه أهل مصر والشام بالجنزير. (الكرملی، النقود وعلم النميات، ص ١٧٤-١٧٦)
(٢) الفندقي: نقد ذهب منه الجديد والعتيق، والفندق الجديد، وهو أصلا بندقي نسبة تركية إلى
البندقية من مدن إيطاليا - نقد ذهب تركي عراقي كان معروفا في مصر قبل نحو قرن
وقيمته ١٦٠ قرشا رائجاً، والفندق العتيق قيمته ٢٠٠ قرش رائج. وأصل الكلمة فندقي بضم
النسبة والترك يقولون فندقي، وكلاهما منسوب إلى الفندقية (البندقية) لأنه كان يضرب فيها،
ثم استغوا عن ضربه في هذه المدينة وبقي الاسم كما هو، وتلفظ فندق وفندقية، ويقال بفندق
وبندقية وقيمة البندقي اختلفت دائما عن قيمة البندقي، واختلفت أيضا قيمته باختلاف الزمان
والمكان، والبندقي كان يضرب في البندقية، أما الفندقي فهو الذي كان يضرب في
القسطنطينية على غرار البندقي، ولهذا جعلوا نسبته على الطريقة التركية وجعل البهاء فساء،
فالاختلاف في الاسم يدل على اختلاف في السعر وفي دار الضرب. (الكرملی، ص ٦٢،
Description de l'Egypte. T. 16, p. 280 ١٦٩، ١٨٢؛)

(٣) الزر مجبوب: نقد ذهبي مصري الاستعمال، والكلمة مركبة من الفارسية زر أي ذهب
ومجبوب اسم أحد المماليك في سنة ٨٩٨هـ، وفي أيامه كانت تأتي إلى مصر الدنانير من
ضرب القسطنطينية كان الواحد منها يسمى (محبوب سليمي إسلامبولي) وكان سالما من
الغش، ثم تولى المملوك بنفسه ضرب الدنانير ونقص عيارها شيئا فسميت زر مجبوب. وكان
عياره ١٦ قيراطا وكسرا. وبقي عيار الرزمجوب قبل دخول الفرنسيين في مصر كما كان
يوم سكه. (الكرملی، ص ١٧٥).

(٤) سجل ٥١٧ وثيقة ١١٧، والبنو نقد مصري من الذهب، لم يبق منه الآن سوى اسمه، ويقصد
به المصريون الليرة الفرنسية الذهبية التي سعرها عشرون فرنكا ذهبيا. والكلمة مأخوذة من
قنثي Venti أي عشرين. (الكرملی، ص ١٦٨).

(٥) سجل ٨٠، وثيقة ١٦. الأفة يكتبها المصريون أحيانا أفشا، وهي كلمة تركية معناها
الضارب إلى البياض من لق بمعنى أبيض (لأنها فضية)، وهي نقد صغير تركي عرف في
مصر، وكذلك في العراق من نحو أكثر من قرن وكان سعرها عند ظهورها نحو من
٢٢ سنتيما (السنتيم جزء من مائة جزء من أجزاء الفرنك الفرنسي)، ثم هبط إلى أثنى من ذلك
بكثير، وسماها العرب الفصحاء في عهد شيوخها (المقطعة) لوجودها قطعا صغيرة.
(الكرملی، النقود العربية، ص ١٦٥).

(٦) وهي العملة الأكثر انتشارا في وثائق العصر العثماني عامة، والوثائق المدونة بسجلات الباب
العالي خاصة، وهي مسكوكات دقيقة من الفضة والنحاس يطلق على الواحدة منها اسم نصف
أو نصف فضة وهي المعروفة باسم الميدي تحريف لمؤيدى (وهو نصف درهم الذي سكه
المؤيد شيخ) وقد اختلف سعر النصف باختلاف السنوات فخمسة منه إلى عشرة تساري قرشا =

المدونة في سجلات محكمة الباب العالي قيمة الأكياس الديوانية، وأن الخمسين ألف نصف فضة ديواني تعدل كيسين اثنتين ديواني في سنة ١١٣٩هـ، بمعنى أن قيمة كل كيس خمسة وعشرون ألف نصف. وفي السجلات المتأخرة، شاع استعمال الغروش^(١)، في الوثائق مما يدل على ظهورها وانتشار تداولها.

ثالثاً: تعتبر سجلات الباب العالي لإسقاط القرى من أهم المصادر التي يمكن عن طريقها دراسة للنظام الإداري في القرية المصرية، وترجع أهميتها إلى أنها مصادر أصيلة مدون فيها تفصيلياً، كيف يتم إسقاط منفعة الأراضي الزراعية، وإحلال شخص محل آخر في المنفعة، ونظام الإيجارات الزراعية، والنص التالي يوضح بعض هذه النقاط:

”لدى شيخ الإسلام بحضرة.. أشهد علي نفسه فخر الأعيان الكرام الأمير سليمان آغا بن عبد الله من طابفة الجاوشية سادس نوبة تابع الأمير يوسف آغا اختيار سادس نوبة الجاوشية حالاً بطريق وكالته الشرعية عن تابعه سليمان عبدالله الثابت توكيله عنه في ذلك وفيما سيذكر فيه لدى مولانا شيخ الإسلام المومي إليه أعلاه بشهادة من ذكر أعلاه ثبوتاً شرعياً شهوده الإشهاد الشرعي وهو بأكمل

= صحيحاً، وهذه الأنصاف قد أصبحت هي العملة الأساسية في مصر، وهي التي تستعمل في الشراء بالجملة والقطاعي وتعمل بها جميع الحسابات وتجبي بها الضرائب في ذلك الوقت. (شفيق غريال، مصر عند مفترق الطرق، ص ١٢؛ الكرملی، النقود المصرية، ص ١٨٦)؛

Description de l’Egypte, T. 16, p. 290.

(٧) الريال: اسم شائع في بلاد الشرق الأدنى، وأول من أجراه في السوق والتجارة الأسبانيون واسمه عندهم Real ومعناها الملكي، وقد اختلف سعره في البلاد كما اختلف في الأزمنة، فهو بين ثمانين وتسعين قرشاً رائجاً واختلفت أنواعه وأسماؤها ومن أشهرها الريال أبو طلاقة أو بطاقة، وريال أبو مدفع أو بومدفع، وريال مجيدي أو ريال عثماني، وسمي الريال أبو طلاقة كذلك لوجود رسم مصور على أحد وجهيه لطاقلة (شباك) أو ما يشبهها، والريال أبو مدفع عليه صورة مدفع. وشاع استعمال الريال في مصر (الآن) وهو يساوي عشرين قرشاً أو أربع شلنات. (Description de l’Egypte, T. 16, p. 289)

(١) سجل ٤٩٨ وثيقة ٣٣١. والبعض يقول قروش بالقاف، وكله جائز، ويرى مسيو دي سلس أن هذه الكلمة من الألمانية Groschen وهي من Gros بمعنى مقال أو وزن، فمن الناس من ينقل الحرف إلى القاف ومنهم إلى الغين، وأحياناً يقول أهل مصر جيم جروش والقروش غرشان: غرش صاغ وعرش رائج، والعرش الصاغ يساوي أربعين بارة، والعرش الرائج يساوي ربعة أي عشر بارات، ويجمع القروش أو العرش علي قروش أو غروش.

Description de l’Egypte, T. 16, p. 290;

الكرملی: النقود العربية، ص ١٨١.

الأوصاف المعتمدة شرعا أنه فرغ ونزل وأسقط حق تابعه سليمان عبد الله المرقوم أعلاه لفخر الأماجد المكرمين الحاج عبد الرحمن بن المرحوم الحاج نجا الصواف بخط طولون من التحدث والتصرف والالتزام والتسبب بجميع الحصة التي قدرها للثمن ثلاثة قرايط من أصل أربعة وعشرين قيراط على الشيوع في كامل أراضي ناحية كرم النجار المعلوم ذلك عندهما شرعا والجاري الحصة المسقط المرقومة في تحدث وتصرف والتزام وتسبب سليمان عبد الله تابع سليمان أغا.. الموكل المرقوم.. بدلالة تسبب ديواني مكمل بالختم والعلامة على العادة.. مؤرخ في خامس عشر شهر جمادى الأول سنة ١١٤٠هـ وللأمير سليمان أغا الوكيل المسقط المومي إليه ولاية فراغ ذلك وإسقاطه بدلالة ما شرح أعلاه وبالتصادق على ذلك فراغا ونزولا وإسقاطا شرعيات عن طيب قلب وانشراح صدر.. وصدقه على ذلك وقبله منه لنفسه الحاج عبد الرحمن المسقط له المرقوم أعلاه تصديقا وقبولا شرعيين وذلك في نظير الحلوان عن الحصة المرقومة وقدره من الفضة الأنصاف العديدة الديوانية خمسين ألف نصف فضة ديواني يعدل ذلك كيمس اثنين ديواني بغير زايد على ذلك مقبوض ذلك بيد الحاج عبد الرحمن المرقوم ليد قبضا شرعيا بتمام ذلك وكماله بالمجلس بتعويض دنائير ذهب زنجرلي وفندقلي وفضة عددية تعدل حساب ذلك التعويض الشرعي.. وثبت الإشهاد لدي سيدنا..^(١).

ومن هذا النص وغيره المدون بسجلات الإسقاط يتضح الآتي:

- (١) أن كل الإسقاطات تتم لدي شيخ الإسلام، فيما عدا حالات قليلة تنظر فيها الإسقاطات أمام نائبه أو قائم مقامه فقط وبعد الإذن من شيخ الإسلام وينص على ذلك في أول الوثيقة (لدى خلافة مصر وقايمقام بها حالا)^(٢)، وذلك تنفيذا للأوامر المتعددة الصادرة بعدم قيد وكتابة الإسقاطات والإشهاد عليها إلا بمعرفة شيخ الإسلام وتحت إشرافه، ولأخذ الإذن منه ولدى محكمة الباب العالي فقط^(٣).
- (٢) يشهد صاحب الحق والمنفعة في إسقاط الالتزام أو المنفعة على

(١) سجل إسقاط رقم ١ وثيقة ٣.

(٢) سجل إسقاط رقم ١، ص ١٤١؛ سجل إسقاط ٢، ص ٣٧ وثيقة ٨٦.

(٣) سجل باب عالي رقم ٢١٠ ص ٤١؛ سجل ٢٢٩ ص ١٦٠٠؛ انظر: اختصاصات محكمة الباب العالي ص ١٨٢.

نفسه ويبرز التقسيط^(١) الذي أعطي له الحق من قبل، وينص علي أن التقسيط مختوم بخاتم قاضي العسكر شيخ الإسلام وموقع عليه أيضا بخطه وهذا هو المقصود بعبارة "مكمل بالختم والعلامة".

(٢) يتم إسقاط الحق من شخص لآخر في نظير حلوان عن الحصة المسقطه يقوم بدفعه المنتفع الجديد للشخص الذي أسقط حقه وتتازل عنه.

(٣) يحدد مبلغ الحلوان بالفضة العددية، وما يعادل قيمة المبلغ بالأكياس الديوانية، ويفيدنا ذلك في معرفة قيمة كل منها، كما كان يمكن تعويض ذلك بأي نوع من العملات المتداولة، علي أن تكون معادلة لقيمة المبلغ المتفق عليه للحلوان المطلوب.

ومن الوثائق التي تفيدنا في معرفة نظم الإيجار للأطيان الزراعية النص التالي:

"لدى مولانا قايم مقام استأجر فخر الاختيارية المكرمين الأمير محمد أغا اختيار الجاويشية بثنائي نوبة ودلال بالديوان العالي بمصر حالا لنفسه من موجه فخر التجار المكرمين.. الخراجا الحاج أحمد حدو المغربي.. من أعيان التجار في البن ومن طائفة كمليان بمصر هو فاجره جميع الحصة التي قدرها خمسة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطا شايعا ذلك في كامل أراضي ناحية الحامول تابع ولاية المنوفية المعلوم ذلك عندهما شرعا والجاري الحصة المذكورة من الناحية المذكورة في تصرف تحدث والتزام الموجر المرقوم آل ذلك إليه بالإسقاط الشرعي من قبل المستأجر المرقوم في نظير ما قبضه منه من حلوان ذلك وقدره من الأكياس المصرية التي عبرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف نصف فضة ديواني ثلاثة أكياس مصرية ديواني بحساب الفندقلي مائة نصف وأربعة وثلاثون نصفًا والزنجري مائة نصف وسبعة أنصاف فضة كما ذلك معين ومشروح بحجة الإسقاط لذلك المسطرة من هذه المحكمة.. لينتفع المستأجر المرقوم أعلاه بذلك بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعي علي الوجه الشرعي لوجب سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف الخراجية التي أولها توت القبطي وغايتها مسري القبطي ختام السنة المذكورة بأجرة قدرها عن ذلك لوجب السنة

(١) التقسيط الديواني هو الورقة التي تمكن الملتزم من حصة التزامه، وهي من أهم التمكنات التي كانت تعطى للملتزمين ويمكنون بواسطتها من حصص التزامهم. (شفيق غريال، مصر عند مفترق الطرق، ص ١٠، ١٢).

المذكورة من الفضة الأنصاف العدنية الديولافية خمسة عشر ألف نصف فضة ديواني بالحساب المعين أعلاه أجرة سالمة خالصة يقوم بها المستأجر المرقوم أعلاه لموجره المرقوم أعلاه في غاية السنة الموجرة المذكورة خارج ذلك عما يقوم به المستأجر المرقوم أيضا عما علي ذلك من المال لجانب الديوان العالي وتوابعه والكشوفية والخدم والرزق والأوقاف وجرف الجسوف وسائر المصاريف الكلية والجزئية لولجب السنة المذكورة وليس علي موجرة المرقوم شيء من ذلك القيام الشرعي إجارة شرعية مشتملة علي الإيجاب والقبول والتسلم والتسليم الشرعيات بعد النظر والمعرفة والإحاطة بذلك علما وخيرة ناقلين للجهالة شرعا وتصادقا علي ذلك وعلي أنه إذا حضر المستأجر المرقوم نظير مبلغ الحلوان المرقوم مع أجرة السنة المذكورة وجملة ذلك ثلاثة أكياس مصرية وخمسة عشر ألف نصف فضة ديواني واقتضي ذلك للموجر المرقوم في غاية السنة الموجرة المذكورة بالحساب المبين أعلاه كان لا يحق للموجر المرقوم في الحصة المذكورة من الناحية المذكورة بتصرف ولا بتحدث ولا بالتزام ولا بغير ذلك وكانت عابدة راجعة إلى تصرف وتحدث والتزام الموجر المرقوم أعلاه التصديق الشرعي المقبول وثبت الإشهاد ٢٢ شعبان سنة ١١٤٣ هـ^(١).

ومن هذا النص يتضح الآتي:

- (أ) كان يمكن لصاحب المنفعة في حصة ما أن يسقط حقه في منفعة هذه الحصة نظير مبلغ "حلوان" يعطي له من الشخص المنتفع الجديد ، ثم يعود المسقط ويؤجر هذه الحصة من ذلك الشخص الذي سبق وأسقط له حقه تمهيدا لرد الحلوان وإعادة حقه في منفعة تلك الحصة مرة أخرى.
- (ب) يكون انتفاع المستأجر بالإجارة عن طريق زراعتها وأخذ محاصيلها، مع أداء مال الحكومة (الضريبة) للديوان وتوابعه والكشوفية والخدم والرزق والأوقاف^(٢)، إذا كانت موقوفة، كذلك يتعين عليه جرف الجسور وإصلاح حال المصارف التي ينتفع بها لزراعة هذه الحصة.

(١) سجل إسقاط ٢ وثيقة ٨٦.

(٢) كل هذه أنواع من الضرائب يقوم بدفعها صاحب المنفعة للحكومة، وتعني الكشوفية نوع المخرجات (الضرائب) أو أسما لضريبة يؤديها الناس لفنقة الإدارة المحلية وتشتمل علي مفردات أحدها كان يعرف باسم أوراق خدم العسكر، وكان جوربجية أوجاقات تفكشيان وجمليان وجراكسة المقيمون بأحاء البلاد يجمعون ضريبة خدم العسكر رأسا من الملتزمين. (شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٢٠، ٦٢).

(ج) تبدأ الإجارة بالسنة القبطية وهي السنة الخراجية أولها توت القبطي (أكتوبر) وغايته مسرى (سبتمبر من العام الذي يليه) ويقوم المستأجر بسداد الأجرة كاملة وخالصة للمؤجر في نهاية السنة المؤجرة.

(د) يتضح لنا من النص أن قيمة الفندق في ذلك الوقت يعادل مائة نصف وأربعة وثلاثون نصفاً فضة، بينما قيمة الزنجري مائة نصف وسبعة أنصاف فضة وأن كل كيس من الأكياس المصرية الديونانية تشتمل على خمسة وعشرون ألف نصف فضة ديواني.

ومن الوثائق المعقدة بسجلات الإسقاط أيضاً نعلم أنه كان يمكن إسقاط الحق في منفعة حصّة ما من غير مقابل، أي بدون حلوان، وذلك في حالة القرابة من المسقط والمسقط له، فقد أسقط زوج لزوجته حق الانتفاع بحصّة في أراضي بناحية شطنوف بدون مقابل عن ذلك الإسقاط^(١).

رابعاً: الصناعات:

تمدنا الوثائق المدونة بالسجلات بمعلومات عن الأنواع المختلفة من الصناعات الشائعة في ذلك العصر، مثل صناعة صيغ القطن السهندي، وصناعة البصمجية^(٢) (من بصمة وهي الختم بالإصبع، وتعني هنا الطبع على القماش).

كذلك نفيدنا في معرفة الكثير عن صناعة الحبال بسوق الخيش بخان الخليلي، كما تمدنا بمعلومات عن مشايخ هذه الطائفة من الصناع. وموافقة المتسببين في صناعة الحبال على عدم تشغيل أي صانع من صناع زملائه، ولا يزيد في أجر الصناع الصغار إلا بعد علم مشايخ الطائفة بذلك، ورضاهم عنه، وأن الكرناف (القلب الفارغ للذخيل) لا يدخ في صناعتهم^(٣).

ومن الوثائق المدونة بأوراق محكمة الباب العالي والمحفوظة بالدشت، نعرف الكثير عن صناعة الحلويات وطريقة بيعها، وعدم وزنها عند البيع، وأسماء مشايخ طائفة هذه الصناعة ببولاق آنذاك^(٤).

(١) سجل إسقاط رقم ٤٣ وثيقة ٢.

(٢) سجل باب عالي ١٩١ وثيقة ٣٢٦؛ انظر نشر الوثيقة ص ٥١ في الملحق.

(٣) سجل باب عالي ٨٢، وثيقة ١١٩٤.

(٤) محفظة نشت ٢٧٠، ص ٣١٣.

خامسا: تحوي الوثائق المقيّدة بالسجلات معلومات هامة عن الدلالة والدلائل^(١) وقوائم بأسمائهم وكفلائهم في أسواق مصر، مثل مسوق السلاح وخسان الخليلي^(٢)، وغيرها.

أهمية السجلات في دراسة التاريخ الاجتماعي والحياة العمرانية والثقافية:

إن الوثائق المدونة بسجلات محكمة الباب العالي هي مرآة تعكس حضارة العصر والمجتمع، وطرق معيشته وثقافة الناس بوجه عام وعاداتهم ومعتقداتهم، كما تصور لنا قوائم الحصر للكتب الموقوفة بخزائنها المختلفة مقدار ما وصل إليه المجتمع من علم وثقافة في هذا العصر.

أولا: من أهم قوائم تسليم الكتب: ما وجد بخزنة أوقاف السلطان قايتباي، حيث كشفت لنا السجلات عن ذخيرة من الكتب المختلفة في التفسير والفقه والحديث وغيره من العلوم والفنون المختلفة، والنص التالي يوضح ذلك:

"هذا دفتر مبارك.. مشمول بامضا حضرة مولانا أقضي قضاة الإسلام جمال علما العظام أبي التوفيق محمد أفندي نايب الباب العالي بمصر المحروسة يتضمن ضبط وتحرير ما وجد بخزنة أوقاف الأشرف السلطان قايتباي طاب ثراه الكاينة بجامعه وترتبه بالصحرا من الكتب والمجلدات والأجزاء والأوراق بحضرة قدوة الخواص المعترين سليمان أغا دار السعادة وناظر وقف حالا وكتخدا الجناب العالي.. خليل محمد متفرقة بمصر.. واقع تحرير ذلك بمعرفة الشيخ العلامة حسين الكبشي خازن الكتب بالوقف المذكور الفارغ من وظيفة الخزنة المذكورة لمن يذكر فيه بتحرير الشيخ العمدة.."^(٣) وتم حصر الكتب التي وجدت بهذه الخزنة مصنفة حسب موضوعاتها.

مما يوضح أنه كان هناك نوع من التنظيم والترتيب المنطقي للكتب المحفوظة في المكتبات الخاصة بالسلطين والفقهاء، حيث نجد تحت رأس موضوع المصاحف الشريفة:

-
- (١) سجل ٦٧ وثيقة ١٩٠٢ سجل ١٥٢ ص ١. كان لابد لمن يبيع أو يشتري في أسواق معينة من استخدام دلال ودفع رسم دلالة، وكان شيخ الدلائل يؤدي للحكومة ميري الأسواق نظير ما كان يفرضه علي الدلائل بالأسواق. (شفيق غبريال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٥٦).
- (٢) سجل ٦٧ وثيقة ١٩٠٢ لوحة ٢٦، نشر الوثيقة ص ١١ بالملحق.
- (٣) سجل باب عالي رقم ١٤١ ص ١.

”مصحف قرآن جلد، مصحف قرآن مكتوب بالذهب جميعه حجم صغير جلد“.

ومما وجد من الكتب تحت رأس موضوع كتب التفسير:

”كتاب تفسير الشيخ عمر النسفى، تفسير الوجيز للواحدى، تفسير سورة الإخلاص، وتفسير الفاتحة جلد، تفسير الكفياجي، مختصر البغدى، أسباب النزول للواحدى وغيرها الكثير.“

ومما وجد من كتب الحديث:

كتاب صحيح البخاري جلد، كتاب العيني علي البخاري، شرح البخاري لابن حجر، متن مسلم، الموطأ للإمام مالك، وصية سيدنا موسى والكواكب السدي وجامع الأصول لابن الأسير (كذا) - والجزء الثالث من سيرة ابن هشام. (السيرة النبوية وضعت مع كتب الحديث).

ومما وجد من الكتب المتعددة في فنون العلوم المتفرقة:

كتاب حياة الحيوان، إحياء علوم الدين للغزالي، شرح العقيدة التوحيدية، الروضة الزهراء للكفياجي، تنكرة أولى الألباب للكفياجي، الزيادات في المنطق، ميزة السلف، المحاسن الفتية في مدح الأشرف برسبائى، البردة الشريفة، الهداية في التصوف، أخبار الملوك المصرية، ثمر اللالى في كلام سيدنا الإمام على، شرح المعلقات السبع، أخبار الدولة الأشرفية^(١).

ويبدو من هذا النص الآتي:

(أ) أنه عندما كان يفرغ خازن الكتب (أمين المكتبة) من وظيفته، وعند تسليمها للخازن الجديد فإنه يجب ضبط وتحرير (جرد) ما يوجد فيها من الكتب حتى يتم التسليم، وهذا ما نعرفه اليوم في المكتبات بمحاضر جرد للتسليم والتسلم عند نقل أمين مكتبة من مكتبته وتسلم غيره..

(ب) نعلم أن عصر السلطان الملك الأشرف أبو النصر قايتباي المحمودى كان من أزهر العصور في إقامة العماثر الدينية والمؤسسات الاجتماعية فقد أنشأ عدة

(١) سجل ١٤١، ص ١.

مدارس بالقاهرة وخارجها، ومنها المدرسة العظيمة بالصحراء الشرقية (قرافة المماليك) سنة ٨٧٧هـ، وكانت بها خزانة كتب شريفة^(١)، ويبدو لنا بعد فحص قائمة جرد مكتبته السابق الإشارة إليها أن تلك المكتبة قد احتفظت بمجموعتها القيمة من الكتب أثناء العصر العثماني أيضا (تاريخ الوثيقة ١٠٥٧هـ)، وإن كان لم يسلم إلا القليل من المكتبات المملوكية من أيدي آل عثمان بعد فتح مصر سنة ٩٢٣هـ فقد استولى الولاة الأتراك وغيرهم على كثير مما حوته من الكتب التي كانت تعج بها الخزانات الكتبية في المدارس المملوكية وغيرها، هذا بخلاف ما أخذه السلطان سليم معه عند رحيله من مصر إلى استانبول^(٢).

وإلى جانب وثيقة تسليم الكتب الموجودة بخزينة الكتب الخاصة بالسلطان قايتباي نجد في السجلات عددا كثيرا من قوائم الحصر والجرد بغرض تسليم الكتب ومثال ذلك وثيقة تتضمن "ضبط ما وجد من الكتب الموقوفة من قبل المرحوم شيخ الإسلام أحمد أفندي قاضي المدينة المنورة على العلماء وطلبة العلم الشريف الموضوعه بخزينة المرحوم صرغتمش الناصري رحمه الله تعالى داخل مدرسته الكائنة بخط الصليبية الطولونية وتسلمها مولانا فخر المدرسين الكرام مولانا (مرتضى) أفندي المدرس بالمدرسة المذكورة وخازن كتبها.. حسب إذن مولانا شيخ الإسلام"^(٣) وتاريخها أول ربيع ثاني سنة ١٠٧٨هـ.

وهذه الكتب التي تم جردها في هذه الخزينة ٣٩٤ مجلدا، منها في تفسير القرآن العظيم عدد ٦٣ كتابا مجلدا، وفي الحديث الشريف ٤٤ مجلدا وفي فنون متعددة ١٤٥ وغيرها.

والمدرسة الصرغتمشية أسسها الأمر صرغتمش الناصري سنة ٧٥٧هـ، بجوار الجامع الطولوني لدراسة المذهب الحنفي والحديث الشريف، وقد نخرت مكتبتها الكبيرة بكثير من كتب الفقه الحنفي وعلم الحديث وغيره من العلوم الشرعية واللغوية والمصاحف والربعات الشريفة، وتبين لنا وثيقة وقف صرغتمش وجود مكتبة عامرة بالصرغتمشية مثلها في ذلك مثل كثير من المدارس المملوكية الأخرى في القاهرة في عصر المماليك البحرية^(٤).

(١) عبد اللطيف إبراهيم، دراسات في الكتب والمكتبات الإسلامية، ص ٣٠.

(٢) عبد اللطيف إبراهيم، دراسات في الكتب، ص ٨٤-٨٥.

(٣) سجل الباب العالي رقم ١٤٥ ص ١.

(٤) عبد اللطيف إبراهيم، دراسات في الكتب، ص ٢٢، ٢٣ وما به من مصادر.

ويبدو من الوثيقة المدونة بالسجل أن الكتب التي تم حصرها موقوفة من قبل أحد قضاة المدينة المنورة علي طلبة العلم بمدرسة صرغتمش وأنها محفوظة بمكتبة هذه المدرسة، ويتضح من ذلك أن هذه الكتب أضيفت إلى ما في مكتبة المدرسة الصرغتمشية من كتب موقوفة من قبل كما يتضح لنا من النص أن أحد مدرسي المدرسة الصرغتمشية (الشيخ مرتضي) هو الذي كان يقوم بمهمة خزن الكتب، ويبدو أن هذا النظام كان معمولاً به منذ العصر المملوكي فكثيراً ما كان أحد المدرسين أو الشخصيات الكبرى من المتعممين في ذلك العصر أو إمام المدرسة خازناً للكتب التي بها^(١).

ولا يفوتنا أن نذكر من الوثائق المقيمة بالسجلات والتي تتضمن حصرًا للكتب المحفوظة بخزائن المكتبات والمساجد النص التالي:

"هذه قائمة مباركة مشمولة بامضا مولانا.. الناظر في الأحكام الشرعية بمصر قائم مقام يومئذ مضمونها علم الكتب التي وجدت بالخزينة الكائنة برواق الريافة بالجامع الأزهر المعروفة بخزانة المرحوم علم الإسلام الشيخ أبي بكر الشوابي بمعرفة الشيخين صالح وأخاه أحمد ولد المرحوم الشيخ العلامة سراج البهي الشوابي ومباشرتهما حسب الإنن من مولانا قائم مقام المشار إليه أعلاه وتسليماً ذلك جميعه"^(٢).

ومن الكتب المدونة بمحضر جرد الخزينة، كتاب السالك في السلوك في (أخبار) الملوك للمقريزي، تفسير البخاري، قواعد الزركشي، الجزء الأول من ابخاري، شرح الألفية للأشموني، الإقتان في علوم القرآن، مفاتيح العلوم، جزء من شرح العباب لابن حجر، هداية السالك فيما يتعلق بالمسائل لابن جماعة، جزء من فتح الباري لابن حجر، الأشباه والنظائر للسيوطي، قطعة من فقه شافعي، وعدد من الكرايس وعدة دسوت من الورق الشامى الأبيض.

ومن أهم الأوامر التي صدرت من قاضي العسكر بشأن الكتب الموقوفة، والمقيمة بسجلات محكمة الباب العالي، مكتبة صدرت منه لطائفة "الصحافيين من تجار ودلائين وكل راغب في شراء الكتب وبيعها بسوق الكتبيين" تتضمن إعلامهم بأنه يجب ضبط ما يرد عليهم بالسوق وغيره من الكتب الموقوفة بحيث إذا ورد

(١) عبد اللطيف إبراهيم، تاريخ الكتب، ص ٤٦.

(٢) سجل باب على رقم ١١٥ وثيقة ١٣٠٠.

كتابا للبيع ويظهر وقفه يكتبه كاتب السوق في دفتره ويطلع عليه شيخ السوق ويرسل فوراً إلى خزينته الموقوف بها، وإذا لم تعرف له خزينة ولا محل يرسل لمجلس الشرع ليوضع في محل أمين تحت يد ثقة لينتفع به المسلمون، ولا يشتري كتاب من بائع مجهول إلا بضامن معروف ولا من خادم إلا بإذن خالده ولا من امرأة غير معروفة^(١).

ومن هذا الأمر يتضح لنا:

(أ) أن الكتب كانت تخرج من خزائنها الموقوفة بطريقة أو بأخرى وتباع في الأسواق وإلا لما كان هناك داعٍ لصدور هذه المكاتب، وهذا الأمر خطير إذ يوضح لنا الإهمال وعدم العناية والمحافظة على الكتب الموقوفة في تلك الفترة.

(ب) حرمت هذه المكاتب شراء الكتب من بائع مجهول (غير معتمد لدى دلالى الكتب) ويبدو أن بائعى الكتب كانوا معروفين وكذلك دلالى الكتب، ويتم الشراء بمعرفة ضامن وفي الأسواق الخاصة والمعروفة بالكتبيين.

(ج) إذا لم يعرف للكتاب خزينة يرسل للمحكمة الكبرى حيث يحفظ على أيدي النقاة والخزنة هناك، وهذا ما يؤيده النص الصادر بتقرير أحد المشايخ في وظيفة خزن الكتب بمحكمة الباب العالي^(٢)، مما يدل على أن بالمحكمة خزنة للكتب يقوم على رعايتها خازن (أمين مكتبة)، والأرجح أن خزنة الكتب بالمحكمة وجدت بغرض الرجوع إليها عند الحاجة إلى ذلك (للرجوع إلى كتب الشريعة الإسلامية والفقهاء).

ثانياً: ظاهرة إشهار الإسلام:

من الظواهر الهامة في المجتمع، ما نلاحظه من كثرة وثائق إشهار الإسلام المدونة بالسجلات في تلك الفترة، وخاصة في القرن الثالث عشر الهجري، حيث نجد في سجل واحد عدداً كبيراً منها وفي فترة معينة إشهار إسلام لأحد النصاري الشولم^(٣)، وإشهار إسلام لنصراني أرمني^(٤)، وكل هذه الوثائق في شهر ذي الحجة من سنة ١٢٣٠هـ.

(١) سجل باب على رقم ١٥٢ ص ٤١ انظر: نشرها في الملحق ص ٣٣.

(٢) سجل باب على رقم ١٦٧ وثيقة ٥٢١؛ انظر نشرها بالملحق ص ٤٦-٤٧.

(٣) سجل باب على رقم ٣٧٠ وثيقة ٢ انظر نشر الوثيقة بالملحق ص ٨٤.

(٤) سجل باب على رقم ٣٧٠ وثيقة ٣ انظر نشر الوثيقة بالملحق ص ٨٤.

ومن أمثلة هذه الوثائق ليس هذا علي سبيل الحصر - في السجلات للنصارى المصريين والأجانب واليهود، نجد وثيقة إشهار إسلام لنصراني شامي ببروتى في ربيع آخر سنة ١٢٤٠هـ^(١)، وغيرها ليهودى نمساوي في ربيع أول سنة ١٢٤١هـ، وإسلام أحد النصارى المصريين في ربيع ثاني سنة ١٢٤٢هـ^(٢)، وإسلام نصراني رومي الجنس في ربيع أول سنة ١٢٤٢هـ^(٣)، وفي ربيع الأول سنة ١٢٤٤هـ نجد إشهار إسلام نصراني مصرى^(٤) وإسلام يهودي أزمرلي^(٥).

وتشتمل سجلات هذه الفترة على العديد من هذه الوثائق، من أوائل القرن الثالث عشر وحتى عام ١٢٤٦هـ تقريباً.

ولعل المؤرخ لتاريخ الاجتماعي الديني لهذه الفترة يمكنه الاستفادة من هذه الوثائق في التحليل والنقد، وربما ترجع هذه الظاهرة لانتشار الوعي بالدين الإسلامي، وربما يكون ذلك راجعاً لطبيعة تلك الفترة وبعد خروج الفرنسيين من مصر، ومن المحتمل أن يكون ذلك نتيجة اضطهاد معين لأهل الذمة، وإن كانت كل الوثائق التي دونت بالسجلات من هذا النوع ترد فيها عبارة "أقر الله سبحانه وتعالى بالوحدانية ويسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة والرسالة طابعاً مختاراً...".

ويمكن للمؤرخ لهذه الفترة أن يناقش كل هذه التفسيرات والاحتمالات ويستعين بالوثائق الممنونة بالسجلات - وهي كثيرة العدد - لتفسير له الطريق وتمكنه من الخروج بنتائج طيبة^(٦).

(١) سجل باب على رقم ٣٧٥، وثيقة ٤٤٢١؛ انظر نشر الوثيقة ص ٨٦ بالملحق.

(٢) سجل ٣٧٩ وثيقة ١١١٨؛ انظر نشرها ص ٨٧ بالملحق.

(٣) سجل ٣٧٩ وثيقة ١٢٢؛ انظر نشرها ص ٨٨ بالملحق.

(٤) سجل ٣٨٣ وثيقة ٤١؛ انظر نشرها ص ٩٤ بالملحق.

(٥) سجل ٣٨٣ وثيقة ٢؛ انظر نشرها ص ٩٤.

(٦) على الوثائق أن يسلط الضوء على الوثائق الهامة وبأخذ بيد المؤرخ ويمكنه من أن يضع يده ويصره عليها للاستفادة منها في كتابة التاريخ، وعلى المؤرخ أن يتناول هذه الوثائق بالنقد والتحليل والدراسة للخروج بالنتائج المطلوبة، وحتى تكون الدراسة صادقة وكاملة وشاملة.

ثالثاً : الأحوال الشخصية لأهل النمة:

تفيدنا الوثائق المدونة بالسجلات في دراسة النظم الاجتماعية، والأحوال الشخصية لأهل النمة في تلك الفترة، حيث كشفت لنا أوراق سجلات محكمة الباب العالي عن طلاق نصرانية طليقة واحدة^(١)، وإيانة زوجة نصرانية ببفونة كبرى^(٢)، وهذا غير معروف عند أقباط مصر بوجه عام. كما نجد مقيداً في السجلات طلاق يهودية ربانية طليقة واحدة تملك بها نفسه^(٣).

وليس من شك في أن هذه الوثائق ومثيلاتها بالسجلات تفيد الدارس والمؤرخ لتاريخ أهل النمة وأحوالهم الاجتماعية، في العصر العثماني.

رابعاً: أثر اللغة التركية في اللغة العربية:

لا يفوتنا أن نذكر ونحن بصدد دراسة أهمية سجلات محكمة الباب العالي في التاريخ الاجتماعي والحضاري، أثر اللغة التركية - وهي لغة الدولة العثمانية الفاتحة - على اللغة العربية، ودخول بعض الألفاظ التركية إلى اللغة العربية، وتأثر اللغة العربية العامية بالتركية إلى حد كبير ذلك لأن الألفاظ التركية امتزجت بالعربية العامية لا بالعربية الفصحى، والأمثلة على ذلك كثيرة في العامية المصرية، فاللاحقة (جي) في التركية تفيد الحرفة، وفي العامية المصرية ألقاها كثيرة تتضمن هذه اللاحقة^(٤). ومن أمثلة ذلك ما نجده في سجلات الباب العالي بكثرة مثل يا سرجى^(٥)، وهو المشتغل بتجارة الرقيق، والجواهرجى^(٦)، وهو التاجر في الجواهر والمصاغ والحلى، وغيرها مثل الجوريجي والتفنجكي^(٧).

(١) سجل باب عالي ١١٢ وثيقة ١٦.

(٢) سجل ٦٩ وثيقة ٨٥٣، انظر نشر الوثيقة ص ١٩ بالملحق وصورتها باللوحات رقم ٢٧/ج؛ انظر دراسة للطلاق والتطليق عند الأقباط، ص ١٨٨ من هذا البحث.

(٣) سجل ١١٦ وثيقة ٧٢٧؛ انظر نشر الوثيقة ص ٢٣٨ بالملحق، وصورتها باللوحات رقم ٢٨/أ؛ انظر: دراسة للطلاق عند اليهود ص ١٨٩ من هذا البحث.

(٤) حسين مجيب المصري، صلات بين العرب والفرس والترك، ص ٣٣١.

(٥) سجل باب عالي رقم ٣٦٧ وثيقة ١؛ انظر نشرها بالملحق ص ٨١.

(٦) سجل باب عالي رقم ٤٩٨ وثيقة ٣٣١؛ انظر نشرها بالملحق ص ١١٤.

(٧) سجل تقارير نظر ٢ وثيقة ١٥١؛ انظر معجم المصطلحات في الملحق ص ٢٦١-٢٦٩.

كما تطلق ألفاظ تركية في مصر بمثلولها الأصلي مثل ضربخانة بمعنى دار الضرب (سك النقود) وكتبخانة (دار الكتب).

ومن الألفاظ الرسمية التي أخذتها العربية عن التركية كلمة "إعدام"، و"حقانية" وكذلك الاصطلاحات والرتب العسكرية مثل "يوزباشي" بمعنى رئيس المائة، "بيكباشي" بمعنى رئيس الألف. وهي من بقايا تآثر المصريين بالحكم العثماني،^(١) ونجد من هذه الأمثلة الكثير في سجلات محكمة الباب للعلی.

وفي سجلات محكمة الباب العالی كذلك نجد أن تأثير اللغة التركية على العربية في ثلاثة وجوه:

أولاً: نلاحظ وجود وثائق كاملة^(٢)، وفرمانات شاهانية وأوامر عالية^(٣) مدونة كلها باللغة التركية في السجلات.

ثانياً: نلاحظ وجود كلمات تركية خالصة ضمن الوثائق العربية ومثال ذلك:

(أ) "عمر عبد الله تابع مصطفى أفندي وعلى نام تابع أحمد الثابت توكيله"^(٤)... وكلمة نام تعني اسم بالتركية أي (المسمى على).

(ب) "ثبت لدى مولانا شيخ الإسلام قاضي القضاة دامت عزته غب للدعوى الصحيحة الشرعية"^(٥).... وكلمة (غب) تعني بعد بالعربية.

(١) حسين مجيب المصري، للمرجع السابق، ص ٣٣٢.

(٢) سجل باب عالی ٣٠٧ وثيقة (١) (توكيل)؛ سجل ٣٠٧ وثيقة ٤٥٥ (تصديق علي صحة بيع)؛ سجل ٣٧٢ وثيقة ٢٢٩ (إبراء نعمة من مال ميراث)؛ سجل ٢٧٢ وثيقة ٢٢٨ (تعين وصي شرعي علي قاصر)؛ سجل ٢٧٢ وثيقة ٢٢٦ (حصر تركة)؛ سجل ٢٧٢ وثيقة ٢٢٥ (إبراء نعمة زوجة من تركة زوجها)؛ سجل ٣٥٠ ص ٢ (تعين قاض مصر للقاهرة)؛ سجل ٣٣٨ ص ١ (تعين قاضي لمصر نيابة عن قاضي المحروسة).

(٣) سجل باب عالی ٢٢٥ الصفحات الأربع الأولى كلها وثائق وأوامر تركية؛ مسجل ٢٢٦ ص ١؛ سجل ٢٥٥ الصفحات الثلاثة الأولى؛ سجل ٢٥٦ ص ١؛ سجل ٢٦٢ ص ٢؛ سجل ٢٦٢ ص ١؛ سجل ٢٦٢ ص ١؛ سجل ٢٧٠ ص ١؛ سجل ٢٧٠ ص ١؛ سجل ٢٧٢ الصفحات الأولى؛ سجل ٢٨٨ ص ١؛ وغيره الكثير.

(٤) سجل إسقاط قرى ١ وثيقة ٢.

(٥) سجل باب عالی ١٢٣ وثيقة ٢٠١٦.

(ج) "الأمير إسماعيل أوده باشى عزبلن" (١) والأمير علي أوده باشى مستحفظان" (٢) أوده باشى أصلها أوطه باشى، أوطه بمعنى غرفة (٣) وباشى بمعنى رئيس وتعني هنا رئيس إحدى أوطى الأتقشارفة.

ثالثاً: نلاحظ أثر اللغة التركية على اللغة العربية، فى ركافة أسلوب بعض الوثائق المدونة بالسجلات، وعدم العناية بالنحو والبلاغة العربية نظراً لاختلاف طبيعة اللغتين، كما نلاحظ جمع الألفاظ التى هى أصلاً تعتبر جمعاً فى اللغة العربية وذلك بحرف التاء المفتوحة — مثل كلمة التزويرات والفسادات والخيرات (٤) وغيرها من الألفاظ العربية التى تسربت إلى التركية ما يكون فى صيغة الجمع مثل فقرا أو طلبة أو تجار ولكنها فى التركية بمعنى المفرد لا بمعنى الجمع لأنها تجمع على فقرالر أو طلبه لر.

ومجال الدراسة فى تاريخ اللغة العربية وتأثيرها باللغة التركية، أثناء تبعية مصر للدولة العثمانية من واقع سجلات محكمة الباب العالى، وأثر ذلك فى اللغة العربية حتى الآن، مجال متسع لدارسى تاريخ اللغة وتطورها.

خامساً: العمران والخطط والأماكن:

إذا ما تعرضنا للناحية العمرانية ودراستنا للخطط والأماكن، فإن سجلات الباب العالى تزخر بأسماء الخطط والأماكن، وتقدم لنا عدداً من أسماء الحارات والدروب والأزقة، كما توضح لنا التطورات التى حدثت فى العمران المملوكية وغيرها، وخاصة الأماكن الموضحة فى وثائق البيع والوقف بالسجلات بوجه عام، حيث نجد فى وصف العين موضوع التصرف وحدودها أسماء الكثير من الأماكن والعماثر.

ومن أهم الوثائق التى توضح لنا التطورات فى العماثر، الوثيقة الخاصة بضبط وتحرير الرصاص والنحاس والحديد والأخشاب الساقطة من قبة جامع المرحوم الملك الناصر حسن طاب ثراه، بمعرفة معمارى مصر حالاً حسن أغسا

(١) سجل إسقاط قرى ١ وثيقة ١

(٢) سجل تقارير نظر ١١ وثيقة ٣.

(٣) انظر: معجم المصطلحات بالملحق ص ٢٦١ وما بعدها.

(٤) سجل باب عالى ٢٠٩ ص ١١؛ مراسلة من قاضى العسكر بخصوص نيابة المحكمة الصالحية النجمية، انظر نشر المراسلة فى الملحق ص ٥٧.

والنص فيها علي أن عليه تسلم ذلك كله وبيعه وصرف قيمته في عمارة منارة وقبة الجامع المذكور بمباشرة ناظر الوقف ومعرفة وكيله، وقد تم ضبط ذلك بحضور شيخ الإسلام وشهود المجلس، لبيعه بقيمته الشرعية، ليقوم حسن أغا بقبض الثمن ويصرف منه في إنشاء الحائط وجدر المنارة وتكملة مدرسة الشافعية وإنشاء قبة واقفة وتجديد مجارى وشبابيك ورخام ومرمات بالمبنى، علي أن يتم ذلك في المدة من ٢٧ جماد أول سنة ١٠٧٣هـ وحتى ٢٠ جماد آخر سنة ١٠٧٣هـ^(١).

ونجد بعد هذه الوثيقة قائمة حصر بأعداد وقيمة الرصاص والنحاس والحديد والخشب الساقط من القبة، وموقع عليها من شيخ الإسلام ضبطاً له وضماناً لعدم الضياع، وحتى يتسنى الانتفاع بقيمته في إعادة العمارة والبناء.

وهذه الوثيقة توضّح لنا أموراً هامة منها:

(أ) أنه عندما تصاب إحدى العنائر الموقوفة بخلل أو انهيار، يجب تقدير الضرر، وحصر الخامات المنهارة حصراً تاماً تمهيداً لبيعها أو الانتفاع بها في الترميم.

(ب) يتم الحصر بمعرفة مهندس معماري مختص وناظر الوقف، كما يقوم المهندس بتقدير قيمة المواد المنهارة، وإيداء الرأي في استعمالها أو بيعها للانتفاع بقيمتها في شراء الجديد من الخامات للترميم وإعادة البناء صالحاً كما كان قبل الانهيار.

(ج) تحديد مدة معينة يجب أن يتم خلالها الترميم ، وذلك لمراقبة أعمال المعمار أو معلم العمارة، وعدم التراخي أو الإبطاء في إصلاح العمارة.

(د) يكتب بيان بالمواد المنهارة وثبتاً بها في السجل موضحاً أمام كل منها نوعها (حديد، رخام، نحاس) وأعدادها وقيمتها، حرصاً علي الوقف وعدم ضياعه، كما تشترط وثائق الوقف أن يقوم ناظر الوقف بمرمته وإصلاح العين الموقوفة من ريع الوقف.

وفي وثائق تعيين المشايخ في وظائف الإمامة والتدريس بالمدارس نجد وصفاً للسكن المعد لهؤلاء المشايخ بالخلاوي والقاعات والأروقة الموجودة

(١) سجل باب على ١٣٨ ص ١.

بالمدارس، وهي كثيرة العدد بالسجلات وخاصة بسجلات التقارير . ومن أمثلة هذه الوثائق وثيقة تعيين أحد المشايخ في وظيفة الإمامة الحنفية بالمدرسة الصالحية، ووصف للسكن المعين له "القاعة ومنافعها التي بظاهر محكمة الصالحية والرواقين ومنافعها علو ذلك وعلو المجاز الذي به الباب المتوصل منه للقاعة"^(١).

ومن هذه الوثيقة ومثيلاتها، نعلم أن الأئمة والمشايخ والمدرسين كانوا يسكنون القاعات والخلوي الكائنة بالمدارس والزوايا التي كانوا يقومون بالتدريس أو الإمامة فيها، كما أن هذه الوثائق كانت تتضمن وصفا مفصلاً للأروقة ومكانها ومنافعها مما يدلنا على شكل المبنى وتخطيطه وخاصة بالنسبة للأماكن التي تغيرت معالمها المعمارية وتهدمت، ومن هذه الأمثلة نجد الكثير بالسجلات موضوع الدراسة.

أهمية سجلات محكمة الباب العالي في دراسة التاريخ الإداري ونظام التقرير في الوظائف:

أولاً: الوظائف:

نفيدنا سجلات محكمة الباب العالي عامة، وسجلات تقارير النظار خاصة في معرفة أنواع كثيرة ومختلفة من الوظائف، ونظام التعيين ومرتب كل منها الذي ينقسم عادة إلى خبز "جراية" ونقود "أنصاف فضة" ، وذلك كله بموجب استيثار (ورقة موقعة ومختومة من قاضي العسكر تمكن المستفيد من ممارسة العمل المنوط به) يعطي لصاحب الوظيفة في مدة معينة وبعد انتهائها أو موته يعين غيره بموجب استيثار جديد للوظيفة.

ومن أمثلة الوظائف التي نجدها في السجلات وظيفه البوابة ببيت قضاء العساكر بمصر^(٢)، ووظيفة ربع تأديب الأطفال^(٣)، ووظيفة الإمامة والشهادة والبوابة والوقادة والفراشة والأذان^(٤)، ووظيفة قراءة القرآن ورمي ريحان^(٥)،

(١) سجل باب عالي ١٣٦ وثيقة ١٨٨٦.

(٢) سجن باب عالي وثيقة ٨٣٦.

(٣) سجل تقارير نظير ٢ وثيقة ٧٨.

(٤) سجل تقارير نظير ٢ وثيقة ٨٠.

(٥) سجل تقارير نظير ٢ وثيقة ١٥١.

ووظيفة الكتابة الرومية^(١) (الكتابة باللغة التركية) ، ووظيفة سقاية الماء المالح بمنزل مولانا شيخ الإسلام^(٢)، ووظيفة قراءة شباك وقت العصر^(٣)، ووظيفة الوزن بالقبان بالمقعد الكائن بخط قنطرة آق سنقر وبالحانوت الكائن براس الخيمين ودرب الأوقات بخط قوصون بمصر^(٤).

ويبدو أن وظائف القبانية كان لها وضع خاص، حيث أفرد لها سجل خاص من سجلات تقارير النظر، فضلاً عن أنه سبق أن صدر أمر من نائب شيخ الإسلام وقيد بسجلات الباب العالي للمبايعات قديم خاص بأمور القبانية ونصه:

"حصل التنبيه من نايب مولانا شيخ الإسلام لساير الكتبة بالباب العالي أنهم من تاريخه لا يكتبون فراغا في أمور القبانية خارج عن مجلس الباب العالي المشار إليه بين يديه شافاهاً وقوبل ذلك بمزيد الامتثال وجرى في سابع ربيع أول سنة ١٠٨٧ هـ"^(٥).

وهذا النص يوضح لنا أن أمور الوزانين بميزان القبان كانت من اختصاص الباب العالي فقط، ويجب ألا تكتب خارج محكمة الباب العالي، وبين يدى شيخ الإسلام أو نائبه، ويبدو أن القضاة الأتراك بمصر قد اتخذوا من وظائف القبانية والتعيين فيها والفراغ منها مصدراً لرزقهم وذريعة لجمع الأموال حيث يرد فى الجبرتى ما يفيد ذلك فى النص التالى:

"وابتدع بعضهم (القضاة الأتراك) الفحص عن وظائف القبانية والموازين وطلب تقاريرهم القديمة، ومن أين تلقوها وتعل عليهم بعدم صلاحية المقرر، وفيها من هو باسم النساء وليسوا أهلاً لذلك وجمع من هذا النوع مقداراً عظيماً من المال"^(٦).

ومن هذا النص يبدو لنا أن الفحص عن وظائف القبانية والموازين كان مجرد بدعة ابتدعها القضاة الأتراك بغرض جمع الأموال ، حتى أنهم بحثوا فى

(١) سجل تقارير نظر ٢ وثيقة ١٥٦.

(٢) سجل تقارير نظر ٢ وثيقة ٢٦٩.

(٣) سجل تقارير نظر ٢ وثيقة ٣٤١.

(٤) سجل تقارير نظر ٢ وثيقة ٧٩، ٢١٦.

(٥) سجل الباب العالي ١٦١، ص ٢.

(٦) الجبرتى، عجائب الآثار، ج ٤، ص ٢٦٦.

التقارير القديمة التي لدى الوزانين، وتعلوا بعدم صلاحية هؤلاء الوزانين متذرعين بأن من هذه التقارير ما هو باسم النساء، وأن هذه الوظيفة ليست اختصاصهن وأنهن لسن أكفاء لها، والغرض من كل ذلك هو جمع قدر كبير من الأموال.

ويبدو أن الأمر كان كذلك في غير أمور القبائية من الوظائف مثل نظارة الأوقاف والعزل والتولية فيهم والمصالحات علي حد قول الجبرتي، حيث جاء بصفحة عنوان سجلات تقارير النظر ما يلي:

"هذا دفتر مبارك إن شاء الله تعالى يتضمن علم قيد الوظائف بأوقاف مصر من فراغ ومحلول وغير ذلك في زمن..."^(١).

ولفظ محلول من الاصطلاحات الهامة في ذلك العصر، وتطلق علي حصة الالتزام وعلى الوظيفة إذا مات صاحبهما فبعدا منحهما من جديد نظير الحلوان^(٢).

وقد ذكر لنا الجبرتي مؤيداً لذلك أن التقرير في الوظائف (بوجه عام) كانت بالفراغ والمحلول، وأن القضاة الأتراك اتخذوا من التقرير في الوظائف والفراغ منها وإحلال موظف محل آخر مصدراً من مصادر الرزق لهم^(٣).

ثانياً: مرتبات الحرمين الشريفين:

يبدو من بعض الوثائق المقيدة بالسجلات، أنه كان هناك عيب بأموال الأوقاف التي يجب توزيعها علي مستحقيها في الحرمين الشريفين حيث صدر أمر سلطانني وقيد بالسجلات لمنع ذلك ونصه:

"أمر شريف سلطاني لكافل مصر وقاضي العسكر مضمونه أن كل من كان له شيء من المعلوم بأوقاف الحرمين الشريفين وقد أمرنا بأن يوضع ذلك ويكيس ويرسل إلى الحرمين الشريفين وأن لا يدفع لأحد وصولاً ولا وظيفة من الساكنين بمصر إلا الحرمين الشريفين ويوزع ذلك على أربابه هناك وإن فعل شيئاً من ذلك مخالفاً لما هناك يكون مسيولاً عنه إلى آخر ما تضمنه.. وجه حضرة الوزير إلى حضرة شيخ الإسلام بكتابة حجة شريفة تعرب عن معنى ذلك..."^(٤).

(١) سجل تقارير نظر ٤ ص ٣.

(٢) شفيق غريال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٤٩.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار، ج ٤، ص ٢٦٥. نص غاية في الأهمية يتضمن جور وطمع القضاة الأتراك. انظر: نشر للنص في الدراسة الخاصة بالقضاة ص ٢٨١ وما بعدها.

(٤) سجل باب عالي ١٢٢ وثيقة ١١١٨.

ويبدو أن المرتبات المقررة في صرة الحرمين الشريفين (التي كانت تكتسب وترسل لبلاد الحجاز) واسمها أوراق صرة، هي التي كانت تقيد في دفتر خاص بأسماء الأفراد من أهل الحرمين، أصبح يتداولها الناس بالبيع والشراء، كما أن دفتر الصرة قد احتوى على أسماء كثيرين ليسوا من أهل الحرمين ، وقد استطاعوا أن يحولوا أوراقهم من أوراق جامكية (مرتبات الجند) إلى أوراق صرة، لما شاهدوه من ضبط صرف أموال الصرة، ويتضح ذلك من النص الوارد في أجوبة حسين أفندي الرزنامجي في مقالة المرحوم الأستاذ الدكتور شفيق غريال عن سبب صرة الحرمين الشريفين ونصه:

"بأن الملوك قديماً كانوا يرسلون هدايا إلى أهالي مكة والمدينة من أصل مبلغ كبير في كل سنة من أصل بيت مال المسلمين فلما حضر السلطان سليم وضبط أموال الميري ضبط ذلك القدر بموجب دفتر بأسماء معلومة يرسل إليهم في كل سنة وصار يقع البيع والشراء بين الناس في بعضها"^(١).

ولعل هذه هي أسباب صدور الأمر السلطاني بعدم صرف أي شيء من معلوم الحرمين إلى الأشخاص أو الجنود بمصر وإنما يجب إرسالها إلى أربابها هناك في الحرمين الشريفين.

أهمية سجلات الباب العالي في دراسة تاريخ القضاء ونظام المحاكم في العصر العثماني:

تعتبر سجلات المحاكم عامة ومحكمة الباب العالي بوجه خاص (حيث إنها كانت أكبر سلطة قضائية في البلاد خلال العصر العثماني) ، من أهم مصادر التاريخ القضائي ونظم المحاكم في العصر العثماني وأصدقها، فهي خير معين وأصدق محدث لما تتضمنه هذه السجلات من أوامر ونواهي من قاضي العسكر لنوابه وكتابه بالمحاكم، والنظم الخاصة بسير العمل وتحصيل الرسوم وكتابة الوثائق وقيداً بالسجلات وغير ذلك من الأمور التي تجعل تلك السجلات بحق مرآة تعكس صورة العمل وطرق التقاضي في تلك الحقبة. ومما يؤيد ذلك، ما خرجنا به من دراسة لاختصاصات الباب العالي وعلاقتها بالمحاكم الأخرى من واقع سجلاتها في الفصل الثالث من هذا البحث.

(١) شفيق غريال، مصر عند مفترق الطرق، ص ٥٩، ٦٠.

أولاً : مجلس القضاء بالمحكمة:

وسوف نورد في هذه الدراسة ما يزيد ذلك وضوحاً، ويفصح عن أدق الأمور في جلسات المحاكم والقضاء، حيث يرد في السجلات ما لا يرد في غيرها من مصادر التاريخ الروائية، عن مجلس القضاة بمحكمة الباب العالي وهيئة وترتيب جلوس العدول ونظامهم في العمل، والنص التالي يوضح ذلك:

”مستقر نظام ترتيب جلوس العدول بالباب العالي بمصر المحروسة انتظام الصف الطويل: الشيخ... ثم الشيخ على القصرى ثم الشيخ سراج الدين ثم الشيخ محمد المنوفي ثم الشيخ يوسف الديسطي ثم الشيخ يوسف المسبحي ثم الشيخ عبد الباقي الحنفي ثم الشيخ مصطفى الدمشيني ثم الشيخ محمد الهواش ثم الشيخ عبيد اللطيف القرافي وهو الركن المستدير والصف القصير ممايل نايب أفندى السيد الشريف تاج العارفين القادرى ثم الشيخ محمد الإمام

والصف المنتظم والمتصرف بجلوس النواب نوى المذهب ثم مسن يليهم الشيخ تاج الدين المنوفي والشيخ محمد جميل والشيخ إبراهيم القصصري والشيخ محمد الحنفي كما ذلك معين ومبين بقائمة متوجه بامضا فخر قضاة الإسلام.. أحمد أفندى قايم مقام حضرة مولانا شيخ الإسلام أدام الله تعالى دولته.. حرر في أواسط شعبان سنة ١٠٧٦هـ^(١).

ومن هذا النص يتضح أنه في حالة انعقاد جلسات المحكمة كانت هيئة المحكمة تتكون من شيخ الإسلام أو قائم مقامه أو نائبه والسادة عدول مجلسه المعينين بالقائمة مكونين ركناً مستديرًا، ثم اثنين من العدول بجوار النائب الحنفي (نايب أفندى) مكونين صفًا ثم الصف الأخير للنواب من بقية المذاهب المالكي والشافعي والحنبلي ويليهم السادة وعدولهم.

وقد وضع هذا التنظيم لمجلس القضاء لحسن سير العمل، بحيث تعرض الدعوى ويطلب للشهادة والكتابة أول من يجلس في الصف، ثم يصدر الحكم فيها، ثم الدعوى التي تليها يطلب فيها الشيخ التالي له في الصف وهكذا بالنسبة لتوثيق العقود، وحتى يعلم كل منهم مكانه ودوره في العمل ولا يتعدي أحدهم على غيره.

(١) سجل بلب على ١٤٣، الصفحة الأخيرة بالسجل.

ثانيًا: تنظيمات العمل بالمحاكم:

من الأوامر المقيدة بسجلات الباب العالي يمكننا أن نصل إلى كثير من تنظيمات العمل في المحاكم ومثل ذلك:

(١) أوامر صدرت للكتبة بمصر المحروسة والقسم العسكرية والعربية ومحاكم مصر القديمة وبولاق بسبب تقصير الكتبة في عملهم، وعدم تحريرهم في مواد المسلمين، وإبقاء المواد تحت أيديهم وتعطيلها، وأكلهم أموال الناس بالباطل، وعدم تحرى الأحكام الشرعية في الدعاوى، وقد صدر الأمر بمنع ذلك ومنع بقاء الوثيقة بدون تسجيل مدة تزيد عن ثلاثة أيام، كما منع هذا الأمر كتابة الوثيقة بتاريخين لأن في ذلك تزوير^(١) وهذا الأمر يفسر لنا أموراً هامة فيما يتعلق بنظام القيد بالسجلات وتاريخ تدوين الوثيقة^(٢).

(٢) أمر صادر من قاضي العسكر للسادة الكتاب بالباب العالي وسائر المحاكم بمصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة، بعدم كتابة التواجر الطويل ولا الاستبدال، والكتابة علي الوقف بما له من الشرط إلا بعد العرض علي شيخ الإسلام قاضي العسكر، وعلي أن يتوجه جوقدار^(٣) من طرف شيخ الإسلام لضبط الكتابة^(٤)، حيث أن هذه الوثائق تحتاج لرسم عاليه، وحتى يتم ضبطها عن طريق جوقدار شيخ الإسلام ويقوم بتحصيل الرسم ويسلمه له، ويحصل هو علي نصيبه كذلك، وقد ذكر الجبرتي أن هذا الأمر قد تقادم، حتى إذا ما دعى بعض الشهود لكتابة توثيق أو مبايعة أو تركة فلا يذهب إلا بعد أن يأذن له القاضي ويصحبه جوقدار ليباشر القضية وله نصيب من الرسم أيضًا، وزاد طمع هؤلاء الجمدارية حتي لا يرضون بالقليل كما كانوا أول الأمر^(٥).

وقد صدر ما يؤيد ذلك في كثير من أوامر قاضي العسكر، ومنها الأمر التالي:

(١) سجل باب عالي ٢٤٤ ص ١.

(٢) انظر: دراسة مقارنة للأصل والصورة عن تاريخ قيد الوثائق ص ٣٧٦ من هذا البحث.

(٣) الجوقدار هي الكلمة العامية من جوق دار (تركي) وهو خادم يتولى أمر الثياب، وهي نفسها كلمة الجمدار من جامعة بلغارية والتي تعني الثياب، وقد حرفت إلى الجوخدار وكلها سودي نفس المعنى. رجعت في ذلك إلى الأستاذ الدكتور حسين مجيب المصري.

(٤) سجل باب عالي ٢١٦ ص ١.

(٥) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٤، ص ٢٦٦.

"مراسلة تعلم كل واقف عليها من النواب والشهود والمحضرين وغيرهم بالباب العالي أن لا يتجاوزون في أخذ الدراهم ولا يحققون علي الناس الواردين إلى المحكمة وأن يتبعون قوانينهم القديمة من غير حيف ولا شطط ولا غيره.." (١).

وهذا يوضح لنا أن موظفي المحكمة من نواب وشهود وكتاب كانوا يتجاوزون في أخذ أموال الناس ويغالون في طلب رسوم القضايا وتوثيق الوثائق.

(٣) الأمر الصادر بالألا يتعاطي أحد من الكتاب كتابة بمفرده ما لم يكن معه رفيق، لقوله تعالى: (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) ولا يتوجه كاتب بمفرده مطلقاً (٢) وهذا ما نلاحظه من إماء شيخين من الكتاب علي الوثائق والدعاوى المقيدة بالسجلات دائماً.

(٤) أوامر تعيين النواب علي المذاهب الأربعة، نجدها بكثرة في السجلات ومنها أمر بتعيين "الفهامة الأوحدهم اللوذعي.. السيد شهاب الدين أحمد العاملي الشافعي نايباً شافعيّاً بمحكمة الباب العالي" (٣).

(٥) أوامر بتعيين كتاب بمحكمة الباب العالي ومن أمثلتها الأمر بتعيين الشيخ جمال الدين يوسف بن المرحوم الشبرا بخومي الشافعي الأزهري كاتباً بالباب العالي بمصر المحروسة (٤). وتعيين الشيخ شمس الدين حمودة الرزقاني كاتباً بالباب العالي من جملة الكتبة (٥).

(٦) أوامر الفصل من وظائف الكتبة والمحضرين بسبب صدور أمور غير لائقة منهم أو لرشوتهم وغير ذلك، ومن أمثلتها الأمر الصادر بفصل محضر من محكمة الباب العالي بسبب رشوته (٦).

ثالثاً: أتعاب القضاة ومرتبات موظفي المحاكم:

تمدنا الوثائق المدونة بالسجلات بمعلومات قيمة عن مصاريف ومرتبات موظفي المحاكم وعوايدهم في الأعياد والمواسم ومنها النص التالي:

"ورد وثيقة مكتتبه بخط حضرة مولانا شيخ الإسلام قاضي القضاة بمصبر المحروسة مطبوعة بختمه الشريف مضمونها سبب تحرير هذه الوثيقة هو أن

(١) سجل باب عالي ١٥١ ص ٢.

(٢) سجل باب عالي ٢١٩ ص ١.

(٣) سجل باب عالي ١٧٩ ص ٢٣٢.

(٤) سجل باب عالي رقم ٢٣١ ص ١.

(٥) سجل باب عالي رقم ٢٣٦ الصفحة المقابلة لصفحة العنوان بدون رقم.

(٦) سجل باب عالي ١٢١ ص ١.

الينكجارية الملازمين في خدمة الباب لما كان من عادتهم أن يطعموا من أطعمة
قضاة العساكر ويعطوا لهم أخبازهم من وقت أن يدخل القاضي إلى وقت الخروج
وقد رضينا بهذه العادة معهم وأجرينا. فاللايق أن ينزل هذا المعني ظهر السجل
المحفوظ حتى يلاحظوا في جميع الأزمنة بهذا الملحوظ تحريراً في غرة رمضان
سنة ١٠٦٣هـ^(١).

وبين لنا من هذا النص الآتي:

(أ) كان الجنود الانكشارية يعينون بمحكمة الباب العالي لخدمة قضاة العسكر
بالمحكمة، وينحصر عملهم بالمحكمة في تنفيذ الأحكام وإحضار الخصوم،
حيث جاء ما يفيد ذلك في سجلات محكمة البرمشية^(٢).

(ب) أن هؤلاء الينكجارية كانوا يتناولون طعامهم من متحصلات محكمة الباب
العالي ومن طعام قضاة العسكر.

(ج) أن ما يصرف لهم من طعام موقوف بمدة معينة، وهي من وقت وصول
قاضي العسكر إلى مصر إلى مغادرته البلاد ليحل غيره محله، ويبدو من هذا
النص أن جرايتهم من الطعام كانت تتوقف في الفترة ما بين رحيل قاض
وقدم قاض جديد.

عوايد وجوامك الخدمة بالباب العالي:

أما بالنسبة لعوايد وجوامك الخدمة بالباب العالي فنجد مقيداً منها الكثير
بالسجلات، كما يذكر في النص ما يلي:

"صورة دفتر يتضمن عوايد وجوامك الخدمة بالباب العالي بمصر المحروسة
الواقع في أواخر شهر جماد الثاني سنة ١٠٥٦هـ، وأن ذلك مشمول بختم السادة
الموالى قضاة للقضاة السابقين بمصر ليراجع ذلك عند الاحتياج إليه"^(٣).

أو يرد النص التالي:

(١) سجل باب عالي ١٣١ الصفحة المقابلة لصفحة العنوان.
(٢) سجل البرمشية رقم ٧١٠ ظهر الصفحة الأولى بدون رقم، انظر الدراسة الخاصة بذلك في
دراسة سجلات البرمشية ص ١٧٠ من هذا البحث.
(٣) سجل باب عالي رقم ١٢٤ ص ١.

"قائمة مباركة تتضمن علم جوامك الخدمة بخدمة حضرة مولانا شيخ الإسلام قاضي العساكر بالديار المصرية وجرايتهم مشمولة القائمة المذكورة بخط وحضرة شيخ الإسلام وختمه تحريراً في غرة شهر رمضان سنة ١٠٦٣ هـ^(١).

وهذه القوائم تتضمن ثبناً بالموظفين بالباب العالي من ينكجيسة وحضرة النائب والمحضرين والفراشين وسقاين الماء المالح، وسقاين الماء الحلو^(٢)، والمؤذن والبواب والبيطار والجوخدار والخفر. ونجد أمام كل موظف مقرراته من الأنصاف اللقطة.

ومن أهم القوائم المقيدة بالسجلات ما يفيد في معرفة المصاريف التي تصرف عند قدوم قاضي العسكر إلى الديار المصرية وهي:

"علم المصاريف الذي تصرف عند قدوم حضرة مولانا شيخ مشايخ الإسلام قاضي القضاة بالديار المصرية.. لاتباع حضرة مولانا الوزير صاحب السعادة بمصر المحروسة.. وللجاويشية بخدمة شيخ الإسلام والشوريجي والينكجيسة والتوفكجية والخدمة بالمحكمة وغيرهم علي العادة.

مہتار باش	أولاد	استی باش	جا شنکیر باش	مہتار باش	أولاد	استی باش	جا شنکیر باش
الخيام ^(٣)	الخيزنة						
غروش قماش	غروش	غروش قماش	غروش قماش	غروش قماش	غروش	غروش قماش	غروش قماش
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

(١) سجل باب عالی رقم ١٣١ ص ٤.

(٢) معروف أن سقاية الماء الحلو بغرض الشرب وسقى الزرع بجنية منزل قاضي العسكر، أما الماء المالح فقد قابلتنا وثائق تعيين في وظيفة سقاية الماء المالح بمنزل قاضي العسكر، ولعمل الماء المالح كان يستخدم في نظافة المحكمة أو رش الأرضيات.

(٣) مهتر: كلمة فارسية تعني أصلاً سائس الخيل ورئيس الخدم والقائم بنصب الخيام، وهنا تعني المتولي أمر الخيام ونصبها. Redhouse, Turkish English Lexcon, مادة مهتر.

يازجي باش ^(١)	اكمكجي ^(٢) باش	صفرجي باش	أمير اخور باش
شماش	شماش	شاش	قماش
١	١	١	١
سراج باش	توفكجية صاحب	سعادة صاحب	الاي جالوش صاحب
	السعادة	السعادة	السعادة
قماش	غروش	غروش	غروش
١	٥	٥	٤
مهتار باشا	مهتار القلعة	سفائين القلعة	بوابين القلعة
غروش	غروش	غروش	غروش
٥	٣	١	١
شوربجي خزينة ^(٣)	عرفات	يونس	ترجمان
غروش	غروش	غروش	غروش
١	١	١	١
			نقيب الشحاتين
			بوابين الديوان
			الواجبة
			١
الجاویشية بخدمة شيخ الإسلام	الينكرجية بخدمته الشريفة	شوربجي الينكرجية	نوبتجية المحكمة وبلوكباشية ^(٤) المحضرين بالمحكمة
غروش	غروش	غروش	٥
١	١	١	

وعند طلوع حضرته الشريفة إلى الديوان العالي نوبتجية الجاویشية صاحب الدرك

غروش
٥

غروش
٤

- (١) يازجي من يازمك بمعنى الكتابة ويازجي يعني من حرفته الكتابة ويازجي باش هو رئيس الكتاب. (د. حسين مجيب المصري).
- (٢) اكمكجي هو الخباز الذى يقوم بعمل الخبز، والكلمة أكمك بمعنى خبز.
- (٣) شوربجية اسم فرقة من فرق الانكشارية وجرت العادة بأن تنسب كل فرقة نفسها إلى اسم طعام من الأطعمة وذلك رمزاً منها إلى أنها مدينة بطعامها للسلطان ولي نعمتها. (د. حسين مجيب المصري).
- (٤) بولك بمعنى قسم، وبلوكباشية بمعنى رؤساء الأقسام. (انظر: معجم المصطلحات بملحق الرسالة، ص ٢٦١-٢٦٩).

أما عوايد العيد تصرف من أول قلم للتوفيقية إلى آخر ما شرح ماعدا صاحب الدرك، ثم عوايد الجبر، وعيد القدوم وأصواف الخدمة بالمحكمة، وبالقسم العسكرية والعربية والمحضرين والترجمان الكبير والصغير. ويليكم^(١) العيد الصغير للكتاب بالقسمتين والترجمان الصغير والكبير^(٢).

وهذا النص يعيننا في معرفة:

- (١) أنواع الوظائف الخاصة بوزير مصر (الباشا) وقاض عسكرها.
- (٢) يوضح لنا أنه عند طلوع قاض العسكر إلى الديوان العالي بالقلعة يتقاضى المتولي الحراسة من الجاوشية وصاحب الدرك (الخفير) أجرا خاصا بمعنى بدل طبيعة عمل.
- (٣) أن عوائد العيد (مكافآت العيد ، العيدية) تصرف لبعض الموظفين فقط ممن ضمن هذه القائمة دون بقيتهم.
- (٤) توضح لنا مرتبات هؤلاء الموظفين في ذلك العصر ، وما يعطى لهم من الملابس موضحا أمامه إذا كان قماشا أو شاشا.

رابعا: نظام الإفراج عن المساجين :

أمدتنا الوثائق المقيدة بالسجلات بما يفيدنا عن نظام الكفالة والإفراج عن المساجين ومثال ذلك النص التالي :

" أفرج عن خير الدين المسجون من قبل خديجة حماته من محكمة باب الخرق في ٢ ربيع أول بحضور الزيني رضوان ابن عبد الله المتفرقة بالديوان وكفله إحضار وجه وبدن في ١٣ شعبان سنة ١٠٣٨ هـ^(٣).

وهذا النص يوضح لنا ما يأتي :

- (١) أنه قد صدر حكم بالسجن ضد هذا المسجون كانت المدعية عليه فيه حماته .

(١) يلك بمعنى صدري أو ثوب، وتعني هنا ملبوس العيد الصغير لكتاب القسمتين والترجمة.

(٢) سجل باب عالي رقم ١٣١ ص ٥.

(٣) سجل باب عالي رقم ١١١ ص ١.

(ب) أنه قد تم الإقراج عنه بكفالة وضمان أحد الأشخاص من ذوي الوظيفة الهامة، حتى يمكن الرجوع عليه في محل عمله .

(ج) لقد ضمن الكفيل المسجون المفرج عنه ضمان " إحضار وجه وبدن" وهو اصطلاح شائع في الوثائق المدونة بالسجلات في ذلك العصر ، ويعني أنه يلتزم الضامن بإحضار المتهم شخصيا (وجه وبدن) أمام مجلس القضاء عند طلبه واستدعائه عند نظر القضية أو لتنفيذ الحكم أو غير ذلك .

خامسا: الطب الشرعي:

تتلنا إحدى الوثائق الصادرة من قاضي العسكر والمدونة بسجلات الباب العالي ، على معرفة الطب الشرعي ، حيث نجد نصا صادرا من قاضي العسكر بعدم دفن الموتى المقتولين بالفرق أو الحريق أو غيره إلا بعد الكشف عليهم من قبل الشريعة الغراء^(١)، وذلك لاستبعاد شبهة الجناية في القتل ، وهذا ما نعرفه اليوم باسم الطب الشرعي.

سادسا: بطلان العقود وصحتها:

تتلنا بعض الوثائق المدونة بالسجلات أنه من حق القاضي إبطال العقد إذا كان غير مستوف شروطه الشرعية ، ومثال ذلك :

(أ) إبطال البيع الصادر بخصوص صيد السمك في بركتي الفيل وقارون بمصر المحروسة ورد الثمن المدفوع في هذا البيع لأنه غير صحيح وباطل^(٢) .

ومن المعروف أنه من شروط المعقود عليه (العين) فلي البيع أن يكون مقدورا على تسليمه شرعا وحسا ، فما لا يقدر على تسليمه حسا لا يصح بيعه كالسمك في الماء والجنين في البطن^(٣). وإن كان القانون المدني يجيز ذلك حاليا على أساس أن الشيء لا يكون قابلا للتعامل فيه بطبيعته إذا كان لا يصلح أن يكون محلا للتعاقد كالشمس والهواء والبحر ، فإذا أصبح التعامل ممكنا في بعض النواحي جاز البيع فأشعة الشمس يحصرها (المصور) والهواء يستعمله الكيميائي،

(١) سجل باب عالي رقم ٣٣٠ ص ١؛ انظر نشر الوثيقة بالملحق ص ٧٩؛ انظر: اختصاصات محكمة الباب العالي بالطب الشرعي ص ١٩٩ من هذا البحث.

(٢) سجل ١٤٩ وثيقة ٩٠٥؛ انظر نشر الوثيقة بالملحق ص ٣١.

(٣) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ٦٦.

والبحر يؤخذ من مائه ما يصح أن يكون محلا للامتلاك^(١) (كالمسك واللؤلؤ وغيره).

(ب) يتضح من إحدى الوثائق المدونة بالسجلات، أنه تم إبطال بيع جارية ورد الثمن المقبوض لظهور عيب شرعي فيها، فقد ادعى أحد الأشخاص على آخر أنه باعه جارية ثم اتضح أنها حامل، وعندما رفعت الدعوى للقاضي، أمر بالكشف على الجارية من قبل القابلات، وبعد إتمام الكشف عليها شهدت القابلاتان كل منهما على حدة أن الجارية المذكورة بها حمل ظاهر من نحو ثلاثة أشهر سابقة على تاريخ نظر القضية. وكان المشتري قد اشتراها من أربعين يوم فقط سابقة على نظر الدعوى، عندئذ بطل القاضي البيع وأمر المدعي عليه رد الثمن المقبوض^(٢)، لأن البائع ملزم بالضمان إذا لم يتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه، أو إذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة، ومن العيوب الموجبة للضمان أن يكون العيب قديما، والمقصود بقدم العيب أن يكون موجودا في المبيع وقت أن يتسلمه المشتري من البائع^(٣)، وهذا ما حدث في هذه الدعوى المدونة بالسجلات.

(ج) ومن الدعاوى التي عرضت على شيخ الإسلام قاض العسكر لإبطال عقد البيع، ادعاء أحد الأشخاص على الآخر بأنه اشترى من حصاننا بشرط سلامته من العيوب الشرعية من مدة ثلاثين يوما سابقة وظل تحت يده هذه المدة ويريد رد الحصان لأنه يعرج حيناً ويسلم حيناً، وعند سؤال المدعى عليه قرر أنه باع الحصان سليما وبعد الكشف عليه من أهل الخبرة وأنه لا يصلح له أن يرده بعد هذه المدة، وعندئذ قرر القاضي عدم الرجوع في البيع وأنه لا يمكن رد الحصان لأن الحصان ظل عنده كل هذه المدة يركبه ويرعى به شئونه واطلع على العيب وأبقى الحصان تحت يده ولذلك فهو ممنوع من دعواه ورفضت^(٤).

(١) المنهوري، الوسيط، ج٤، ص ٢٦٢.

(٢) سجل باب عالي رقم ٢٦٧ وثيقة ١؛ انظر: نشر الوثيقة بالملحق ص ٦٥، وصورتها باللوحات لوحة ٣٢/أ.

(٣) المنهوري، الوسيط، ج٤، ص ٧١٤، ٧٢٢.

(٤) سجل باب عالي ٣٠٨ وثيقة ٤٦٦؛ انظر النشر بالملحق ص ٧٥.

وذلك لأن علم المشتري بالعيب وسكوته عليه يعد رضاء منه بذلك ، إذ لا يضمن البائع العيوب التي كان المشتري يعرفها وقت البيع ، وقد يكون العيب موجودا وقت البيع والمشتري لا يعلم به ، ولكنه إذا علم به وقت التسليم ولم يعترض سقط ضمان البائع ، فالعيب الموجود في المبيع وقت البيع يجنب إنن حتى يضمنه البائع أن يكون المشتري لا يعلمه ر وقت البيع ولا وقت التسليم وإذا أثبت البائع أن المشتري كان يعلمه في أي وقت من هذين الوقتين لم يكن ضامنا ولا يحق له الرجوع في البيع^(١).

وفي ختام هذه الدراسة ، يمكننا القول أن نماذج الوثائق المدونة بسجلات الباب العالي والتي استشهدنا بها في هذا الفصل ، تعتبر أمثلة لما يمكن أن يستفيد منه الدارس والمؤرخ للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والإداري والديني والقضائي في مصر العثمانية..

(١) السنهاوري، الوسيط، ج٤، ص ٧٢٧، ٧٢٨.

المصادر والمراجع

مصادر الدراسة

الوثائق المفردة:

أولاً: أرشيف محكمة الأحوال الشخصية المحفوظ الآن بدار الوثائق التاريخية بالقلعة:

- | | |
|--------------------------------|--------------|
| (١) وثيقة ٩ دوسيه أ | محفظه ١ |
| (٢) وثيقة ٣٥ دوسيه د | محفظه ١ |
| (٣) وثيقة ٥٣ دوسيه أ | محفظه ٢ |
| (٤) وثيقة ٦٥ دوسيه ب | محفظه ٢ |
| (٥) وثيقة ٤٨٦٦ | محفظه ١ مكرر |
| (٦) وثيقة ١٠٥ دوسيه أ | محفظه ٣ |
| (٧) وثيقة ١٢٢ دوسيه جـ | محفظه ٣ |
| (٨) وثيقة ١٣٢ دوسيه د | محفظه ٣ |
| (٩) وثيقة ١٥٠ دوسيه هـ | محفظه ٣ |
| (١٠) وثيقة ١٤٣ دوسيه هـ | محفظه ٣ |
| (١١) وثيقة ١٤٥ دوسيه هـ | محفظه ٣ |
| (١٢) وثيقة أزبك من ططخ رقم ١٩٨ | محفظه ٣١ |

ثانياً: الأرشيف التاريخي لوزارة الأوقاف:

- | |
|--------------------|
| (١) وثيقة رقم ٢٧ |
| (٢) وثيقة رقم ٢٨ |
| (٣) وثيقة رقم ٧٨ |
| (٤) وثيقة رقم ٩١ |
| (٥) وثيقة رقم ١٥١ |
| (٦) وثيقة رقم ٤٠٧ |
| (٧) وثيقة رقم ٤١٥ |
| (٨) وثيقة رقم ٤١٧ |
| (٩) وثيقة رقم ٤١٩ |
| (١٠) وثيقة رقم ٤٢١ |
| (١١) وثيقة رقم ٤٧١ |
| (١٢) وثيقة رقم ٨٣٣ |
| (١٣) وثيقة رقم ٩٢٣ |

ثالثاً: أرشيف بطريركية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة:

(١) وثيقة ٢	محفظة ٣	باب الشعرية
(٢) وثيقة ٢٣	محفظة ٢	باب الشعرية
(٣) وثيقة ٢٨	محفظة ٢	باب الشعرية
(٤) وثيقة ٤٤	محفظة ٢	باب الشعرية
(٥) وثيقة ١٩	محفظة ١	موسكى
(٦) وثيقة ١١	محفظة ١	موسكى
(٧) وثيقة ٦	محفظة ١	موسكى
(٨) وثيقة ٧	محفظة ١	موسكى
(٩) وثيقة ٧	محفظة ١	درب أحمر
(١٠) وثيقة ٤	محفظة ٦ ، ٥	أزبكية

السجلات والمحافظ بأرشيف مصلحة التوثيق والشهر العقاري بالقاهرة :

أولاً: سجلات المحاكم :

(١) سجلات محكمة الباب العالي القديم والجديد	وعدها ١٦٨٦	سجلا
(٢) سجلات محكمة القسمة العسكرية	وعدها ٤١٩	سجلا
(٣) سجلات محكمة القسمة العربية	وعدها ١٥٨	سجلا
(٤) سجلات محكمة الزينى	وعدها ٨٣	سجلا
(٥) سجلات محكمة مصر القديمة	وعدها ٣٤	سجلا
(٦) سجلات محكمة قناطر السباع	وعدها ٤٧	سجلا
(٧) سجلات محكمة طولون	وعدها ٩١	سجلا
(٨) سجلات محكمة قوصون	وعدها ٦٨	سجلا
(٩) سجلات محكمة جامع الصالح طلائع	وعدها ٦٧	سجلا
(١٠) سجلات محكمة باب سعادة والخرق	وعدها ٧١	سجلا
(١١) سجلات محكمة الصالحية النجمية	وعدها ١٠٧	سجلا
(١٢) سجلات محكمة جامع الحاكم	وعدها ٧٨	سجلا
(١٣) سجلات محكمة باب الشعرية	وعدها ٧٥	سجلا
(١٤) سجلات محكمة الزاهد	وعدها ٤٧	سجلا
(١٥) سجلات محكمة البرمشية	وعدها ٢٢	سجلا
(١٦) سجلات الديوان العالي رقم ٨		

ثانيا: محافظ الدشت:

- ٨ (١) محفظة دشت رقم
- ١٠ (٢) محفظة دشت رقم
- ٩٧ (٣) محفظة دشت رقم
- ٩٨ (٤) محفظة دشت رقم
- ١١٠ (٥) محفظة دشت رقم
- ١١٣ (٦) محفظة دشت رقم
- ١١٤ (٧) محفظة دشت رقم

ثالثا المضابط المحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة:

- ١ (١) مضبطة الاشهادات رقم
- ٧ (٢) مضبطة الاشهادات رقم
- ١٢ (٣) مضبطة الاشهادات رقم
- ١٤ (٤) مضبطة الاشهادات رقم
- ٤٤ (٥) مضبطة الاشهادات رقم
- ١٢٣٥ (٦) مضبطة المرافعات رقم
- ١٦٣٧ (٧) مضبطة المرافعات رقم

المصادر والمراجع العربية

- (١) ابن اياس (محمد بن أحمد) ت ٩٢٩ هـ :
• بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ٣ ج ، القاهرة (بولاق) ١٣١١-١٣١٢ هـ
• بدائع الزهور ٣ ، ٤ ، ٥ ، نشر كاله ومحمد مصطفى وموريش ، طبعة استنبول ١٩٣١ م :
- (٢) ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي) ت ٨٧٤ هـ :
• النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٢ جزء ، القاهرة ١٩٢٩-١٩٥٦ هـ
- (٣) ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري) ت ٤٥٦ هـ :
• الفصل في الملل والأهواء والنحل ، القاهرة ، المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٠ هـ
- (٤) ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد التونسي المالكي) ت ٨٠٨ هـ :
• المقدمة ، القاهرة مطبعة بولاق ، سنة ١٣٢١ هـ
- (٥) ابن دقماق (إبراهيم بن محمد بن ايدفر العلامي)
• الانتصار بواسطة عقد الأمصار ، ج ٤ ، ج ٥ ، القاهرة ١٣١٠ هـ / ١٨٩٣ م
- (٦) ابن زنبيل ارمال (أحمد) توفي بعد عام ١٥٥٢ م
• تاريخ السلطان سليم خان - طبع في مصر في سنة ١٢٧٨ هـ
- (٧) ابن عرنوس (محمود بن محمد)
• تاريخ القضاء في الإسلام ، القاهرة ، سنة ١٩٣٤ م
- (٨) أحمد فكري (مكتور)
• مساجد القاهرة ومدارسها ، ٣ أجزاء ، القاهرة سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٩ م
- (٩) آلوي جقنتان :
• حفظ الوثائق في ماليزيا ، ترجمة : محمود عباس حمودة (مجلة اليونيسكو العدد الأول نوفمبر سنة ١٩٧٠ م
- (١٠) أمين سامي :
• تقويم النيل ، جزئين ، القاهرة ، طبعة دار الكتب سنة ١٩٢٨ م
- (١١) اهاب إسماعيل :
• انحلال الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس ، القاهرة ، دار القاهرة للطباعة ، سنة ١٩٥٩ م
- (١٢) البكري (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي السرور الصديقي) ت ١٠٨٧ هـ / ١٦٧٦ م
• كطف الأزهار من الخطط والآثار - مخطوط بار الكتب رقم ٤٥٧ جغرافية .
• فيض المنان في ذكر دولة آل عثمان ، مخطوط بدار الكتب رقم ٨٠ تاريخ
• الروضة المأنوسة في أخبار القاهرة المحروسة ، مخطوط بدار الكتب رقم ٥٢٧٧ تاريخ
- (١٣) توفيق اسكندر :
• محاضرات غير منشورة لطلبة دبلوم الوثائق ، القاهرة سنة ١٩٦٥ م

- (١٤) توفيق شحاتة :
- مبادئ القانون الإداري ، القاهرة دار النشر للجامعات ١٩٥٤-١٩٥٥ م
 - (١٥) الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن) ت ١٣٢٧ هـ :
 - عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء ، القاهرة (بولاق) ١٣٠١ هـ
 - (١٦) حسن الباشا (دكتور) :
 - الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ، ٣ أجزاء ، القاهرة دار النهضة ١٩٦٥-١٩٦٦ م
 - (١٧) حسن الحلوة (دكتور) :
 - الدبلوماسية (مقال بمجلة كلية الآداب ، مجلد ٢٧ لسنة ١٩٦٥ م) القاهرة سنة ١٩٦٩ م
 - (١٨) حسن عبد الوهاب :
 - تاريخ المساجد الأثرية ، جزئين ، القاهرة ١٩٤٦ م
 - (١٩) حسن عثمان (دكتور)
 - مصر في العهد العثماني ، جزء من كتاب المجلد في التاريخ المصري ، القاهرة سنة ١٩٤٢ م
 - (٢٠) حسين نجيب المصري (دكتور)
 - عملات بين العرب والفرس والترك ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، سنة ١٩٧١ م
 - (٢١) خليل أدهم
 - فورشون ميرفتالوغي ، قسطنطينة ، ١٣٢١ هـ
 - (٢٢) رمزي سيف : الوسيط في شرح قانون المرافعات ، القاهرة ، دار النهضة العربية سنة ١٩٦٨-١٩٦٩ م
 - (٢٣) زكي محمد حسن (دكتور) وجاستون ليبت :
 - في مصر الإسلامية ، القاهرة ، مطبعة المقتطف ، سنة ١٩٣٧ م
 - (٢٤) زيادة ، محمد مصطفى (دكتور)
 - المؤرخون في مصر في القرن ١٥م ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف ١٩٤٩م
 - (٢٥) ستيفورد شو
 - الوثائق المصرية في العهد العثماني (مقال بمجلة معهد المخطوطات العربية) المجلد الثاني الجزء الأول مايو سنة ١٩٥٦م
 - (٢٦) السخاوي (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن القاهري الشافعي) ت ٩٠٢ هـ / ١٤٩٦ م
 - تحفة الأحباب وبغية الطلاب في الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركات على هامش نفع الطيب ، الطبعة الأولى ، المطبعة الأزهرية سنة ١٣٠٢ هـ
 - الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ، ١٢ جزء ، القاهرة ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٥ م .
 - التبر المسبوك في الذيل على السلوك ، القاهرة ١٨٩٦ م .
 - (٢٧) سعاد ماهر (دكتورة) :

- (٢٧) **سعاد ماهر (دكتورة) :**
- مساجد القاهرة وأولياؤها الصالحون (الشيخ أحمد الزاهد بشارع سوق الزلط) مقال في جريدة الأهرام، نوفمبر سنة ١٩٧٠م
- (٢٨) **السنهوري ، عبد الرزاق (دكتور)**
- الوسيط في شرح القانون المدني، ١٠ أجزاء، القاهرة، دار النهضة العربية (١٩٦٤-١٩٧٠م)
- (٢٩) **السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي) ت ٩١١هـ / ١٥٠٥م**
- حسن المحاضرة في ملوك مصر والقاهرة، جزآن، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٩٦٧، ١٩٦٨م
- (٣٠) **الشرنوبلي**
- أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد ، بيروت ، سنة ١٨٨٩م
- (٣١) **شفيق غريبال (دكتور)**
- مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨ - ١٨٠١م) مقال بمجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد الرابع ج١ مايو سنة ١٩٣٦م
- (٣٢) **الشهر سنتلي (محمد بن عبد الكريم) ت ٥٤٨هـ**
- الملل والنحل ، على هامش الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم القاهرة ، ١٣٢٠هـ
- (٣٣) **عبد الرحمن زكي (دكتور)**
- القاهرة تاريخها وأثارها من جوهر القائد إلى الجبرتي ، القاهرة ١٩٦٦.
 - موسوعة تاريخ القاهرة ، القاهرة سنة ١٩٦٩ م.
- (٣٤) **عبد العزيز عوض**
- الإدارة العثمانية في سوريا ، القاهرة ، دار المعارف سنة ١٩٦٩
- (٣٥) **عبد العزيز مرزوق**
- مساجد القاهرة قبل عصر المماليك ، القاهرة ١٩٤٢م
- (٣٦) **عبد اللطيف إبراهيم علي (دكتور)**
- التوثيقات الشرعية والاشهاديات في ظهر وثيقة الغوري (مقال بكلية الآداب جامعة القاهرة مجلد ١٩ ج١ مايو سنة ١٩٥٧) مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٦٠م
 - دراسات في الكتب والمكتبات الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٢م
- (٣٧) **عبد المتعال الصعيدي**
- الميراث في الشريعة الإسلامية ، القاهرة ، المطبعة النموذجية .د.ت
- (٣٨) **عكوش محمود**
- تاريخ ووصف الجامع الطولوني ، القاهرة ، سنة ١٩٢٧م
- (٣٩) **علي الزيني (دكتور)**
- النظام القضائي في مصر ، طبعة ثانية ، القاهرة ، سنة ١٩٣٤م.

- (٤٠) علي مبارك
- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ، ٢٠ جزء ، القاهرة (بولاق) ١٣٠٦ هـ
- (٤١) الكتاب المقدس أي كتب العهد القديم والعهد الجديد ، القاهرة ، دار الكتاب المقدس ١٩٦٩ م
- (٤٢) الفزالي (أبو حامد محمد بن محمد) ت ٥٠٥ هـ
- إحياء علوم الدين ، ٤ أجزاء ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى . د. ت.
- (٤٣) فؤاد فرج
- المدن المصرية وتطوراتها مع العصور (القاهرة تاريخ المدينة القديمة ودليل المدينة الحديثة ٣) ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٤٦ م
- (٤٤) فيليب جلا
- قاموس الإدارة والقضاء ، ٥ أجزاء ، القاهرة.
- (٤٥) القلقشندي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي) ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م
- حجج الأعشى في صناعة الإنشاء ، ١٤ جزء ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ١٩٦٣ م
- (٤٦) الكرمللي (النسناس ماري)
- النقود العربية وعلم النميات ، القاهرة ، ١٩٣٩ م
- (٤٧) كامل إسماعيل
- دراسات أثرية (مسجد بن طولون) القاهرة ، دار الجيل للطباعة ، ١٩٦٠
- (٤٨) كمال الدين سامح (نكتور)
- العمارة الإسلامية في مصر ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٠ م
- (٤٩) لينبول ، ستانلي
- سيرة القاهرة ، ترجمة حسن إبراهيم وعلي إبراهيم ، القاهرة سنة ١٩٥٠ م
- (٥٠) محاضر لجنة حفظ الآثار ، ظهر منها ٤١ جزءا من ١٨٨٢-١٩٦٣ م بعضها باللغة العربية ومعظمها باللغة الفرنسية .
- (٥١) محمد حسين
- الوثائق التاريخية ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٥٤ م
- (٥٢) محمد سليمان
- باي شرع نحكم ، القاهرة ، بولاق ، ١٩٣٦
- (٥٣) محمد علي الأنسي
- الدراري اللامعات في منتجات اللغات ، طبعة الأوفست ، ١٣٢٠ هـ
- (٥٤) محمد كمال عبد العزيز
- تقنين المرافعات في ضوء القضاء والفقه ، القاهرة ، ١٩٦٨ م
- (٥٥) محمد مختار
- التوفيقات السياسية في مقارنة التواريخ بالسنين الإفريقية والقبطية المطبعة الأميرية ١٣١١ هـ

- (٥٦) محمد مصطفى
• الرنوك في عصر المماليك ، (مجلة الرسالة العدد ٤٠٠ مارس ١٩٤١)
- (٥٧) محمود أحمد
• دليل لأشهر الآثار العربية بالقاهرة ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٣٨م
- (٥٨) محمود خاطر:
• مختار الصحاح، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٣٨م.
- (٥٩) السعودي (أبو الحسن علي بن الحسين)
• التنبيه والإشراف، القاهرة ، ١٩٣٨م
- (٦٠) مصطفى إبراهيم تابع المرحوم حسن أغا عزي
• تاريخ وقائع مصر القاهرة ، مخطوط بدار الكتب رقم ١٤٥٢ تيمورية
- (٦١) مصلحة الآثار
• خرائط شمال وجنوب القاهرة ١٩
• فهرس الآثار الإسلامية ، القاهرة ١٩٥٠.
- (٦٢) المقرئ (تقي الدين أحمد بن علي عبد القادر) ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م
• المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، ٣ أجزاء ، القاهرة (عن طبعة بولاق سنة ١٢٧٠) دار التحرير للطبع والنشر - ١٩٦٨م
- (٦٣) السلوك لمعرفة دول الملوك (نشرة زيادة) جزءان ٦، أقسام ، القاهرة ، ١٩٣٤
- (٦٤) وزارة الأوقاف: مساجد مصر، جزئين، القاهرة تصميم مصلحة المساحة المصرية ١٩٤٨
- المراجع الأجنبية:

(1) Dell, Lionell:

The Professional training of Archivists. (UNESCO Bull, for libraries) vol. XXV no. 4, 1971

(2) Combe., Souvaget et viet

Répertoire chronologique d'Epigraphie Arabe 16 me T. (le Caire 1931-1964)

(3) Comité de conservation des monument d'art Arabe 41, T., 1882-1963

(4) Creswell . K.

Early Muslim Architecture, 2 vols. , Oxford 1940

The Muslim Architecture, 2 vols. Oxford 1961.

(5) Deny,

Sommaire des Archives Turques du Caire , le Caire, 1930

- (6) Description de l'Egypte , 2me ed., 24T. (puplice par 6 L.F. Pankouk)
Paris, 1892
- (7) Dozy, R.
Supplément aux Dictionnaires Arabes 2em ed. 1927
- (8) Evan S, Frank
Modern Methods of Arrangement Of Archives in the U.S.A,
Bull of the national Archives vol. 129, N.2, April 1966
- (9) Gibb, H.R. & H. Bown
Islamic Society and the west, 2 vols. London , 1950- 1957
- (10) Giry, A.
Archives, (art dans la grand encyclopédie Française)
- (11) Haurt, CL.
Les calligraphes et les miniatures de l'orient Musulman, Paris,
1908.
- (12) Herbin, F.J.
Développements des principes de la langue arabe moderne,
Paris, 1808.
- (13) Hudson, J.H.
The administration of archives, Oxford 1974.
- (14) Jenkin Son, H.
Archives administration Oxford 1922 London, 1966.
- (15) Lane, Edward
Arabic & English lixicon, London 1874.
- (16) Lybyer, A. Howe
The government of the ottoman empire, London, 1913.
- (17) Mayer, L.A.
Saracenic heraldry, Oxford, 1933
- (18) Minague, Adela ide
The repair and preservation of records (Bull of The National
Archives N.5 1943.
- (19) Ministère des affaires culturelles, direction des archives de France.
Manuel d'archivistique, Paris, 1970.
- (20) Muller, Feith & Fruin
Manuel pour le classement & description de archives, laHaye,
1910.

Manuel for the arrangement & description of archives, New York, 1968.

(21) Oxford English Dictionary, 13 vols, Oxford 1933

(22) Redhouse

A Turkish & English Lixicon, constantinople 1890.

(23) Regional Seminar on Archives Dakar: Archives policy of French speaking African countries; (unisco Bull. for libraries vol XXVI no. 2 1972)

(24) Shaw, Stanford

The Financial and Administrative Organization & Development of Ottoman Egypt, N.J. 1962.

Ottoman Egypt in the age of the French Revolution Harvard Univ. Press. 1966.

(25) Shellenberg, T.R.

Modern Archive, Principles & Techniques, Chicago 1971.

(26) Van Berchem, Max

Corpus Inscriptionum Arabicarum, Egypt, 3 vols. Paris, 1903

(27) Webster's New World dictionary of the American language, New York.

(28) Webster's New Twentieth Century Dictionary Of The English Language 2nd ed. N.Y. 1963.

(29) Wiet, Gaston

Histoire de la nation Egyptienne (l'Egypte arabe) T. VI Paris, 1937.

الملاحق

- الملحق الأول: نشر نماذج لأنواع مختلفة من التصرفات
القانونية المقيدة بسجلات محكمة الباب العالى
- الملحق الثانى: فهارس سجلات محكمة الباب العالى
- الملحق الثالث: معجم المصطلحات التى وردت فى الوثائق
المقيدة بسجلات محكمة الباب العالى
- الملحق الرابع: الخرائط والصور واللوحات

الملحق الأول

نشر نماذج لأنواع مختلفة من التصرفات القانونية
المقيدة بسجلات محكمة الباب العالي

(طلاق)

١- سألت الحرمة ليلاً ابنه محمد بن اسماعيل عرف والدها بالحلي زوجها نور الدين بن حسن بن ناصر عرف بالبيسرى وأن يخلعها من عصمته خلع شرعى مسبوق بخلعين.

٢- على درهم فضة حال في ذمتها له وعلى ما سيجب لها عليه بعد ذلك من نفقة عدة إلى حين انتصايبها على الوجه الشرعى ما لم يحجر عليها وما لم تكن حاملاً فاجاب سؤلها كذلك.

٣- وخلعها الخلع المذكور على العوض المذكور واعترف بالدخول والاصابة وناصفها بما له في ذمتها من دين شرعى قدره مايه نصف فضة فلى نظير بقية حال صداقها.

٤- هو مايه نصف فضة مناصفة شرعية بإيجاب وقبول شرعيين وصدر بينهما إقرار بعدم الاستحقاق ما عدا أحكام العدة وأبرأها من الدرهم الفضة.

٥- سراه شرعية مقبولة وتصادقا على ذلك مضمولاً بالتوكيل

- محمد بن يونس

بهامش الوثيقة الأيمن السطور التالية :

بظاهر يديها ومعصمها وشفقتها

السفلى دق أخضر وبمعصمها

اليمن دق أخضر

طلاق

(تعليق زوجة)

- ١- علق محمد بن (. . .) بكر بأنه متى ضرب زوجته المدعوه شرايبية بنت موسى ضربا مبرحا وأثبتت ضربه
- ٢- إياها في أى محكمة من المحاكم وأبرأت ذمته من خمسة أنصاف من صداقها عليه تكون هي إذ ذاك طالقة طلقه
- ٣- بآئنة تملك بها نفسها تعليقاً شرعياً

(قبض مبلغ متأخر)

- ١- أشهد عليه الخوaja الحاج شمس الدين محمد بن الحاج تقي الدين بن اسماعيل المقدسى الشهير بالحواش الوكيل الشرعى عن الخوaja
- ٢- أحمد بن الحاج محمد المعروف بالنقيب الحنبلى بشهادة الخوaja شمس الدين محمد بن حسن بن محمد المقدسى الشهير
- ٣- بابن ذريق والزيى صالح بن على بن إبراهيم المقدسى الشهير بابن المروب لدى سيدنا الشيخ تقي الدين الفتوحى الحنبلى .
- ٤- المزكىين لديه بشهادة معين الدين بن فتح الدين بن شمس الدين الأنصارى الشهير باقطباى والمزكى الأول وحده
- ٥- بشهادة محمد بن سويف بن بكير المقدسى الشهير بابن ورحيش والمزكى الثانى وحده بشهادى محمد بن سويدان بن خليل
- ٦- الشهير بابن عطية المقدسى وعبد الرازق بن الحاج محمد بن نصر المقدسى الأشهاد الشرعى فى صحته وسلامته واختياره

٧- أنه قبض واستوفى من المعلم اسحاق بن اسرائيل بن يحيى اليهودى الربان المعروف بالسكناجي مبلغا جملته من

٨- الذهب السلطاني الجديده مايه دينار واثنان وعشرون ديناراً ونصف دينار قبضاً واستيفاً شرعيين وذلك

٩- هو القدر المتأخر لموكل القابض المشار إليه أعلاه فى ذمة المعلم اسحاق المذكور عن اصل مايه دينار واثنين وسبعين

١٠- ديناراً ونصف دينار من ذلك ثمن جوخه صينى وبرنس زكزة وقرقشيين حريـر فار مـكورى وملاه يـمنى سـبعه

١١- وعشرون ديناراً ونصف دينار وباقي ذلك وهو مايه وخمسة وأربعون ديناراً بدل قرض شرعى حسبما تشهد بذلك الورقه

١٢- المحضره من يد الوكيل المذكور المورخه بتاسع جمادى الأولى سنة احدى وستين وتسعمائة وصدقه على ذلك اسحاق المذكور

١٣- التصديق الشرعى وثبت التوكيل المذكور لدى سيدنا الشيخ تقي الدين الفتوحى الحنبلى المشار إليه أعلاه بشهاده

١٤- شهيدى التوكيل المذكور أعلاه وثبت باشهادهما على انفسهما وبذلك بشهاده شهوده لدى الحاكم المشار إليه أعلاه

١٥- ثبوتاً شرعياً وحكم ايد الله تعالى احكامه واحسن إليه بموجب ذلك حكماً صحيحاً شريعاً بعد تقدم دعوى شرعيه

١٦- صدرت من الوكيل المذكور على اسحاق المذكور واعتبار ما يجب اعتباره شرعاً واشهد على نفسه بذلك وحسبنا الله ونعم الوكيل

محمد بن محمد الفتوحى

سجل رقم ١٤ وثيقة رقم ٦٩٧ لوحة ٢٤

(مسكن شرعى)

- ١- أشهد عليه تقي الدين بن محمد المقرئ بن خير الدين الشهير بالتقيانى انه رضى ان تكون زوجته زمزم المراه ابنه ..
- ٢- محى الدين بن شرف الدين السمسار بالبهار والدها بسكن والدها محى الدين المنكور الكاين بالدرب الواسع
- ٣- بالقرب من باب البحر إلى فن يبيع لها منزلا شرعا لايقا بهما الرضى القشرعى للمقبول
- ٤- من ولد الزوجة للمنكورة وبه شهد وحسبنا الله ونعم الوكيل محمد بن محمد الفتوحى

سجل رقم ٤٢ وثيقة رقم ٢٤٤٤

(وظيفة ملو الفسقيه) ، ٢١ ربيع أول سنة ٩٨٧ هـ

- ١- قرر الحاكم عبد الكريم بن الحاج على وظيفة ملو الفسقيه بالجامع الكاين بالواليديه بجوار الشيخ دمرdash بوقف المرحوم
- ٢- برىم عوضا عن أخيه عبيد بحكم وفاته بما لذلك من الطين المرصد قدره فدان واحد فى الاحمديه بجوار الشيخ دمرdash المزبور

سجل رقم ٤٢ وثيقة رقم ٢٤٤٦

- ١- قرر الشيخ موسى بن عبد الغنى الطمندائى فى وظيفة البوابه والحدافه ورمى الريحان ووقود القنديل بترية المرحوم على المرحوش
- ٢- واخيه تقي الدين السكرى عوضا عن الشهابى أحمد بن نور الدين الشهير بالوارث بحكم وفاته بما لذلك من المعلوم وهو فى كل شهر سنه
- ٣- انصاف تقريراً فى تاريخه

سجل رقم ٤٢ وثيقة رقم ٢٤٤٧ :

- ١-قرر الشيخ بدر الدين حسن بن على الحنفى فى وظيفه قراه بوقف سبيل السد عوضا عن محمد الزعيم بحكم وفاته
- ٢-بما لذك من المعلوم وهو فى كل شهر ثلثون نصفا فى تاريخه

سجل رقم ٦١ وثيقة رقم ١٦٣٢ لوحة ا/٢٥ :

(وظيفة)

- ١-لدى مولانا النايب
- ٢-قرر المعلم الحاج منصور بن احمد بن زين الدين القرافى فى وظيفة المعمارىه بوقف المرحوم خوشقدم التمر بغاوى عوضا عن المعلم ابراهيم بن سليمان
- ٣-بن عبيد المحلاوى بحكم فراغه عن ذلك بحسمه اجتياه بما لذك من المعلوم الشاهد به الاستيثار تقريراً شرعياً مقبولا جرى ذلك وحرر فى رابع شهر
- ٤-رمضان المبارك سنه ثلث والاف

سجل رقم ٦١ وثيقة رقم ١٦٣٤ لوحة ا/٢٥ :

(دين)

- ١-بين يدى مولانا النايب ادعى الخواجه محمد بن على بن محمد الحلبي على نقولا بن منصور بن عبد الله الشهير بالمعلم النصرانى الملكى والياس بن يوحنا
- ٢-بن عيسى النصرانى الملكى بثمانين ديناراً ذهباً سلطانياً جديداً القدر الذى يستحقه بذمتهم بطريق الأصالة عليهما وعلى جرجيس النصرانى وكفاله فى ذمته
- ٣-كل منهما عن الآخر عن ثمن حرير خلعه معلوم لهم ابتاعوه وتسلموه منه قبل تاريخه وطلبهما بذلك وسئل سؤالهما عن ذلك فأجابا بالانكار فى
- ٤-ذلك فوجهت عليهما فنكلا عنهما مرارا وامتتعا من الحلف فعرفهما سيدنا المشار اليه معنى النكول فاستمرا على نكولهما فالزمهما مولانا الحاكم المشار اليه

٥-بائثمانين دينارا بطلب من المدعى المذكور واختارا اعتقالهما على ذلك فاعتقلا
جرى ذلك وحرر في رابع شهر رمضان سنة ثلث وألف
العبد محمد الحنفى
عبد الزعوف المالكي

سجل رقم ٦١ وثيقة رقم ١٧٤٥ ٢٥/ب :

(جزية يهود)

- ١-حضر لدى سيدنا ومولانا قاضى القضاة شيخ مشايخ الاسلام على بن مصطفى تابع
فخر أمثاله رمضان جاوش الأبواب السلطانية وملتزم الجوالى بمصر المحمية
ومعه مسلمون بن سلمون
- ٢-اليهودى وإبراهيم بن اسحق اليهودى وإبراهيم بن موسى اليهودى وجماعته من
اليهود الاغراب الواردين من الديار الرومية وطلب منهم على المذكور مال الجزية
وهو عن
- ٣-كل نفر اربعون نصفاً لواجب سنة ثلاث بعد الالف واجابوا بانهم دفعوا ما عليهم
من مال الجزية ببلادهم وهم مسافرون إلى بلادهم فابرز على من يده حكماً ديوانياً
- ٤-يتضمن أن الاغراب بعد مكثهم بالديار المصرية سنة اشهر مع من كان بيده
وصول ولم يكن بيده وصول فيؤخذ منه الجزية الكاملة على العادة تاريخه اواخر
- ٥-جمادى الاخر سنة الف وثلاثة وتمسك به وأنه معين من جانب رمضان جاوشى
لذلك فذكروا انهم بعد اقامتهم بمصر سنة اشهر يدفعون الجزية كما عين
- ٦-بالحكم المذكور فزعم على المذكور ان الحكم يدل على اخذ الجزية منهم مجرد
قدومهم للديار المصرية فعرفه مولانا الحاكم المشار اليه انه لا يطلب منهم الجزية
الكاملة
- ٧-الا بعد اقامتهم سنة اشهر بالديار المصرية كما شرح بالحكم المشروح اعلاه ومنعه
من معارضتهم بغير عادة ولا طريق شرعى منعاً شرعياً جرى ذلك وجرى
- ٨-في ثامن شهر رمضان سنة ثلاث بعد الالف

(فدية قتل)

١- بين بدى مولانا اللبابى حضر فخر اقرانه الزينى حسين المدعو حسام ابن على الرئيسى بالسويس المعمور ومعه علامه بن عبد الله بن عامر السامولى المعروف بالبرادعى وتبرع

٢- الزينى حسين المذكور بعلامه المذكور بمبلغ قدره من الفضة الجديدة معاملته تاريخه بالديار المصرية ألف نصف واربعمائه نصف تبرعا شرعا مقبولا مقبوضا بيد علام

٣- المذكور من الزينى حسين المذكور قبضا شرعا بالمجلس بالتمام والكمال وتصادق على ذلك ثم اشهد عليه علام المذكور انه عفى عن سالم مرقوق الزينى حسين المذكور قاتل عامر

٤- التراب ولد علام المذكور عن قتل ولده عامر المذكور المنحصر ارثه فى والده المذكور ورضى بتسليمه لسيدته الزينى حسين المذكور وقبل ذلك منه الزينى حسين المذكور فيه قبولا

٥- شرعا واقر كل منهما الاقرار الشرعى انه لا يستحق على الاخر حقا مطلقا زاد علام المذكور فى اقراره انه لا يستحق على سالم المذكور قاتل ولده عامر المذكور بسبب قتل ولده المذكور

٦- لا غيره من ساير الاسباب كلها مطلقا حقا ولا استحقاقا ولا دعوى ولا طلبا بوجه ولا بسبب ولا فضه ولا ذهاب ولا فلوسا ولا يمنا بالله تعالى ولا شيئا قل ولا جمل لسالف الآن منه

٧- الى تاريخه وتصادقا على ذلك وشهد عليهما بذلك وهما بحال الصحة والسلامة والطوايع والاختيار بحضور الحاج منصور اخى علام المذكور والشيخ شمس الدين محمد ابن الشيخ

٨- شهاب الدين احمد المغربى المالكى والشيخ نور الدين على البحرى والشيخ زين الدين صنع الله الامام والشيخ على التلبانى والشيخ عامر بن عيسى السفطى والزينى محمود ابن الشيخ نور الدين

٩- الحموى وناصرى محمد ابن بر وانه رئيس واطلاعه على ذلك وثبت الاثهاد بذلك لدى سيدنا الحاكم المشار اليه بشهاده شهوده ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما صحيحا

١٠- شرعا تاما معتبرا مرضيا مسئولاً فى ذلك مستوفيا شرائطه الشرعيه وواجباته المحررة المرعيه عالما بالخلاف فى ذلك واشهد على نفسه بذلك وبه شهد فى ثامن شهر رمضان سنة ثلاث و الف

سجل رقم ٦٧ وثيقة رقم ١٩٠٢ لوحة ٢٦ :

١- هذه حجة شرعية بالمصالحية النجمية بين يدى سيدنا ومولانا الحاكم الحنفى بالمحكمة المذكورة الموقع خطه باسمه بها بمعرفة فخر الاكابر والاماجد

٢- الخواجا ابي الفتح ابن المرحوم الخواجا مظهر كتحدا جماعه للتجار بخان الخليلى والمتكلم على جماعه الدالين بالسوق المذكور ومعرفة

٣- جماعه النقباء بالسوق وهم الزينى على بن فخر الدين وعبد الجواد وغيرهم تتضمن اسما جماعه الدالين وكفلايهم اللاتى ذكرهم فيه فى النمة

٤- والمال بسبب ما تسلموه من عامه المسلمين من سلاح وقماش وغيره مما يباع بخان الخليلى وسوق السلاح على العادة السابقة

٥- . . . حرر ذلك فى تاريخه ثامن عشرى ربيع الاخره المبارك سنة ثمان و الف

الدلال الدلال الدلال الدلال

على بن اسماعيل عبد الكريم بن محفوظ بن حسين احمد بن يوسف

الروبى كفيله عابدين كفيله شقيقه كفيله بلال الاطرق الروبى كفيله

محمد بلك باى عدى جاريش شقيقه محمد

الينكجربه المتفرق

الدلال	الدلال	الدلال	الدلال
مصطفى بن	خير الله بن على	محمد السيد صوى	على أبو الغبط
إبراهيم قراماش	الحمصى	كفيله . . .	كفيله عمر الخياط
كفيله أحمد . . .	كفيله شسقيقه	الجاويش	بائنه
ابراهيم			

الدلال	الدلال	الدلال	الدلال
عبد الجواد بن	خير بن عبد الله	مصطفى بن	محمد الحموى
صالح كفيله محمد	كفيله محمد	الجويدار كفيله	كفيله مراد
بن حسنين	البنكر والتمسبب	على القاقجى	الجاويش بالديوان
التوفكى من بك	بالسوق		العالى بمصر

١٠٠١

الدلال	الدلال	الدلال	الدلال
بهرام الرومى	حسين بن على	محمد الحموى	مرجان ابو على
كفيله سيده ناصر	الحموى كفيله	كفيله الشريف	وعنبر عتيق
التاجر	الشريف سليمان	سليمان العجمى	محمود باشسا
	بالسوق		كفيلهما عبد مظهر

الدلال	الدلال	الدلال
سلامه الخواتكى كفيله	محمد بن الشريف	عثمان بن عمر الحلبي
الشهابى احمد التاجر	وشقيقه على وعلى بن	كفيله على بن احمد
بالسوق	صالح وولده احمد	الظاوقجى

وابراهيم بن حسين

ضمنا كفالاً فى النمة

والعمال

الدلال	الدلال	الدلال
سليمان بن الشيخ امير الدين	نزيش بن محمد كفيله	سليمان الطوربي
كفيله احمد بالسوق	الزيني فضلى النقيب	كفيله ركن الدين الاسطى
	بالسوق	بخان الخليلي
الدلال	الدلال	الدلال
على بن شعبان كفيله بابا	مراد بن حسين القمطاط	مصلى ومالى الرومى
درويش جاويز	كفيله قرا حسن دلال	كفيلهما بولس بن الياس
	الاسير	الصوفى الحاج على دلال
	---	الاسير
الدلال	الدلال	الدلال
بلال عتيق مسيح كفيله	حيدر الحناوى كافله	رجب بن يوسف بن
مرجان عتيق اسكندر	محمد جاويز المتسبب	سليمان اللقاف ضمنا كفلا
المتفرقه	بالسوق	والثمه والمال
الدلال	الدلال	الدالين
يوسف الخياط	بولس الكوين وسلامه	ماباى الاكبر ومحمد
كافله يوسف عتيق الخواجا	البلقيني بيت المال	المغربى وابراهيم المودن
ابو الفتح	ضمنا كفلا فى الثمة	وابراهيم بربس ومحمد
	والمال	الحلبى كفيلهم الخواجا
		جمعه التاجر بالسوق
الدلال	الدلال	
محمد بن فرجان الفهمامى	سليمان بن على كفيله على بن فخر الدين النقيب	
كفيه الشريعى عمالى الدلال	بالسوق المذكور	
فى النجاس		

الدلال	الدلال	الدلال
حجازى بن موسى الطوقى	سليمان الصفوى كافله	على عاسق وولديه
كافله على بن عبد الجواد	قرا حسن دلال الاسير	ضمنا كفلا
النتيب بالسوق		
الدلال	الدلال	الدلال
عبد الكريم بن شهاب الدين	موسى البدرمانى كافله	محمد بسن على كافله
كافله محمد جاويز	محمد جاويز الدلال	حسين الجاويز
المتسبب بالسوق	بالسوق	
الدلال	الدلال	الدلال
شعبان ورمضان الاسطوانى	رضوان عتيق خضر	مصطفى بن قاسم الرومى
كافلهما محمد بن حسين	وعبد الله اليمانى	كافله باكير الجوجى
جاويز سكنه السدرب	متضامنان متكافلان	الحلبى
الأحمر		
الدلال	الدلال	الدلال
خليل بن محمد السعوى	محمد بن الشريفه كافله	حسين بن عبد الله كافله
كافله الشهبى محمد القبانى	الشيخ عبد . . .	رضوان البنجرى من بلك
التاجر فى البسط	الجارجى	أول
الدلال	الدلال	الدلال
اسماعيل بن محمد شعير	عبد الوهاب بن رضى	محمد الايحورى كفيه
كافله ابو النصر تابع الامير	الدين السيد امين كافله	فروح التاجر فى . . .
ناصر بن ماباى	الزنى يونس بن محمد	بخان الخليلى
	المتصرف بالمحاسبات	

الدلال	الدلال	الدلال
قاسم بن عبد الله الرومى	بياله الرومى كفيله	ابراهيم بن عبد الكريم
كافله فروح المنكور	بياله للتاجن بالسوق	كفيله عبيد الفتاح

المنصورى

الدلال	الدلال	الدلال
محمد بن ابي البقا	اغا عبد الله عتيق قلاب	بلال عتيق منصور
كفيله فضلى النقيب	كافله اسماعيل تابع	الحمامى كفيله جوهر
	الاغا المشار إليه	عتيق منصور الاجرود

الدلال	الدلال	الدلال
سليما السكندرى على	بابا جعفر الرومى	جوهر الحبشى عتيق
الخواجه احمد الرومى . .	كفيله كفيله درويش	علاى الدين كفيله احمد
الخواجه ابو الفتح والنقبا	محمود الرومى تابع	الحمامى
	كلشين	

الدلال	الدلال	الدلال	الدلال
محمد ابو شارب	جوهر عتيق	محمد الرومى	محمد الروبى
كفيله احمد	شريف جارحى	كفيله رضوان تابع	كفيله مصطفى بن
الحمامى	كفيله ياقوت عتيق	حسن باشا	مصلى الينجرى
	اياس جاويش		بلك ء

الدلال	الدلال	الدلال
محمد الروبى الكومى	اسكندر الرومى كفيله	محمد الكردى بن واصلى
كفيله مصلى الينجرى	الخواجه اسد العجمى	كفيله فرحات كتخدا
المذكور فيه	بالسوق	الامير على بن عمر
		بمعرفة النقبا

الدلال	الدلال	الدلال
احمد بن خليل القيروى	مسعود كفيhle عبد مظهر	نور الدين الحدير كفيhle
كفيhle على بن فخر الدين	بالسوق	عبد مظهر
التقيب		
الدلال	الدلال	الدلال
احمد بن عبد الجليل كفيhle	على بن ابي الفضل	علامه على العجمى كفيhle
على بن ابي الفضل	المذكور كفيhle الخواجا	الخواجا اسد العجمى
الدلال فى الرومى	جمعه بالسوق	التاجر بالسوق
الدلال	الدلال	الدلال
الشريف سليمان بن محمد	محمد بن مصطفى كفيhle	فرحات الحمصى كفيhle
الحسنى كفيhle الشريف	موسى بك باش بالباب	الحاج خليل الدابلى
حسن بن زكى الدين	العالى	
الدلال	الدلال	الدلال
مصلى بن حسن كفيhle	احمد الرومى	حسين بن يونس كفيhle
ولى بن على للتفكجى	كفيhle شقيقه درويش	محمد جاويش
الدلال	الدلال	الدلال
رضوان الانطاكى	علام بن محمد القرافسى	منصور بن ابراهيم كفيhle
كفيhle مصطفى بن	كفيhle احمد بن محمد	يونس بن عبد الجواد
المتفرقة	الخياط بالحر	
الدلال	الدلال	الدلال
مصطفى الطويل واحمد	عثمان بن على الروبى	منصور بن كفيhle شجاع
زهر مان متضامنان	كفيhle الشريف يوسف	الميسر بالسوق
متكافلان فى الذمة والعال	الجاويش بمعرفة الخواجا	
	المشار اليه	

سجل رقم ٦٧ وثيقة رقم ١٩١٦ لوحة ٢٧/أ :

(رجعة شرعية)

- ١- عادت الحرمة شامه المراه ابنة منصور بن ازمير الاقفالى عودا شرعيا على نظير صداقها الاول وقدره من الذهب السلطاني الجديد عشرة
- ٢- دنانير يحل لها عليه يموت او فراق إلى عصمه مطلقا الشهابى احمد بن محمد السعودى البططى عودا شرعيا على نظير العشرة دنانير المذكوره
- ٣- اعلا على حكمها وقرر لها بدلا عن كسوتها الشرعيه لكل شهر من الفضة الجديده سنه انصاف تقريراً شرعياً مقبولا واسقطتها عنه فى نظير
- ٤- مونه اولادها محمد ومحموظ اسقاطا شرعيا مقبولا ولا يمنعها من تعاطى صناعتها دايه وبلانه الاسقاط الشرعى المقبول وعلق على نفسه
- ٥- برضاه انه متى مضى شهر جمادى الثانى ولم بين زوجته شرايبه التى فى عصمته الان وثبت ذلك عليه بالطريق الشرعى وابراته من
- ٦- ربيع دينار تكن طالقا طلقه واحده تملك بها نفسها تعليقاً شرعياً مقبولا شمل ذلك ثبوت وحكم من الحاكم الحنفى بشهاده شهوده
- ٧- وبه شهد فى التالى للتاسع والعشرين من جمادى الاول سنة ثمان والـف

سجل رقم ٦٨ وثيقة رقم ٦٥٥ لوحة ٢٧/ب :

(أمر للنواب بالمحاكم)

- ١- فى ثانى عشر ذى القعدة الحرام سنة ثمان والـف مفاخر النواب الناهجون مناهج الصواب خلفا الشريعة الطاهرة بالقاهرة المحروسة
- ٢- ومصر القديمة وبولاى القاهرة دام تسديدهم نوضح لعلمهم الكريم فيه التحية والتسليم انه ليس بخاف عليهم التفاتنا لمصالح المسلمين
- ٣- وما فيه نفع العالمين وتقيدنا بالعدالة والانصاف والرافه والعفاف وقد بلغنا من التفات ان بعض نواب المحاكم

- ٤- اذا وقعت قضية لجحف في طلب المحصول وكذلك النواب من اولاد العرب والشهود ياخذون في القضايا زياده عما
- ٥- جرت العاده به وان المحضرين الذين من جانب محضر باشي ياخذون من الرعايا اموالهم بغير طريق وبمجرد والدعوى قبل
- ٦- الثبوت والاستخلاص ياخذون الرسم من المدعى وينخلون في القضايا التي لا دخل لهم فيها وياخذون الدراهم
- ٧- والبسفجية والمحضرين يتجاوزن في حق طريقهم بما فيه غايه الشده على المسلمين وبذلك حصل الضرر لعامة الرعايا
- ٨- وهذا لا نرضاه ولا نقر عليه واقتضى الحال انه لا يؤخذ في القضايا زياده عما جرت العادة القديمة به ولا يؤخذ في الحجج
- ٩- زياده عن الاثنى عشر نصف المعتقد ولا ياخذ أحد من النواب زياده عن حصته والشهود النصفين في كل حجه
- ١٠- من غير زياده ويتقيدون بعرضهم ويمشون بالعفه والاستقامة والخوف من الله تعالى والمحضر لا يدخل في شيء من القضية
- ١١- غير الدعوى ولا ياخذ رسما الا على ما سيقبض والبسفجية والرسل لا يتعدون العاده والاتصاف ومن خالف
- ١٢- بعد ذلك وحصل منه خلاف ما ذلك لا نكتفى منه بالعدر بل نقابله اشده المقابله ونحقره غايه التحقير والنواب
- ١٣- من اولاد العرب لا يحتجون بالنواب الحنفية ولا يعولون عليهم فانهم المسؤولون والمواخذون فيقيد علم ذلك بظاهر
- ١٤- السجلات ويكتب النواب خطوطهم بظاهرها ليكون حجه عليهم عند السؤل والسلام تحريراً في التاريخ المذكور.

سجل رقم ٦٩ وثيقة رقم ٨٥٣ لوحة ٢٧/ج :

(طلاق نصارى)

١- لدى الحاكم الحنفى اشهد عليه المعلم عواد بن يوحنا بن رزق الله النصرانى الملكى من بيت الشيخ يونس شهوده الاشهاد الشرعى فى صحته وسلامته وطواعيته واختياره انه ابان

٢- زوجته غزلان المراه ابنه جرجس النصرانيه اليعقوبية الجلاب والدها المذكور من عصمته وعقد نكاحه بينونه كبرى بالطلاق الثلاث وانها كلما عادت

٣- الى عصمته بوجه من الوجوه او بطريق من الطرق تكن طالقا ثلاثا باعترافه بذلك بشهوده الاعتراف الشرعى وثبت اشهاده على نفسه بذلك لدى الحاكم المشار

٤- اليه اعلاه بشهاده شهوده ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك الحكم الشرعى المستوفى للشرائط الشرعية من دعوى شرعية وبه شهد فى تاريخه

سجل رقم ٩٠ وثيقة رقم ١٥١٦

(تقرير فى وظيفة)

١- قرر مولانا محمد افندى الزينى احمد بن جانبای الينكجرى فى النصف من وظيفته النظر والتحدث على وقف على بن تابى بكر عوضا فى ذلك عن الشيخ سلام ابن الشيخ محمد عرف بابن شقيقات اللفيومى بحكم فراغه عن ذلك بحسن اختياره بشهاده شهوده

٢- بما لذلك من المعلوم الشاهد به الا يستيماز تقريراً شرعياً مقبولا فى تاسع رمضان سنة سبع عشرة وألف من خط الشيخ ابو اليسر .

(تطبيق)

- ١- بعد الآن من حضره سيدنا ومولانا قاضى القضاء شيخ مشايخ الاسلام لثانيه الحاكم الحنبلى على طره القصه المرفوعه اليه فى شان ما سيذكر فيه وقابله بمزيد الامتنال ثبت لديه معرفة موسى بن محمد المرزاي المعرفه الشرعيه
- ٢- وغيبته عن مصر والقاهره وضواحيها الغيبه الشرعيه المسوغه لسماع الدعوى والحكم على الغايب ومعرفه زوجته الحرمه ياسمين بنت عبد الله عتاقه الحاج بركات المغربى وانه تزوج بها تزويجا شرعيا ودخل بها واصابها وسافر وتركها
- ٣- مدته تسعة أشهر وهى بلا نفقه شرعيه وليس له قريب حاضِر يلزمه نفقتها ولا ارسل لها شىء فوصل وليس يعلم له مكانا ولا ترك عندها ما تنفقه ولا وجدت من يقرضها على ذمته وهى مقيمه بمنزل طاعته الذى سافر وتركها فيه
- ٤- لم تخرج منه إلا لضرورة شرعيه طلب الفسخ بشهاده موسى بن عبد الكريم وصالح الشامى الحايك وعلى بن على بن صلاح الدين السقا المعدلين لدى الحاكم المشار اليه بشهادة عمر بن ابي الفتح نقيب الدالين بسوق امير الجيوشى والشيخ
- ٥- سلامه بن يحيى بن عز الدين المدين التعديل الشرعى الكافى فى مثل ذلك شرعا وحلفت بالله العظيم انه تزوج بها واصابها وسافر وتركها وهى بلا نفقه ولا منفق شرعيين مدته تسعة أشهر وانه لم يترك عندها ما تنفقه ولا ارسل
- ٦- لها شىء فوصل وليس له قريب حاضِر يلزمه نفقتها ولا تعلم له مكانا ولا وجدت من يقرضها على ذمته وهى مقيمه بمنزل طاعته الذى سافر وتركها به لم تخرج منه إلا لضرورة شرعيه وطلب الفسخ الحلف الشرعى الكافى فى مثل ذلك
- ٧- شرعا ولما تم ذلك وثبت جريان الحلف بشهادة شهوده وما قامت به البيه المذكوره بشهادتها لدى الحاكم المشار اليه ثبوتاً شرعياً وطلبت من الحاكم المشار اليه ان يمكنها من فسخ نكاحها من زوجها موسى بن محمد المذكور

٨- فوعظها وصبرها وابت ان لا تصبر اجابها إلى سؤالها ومكنها من فسخ نكاحها من عصمة زوجها موسى بن محمد المذكور واشهدت عليها انها فسخت نكاحها من عصمته للمقتضى المشروح فسحا شرعيا فعند ذلك حكم بموجب ذلك
٩- ومن موجه فسخ نكاح باسمين المذكور من عصمة زوجها موسى بن محمد وامرها بالاعتداد في تاريخه حكما وامرا شرعيين وبه شهد في تاسع رمضان سنة سبع عشره وألف

سجل رقم ٩٦ وثيقة رقم ٢٨٢٢

(عتق بالقسطنطينية)

صورة عتقنا منه مصطفى النحوى الاصل المكتتب بقسطنطينية ما فيه من الاقرار بالاعتاق والتحرير وقع لدى العبد الفقير اليه سبحانه محمد بن أحمد المولى خلاقه بمدينة قسطنطينية المحمية

عفى عليهما

٢٨٣٣

١- هذه حجة صحيحه شرعيه ووثيقه صريحه مرعيه مضمونها عن ذكرها أقر واعترف بمجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف المصون عن التغير والتحرير آخر الاقران ابراهيم جلبى بن حسن الساكن محله معمار اياس بقسطنطينية المحمية بانه قد اعتق وحرر عبده

٢- ومملوكه المعترف بالرق له حامل هذا الكتاب مصطفى بن عبد الله الاقرق الأشهب الاوسط الملتحى النحوى الاصل فى راسه اثر الجرح وظفر ابهام يده اليسرى معلول حسبه الله العظيم وطلبا لمرضاء ربه الكريم ورغبه بما حواه قول

٣- النبى الاكرم صلى الله عليه وسلم من اعتق رقه مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار اعتاقا وتحريراً صحيحين شرعيين اقرارا صحيحاً شرعياً واعتراقاً صريحاً مرعياً فصار هو حراً كسائر الاحرار الاصليين له ما لهم

٤- وعليه ما عليهم فلم يبق لاحد عليه حق سوى الولاء الثابت للموالى على العتقا
شرعا جرى ذلك وحرر فى اليوم السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة اثنين
وعشرين وألف.

٥- ————— شهود الحــال

٦- هدايت الله افندى	الياس بن قاسم	محمد بائنه ابن	مصطفى بن جعفر
ابن قاسم الملازم		عبد الله الراجل	
محمد بن عبدى	خضر بن احمد	وغيرهم من	
		الحاضرين	

سجل رقم ٩٦ وثيقة رقم ٢٨٢٦

(أمر لطايفه الفجر)

١- صورة الامر المتعلقة بطايفه الفجر

٢- صدر هذا الامر الكريم الواجب الاجلال والتعظيم إلى كل واقف عليه وسامع له
وناظر اليه من امراء الالوية الشريفة السلطانية وحكام الشريعة المطهرة الاسلاميه
والكشاف والحكام وولاة امور الاسلام والخاص والعام نعلمهم ان طايفه الفجر
الشنتجية

٣- انهوا الينا ان العاده جرت فى القديم لامير حكار على كل نفر عشره انصاف ثم
استقر الحال على كل نفر منهم فى كل سنة خمسة عشر نصفا وهم قايمون بذلك
على هذا لاسلوب من غير ان يحدث عليهم حادثه لو يجدد عليهم مظلمه غير ان
رجب المهتار امير حكار الآن

٤- تعدى عليهم واخذ من كل نفر منهم اربعين نصفا بالظلم والعدوان وكتب لهم
وصولات مخططة التواريخ وحصل لهم بذلك مزيد الضرر ومثل ذلك لارضاءه وقد
رسمنا بان يتقدم كل واقف عليه باجرا المذكورين على العادة القديمه المستمره

٥-وما كان عليهم بموجب العادة يقومون به للمذكور ويمنع من المعارضه لهم او
ضرر او تشويش او اخذ شيء زائدا عن العادة والقانون قولاً واحداً وامسراً نافذاً
بحيث لا يشكى اليها بسبب ذلك مرة اخرى فليعتمد تحريراً فى اواخر صفر
٦-سنة اثنين وعشرين وألف بمدينة مصر

سجل رقم ١١٦ وثيقة رقم ٧٢٧ لوحة ١/٢٨ :

(طلاق يهود)

- ١-لدى مولانا الحاكم المالكى مبال هارون اليهودى بن يهودا بن ابراهيم اليهودى
الربان زوج ابنته ساره المرأة القاصره هو هارون بن يحيى بن يعقوب اليهودى
الربان ان يطلقها من عصمته وعقد
- ٢-نكاحه طلقه واحده تملك بها نفسها على نظير ما تستحقه المطلقة المذكوره بنزحه
مطلقها المذكور عن مؤخر صداقها عليه المعين بكتاب الزوجيه بينهما المعلوم
عندهما شرعا فى ذمة السائل المرقوم للمطلق على الحلول
- ٣-الشرعى فأجاب سؤاله لذلك وطلقها من عصمته وعقد نكاحه الطلقه المسؤله على
العوض المرقوم واعترف المطلق المرقوم بالدخول بها والاصابه وتصادقا على
ذلك وأقر المطلق المرقوم اقراراً
- ٤-شرعياً انه لا يستحق قبل مطلقة المرقومه والدتها الذميه رفقه المرأة الغايبتين عن
هذا المجلس حقاً مطلقاً ولا استحقاقاً ولا دعوى ولا طلباً ولا فضه ولا ذهباً ولا
فلوساً ولا نحاساً ولا ديناً
- ٥-ولا يمينا ولا حقاً من ساير الحقوق ولا يمينا بالله تعالى ولا شياقل ولا جيل لما
سلف من الزمان والى تاريخه ثم اذن المطلق المرقوم لوالد المطلقة السائل المرقوم
ان يدفع لابنته المرقومه

٦- نظير مؤخر صداقها المسول عليه عند بلوغها وطلبها لذلك اذنا شرعيا مقبولا ثم التزم والد المطلقة المذكوره فى ذمته وماله انه متى قام يعقوب شقيق المسائل المرقوم وطالب

٧- المطلق المرقوم بحق ما من حقوق المطلقة المعلومه عندهما شرعا والتزم بغرم شىء و . . . كان عليه القيام بنظير ما يغرمه له من ماله وصلب حاله بالغنا ما بلغ التزاما شرعيا

٨- مقبولا وتصادقا على ذلك وثبت الاشهاد عليهما بذلك لدى الحاكم المشار اليه بشهاده شهوده ثبوتا شرعيا وحكم بموجب الطلاق الحكم الشرعى وبه شهد فى ثمانى عشرى شهر ربيع

٩- الثانى سنه اربع واربعين والف خط الشيخ

محمد الالحينجى

سجل رقم ١١٧ وثيقة رقم ٦ لوحة ٢٨/ب :

(أمر خاص لورثة المسلمين)

١- ورد حجه شرعيه مسطره من الديوان العالى مشموله بامضا مولانا قاضى القضاء شيخ الاسلام من مضمونها

٢- سبب تحريره هو انه بالديوان العالى بالديار المصريه لما اتصل بمساع حاضرة الوزير المعظم والمشير المفخم والدستور المكرم ناظر

٣- مناظم العالم مصلح مصالح الامم منقذ المظلوم ممن ظلم مؤسس قواعد الدوله والاقبال بالرأى الصائب مشيد عفوان الصوله

٤- الاجلال بالفكر الثاقب مولانا حسين باشا يسر الله له من الخيرات ما يشا محافظ المملكه الشرعيه الاسلاميه بالديار المصريه دامت

٥- سعادته وابنت سيادته بحضور سيدنا افتخار القضاء والحكام اختيار ولاء الانام معذن الفضل والكلام محرر القضايا والاحكام

٦-مميز الحلال من الحرام مولانا قاضى الديوان ان جماعه بيت المسال يتعرضون لورثه المتوفيين بالديار المصريه فى

٧-متروكات مورثهم ويمنعونهم فيها التصرف بغير طريق شرعى وتقرر لدى حضرته عليه باخبار الثقاه من العسكر المنصوره

٨-وغيره برز امره المطاع الواجب القبول والاتباع لفخر ارباب الكمالات موسى اغا امين بيت مال الخاصه بمصر حالا ولتفخر

٩-الاعيان احمد جاويز ملتزم بيت مال العامه بان لا يتعرض احد منهما بالممالك المحروسه المصريه بورثه أحد ممن يتوفى

١٠-من طوائف العسكر المنصوره ولا من غيرهم من عامه الرعايا عن السوارث الشرعى الموجود بغير وجه شرعى ولا يعارضون

١١-احدا من الورثه من مخلفات مورثه ولا يدخلونهم فى شىء بخلاف الشرع الشريف والقانون المنيف بموجب بيور لدى

١٢-شريف على بياض مورخ فى عشره شهر تاريخه استجلابا للادعيه الصالحه فى الصحايف الخنكاريه العاليه دامت عن الاكرار

١٣-خاليه وعرض ذلك البيور لدى المشار اليه على مولانا قاضى الديوان واطلع عليه اطلاعا كافيا وتامله تأملا شافيا

١٤-واحاط علمه الكريم بمضمونه واثار باتباع ما برزت به الاوامر الشريفه والعمل بمقتضاه من غير عدول عن لفظه

١٥-ولا خروج عن فحواه وكتب ضبطا لواقعه الحال ومصدوقه المقال غب الطلب والموال ليراجع عند الاحتياج إليه

١٦-يعرض على من له ولايه الامر من ذلك من القضاء والحكام تحريراً فى اليوم الثالث من شهر ربيع الاول سنة ست واربع والـ

خط الشيخ محمد	الشيخ محفوظ	والشيخ زين العابدين
القادرى	الامام	

سجل رقم ١٢٢ وثيقة رقم ٥٥٠ لوحة ١/٢٩ :

(تقرير في وظائف)

- ١-قرر مولانا النايب الشيخين الفاضلين هما زين الدين عبد الرحمن ابن الشيخ عبد الرحمن ابن المرحوم عبد الباقي للقلشندى الخالدى ونور الدين على ابن الشيخ عمر الوزيرى بالسويه بينهما
 - ٢-فى وظيفة الشهاده بوقف المرحوم على الفئيش على سيدى حسين ابى العلا ببولاى القاهره عوضا فى ذلك عن الشيخ الامام العلامة شمس الدين محمد ابن مولانا المرحوم القاضى محمد الطناشى
 - ٣-لفراغه لها عن ذلك بحسن اختياره بما لذلك من المعلوم الشاهد به الاستيثار تقريرا شرعيا مقبولا وتمسك الفارغ مورخ فى ثالث عشر صفر سنة احدى واربعين والف
 - ٤-تحريرا فى ثامن عشر شهر ربيع الثانى سنة ست وخمسين والف وحسبنا الله ونعم الوكيل
- والشيخ محمد الدهشورى الشيخ عبد اللطيف القرافى

سجل رقم ١٢٢ وثيقة رقم ٥٥١ :

- ١-قرر مولانا النايب الشيخ زين الدين مصطفى ابن المرحوم الشيخ عامر التلوانى فى وظيفه قراه بوقف المرحوم انوار اغا عوضا فى ذلك عن فخر الافاضل شمس الدين محمد ابن المرحوم الشيخ سليمان التوصلوى لفراغه له عن ذلك
- ٢-بحسن اختياره بما لذلك من المعلوم الشاهد به الاستيثار تقريرا شرعيا مقبولا وتمسك الفارغ مورخ فى غايه ربيع الاول سنة خمسين والف لذلك حرر ذلك فى تاسع عشر شهر ربيع الثانى سنة ست وخمسين والف/ الشيخ محمد السيوطى

سجل رقم ١٢٢ وثيقة رقم ٥٥٢ :

- ١-قرر مولانا النايب القاضي على ابن القاضي احمد الوفاى فى نصف شهاده بوقف المرحوم اصطمر من ولّى الذين عوضا فى ذلك عن الشيخ عبد الرؤف ابن الشيخ زكريا العمرى لفراغه له عن ذلك بحسن اختياره بما لذلك
 - ٢-من المعلوم المعين بالاستعمار تقريراً مقبولا وتمسك الفارغ مورخ فى خامس ربيع الاول سنة اثنين ولربيعين والف تحريراً فى خامس عشر ربيع الثانى سنه ست وخمسين والف وحسبنا الله ونعم الوكيل
- للشيخ محمد المطيلم

سجل رقم ١٢٢ وثيقة رقم ٥٤٩ :

(اشهار اسلام)

- ١-لدى مولانا الحاكم الحنفى حضر موسى بن الياس النصرانى الشامى وتلفظ بالشهادتين بان قال بصريح لفظه اشهد أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله برئت من كل دين يخالف دين
 - ٢-الاسلام الشريف والزمّت احكام المسلمين وثبتت الاشهاد بذلك لدى مولانا الحاكم المشار اليه بشهادة شهوده وصدقه لديه شفاها ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك الحكم للشرع وسمى محمد
 - ٣-فى يوم تاريخه وبه شهد فى اليوم المبارك التابع عشر من شهر ربيع الثانى سنه ست وخمسين والف وحسبنا الله ونعم الوكيل الشيخ محمد (.)
- والشيخ احمد الشواربى

سجل رقم ١٢٨ وثيقة رقم ٢ لوحة ٢٩/ب :

(وثيقة تفرقة الخبز)

- ١-قرر مولانا النايب الشيخ الفاضل عطا ابن الشيخ سالم ابن الشيخ هندي المشتى فى النصف فى وظيفه تفرقه الخبز السلطاني بروق الريافه بالجامع الازهر
- ٢-عوضا فى ذلك عن الشيخ جمال الدين يوسف ابن الشيخ محمد الابيارى بحكم فراغه له عن ذلك بحسن اختياره بما لذلك من الخبز الجارى به العادة تقريرا شرعيا مقبولا
- ٣-وتمسكى الفارغ الاول منهما مؤرخ فى ثالث عشر شوال سنة ست واربعين والفس والثانى فى سادس عشرى القعده سنه ست وأربعين والفس جرى ذلك فى العاشر
- ٤-من ربيع الثانى سنة ستين والفس وحسبنا الله ونعم الوكيل الشيخ ابو الفضل والشيخ عبد اللطيف

سجل رقم ١٢٨ وثيقة رقم ١٠٧٣ لوحة ٢٩/ج :

(عتق)

- ١-لدى مولانا الحاكم الحنفى اشهدت على نفسها الحرمة سعد المملوك المراه ابنه المرحوم الشيخ الامام شمس الدين محمد بن المرحوم الشيخ العلامة ناصر الدين الدمنهورى شهوده الاشهاد
- ٢-الشرعى طايحه مختاره راغبه فى الخير انها نجزت عتق مرقوقتها بخيته بنت عبد الله اليكر السودا ابتغا لوجه الله الكريم وطلبا لثوابه العظيم وعملا بقول
- ٣-سيد المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم من اعتق نسمة مومنه اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار حتى الفرج بالفرج تتجيزا شرعيا وبمقتضى ذلك صارت

٤- بحقيقته المذكورة حرة من حراير المسلمين لها ما لهن وعليها ما عليهن ليس لاحد عليها ولا الا الاولا الشرعى فانه لمعتقنتها المذكورة ولمن يستحقه بعدها شرعا حسبما

٥- اشهدت على نفسها بذلك لدى الحاكم المشار اليه بشهادة شهوده ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك الحكم الشرعى فى رابع عشر شوال منه ستين والف

سجل رقم ١٢٠ وثيقة رقم ١٧٣٦ لوحة ٢٠/أ :

(نزاع على عبد أسود)

١- لدى مولانا الحاكم الحنفى ادعت الحرمة فاطمة ابنة الخواجه علاء الدين بن العلاء

على مصطفى بن يوسف الاودى باشى بان من الجارى فى ملكها

٢- جميع العبد الاسود المدعو فرج البالغ الحاضر بالمجلس وانها اعارته لبنتها

المصونة زين الشرف خاتون الحاضرة بالمجلس لتخدمها عارية

٣- مسترده لها متى شأت وانها وجئته الان فى يد المدعى عليه يستخدمه بغير طريق

شرعى وطلبت انتزاعه منه وتسليمه لها وهو ممتنع من ذلك

٤- وسيل المدعى عليه عن ذلك اجاب كل من المدعى عليه والعبد بالانكار لكون العبد

ملكا لها وانه كان فى رق المصونة زين الشريف

٥- خاتون وانها اعتقته اعتاقا لوجه الله تعالى بعد ان حضرت السى مجلس الشرع

بمحكمة باب سعادة والخرق بموجب حجه مورخه وما

٦- بها من ثبوت وحكم شرعيين من قبل مولانا عثمان افندى الحنفى المؤرخه فى

عاشر جمادى الاول سنة تاريخه وان المدعيه حضرت

٧- ذلك واطلعت عليه فلم تصدقه المدعيه على ذلك وطلب من فرج الشهاده على ذلك

فاحضر شاهدى الحجة المذكورة هما الشيخ الفاضل

٨- شهاب الدين احمد الحلوتى والشيخ محرم بن عبد السلام وشهدا غيب الاشهاد

الشرعى فى وجه المدعيه المذكوره ان المصونة زين

- ٩- الشرف حضرت إلى مجلس الشرع بالمحكمة المذكورة واعتقت عبدها المعترف لها بالرق فرج المرقوم اعتاقاً شرعياً مشمولاً ذلك بالحكم
- ١٠- الشرعى من الحاكم المشار إليه فى التاريخ المذكور اعلاه وان ذلك صدر بحضور والدتها فاطمه المدعيه المذكورة واطلعها على ذلك ولم تبد
- ١١- فى ذلك دافعا شرعياً شهادة شرعية واقعه موقع القبول واتصلت الحجة بمولاتنا الحاكم المشار اليه بشهادتهما ولما ثبت صدور الدعوى
- ١٢- والجواب لدى الحاكم المشار اليه بشهادة شهوده وما قامت به اليئنه بشهادتهما ثبوتاً شرعياً سألته فرج العبد المرقوم اجرا الشرع فى ذلك فاجابه
- ١٣- لذلك ونفذ الحجة على وجه المدعيه ومنعها من معارضه فرج المرقوم تنفيذاً ومنعاً شرعيين فى غايه ربيع الثانى سنه ثلاث وستين وألف
- ١٤- وحسبنا الله ونعم الوكيل / الشيخ محمد السامونى

سجل رقم ١٣٦ وثيقة رقم ١٨٨٦ لوحة ٢٠/ب :

(وظائف)

- ١- قرر حضره مولانا قايم مقام افندى مولانا فخر قضاة الاسلام سليمان افندى الحنفى نايب الباب العالى بمصر سابقاً وقاضى ولايه الفيوم مؤقتاً فى وظيفته الامامه
- ٢- الحنفية بمدرسه الصالحية النجميه بمصر المحروسه عوضاً فى ذلك عن حضره مولانا الشيخ الامام نخبة الاقطاب المعظم زين زين الدين بركه المسلمين عبد الوهاب ابن التخصصى
- ٣- ابن وفا شيخ سجاده ساداتنا الوفائيه وخليفه مقاماتهم المرضيه بحكم فراغه له عن ذلك بحسن اختياره بما لذلك من المعلوم المعين بالاستيثار والسكن المعد لذلك
- ٤- وهو القاعه ومنافعها التى بظاهر المحكمه الصالحية المذكورة والروايق ومنافعهما علو ذلك وعلو انجاز الذى به الباب المتوصل منه للقاعه

- ٥- المعروفه سابقا بسكن الشيخ شيهاب الدين رئيس الاطبا كان تقريراً شرعياً مقبولاً
رصد ذلك بحضور الشيخ عبد الغنى تعيلب وإطلاعاً على ذلك
- ٦- تصديقاً عليه واعترافه بعدم ابداء الدافع والمطعن فى ذلك بوجه من الوجوه
الشرعية ولا بطريق من الطرق المرعية وان لا تمسك له بما يخالف
- ٧- ذلك متى حضر مولانا الشيخ محمد ابو السرور ابن مولانا القاضى منصور
الرشيدى الشافعى الناظر الشرعى على الوقف المذكور وصدق
- ٨- على ذلك تصديقاً شرعياً مقبولاً تحريراً فى غره شهر صفر سنة سبعين والـ
الف الفغير على العطوى . . . الشيخ يوسف الدسطلى

سجل رقم ١٤٩ وثيقة رقم ٩٠٥

(بيع باطل)

- ١- لدى مولانا قايم مقام ادعى فخر امثاله الشهابى احمد الوكيل الشرعى عن فخر
الاكابر والاعيان الامير محمد جلبى صاحب عيار بمصر المحروسه على المحترم
رمضان السماك بانه قبل تاريخه اشترى من موكله الامير محمد جلبى المومى
اليه
- ٢- جميع صيد السمك بالبركتين الكائنتين بمصر المحروسه المعروف احدهما ببركة
الفيل والثانية ببركة قارون فى مده ثلاث سنوات من اول سنة ثمانين والـ
الف بموجب
تمسك بختم محمد جلبى المرقوم مؤرخ فى سنة
- ٣- وعشرين من شعبان تاريخه بمبلغ قدره سبعة آلاف نصف وخمسمائة نصف فضه
ويطالبه بالمبلغ المذكور لموكله فسيل المدعى عليه المذكور اعلاه عن ذلك فاجاب
انه لم يضع يده على ذلك ولم يتصرف فى ذلك
- ٤- فعند ذلك عرفه مولانا الحاكم المتداعى لديه ان بيع السمك فى البحر لم يصح وهذا
بيع باطل ومنع المدعى المذكور اعلاه من معارضته المدعى عليه المذكور منعاً
شرعياً تحريراً فى سابع ذى القعدة سنة ثمانين بعد الالف

(سداد دين)

- ١- لدى الحاكم الحنفى أشهد على نفسه الحاج أحمد بن على تابع محمد جاويش شهوده اشهادا شرعيا فى كمال صحته وسلامته وطواعيته واختياره وجواز الاشهاد عليه شرعا انه قبض وتسلم ووصل اليه من الاخوين
- ٢- المكرمين الشهابى أحمد والزينى مراد من طائفة العزب ولدا الحاج سليمان الزريكشى الشهير بالمهتار شيخ طائفة الدلائن فى الرقيق. مبلغا قدره من الاتصاف العدديه ثلاث آلاف نصف
- ٣- وماليه نصف واحد وعشرون نصفاً وهو القدر الذى يستحقه الحاج أحمد المشهد المذكور ديناً شرعياً على وجه وقف المرحوم على المهتار عندما صرفه فى العماره والمرمه الضروريتين بالربع
- ٤- الذى علو الوكاله المعروفه بالقاله الكاين ذلك بخط الشوجويين بمصر امحروسه الجارى فى الوقف المذكور وفى استحقاق والد الاخوين المذكورين وتحت نظره الصادره العماره المذكوره
- ٥- منه باذن الحاج سليمان المذكور قبل تاريخه المعين بالقايمة المشموله باسمه وختمه المخلده تحت يده الثابت صرف ذلك من يد المشهد المذكور على الحكم المشروح لدى مولانا الحاكم المومى
- ٦- اليه بشهادة عبد الرحمن ابن محمد الحداد والحاج احمد ابن محمد الهوارى والمحترم حمود والصعيدى ثبوتاً شرعياً قبضاً شرعياً بتمام ذلك وكماله باعترافه بذلك لشهوده
- ٧- الاعتراف الشرعى المقبول وبمقتضى ذلك صار الاخوان المذكوران يستحقان المبلغ المعين اعلاه ديناً على وجه الوقف بالطريق الشرعى وثبت الاشهاد بذلك لدى مولانا الحاكم

٨- بشهاده شهوده وحكم بموجب ذلك واشهد على نفسه بذلك وبه شهد فى خامس عشر
ذى القعدة سنة سنه ثمانين وألف الشينخ محمد
النجدى

أول أمر فى سجل رقم ١٥٢ ص ١

١- هذه المكاتبة صدرت من مجلس الشريعة المطهرة ومختل الطريقه المنورة بمصنر
القاهرة المحمية المائوسه العامرة مشموله بخط مولانا شيخ الاسلام اشرف الموالى
العظيم

٢- قاضى للنقض والابرار (قاضى) القضاء يومئذ بمصر المحمية عامله الله تعالى
بالطافه الخفيه ومطبوعه بخطه الى طايفه الصحافيين من تجار ودلائين وكل راغب
فى شرا الكتب وبيعها بسوق الكتبيين او غيره تتضمن اعلامهم

٣- الحال اقتضى ضبط ما يرد عليهم بالسوق وغيره من الكتب الموقوفه بحيث انه إذا
ورد كتابا للبيع ويظهر وقفه بيكتبه كاتب السوق بدفتره ويطلع عليه شيخ السوق
٤- كل أمر واعتبار ويرسلوه حين الورود الى خزينة الموقوفه وان لم يعرف له خزينة
ولا محل فيحضرها لمجلس الشرع لتكون موضوعا فى محل امين تحت يد تقه من
حمله

٥- . . . ينتفع المسلمون ولا . . . كتابا من بائع مجهول الا بضامن من معروف ولا
من خادم الا باذن مخدومه ولا من امراء غير معروفه ولا يجلس معهم الا من
يكون عدلا مرضيا

٦- . . . يكونوا تابعين للقوانين القديمة والقواعد المستديمة من غير تردد ولا عناد
وان يتقون الله سبحانه وتعالى حق التقوى ويراقبوه حق مراقبه فانه السبب الاقوى

٧- من خالف ذلك واتبع هواه فسوف يلقي لعنه من الله ويعاقب بكل العقاب ويحق
عليه العذاب ومن حذر فقد انذر والله عليم حكيم فى ٨ شعبان سنة ١٠٨١ ظاهرها
اسماء التجار والدلائين بالسوق المرقوم وهم

ثانى وثيقة فى سجل ١٥٢ باب عالى

(تعيين فى وظيفه)

- ١- باعث تحريره وموجب تحبيره هو ان فخر اقرانه الحاج على بن الحاج عبد الرحمن تابع كتحدا الساده الموالى قضاء العساكر الاسلاميه بمصر القاهره المحميه حامل هذا الكتاب رجل مستقيم ذو عفه وامانه
- ٢- صلاح وديانه تقيد بخدمتا غاية التقيد وما علمنا عليه سوا فى مده تصرفه فى مده توليه مولانا المولى شيخ الاسلام قاضى مصر المحروسه حالا دامت عزته وان علو نعمته
- ٣- فى كل شهر اربعين فضه وان جرايته فى كل يوم اربعة ارغفه والمرجو من كل . . . عليه ان يتقيد باكرامه لانه واجب الرعايه والاصلاح تحريرا فى غرة شعبان سنة ١٠٨١

سجل رقم ١٥٢ مكرروثيقة رقم ١١٩٤

(زواج)

- ١- لدى الحاكم الحنفى اصنق فخر المكرمين للمعتبرين الشيخ احمد بن الشيخ عطيه الله المغربى الطرابلسى مخطوبته المصونه آمنه خاتون بنت المرحوم الشيخ جمال الدين يوسف البهوتى الحنبلى
- ٢- على الكتاب والسنة النبويه المحمديه صداقا قدره من القروش الفضة خمسه وعشرون غرشا الحال لها عليه فى ذلك خمسة عشر غرشا مقبوضه منه بيدها بتصديق وكيلها الاتى ذكره فيه
- ٣- والباقي بعد الحال وقدره عشره غروش يحل لها عليه بموت أو فراق زوجها له بذلك على حكمه وكيلها الموعود بذكره هو الشيخ الفاضل زين الدين ابو الحسن بن المرحوم القاضى

٤- عبد اللطيف السوئي الحنبلي الثابتة وكانته عنها لدى مولانا الحاكم المشار اليه اعلاه بشهادته الشيخ محمد ذما بن الشيخ عابدين الوفاي والشيخ احمد بن شيخ محمد الحموي الثبوت الشرعي

٥- تزويجا شرعيا وقبوله الزوج المذكور على ذلك قبولا شرعيا والله سبحانه وتعالى مع المتقين ورحمته قريبا من المحسنين وعلى الزوج المذكور القيام لزوجته المذكورة بكسوتها شتاء

٦- وصيفا السوء امثالها على مثله شرعا واقع ذلك بحضور والدة الزوج المذكورة هي الحرمة سليمه المراه واطلاعها على ذلك واباحت للزوج المذكور السكنى بزوجته

٧- المذكوره بالمكان الكاين بخط الجامع الازهر برقع السلطان قايتباي ما دامت الزوجه في عصمته من غير اجره اباحه شرعية مقبولة وعرف بها كل من شاهدهي التوكيل تعريفا

٨- شرعيا وثبت الاشهاد بذلك لدى سيدنا الحاكم المشار اليه اعلاه بشهادته شهوده ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا وبه شهد في حادي عشر صفر سنة خمس وثمانين وألف

والسيد حسنى
الجرينى

الشيخ ابراهيم
القصرى

سجل رقم ١٦٠ وثيقة رقم ١٠

(نزاع على وظيفة)

- ١- سبب تحريره هو انه بين يدى سيدنا ومولانا شيخ الاسلام دامت عزته بمحضر فخر الاعيان الامير سليمان جاويش الديوان العالى المعين فى خصوص ما سيذكر
- ٢- فيه بموجب البيور لدى الشريف ادعى فخر ارباب العلم عمر افندى على فخر العلما والحفاظ ابراهيم افندى امام حضره مولانا الوزير محافظ مصر سابقا وهو

- ٣- الناظر الشرعى على وقف المرجوم شيخون العمرى سابقا ان بيد المدعى المذكور
وظيفة الكتابة الرومية بالوقف المزبور بموجب التمكن الشرعيين الشاهد لحداهما
٤- به بانتقال الوظيفة المذكورة عن محمد افندى لقرائه له عن ذلك المؤرخ فى ثالث
عشرى شهر ربيع الآخر سنة اربع وثمانين والى الثانى وهو الشاهد له بالتقرير
٥- الايقا فى ذلك ومنع خصمه عبد الفتاح افندى مؤرخ فى اواخر شعبان فى السنة
المذكورة وطالبه بمعلوم ذلك عن سنة اربع وثمانين والى سنة خمس وثمانين
٦- الف وقدره ثلاثة آلاف نصف ومائتا نصف ثنتان وأربعون نصفاً قصه حساباً عن
كل سنة الف نصف وتسعمائة وعشرون نصفاً فضه وهو ممتنع عن ادا
٧- ذلك له وسيل ابراهيم افندى المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف فى ذلك ونكر بانه
دفع لعبد الفتاح افندى المذكور معلوم الوظيفة فى سنة اربع وثمانين والى المزبورة
٨- وتمسك عليه المدعى بحجه منع خصمه المذكور ودل مضمونها على ذلك فعند ذلك
أمر مولانا المولى المومى اليه ابراهيم افندى المدعى عليه بدفع معلوم السنتين
المذكورتين
٩- للمدعى وأن له الرجوع على عبد الفتاح افندى المزبور بمعلوم السنة المزبورة
حيث كان ممنوعاً وخرجا على ذلك تحريراً فى ثانى عشرى شهر رجب سنة ست
وثمانين والى
الشيخ على القصرى والفقيه على
الوفائى

سجل رقم ١٦١ وثيقة رقم ٥٦٨ :

(ادعاء بعقوبة جارية)

- ١- لدى مولانا الحاكم الحنفى حضر فخر اقرانه الحاج خليل بن الحاج فضلى الديار
بكرى وصحبته عايشه البنات البالغ ابنة عبد الله الببضا اللون الروسى

- ٢- الجنس التصيرة للقامة المعتقلة البدن المدورة الوجه المقرونة الحاجبين وادعت عليه بانها كانت مرقوفة لشخص يدعى عبد الرحمن قاتى برلى
- ٣- الينرجى وانه لحضر اما من مدينة روس بحرا فاستدأ الديار المصرية ونزلا فى مركب صحبه جمع خفير من المسلمين فتشققها الرياح وشاهدوا
- ٤- فيها الاهوال حتى ارست بهم المركب المذكورة بساحل نهر النيل وذلك من نحو اربعة اشهر سابقه على تاريخه وان سيده الزينى عبد الرحمن
- ٥- المذكور فى تلك الحالة اشهد على نفسه جماعه من الركاب الذى كانوا معها بالسفينه المذكورة انه اعتقها لله تعالى واخرجها من ماله وملكه
- ٦- ثم اتها توجهت مع معتقها إلى نهر رشيد المحروس فباعها لشخص يسرجى يدعى حسن سكر بن اسمعيل مستحفظان ثم ان حسن المرقوم
- ٧- باعها لشخص يدعى محمد ثم ان محمد المذكور باعها لشخص يدعى يوسف مخلص بن مصطفى الاضاليلى الحاضر معها بالمجلس الشرعى ثم ان يوسف
- ٨- المذكور باعها للحاج خليل المذكور لولا باعاليه وانها الآن فى يده مدعيها رقبها وملكها وطلبت منه من ذلك وسيل الحاج خليل المدعى عليه-المذكور
- ٩- عن ذلك فأجاب بالاعتراف فى استرقاقها بمقتضى انه اشتراها بماله لنفسه وتسلمها من يوسف مصطفى الحليق الاضاليلى المرقوم بثمن قدره
- ١٠- من الفضة الاتصاف العدديه اربعة آلاف نصف وتسعماية نصف فضه واقبضه ذلك حين ذلك وصدقه على ذلك وعلى قبض الثمن المرقوم منه يوسف
- ١١- مصطفى الحليق المرقوم وطلب من المدعيه المذكوره بينه تشهد لها بذلك فاحضرت مفاخر الاعيان هم حسين بن صادق من طائفه عزيان
- ١٢- الامير محمد بن عبد الله من اهالى رملى المتفرقه والعلاى على بن محمد القرملى والزينى بكتاش بن حسن المليطى من طائفه كومليان واستشهداهم
- ١٣- عنما يعلمونه من ذلك فاقاموا شهادتهم لدى مولانا الحاكم المومى اليه فى وجه الحاج خليل المدعى عليه المرقوم بمعرفه عبد الرحمن قاتى مولى

- ١٤- ومعرفة امته عايشه المذكوره المعرفة الشرعيه للنافيه للجهاله شرعا وانهم ممن نحو اربعة اشهر سابقه على تاريخه نزلوا بصحبتهما فى سفينة من مدينة رودس
- ١٥- بحرا قاصدين الديار المصريه فتمسقتها الرياح وشاهدوا الاحوال حتى ارست بهم على ساحل البرلس ثم ان عبد الرحمن المرقوم اشهدهم على
- ١٦- نفسه بانه عتق جاريته المذكوره ابتغا لوجه الله تعالى شهاده شرعيه مقبوله ولما ثبت لدى مولانا الحاكم المومى اليه مضمون ذلك بشهاده من
- ١٧- سمس اعلاه طلبت منه المدعيه المرقومه ما يراه الشرع الشريف فى شأن ذلك فلجابها لذلك وحكم بعقها وحرثها وعرف الحاج خليل
- ١٨- المرقوم انه له الرجوع على بايعه بما دفعه له من مبلغ الثمن وان لكل من المشترين الرجوع على من باعه ايضا وامر المدعى
- ١٩- عليه برفع يده عن المدعيه المذكوره للمقتضى المشروح حكما وتعريفا واحدا شرعيات فامتثل ذلك الحاج خليل المذكور وخرجا على ذلك تحريرا فى عشرين
- ٢٠- ربيع الثانى سنة سبعة وثمانين وألف الشيخ على القصرى

سجل رقم ١٦١ وثيقة رقم ٥٧١

(ادعاء تجارية)

- ١- لدى الحاكم الحنفى ادعى خليل بن فضلى الديار بكري على الجمالى يوسف الحليق بن مصطفى الاضاليلى بان المدعى المذكور قبل تاريخه اشترى وتسلم لنفسه ممن الجمالى يوسف المذكور وهو باعه وسلمه جميع الجارية البيضاء اللون الروسية
- ٢- الجنس المدعوه عايشة المرأة القصيره القامة المدوره الوجه المقرونة الحاجبين المتعلله البدن بثمن قدره عن الفضة الانصاف العديده اربعة آلاف نصفاً وتسعمائة نصف فضه واقيضه ذلك حين ذاك

٣- وقد ثبت على وجهه حرية الجارية المذكورة بشهادة بينه شرعية عن دعواها على المدعى المذكور لدى مولانا الحاكم المشار اليه وحكم عليه رفع يده عنها بموجب حجة شرعية مسطره من هذه المحكمة مؤرخه فى عشرين شهر تاريخه

٤- ادناه وانه صار يستحق الرجوع على المدعى عليه المزبور بمبلغ الثمن المذكور وطالبه به وانه ممتنع من اداء ذلك له ليسال سؤاله عن ذلك وسيل الجمالى يوسف المدعى عليه المرقوم عن ذلك فأجاب بالاعتراف

٥- فى ذلك كله وصدق على دعواه المذكورة بمقتضى انه كان اشترى الجارية المذكورة من شخص يدعى محمد عزبان فى نظير جاريه بيضا روسيه وألف نصف فضه عددية دفعها له حين المبيع ولما ثبت لدى مولانا الحاكم المومى اليه

٦- مضمون الدعوى والجواب المشروحين اعلاه بشهادة شهوده لديه شفاها بالمجلس الشرعى ثبوتاً شرعياً عرفهما بان لكل واحد منهما الرجوع على بايعه بما دفعه له من مبلغ الثمن والتزم المدعى عليه بالقدر

٧- المدعى به المذكور وامره بدفعه للحاج خليل المذكور فامتنل ذلك وخرج فى رضاه على ذلك تعريفاً والزاماً وامراً شرعياً مسئولاً فى ذلك وعلى ما جر وقع التحرير فى ثانى عشرين ربيع الآخر سنة سبع ثمانين وألف

الشيخ على
القصرى

سجل رقم ١٦٢ وثيقة رقم ١٤١٦

(وديعه)

١- لدى الحاكم الحنفى ادعت الزميه سلطانة المراه اليهوديه بنت الزمى مازر اليهودى على الزميه حلوه بنت الزمى ابراهيم اليهودى بأن المدعيه المرقومه دفعت للمدعى عليها المرقومه

٢-وسلمتها على سبيل الوديعه الشرعيه من نحو خمسة عشر سنه سابقه على تاريخه
جميع زوج خلخال فضه زنته ثلثمائيه درهم وجميع قطع فضه حجر زنتها مائتا
درهم مستخلص ذلك من

٣-وجوه مخاض مخايش وجميع زوج سوار ذهب زنته ثلاثون مثقالا واستمر ذلك باقيا
معها تحت يدها إلى تاريخه وطالبتها بذلك وأجابت المدعى عليها المذكوره منكروه
لذلك ولم تثبت

٤-المدعيه دعوها المذكوره فعند ذلك طابت المدعى عليها المرقومه من مولانا الحاكم
المومى إليه اجرا الشرع الشريف لها فى ذلك اجابها لذلك وعرف المدعيه
المرقومه انه حيث

٥-كانت مقيمه هى والمدعى عليها المرقومه بمصر هذه الخمسه عشر سنه المرقومه
ولم تطالبها بذلك فى المده المذكوره فان دعوها عليها بذلك غير مسموعه ومنع
الزميه سلطانه

٦-المدعيه المرقومه عن معارضه الزميه حلوه المدعى عليها المرقومه بسبب دعوها
عليها المذكوره تعريفا ومنعا شرعيين وعلى ما جرى وقع التحريير فى ثامن
عشر ربيع الاول سنة ثمان وثمانين والف
الشيخ عبد الباقي الحنفى والشيخ محمد الشبراوى

سجل رقم ١٦٥ وثيقة رقم ١٦٥ :

(توكيل)

١-لدى الحاكم الشافعى حضر واشهد على نفسه السيد الشريف سلوم بن السيد مسام
الكبجى مشهوده اشهادا شرعيا انه وكل واثاب مناب نفسه ولده السيد الشريف عبد
القادر الرجل الكامل

٢- فى قبض واستخلاص ما هو مترتب له بذمه المحترم على بن عبد الحافظ الجيسان
والحاج احمد وولده المحترم عمر الشهير بـابن جميل وقدر المبلغ المترتب للموكل
المذكور منها تسعة عشر الف نصف فضه

٣- وفى الدعوى بذلك فى مجالس الساده القضاة ونوابهم وولاه أمور الانام وخلفائهم
وفى الحبس والترسيم والملازمه والاخراج خلا الصلح والابرار اقامه فى ذلك مقام
نفسه ورضى

٤- بقوله وفعله توكيلا شرعيا وقبل ذلك منه لنفسه السيد عبد القادر المذكور قبولا
شرعيا وتصادقا على ذلك وصدر ذلك بحضور ولد السيد سلوم اخى الوكيل
المذكور هو السيد الشريف برى للرجل الكافل

٥- اطلاعه على ذلك وتصديقه عليه اطلعا وتصديقا شرعيين مقبولين وبحضور
الشيخ العمدة زين الدين عبد الحافظ بن عبد الحافظ القباني واطلع على ذلك اطلعا
شرعيا وثبت الاشهاد بذلك

٦- ادى مولانا الحاكم المشار اليه بشهادة شهوده وصدوره لديه شفاها بالمجلس ثبوتا
شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا مسؤولا فيه وبه شهد فى ثالث عشر شعبان
المكرم سنة تسع وثمانين والف
الخفير سلامه للدمشقي
والشيخ محمد الهواش

سجل رقم ١٦٥ وثيقة رقم ١٦٢

(ايجار طويل وبيع انتقاض)

١- هذا مستند تواجر صحيح شرعى بعد الاذن من حضره مولانا شيخ الاسلام دامت
عزته لمولانا الحاكم الشرعى الحنبلى بالباب العالى الموقع خطه باعلى اصله
مضمونه اجر الشيخ الامام سليل الافاضل الكرام زين الدين ابن الحسن بن مولانا
المرحوم العلامة

٢- ابي هريره عبد الرحمن البكري الصديقي سبط آل الحسن الناظر الشرعى على وقف المرحوم الشهابي احمد نوير بموجب تقريره فى ذلك المؤرخ فى سابع عشر شهر ربيع الاول سنة تاريخه اذناه لكل من فخر الامايد والاعيان الامير ذو الفقار كنفدا طايفه

٣- مستحفظان مصر المحروسه سابقا وفخر الاعيان الامير حسن جوربجى طايفه مستحفظان المعروف بالببيرقدار بين المرحوم مصطفى زيد قدرهما فاستاجرا منه لانفسهما سويه جميع الارض الحامله المعالم بنا الوكاله وما بها من الحواصل والحوائث

٤- التى بظاهرها والحاصل الكاين ذلك ببوقاق القاهره بخط مورده البورى تجاه قهوه الزهارين ومنزل السوباشى المحصور ذلك بحدود اربعة بالاملا والمشاهده الحد القبلى ينتهى للشارع وفيه الحائوتين المتعلقين بالبندى حسن الطويل الحارث
٥- البحرى ينتهى للشارع تجاه القهوه المذكوره والشرقى ينتهى للطريق وفيه باب الوكاله ومعالم حائوت من جمله الحوائث المذكوره والحد الغربى ينتهى لمكان الامير حسن جوربجى أحد المستأجرين المذكورين بحد ذلك كله وحدوده وحقه وحقوقه

٦- ومعالمه ورسومه وما يعرف به ذلك وينسب اليه شرعا المعلوم ذلك عندهم شرعا والجارى ذلك فى الوقت المذكور وتحت نظر مولانا الشيخ أبو الحسن الموجر المشار اليه وله ولايه ايجار ذلك وقبض اجرتة لجهة الوقف المذكور بدلا له ما ذكر اعلاه وبالتصادق

٧- على ذلك ينتفع المستأجران المشار اليهما بذلك فى شئى الجدر وحفر الاشمانات والبناء والتعلّى على ذلك كيفها احبا واختارا وسكنا واسكانا واجساره وكيف شأ الانتفاع الشرعى على الوجه الشرعى لمدته ثلاثين عقدا

٨- كل عقد من ذلك ثلاث سنوات بلفظ يخصه وصيغه تميزه لمن يكن داخلا فيما قبله ولا متصلا بما بعده يشتمل ذلك على تسعين سنة كامله متواليه هلاليه تمضى من تاريخه اذناه باجره حاله وموجله قدرها عن ذلك، لكل شهر تمضى

- ٩- من ذلك من الغنصه الاتصاف العدديه ما به نصف واحده ونصفان اثنتان ونصف
نصف وربع نصف وثمان نصف فضه فالحال واجره كل شهر من ذلك اثنا عشر
نصفا ونصف نصف وربع نصف وثمان نصف فضه
- ١٠- وقدرها لطول المده المذكوره خمسة عشر الف نصف فضه مقبوضه بيد مولانا
الشيخ ابي الحسن الناظر الموجر المشار اليه من المستأجرين المشار اليهما القبض
الشرعى بتمام ذلك وكماله بالمجلس والموجله وقدرها فى كل شهر
- ١١- تسعون نصفا فضه يقوم المستأجران المشار اليهم لجهه الوقف المرقوم شهرا
بشهر كل شهر من ذلك فى اخره القيام الشرعى اجاره شرعيه مشتملة على
الايجاب والقبول والتسلم والتسليم الشرعيات بعد النظر والمعرفة
- ١٢- الاحاطه بذلك علما وخبرة نافيين للجهاله شرعا ثم بعد ذلك ولزومه اشترى
حضره الامير ذو الفقار والامير حسن المستأجران المذكوران بمالهما لانفسهما
سويه من مولانا الناظر المشار اليه فباعهما جميع ما بالارض المذكوره
- ١٣- من الابنيه والاتفاض القايمه والمطروحه الظاهره والمدفونه مما حصرته الحدود
المذكوره المعلوم ذلك عندهم شرعا والجارى ذلك فى الوقف المرقوم وتحت نظر
البايع المشار اليه وله ولابه بيع ذلك وقبض ثمنه
- ١٤- لجهه الوقف المذكور بالدلاله المذكوره وبالتصادق على ذلك اشترى شرعا وبيعا
بتا لازما محررا مدعيا صدر بينهم فى يوم تاريخه بايجاب وقبول شرعيين بثمان
قدره عن ذلك من الغنصه الاتصاف العدديه عشرة الاف نصف فضه
- ١٥- قيمة واستظهارا مما هو القيمه عن ذلك الثابته لدى مولانا الحاكم المشار اليه
بشهاده المهندسين الاتى ذكرهم فيه تسعة الاف ونصف فضه من ذلك ما هو
استظهارا لجهه الوقف المذكور الف نصف فضه باقى ذلك مقبوض ذلك
- ١٦- بيد الناظر البايع المذكور من المشترين المشار اليهما القبض الشرعى بتمام ذلك
وكماله بالمجلس واثن الناظر المرقوم للمستأجران المشار اليهما بتسلم ذلك
لانفسهما سويه التسلم الشرعى بعد النظر والمعرفة والاحاطه بذلك علما

١٧- وخبره نافيين للجهالة شرعا وتصادقوا على ذلك واذن مولانا الناظر المذكور للمستأجرين المذكورين فى الاتشا والعماره والتجديد والبنا والتعلى وكيفما أحبا واختارا وكل شىء انشاه وجدناه وبنياه

١٨- بذلك يكون لهما ملكا طلقا وحقا من حقوقهما اننا شرعيا مقبولا وذلك بعد اذن مولانا شيخ الاسلام المشار اليه بالكشف على ذلك وكشف على ذلك بحضور فخر الاقران العلى على كتخدا الامير لحد اغا معمار باش

١٩- والمهندسين الاتي ذكرهم فيه فوجد ذلك على الصفة المشروحه وعاد ككتاب الحروف ورقيقه وعرضا ذلك على حضره مولانا شيخ الاسلام المشار اليه عرضا شافيا ولما احاط علمه الشريف بذلك اذن بتولجر

٢٠- ذلك وبيع الابنيه والانتفاض على الحكم المشروح اعلاه اننا مرعيا واقع ذلك كله بحضور كل من المحترم الحاج حجازى بن محمد بن جميع والحرمة عابده وشقيقتها الحرمة زاهده المراتان بنتى المرحوم سليمان

٢١- والمحترم بدير بن احمد واخته سكرية البكر البالغ وهم نزيه الواقف المذكور المستحقين لغايب ريع الوقف المذكور واطلاعهم على ذلك وتصديقهم عليه واعترافهم بعدم ابداء الدافع والمطعن فى ذلك وقبض المحترم

٢٢- حجازى المذكور ما خصه من الاجره المعجله وثمان الانتفاض المذكورين بحق النصف وقدر الذى خصه من ذلك اثنا عشر الف نصف وخمسمائيه نصف فضه وما قبضته الحرمة زاهده وشقيقتها عابده المذكورتين ستة الاف

٢٣- نصف ومايتا نصف ثنتان وخمسون نصف فضه بالسويه بينهما وما قبضه المحترم بدير المذكور اربعة آلاف نصف ومايه نصف وسبعه وستون نصف فضه وما قبضته الحرمة سكرية البكر المذكوره الف نصف

٢٤- اثنتان وثلاثه وثمانون نصف فضه باقى مبلغ الاجره المعجله وثمان الانتفاض المرفومين اعلاه القبض الشرعى بتمام ذلك وكما له بالمجلس ولم يتاخر لهم ولا لاحدهم قبل الناظر والمستأجرين المذكورين من ذلك مطالبه

- ٢٥- ولا شئ قل ولا جل باعترافهم بذلك لشهوده الاعتراف الشرعى وتصادقوا على ذلك كله التصديق الشرعى واقع ذلك بحضور ولد الحرمة زاهده المذكورة هو المحترم مراد بن حجازى نوير المذكور والشيخ العمدة نور الدين
- ٢٦- على بن الشيخ محمد الجيزيرى مباشر الوقف المرقوم واطلاعهما على ذلك وتصديقتهما عليه وعرف بالمراتين وسكر المذكورة اطلاعا وتصديقا وتعريفا شرعيات وثبت الاشهاد بمضمونه عقد
- ٢٧- التواجر ومبايعه الانقاض لدى الحاكم الحنبلى المشار اليه بشهاده شهوده وثبت ايضا عنده معرفه العين المجره المذكوره والا بنيه والانقاض والتخرب والتهدم والتعطيل وان الاجره المذكورة
- ٢٨- هي اجره المثل من ذلك ومبلغ ثمن الانقاض المذكوره هو القيمه عن ذلك وان فى تواجر ذلك وبيع نقضه بالمبلغ المرقوم حظا ومصلحه لجهة الوقف المذكور فى حاله المذكوره وهى التخرب والتهدم
- ٢٩- والتعطيل لاحيف فى ذلك ولا شطط ولا غبن ولا فرط بشهاده المحترم مصطفى بن على والمحترم جاد الله بن على واخيه المحترم على المهندس كل منهم بمصر المحروسه العارفين بالاراضى واجرها والانقاض وقيمتها
- ٣٠- والعلاى على بن عبد الله مستحفظان كتخذا معمار باش المودين شهادتهم لديه بذلك كذلك للتأدية الشرعية ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك ومن وجبه عنده منع قبول الزيادة فى العين المجره وعدم انقاصها
- ٣١- لطول المدة المذكوره بموت المتعاقدين او احدهم او انتقال النظر والاستحقاق عنمن هو بيده حكما شرعيا واشهد على نفسه بذلك ثم اتصل ذلك بسيدنا الحاكم الشرعى الحنفى الموقع خطه اعلى اصله اتصالا شرعيا
- ٣٢- بشهاده شهوده ونفذ ذلك وامضاه واكده وقواه والزم العمل بمقتضاه واشهد على نفسه بذلك وبه شهد فى سادس عشر شعبان المكرم سنه تسع وثمانين والى
- الشيخ احمد الرمضانى
والسيد هاشم الحريثى

سجل رقم ١٦٦ وثيقة رقم ٨٠٥

(وظيفة القيد بسجلات الباب العالي)

١-قرر مولانا النايب كلا من فخر الافاضل حاروي انواع الفضائل محي الدين محمد جميل والشيخ شمس الدين محمد البهوش من اعيان السادة العدول بهذه المحكمه كل منهما دام فضلها سويه في وظيفه

٢-القيد بسجل وقايح الباب العالي وخدام سجلات المحاكم الموضوعه بخزينة السجلات بالباب ابقا لهم في ذلك على عادتھما ومستمر قاعدتھما لمزيد استقامتھما وحسن تصرفھما

٣-وما اشتملا عليه من محاسن الشيم وما اتصفا به من الجود والكرم وملازمتهما على التقوى وتمسكھما بالسبب الاقوى ورضا السادة العدول بهما ومكنھما من ذلك بموجب تمسكاتھما

٤-الشاهد لھما بذلك وامر باتباعه وعدم العدول عنه وابطل والفي كلما يخالف ذلك تقريراً شرعياً في غره محرم الحرام سنة احدى وتسعين والفي

٥-السيد عبيد والشيخ سلامه والشيخ عبيد والشيخ محمد الرحمن البحري الدسيثي اللطيف القرافي

والشيخ عبد الباقى والشيخ ابراهيم والسيد هاشم والشيخ محمد الحنفى القصرى الحرثى المنوفى والسيد أحمد الخا

سجل رقم ١٦٧ وثيقة رقم ٥٢١

(وظيفة القيد بسجلات الباب)

١-قرر شيخ الاسلام الشيخ الفھامه ابى عبد الله محمد الهوش في وظيفه القيد بسجل محكمه الباب وخزن الكتب والسجلات وكشف دفتر الغزالي

٢- ابقا له في ذلك على عادته ومستمر قاعدته لمزيد استحقاقه وامانته وديانته واكد العمل بذلك ومكنه من التصرف فيه بما لذلك من المعتاد لمتعاطيه اسوه من تقدمه في

٣- ذلك تحريرا في غره شهر القعدة الحرام سنة ثلاث وتسعين والف السيد
تاج العارفين

سجل رقم ١٦٩ وثيقة رقم ٢٣ :

(طلاق)

١- اذى الحاكم الحنفى سالت الحرمة شليبه المراه بنت منصور الزيات زوجها الشهابى أحمد بن الشيخ يوسف الطنجى البلبسى ان يطلقها من عصمته طلقه واحده اولى تملك بها نفسها على درهم فضه

٢- خى ذمه له على الحلول اجاب سؤلها لذلك وطلقها من عصمته الطلقه المسوله على العوض المرقوم معترفا بالنخول بها والاصابة وتصادقا على ذلك وعلى ان اخر ما تستحقه المطلقة المذكوره بذمه

٣- مطلقها المرقوم من موخر صداقها عليه ومما تجمد لها عليه من كسواى وانفاق وحقوق زوجيه وديون شرعيه ومن كل حق سابق على تاريخه والى تاريخه مما قدره واصله معلوم لهما شرعا مبلغ قدره

٤- مايتا نصف ثنتان فضه مقبوضه بيدها منه قبضا شرعيا بالمجلس بحضره شهوده واقر المطلق المذكور وهو بمفرده فريق اول واقرت المطلقة المذكورة وهى فريق ثان الاقرار الشرعى ان كل

٥- فريق منهما لا يستحق ولا يستوجب قبل الاخر بعد ذلك حقا مطلقا ولا استحقاق ولا دعوى ولا طلبا بوجه ولا سبب ولا فضه ولا ذهب ولا فوسا ولا نحاسا ولا دينارا ولا عينا ولا صداقا

٦-ولا بقيه من صدائق ولا كسوه ماضيه ولا نفقه متجمده ولا علقه ولا تبعه ولا يميننا بالله تعالى ولا شياقل ولا جل لما سلف من الزمان والى تاريخه ويعرف بالمطلقه المذكوره كل من الشيخ مصطفى بن

٧-المرحوم الشيخ جعفر الانصارى والمحترم محمد بن مراد العطار والمحترم طاهما بن عيسى العتقى والمحترم كريم بن عجم العلاف تعريفا شرعيا وصدر ذلك بحضور فخر امثاله الزينى عبد الباقي

٨-ابن سليمان اوده باش مستحفظان بمدينة بلبيس والمحترم على بن حسن الحايك والحاج احمد بن احمد الفراش واطلاعهم على ذلك اطلاقا مرعيا وثبتت الاشهاد بذلك لدى

٩-الحاكم المشار اليه بشهاده شهوده ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك حكما شرعيا مسئولا فيه واشهد على نفسه بذلك وبه شهد فى رابع عشر صفر الخير سنه خمس وتسعين والى والسيد هاشم الحريثى

سجل رقم ١٧٩ وثيقة رقم ٦٦٥

(وظيفة شهادة)

١-سبب تحريره هو ان حضرة سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام اشرف الموالى العظام صدر العلما الاعلام قاضى القضاء الناظر فى الاحكام الشرعيه بمصر المحميه

٢-الموقع خطه الكريم باعالى اصله دلم علاه امين قرر الشيخ العمده الفضل الأوحسد محمد عبده المالكى فى وظيفه الشهادة والكتابة بالديوان

٣-العالى وان يكون باش الشهود بالديوان وررسم لاستحقاقه لذلك لتقديمه فى خدمته ومعرفته واشتهاره بالديانته ومزيد الاستقامه

- ٤- يمكنه في ذلك بحيث ان لا احدا يتعداه ولا يتخطاه ولا يقدم عليه واكد للعمل بذلك
ومكنه من ذلك اسوة من تقدمه في ذلك
- ٥- وعلى ما جرى وقع التحرير وبه جرى به لسان العلم بالتسطير في عشرى شهر
جمادى الاول سنة خمس ومايه والف
خط السيد تاج القادري . وكتب عليها كامل اهل المجلس . والسيد مصطفى القادري

سجل رقم ١٨٠ وثيقة رقم ١٢٣

(وظيفة)

- ١- قرر مولانا شيخ الاسلام دامت عزته وأبقى وقوى ومكن الشيخ العمدة الفهامة
الفاضل الاوحد ابي عبد الله محمد الهواشي
- ٢- في وظيفة القيد بالسجل وحفظ السجلات ومكاتيب الاوقاف والكشف من دفتر مسلا
عبد الله افندي الغزالي الموضوع
- ٣- ذلك بالخزينة محكمة الباب العالي بمصر المحروسة ابقا له في ذلك على عادته
ومستمر قاعدته لمزيد استحقاقه وكمال
- ٤- اهليته ولما هو متصف به ومشتمل عليه من الديانة والامانة والعفا والصيانة واكد
العمل بذلك ومكنه من ذلك
- ٥- بحيث ان لا احدا يتعداه ولا يتخطاه ولا يفعل ذلك ويتعاطاه سواء بما انذلك من
المعتاد التعارف بين
- ٦- العباد تحريرا في ثامن عشرى شعبان سنة خمس ومايه والف السيد
تاج العارفين للقادري

السيد مصطفى
القادري

والشيخ ابراهيم
المعري

(ادعاء يسير بدین علی من اشتراه)

- ١- لدى مولانا نایب افندی ادعی المکرم محمد بن دیاب الدمیاطی علی الذمی مخبال ولد الذمی یقومی النصرانی الرومی بأن المدعی المذکور کان یسیرا بمدینه مالطه قبل تاریخه وان المدعی علیه
- ٢- المذکور اشتراه من الذی کان یسیرا عندهم باریعمائه غرش وخمسون غرشا عنده و تسلم المدعی علیه المرقوم من المدعی المرقوم زیادة علیه علی ذلك تسعه وسبعون غرشا عنده لیصیر جملته
- ٣- جمیعہ خمسایه غرش وتسعه وعشرون غرشا عنده وان المدعی علیه المرقوم جمیع ذلك فی ما هو من نحو اربع سنوات مائتا غرش ثنتان عنده من ذلك وما هو من نحو سنة ونصف سنه علی
- ٤- دفعتین مایه غرش واربعون غرشا عنده من ذلك وما هو علی دفعه من نحو سنه ونصف سنه ایضا اربعة وخمسون دینارا بنادقه یعدلها من القروس العدیده مایه غرش وتسعه وثمانون
- ٥- غرشا عنده باقی ذلك حسابا عن کل بندقی مایه نصف وخمسة انصاف فضیه ویطالبه بالتسعه وسبعین غرشا الزایده عن شرایه من الیسر المذکور اعلاء وسیل من المدعی علیه المذکور عن ذلك
- ٦- فأجاب بالانکار فی ذلك كله وكلفه ثبوت ذلك بالوجه الشرعی فاحضر كلا من المحترم حموده بن مسعود المغربی والمحترم عمر ابن قاسم المغربی المتسبب کلی منهما فی الزيت الطیب بمصر المحروسه الآن والیاسر
- ٧- کل منهما سابقا بمالطه المذکوره واستشهدهما عما یعلمانه فی ذلك فاقام کل واحد منهما شهادته بمفرده بین یدی مولانا الحاکم المشار الیه بان المدعی علیه تسلم من المدعی المرقوم اربعمائه غرش

٨- وخمسون غرشا عنديه القدر الذى اشترى به المدعى المذكور من اليسر من مدينه
مالطه وتسلم المدعى عليه من المدعى زيادة على مبلغ الشرا المذكور تسعة
وسبعون غرشا عنديه طبق دعوى

٩- المدعى المرقوم اعلاميعلان ذلك ويشهدان به شهادة شرعية مقبولة لديه شرعا
بعد التعديل والتزكية الشرعيين فعند ذلك طلب المدعى المذكور من مولانا الحاكم
المشار اليه اجرا الشرع الشريف

١٠- فى شان ذلك لجابه لذلك والزم المدعى عليه المذكور فى التسعة وسبعين غرشا
عددية الزايده عن مبلغ شرا المدعى من اليسر المذكوره اعلاه وامره بدفعها
للمدعى المرقوم الزاما وامرا شرعيين

١١- تحريراً فى تانى عشرى صفر الخير سنه احدى وعشرين ومايه والسف الشيخ
مصطفى الامليطى والشيخ احمد الوفاى

وكتب

بظاهر الحجه المذكوره ما وصل بيد محمد دياب المدعى المذكور من الاذنى فحال
المدعى عليه المرقوم بالمجلس الشرعى اثنان وسبعون غرشا وثلاث غرش من
اصل المبلغ المازوم فيه المذكور فى تاريخه

سجل رقم ١٩١ وثيقة رقم ٢٢٦

(معارضه فى تعاطى صناعه صبغ القطن)

١- لدى مولانا نايب اهندي ادعى الحاج محمد بن عطا الله البرهاتى على المكرم الحاج
على ابن حسين شيخ طايفه الصباغين فى القطن الهندي بان للمدعى المذكور
يتعاطى صناعتين احدهما صباغ القطن الهندي والثانى بصمجي

٢- وان المدعى عليه المذكور يعارضه فى صنع القطن ويطالبه بمنعه من المعارضه
له فعند ذلك سيل من الحاج على المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف
فى معارضته له بمقتضى ان تقدم مجلس توافق بين طايفه الصباغين

- ٣- ان البصمجي لا يتعاطى صبيغ القطن الاحمر وكتب اليهم حجه في شان ذلك فعند ذلك طلب الحاج محمد المدعى المذكور من مولانا الحاكم المشار اليه اجرا للشرع الشريف له في ذلك اجابه لذلك وعرف الحاج على المدعى عليه
- ٤- المذكور ان للمدعى المذكور ان يتعاطى صباغ صبيغ القطن وصناعة البصمجيهِ والتوافق الصادر قبل تاريخه لم يكن مطابقا للشرع الشريف ومن المدعى عليه المذكور بسبب معارضته للمدعى المذكور بسبب ذلك
- ٥- واجاز السيد الشريف مصطفى الغايب عن هذا المجلس في صبيغ القطن من غير معارض له في ذلك تعريفا ومنعا واجازه شرعا تحريرا في سادس عشرى شهر صفر الخير سنه احدى وعشرين ومايه والف
- الشيخ محمد العاملى
والشيخ عبد البر الهواش

سجل رقم ١٩٦ وثيقة رقم ١٠٧

(وديعة)

- ١- لدى مولانا النائب ادعت الحرمة فاطمه المراه بنت عبد الله البيضا على الحرمة حلیمه المرأة بنت عبد الله الحبشيه عتيقه المرحوم عبد الكريم اغا بان المدعيه المذكوره سلمت المدعيه للمزبوره
- ٢- على سبيل الامانه الشرعيه جميع زوجي سوار فضه صامت احدهما قيمته تسعه غروش والثاني قيمته ثمانيه غروش فضه عديده وحزام شكمه قيمته اربعه وعشرون غرشا وكذلك
- ٣- وسبت هلاليات قيمته خمسة غروش وثلاثه عشر دينارا جنزاليا وتطالبها بذلك وسيلت من المدعى عليها المزبوره عن ذلك فاجابت بالاعتراف في تسلمها الاعلان والنقد

٤- المشروح ذلك اعلاه من المدعيه المزبوره على الحكم المرقوم وانها وضعت ذلك بدولاب من جمله منافع سكنها الكاين بخط قوصون بعطفه المحكمه فضاعت الاعيان

٥- والنقد المدعى بها المذكوره سرقة من محل سكنها المزبور مع اسباب وامتنع لها من منزل سكنها المرقوم من غير تفریط ولا تقصير لها فى ذلك فعند ذلك طلبت الحرمة

٦- حلیمه المدعى عليها المذكوره من مولانا الحاكم المشار اليه اعلاه اجرا الشرع لها فى ذلك اجابها لذلك وعرف الحرمة فاطمه المدعيه المزبوره انه حيث كان الامر كذلك

٧- وانها سلمت المدعى عليها المزبوره الاعيان والنقد المدعى بها المذكور ذلك اعلاه على سبيل الامانة الشرعيه وسرق ذلك من منزل سكنها مع اسباب وامتنع لها فهي

٨- امينه والقول قولها بيمينها وحلفت على ذلك بالله العظيم الذى لا اله الا هو الرحمن الرحيم انها لم تعلم من اخذ الاعيان والنقد المذكور ذلك اعلاه ولم

٩- تقصر ولا تفرط فى ضياع ذلك وانما سرق من منزلها مع اسباب لها وامتنع وحلف زوجها اسمعيل ابن عبد الله الحبشى تابع عبد الكريم اغا المرقوم على ذلك

١٠- كذلك حلفا شرعيا موجه بالطريق الشرعى بطلب المدعيه المزبوره ومنعت فاطمه المدعيه المزبوره فى المعارضه لحليمه المدعى عليها المزبوره وزوجها اسمعيل المزبورين

١١- اعلاه تعريفا ومنعا شرعيين تحريرا فى خامس شوال سنة سبع وعشرين ومايه والى

سجل رقم ١٩٨ وثيقة رقم ٦٢٩

(دين ثمن اصلاح لدى القاضى)

- ١- بالباب العالى لدى الحاكم المولى خلاقه مصر المحروسه الموقع خطه وختمه اعلاه ادعت الحرمة غنيمه بنت عبد الله عتيقه المرحوم محمد اغا المعروف بحفر زان
- ٢- على المكرم السيد عثمان جلبى ان السيد احمد اغاباش جاويش نقيب الاشراف انها دفعت اليه من نحو سبع سنين مضت فى يوم تاريخه
- ٣- الفين نصف فضه ليصلح مهمتها عند القاضى ولم يصلح مصلحتها وانها الآن أرادت الرجوع عليه بالمبلغ المرقوم
- ٤- حسنل المدعى عليه المزبور فاجاب بالانكار وكلفت التمدعيه المرقومه ببينه تشهد لها وأظهرت العجز عن اقامتها واستطلعت
- ٥- المدعى عليه المذكور فحلف بالله ما دفعت له المبلغ المرقوم ولا أقل منه ولا قبض هو شيئا من المدعيه المذبوره وعند ذلك منع الحاكم المومى اليه
- ٦- الحرمة المرقومه عن مطالبته ذلك منعاً شرعياً محرراً فى اليوم الثالث عشر من محرم الحرام فى سنة تسع وعشرين ومائيه وألف

سجل رقم ٢٠١ وثيقة رقم ١١٩٦

(زواج)

- ١- لدى الحنفى بحضره كل من فخر الاعيان الامير محمد جلبى بن المرحوم رمضان والامير محمد تابع المرحوم ولى الفدى من طايفه جميلان كلاهما والعمده الفاضل
- ٢- الشيخ محمد الامام دلم كمالهم اصنق فخر اقترانه الفتى على بن عبد الله الاسود تابع فخر ارباب العلم الامير مصطفى الفدى بن المرحوم ولى افدى
- ٣- كاتب صغير طايفه كومليان حالاً مخطوبته المصونه مباركه البكر البالغ بنت المرحوم احمد بن عطيه من ناحيه نمشيت بولايه الغربيه على الكتاب

- ٤- والسنة المحمدية وعلى صدق قدر حال مقدمه من الفضه العديده الاتصاف العديده
ثلاثة آلاف نصف وخمسمائة نصف فضه مقبوضه منه لها بيد
- ٥- وكيلها عمها المحترم محمد بن عطيه من اهالي الناحية المذكوره الثابت توكيله
عنها وذلك وفيما سيذكر فيه لدى مولانا الحاكم المشار اليه اعلاه
- ٦- بشهادة الشيخ حسين بن المرحوم حسين الرشيدى والشيخ محمد بن المرحوم أحمد
العسال من الناحية المذكورة ثبوتا شرعيا قبضا شرعيا بتمام
- ٧- ذلك وكما له بالمجلس ضمن محرمه مربوطه والموخر للزوج المذكوره على
زوجها المرقوم وقدره من الفضه الموصوفه الف نصف وخمسمائة
- ٨- نصف فضه تحل لها عليه بموت او فراق زوجها له بذلك وكيلها عمها المرقوم
اعلاه تزويجا شرعيا وقبله الزوج المرقوم اعلاه منه لنفسه
- ٩- على ذلك قبولا شرعيا والله سبحانه وتعالى مع المتقين ورحمته قريبه من المحسنين
وثبت وحكم تحريرا فى رابع عشرين صفر سنة احدى وثلاثين ومايه والف
- الشيخ على
المنوفى
- الشيخ ابراهيم
القلمى

سجل رقم ٢٠٧ وثيقة رقم ١٨٣٤

(استبدال نصارى)

- ١- بعد الاذن للحاكم الحنبلى سطر ما مضمونه اشهد على نفسه المعلم بترس بترك
النصاره اليعاقبه بمصر المحروسه يومئذ ولد المعلم سليمان النصرانى اليعقوبى
وهو الناظر على وقف
- ٢- دير مسترد بموجب تقريره فى ذلك المخلد تحت يده بالطريق الشرعى شهوده
الاشهاد الشرعى هو بالصفه المعتبره شرعا انه ابدل بطريق نظره على الوقف
المرقوم للذى ميخائيل ولد النضى يوحنا النصرانى

- ٣- الزيعوبى المهندس الشهير بالصفى فاستبدل منه لنفسه جميع الخربيه المستهده
المسلوبه منه شرعا الكايه بظاهر القاهره المحروسه بخط المقسم المبارك المشتمله
على سياج ومنافع وحقوق المحصوره
- ٤- بحدود اربع بدلاله الاملا والمشاهده الحد القبلى ينتهى إلى بيت اللى مسجود ولد
اللى . . . والحد البحرى ينتهى بطاحون هناك جاريه فى الوقف المزبور والجدار
فيه مشترك والحد الشرقى ينتهى الى الطاحون
- ٥- المذكوره ايضا الجدار فيه مشترك والحد الغربى للطريق وفيه الوجهه والباب
بحد ذلك وحدوده وحقه وحقوقه ومعالمه ورسومه وما يعرف به ذلك وتنسب اليه
شرعا المعلوم ذلك عندهم شرعا
- ٦- والجارى ذلك فى الوقف المرقوم وتحت نظر المبدل المرقوم وله ولايه ابدال ذلك
بالطريق الشرعى وبالتصادق على ذلك استبدالا صحيحا شرعيا وابدالا صريحا
مرعيا انعقد بينهما فى ذلك يوم تاريخه
- ٧- بايجاب وقبول شرعيين فى نظير الحصه التى قدرها الثلثان سنة عشر قيراطا من
اصل اربعة وعشرين قيراطا شايعا ذلك فى كامل المكان الكاين بحاره درب
النصارى داخل درب الجنينه المعروف
- ٨- بدرب . . . للقايم على الارض المحنكره المشتمل كامله بدلاله الحجه الشرعيه
المسطره من الصالحيه بمصر المورخه فى عشرى محرم الحرام سنة سبع وثلاثين
ومايه والى على منافع ومرافق وحقوق وحدود
- ٩- اربع بتدلاله المذكوره الحد القبلى ينتهى لمكان اللى قديمه والحد البحرى ينتهى
لمكان وهبه النصارى والحد الشرقى ينتهى لمكان نصر الله والحد الغربى ينتهى
للزقاق وفيه الوجهه
- ١٠- والباب بحد ما منه ذلك كله وحدوده وحقه وحقوقه ومعالمه ورسومه وما يعرف
به ذلك وينسب اليه شرعا المعلوم ذلك عندهما شرعا والجارى الحصه المذكوره
من المكان المرقوم فى ملك

١١-الذمى ميخائيل يشهد له بملكه لذلك الحجة المحكى تاريخها اعلاه واعترف الذمى ميخائيل الذمى المرقوم بتسلم الخربه المذكوره لنفسه واعترف المعلم بترس النصرانى المرقوم بتسلم الحصه المذكوره

١٢-من المكان المرقوم لجهه الوقف المرقوم التسلم الشرعى على الوجه الشرعى بعد النظر والمعرفه والاحاطه بذلك علما وخبره نافيين للجهاله شرعا وبمقتضى ذلك وبما شرح اعلاه صار الذمى ميخائيل

١٣-المستبدل المرقوم يستحق ملك الخربه المذكوره يتصرف فيها لنفسه يساير التصرفات الشرعيه وصارت الحصه المذكوره فى المكان المذكوره مستحقه لجهه الوقف المرقوم يصرف فى مضاريفه

١٤-اللازمه منضمه لذلك الاستحقاق الشرعى بالطريق الشرعى للمقتضى المشروح وتصادقا على ذلك وثبت الاشهاد بذلك لدى الحاكم الحنبلى المشار اليه بشهاده شهوده ثبوتا

١٥-شرعيا وحكم بموجب ذلك بصحه الصيرورتين حكما شرعيا متصلا حكما ومنفذا من قبل الحاكم الحنفى اتصالا وتنفيذا شرعيين تحريرا فى غره محرم سنه ثمان وثلاثين ومائه والف

والشيخ عبد البر

للشيخ محمد العيادى

الهواش

سجل رقم ٢٠٩ من ١ مراسلة :

١-مراسله شريفه من حضرة سيننا ومولانا المولى الاعظم والتحرير الاقخم الاكرم علامه العرب والعجم موضح ما خفى عن الاقهام وانكتم شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الاعلام قاموس البلاغه

٢-ونيراس الاقهام اشرف المساده الموالى الاعزه الكرام المحفوظ بعنايه الملك المبدى مولانا على احمد افندى قاضى مصر المحميه حالا من مضمونها ان من جمله محاكم

٣- مصر المحروسه محكمه الصالحه النجميه وان اتمه الوزراء دايمًا يتغلبون على
فضاه العساكر بمصر المحروسه ويدعون ان نيابه المحكمه المزبوره لهم من غير
مستند ولا شرط

٤- وان امام حضره مولانا الوزير المعظم الحاج ابوبكر باشا منع من تعطى نيابه
المحكمه المزبوره لأن الوزراء اذا ارادوا امرا لا يساعدهم فيه الموالي

٥- يجرونه على ايدى امامهم كيف شاؤوا ويجرون عليهم فرماناتهم الباطله وايضا لكون
الاتمه مستندين إلى الباشاوات بتثبيت بهم ارباب التزويرات

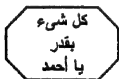
٦- فيظهرون الفسادات وان نقض هذا الامر لاحدا من الموالي بعد ما احكمت دفع هذه
البليه ركونا إلى الذين ظلموا فارجو من الحق جل جلاله

٧- ان يوقع عليه ما نودع للذين يركنون إلى الظالمين ويسلط الباشاوات وسائر
الاباشات عليه تسليطا لا مدفع له ونصحت اخلاقى

٨- بهذا فمن لا يعرفه ولا يلاحظه ثم ظهر له ما يكون فلا يلومن الا نفسه وانه من
الان لا احد من الموالي يوجه لهم نيابه المحكمه المزبوره لما فيه من

٩- راحه المسلمين والموالي وكل من احدث امرا مخالفا لذلك فعليه من الله الانتقام وان
تقيد هذه المراسله بسجل الباب العالى حفظا للمقال

١٠- رضبطا للمال وعلى ما جرى وقع التحرير فى ثامن عشرى ذى الحجه الحرام
ختم سنه احدى واربعين ومايه والف



سجل رقم ٢٢١ وثيقة صفحة ٥٤

١- على الاصواف المطلوبه من حضره مولانا شيخ الاسلام عوايد الخدمه حكم المعتاد

كاتب تقرير كاتب تقرير باش كاتب القسمه باش كاتب القسمه

صوف ببلاق ايضا بالمحكمه العسكريه صوف عده العربيه صوف

عده	صوف عده	عده	عده
_____	_____	_____	_____
١	١	١	١

ترجمان كبير	باش كاتب	باش كاتب ديوان
صوف	المحاسبه	ورقيقه صوف
<u>عده</u>	<u>صوف</u>	<u>عده</u>
٣	١	٢
عند المقابله	بيولاق	بالمحكمه
صوف	صوف	صوف
١	١	١
ترجمان صغير	سردار صوف	سردار صوف
صوف عده	(٠٠٠)	صوف عده
٢	١	١
بيولاق	بالمحكمه	بالمحكمه
١	١	١
كاتب بحواله	محضر باشا	كاتب بحواله
صوف	صوف	صوف
١	١	١
جاويشان	صوف	جاويشان
١	١	١
بالديوان صوف	صوف	بالديوان صوف
١	١	١

كاتب الكشف

صوف	صوف	صوف	صوف
١	١	١	١
قضاء المذاهب	الثلث عده	طونجى	مقيد الباب
صوف عده	صوف	صوف	صوف
٢٢	٣	١	١

علم اليالك فى شهر رمضان المعظم للخدمه حكم المعتاد القديم

كاتب تقرير	باش كاتب	باش كاتب العربيه	باش كاتب	ترجمان كبير
جوخ اذرع	القسم العسكريه	جوخ اذرع	الديوان جوخ	جوخ اذرع
عده	جوخ اذرع	عده	اذرع عده	عده
٦	عده	٦	٦	٦
٦	٦	٦	٦	٦

ترجمان	سردار جوخ	بمق سردار	محضر باشا	کلاونجی
صغیر	عدہ	جوخ عدہ	جوخ انزع	جوخ عدہ
جوخ عدہ	٦	٤	٤	٤
٦				
ثانی کاتب	مقید		جوخ انزع عدہ	
دیوانی جوخ	الباب		٦٢	
عدہ	جوخ عدہ			
٤	٤			

سجل رقم ٢٤٦ وثیقة رقم ٦٥٤

(ادعاء باحمال ضاعت)

١- لدى الحنفی ادعی السيد الشریف احمد بن السيد مستحفظان من التجار بمصر علی الحاج محمد بن الحاج سالم الحایک بان المدعی المذكور من نحو سنتین سابقین علی تاریخه

٢- اشترى من المدعی علیه المذكور احد عشر حمل قماش وغيره لیحمل ذلك علی جماله من مصر المحروسه إلى مکة المشرفة بمبلغ قدره مائتا دینار ثنتان واثمان واربعون دینارا ذهباً

٣- محبوباً حساباً عن اجره کل حمل من ذلك اثتان وعشرون دیناراً ذهباً محبوباً وایضه اجره ذلك بتمامه وکماله وقد ضاع من الاحمال المذكوره حملاً واحداً فی داخله

٤- مقاطع قماش . . قطنیه وقمصان واکلمه وغير ذلك قیمه ذلك ثمانیه عشر الف نصف فضه ویطالبه بئمن الحمل المذكور بالوجه الشرعی فیسئل المدعی علیه المذكور

٥- عن ذلك فاجاب بالاعتراف فى كون المدعى المذكور لكر منه الاحد عشر حمل
المذكوره بالاجره المذكوره وفى كونه اقبضه اجره ذلك غير انها لما وصلا الى
مكه المشرفه

٦- بوادى فاطمه بالقرب من العمرتين سلم المدعى عليه المذكور المدعى المذكور
جميع الاحد عشر حمل القماش المذكوره وتوجه إلى مكه المشرفه ثم ان المدعى
المذكور اجتمع

٧- مع للمدعى عليه المذكور بمكه المشرفه وذكر له بانه ضاع حمل من الاحمال
المذكوره وتخاصم معه بسبب ذلك واخذ منه ستون ديناراً ذهباً محبوباً فلم يصدق
المدعى

٨- المذكور على ذلك وكلفه ثبوت كونه سلمه الاحد عشر حملاً المذكوره بالتام
والكمال بوادى فاطمه بالوجه الشرعى وطلب من الحاج محمد المدعى* المذكور
البيان على

٩- تسليم الاحد عشر حملاً المذكوره بتمامها للمدعى المذكور بالوجه الشرعى
فاحضر كلا من المحترم المكرم الحاج احمد السمسار فى البن بخط الجماليه ابن
محمد القطنجى

١٠- والمحترم الحاج على بن المرحوم شعبان حياظه واستشهدا عنما يعلمانه فى
ذلك فاقام كل واحد منهما شهادته على انفراده بمعرفه المتداعيين المذكورين

١١- وانهما كانا بصحبتهما بوادى فاطمه فى التاريخ المذكور وان الحاج محمد المدعى
عليه المذكور سلم السيد الشريف احمد المدعى المذكور جميع الاحد عشر حملاً
قماش المذكوره بتمامها

١٢- وكما لهما وان للحمل ضاع من المدعى المذكور بعد تسليمه لذلك وانهما يعلمان
ذلك وشهدا بانه كذلك شهادة شريعيه واقعه فى وجه المدعى المذكور مقبوله

١٣- بعد ان استخلفهما مولانا الحاكم المشار اليه اجتهدا وحلف كل منهما بالله العظيم على
ذلك كذلك الحلف الشرعى بالطريق الشرعى ولما تم الحال على هذا المتوال

* نسي الكاتب كلمة (عليه)

١٤- كما شرح طلب الحاج محمد المدعى عليه المذكور من حضره مولانا الحاكم
المتداعى لنيه فعل ما يقتضيه الشرع الشريف في شأن ذلك فاجابه لذلك وعرف السيد
احمد

١٥- المدعى المذكور انه حيث ثبت شهادة البيه المسماء اعلاه تسليمه الاحد عشر حملا
بتمامها وكمالها من المدعى عليه المذكور بوادى فاطمه بالقرب من مكه المشرفه
١٦- وحلفا الشاهدين المذكورين على سبيل الاجتهاد وان شهادتهما صحيحة وانهما
صادقين فيما شهدا به وان الحمل ضاع من المدعى المرقوم بعد التسليم المدعى
١٧- المذكور ممنوع من معارضته للمدعى عليه المذكور بسبب دعواه المذكوره وحكم
عليه بذلك تعريفا وحكما شرعيات تحريرا في ثامن
١٨- شهر جماد الثاني سنة خمس وستين ومايه وألف

والشيخ حسن
الردى

الشيخ زينى
الازبكي

سجل رقم ٢٤٦ وثيقة رقم ١١٦٥

(ادعاء برق)

١- هو انه بين يدى سيدنا ومولانا شيخ الاسلام ادعى احمد الشاب البالغ الخالى الان على
الحاج ابراهيم بن باكير الارفلى بان المدعى المذكور حر الأصل
٢- مسلم المله وابيه يدعى جوهر اغا وامه تدعى فريخان ومسقط راسه بمدينة كركسوت
بمحله شاطر لى وان المدعى عليه المذكور واضع يده عليه بطريق الرق ويستخدمه
٣- خدمه نعيونديه بغير طريق شرعى وبطالابه برفع يده عنه واطلاق سبيله بالوجه
الشرعى وسئل من المدعى عليه عن ذلك فاجاب بالاعتراف فى وضع يده على
المدعى

٤- المذكور بطريق الرق وانكر حريته المدعى المذكور وجدها جحدا كلياً وكأنف

المدعى المذكور ثبوت حريته المذكوره بالوجه الشرعى وطلب منها البيان

٥- على ذلك فاحضر كلا من المكرم يوسف بن حسن والمكرم محمد بن احمد

الكردى كلاهما واشهداهما عنما يعلمانه له فى ذلك فاقام كل واحد منهما شهادته

على

٦- انقراده بين يدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه بمعرفة احمد المدعى وابويه

المذكورين اعلاه المعرفه للشرعيه النافيه للجهاله شرعا وان احمد المدعى

٧- المذكور حر الاصل ومسلم المله وابيه جوهر اغا وامه فرخان ومسقط رأسه بمدينة

كركوت بمحله شاطر لى يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك شهاده

٨- شرعيه واقعه فى وجه المدعى عليه مقبوله بالطريق الشرعى وعند ذلك طلب

المدعى المذكور من مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه اجرا الشرع الشريف

وحكم

٩- الله تعالى له فى شان ذلك اجابه لذلك وعرف المدعى عليه المذكور انه حيث كان

الامر كما ذكر وان المدعى حر الاصل ومسلم المله وابويه جوهر اغا

١٠- وفرخان المذكورين ومسقط رأسه فى محله شاطر لى بمدينة كركوت وثبت ذلك

بشهاده من سمى اعلاه فان الحر لا يملك واللازم عليه رفع يده عن

١١- المدعى المذكور واطلاق سبيله لكونه حرا من احرار المسلمين له ما لهم وعليه

ما عليهم من القضا والاحكام وحكم عليه بذلك وبصححه حريه المدعى

١٢- المذكور تعريفا والزاما وحكما شرعيات واشهد على نفسه الشريفة بذلك تحريراً

فى سادس عشرين ذى القعدة سنه خمس وستين ومايه وalf

والسيد محمد

الشيخ محمد

المحرقى

المرخم

(ادعاء بجارية)

- ١- بين يدي مولانا افندى ادعى الحاج سليمان بن محمد من ولاية درابزين على الذمى ميخائيل ولد الذمى عبد النصرانى القبطى بان المدعى المذكور
 - ٢- اشترى من الذمى ميخائيل المدعى عليه المذكور جميع جاريه سودا تدعى عايشه المراه بمنزل المدعى المذكور بمبلغ وقدره خمسون ديناراً ذهباً
 - ٣- محبوباً وانه اشترها منه فى غره شهر الحجه سنة سبع وسبعين ومائه وألف واقبضه الثمن المذكور والكمال وبعد شرايه الجارية المذكوره
 - ٤- وردها له بعد شرايه لها فى يوم تاريخه وطلب منه الثمن الذى دفعه له فدفع له من ذلك تسعه زر محبوب والباقي له بزمته من اجل ذلك احد واربعون
 - ٥- محبوباً ويطالبه بذلك الوجه الشرعى وسئل سواله عن ذلك فسئل . . . الذمى ميخائيل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالانكار
 - ٦- فى ذلك . . . كليا وكلف المدعى المذكور ثبوت دعواه بالوجه الشرعى وطلب منه البيان على ذلك فأحضر بينه لم تصادق شهادتهما الصحه
 - ٧- وطلب منه البيان ايضا فنكر ان لا بينه له خلاف ذلك وعجز عن ثبوت ذلك عجزاً كلياً ولم يلتزم يمين الذمى ميخائيل المدعى عليه
 - ٨- المذكور على ذلك . . . طلب الذمى ميخائيل المدعى عليه المذكور من مولانا افندى المشار اليه اعلاه اجرا ما يقتضيه الشرع الشريف له فى شان
 - ٩- ذلك اجابه لذلك وعرف الحاج سليمان المدعى المذكور انه حيث كان الامر كما ذكر وعجز عن ثبوت دعواه المذكوره ولم يلتزم يمين المدعى
 - ١٠- عليه المذكور على ذلك فهو . . . من دعواه المذكوره عن الذمى ميخائيل المدعى عليه المذكور وامره بعدم معارضته له بسبب دعواه المذكوره
 - ١١- ولا تسمع له دعوى بعد ذلك بسبب ذلك تعريفاً و . . . وامراً وحكماً شرعيات تحريراً فى رابع شهر صفر سنة ثمان وسبعين ومائه وألف
- السيد محمد عبد البر والشيخ

(ظهور عيب شرعى فى جارية)

١- بين يدى مولانا شيخ الاسلام ادعى الحاج ابراهيم بن المرحوم سعود المغربى الترابلسى على نخر اقرانه السيد الشريف عبد الله بن المرحوم السيد يوسف الديار بكرى

٢- (أن) المدعى المذكور اشترى من المدعى عليه المذكور جميع جاريه سودا تدعى حلیمه من نحو اربعين يوما سابقة على تاريخه بمبلغ قدره اربعة وخمسون دينار ذهبا

٣- (محبو) با قبضه مبلغ الثمن المذكور وانه اشترأها منه سالمه من العيوب الشوعيه والآن ظهر بها عيب شرعى وهو الحمل ويريد ردها عليه واخذ ثمنها

٤- (المعين) اعلاه بالوجه الشرعى ويسال سؤاله عن ذلك فسيل من السيد عبد الله المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالاعتراف فى بيعه الجارية المذكوره

٥- للمدعى المذكور بالثمن المعين اعلاه وفى كونها سالمه من العيوب الشرعيه وبالاتكار فى الحمل المذكور فامر مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه باحضار القابلات

٦- لكشف على الجارية فحضرت كلا من الحرمة ستمهم المراه بنت مبارك والحرمة فاطمه بنت المرحوم على القابله كلاهما وكشفتا على الجارية

٧- (المذكوره) واخبرت كلا منها بين يدى مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه على طريق الشهاده بان الجارية المذكوره بها حمل ظاهر من نحو ثلاث اشهر سابقه

٨- (على) تاريخه اخبارا وشهاده شرعيين فعند ذلك طلب الحاج ابراهيم المغربى المدعى المذكور من حضره مولانا شيخ الاسلام المشار اليه اعلاه اجرا ما يقتضيه

٩- الشرع الشريف له فى شأن ذلك اجابه لذلك وعرف السيد عبد الله المدعى عليه المذكور انه حيث كان الامر كما ذكر وثبت بين يديه شهاده القابلتين

١٠- المذكورتين حمل الجارية المذكورة فاللزم على السيد عبد الله المدعى عليه
المذكور دفع المبلغ الذى قبضه من الحاج إبراهيم المدعى المذكور وقدره من غمير
تكرار

١١- اربعة وخمسون ديناراً ذهباً محبوباً عن ثمن الجارية المذكورة وسئلته الجارية
المذكورة فامتثل ذلك وتسلم الجارية المذكورة ودفع المبلغ المذكور للمدعى

١٢- المرقوم وأمر السيد عبد الله المدعى عليه المذكور بأن يرجع على من بأغره
الجارية المذكورة بما أقبضه له من ثمن الجارية المذكورة وحكم على كل منهم
بذلك

١٣- . . . شريفاً والزموا وأمرأ وحكما وامتثالا شرعيات تحريراً فى حادى عشرى
شهر شوال سنة تسع وسبعين ومايه وألف

السيد محمد
عبد البر
والشيخ سليمان الشحوتى

سجل رقم ٢٧٠ وثيقة رقم ٢

(ادعاء باحمال دخان فى مدينة غزة)

- ١- بين يدى مولانا افندى ادعى الحاج سالم على المشد البلبيسى على الحاج محمد
حيوش بن الحاج يحيى حبشى الغزاوى بأن المدعى المذكور كان بغزى من نحو
- ٢- سنة اثنى عشر سابقه على تاريخه وانه اشترى جانب دخان غزاوى بقدر ثمانيه احمال
دخان واراد السفر إلى مصر وحمل احماله المذكورة فتعرضوا له جماعه من مدينة
- ٣- غزى ومنعوه السفر فرجع وترك الاحمال الدخان المذكورة بخان السلطان بغزى
فحضر المحترم حموده عم المدعى عليه المذكور ووضع يده على دخان المدعى
- ٤- المذكور وشطب اسم المدعى المذكور وكتب اسم المدعى عليه المذكور وارسله مع
الرباعه إلى المدعى عليه المذكور شركه بينهما وبطالب المدعى المذكور

٥- المدعى عليه المذكور بالاحمال الدخان المذكوره بالوجه الشرعى وسيل من الحاج محمد حبوش المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالانكار فى ذلك وجده جحدا
٦- كليا وكلف المدعى المذكور ثبوت دعواه المذكوره بالوجه الشرعى وطلب منه البيان على ذلك فاحضر كل من المحترم محمد بن الحاج على والمحترم احمد بن سليمان

٧- البلييسى واشهدهما عما يعلمان له فى شان ذلك فاقام كل واحد منهما شهادته على انفراده بين يدى مولانا افندى المشار اليه اعلاه بمعرفه المتداعين

٨- المذكورين ومعرفه عم المدعى عليه المذكور ومعرفه الدخان المرقوم وانه من نحو ستة اشهر سابقه على تاريخه تعدى الحاج حموده عم المدعى عليه-المذكور

٩- على دخان المدعى المذكور واخذ منه ستة احمال دخان غزاوى وشطب اسم المدعى المذكور وكتب اسم المدعى عليه المرقوم وارسله للمدعى عليه المذكور صحبه

١٠- الرباعه وتسلمه المدعى عليه المذكور ووضع يده عليه وان قيمه كل حمل من ذلك خمسون ريالاً حجراً بطايقه يعلمان ذلك ويشهدان به كذلك شهاده صحيحه

١١- شرعيه واقعه فى وجه المدعى عليه المذكور مقبوله بالطريق الشرعى فلم يبد فى شهادتهما دافعا ولا مطعنا شرعيين فعند ذلك طلب الحاج سالم المدعى المذكور

١٢- من حضره مولانا افندى المومى اليه اعلاه اجرا ما يقتضيه الشرع الشريف وحكم الله تعالى له فى شان ذلك اجابه لذلك وعرف الحاج محمد حبوش المدعى عليه

١٣- المذكور انه حيث كان الامر كما ذكر وثبت بين يديه تسلم الحاج حموده عم المدعى عليه المذكور الستة احمال دخان المدعى بها المذكوره وشطب اسم

١٤- المدعى المذكور وكتابه اسم المدعى عليه المذكور على الاحمال المذكوره وارسال ذلك الى المدعى عليه المرقوم بشهاده البيئه المسماه اعلاه بشهادتهما لديه

١٥- وان الحاج حموده شريكا للمدعى عليه المذكور فاللازم على الحاج محمد حبوش المدعى عليه المذكور دفع الستة احمال دخان الذى تسلمها

- ١٦- المذكورة للحاج سالم المدعى المذكور ان كانت موجوده والا قيمتها ان كانت معنومه وامره يدفع ذلك للمدعى المذكور وحكم عليه بذلك
- ١٧- تعريفا والزاما وامرا وحكما شرعيات وبه شهد وحرر في رابع شهر رمضان سنة احدى وثمانين ومائتين

سجل رقم ٢٧٦ وثيقة رقم ٥-

(ادعاء بفنم)

- ١- بين يدي مولانا ائندى ادعت الحرمة حليمه المراه بنت المرحوم عبد الرازق من اهالي ناحيه الشيخ زين الدين بولاية طحطا بالوجه القبلى على
- ٢- مطلقها المحترم صبره البواب بوكاله المرحوم قائم كتحدا بخط سوق السمك قريبا من البندقيين بان المدعيه المذكوره تستحق بزمه مطلقها المذكور
- ٣- ثلاث نجات غنم وجميع فرده سوار فضه وحزام ذهب وطا . . لحاس وتطالبه بذلك وكان . . لها زياده عن النصف الريال المفروض
- ٤- لها من قبله عن نفقه ولديها منه هما تركيه ومحمد الدارجين في كل شهر نصف ريال بطاقه وسيل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب
- ٥- بالاقرار في صدور الطلاق الثلاث لزوجته المذكوره من نحو سنتين سابقتين على تاريخه وان المدعيه المذكوره في رابع عشرى شهر
- ٦- ذى القعدة الحرام سنة تاريخه ادناه حضرت بمصر المحروسه وصدر منها تحرير الحساب على جميع حقوقها من مواشى وصادق وحلى ومصاغ
- ٧- وغير ذلك وصارت خالصه منه وكلا منهما مرفق لا يستحق قبل الفريق الاخر لا كثيرا ولا قليلا ولا جليلا ولا حقيرا ولا شيا قل ولا جل
- ٨- بموجب وثيقه مؤرخه بالتاريخ المعين اعلاه المعين بها في كل سنة ستة ريال بطاقه نظير نفقه ولديه المذكورين وعلى انها

- ٩- قبضت من تاريخه على سبيل التعجل ريتاين اثنين بطاقه وابرز المدعى عليه المذكور من يده الوثيقة المذكورة وقريت بالمجلس الشرعى
- ١٠- فى وجه المدعيه المذكورة قصدت على ذلك وعلى صحه قبضها من المطلق المذكور الريتاين المذكورين غير انها ذكرت ان النفقه المذكوره
- ١١- قبله على ولديها المذكورين فعند ذلك طلب المحترم صبره المدعى عليه المذكور من حضره مولانا افندى المشار اليه اعلاه اجرا ما يقضه الشرع
- ١٢- الشريف وحكم الله تعالى لها فى شأن ذلك اجابه لذلك الحرمة حليمه المدعيه المذكوره انه حيث كان الامر كما ذكر
- ١٣- الحساب على جميع حقوقها الشرعيه المعين ذلك بالوثيقة المكتتب والمحكى تاريخها اعلاه وصار كل منهما فريق وصدقت على
- ١٤- ذلك وعلى صدور التقرير المعين اعلاه وهى ممنوعه من دعوها المذكوره ومنعها من معارضتها للمطلق المذكور بسبب دعوها
- ١٥- المذكوره وابقى الغرض والتقرير المعين اعلاه على حكمه المشروح باعاليه وفدرة فى كل شهر نصف ريال حجرا بطاقه وحكم بموجب ذلك
- ١٦- وبان لا تسمع لها دعوى على سبب ذلك تعريفا وابقا وحكما شرعيات وبه شهد وحرر فى عشرى ذى الحجه سنه اربع وثمانين ومائيه والى
- الشيخ سليمان الشموتى
والفقير احمد البحرى

سجل رقم ٢٢٨ ص ١

(فرمان)

- ١- صدر هذا الفرمان المطاع الواجب القبول والاتباع من ديوان مصر المحروسه جعلها الله تعالى دائما محفوظه وما . . . خطابا إلى اقضى قضاه المسلمين اولى اولات

٢-الموحدين مولانا الافندى القاضى يومئذ ببندر السويس المعنور، والقابودان
والسنداره والبلوكات السبعه والحكام بالبندر دام توقيهم نعلمهم ان الشيخ عبد
الوهاب

٣-ايو المكارم النايب الشرعى الشريف بالبندر المذكور انها لدينا بعرض حال يعرف
مضمونه مكتونه ان من قديم الزمان مقرر على كل من كان قاضيا

٤-(يقدم) ثمانيه عشر الف نصف فضه رسما إلى شيخ الاسلام القاضى عسكر مصر
المحروسه عوايدا سنه بسنه وان القاضى بالبندر يتعسر عليه تحصيله

٥-(ينحصل) له ضررا زايدا فى ادائها إلى القاضى وربما تعذر عليه الجلوس فى
محل الحكومه ويخلى للبندر من الحكم والتمس منا فرمان

٦-رفع ذلك المبلغ عنه وعن كل من كان نايبا بالبندر وشرط لزوم الجلوس بالبندر
ولجرا الاحكام الشرعيه بين الناس بالحق

٧-(وقيد) ذلك منعنا عنه وعن كل من كان نايبا بالبندر العوايد المطلوبه الى القاضى
العسكر وقرره حكم المشروح ثمانيه عشر الف

٨-نصف فضه ورسمنا اليكم هذا الامر النافذ فعند وروده لديكم وتلاوته عليكم الامثال
وترك القيل والقال

٩-ومنع من يتعرض إلى القاضى فى ذلك بذلك وعلى النايب الشرع الشريف بالبندر
القيام بالاحكام الشرعيه وفصل الخصومه

١٠- (—) واتباع الاقوال الصحيحه وترك المنهيات وضبط الانساب
الاشراف وتقسيم الفرائض بما فرض الله تعالى

١١-وتسجيل الامور المطابق بالشرع ولم لاحدا يسمع قبول الزور هذا ما نعرفكم عنه
فقد . . منكم الامثال والحذر

١٢-(كل) الحذر من المخالفه والكشف الفخيم والختم الكريم عليها الاعتماد تحريرا فى
خامس شهر ذى الحجه الحرام ختام سنه خمس وثمانين

١٣-روايه وألف

(بيع)

- ١- لدى الحنفى بحضره كل من فخر الاشراف المكرمين السيد الشريف زينسى شيخ طايفه النحاسين بمصر سابقا ابن المكرم الحاج مصطفى القرنجى والسيد الشريف عمر مصباح ابن المرحوم السيد الشريف مصباح بن الحاج اسماعيل الصواف
- ٢- للدلال بسوق النحاسين ابن المرحوم الحاج يوسف والتاج أحمد النعال بخط خنان الخليلي ابن المرحوم الشيخ عثمان الطوخى والاستى محمد المراكبين بالخط المذكور ابن المرحوم الحاج محمد دام كمالهم امين
- ٣- اشترت الحرمة الحاجه لطيفه المراه بنت المرحوم امير حج بمالهها لنفسها من بايعتها الشريفه الحاجه راييه المراه بنت المرحوم السيد خضر الثابت معرفتها لدى مولانا افندى المشار اليه اعلاه
- ٤- بشهاده كل من الحاج احمد النعال والاستى محمد المذكورين اعلاه ثبوتا شرعيا فباعها جميع الحصه التى قدرها الربع سنة قرارىط من اصل اربعة وعشرين قيراطا شايعا ذلك فى كامل الرواق
- ٥- الصغير المغروز بالقسمه قبل تاريخه الكاين بمصر المحروسه بالربع المعروف بربع الجواهر بسوق الزرماحيين براس خان الخليلي والصالحيه النجميه . . الربع المرقوم المطل على سوق الجواهر
- ٦- بالشوارع الاعظم المشتمل كامل ما فيه ذلك بدلاله حجه التبايع الشرعيه المسطره من الصالحيه النجميه بمصر المؤرخه فى ثامن عشر محرم سنه سبع وثمانين ومايه والف على باب يتوصل منه إلى سلم يصعد
- ٧- من عليه إلى مجاز مستطيل بين البيتين وما فى مساكن الربع المذكور باقصى المجاز المذكور باب يدخل منه إلى مجاز منزل الانتفاع بين ذلك وبين الحرمة راييه باقصاه المكان

- ٨- المتعلق بالحاج احمد افندى ومنافع وحقوق معينه بالحجه المذكوره اعلاه وحدود اربع بالدلاله المذكوره القبلى بعضه لمكان الحاج حسن الملازم وباقيه للباب الجامع
- ٩- للزواق المترك لكل منها حق التوصل ونقل القدم من باب المطبعه وسلم ومجاز به الباب المترك والحد البحرى للثناوع الاعظم ومنه مطل الطاقات والحد الشرقى فى اسكان
- ١٠- الحاج حسن الملازم والحائط مترك الانتفاع والحد الغربى للمكان الجارى فى تصرف الحاج احمد افندى المذكور بعدما فيه ذلك وحدوده المعلومه ذلك عندهما شرعا والجارى اصل
- ١١- فيه ذلك فى اوقاف البيمارستان المنصورى وخلو ذلك فى ملك وتصرف الشريفه راييه البايعه المذكوره ويدها وحوزها شهد لهما بذلك الحجه المحكى تاريخها اعلاه . . . على . . . بمعنى ذلك
- ١٢- ولها ولايه بيع ذلك وقبض ثمنه بالطريق الشرعى وبالتصادق على ذلك اشترى صحيحا شرعيا وبيعا نبا لازما محررا مرعيا اتعقد بينهما فى ذلك يوم تاريخه بايجاب وقبول شرعيين بثمن قدره عن
- ١٣- ذلك من الريالات الحجر الابى طاقه خمس وعشرون ريالا حجرا بطاقه ثنا حالا مقبوضا من الحاجه لطيفه المشتريه المذكوره بيد الشريفه راييه البايعه المذكوره قبضا شرعيا بتمام ذلك وكماله
- ١٤- هذا بالمجلس بحضره شهوده ومن ذلك اعلاه واعترفت الحاجه لطيفه المشتريه المذكوره بتسلم ذلك وحيازته لنفسها التسلم والحيازه الشرعيين بعد النظر والمعرفه والاياطه بذلك علما وخبره نافيين
- ١٥- للجهاله شرعا وتصادقا على ذلك وعلى الحاجه لطيفه المشتريه المذكوره القيام بما على الحصه المذكوره فى الحكر لجهه وقف . . المذكوره اعلاه وقدره فى كل شهر ثلاثه انصاف ونصف

١٦- نصف وربيع نصف فضه من اصل الخمسه عشر نصفاً فضه التى عيسى كامل المكان المذكور المعين ذلك بالحجه المحكى تاريخها اعلاه القيام الشرعى بالطريق الشرعى وثبت وحكم تحريراً فى . . .

١٧- ثامن عشر ربيع اول سنة تسع وثمانين ومائه ولقت
الفقيه سليمان
والشيخ محمد ابو الفتح
الخولى

سجل رقم ٢٨٨ وثيقة رقم ٤٠٩

(نفقه اولاد)

١- بين يدى مولانا افندى حضرت لمجلس الشرع الشريف المومى اليه اعلاه فى يوم تاريخه ادناه الحرمه عايشه المراه بنت المرحوم السيد حسن الشريف وصحبته مطلقها ثلاث من نحو

٢- اربع سنوات سابقه على تاريخه ادناه المكرم سليمان ابن المرحوم احمد السبتي وقررت لمولانا افندى المشار اليه انها رزقت من مطلقها المذكور ولدان هما على وفاطمه

٣- الدارجان وانه طلقها من التاريخ المذكور وانها قررت عليه لولديه المذكورين من محكمه باب الشعريه بمصر فرضاً من حين الطلاق المذكور وانها فيما قبل تاريخه ابطلته

٤- وتريد من حضره مولانا افندى ان يقرر لها نفقه على مطلقها المذكور لولديه المذكورين نظير طعامهما وشرابهما وكسوتهما بالطريق الشرعى اجابها لذلك وقرر

٥- لها على مطلقها المذكور لولديه المذكورين فى كل يوم يمضى من تاريخه ادناه اربعة انصاف فضه ديوانى حساباً عن كل شهر مائه نصف وعشرون نصفاً فضه يقوم

٦- المكرم سليمان المذكور يدفع ذلك لها شهرا بشهرا ويوما بيوم وانتهى بالقرض والاقتراض لذلك عند تعذر الاخذ منه وبالرجوع عليه بذلك عند الامكان وحكم عليه بذلك

٧- تقريرنا واننا وحكما شرعيات مقبولات بالطريق الشرعى واشهد على نفسه الكريمه بذلك وبه شهد وحرر به ختام شهر الحجة ختام سنة تسعين ومايه والف

والشيخ
محمد أبو الفتح

الفقير
صلاح الدين
لحمد

سجل رقم ٣٠٨ وثيقة رقم ٤٧٣

(حضانة ابنة)

١- بين يدى مولانا شيخ الاسلام ادعى الاختيار المكرم الحاج على ولى الله المسكرى ابن المرحوم على ولى الله وهو المولى الشرعى على ابنته فاطمه الحاضره بالمجلس المرزوقه له من مطلقته

٢- الحرمة خديجه المرأه الحاضره بالمجلس بنت المرحوم الحاج محمد للولايه الشرعى بالطريق الشرعى على جده ابنته المذكوره لوالدتها المرقومه هى الحرمة هانم خاتون بنت عبد الله

٣- للبيضا معتوقه المرحوم الشيخ حسن المنزلوى بان الحرمة خديجه المذكوره كلنت زوجا للمدعى المذكور ورزق منها ببنته فاطمه المذكوره ثم طلق والدتها خديجه المذكوره من عصمته

٤- عقد نكاحه قبل تاريخه وقرر لها على نفسه حين ذلك فرضا نفقه معلومه وصار يدفعها لها حتى تزوجت بغيره من نحو سنين وصار يدفع لها ايضا للنفقه المذكوره

٥- الآن بلغ سن ابنته المذكوره اربع عشر سنه ويعارض الجده المذكوره ويريد اخذ ابنته المذكوره من عند جدتها المذكوره لاجل حفظها وتزويجها بالوجه الشرعى

٦- وسيل من المدعى عليها المذكورة عن ذلك اجابت بالاعتراف بتزويج ابنتها خديجة والده فاطمة المذكورة لرجل اخر وانتقلت حضانه فاطمه المذكورة لجنتها المدعى

٧- عليها المذكورة فعارضها المدعى المذكور قايلا انه يريد اخذ ابنته المذكورة لحفظها وتزويجها فعند ذلك عرف مولانا القنديل المشار اليه اعلاه الحرمه هانم الجده

٨- المذكورة انه حيث كان الامر كما ذكر وان فاطمه المذكورة بلغ سنها اربع وعشر سنه فالحق في حفظها لوالدها المذكور والالزم على الجده المذكوره عدم معارضتها في ذلك

٩- ومكن المدعى المذكور من اخذ ابنته فاطمه المذكورة من جنتها المذكورة وحكم بموجب ذلك تعريفا والزاما وحكما شرعيات وبه شهد وحرر في عاشر جماد اول ١٠ سنه اثنتين ومايتين بعد الالف

الشيخ سليمان الشموتى الشيخ موسى الجيزى والشيخ محمد الخنائى

سجل رقم ٣٠٨ وثيقة رقم ٤٦٦

(رجوع في بيع حصان)

١- بين يدى مولانا شيخ الاسلام ادعى فخر امثاله الامير محمد بن عبد الله معتوق الامير عثمان بيك اسماعيل على فخر امثاله الامير ابراهيم بن عبد الله معتوق الامير عثمان بيك

٢- المذكور بان المدعى المذكور من نحو ثلاثين يوما سابقا على تاريخه اشترى من المدعى عليه المذكور جميع حصان ابيض اللون به نقط محضر سفل المجلس

٣- بثمن قدره خمسه وستون ريالاً واقبضه ذلك وتسلم الحصان المذكور من المدعى عليه المذكور بشرط سلامته من العيوب الشرعيه ومكث تحت يده المده المنبسوره وهو يركبه

٤- وصل الحصان المزبور يعرج حيناً ويسلم حيناً وأنه ظهر الآن أن العيب المزبور به قديم ويريد رد الحصان المزبور للمدعى عليه المزبور ويسلمه المبلغ الذى قبضه منه

٥- المعين اعلاه بالوجه الشرعى وسيل من المدعى عليه المزبور عن ذلك اجاب بالاعتراف ببيع الحصان المزبور للمدعى المزبور بالمبلغ المعين اعلاه وسلامه الحصان

٦- للمزبور من العيب حين ذاك وسلمه له بعد الكثف عليه باهل الخبره وأنه لا يرد عليه بعد المده المزبوره وطلب المدعى عليه المزبور من حضره مولانا شيخ

٧- الاسلام المشار اليه اعلاه اجرا ما يقتضيه الشرع الشريف له فى شأن ذلك اجاب لذلك وعرف الامير محمد المدعى المزبور انه حيث كان الامر كما ذكر واشترى الحصان

٨- المزبور بالمبلغ المزبور ومكث تحت يده المده المعينه اعلاه ويركبه ويطلع عليه احواله فهو ممنوع من دعواه المزبوره كذلك من معارضته للمدعى عليه المزبور ٩- بسبب دعواه المزبوره وحكم عليه بذلك لان اطلاقه على العيب وابقا الحصان المزبور تحت يده المده المعينه اعلاه بعد رضا به تعريفا ومنعا وحكما شرعيات

١٠- به شهد وحرر فى سابع شهر جماد اول سنة اثنين ومائتين والـ الف
الشيخ محمد الخناني الشيخ
الشيخ سليمان

سجل رقم ٢٢٦ وثيقة رقم ٦٦١

(وقف)

١- بحضره كل من الشيخ العمده الفاضل شهاب الدين احمد نوفل الخضرى ابن المرحوم الشيخ يوسف الخضرى وفخر الاماثل الكرام الامير محمد كاشف تابع المرحوم الامير ابراهيم بيك الصغير امير اللوا بمصر كان والشيخ العمده الاكمل

٢- نور الدين على الكاتب ابن المرحوم الشيخ محمد الشافعي والشيخ العمدة الفاضل
زين الدين حسين الغيثي ابن المرحوم الشيخ عامر الشافعي ونخرا لقرانه الأمير
محمّد بن ركني دام كمالهم شهد على نفسه فخر الكمل المعبرين

٣- عين ذوى الوجها المعظمين الحاج محمد المشنب ابن المرحوم الحاج حسين
الخصري شهودة الاشهاد الشرعي وهو باكمل الاوصاف المعتره شرعا في كمال
صحته وسلامته واختياره في الخير وارانته له

٤- وجواز الاشهاد عليه شرعا انه وقف وحبس وسبل وايد ولكد وغلد وتصدق لله
سبحانه وتعالى بجميع الرزقه الطين السوداء التي عبرتها اربعون قدانا طينا سودا
الكثيرة باراضى

٥- ناحية اخميم بالوجه القبلى المعروفة بالامير بحيسان يأتى ذكرهم فيه وذلك على ما
يبين فيه وما هو بحوض رزقه المحيثة اربعة وثلاثون قدانا وتصف قدان من ذلك
وما هو برزقه

٦- البليطية خمسة افندي وتصف قدان باقى ذلك البيان المرعى ويكل من ذلك شهرة في
محله تمل عليه وتغنى عن زياده وصفه وتحديد هه المعلوم ذلك عند الواقف العلم
الشرعى

٧- الدافى للجهالة شرعا والتجارى ذلك فى ملكه وتصرفه الشرعى بمفرده الى تاريخه
يشهد له بذلك حجة الاستقاط الشرعية المسطره من هذه المحكمه المواقفه لتاريخه
وشهوده وله ولاية ايقاف ذلك وارصاده

٨- بالطريق الشرعى وفقا صحيحا شرعيا وارصادا محررا مرعيا وصنقه جاريه على
الدول سرمد لا يباع ذلك ولا يوهب ولا يرهن ولا ينقل به ولا يبعضه قابما على
اصوله مسبلا على سبله محفوظ

٩- على شروطه الاتى ذكرها فيه ابدا الابدين ودهر الداهرين إلى ان يرث الله الارض
ومن عليها وهو خير الوراثين انشا الواقف المرصد المذكور اعلاه وقفه هذا على
ضريح ومقامات

١٠-الأولئاي والمسجد المعمور بذكر الله تعالى الكائنين بأخميم ليصرف ربيع ذلك على مهمات المسجد والاولياء المذكورين يجرى الحال في ذلك كذلك وجودا وعدما نعترا وامكانا . . ابد

١١-الابدين ودهر الداهرين إلى ان يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين وشرط الوقف المرصد المذكور في وقفه هذا شروطا منها ان النظر على ذلك من تاريخه

١٢-على نفسه ايام حياته ثم من بعده على اولاده وزوجته ونسله وعقبه طبقه بعد طلبه ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل إلى حين انقراضهم لجمعين يكون النظر على امام المسجد المذكور اعلاء الراتب

١٣-ثم لما بلى محله وهلم جر ومنها انه شرط لنفسه في وقفه وارصاده هذا شروطا من جملتها الانخال والاخراج والاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والاستبدال

١٤-الاسقاط لمن شا متى شا وليس لاحد من بعده فعل شيء من ذلك شروطا شرعية باعترافه بذلك الاعتراف الشرعى وسلم وقفه هذا وارصاده لمتولى شرعى اقامه عليه ليتم امر التسجيل فاعترف

١٥-المتولى المذكور بتسلمه شرعا فارغا غير مشغول عنما يمنع صحة التسلم شرعا ووقع اجره في ذلك على الله الكريم انه لا يضيع اجر المحسنين فقد تم هذا الوقف ولزم ونفذ حكمه وحسم وصار وقفا من اوقاف

١٦-الله الاكيدة منفوعا عنه بقوته السنيده فلا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يغيره أو يبذله أو يسعى في ابطاله أو ابطال شيء منه كان الله طليبه ورقيه ومجازيه بفعله يوم

١٧-يوم عطش الاكباد يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنه ولهم سوء الدار ومن اعان على مصلحه واجرا خيراته على مستحقه برد الله مضجعه ولقنه حخته وجعله من الأمنين الفائزين

١٨-الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وثبت وحكم وبه شهد وحرر فى خامس
عشرين رمضان سنة سبعة عشره ومايتين والفس

سجل رقم ٢٢٠ رقم افرمان بشأن دفن الموتى

١-ورد الفرمان الشريف المطاع الواجب القبول والتشريف والاتباع من ديواننا السعيد

ديوان مصر المحروسه خطابا إلى اقضى قضاء الاسلام معدن الفضل

٢-... مولانا قاضى القضاة بمصر المحروسه زبذت فضائله والمنهى اليكم

بخصوص من يموت رديما او حريقا او غرقا بمصر المحروسه عند

٣-(وقوع) هذا القضا لهم لم يدفنوا الا بعد الكشف عليهم من الشريعة الغرا ثم يدفنوا

ولم يكن عليهم دفنيه ... مظلمه سوا كان

٤-... اغات مستحفظان او صوباش بمصر المحروسه كائنا من كان فاذا طلب

من الموتى المذكوره عند دفنهم لطرف الحكام المذكورين دراهم

٥-(سواء) ما كانت كثيرة او قليلة بالان بالدفن فهذه بدعه سيئه لا نرضاها والذى

يرضاها ويطلبها عليه اللعنه إلى يوم القيامة

٦-... من الان وصاعدا عند وقوع هذا الشئ ويموت احد بهذه الكيفيه المذكوره

اعلاه لا يطلب بسبب دفنهم شئ مطلقا

٧-سواء كان لطرف اغات مستحفظان او لطرف طوباش كائنا من كان وقد امرنا

برفع ذلك وابطاله ومنعناهم عن هذه البدعه

٨-السيئه منعا كليا والذى يتعدى منهم بخصوص ذلك لا يلومن الا نفمه فتعلم بذلك

اغات مستحفظان وزعيم مصر بجهرها

٩-بذلك المناداة ... وتسجلوه بالسجل المحفوظ بالشريعة الغرا بمصر المحروسه

ويكون العمل فرماننا هذا بطول الايام

١٠-الازمان اعلموه واعتمدوه غايه الاعتماد فى ٢٩ ش سنة ١٢١٩

(طلاق)

- ١- بين يدى مولانا شيخ الاسلام حضرت لمجلس الشرع الشريف المشار اليه اعلاه الحرمه فاطمه بنت الفرحوم الحاج محمد بياض الثابت معرفتها فى شان ما سيذكر فيه بين يدى مولانا افندى المومى اليه اعلاه بشهاده كل من عمها
- ٢- المكرم على السقا ابن المرحوم شحاته السنهوى والمكرم الحاج سالم السقا . . . ابن المرحوم الحاج على السقا الجيزاوى والمكرم محمد ابو زهره العلاف بخدرب الحجر ابن المرحوم الحاج حسين البلطجى ثبوتا شرعيا
- ٣- بصحبته زوجها الاختيار المكرم الحاج محمد طوقبلى الخياط ابن المرحوم عثمان طوقبلى وسألته ان يطلقها من عصمته وعقد نكاحه طلقه واحده اولى باينه تملك بها نفسها على براءه ذمته لها من موخر
- ٤- سدأقها وقدره من الريالات المعامله سبعة ريال ونصف ريال معاملته مصريه نفقتها ونفقة عدتها الى حين لنقضايها منه وقدره سبعة ريالات ونصف ريال معاملته مصريه ومن كل حق شرعى سابقا
- ٥- على تاريخه والى يوم تاريخه اذناه اجاب الزوج المذكور سؤال زوجته المذكوره لذلك وطلقها من عصمته وعقد نكاح الطلقه المسموله المعنبر له على البراء المشروحه معترفا بالدخول بها والاصابه فلا تحل له بعد ذلك
- ٦- الا بمهر وعقد جديدين وتصادقا على ذلك ثم أقر المطلق المذكور انه بمفرده فريق اول واقرب المطلقة المذكوره انها بمفردها فريق ثان الاقرار الشرعى ان كل فريق منهما صار من تاريخه اذناه
- ٧- لا يستحق ولا يستوجب قبل الفريق الآخر مهما بعد ذلك بسبب كامل ما نص وشرح اعلاه ولا لسبب غير ذلك من ساير الاسباب كلها قليلا وكثيرها جليلا وحقيرها ظاهرها وخافيتها حقا مطلقا ولا

٩- لا قليلا ولا كثيرا ولا جليلا ولا حقيرا سهوا ولا نسيانا ولا ذهولا ولا جهالة ولا
 ادانه ولا وديعه ولا عاريه ولا مخيا ولا منخورا ولا وضع يد ولا استيلا ولا حقا
 من

١١- حقوق زوجيه ولا بيون شرعيه ولا منعه ولا نفقه عده ولا شئ قل ولا جل لما
سلف من الزمان والى يوم تاريخه باعتراف كل منهما بذلك وتصديق كل منهما
الاخر على ذلك الاعتراف والتصديق

١٣٠٦ هـ جرى ذلك وحرر في تاسع عشرين محرم سنة ست وعشرين ومائتين والف
 الشيخ ابراهيم العريف
 والشيخ

(نزاع على جارية)

Σ 7 Υ

٢- ابن المرحوم احمد اغا القرقلی بان المدعى المذكور فى اواخر شهر رمضان سنة خمس وثلاثين ومايتين والى توجه صحبه المدعى عليه المذكور الى بلاد اباطيه واشترى لانيهما جاريه

٣- يبيضا تدعى خديجه بمبلغ قدره الف غرش واحد وخمسين غرش وثلاثون غرشا - بمعامله الديار الروميه وبفعا ذلك من مالهما سويه وتسليما الجاريه المذكوره وتوجهها

٤- بها الى مدينة قيصر وصرفا عليها مبلغا قدره اربعمائه غرش وسبعون غرشا بمعامله الروم انها مكثا بها بمدينة قيصر المذكوره نحو عشرة ايام فحصل من المدعى عليه المرقوم

٥- خيانه للجاريه المذكوره فمنعه من ذلك وسلمها لرجل امين بمدينة قيصر المذكوره يدعى الحاج سعيد اغا الدلال فى اليسير على سبيل الامانه الشرعيه وانه توجه بعد ذلك

٦- الى مصر وان المدعى عليه المذكور باع الجاريه المذكوره بمدينة قيصر المذكوره بمبلغ قدره من القروش اعلاه ثلاث آلاف غرش

٧- رومى بمعامله الروم وقبض ذلك وحضر الى مصر الآن ويطلب المدعى المذكور المدعى عليه المذكور بقيمة نصف الجاريه المذكوره ليجوزه لنفسه بالطريق الشرعى

٨- وسيل من المدعى عليه المذكور عن ذلك فاجاب بالانكار فى ذلك جميعه ووجد ذلك جحدا كليا وكلف المدعى المذكور اثبات دعواه المذكوره بالوجه الشرعى وطلب

٩- منه البيان على ذلك فطلب المهله فى ذلك ثلثه ايام اجيب لذلك وانصرفا على ذلك ثم بعد مضى سبعة عشر يوما حضر المدعى المذكور للمجلس الشرعى صحبه

١٠- المدعى عليه المذكور فى يوم تاريخه ادناه وذكر المدعى المذكور انه لا بينه له تشهد بذلك وعجز عن اثبات ذلك عجزا كليا والتمس يمين المدعى عليه المذكور

١١- على ذلك فحلف له اليمين الشرعى على ذلك الحلف الشرعى بالمجلس الشرعى ولما تم الحال على هذا المنوال طلب المدعى عليه المذكور من حضره مولانا شيخ الاسلام الموصى اليه اعلام :

١٢- اجرا ما يقتضيه الشرع الشريف له فى شأن ذلك اجابه لذلك وعرف المدعى المذكور انه حيث كان الامر كما ذكر وعجز عن اثبات دعواه للمذكوره عجزا كليا .
والتمس :

١٣- يمين المدعى عليه المذكور وحلف له اليمين الشرعى على ذلك الحلف الشرعى الجامع لمعانى الحلف شرعا هو ممنوع من دعواه المذكوره عن المدعى عليه المذكور بسبب ذلك منعاً كليا

١٤- وحكم عليه بذلك وامر باتباع ذلك وعدم العدول عنه تعريفا ومنعا وحكما وامر شرعيات تقريراً فى سابع عشر ربيع اخر سنة ست وثلاثين ومايتين والف
الشيخ على الكومى
والشيخ

سجل رقم ٢٧٠ وثيقة رقم ١ لوحة ٥٩ :

(اشهار اسلام)

- ١- اعلام شريف بمجلس الشريعة لغرا بمحكمه مصر للمحروسة الكبرى مضمونه قد حضر بين يدينا الخولجا عيسى الشاب البالغ ولد الخولجا لواتيه التصراتى الارمنى
- ٢- ونطق بالشهادتين لله سبحانه وتعالى بالوحدانيه ويسيننا محمد صلى الله عليه وسلم بالنبوه والرسالة وتبرا من كل دين يخالف دين الاسلام واختار
- ٣- لنفسه من الاسماء محمد المهدى فسميناه بذلك وحكمنا باسلامه وصار له مالنا وعليه ما علينا بحق الاسلام قصدا اعلام سعادتك بذلك تحريراً فى تاسع الحجه سنة
- ٤- سنة وثلاثين ومايتين والف

سجل رقم ٣٧٠ وثيقة رقم ٢ :

- ١- اعلام شريف بمجلس الشريعة الغرا ومحفل الدين المنيف بمحكمه مصر الكبرى
مضمونه قد حضر بين يدينا الذمي جرجس النصراني المرني الشامي ولد الذمي
٢- طنوس و اقر الله سبحانه وتعالى بالوحدانيه وبسيدنا محمد بالرساله بان قال بصريح
لفظه ونطقه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان شبيب
٣- ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وتبرا من كل دين يخالف دين الاسلام واختار
لنفسه من الاسماء خليل وسميهاه بذلك وصار له ما لنا وعليه ما علينا قصدنا اعلام
٤- سعادتكم تحريرا في خامس عشر الحجه سنه ست وثلاثين ومائتين و ألف

سجل رقم ٣٧٠ وثيقة رقم ٣ :

- ١- اعلام شريف بمجلس الشريعة الغرا ومحفل الدين المنيف بمحكمه مصر الكبرى
مضمونه قد حضر بين يدينا الذمي يوسف الخياط اليهودي ولد الذمي ابراهيم
٢- اليهودي الرباني و اقر لك سبحانه وتعالى بالوحدانيه وبسيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم بالنبوه والرساله بان قال بصريح لفظه وفصيح
٣- نطقه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان سيدنا محمد عبده ورسوله وتبرا
من كل دين يخالف دين الاسلام واختار
٤- لنفسه من الاسماء مصطفى فسميهاه بذلك وحكمنا باسلامه وصار له ما لنا وعليه ما
علينا قصدنا اعلام سعادتكم بذلك تحريرا في سادس
٥- عشر الحجه سنه ست وثلاثين ومائتين و ألف

(بيع)

- ١- لدى ماذون مولانا شيخ الاسلام بحضره كل من العمده الشيخ ابراهيم بن المرحوم عبد الله والمكرم للشيخ محمد العثماني والمكرم الاستي عيسوي البيطار بن المرحوم الحاج احمد الاخرص الدخاخي كان والمكرم الحاج اسماعيل
- ٢- البيطار بن حسن والمكرم شعبان الجرائي بن المرحوم الحاج عبد الرحمن جابر القلعاوي دام كمالهم اشترى الرايس عثمان بن علي رينه بماله لنفسه من بايعه المكرم السيد عبد الله بن المرحوم السيد
- ٣- على فباعه جميع القاعتين الكانتين بمصر المحروسه بخط الرميله بكموم الحكيم المعروف احدهما بقاعه الحكيم والثانيه مجاوره لمكان البايع لاصل ذلك المعروفه بالصغيره ولكل من ذلك شهره في محله
- ٤- تدل عليه المعلوم ذلك عندهما شرعا والجاري ذلك في ملك البايع المذكور ويده وحوزه وتصرفه الشرعي بمفرده الى تاريخه يشهد له بذلك الحجه الشرعيه المسطره من القسمة العربيه بمصر المؤرخه
- ٥- في رابع الحجه سنه خمس ومايتين والفي المختوم على هامشها بمعنى ذلك والبايع المذكور ولايه بيع ذلك وقبض ثمنه بالطريق الشرعي بدلاله ما شرح وبالتصادق على ذلك اشترى صحيحا شرعا
- ٦- وبيعا بتا لازما ناجزا محررا مرعيا خاليا عن رهن ووعد ووفاء انعقد بينهما في ذلك يوم تاريخه بايجاب وقبول شرعيين بثمن قدره من الريالات المصريه التي عبرت كل ريال منها ستون نصفا فضا
- ٧- عشرون ريالا مصريه ثمنا حالا مقبوضا من المشتري المذكور بيد البايع المذكور قبضا شرعا بتمام ذلك وكماله باعترافه بذلك لشهوده ومن ذكر اعلاه واعترف المشتري المذكور بتسلم ذلك

٨- وحيازته لنفسه التسلم والحيازة الشرعيين بعد النظر والمعرفة والاحاطة بذلك علما وخبره نافين للجهاله شرعا ويمقتضى ذلك وبما شمرح صار المكرم عثمان المشتري المذكور يستحق ملك كامل

٩- للقاعتين المبتاعيتين المذكورتين يتصرف فى ذلك لنفسه بمفرده خاصة بساير وحده للتصرفات الشرعيه دون اللبايع المذكور ودون كل لحد الضروره والاستحقاق والتصرف للشرعيات بالطريق

١٠- للشرعى وتصادقا على ذلك وثبت الاشهاد بذلك بشهادة شهوده ثبوتيا شرعيا تحريرا فى خامس رمضان سنة ثمان وثلاثين ومايتين وألف

سجل رقم ٣٧٥ وثيقة رقم ٤٢١

(اشهار اسلام)

١- اعلام شرعى حضر بين يدينا بمجلس الشريعة الغرا بمحكمه مصر الكبرى اصطفان النصرانى الشامى البيروتى ولد الهالك ابراهيم واقر الله سبحانه وتعالى بالوحدانيه

٢- بسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالنبوه والرساله بأن قال بصريح لفظه وفصيح نطقه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ولن سيدنا محمد صلى

٣- الله عليه وسلم عبده ورسوله واختار لنفسه من الاسماء ابراهيم فسميناه بذلك وحكمناه باسلامه قصدنا اعلام سيادتكم بذلك تحريرا فى سادس شهر ربيع

٤- آخر سنة اربعين ومايتين وألف

سجل رقم ٣٧٧ وثيقة رقم ٥

(اسلام يهودى نمساوى)

١- اعلام شريف مقتضاه حضر بين يدينا بمجلس الشريعة الغرا بمحكمه مصر الكبرى رجلا كان يهوديا يدعى اصلان الصراف ولد . . . اليهودى الحلبى الافرنجى

- ٢- التمسأوى وأقر بالله سبحانه وتعالى بالوحدانيه وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة بان قال بصريح لفظه وفصيح نطقه اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمد عبده ورسوله وتبرا من كل دين يخالف دين الاسلام وحسن اسلامه واختار لنفسه من الاسماء عثمان وحكمنا باسلامه وبان لا ولاء لاحد عليه
- ٤- الا الولاء الشرعى صادر ذلك بحضور كل من المكرم ابراهيم اللقواس بخدمة فخر اعزه السادة الاشراف السيد الشريف الحاج محمد المحروقى بن على الشعراوى والمكرم للحاج عمر اغا
- ٥- الترجمان بهذه المحكمه بين محمد واطلاعه وشهادته على ذلك اطلاعا وشهاده شرعيه تحريرا فى سابع شهر ربيع اول سنة ١٢٤١ هـ

سجل رقم ٣٢٩ وثيقة رقم ١١٨

(اشهار اسلام نصرانى)

- ١- اعلام شرعى مقتضاه حضر بين يدينا بمجلس الشريعة الغرا بمحكمة مصر الكبرى رجل كان نصرانيا يدعى ابراهيم النجار ولد تادرس واقر الله سبحانه وتعالى بالوحدانيه وبسيدنا
- ٢- محمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة والرسالة بان قال بصريح لفظه وفصيح نطقه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده ورسوله برئت من كل دين
- ٣- يخالف دين الاسلام واسلم الله سبحانه وتعالى طايعا مختارا واختار لنفسه من الاسماء مصطفى قسمناء بذلك وحكمنا باسلامه تحريرا فى رابع شهر ربيع الثانى سنه
- اثنين واربعين
- ٤- ومائتين والف

(اشهاد اسلام رومى)

- ١- اعلام شرعى مقتضاه قد حضر بين يدينا رجل كان نصرانيا يدعى بمتري الرومى ولد اندريا ارلينلى واقر الله سبحانه وتعالى بالوحدانية ولمسدينا محمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة والرمالة
- ٢- بان قال بصريح لفظه وفصيح نطقه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله بريث من كل دين يخالف دين الاسلام واسلم الله سبحانه وتعالى طايعا مختارا
- ٣- واختار لنفسه من الاسماء اسماعيل فسميناه بذلك وحكمنا باسلامه تحريرا فى سلس ربيع اول سنة اثنين واربعين ومائتين والى

(ادعاء بملغ ثمن بضاعة)

- ١- اعلام شرعى مقتضاه ثبت بين يدينا بمجلس الشريعة الفراء بمحكمه مصر الكسبرى للذى عيسى الخ بخان الخليلي ولد النمى يوسف النصرانى الارمنى الاسلامبولى على المكرم مصطفى اغا بخدمه
- ٢- الجناوب المكرم احمد افنى اختار اغاسى - سابقا بن على الاسلامبولى مبلغا قدره من القروش التى عده كل غرش منها اربعون نصفها فضه اربعماية غرش وخمسه وتسعون غرشا روميا وذلك المبلغ عن باقى ثلاث طقمات
- ٣- شبق كهريمان وعشره فناجيل ببشه وعشره ظروف تمباك وذلك باعتراف مصطفى اغا المذكور بذلك الاعتراف الشرعى بالمجلس الشرعى والزمناه بدفع المبلغ المذكور للذى عيسى المذكور لزوما شرعيا وحكمنا عليه بذلك
- ٤- تحريرا فى ثامن عشرين شوال سنة اثنين واربعين ومائتين والى

(ادعاء بمبلغ مال بالذمة)

١- اعلان شرعى مقتضاه ثبت بين يدينا بمجلس الشريعة الغرا بمحكمة مصر
المحروسة الكبرى للمكرم الحاج محمد الزهرونى المغربى ابن الحاج عبد القادر
المغربى الزهرونى

٢- على المكرم عمر اغا ابن الحاج ابراهيم جمشتحكى بشهادة كل من المرمك السيد
محمد الغريب ابن المرحوم السيد عبد الرحمن الشعراوى والحاج احمد الفارسى
ابن

٣- المرحوم محمد المغربى القازى بسوق الفقامين كل منهم مبلغا قدره من القروش
الرومية التى عبره كل غرش منها اربعون نصفا فضة الف غرش واحد وستمايه
غرش

٤- وسته وثلاثون غرشا روميا وبعد التزكيه والتعديل الشرعيين الزمنا المكرم عمر
اغا المذكور بدفع مبلغ الالف غرش والستمايه غرش والسته وثلاثين

٥- غرش المذكوره للمكرم الحاج محمد الزهرونى المذكور اعلاه وحكمنا عليه بذلك
تحريرا فى سابع عشر صفر الخير سنة ثلاث واربعين ومايتين و الف سنة ١٢٤٣

(دين قرض)

١- اعلان شرعى مضمونه قد حضر بين يدينا بمجلس الشريعة الغرا بمحكمة مصر
الكبرى المكرم مصطفى قرمر من اعيان التجار بخان الخليلى بن عثمان وهو
الوصى المختار على مخلفات وورثه المرحوم محمد كاشف قرمر

٢- بموجب سند شرعى وادعى على حسن اغا سقلى اغا سى بن عبده كرد بان
المرتتب بزمه المدعى عليه للمتوفى المذكور عن بدل قرض مبلغا قدره ثلاثمايه
غرش وخمسين غرشا روميا وطالبه بذلك

٣-لجبهه ورثه ومخلفات المتوفى المذكور فسالنا المدعى عليه المذكور عن ذلك فصنق على ترك المبلغ المذكور بزمته لمحمد كاشف المتوفى المذكور الى تاريخه فعند ذلك الزمنا حسن اغا المدعى

٤-عليه المذكور بدفع المبلغ المقر به المذكور للمدعى المذكور وحكمنا بذلك تحريرا فى تاسع عشر ربيع اول سنة ثلاث واربعين ومائتين وألف

سجل رقم ٢٨١ وثيقة رقم ١٢٩٢

(برائة)

١-اعلام شرعى مضمونه قد حضر بين يدينا بمجلس الشريعة الغرا بمحكمة مصر

الكبرى المكرم محمد الزينى الصيدواى البوابجى بئغر صيدا

٢-من اعمال دمشق الشام بن المرحوم احمد الزينى بن محمد الزينى وبصحبتيه مصطفى اغا بورلى ناظر الاستبارة بئغر سكندريه المحروس بن حسين وادعى محمد الزينى

٣-على مصطفى اغا بان اخاه شقيقه المرحوم الحاج صالح الزينى كان مريضا ومقيما عند المدعى عليه المذكور بئغر سكندريه المذكور وفى اوائل ربيع اول سنة تاريخه توفى عنه من غير

٤-شريك وانه والمتوفى رزقا لوالدهما من زوجته المرحومه حوا بنت مصطفى وان المدعى عليه وجد مع المتوفى ريلونان اثنان وريال فرانسه

٥-وربعية جديده عبره ذلك اربعمائه غرش وسبعه وتسعون غرشا وثلاثة ارباع غرش معاملته الديار المصريه فوضع يده على ذلك ويطالبه بذلك ليحوزه لنفسه

٦-بالوجه الشرعى فسالنا من المدعى عليه على ذلك فاجاب بالاقرار فى وفاء المتوفى عنده فى التاريخ المذكور وفى وضع يده على المبلغ المذكور وكونه مخلفا عن المتوفى

٧- المذكور وانكر ورأه المدعى للمتوفى كليا فكلفنا المدعى بينه تشهد له طبق دعواه
فاحضر كلا من السيد مصطفى رضوان الكاتب بن السيد محمد الفسدى والمكرم

حسن

٨- المعروف بالساعاتى الطوبجى بقراميد ان بن الرحمن الصيداوى وكلاهما وشهدا
بالنسب طبق الدعوى وان لا وارث له سواه فحكمنا بذلك والزما

٩- المدعى عليه بدفع المبلغ المذكور للمدعى المذكور فامتثل ذلك واقبضه له نقدا
بالمجلس الشرعى وابرا المدعى ذمه المدعى عليه بسبب مخلفات المتوفى ابرا علم
١٠- وكفله وضمنه فى المبلغ المذكور للمدعى عليه المذكور المكرم محمد النجار
يسوق الخشب بباب الشعريه بن على ابو خليفه كفاله بالنفس وضمان بالغرم على
انه

١١- ظهر ما يخالف ذلك وينافيه يكن على الكفيل الضامن المذكور عهده الدرك فى
ذلك للمدعى عليه بطريق ضمان العزم

١٢- تحريرا فى حادى عشرين شوال سنه ثلاث واربعين ومايتين والى

سجل رقم ٢٨١ وثيقة رقم ١٢٩٢

(نفقة)

١- اعلام شرعى مقتضاه انه قد حضر بين يدينا بمجلس الشريعة الغرا بمحكمة مصر
الكبرى المكرم رضوان ابو ثابت بن المكرم الحاج محمد ثابت المنياوى وهو
الوكيل الشرعى عن ابنته

٢- الحرمة محبوبه الثابت معرفتها وتركيله عنها الوكاله المطلقة فى شان ذلك بين يدينا
بشهاده كل من الحاج جاد الله ابن على القماش بن الحاج على جاد الله والمكرم
اسماعيل بن محمد عبد العزيز

٣- المنيلاوي كلاهما ثبوتا شرعيا وبصحبه على اغا بيرقدار بن علي دنزلي وادصى الحاج محمد المذكور على اغا المذكور بانه كان زوجا لابنته المذكوره ورزق

منها بولد دارج يدعى

٤- فتح الله وتركها بدون نفقه ثمانية عشر شهرا وانه طلقها يوم تاريخه طلاقا ثلاثا ودفع له موخر صداقها اثنان وخمسون غرشا ونصف غرش يطالب الوكيل المدعى المدعى

٥- عليه المذكور بنفقه عده بنفقه ونفقه ولداها منه المذكورين فسيلنا المدعى عليه عين ذلك فاجاب بالاعتراف في كونه كان زوجا لها وطلقها يوم تاريخه ثلاثا ودفع لـه الموخر المرفوع

٦- راسنقر الامر على انه اصطلح معه على نفقه عدها منه إلى حين انقضاها منه شرعا خمسه واربعون غرشا واقبض ذلك للموكله بالمجلس وقرر على نفسه للموكله المذكوره نظير نفقه

٧- ولده منها المذكور في كل يوم بعضى من تاريخ عشرين نصفه فضه عند ذلك انسا لحرمة محبوبه المذكوره بالاستدانه بذلك على مطلقها المذكور عند تعذر الاخذ منه لترجع عليه عند

٨- الامكان - وقيل ذلك لها ولداها وكيلها المذكور تحريراً في ثانی عشرين شوال سنه ثلاث واربعين ومايتين ولف

سجل رقم ٣٨١ وثيقة رقم ١٣١٥

(تعين في كتابة السندات)

١- هو انه ان حضره سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الاعلام محرر

التقضايا والاحكام مؤيد شريعه خير الانام قاموس البلاغه ونبراس الاثام

٢- الناظر في الاحكام الشرعيه وامور القسمه العسكريه قاضي القضاء يومئذ بمصر

المحميه الموقع خطه الكريم في اخره على العاده بلغه الله الحسنى وزياده

- ٣-أمين اذن المكرم الشيخ محمد شرف الدين المالكي الازهرى بن المرحوم الشيخ احمد شرف الدين ان يتعاطى كتابه المسندات الشرعيه وقسمه التركات
- ٤-العسكريه والعربيه وعقد الاكحه الاهليه على مذهب الامام الاعظم ابو حنيفه النعمان رضى الله عنه وعليه فى ذلك يتقوى الله العظيم وطاعته
- ٥-ان من سلك طريق الحق نجا ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب تحريرا فى خامس شوال سنة ثلاث واربعين ومايتين والاف

سجل رقم ٢٨٢ وثيقة رقم ١٤٠

(ادعاء بسرقة)

- ١-اعلام شرعى مقتضاه حضر بين يدينا بمجلس الشريعة الغرا بمحكمة مصر الكبرى سليمان شيلاق الغزاوى من التجار بمصر ابن محمد شيلاق الغزاوى
- ٢-وادعى على كل من خليل المجدلى القاطن يومئذ بالخيل ابن الحاج على المجدلى وعبد الرحمن عبده انابلسى ابن الحاج سعيد بان
- ٣-المدعى والمدعى عليهما ساكنين بوكالة محسن بخط الجماليه كل واحد منهم فى لوده على حثته فمن نحو منه تفقد المدعى اشيايه
- ٤-المتعلقة به فوجد ذهب له مايه ريال فرانسه وستون ريالا فرانسه عينا وانه اتهم المدعى عليهما باخذ ذلك وطالبهما
- ٥-بذلك وسانا المدعى عليهما عن ذلك فاجاب كلاهما بالاعتراف فى كونهما هما والمدعى المذكور ساكنون بالوكالة المذكوره
- ٦-اعلاه واتكرا اخذهما المبلغ المدعى به المعين اعلاه وجددها جحدا كليا وكلفنا المدعى المذكور اثبات دعواه المذكوره
- ٧-وطالبنا منه البيان على ذلك فذكر ان لا بينه له تشهد بذلك وعجز عن اثبات ذلك عجزا شرعيا ووجه الحلف عليهما فلم

٨- ياتمس المدعى المذكور يمين المدعى عليهما على ذلك فعند ذلك منعنا المدعى
المذكور من معارضته للمدعى عليهما

٩- المذكورين اعلاه بعد ذلك بسبب ذلك منعنا شرعيا وحكمننا بذلك تحريرا فى تلتى
عشرين شهر ذى القعدة الحرام سنة ثلاث
١٠- راربعين ومايتين والف

سجل رقم ٣٨٢ وثيقة رقم ١

(اشهار اسلام نصرانى)

- ١- اعلام شرعى مقتضاه حضر بين يدينا بمجلس الشريعة الغرا رجل كان نصرانيا يدعى
لوكه بشتاق واقر لله سبحانه وتعالى بالوحدانية وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة
والرسالة وتبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام طايحا مختارا بأن
- ٢- قال بصريح لفظه وفصيح نطقه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا
عبده ورسوله واسلم وحسن اسلامه واختار لنفسه من الاسما احمد فسميناه بذلك وحكمننا
باسلامه صادر ذلك بحضور كل من المكرم الحاج مصطفى الهجين
- ٣- بن المرحوم الشيخ محمد والمكرم على اغا وكيل امين بيت المال بن المرحوم الحاج احمد
اغا تحريرا فى رابع ربيع اول سنة اربع واربعين ومايتين وألف

سجل رقم ٣٨٢ وثيقة رقم ٢ :

(اسلام يهودى)

- ١- اعلام شرعى مقتضاه انه قد حضر بين يدينا بمجلس الشريعة الغرا بمحكمه مصر الكبرى
رجل كان يهوديا يدعى موسى ولد يوسف اليهودى الازمرلى واقر لله سبحانه وتعالى
بالوحدانية وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة

- ٢- والرسالة طابعة مختارا بان قال بصريح لفظه وفصيح نطقه اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله وتبرا من كل دين يخالف دين الاسلام واسلم وحسن اسلامه واختار لنفسه من الاسماء سليم وحكمنا باسلامه
- ٣- رسمناه بذلك تحريرا في سابع ربيع اول سنة اربع واربعين ومائتين والف

سجل رقم ٢٨٥ وثيقة رقم ١٠٨١

(اشهار اسلام امرأة قبطية)

- ١- اعلام شرعى مقتضاه انه قد حضر بين ديننا بمجلس الشريعة الغرى بمحكمة مصر الكبرى امراه كانت نصرانية قبطيه تدعى صوفيه بنت خليل النعمان النصرانى القبطى ونكرت انها كانت متزوجه برجل يدعى ابراهيم النصرانى
- ٢- النجار القبطى ولها رزقت منه بولد يدعى ابراهيم القاصر وبنت تدعى مريم القاصره واقررت صوفيه المذكوره لله تعالى بالوحدانيه وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة والرسالة بان قالت بصريح لفظها
- ٣- وفصيح نطقها اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده ورسوله وتبرأت من كل دين يخالف دين الاسلام واسلمت لله تعالى طابعه مختاره واختارت لنفسها من الاسماء صفيه فسميها
- ٤- بذلك واستقرنا منها عن زوجها المذكور هل هو حى فقالت هلك فحكمنا باسلامها مع ولديها القاصرين تبعاً لها وبان لا ولا لاحد عليها الا الولا الشرعى صار ذلك بحضور كل من حسن اغا
- ٥- ابن يوسف الاسلامبولى الجوخدار بخدمتنا . . . والحاج ولى . . . الياسرجى . . . ابن ابراهيم وحسن اغا ارناوط بن ابراهيم والحاج عمر اغا الجوخدار بن محمد وشهادتهم على ذلك تحريرا فى ثالث
- ٦- عشرين رجب سنة خمس وعشرين ومائتين وألف

(تخفيض عوايد جامع ابن طولون)

- ١- ان ازهى روض كللت بتيجانه لأعلى الغيث السجيم وابهى صفر صفقت يد النسيم ديباجه وجهه للوسيم وشهى صحيفه انتظمت فى طروسها كالدرد للظنيم بعرب مضمونها عن شرف مزيد
- ٢- وصالح حب مع ود لكيد باهدى لطيف السلام وشريف التحيه والاحترام مع الثناء الوافر وصالح ادعا للمتواقر الى الجنب الارود والمقام الاسعد انسان عين الاكابر
- ٣- الجامع لانواع المحاسن والمفاخر زين الاخلاق المرضيه ومنظور الدوله العليه عزيزنا الاعظم شيخ الاسلام حضره ملا افندى حاكم الشرع الشريف بمصر حالا زاده الله ادبا وكاملا لازالت
- ٤- كواكب عزه مشرقه فى طالع السعود وشموس سعوده ساطعه فى افق سما المجد المحمود امين وبعد اهلا ما يلىق للمقام من الدعوات مع بث الاشواق والتماس المروءات
- ٥- غاننا - سابقا افهمنا جناب سعادتكم لازالت مطايا المآثر نازلة بساحتكم ان جامع للسلطان احمد بن طولون فى نظاره الشاب الناجح الناشئ فى العمل الصالح الشيخ عبد الله
- ٦- ابن المرحوم الاستاذ الاعظم الشيخ الدسوقي وانه كان له ايراد عظيم ووفر جسيم فتوالست عليه ايدى النظار فاضمحل وصار فى زوليا الاهدم وتمزق كل ممزق وصار الايراد قليلا مضيق
- ٧- ولكن العوايد التى تأخذ فى محاسبه الموالى ما زال قدرها كاملا . . والمقدار الذى يأخذ عن كل سنه من ايراده عشره ومائتان من القروش فنرجو ابقا مايه فقط وابعاد ايدى محاسبه
- ٨- الوحوش ليكون ذلك مسعده لمسجد بيت الله المتعال وصدقه جاريه لكم ولمن يأتى بعدكم من الموالى فلا زلتم من اهل الاجابه فى الظلمات صارفين لما فيه دوام الخيرات مقيدى
- ٩- ذلك بالسجلات ليكون ذلك باقيا على دوام الارقات وان يجرى على ايديكم كل خير ويباعدكم عن بطانه السوء والضير ولازلتم فى حفظ الله والسلام عليكم ورحمه الله

الفقير اليه	الفقير على	الفقير
محمد منصور	خليفه	محمد حبيش
مفتى السادة	السكندري	امين فتوى
الحنفية بمصر	خادم العلم	الساده المالكيه
حالا	بالازهر	حالا

١٠- قد اطلعت على هذا الرقيم الطيف المشمول بامضا وختم مشايخ الشرع الشريف وقيلنا
رجاهم في تنزيل عوايد المحاسبه على جهة وقف مسجد طولون المذكور اذناه مساعده منا
لجهه

١١- الوقف المذكور واقامه شعائره ابتغا لوجه الله الكريم وطلبا لرضوانه الجسيم وجعلنا
عوايد المحاسبه على المسجد المذكور في كل سنة من ابتدا سنة ميع واربعين ومايتين
والف مايه غرش

١٢- واحده وامرنا بقيد ذلك بدفتر المحاسبه واما السجل المحفوظ ليكون العمل على ذلك في
كل سنة وباتباع ذلك وعدم العدول عنه وانا الفقير مصطفى باشا

باشا زاده بن
السيد عثمان خيرى
القاضى بمصر
المحروسه حالا
غفر لهما

سجل رقم ٤٠٢ وثيقة رقم ٢

(انحصار ميراث نصارى)

١- اعلام شرعى مضمونه قد ثبت بين يدينا بمجلس الشريعه الغرا بمحكمة مصر الكبرى
هلاك النمى ابراهيم الكاتب . . بلال بيك بالاى الطبجيه بطرى ولد النمى موسى

٢- النصراني القبطي من ناحية لم خان بولاية الجيزة ولد الهالك سعد صليب وانحصر ارضه

الشرعي في كل من زوجته النمية منجده بنت للزنى سعد الله العايدى

٣- النصراني القبطي وبنته عز القاصره ووالدته هما للزنى موسى المذكور ولد سعد صليب

المذكور ووالدته النمية رحمه بنت عبد الله ابو سعيد الخفاني

٤- من غير شريك المشموله عز القاصره المذكوره بولاية جدها ولد والدها المذكور الولاية

الشرعية بشهادة كل من المكرم خليل بن سعيد لحمد زعيم والشيخ جويجى الخفاني من

٥- طلبت العلم بالجامع الازهر لبنا الحاج محمد منصور صفوين بعد تزكيتها شرعا في

وجه وكيل خزينة دار الجهادية للوكالة المسجلة المقر بأن مبلغ استحقاق الهالك المذكور

بخزينة

٦- الجهادية مبلغ قدره ألف غرش ولحد ومايتا غرش ثنتان واثنتان وسبعون غرشا وخمسة

وانصاف فضه فعند ذلك حكمنا بوراثة الوزنه المذكورين للهالك

٧- المذكور والزمنا الوكيل المذكور بدفع المبلغ المذكور لكل من الزوجه والاب الولي على

القاصره والام المذكورين على ما يبين فيه ما هو عنما خص النمية

٨- منجده الزوجه المذكوره بحق الثمن فرضا مايه غرش وتسعه وخمسون غرشا من ذلك ما

هو عنما خص عز البننت القاصره المذكوره بحق النصف فرضا متمليه غرش

٩- وستة وثلاثون غرشا ونصفان فضه من ذلك وما هو عنما خص النمية رحمه الام

المذكوره بحق للمسن فرضا مايتا غرش ثنتان واثني عشر غرشا من ذلك

١٠- وما هو عنما خص للزنى موسى الاب المذكور بحق الباقي تعصيا مايتا غرش ثنتا

وخمسة وستون غرشا وثلاثة انصاف فضه باقى ذلك وتزمناه بدفع ذلك لكل من

١١- الاب له ولمحجورته وللزوجه والام المذكورين بالطريق الشرعي فامتثل لذلك صادر

ذلك بحضور من ذكر تحريراً في ثاني عشر شوال سنة احدى وخمسين ومايتين ألف

الشيخ يوسف العجاوى

(أمر برفع محاكم مصر والقاهرة)

١- بالمحكمة الكبرى بمصر المحروسة حضر كل من حضره سعادته مدير الديوان الخديوى حالا دلم اجلاله والشيخ الامام الفاضل الهمام لوحد الافاضل الكرام بدر الدين حسن القويمنى شيخ الجامع الازهر حالا والعلامة

٢- الشيخ ابراهيم الملوى باش مفتى الساده للمالكيه حالا والعلامة الشيخ احمد التميمى الخليلى باش مفتى الحنفية حالا والعلامة الشيخ محمد حبيب المالكى والعلامة الشيخ محمد عبد القدوس الشافعى

٣- كمالهم امين لاجل العمل بمقتضا ما صار عليه التوافق بين حضرات الساده العلماء المشار اليهم وسعادته مدير الديوان المومى اليه اعلاه مع حضره شيخ الاسلام السيد الشريف حسنى

٤- افندى الملا المحروسة حالا وقد صدر امر على فى عشرين ن سنة تاريخه من حضره سعادته ولى النعم مولانا الوزير المعظم الحاج محمد على باشا وزير المملكه المصريه حالا بالعمل بموجب

٥- ما صدر عليه الاتصاف وحاصله ان جميع المحاكم الصغرى الكاينه بمصر ترفع منها وجميع الكتبه للذين كانوا بها وغيرهم يدخلون فى المحكمة الكبرى ما عدا محكمه بسولاق ومصر

٦- القديمه وتكون جميع الدعاوى والمرافعات بالمحكمة الكبرى على يد حضره ملا افندى المومى اليه او نايبه وعلى ان كل من كان منهما بين الناس مشهورا بالفساد والتزوير

٧- سيعد ويطرده من المحكمة فى الدعاوى والشهادات وعلى ان كتبته المجلس يكونوا عشره افغار وبيان عملهم سماع كلام الخصمين على ما هو عليه من غير زياده ولا نقصان

٨- وكتابه كل منهما على ما هو عليه من غير زياده ولا نقصان بالمضببطه وتبليغ ذلك لحضره نايب افندى او ملا افندى ينظر فى الدعوى بالوجه الشرعى ويجرى الحكم

٩-الشرعى مجراه وعلى ان كتب بيت المال ثلاثة انفار وعلى ان كتبه محكمه بولاق ثلاثه
 -لنفار وعلى ان كتبه مصر القديمه اثنان وعلى ان كتبه السجل اربعة انفار امنا
 ١٠-على الكشف كاتب واحد وعلى ان كتبه القسمة والمبايعات والصكوك ستة عشر نفرا
 من جملتهم كاتب الكشف المذكور وعلى ان كلما تحصل للسنة عشر نفرا يقسم بينهم
 ١١-على روسهم بالسوية وينزل عند الطلب بالدور واحدا بعد واحد وعلى انه ينبه على بلش
 كاتب بان ينبه على جميع الكتبه بالتحري في كتابتهم والضبط وكل من
 ١٢-صدرت منه جنحه يباعد عن المحكمه جزا له كل ذلك لاجل ضبط الاحكام الشرعيه
 وتقليل الخطا فيها لعل الله يرحمنا برحمته تحريرا في خامس عشر شوال سنة ثلاث
 وخمسين ومائتين والـف

مدير ديوان خديوى	تاريخى زاده السيد	فقير محمد عبد ...	فقير محمد حبش
على حالا السيد محمد	القاضى بمصر	الشافعى	الملكى

حيـب

ابراهيم المولى	فقير حسن القويسنى
الملكى	خادم العلم بالجامع
	الازهر

سجل رقم ٤٠٨ وثيقة رقم ١٢٧ لوحه ٢٤ :

تدبير (عتق بعد الموت)

احد وعشرون حجه للسلحدار تكبير عتق وايقضا كل واحده قايمة على حنتها فافهم وهم هذه ١٢٧

١٢٧

١-هذا مستند تدبير وايقضا صحيح شرعى لازم معتبر محرر مرعى صدر الاشهاد به وسطر

وجرى به قلم القبول وحرر يعرب مضمونه ويوضح مكنونه عن ذكر ما هو انه

٢-بمجلس الشرع الشريف الاثور ومحفل الدين المنيف الازهر بالباب العالى اعلاه الله

سبحانه وشرفه بمصر المحروسة بين يدى حضره سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام

٣-علامه الانام قاموس البلاغة ونيراس الافهام الناظر فى الاحكام الشرعية قاضى القضاء

يومئذ بمصر المحمية الموقع خطه الكريم اعلاه دام علاه امين حضر لمجلس

- ٤-الشرع الشريف المشار اليه اعلاه فخر الاكابر وكمال الاعيان العظام عين اعيان نوى
المفاخر والشان الفخام المقر الكريم العالى حايى رتب المفاخر والمعالى الجنب
- ٥-المكرم والمخدوم والمعظم الامير سليمان بيك سلحدار بيك سابقا ابن المرحوم فيض الله
اغا اسكيكوبلى تابع قضا صارى شعبان المعروف هو بتابع حضره مولانا
- ٦-الوزير المعظم والدستور المكرم والمشير المفخم صاحب السعاده والاقبال المتوج يساج
للهامه والاجلال وزير المملكه المصريه وفتح الحرمين الشريفين وغيرهما بهمه العليه
- ٧-مولانا الوزير الحاج محمد على باشا كافل الديار المصريه حالا دام عزه لعين شهد على
نفسه الزكيه شهوده الاشهاد الشرعى فى كمال صحته وسلامته وطواعيته
- ٨-واختياره ورغبته فى الخير وازادته له وجواز الاشهاد عليه شرعا انه ببر مرقوقته
المصونه جها نبر للبيضا اللون الجركسيه الجنس بان
- ٩-قال بصريح لفظه وفصيح نطقه مرقوقتى المصونه جهانبر المذكوره حرره بعد موئسى
كسايير الاحرار ابتغا لمرضات الله الكريم وطلبا لثوابه الجسيم عملا
- ١٠-بقوله نبيه الكريم من اعتق نسمة مومنه اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من الناس
حتى الفرج بالفرج واوصى حضره المشهد المشار اليه اعلاه
- ١١-لمديرته المصونه جهانبر بعد وفاته وانتقاله إلى دار الكرامه ومحل النعيم والسلامه
بحيى الحلّى والمصاغ الذى اعد لبيه لها سيدها حضره
- ١٢-المشهد المشار اليه وهو قرص الماس روزه على ذهب تساوى قيمته عشرة الاف غروش
وخمسمايه غرش وستة دبابيس الماس نصف فلملك على ذهب
- ١٣-تساوى قيمتهم ستة عشر الف غرش ونجم الماس نصف فلملك تساوى قيمته الف غرش
وخمسين غرش وشميتين الماس روزه تساوى قيمتها الفا غرش
- ١٤-اثنان وزوج حلق الماس فلملك تساوى قيمته ثلاثه آلاف غرش وخاتم بقص واحد الماس
بورانطى تساوى قيمته خمس الاف وخاتم الماس فلملك
- ١٥-قول باشه الماس تساوى قيمته اربعة الاف غرش وخاتم بالقوت قول باشه الماس تساوى
قيمه ستمايه غرش وزوج سوار بمينه الماس زوده تساوى

- ١٦- قيمته خمسة الاف غرش وثمانية احيال لولوه زنتهم عشرون مثقالا تساوى قيمتهم ثمانيه الاف وخمسماية غرش وثلاث زمردات زنتهم ستة
- ١٧- تسعون قيراطا قباوى قيمتهم الف غرش وتسعمائة غرش وعشرون غرشا وقمره واحده اللباس فلكمك تساوى قيمتها ستة الاف غرش ومائتا غرش
- ١٨- ثنتان وخمسون غرشا ليصير جملة ما تساوى قيمته الحلى والمصاغ المعين اعلاه على الوجه المسطور باعاليه اربعة وستون الف غرشا ومائتا
- ١٩- غرش ثنتان ومبعون غرشا بحسب كل غرش من ذلك اربعون نصفاً فضه المعلوم ذلك عند المشهد المشار اليه العلم الشرعى للنفلى للجهالة شرعا والجارى
- ٢٠- كل من المنبره والاعيان الموصى بها المذكوره فى ملك حضره المشهد المشار اليه اعلاه ويده وحوزه وتصرفه واختصاصه للشرعى يشهد له سابق
- ٢١- الرق للمديره المذكوره والملك لها مع الاعيان الموصى بها المذكوره ووضع يده عليهم الى تاريخه كل من فخر امثاله المكرمين الحاج عثمان افندى وخشداشه
- ٢٢- زخر اقرانه المفخمين الحاج امين افندى معنوق حضره المشهد المشار اليه كلاهما والعمده الفاضل الشيخ حسن غبيش المالكى الازهرى الامام
- ٢٣- بمنزل حضره المشهد المشار اليه اعلاه ابن المرحوم الحاج ابراهيم غبيش القليبيش الشهادة الشرعيه بالمجلس الشرعى تدبيراً وصايه شرعيين
- ٢٤- تامين معتبرين محررين مرعيين عن طبيب قلب واتشراح صدر لما علم حضره المشهد الموصى المذكور لنفسه فى ذلك من الحظ والمصلحة والغبطة
- ٢٥- الواقره باعترافه بذلك لشهوده ومن ذكر اعلامه ومن يأتى ذكرهم فيه وبمقتضى ذلك وبما شرح اعلاه تصوير المصونه جهانبير البيضاء اللون
- ٢٦- الجركسيه للجنس المديره المذكوره بعد وفاه سيدها المشهد المشار اليه حره من احرار المسلمين لها ما لهن وعليها ما عليهن من القضايا والاحكام لا ولا
- ٢٧- لاحد عليها الا الولاء الشرعى وتستحق ملك كامل الحلى والمصاغ الموصى لها به المعين اعلاه المقوم بقيمته المشروحه تتصرف فيه كيفما تحب

٢٨- تختار بساير وجوه التصرفات الشرعيه دون ورثه سيدها المشار اليه من بعده ودون الصيروره والاستحقاق والتصريف الشرعيات بالطريق

٢٩- الشرعى ولما صدر ذلك وتم بين ايدينا على الحكم المسطور حكم بذلك وامضاه ونفذه وقواه وامر بكتابه ذلك وقيد بالسجل المحفوظ ضبطا للواقع

٣٠- ليراجع به عند الاحتياج اليه والاحتجاج به صادر ذكر بحضور من ذكر اعلاه وكل من الحاج

٣١- الحاج بدوى زهير المتسبب فى القصابين وغيرها بخط الامشاطين ابن محمد والحاج احمد الشهير بالخيمى الخياط بالخط المذكور ابن حسين والشيخ بدوى العطار ابن

٣٢- احمد الشافعى والحاج محمد ثراب شيخ تكيه الهنود بخط الرميله ابن محمد واطلاعههم وشهادتهم على ذلك تحريراً فى خامس عشر من شهر رجب القرد الحرام

٣٣- سنه ثلاث وخمسين ومائتين والـ

السيد احمد القصبى والشيخ

سجل رقم ٤١٤ وثيقة رقم ٢٤٠ :

(بيع باسم محمد على باشا كافل مصر)

١- بعد الاذن الكريم من حضره مولانا شيخ الاسلام لكاتبه الواضع رسم شهادته اولاً ادناه بعقد مجلس شرعى فلدیه سطر ما مضمونه تلقى بالشرع من حضره مولانا الوزير المعظم والدمستور المكرم والمشير المفخم صاحب

٢- السعاده والاقبال المتوج بتاج المهابه والاجلال عضد الدوله العثمانیه ومد يدها وفتاح الحرمين الشريفين وغيرهما بهيمته العليه وقيدها مولانا الوزير المعظم الحاج محمد على باشا كافل الديار المصريه .

٣- حالاً دامت سعادته امين هو الجنب المكرم والمخدوم المعظم اسماعيل افندى ترجمان الديوان العالى بقلعه مصر المنصوره حالاً ابن المرحوم يوسف اغا اطندى الوكاله المطلقة المسجله بالطريق الشرعى من بايعه

٤- الجناب المكرم حسين اغا ابن عبد الله معتوق المرحوم محمود بيك وهو الوكيل الشرعى عن زوجته المصونة البيت زلف سياه بنت عبد الله البيضاء معتوقه المرحوم محمود بيك للمذكور الثابت معرفتها

٥- وتوكيله عنها الوكاله المطلقة فى شان ما سيذكر فيه لدى مانون مولانا القدى المومى اليه اعلاه بشهاده كل من العمده الشيخ على علوان مودب الاطفال على السروجينى ابن المرحوم احمد

٦- والمكرم محمد اغا ابن عبد الله معتوق المرحوم محمد كاشف حليم ولايه الخريبه كلن ثبوتا شرعيا فيباعه عن موكلته المنكوره لموكله حضره مولانا الوزير المشار اليه اعلاه جميع ملك كامل المكان

٧- الكاين بمصر المحروسه بخط قوصون داخل درب الدالى حسين المشتمل ذلك بدلاله حجه الايقال الشرعيه المسطره من هذه المحكمه المؤرخه فى خامس عشر شهر القعدة سنه ثلاث وخمس ومايتين والى على باب

٨- يدخل منه الى حوش كشف سماوى به منظره حواصل وكرسى واحد وباب يدخل منه الى سلم يصعد من عليه الى مساكن الحريم به قصوره وقاعات ومطبخ وكرسى راحه ومنافع ومرافق وحقوق المجاور

٩- ذلك لمكان السيد محمد ولمكان الحرمة ملوك ولمكان يعرف بمكن المرحوم داوود باش وفيه الباب الجارى اصل ذلك فى وقف المرحومه سارة بنت طقطمه بما على ذلك من الحكر لجهة الوقف المذكور حكم

١٠- المعتاد الجارى به العادة كما ذلك معين بالحجه المحكى تاريخا اعلاه وجميع ملك كامل المكان الكاتب بمصر المحروسه داخل عطفة عبد الله بيك وعطفة الهلالية بزقاق غير نافذ المجاورة الان لمكان

١١- الاسى احمد عسل السروجى ولمكان الاسى خليل الخياط المشتمل ذلك بالدلالة المنكورة على باب يدخل منه الى حوش مسقف عشيمما به حاصلان وكرسى راحه واربع اود ومساكن ومنافع ومرافق

١٢- وحقوق وخقوق اربع بالدلالة المذكورة الحد القبلي-مكان-وقف الامير-سليمان الاقصر
والحد البحرى-مكان-على القدى الكسلى والحد الشرقى للطريق وفيه الباب والحد الغربى

لحرب

١٣- الدالى حسن المتدخل بالمكان المذكور اعلاه الان وضاع من جملة منافع وحقوق غير
ذلك وخجوده المعلوم ذلك عندهما شرعا والجائى ذلك فى ملك الموكلة المذكورة اعلاه

ويدها

١٤- وحوزها وتصرفها ولحقاقها الشرعى بمفردها الى تاريخه يشهد لها بذلك الحجة المحكى
تاريخها اعلاه المختوم على هامشها بمعنى ذلك وكل ممن اعلاه ومن يأتى ذكرهم فيه

الشهادة الشرعية بالطريق

١٥- الشرعى وللوكيل البايع المذكور ولاية بيع ذلك وقبض ثمنه لزوجته موكلته المذكورة
بالطريق الشرعى بدلالة ما شرح اعلاه والتصادق على ذلك اشترا صحيحا شرعا وبيعا

تبا لازما

١٦- ناجزا محررا مرعيا خاليا عن رهن ووعده ووفقا اتعدت بينهما فى ذلك يوم تاريخه بايجاب
وقبول شرعيين بثمن قدره عن ذلك من الفروش التى عبره كل غرش منها اربعون نصف

فضه

١٧- ستة عشر الف غرش وخمسمائة غرش رومى يعد لها من الاكياس التى عبره كل كيس
متها عشرون ألف نصف فضه ثلاثة وثلاثون كيما روميا ثمنا حالا مقبوض ذلك من

خزينه حضره

١٨- مولانا الوزير الموكل المشار اليه اعلاه العامره بمناوله وكيل المذكور بيد الوكيل البايع
المذكور لزوجته موكلته المذكورة قبضا شرعا بتمام ذلك وكماله باعترافه بذلك لشهوده

ومن

١٩- ذكر اعلاه فى يوم تاريخه الاعتراف الشرعى بالطريق الشرعى واعتترف الوكيل
المشتري المذكور بتسلم ذلك وحيازته لموكله حضره مولانا الوزير المشار اليه اعلاه

التسلم والحيازه الشرعيين بعد النظر

٢٠- والمعرفه والاحاطه بذلك علما وخبره نافيين للجهالة شرعا وبمقتضى ذلك وبما شجرح اعلاه صار حضره مولانا الوزير المعظم والدستور للمكرم والمشير المفخم صاحب السعاده والاقبال

٢١- المتوج بتاج العز والمهابه والاجلال عضد التوتة العثمانية ومويدها مولانا الوزير المعظم الحاج على باشا الموكل المشار اليه اعلاه يستحق ملك كامل المكان المذكور اولا وما تدخل

٢٢- له من المكان المذكور ثانيا المبتاعين المذكورين اعلاه بالعقد عليها ذلك الآن يتصرف في ذلك لنفسه بمفرده خاصه بساير وجوه التصرفات الشرعية دون كل من الموكله ووكيلها البايع

٢٣- المذكورين بين اعلاه ودون كل وعليه القيام بما على المكان المذكور اولا من الحكر لجهه وقف اصله المذكور على الوجه المسطور الصيروره والاستحقاق والتصرف والشرعيات بالطريق الشرعى

٢٤- للمقتضى المشروح اعلاه وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعيا صادر ذلك بحضور كل من سمي اعلاه والسيد الشريف مصطفى الجنيدى الدلال فى العقارات ابن المرحوم السيد ٢٥- احمد ورفيقه المكرم الحاج ابراهيم الصباغ ابن المرحوم الحاج على والمكرم الاستى محمد نظم الخياط ابن المرحوم باشا والمكرم محمد الطناني ابن المرحوم مصطفى والمكرم حسين بسيونى ابن

٢٦- المرحوم بسيونى العقباوى واطلاع الجميع وشهادتهم على ما نص وشرح ما عاليه اطلاعا وشهادة شرعيين وثبت وحكم تحريرا فى رابع عشرين جماد الثانى سنة ١٢٥٦ الشيخ عبد الرحمن بهيج

(شراء لجهه وقف نصارى)

- ١- بين يدى نايب مولانا شيخ الاسلام بحضره كل من النمى تاندرس الخياط ولد للنمى بغدادى والنمى بترس الصايغ ولد النمى شايى والنمى صالح الصايغ ولد للمعلم موسى والمعلم سمعان القصبجى بقاعه الفضه ولد للنمى سليمان
- ٢- بشاره النصراى القبطى كل منهم واطلاعتهم وشهادتهم على ما يأتى ذكره فيه اطلاعا وشهاده شرعيه. اشترى القسيس ميخائيل يونان ولد النمى يونان وهو الوكيل الشرعى عن المعلم بترس بترك النصارى الاقباط ولد النمى
- ٣- لقطليوس وهو المتحدث فى تاريخه على جهه وقف فقرا النصارى الاقباط القاطنين والمقيمين والواردين والمتريدين والمنقطعين بدير مارى جرجس الكاين بمصر المحروسه الروم السفلى بموجب ما بيده بالطريق الشرعى
- ٤- بمال جهه الوقف المذكور من بابعته النميه ملكه بنت للنمى ابراهيم الجرجاوى الثابت معرفتها وتوكيل الوكيل المذكور عن موكله المتحدث المذكور فى ذلك بين يدى مولانا افندى المومى اليه اعلاه بشهاده كل من النمى
- ٥- تاندرس والنمى بترس المذكورين اعلاه ثبوتا شرعيا فباعته لجهه الوقف المذكور جميع الجزد الذى اصله النصف واقرز بالقسمه قبل تاريخه وصار الان مكانا على حته الكاين .. ذلك بمصر المحروسه بخط
- ٦- ميدان الغله داخل درب المرحوم الامير مصطفى بيك المشتمل ذلك بدلاله حجه التبايع الشرعيه المسطره من هذه المحكمه المورخه فى ثانى عشر الحجه سنه ثمان واربعين ومايتين والى على وجهه قبله بها باب مربع
- ٧- يدخل منه الى دهليز مستطيل بعضه وباقيه عقدا كمر من حقوق الغير تجاه الدخل بساب يدخل منه الى فسخه صغيره بعضها كشف سماوى وباقيها سقف عتبا بها عده مرحاض وقاعه وطبقه ومنافع ومرافق

- ٨- حقوق وحنود اربع بالدلالة المذكورة الحد القبلى ينتهى بقرىم وفيه الدهليز والباب المتوصل منه لذلك والحد البحرى ينتهى لمكان جوه والحد الشرقى ينتهى لمكان ورشه الذمى شلبى والحد الغربى ينتهى للجزو من
- ٩- ابن سينا يحد ذلك وحدوده المعلومه ذلك عندهما شرعا والجارى ذلك فى ملك البايعة المذكوره اعلاه ويدها وحوزها وتصرفها واختصاصها الشرعى بمفردها الى تاريخه يشهد لها بذلك الحجة المحكى تاريخها
- ١٠- اعلاه المخصوص على هامشها بمعنى ذلك وكل من الجماعة المذكورين اعلاه الشهاده الشرعيه بالمجلس الشرعى وللبايعه المذكورة اعلاه ولايه بيع ذلك وقبض ثمنه بالطريق الشرعى بذلاله ما شرح اعلاه وبالتصادق على ذلك
- ١١- اشترا صحيحا شرعيا وبيعا تبا لازما ناجزا مقيدا محررا مرعا خاليا عن رهن ووعد ووفاء انعقد بينهما فى ذلك يوم تاريخه بايجاب وقبول شرعيين بثمن قدره عن ذلك من القروش التى عبره كل غرش منها
- ١٢- اربعون نصفاً فضه سبعمائيه غرش وخمسون غرشا روميا يعد لها من الفضه العديده ثلاثون الف نصف فضه ديوانى ثمنا حالا مقبوض ذلك من مال جهه الوقف المذكور المتجمد تحت يد المتحدث الموكل المذكور اعلاه
- ١٣- من ريع الوقف المذكور حسب اعتراف الوكيل المذكور بذلك بحضره من ذكر اعلاه الاعتراف الشرعى بالمجلس الشرعى بيد البايعة المذكوره اعلاه قبضا شرعيا بتمام ذلك وكماله باعترافها بذلك لشهوده ومن ذكر اعلاه
- ١٤- فى يوم تاريخه الاعتراف الشرعى بالمجلس الشرعى واعترف الوكيل المشترى المذكوره بتسلم ذلك وحيازته لجهه الوقف المذكور بالتسلم والحيازه الشرعيه بعد النظر والمعرفه والاحاطه بذلك علما وخبره ناقيين للجهاله
- ١٥- شرعا وبمقتضى ذلك وبما شرح اعلاه صار كامل الجزو المشاع المذكور اعلاه جار فى وقف فقرا النصارى الاقباط القاطنين والمقيمين والواردين والمتريدين والمنقطعين بدير مارى جرجس المذكور

- ١٦-اعلاء تحدث الموكل المذكور بصرف ربع ذلك فى مهمات الوقف المذكور بحسب ما يراه الموكل المذكور ويؤديه الى اجتهاده دون البيعه المذكوره ودون كل احد الصيروره والجريان والصرف
- ١٧-الشراعات بالطريق الشرعى للمقتضى المشروح اعلايم وتصادقا على ذلك كله تصادقا شرعا وثبت وحكم تحرير ايفى ثانى شهر رجب سنه ست وخمسين ومايتين والف السيد احمد عاشور والشيخ . . .

سجل رقم ٤١٥ وثيقة رقم ١ :

(تسلم الكسوة الشريفة)

- ١-لدى مانون مولانا افندى بحضره كل من فخر الاشراف المكرمين سلاله ان بنى عبد مناف المفخمين السيد الشريف احمد العباسى استى باش
- ٢-بالكسوة الشريفة حالا ابن المرحوم السيد عثمان العباسى وفخر الاشراف المكرمين السيد الشريف حسن الشعرانى الزمام بالكسوة الشريفة حالا
- ٣-ابن المرحوم مصطفى وفخر الاشراف العظام السيد الشريف حسين ابوا شاكر شيخ الخدمه بمقام سيدنا ومولانا الامام ابى عبد الله الحسين رضى
- ٤-الله تعالى عنه امين ابن المرحوم السيد احمد والسيد الشريف محمد ابو الخير ابن المرحوم الشيخ احمد ابو الخير والسيد الشريف عبد الرحمن ابن المرحوم
- ٥-السيد حموده بدوى من خدمه المقام المومى اليه كلاهما حالا والمكرم الحاج على الخيمى بالكسوة الشريفة حالا ابن المرحوم حموده والسيد الشريف
- ٦-محمد للبيضة العقاد ابن المرحوم على الشاذلى النقيب دام كمالهم آمين اشهد على نفسه الامثل للمكرم الحاج خليل ابن المرحوم الحاج
- ٧-مصطفى المخاملى هو كوالده المذكور كان شهوده الاشهاد الشرعى وهو باكمل الاوصاف المعتره شرعا انه اخذ وتسلم واستقل

- ٨- رستوفى ووصل اليه من الجناب المكرم والمخدوم المعظم على افندى يوسف ناظر تشغيل لكسوة القنيفة حالا ابن المكرم يوسف
- ٩- هو الوكيل الشرعى عن حضرة فخر الامرا للكرام كبير الكبرا التفخام المقر الكريم العالى حايى رتب للمفاخر والمعالى مير اللوى حسن بيك
- ١٠- مناسترلى مدير عموم ايرادات ملكيه وناظر لكسوة القنيفة حالا الثابت توكله على فسى شان ذلك لدى ماخون مولانا افندى
- ١١- للمومى اليه اعلاه بشهادة كل من السيد احمد العباسى والسيد حسن الشعرانى المذكورين اعلاه ثبوتا شرعا جميع كسوه بيت
- ١٢- الله الحرام المشتمله على ثمانية احزمه مزركشين بالمخيش الاصفر والابيض المطلى بالبندقى الاحمر على الحرير الاسود
- ١٣- الاطلس الاخضر والاحمر المبطنين بالفت الهندى والنوار القطن وستاره باب بيت الله الحرام المزركشه بالمخيش
- ١٤- الاصفر والابيض المطلى بالبندقى الاحمر على الحرير الاسود بالاطلس الاخضر والاحمر المبطنه بالاطلس الساسين
- ١٥- الاخضر بخمسه شراريب حرير وقصب بها سنه ازوره فضه مطليين بالبندقى الاحمر بها لثى عشر شمسيه
- ١٦- مزركشين على الجوخ الوردى وكسوه مقام سيدنا ابراهيم خليل الرحمن بها اربع شراريب حرير وقصب وعشره
- ١٧- شمسيات مزركشين بالقصب الاخضر والابيض وخمسه ازوره فضه مطليين بالبندقى الاحمر مبطنه بالفت
- ١٨- الهندى وكيس مفتاح باب بيت الله الحرام مزركش بالمخيش الاصفر والابيض المطلى بالبندقى الاحمر على الحرير
- ١٩- الاسود مبطن بالاطلس الاخضر به شرابه قصب وقيطان حرير اخضر بداخله مايه غرش وخسمون غرشا مرسله

٢٠- لحضره الشيخ الشيبى فاتح باب بيت الله الحرام حكم معتاده السنوى وثلاث مجاديل قطن

احتياج تطويق

٢١- الكسوه الشريفه على بيت الله الحرام واحد واربعون عصفوره قطن مجدوله احتياج

الحلق وثمانيه اجمال

٢٢- غلايتين ملائتين ما ورد باش احتياج غسل بيت الله الحرام وذلك حكم المعتاد السنوى

اخذا وتسلما واستغلافا

٢٣- استيفا ووصولا شرعيات بتمام ذلك وكمالها باعترافه بذلك جميعه لشهوده ومن ذكر

اعلاه فى يوم تاريخه الاعتراف الشرعى

٢٤- هريت بذلك نمه كل من الامير حسن بيك الموكل ووكيله المذكورين اعلاه للمكرم الحاج

خليل المخاملى المشهد المذكور اعلاه

٢٥- من كامل ما نص وشرح باعاليه البراه العامه الشرعيه بالطريق الشرعى وعلى المشهد

المذكور الخروج من عهده ذلك

٢٦- وتسلميه لاربابه بمكه المشرفه حكم المعتاد السنوى بالطريق الشرعى كما هو لازم عليه

شرعا وتصادقا على ذلك كله

٢٧- تصادقا شرعيا وثبت الاشهاد بذلك وحكم تحريرا فى خامس عشرين شهر شوال سنه

سنت وخمسين ومائتين والـ

الشيخ ابراهيم عاشور

. والشيخ

سجل رقم ٥٦ وثيقة رقم ٥١ :

(وقف يهود ربانين)

١- لدى مانون مولانا شيخ الاسلام لما اندرج فى جهه وقف فقرا اليهود الربانين القاطنين

والمقيمين والواردين والمترددن بكنيسة اليهود الربانين

٢- الكاينه بحاره اليهود بمصر المشموله جهه الواقف المذكوره بتحدث الخواجا موسى الشهير

بالنصيرى الصراف بحاره اليهود المرقومه ولد النمى

- ٣- حنين اليهودى الربان بموجب ما بيده بالطريق الشرعى جميع الحصه التى قدرها النصف
اثنى عشر قيراطا من الصل اربعة وعشرين قيراطا
- ٤- على الشيوخ فى كامل القاعه الكاينه بمصر المحرومه بحاره اليهود يدرب المغاربه تجاه
الكنيسه التى هناك المشتمله على اوصاف وجوار معينه
- ٥- مشروحه بحجه التصديق الشرعيه المسطره من القسم العسكريه بمصر المؤرخه فى
ثالث عشرين جماد اول سنه اثنين وستين ومايتين ولف خلا القطعه
- ٦- الارض المخرجه قبل تاريخه من جمله منافع القاعه المذكوره التى عبرتها طولاً خمسـه
وعشرون ذراعاً وعرضاً ثمانيه اذرع فانها لا دخل لها فى ذلك
- ٧- لجرياتها فى ملك للذى ابراهيم حزاق الصراف ولد الذى حبيب اليهودى بموجب حجه
التبابع الشرعيه المسطره من هذه المحكمه المؤرخه فى ثامن عشرين
- ٨- رجب سنه اربع وستين ومايتين ولف المنبه على تاريخها بهامش الحجه المذكوره اولا
اعلاه الجارى الحصه التى قدرها النصف اثنى عشر قيراطا باقى
- ٩- القاعه المذكوره فى ملك الخواجه موسى النصيرى المتحدث المذكور الايل ذلك اليه هو
وجهه الوقف المذكوره سويه بالتبابع الشرعى فيما قبل تاريخه
- ١٠- من قبل الزميه ساره المذكوره على الوجه المسطور باعاليه وبنى وعمر وانشا وجدد
على ارض ذلك مكانا واحدا مستقلا على حدته صالحا للسكن
- ١١- والاسكان والغله والاستغلال يشتمل الآن بدلاله الاملا لذلك يوم تاريخه على الاوصاف
والحدود المعينه اعلاه واصرف المتحدث
- ١٢- المنشئ المذكور على عماره ذلك وتجديده من مال جهه الوقف تحدثه المذكوره المخلد
فيها تحت يده على الوجه المذكور على ما قابل حصتها وهى النصف
- ١٣- من ذلك مبلغا قدره من الغروش الموصوفه باعاليه خمسون الف غرش رومى وذلك
للقدر المذكور هو الذى استهلك منه بتمامه وكماله على حصه
- ١٤- جهه الوقف المذكوره اعلاه من مالها المخلد تحت يده بقدر ما قابلها على الوجه المذكور
حتى صار المكان المذكور يشتمل على صفته المشروحه

६९६

(بيع)

- ١- لدى مأذن بحضوره كل من المكرم محمد حسين الصايغ ابن المرحوم حسن العطار والمكرم عبد الله احمد الجواهرجي ابن المرحوم احمد النحاس والمكرم
- ٢- محمود البنهاوى الدلال ابن المكرم مصطفى البنهاوى محمد القرنفيلي الدلال ابن المرحوم احمد القرنفيلي والمكرم عبد المتعال سعد
- ٣- الدلال ايضا ابن المرحوم سعد عبد المتعال والمكرم يونس خليل البربري الخفير بسوق الصاغة بمصر كل منهم والمعلم تخله نوار
- ٤- الكاتب النصراني القبطي ولد نوار خليل والمعلم حنين حبشي ولد حبشي والمعلم بغدادى عبد رب السيد الصايغ النصراني
- ٥- القبطي كلاهما ايضا والمعلم بطرس الجواهرجي ولد جرجس انطون النصراني الارمنسى والمعلم اسحاق يوسف ليشع ولد يوسف
- ٦- ليشع والمعلم فرج موسى اليهودى القرا الصايغ كلاهما بالسوق المقدم ولسد موسى واطلاعه وشهادتهم على ما سيذكر
- ٧- فيه اطلاعا وشهادة شرعيين اشترى المعلم يوسف ميخائيل الصايغ بالسوق المرقوم ولسد ميخائيل الصيلاوى النصراني
- ٨- الكاثوليكي من رعايا الدوله العثمانيه هو بماله لنفسه من بايعه المعلم يعقوب موسى الشماس للصايغ من رعايا
- ٩- دوله اناطيه ولد الذمى موسى الشماس الصيرفى اليهودى القرا الثابت معرفه كل من الميتايين المرقومين اعلاه عينا
- ١٠- فى شأن ما سيذكر فيه بشهادة كل ممن سمي اعلاه ثبوتا شرعيا فباعه جميع ملك الحصه التى قدرها الثلاثان والثلثم تسعه عشر

- ١١- قيراط من اصل اربعة وعشرين قيراطا على الشيوع فى كامل الحانوت الكاينه بمصير المحروسه داخل سوق الصاغه المرقوم المعروفه سابقا
- ١٢- السكن. الذى يوسف الشامى والمعروفه الآن بسكن المشتري المرقوم المشتمل مسا فيه ذلك بدلاله حجه التبايع الشرعى المسطره من القسمه
- ١٣- العسكرية بمصر. المؤرخه فى رابع عشر شهر جمادى الآخر سنه ثمانين ومايتين والف على درفتى باب خشبا نقياد مسطبه وداخل
- ١٤- منافع وجقوق وحدود اربع بالدلاله المذكوره الحد القبلى لحانوت جاريه فى ملك المكرم السيد محمد صالح واخيه السيد امين
- ١٥- ومن يشركهما فى ذلك والحد البحرى الطريق وفيه الباب والحد الشرقى لحانوت جاريه فى ملك حضره فخر العلماء الاعلام السيد مصطفى
- ١٦- العروسى والحد الغربى للزقاق الذى هناك بحد ما منه ذلك وحدوده المعلومه ذلك عندهما شرعا والجارى ذلك فى ملك
- ١٧- للبايع للمذكور اعلاه ويده وحوزه وتصرفه الشرعى بمفرده الى تاريخه كما يشهد له بذلك الحجة المحكى تاريخها اعلاه وبوضع يده على ذلك
- ١٨- بالطريق الملك الصحيح الشرعى كل ممن سعى اعلاه المخصوص على هامش الحجه المذكوره بمعنى ذلك الشهاده والخصم الشرعيين
- ١٩- بالطريق الشرعى وللبايع المرقوم ولايه ببيع ذلك وقبض ثمنه بالطريق الشرعى بدلاله ما شرح اعلاه وبالتصادق على ذلك
- ٢٠- لشترا صحيحا شرعيا وبيعا بتا لازما ناجزا . . . معتبرا محررا خاليا عن رهن ووعد و وفا انعقد بينهما فى ذلك يوم تاريخه
- ٢١- اذناه بايجاب وقبول شرعيين بثمن قدره من ذلك من الغروش الروميه التى عبره كل غرش منها اربعون نصفه فضه سنه عشر
- ٢٢- الفا غرش واربعه عشر غرشا وثمانيه انصاف فضه عمله صاغ ديوانسى يعدلها من الاكياس التى عبره كل كيس منها خمسمائيه غرش

٢٣- اثنتان وثلاثون كيسا وزيداه على ذلك اربعة عشر غرشا وثمانية انصاف فضه رومى
ثمنا حالا مقبوضنا من المشتري

٢٤- المذكور بيد البايع المرقوم قبضا شرعيا بتمام ذلك وكماله باعترافه بذلك يسوم تاريخه
ادناه بحضرة من تكرر اعلام الاعتراف الشرعى

٢٥- اعترف المشتري المرقوم اعلاه بتسلم ذلك وحيازته لنفسه التسلم والحيازة الشرعيين
بعد النظر والمعرفة والاختاطة بذلك علما وخبره

٢٦- تافين للجهالة شرعا وبمقتضى ذلك وبما شرح اعلاه صار المعلم يوسف ميخائيل
الصبايغ المشتري المرقوم يستحق ملك الحصه التى

٢٧- قدرها الثلثان والثمن تسعة عشر قيراطا المتباعدة المذكورة فى الحانوت. المرقوم اعلاه
بالصفه التى هى عليها الآن يتصرف

٢٨- فى ذلك لنفسه بمفرده خاصة بساير وجوه التصرفات الشرعية دون البايع المذكور ودون
كل احد التصرف الشرعى وتصادقا على ذلك

٢٩- كل تصادقا شرعيا تم عرض ذلك على حضرة مولانا افندى المومى اليه اعلاه فلمما ان
احاط علمه الكريم بذلك امر بكتابته وقيدته بالسجل

٣٠- المحفوظ ضبطا للواقع تحريرا فى خامس شهر ربيع آخر سنة ١٢٨١

الشيخ يوسف ملش

سجل رقم ٥٠١ وثيقة رقم ٣٢٦ :

(وضع يد)

١- اعلام شرعى مضمون انه قد حضر بين يدينا بمجلس مصر المحروسة بمحضر كل من
حضرة الشيخ

٢- العلامة الهمام اوجده الافاضل العظام شمس الشريعة والملة والدين الشيخ محمد العباسى
المفتى

٣- مفتى السادة الثكنية بالديار المصرية حالا وحضره العلامة الهمام صدر المدرسين الكرام
الشيخ ابراهيم

٤- السقا الشافعى وحضره العلامة الهمام مفيد الطالبين بافهام الشيخ محمد القطيب وحضره
البحر الشريف

٥- كنز العلوم والدقائق الشيخ عبد القادر الرافعى وحضره فخر الفضلا العظام مفيد الطابعين
باقهام

٦- الشيخ مصطفى القرشي وحضره الهمام القاضى اللوزعى الكامل الشيخ محمد ابو العلاء
الخلاوى مفتى المجلس

٧- المشار اليه الحنفى كل منهم وسعاده الجناح العالى محمد ثابت باشا ريس المجلس المشار
اليه وسعاده

٨- عابدى باشا وسعاده حسن سرى باشا وحضره ابراهيم بيك عبد الحلیم وحضره حسن بيك
الشريعى

٩- حضره عيروس بيك وحضره حسن بيك وحضره محمد كامل بيك وحضره فخرى بك
وحضره

١٠- احمد صدقى افندى من اعضا المجلس المشار اليه كل منهم دام توفيرهم آمين المكرم ابو
العلاء شاذلى السرجانى

١١- بحاره اليهود القرابين ابن المرحوم شاذلى خبيب وبصحبه الخواجا يعقوب خضر

١٢- البغدلى اليهودى الربان من التجار فى الاصناف وغيرها بمصر ولد الياهو اليهودى

١٣- الساكن بحاره اليهود الربانيين ومن رعايا دوله أمريكه هو وادعى ابو العلا شاذلى

١٤- السرجانى المذكور بطريق نظره الشرعى يومئذ على وقف ومسجد المرحوم القاضى
بركات قريمط

١٥- ولده عبد القادر الكاين مسجده وضريحه بمصر المحروسه بحاره اليهود الربانيين
المذكوره بموجب

١٦- تقريره فى ذلك المؤرخ فى حادى عشرين شعبان سنه تسع وستين ومائتين و الف

١٧- المسطر من هذه المحكمه المخلد تحت يده على الخواجا يعقوب خضر البغدلى اليهودى

١٨- المرقوم بان من الجارى فى الوقف المذكور جميع اوده ومستحم سفلا من جمله

١٩- منافع وحقوق المسجد المذكور المحدوده الاوده والمستحم المذكورين بحدود

٢٠- اربع الحد القبلى والشرقى والغربى الى كنيسه اليهود الربانيين قديما التى صار بعضها

المجاور المعين

٣١- المدعى به مسكنا والحد البحرى ينتهى بطرقه ميضاه المسجد المذكور وفيه باب المستحم

والسلم

٢٢- المتوصل منه للاوده المذكوره وان المستحم المذكور تخرّب وانهم الحايط القبلى

٢٣- الحايط الشرقى من الاوده التى علوها ووضعت اتربه ذلك بالمستحم المذكور

٢٤- للعجز عن نقلها وبنى عليها حايط من جهه ميضاه المسجد المذكور وذلك قبل توليه

٢٥- المدعى المذكور للنظر على الوقف المذكور وانه وضع يده على ذلك بعد تقريره

٢٦- فى ذلك واستقر اذيد الى تاريخه على ذلك وانه اراد ان يبنى الحايط

٢٧- القبليه والحايط الشرقيه المذكورين لينتفع بذلك جهه الوقف المذكور مفارضة

٢٨- فى ذلك المدعى عليه المذكور بعد ان بنابه بنا ارتفع عن الارض نحو الزراعيين ومنعه

٢٩- من تميم البنا فى ذلك بغير وجه شرعى وتخاصم معه على ذلك بدويان اوقاف

٣٠- مصرية وحول الامر بدايه ذلك على الشرع الشريف بالمجلس المصرى ويطالب المدعى

٣١- المذكور المدعى عليه المذكور بعدم المعارضة له فى ذلك بالوجه الشرعى فسالنا من

المدعى

٣٢- عليه المذكور عن ذلك فاجاب بان المسجد الذى تحت نظر المدعى المذكور

٣٣- مجاور من بعض جهاته لخربه جاريه فى وقف اليهود الربانيين التى لم يعلم اسم واقفها

٣٤- ولم يعلم جهته مصرفها وان المدعى هدم الحايط الفاصله بين المسجد والخربه

المذكورين

٣٥- وبنا على بعض ما بالخربة المذكوره فى الاثره حايطين ارتفاعهما نحو النزاع يريد

بذلك حيازه

٣٦- اوده من منافع الحزبه المذكوره فمنعه من ذلك المدعى عليه المذكور لكونه ناظرا على

اوقاف

٣٧-اليهود الربانيين للخربة المذكورة تحت يده حجة تباع شرعية مسطرة من الباب العالي

بمصر

٣٨-موزعة في ثالث عشر محرم سنة احدى واربعين ومائتين والفرزها في يده وقريست

فدل مضمونها

٣٩-على جرياتها في ملك النمي خضر القطاوى اليهودى ولد يوسف القطاوى اليهودى يوجد

تباع

٤٠-شرعى صدر له فيها من النمي يعقوب الاشقر ولد عويس اليهودى المالك لها بموجب

٤١-حجة مدعى ضياعها وبوضع يده عليها وذكر ان هذه الحجة هي سنده بالجزية المذكورة

وان النمي خضر القطاوى

٤٢-المالك المذكور مات عن ولده الخولجا يعقوب خضر القطاوى من غير شريك ولم يعلم

من

٤٣-من الواقف للخربة المذكورة ودلت الحجة المذكورة ايضا على ان الخربة المذكورة

دخل درب

٤٤-الدهان الكبير تجاه كنيسة اليهود المجاورة لاماكن جارية في ملك احمد جلى المفردى

ولمكان

٤٥-جار في وقف المرحوم بركات قريط وانها تشتمل على قطعة ارض مساحه فعند ذلك

منعنا المدعى عليه

٤٦-المذكور من معارضة المدعى المذكور في ذلك منعنا كليا وحكمنا بذلك تحريرا في حادى

عشر جماد آخر

٤٧-الذى هو من شهور سنة احدى وثمانين ومائتين والفرز

الشيخ يوسف ملش

الملحق الثانى

فهارس سجلات محكمة الباب العالى

١ - فهرس سجلات محكمة الباب العالي "مبايعات قدير"

(٩٢٧-١٢٩٢ هـ / ١٥٣٠-١٨٧٥ م)

رقم مسلسل	رقم للسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
١	١	٤٣٨	١٩٠٧	٣٤×٢٣ سم	١٢ ربيع أول سنة ٩٣٧ ٢٧ شوال سنة ٩٣٧
٢	٢	٣	١٦٥١	٣٣,٣×٢٣ سم	١١ جماد آخر ٩٣٩ ١٣ محرم ٩٤٠
٣	٣	٨٣٢	٤٠٥٥	٣٣,٢×٢٢,٥ سم	٤ رمضان ٩٤٠ ٢٧ ربيع أول ٩٤١
٤	٤	٦٥٣	٤١٦٢	٣٥,٢×٢٣ سم	٦ ربيع أول ٩٤١ ١٤ ذي الحجة ٩٤١
٥	٥	٤٤٠	١٦٩١	٣٣,٥×٢٢,٥	٢٤ رجب ٩٤٥ ٣ ذي الحجة ٩٤٥
٦	٦	٤٥٢	١٦٨٠	٣٣×٢٣	٥ رجب ٩٤٦ ٢ شوال ٩٤٦
٧	٧	٢٢٠	١٣٢١	٣٢,٥×٢٢,٥	٢٧ جمادى أول ٩٤٧ ٢١ رمضان ٩٤٧
٨	٨	٣١٢	٨٥٠	٣٠,٦×٢٢	٢٣ محرم ٩٥١ ١١ ربيع أول ٩٥١
٩	٩	٣٩٨	١٥٣٨	٣١,٥×٢٢	١٤ صفر ٩٥١ ١٤ جماد أول ٩٥١
١٠	١٠	٢٧٢	٩٥٤	٣٥,٤×٢٣	٧ جماد آخر ٩٥٤ ٢٢ رجب ٩٥٤
١١	١١	٣٤٢	٩٨٧	٣٣,٣×٢٣	٨ رجب ٩٥٧ ٢٧ شعبان ٩٥٧
١٢	١٢	٤٢٢	١٩٧٠	٣٥×٢٣,٥	٦ ربيع آخر ٩٥٩ ١٢ رمضان ٩٥٩

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ التسجيل الهجري
١٣	١٣	٢٨٠	١,٩٥	٣٥×٢٣	٢٩ محرم ١٦٠ ٢٩ ربيع أول ١٦٠
١٤	١٤	٢٥٨	٧٠٢	٣٣×٢٣	١٥ شوال ١٦١ ١٤ ذى الحجة ١٦١
١٥	١٥	١٤٠	٧٩٢	٣٥×٢٥	١٤ ذى الحجة ١٦١ ١٩ محرم ١٦٢
١٦	١٦	٣٨٦	٢٠٠٦	٣٣,٢×٢٥	٢٢ محرم ١٦٣ ١١ ربيع آخر ١٦٢
١٧	١٧	٥٧٤	١٨٨٤	٣٣,٢×٢٢	١٩ جمادى أول ١٦٦ آخر ربيع أول ١٦٧
١٨	١٨	٢٦٠	١٦٦٢	٣٣×٢٣	٢١ صفر ١٦٧ ٢٣ ربيع آخر ١٦٧
١٩	١٩	٥٥٦	٢٩١٤	٣٣×٢٢,٢	٦ ربيع آخر ١٦٩ ٢٦ رجب ١٦٩
٢٠	٢٠	٢٦٦	١٥٠١	٣٣×٢٣	٧ صفر ١٧٠ ٣ ربيع آخر ١٧٠
٢١	٢١	٥١٨	١٤٠٥	٣٣×٢٣	١٤ جمادى آخر ١٧٠ ١٢ شوال ١٧٠
٢٢	٢٢	٢١٨	٩٩٤	٣٥×٢٣	٢٤ رجب ١٧٠ ٢٣ رمضان ١٧٠
٢٣	٢٥	٣٦٠	١٠١٩	٣٣×٢٣	٢٦ ربيع أول ١٧٢ ٣ شعبان ١٧٢
٢٤	٢٦	٥١٠	٣٢٦٣	٣٣,٥×٢٣	٢٦ رجب ١٧٢ ٤ ذى الحجة ١٧٢
٢٥	٢٧	١٨٦	٧٦٨	٣٣,٣×٢٣	١٨ رمضان ١٧٣ ٢٥ ذى القعدة ١٧٣

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٢٦	٢٨	٥٣٠	١٧١٢	٢٢,٣×٢٣	٢٠ جماد آخر ٩٧٥ ١٠ ذو القعدة ٩٧٥
٢٧	٢٩	٧١٦	٣٧٣٦	٢٣,٥×٢٢,٥	٢٦ رجب ٩٧٥ .. ٢٢ ذي الحجة ٩٧٥
٢٨	٣٠	١٧٤	٥٨٧	٢٥×٢٣	٢ جمادى الآخر ٩٧٦ ١٢ شعبان ٩٧٦
٢٩	٣١	٥٤٣	٣٥٤٨		٢١ رجب ٩٧٦ ٣ محرم ٩٧٧
٣٠	٣٢	٢٤٤	١٣١٦	٢٣,٥×٢٣	٢٤ جماد أول ٩٧٩ ٢٦ شعبان ٩٧٩
٣١	٣٣	٣٠١	١٢٢٩	٢٥×٢٣	١٤ شوال ٩٧٩ ٤ صفر ٩٨٠
٣٢	٣٤	٣١٦	١٦٩٣	٢٣,٥×٢٢,٥	٢٣ محرم ٩٨١ ٢٣ ربيع ثانی ٩٨١
٣٣	٣٥	٣٠١	١٥٨٥	٢٢,٢ × ٢٣	١٦ ذي الحجة ٩٨١ غرة ربيع آخر ٩٨٢
٣٤	٣٦	٢٦٢	١١٤٩	٢٣×٢٣	٨ ربيع ثان ٩٨٢ ٢٦ جماد آخر ٩٨٢
٣٥	٣٧	٥١٨	١٩٥٢	٢٣×٢٣	٢٥ شوال ٩٨٣ ٢٠ ربيع أول ٩٨٤
٣٦	٣٨	٣٥٢	١٦٥٤	٢٢,٣×٢٣	١١ جماد أول ٩٨٤ ٢٣ القعدة ٩٨٤
٣٧	٣٩	١٨٢	٧٥٦	٢٣,٥×٢٣	٢٧ محرم ٩٨٥ ٢٦ جماد أول ٩٨٥
٣٨	٤٠	٣١٥	١٤٣٢	٢٣,٥×٢٣	٦ رجب ٩٨٥ ٦ صفر ٩٨٦

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ السجل الهجري
٤٧٣٩	٤٦	٤٤١	٢٠٤٠	٢٢,٥×٢٢,٥	٢٩ الحجة ٩٨٦ ٣ جماد أول ٩٨٧
٥٧٨٠	٤٧	٤٣٨	٢٥٩٧	٢٢×٢٢	٧ ذى القعدة ٩٨٦ ٢٦ ربيع أول ٩٨٧
٤١	٤٣	٢٤٠	١٢٦٥	٢٢×٢٢	مستهل رجب ٩٨٨ ٣ رمضان ٩٨٨
٤٢	٤٤	٤٠٢	١٦٦٣	٢٢×٢٢	١٠ رجب ٩٨٨ ٣ ذى القعدة ٩٨٨
٤٣	٤٥	٢٣٢	١٠٦٦	٢٥×٢٢	٢٦ ذى الحجة ٩٨٨ ٣ ذى الحجة ٩٨٩
٤٤	٤٦	٣١٤	١٨٩٧	٢٢×٢٢	٢٨ ربيع آخر ٩٨٩ ١٤ رمضان ٩٨٩
٤٥	٤٧	١٣٨	٦٢٧	٢٢×٢٢	١٦ جماد أول ٩٨٩ ١٤ رجب ٩٨٩
٤٦	٤٨	٤٥٦	$\frac{١٥٦٥}{١٥٧٢}$	٢٢,٢×٢٢,٥	٧ ربيع آخر ٩٩٠ ٤ شوال ٩٩١
٤٧	٤٩	٧٠٨	٣٧٨٠	٢٢,٥×٢٢	٣ جماد آخر ٩٩٢ ٢٤ ذى الحجة ٩٩٢
٤٨	٥٠	٥٢٨	١٦٧٢	٢٢×٢٢,٥	شرة محرم ٩٩٤ ٣ ذى القعدة ٩٩٥
٤٩	٥١	٢٥٢	١٤٠٢	٢٢,٥×٢٢	٣ صفر ٩٩٣ ١٥ ربيع أول ٩٩٣
٥٠	٥٢	٤٥٨	٢١٩٣	٢٢,٥×٢٢,٨	٤ جماد آخر ٩٩٣ ١٦ رمضان ٩٩٣

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٥١	٥٣	٣٨٢	١٥٩٢	٣٣,٢×٢٢,٣	٢٨ ذو الحجة ٩٩٤ ٢٦ رمضان ٩٩٥
٥٢	٥٤	٤٨٠	٢١٢٠	٣٣×٢٢,٥	٥ جماد آخر ٩٩٥ ٧ شوال ٩٩٥
٥٣	٥٥	٣١٦	١٣٦٣	٣٣,٣×٢٢,٥	١٨ ربيع ثانی ٩٩٩ ٢٨ رجب ٩٩٩
٥٤	٥٥ مكرر	٣٦٢	٢٤١١	٣٣,٣×٢٢,٨	٢٣ رمضان ٩٩٩ ٢٢ ذى الحجة ٩٩٩
٥٥	٥٦	٥٤٨	٢١٢٥	٣٣,٤×٢٢,٥	١٤ رجب سنة ١٠٠٠ ٣ ذى القعدة ١٠٠٢
٥٦	٥٧	٣٢٢	١٠٠٧	٣٣,٣×٢٢	١ ذى الحجة ١٠٠٠ ٣ ربيع أول ١٠٠١
٥٧	٥٨	٣٦٤	٨٩٥	٣١,٥×٢٢,٣	١٦ ربيع أول ١٠٠٠ ٥ رجب ١٠٠١
٥٨	٥٩	٤٩٧	١٩٤٧		١١ رجب ١٠٠١ ٩ شوال ١٠٠١
٥٩	٦٠	٣٣٩	١٣٩١	٣٣×٢٢,٥	١٤ ذى الحجة ١٠٠٢ ٢٣ ربيع أول ١٠٠٣
٦٠	٦١	٣٩٨	١٧٤٧	٢٣,١×٢٣	١٨ جماد أول ١٠٠٣ ٨ رمضان ١٠٠٣
٦١	٦٢	٤٦٢	١٣٢٠	٢٣×٢٣	١٢ رجب ١٠٠٣ ١٠ جماد أول ١٠٠٥
٦٢	٦٣	٤٧٩	١٩٩٩	٣٣,٢×٢٢,٥	٢٤ رمضان ١٠٠٣ غاية محرم ١٠٠٤
٦٣	٦٤	٢١٢	٩٠٢	٢٣,٢×٢٢,٨	٩ رمضان سنة ١٠٠٤ ٣ ذى الحجة ١٠٠٤

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٦٤	٦٥	٥٢٤	١٨٦٥	٣٢×٢٢	٢٠ لحة سنة ١٠٠٥ ١٠ جماد أول ١٠٠٦
٦٥	٦٦	١٦٥	٥٣٥	٣٣,٢×٢٢,٨	٢٠ ذى الحجة ١٠٠٥ ١١ رجب ١٠٠٦
٦٦	٦٧	٤٧٥	١٦٥١	٣٢×٢٢,٣	٢٥ محرم ١٠٠٧ ١٠٠٨ رجب أول
٦٧	٦٨	٢٠٨	٦٦١	٣٣,٢×٢٢,٨	٣ جماد آخر ١٠٠٨ ١٧ ذى الحجة ١٠٠٩
٦٨	٦٩	٢٣٨	١٠٩٨	٣٣,٤×٢٣	١٨ شعبان ١٠٠٨ ٢٧ صفر ١٠٠٩
٦٩	٧٠	٣٢٦	١٣٢٢	٣٣,٤×٢٢,٥	٢٠ رمضان ١٠٠٨ ٣ ربيع أول ١٠٠٩
٧٠	٧١	٤٦٠	١٦٤٦	٣٣,٢×٢٢,٥	٢٠ صفر سنة ١٠٠٩ ١١ محرم ١٠١٠
٧١	٧٢	٤٢٢	١٤٩٨	٣٣,٢×٢٣	٢٣ ربيع أول سنة ١٠٠٩ ١٢ صفر ١٠١٠
٧٢	٧٣	٤٤٢	١٩٥٨	٣٣,٢×٢٢,٥	٩ جماد أول سنة ١٠٠٩ ٦ رمضان ١٠٠٩
٧٣	٧٤	٥٤٢	٢٩٢٥	٣٣,٢×٢٢,٥	١٩ جماد أول ١٠٠٩ ١٥ جماد أول ١٠١٠
٧٤	٧٥	٩٦٢	٣٤٦٤	٣١,٥×٢٢,٥	٩ رمضان ١٠٠٩ ١٥ صفر ١٠١١
٧٥	٧٦	٣٢٦	١٢١٥	٣٣,٢×٢٣	٢٨ جماد آخر ١٠١٠ ٢٠ رمضان ١٠١٠
٧٦	٧٧	٤٨٥	٢٣١٩		مستهل ربيع أول ١٠١١ ١١ رجب ١٠١١

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٧٧	٧٨	٣٩٦	١٢٨١	٣٣,٤×٢٣,٢	١٧ جماد أول ١٠١١ ٤ شعبان ١٠١٢
٧٨	٧٩	٤٩٢	٢٠٤٠	٣٣,٣×٢٢,٦	٢٤ رجب ١٠١١ ٤ صفر ١٠١٢
٧٩	٨٠	٣١٦	١٤٥٧	٣٣,٢×٢٣	٧ شوال سنة ١٠١١ ١٦ رمضان ١٠١٢
٨٠	٨١	٣٨٧	١٢٢٦	٣٢,٥×٢٣	١٦ شوال ١٠١١ ١٠ رجب ١٠١٢
٨١	٨٢	٤٥٢	٢٢٤٩	٣٠,٥×٢١	١٤ صفر ١٠١٣ مستهل ربيع ثلث ١٠١٣
٨٢	٨٣	٣٧٧	١٤٣٠	٣٣,٢×٢٣	١٢ صفر ١٠١٣ ٢٢ ربيع آخر ١٠١٤
٨٣	٨٤	٤٩٥	٢٥٣١	٣١,٢×٢١,٥	أول ربيع ثلثى ١٠١٣ ختم ذى القعدة ١٠١٣
٨٤	٨٥	٤٨٢	٢٦٦١	٣١,٢×٢١	١٩ ذى القعدة ١٠١٣ غلبة رمضان ١٠١٤
٨٥	٨٦	٣٩٠	١٠٤٢	٣٣,٤×٢٢,٥	١٥ شعبان ١٠١٥ ٢٤ صفر ١٠١٦
٨٦	٨٧	٤١٢	١٨٦٣	٣٣,٤×٢٣	١٢ ربيع أول ١٠١٦ ٢٠ جماد آخر ١٠١٦
٨٧	٨٨	٢٣٠	٦٦١	٣٣,٣×٢٢,٨	١٧ ربيع ثلثى سنة ١٠١٦ مستهل رجب ١٠١٦
٨٨	٨٩	٣٨٠	١٣٨٩	٣٣,٤×٢٣	٢ رجب ١٠١٦ ٢٥ ربيع ١٠١٧
٨٩	٩٠	٤٧٨	٢٥٣٢	٣٣,٤×٢٣	١٤ جماد آخر ١٠١٧ ٧ محرم ١٠١٨

رقم مسلسل	رقم المجلد في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٩٠	٩٠ مكرر	٣٢١	١٧٧٩	٣١,٥×٢١,٥	١١ ذى القعدة ١٠١٦ ٢٩ صفر ١٠١٧
٩١	٩١	٥٨٢	١٣٩٧	٣٣,٣×٢٣	٢٣ ذى الحجة سنة ١٠١٧ ٢٩ رمضان ١٠١٨
٩٢	٩٢	٨٤٧	٣٣٢٥	٣٠,٧×٢٢	٣ رجب سنة ١٠١٩ ٢ رمضان ١٠٢٠
٩٣	٩٣	٤٥٨	١٧٥٩	٣٣,٤×٢٢,٥	٢٩ ذى القعدة سنة ١٠٢٠ ٤ شعبان ١٠٢١
٩٤	٩٤	٤٨٨	١٩٦٣	٣٣,٤×٢٢,٦	٢٤ ذى الحجة ١٠٢٠ ٢٢ رجب ١٠٢١
٩٥	٩٥	٤٠٤	٢٥٤٦	٣٣,٣×٢٢,٥	١٠ ربيع ثلثي سنة ١٠٢٢ ٢١ محرم ١٠٢٣
٩٦	٩٦	٤٤٩	٢٨٣٨	٢٩,٥×٢١	٢١ محرم سنة ١٠٢٣ آخر جماد أول ١٠٢٣
٩٧	٩٧	٥٢٦	٣٩٠١	٣٣,٤×٢٢,٧	٦ محرم سنة ١٠٢٤ ١٢ ذى الحجة ١٠٢٣
٩٨	٩٨	٥٧٤	٤١٤٩	٣١×٢١,٥	٦ صفر سنة ١٠٢٥ ٢٩ محرم ١٠٢٦
٩٩	٩٩	٢١٨	٥٩٢	٣٣,٤×٢٣	١١ شعبان سنة ١٠٢٥ ١٧ صفر ١٠٢٦
١٠٠	١٠٠	٢٨٨	١٨٨٩	٣٣,٥×٢٢,٨	٢٢ جماد أول سنة ١٠٢٦ ٢١ رمضان ١٠٢٦
١٠١	١٠١	٤١٧	٢٣٠٨	٣٣,٦×٢٣	١٧ ذى الحجة سنة ١٠٢٧ ١٣ شعبان ١٠٢٨
١٠٢	١٠٢	٤٤٣	١٨٢٦	٣٠,٥×٢١,٥	١٠ رمضان سنة ١٠٢٨ ١٢ ربيع أول ١٠٢٩
١٠٣	١٠٣	٥٣٠	١٨١٤	٣٠,٨×٢١	لوسط شعبان سنة ١٠٣١ ٣ ذى القعدة ١٠٣٢

رقم مسلسل	رقم المجلد في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
١٠٤	١٠٤	٨٧١	٢٨٠٦	٣٠,٥×٢٠,٤	٩ جماد أول سنة ١٠٣٢ ٢٠ جماد أول ١٠٣٣
١٠٥	١٠٥	٧١٨	٢٦٠٩	٣٣,٣×٢٣	مستهل رجب سنة ١٠٣٣ ٤ محرم ١٠٣٤
١٠٦	١٠٦	٤٩٥	١٨٥٠	٣١,٥×٢١	٢٧ جماد آخر سنة ١٠٣٤ ٢ صفر ١٠٣٥
١٠٧	١٠٧	٤٨٢	١٨٥٦	٣١,٥×٢١	٨ صفر سنة ١٠٣٥ ٢٠ رمضان ١٠٣٥
١٠٨	١٠٨	٤٩٧	١٧٣٢	٣٠,٣×٢٠,٦	أول شوال سنة ١٠٣٥ ١٩ ربيع ثاني ١٠٣٦
١٠٩	١٠٩	٢٦٤	٧٧١	٣٣,٤×٢٣	١٠ رجب سنة ١٠٣٦ ١٣ ذي القعدة ١٠٣٦
١١٠	١١٠	٢٦٤	٩٦٤	٣٣,٤×٢٣	٣ ربيع آخر سنة ١٠٣٨ ٨ ربيع أول ١٠٣٨
١١١	١١١	٨٠٦	١٦٠٤	٣٠,٥×٢١,٥	٧ ربيع ثاني سنة ١٠٣٨ ٢٠ رمضان ١٠٣٨
١١٢	١١٢	٤٩٧	٢٠٩٨	٣٣,٤×٢٣	١٤ محرم سنة ١٠٤٠ ٢١ القعدة ١٠٤٠
١١٣	١١٣	٤٥٨	١٥١٢	٣٣,٣×٢٢,٨	١٧ ذي الحجة سنة ١٠٤٠ ٨ شعبان ١٠٤١
١١٤	١١٤	٢٧٣	١٠٧٩	٣٠×٢١,١	٢٠ شعبان سنة ١٠٤١ ٢٠ ذي الحجة ١٠٤١
١١٥	١١٥	٤٩٤	١٣٢٠	٣١,٢×٢١,١	٢٢ ذي الحجة سنة ١٠٤١ ٢٨ رمضان ١٠٤٢
١١٦	١١٦	٤٥٢	٢٢٧٤	٣١,٨×٢١,٤	١١ صفر سنة ١٠٤٤ ٢٠ شوال ١٠٤٤
١١٧	١١٧	٤٩١	٢١٩٥	٣٣,٣×٢٣	١٠ رمضان سنة ١٠٤٥ ١٨ جماد آخر ١٠٤٦

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
١١٨	١١٨	٤٧٧	١٩٢٩	٣١,٤×٢٢	غرة رجب سنة ١٠٤٦ ٨ شوال ١٠٤٧
١١٩	١١٩	٤٩٨	٢٤٦٦	٣٣,٣×٢٢,٥	٢٥ صفر سنة ١٠٤٨ ١٩ شعبان ١٠٤٩
١٢٠	١٢٠	٣٨٠	٥٧٨	٣٣×٢٢,٧	٢١ جمادى آخر سنة ١٠٤٨ ١٨ صفر سنة ١٠٤٩
١٢١	١٢١	٢٤٤	١٠٦٣	٣١,٣×٢٢	١٦ رجب سنة ١٠٥٢ ٢٣ شوال ١٠٥٣
١٢٢	١٢٢	٤٧٧	٢٦٣٧	٣٣,٤×٢٣	٩ رجب سنة ١٠٥٢ ١٩ جمادى آخر ١٠٥٢
١٢٣	١٢٣	٤٤٧	٢١٠١	٣١,٥×٢٢,٢	٢٥ ذى الحجة سنة ١٠٥٥ ١٧ صفر ١٠٥٧
١٢٤	١٢٤	٤٠٩	١٩٣٢	٣٣,٥×٢٢,٨	١٤ للقعدة سنة ١٠٥٥ ١٨ رجب ١٠٥٥
١٢٥	١٢٥	٤٤٠	١٤٥٤	٢٨,٩×٢٠,٦	١٤ ربيع آخر سنة ١٠٥٧ ١٣ ربيع أول ١٠٥٨
١٢٦	١٢٦	٤٩٣	١٧٧١	٣٠,٤×٢١,٣	١٨ ربيع أول سنة ١٠٥٨ ١٨ ربيع آخر ١٠٥٩
١٢٧	١٢٧	٤٩٠	٢٢٧٨	٣٠×٢١,٥	٢٨ ربيع أول سنة ١٠٥٩ ٨ ربيع آخر ١٠٦٠
١٢٨	١٢٨	٤٩٧	٢٠٠٣	٣٠,٢×٢١	١٢ ربيع آخر سنة ١٠٦٠ ١٨ ربيع ثلثي ١٠٦١
١٢٩	١٢٩	٤٤٢	١٦٦٩	٣٣,٣×٢٢,٥	١٦ ربيع آخر سنة ١٠٦١ ٨ جمادى آخر ١٠٦٢
١٣٠	١٣٠	٤٨٠	١٨٧٤	٣٣,٣×٢٣	٤ شعبان سنة ١٠٦٢ ١٢ رجب ١٠٦٣
١٣١	١٣١	٤٩٦	٢٠٥٢	٣١,٨×٢٢,٣	غرة رجب سنة ١٠٦٣ ١٥ رجب ١٠٦٤

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهلالي
١٣٢	١٣٢	٤٨٥	٢٠٣٨	٣١×٢٢,٢	٩ شعبان سنة ١٠٦٥ ٣ شعبان ١٠٦٦
١٣٣	١٣٣	٥٠١	٢٢١٦	٣١,٣×٢٢,٥	٢ رمضان سنة ١٠٦٦ ١٩ محرم ١٠٦٧
١٣٤	١٣٤	٢٨٦	١٠٣٦	٢٣,٤×٢٣	٤ ربيع أول سنة ١٠٦٧ ٢٢ شوال ١٠٦٨
١٣٥	١٣٥	٤١٨	١٧٠٤	٢٣×٢٢,٨	٢١ ربيع أول سنة ١٠٦٨ ٢٣ صفر ١٠٦٨
١٣٦	١٣٦	٤٦٧	٢٠٩١	٣٠,٩×٢١,٣	١٣ ذو الحجة سنة ١٠٦٨ ٢٣ ربيع أول ١٠٧٠
١٣٧	١٣٧	٨٦٥	٢٨٢٨	٣٣,١×٢١,٨	٨ ربيع آخر سنة ١٠٧٠ ١٨ رجب ١٠٧٠
١٣٨	١٣٧ مكرر	٥٧٦	١٧٩١	٣٢,٤×٢٢	٢٨ رجب سنة ١٠٧١ ١٠ شعبان ١٠٧٢
١٣٩	١٣٨	٤٩٧	١٥٦٧	٣٠,٣×٢١,٥	٢٢ ربيع أول سنة ١٠٧٢ غلبة الحجة ١٠٧٣
١٤٠	١٣٩	٥١٤	١٨٩٨	٣١×٢١,٤	أول شوال سنة ١٠٧٤ ٢٦ صفر ١٠٧٣
١٤١	١٤٠	٣٩٨	١٣٥٦	٣٠,٩×٢١,٢	أول محرم سنة ١٠٧٤ غلبة رمضان ١٠٧٤
١٤٢	١٤١	٤٢٧	١٣٥٤	٣١,١×٢١,٥	آخر شعبان سنة ١٠٧٥ ٢٨ ربيع أول ١٠٧٦
١٤٣	١٤٢	٤٩٨	١٦٢٠	٣١×٢١,٥	٢٥ ذو القعدة سنة ١٠٧٦ ربيع شعبان ١٠٧٧
١٤٤	١٤٣	٤٩٠	١٦٢٦	٢٩×٢١	٩ جماد أول سنة ١٠٧٦ غرة ذي الحجة ١٠٧٦
١٤٥	١٤٤	٣٩٣	١٢٣٢	٣٠,٩×٢١,٨	١٦ شعبان سنة ١٠٧٧ ٦ شوال ١٠٧٧

رقم مستند	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٤٦	١٤٥	٣٨٥	١١٢٦	٣٠,٨×٢١,٥	١٠ ربيع أول سنة ١٠٧٨ ٦ ربيع آخر سنة ١٠٧٨
١٤٧	١٤٦	٤٣٤	١٥١٦	٣٢,٩×٢٣,٨	٢٥ شعبان سنة ١٠٧٨ ١١ ربيع ثاني ١٠٧٩
١٤٨	١٤٧	٣٨٢	١٣٣٩	٣٢,٩×٢٢,٩	٢٦ ربيع آخر سنة ١٠٧٩ ٨ شوال ١٠٧٩
١٤٩	١٤٨	٤٣٨	١٣٧٢	٣١,١×٢١,٩	١٥ ذي القعدة سنة ١٠٧٩ ٢٩ جماد آخر سنة ١٠٨٠
١٥٠	١٤٩	٢٩٨	١١٢٠	٢٠,٨×٢١,٥	٩ رجب سنة ١٠٨٠ ١٥ ذي الحجة ١٠٨٠
١٥١	١٥٠	٢٥٥	٨٤٠	٣٣,٣×٢٢,٨	١١ ذي القعدة سنة ١٠٨٠ ٢٥ صفر ١٠٨٣
١٥٢	١٥١	٣٤٢	١٢٨٣	٣٣,٥×٢٢,٨	١٨ ذي الحجة سنة ١٠٨٠ آخر ربيع أول ١٠٨١
١٥٣	١٥٢	٢٠٨	٨٧٤	٢٣,٤×٢٣	١٦ جماد آخر سنة ١٠٨١ ٢٨ رمضان ١٠٨١
١٥٤	١٥٣	٣١٦	١٣٩٥	٣٣,٣×٢٣	٢٥ شوال سنة ١٠٨١ ١٨ ربيع ثلثي ١٠٨٢
١٥٥	١٥٤	٣١٥	١٢٥٨	٣١,٣×٢١,٣	٢٥ جماد أول سنة ١٠٨٢ ٢٨ شوال ١٠٨٢
١٥٦	١٥٥	٤٠٢	١٤٨٨	٣٠,٤×٢١	٨ محرم سنة ١٠٨٣ ٢٧ رجب ١٠٨٣
١٥٧	١٥٦	٣٠٢	١٢٣٩	٣٢,٢×٢٢	آخر رجب سنة ١٠٨٣ ٢٢ محرم ١٠٨٤
١٥٨	١٥٧	٣٤٠	١٢٩٥	٣١,٤×٢١,٩	٥ صفر سنة ١٠٨٤ ٢٧ رجب ١٠٨٤
١٥٩	١٥٧ مكرر	٣٤٨	١٢٢١	٣١,٣×٢١,٦	٩ ربيع شعبان سنة ١٠٨٤ ١٥ صفر ١٠٨٥

رقم مسلسل	رقم المسجل فى الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
١٦٠	١٥٨	٤٧٠	١٦٩٥	٣١,٧×٢٢	١٥ صفر سنة ١٠٨٥ ٨ ذى الحجة ١٠٨٥
١٦١	١٥٩	٣٧٦	١٢٨٦	٣١,٤×٢١,٤	١٥ لقعدة سنة ١٠٨٥ جماد الأولى ١٠٨٦
١٦٢	١٦٠	٢٣٢	٩٠٤	٣٣,٤×٢٣	٢٠ رجب سنة ١٠٨٦ ٥ محرم ١٠٨٧
١٦٣	١٦١	٢٩٦	١٤١٧	٣٠,٤×٢٠,٧	١٠ غرة محرم سنة ١٠٨٧ ٨ رمضان ١٠٨٧
١٦٤	١٦٢	٥٠٠	١٩٠٩	٣٣,٣×٢٢,٣	٩ رمضان سنة ١٠٨٧ ١٠ غرة رجب ١٠٨٨
١٦٥	١٦٣	٣٤٣	١٠٥٤	٣١,٢×٢١,٥	١٠ أول رجب سنة ١٠٨٨ ٢٧ ذى الحجة ١٠٨٨
١٦٦	١٦٤	٤٠٢	١٢٠٧	٣١×٢٢	١٠ أول محرم سنة ١٠٨٩ ٢ رجب ١٠٨٩
١٦٧	١٦٥	٦٩١	٢٠٢١	٣٠,٨×٢٢	٢٨ رجب سنة ١٠٨٩ ٢٦ شعبان ١٠٩٠
١٦٨	١٦٦	٥٢٤	١٧٧١	٣٠,٨×٢١	٢٧ شعبان سنة ١٠٩٠ ٢٣ شوال ١٠٩١
١٦٩	١٦٧	٤٢٨	١٦٠٧	٣١,١×٢١,٦	١٠ رمضان سنة ١٠٩٢ ١٤ رجب ١٠٩٣
١٧٠	١٦٧ مكرر	٣٩٨	١٣٠٥	٣١,٤×٢١	١٠ أول رجب سنة ١٠٩٣ ١١ جماد أول ١٠٩٤
١٧١	١٦٨	٣٦٥	١١١٤	٣١×٢١,٥	١٥ جماد أول سنة ١٠٩٤ ٢٨ ذى الحجة ١٠٩٤
١٧٢	١٦٩	٣٩٢	١١١٨	٣٠,٩×٢٢,٣	١٠ غرة صفر سنة ١٠٩٥ ٢٠ ذى القعدة ١٠٩٥
١٧٣	١٧٠	٥٨٦	١٨٩٧	٣٠,٢×٢١,٦	١٥ ذى القعدة سنة ١٠٩٥ ٢٠ رجب ١٠٩٦

رقم مسلسل	رقم-المجلد في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
١٧٤	١٧١	٣٣٨	٩٢٩	٣٣,٤×٢٣	٨ ربيع ثلثي سنة ١٠٩٧ ١٥ رمضان ٢٠٩٧
١٧٥	١٧٢	٤٩٨	١٤٤٤	٣٠,٧×٢٢,٥	٨ محرم سنة ١٠٩٨ ٣ ذى الحجة ١٠٩٩
١٧٦	١٧٣	٤٦٨	١٣٣٦	٢٩,٤×٢٢,٢	٨ شوال سنة ١٠٩٨ ١١ رجب ١٠٩٩
١٧٧	١٧٤	٤٥١	١٢٩١	٣٣×٢٢,٩	١٨ رجب سنة ١٠٩٩ ١٠ جماد الآخر ١١٠٠
١٧٨	١٧٥	٤٤٢	١٦٨٤	٣٠×٢١,٥	٨ ربيع أول سنة ١١٠١ ٢٦ رجب ١١٠١
١٧٩	١٧٦	٤٥٣	١٢٩٩	٣٠×٢١,٨	٨ ذى الحجة سنة ١١٠١ ٢٠ جماد الثاني ١١٠٠
١٨٠	١٧٧	٤١٣	١١٤٨	٣١×٢٢	٢٦ شوال سنة ١١٠٢ ٢٥ محرم ١١٠٤
١٨١	١٧٨	٤٤٣	١٣١٣	٣٠×٢١	٢ صفر سنة ١١٠٤ مستهل ذى الحجة ١١٠٤
١٨٢	١٧٩	٣٧٤	١٢٨٨	٣٣,٢×٢٢,٧	غرة ذو القعدة سنة ١١٠٤ غرة شوال ١١٠٥
١٨٣	١٨٠	٤٧٧	١٥٥٣	٣٣,٣×٢٢,٧	٨ شعبان سنة ١١٠٥ ٢٢ جماد الآخر ١١٠٦
١٨٤	١٨١	٣٩٦	١٠٧٧	٣٠,٢×٢١,٨	١٢ شوال سنة ١١٠٥ ١٥ ربيع ثلثي ١١٠٧
١٨٥	١٨٢	٤٦٦	٢٠٣٣	٣٣,٤×٢٣	لوسط جماد أول سنة ١١٠٧ ٢٥ ربيع أول ١١٠٨
١٨٦	١٨٣	٦٥٠	٢١٢٠	٣٠,٧×٢١	٨ جماد الآخر سنة ١١٠٩ ٢٥ ربيع أول ١١٠٨
١٨٧	١٨٤	٤١٦	١٤٨١	٣٠,٥×٢٠,٢	٢٩ صفر سنة ١١١١ ٧ ربيع أول ١١١٢

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	ليعداد السجل	تاريخ السجل الهجرى
١٨٨	١٨٤ مكرر	٢٦٤	٨٥٢	٣٠×٣٠	١١١٢ جماد آخر سنة ١١١٢ ٤ ذى الحجة ١١١٢
١٨٩	١٨٥	٢٩٨	١٤٤٩	٣١×٢٠,٩	٥ محرم سنة ١١١٤ ١٢ رجب ١١١٤
١٩٠	١٨٦	٢٣٢	١٠٠٦	٣١,٥×٢٢	٣- محرم سنة ١١١٥ ٢١ ربيع ثلثى ١١١٥
١٩١	١٨٧	٣٩٤	١٦٤٤	٣١,٥×٢١	سجل جمادى ثلثى ١١١٥ ٢٥ جماد أول ١١١٦
١٩٢	١٨٩	٤٠١	١٦٦٥	٣١,٦×٢١	٢٥ جماد أول سنة ١١١٦ ١٠ صفر سنة ١١١٧
١٩٣	١٩٠	٤١٧	١٥٤٧	٣٣,٤×٢٠	٢ صفر سنة ١١٢٠ ٢ ذى الحجة ١١٢٠
١٩٤	١٩١	٤٣٤	١٦٣٥	٣٣,٤×٢٢,٦	١٤ ذى الحجة سنة ١١٢٠ ١٥ رمضان ١١٢١
١٩٥	١٩٢	٤٧٤	١٦٣٤	٣١,٥×٢١,٤	٤ محرم سنة ١١٢٣ ١٢ ربيع أول ١١٢٤
١٩٦	١٩٣	٤٢٨	١٣٧٣	٢٩×٢٠,٢	١٦ ربيع أول سنة ١١٢٤ غاية القعدة ١١٢٤
١٩٧	١٩٤	٤٩٠	١٣٠٤	٣٣,٢×٢٢,٥	٢٠ الحجة سنة ١١٢٤ ١٥ شعبان ١١٢٥
١٩٨	١٩٥	٥٩٦	٢١٣٧	٣٢,٢×٢١,٦	١٨ ربيع أول سنة ١١٢٥ ١٨ جماد آخر ١١٢٦
١٩٩	١٩٦	٣٢٦	١٢٥٦	٣٣,٤×٢٣	١١ رمضان سنة ١١٢٧ غرة ربيع ثلثى ١١٢٨
٢٠٠	١٩٧	٥٤٤	١٩٧٤	٣٣,٣×٢٢,٧	١٣ صفر سنة ١١٢٩ ١٥ رجب ١١٣١
٢٠١	١٩٨	٨٤٠	٢١٧٠	٣٣×٢٢,٨	٧ شعبان سنة ١١٢٩ ١٥ ذى الحجة ١١٢٩

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٢٠٢	١٩٩	٦٠٨	١٣٨٦	٣٠,٢×٢١,٨	١٢ محرم سنة ١١٣٠ ٢٠ شعبان ١١٣٠
٢٠٣	٢٠٠	٣١٢	١١١٧	٣١×٢١,٣	١٠ محرم سنة ١١٣١ ٣ رجب ١١٣١
٢٠٤	٢٠١	٣٥٦	١٢٠٧	٣٣,٤×٢٣	٨ رجب سنة ١١٣١ ١٨ صفر ١١٣١
٢٠٥	٢٠٢	٥١٦	١٠٣٥	٣٢×٢١,٤	١٧ محرم سنة ١١٣٣ ٢٩ رجب ١١٣٣
٢٠٦	٢٠٣	٣٣٦	٧٢٤	٣٣,٥×٢٢,٤	٨ شعبان سنة ١١٣٣ ٥ ذي القعدة ١١٣٣
٢٠٧	٢٠٤	٤٥٤	١٠٨٣	٣٣,٤×٢٢,٥	٨ جماد أول سنة ١١٣٤ ١٦ محرم ١١٣٥
٢٠٨	٢٠٥	٢٥٤	٥٣٩	٣٠,٤×٢١,٤	مستهل محرم سنة ١١٣٥ ١٧ ربيع أول ١١٣٥
٢٠٩	٢٠٦	٢٩٢	٦٥٤	٢٩×٢٠,٧	٢٥ صفر سنة ١١٣٥ غاية ذي القعدة ١١٣٥
٢١٠	٢٠٧	٦٣٢	١٨٦٠	٣٣×٢٢,٥	٢ ربيع ثاني سنة ١١٣٧ ٨ رجب ١١٣٧
٢١١	٢٠٨	١٨٠	٥٤٩	٣٣,٤×٢٣	غرة صفر سنة ١١٣٨ ٢١ رمضان ١١٣٨
٢١٢	٢٠٩	٣٨٢	١١٠٧	٣٢,٤×٢٢,٨	٢٠ محرم سنة ١١٤٢ ٢٨ شعبان ١١٤٢
٢١٣	٢١٠	٤٩٢	١٠٦٧	٣١,٨×٢١,٥	١٥ محرم سنة ١١٤٢ ٢٨ شعبان ١١٤٢
٢١٤	٢١١	١٧٨	٤١٠	٣٥×٢٣,٥	١٢ ذي القعدة سنة ١١٤٢ ٢٢ شوال سنة ١١٤٣
٢١٥	٢١٢	٤٣٦	٩٦٦	٣٥×٢٣,١	٢٢ رجب سنة ١١٤٣ ٣ ربيع ثاني ١١٤٤

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٢١٦	٢١٣	٤٠٦	٨٩٧	٣١,٥×٢١,٤	١ رجب سنة ١١٤٣ ٢٥ رمضان ١١٤٤
٢١٧	٢١٤	٣٧٩	٨١٣	٣٤×٢٢,٥	١٢ صفر سنة ١١٤٥ ٨ رمضان ١١٤٥
٢١٨	٢١٥	٧٧٤	٦٩٦	٣٣,٢×٢٢,٥	٢ شوال سنة ١١٤٥ ١٤ جماد أول ١١٤٦
٢١٩	٢١٦	٣٤١	٦٦١	٣٢,٥×٢١,٥	٥ شوال سنة ١١٤٧ ١٢ ربيع ثاني ١١٤٨
٢٢٠	٢١٧	٣٨٠	٦٧٨	٣٢,٨×٢٢	١٨ شوال سنة ١١٤٩ ١٠ شوال ١١٤٩
٢٢١	٢١٨	٦٥٦	١١٦٤	٣٤,٤×٢٣	٢٨ جماد أول سنة ١١٥٠ ٦ شعبان ١١٥٠
٢٢٢	٢١٩	٣٤٠	٥٤٦	٣٢,٤×٢١,٧	٣ ربيع آخر سنة ١١٥١ ٢٨ رجب ١١٥١
٢٢٣	٢٢٠	٥٥٦	٨٠٧	٣١×٢١	١٢ صفر سنة ١١٥٢ غرة ذي القعدة ١١٥٢
٢٢٤	٢٢١	٣٢١	٤٨١	٣٢,٢×٢١,٣	٢٠ ذي الحجة سنة ١١٥٢ غرة محرم ١١٥٢
٢٢٥	٢٢٢	٦١٦	٨١٨	٣٢,٧×٢٣,٥	غرة ربيع الثاني سنة ١١٥٣ ٤ ربيع أول ١١٥٣
٢٢٦	٢٢٣	٤٥٠	٧٩٣	٣٣×٢٣	٢٠ ذي القعدة سنة ١١٥٣ ٧ ذي القعدة ١١٥٤
٢٢٧	٢٢٤	٧٤٢	١٣٧٢	٣٢,٨×٢١	غرة صفر سنة ١١٥٤ ٢٦ صفر سنة ١١٥٤
٢٢٨	٢٢٥	٥٢٦	٦٨٢	٣١,٢×٢١,٥	١٥ ذي الحجة سنة ١١٥٤ غاية ربيع آخر ١١٥٥
٢٢٩	٢٢٦	٤٣٨	٨٥٤	٣٣,٤×٢٢,٥	٦ جماد أول سنة ١١٥٥ ١٠ ربيع ثاني ١١٥٦

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٢٣٠	٢٢٧	٢٦٨	٤٨٦	٢٣,٤×٢٢,٧	٢٠ ربيع ثلثي ١١٥٦ ١١٥٦ غرة رجب
٢٣١	٢٢٨	٢٣١	٦٧٤	٣٥×٢٣	١٢ شعبان سنة ١١٥٦ ٨ محرم ١١٥٧
٢٣٢	٢٢٩	٦٠٠	١٠٨٥	٢٣,٤×٢٢,٨	٢٠ صفر سنة ١١٥٧ ٢٨ صفر ١١٥٧
٢٣٣	٢٣٠	٤٦١	٧٣٣	٣١×٢٢,٧	١١٥٧ غرة رمضان سنة ١٦ ربيع آخر ١١٥٨
٢٣٤	٢٣١	٦٠١	١٠٠٢	٣٥,٢×٢٣	١٦ ربيع أول سنة ١١٥٨ ٢٢ القعدة ١١٥٨
٢٣٥	٢٣٢	٥٢٤	٧٠٣	٢٣,٤×٢٢,٥	٩ جماد أول سنة ١١٥٩ ٢٣ ذي الحجة ١١٥٩
٢٣٦	٢٣٣	٢٢٢	٢٤٩	٣١,٤×٢١,٩	١٠ ذي الحجة سنة ١١٥٩ ٢٠ صفر ١١٥٩
٢٣٧	٢٣٤	٤٦٩	٥٨٤	٣٢,٩×٢٢	١١٦٠ غرة ربيع أول سنة ٧ شعبان ١١٦٠
٢٣٨	٢٣٥	٢٢٦	٤١٨	٣١×٢٢	٣ شعبان سنة ١١٦٠ ١٨ ذي القعدة ١١٦٠
٢٣٩	٢٣٦	٥٥٢	٧٣٥	٣٣,٣×٢٢,٧	١١٦٠ غرة ذي الحجة سنة ١٧ جماد أول ١١٦١
٢٤٠	٢٣٧	٤٤٤	٦١٤	٣١,٨×٢٣,٥	آخر جماد أول سنة ١١٦١ ١٦ شوال ١١٦١
٢٤١	٢٣٨	٥٤٠	٦٤٥	٣٣×٢٢	١٦ محرم سنة ١١٦٢ ٨ جماد آخر ١١٦٢
٢٤٢	٢٣٩	٤٦٠	٤٨٩	٣٤,٨×٢٢,٧	٢٥ رجب سنة ١١٦٢ ١٢ محرم ١١٦٢
٢٤٣	٢٤٠	٥٨٨	٦٧٥	٣٣,٣×٢٢,٥	١٥ ذي الحجة سنة ١١٦٢ ١١٦٣ غرة جماد آخر

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
٢٤٤	٢٤٦	٤٥٣	٤٨٥	٣٤,٥×٢٢,٦	٢٠ رمضان سنة ١١٦٣ ٢٣ شوال ١١٦٣
٢٤٥	٢٤٧	٤٢٩	٨٣٢	٣١,٨×٢١,٥	غرة ربيع ثنى سنة ١١٦٤ ٢٠ ربيع ثنى ١١٦٥
٢٤٦	٢٤٣	٢٨٣	٣٨٧	٣١,٢×٢١,٥	غرة ربيع أول سنة ١١٦٤ ٢٨ جماد أول ١١٦٤
٢٤٧	٢٤٤	٤٦٣	٤٨٤	٣٣,٤×٢٢,٥	غرة جماد آخر سنة ١١٦٤ ٢٢ ذى القعدة ١١٦٤
٢٤٨	٢٤٥	٣٦٩	٥٠٥	٣٥×٢٣	٢٠ ذى القعدة سنة ١١٦٤ ٨ ذى القعدة سنة ١١٦٤
٢٤٩	٢٤٦	٧٤٣	١١٨٢	٣٣×٢٣,٥	غرة ربيع آخر سنة ١١٦٥ غرة محرم ١١٦٥
٢٥٠	٢٤٧	٦٢٥	١٠٨٤	٣٥×٢٣,٢	٢٠ ربيع أول سنة ١١٦٦ ١١ محرم ١١٦٧
٢٥١	٢٤٨	٨٠٣	١٣٥٦	٣٣×٢٢,٥	أول رجب سنة ١١٦٧ ١١ محرم ١١٦٧
٢٥٢	٢٤٩	٤٠٨	٦٨٥	٣١×٢١,٤	٥ ذى القعدة سنة ١١٦٧ ٢٤ جماد ثنى ١١٦٩
٢٥٣	٢٥٠	٥٧٢	٩٧٥	٣٣,٢×٢٢,٥	٢٢ صفر سنة ١١٦٨ ٢٠ ذى القعدة ١١٦٩
٢٥٤	٢٥١	٧١٤	١٣٦٦	٣٣,٢×٢٣	١٣ ربيع ثنى سنة ١١٦٩ ٢٥ شوال ١١٦٩
٢٥٥	٢٥٢	٧٥٦	١٤٤٨	٣٣,٣×٢٢,٣	٢٠ محرم سنة ١١٧٠ ٢٦ ربيع أول ١١٧٠
٢٥٦	٢٥٣	٧٥٢	١٢٨٥	٣٢,٩×٢٢	٣ محرم سنة ١١٧١ ٨ محرم ١١٧٢
٢٥٧	٢٥٤	٦٩٢	١١٥٩	٣١,٦×٢٢	٨ محرم سنة ١١٧٢ ٢٦ ذى القعدة ١١٧٢

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٢٥٨	٢٥٥	٦٠٢	٩٩٤	٣٢,٥×٢٢,٥	غرة جمادى الآخرة سنة ١١٧٣ ٢٦ ربيع أول ١١٧٤
٢٥٩	٢٥٦	٤٧٧	٦٣١	٣١,٨×٢٢	٦ ربيع أول سنة ١١٧٤ ٢٤ محرم ١١٧٦
٢٦٠	٢٥٧	٤٦٣	٦٨٤	٣٣×٢٢	١٥ شعبان سنة ١١٧٤ ١٨ ربيع أول ١١٧٥
٢٦١	٢٥٨	٨١	٧٦	٣٣,٢×٢٢,٥	غاية ربيع ثلثي سنة ١١٧٥ ١٨ ربيع أول ١١٧٤
٢٦٢	٢٥٩	٤٧١	٥٩٥	٣٤,٩×٢٢,٨	٢٧ رجب سنة ١١٧٥ ٢ ذى الحجة ١١٧٥
٢٦٣	٢٦٠	٤٧٥	٥٩١	٣١,٥×٢٣	٨ صفر سنة ١١٧٦ غرة رجب ١١٧٦
٢٦٤	٢٦١	٤٧٤	٦٦٤	٣٢×٢٤,٩	٣ رجب سنة ١١٧٦ ١٨ محرم ١١٧٧
٢٦٥	٢٦٢	٣٥٩	٤٤٢	٣٠,٨×٢٠,٩	٤ صفر سنة ١١٧٧ ٢٣ ربيع آخر ١١٧٧
٢٦٦	٢٦٣	٤٩٠	٦٤١	٣٤,٢×٢٢,٥	لوسط جمادى أول ١١٧٧ ٤ ذى الحجة ١١٧٧
٢٦٧	٢٦٤	٣٨٨	٥٠٦	٣٤,٥×٢٢,٨	٧ ذى الحجة سنة ١١٧٧ ١٢ ربيع ثلثي ١١٧٨
٢٦٨	٢٦٥	٨٤٩	١٢٠٣	٣٣,٩×٢٢,٨	٥ شوال سنة ١١٧٨ ٢٦ ربيع آخر ١١٧٩
٢٦٩	٢٦٦	٤٩٣	٧١٢	٣٤,٩×٢٣	غرة ربيع أول سنة ١١٧٩ ٤ شوال ١١٧٩
٢٧٠	٢٦٧	٣٩٥	٥٨٧	٣١,٩×٢٢,٤	١٨ شوال سنة ١١٧٩ ١٦ ربيع آخر ١١٨٠
٢٧١	٢٦٨	٥٧٣	٩٥٥	٣٤,٢×٢٣	١٥ ربيع آخر سنة ١١٨٠ غاية ذى الحجة ١١٧٩

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصلحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٢٧٢	٢٦٩	٤٣٦	٦١٨	٣٤,٢×٢٢	٢٠ ربيع آخر سنة ١١٨١ غلبة شعبان ١١٨١
٢٧٣	٢٧٠	٤٨١	٨٥٢	٣٤,٢×٢٢	٨ ربيع آخر ١١٨٢ غرة رمضان سنة ١١٨١
٢٧٤	٢٧١	٤٥١	٧٩١	٣٢,٨×٢٣,٥	٨ ربيع جماد أول ١١٨٢ غلبة شعبان ١١٨٢
٢٧٥	٢٧٢	٣١٤	٤٩٤	٣٣,٣×٢٢,٥	٨ ذي القعدة سنة ١١٨٢ ٢٥ جماد أول ١١٨٣
٢٧٦	٢٧٣	٤٧٥	٧٣٣	٣١×٢١	٥ جماد آخر سنة ١١٨٣ ٩ شعبان ١١٨٤
٢٧٧	٢٧٤	٣٨٨	٦٩٠	٣٢,٨×٢٢,٥	٨ ذي الحجة ١١٨٣ ٦ جماد آخر ١١٨٤
٢٧٨	٢٧٥	٤٦٠	٦٩٨	٣١,٨×٢٢	٨ جماد الثاني ١١٨٤ ١٩ ذي الحجة ١١٨٤
٢٧٩	٢٧٦	٤٦٦	٧١١	٣١,٥×٢٢	٢٠ ذي القعدة سنة ١١٨٤ ٢٦ جماد أول ١١٨٥
٢٨٠	٢٧٧	٤٢١	٦٩٥	٣٢,٧×٢٢	١٠ جماد آخر سنة ١١٨٥ ١٨ ذي القعدة ١١٨٥
٢٨١	٢٧٨	٥٤٢	٨٨٤	٣٤,٥×٢٣	١٥ ذي القعدة سنة ١١٨٥ ٤ ذي الحجة ١١٨٥
٢٨٢	٢٧٩	٥٢٤	٩٧١	٣٤×٢١,٥	١٥ جماد أول ١١٨٦ غرة ربيع ثلثي ١١٨٧
٢٨٣	٢٨٠	٤١٣	٦٨٥	٣٥×٢٢,٥	١٨ القعدة سنة ١١٨٦ ٢٨ ربيع ثلثي ١١٨٧
٢٨٤	٢٨١	٥٠٤	٨٠٦	٣٣,٢×٢١,٣	٢٨ ربيع ثلثي سنة ١١٨٧ ١١ رمضان ١١٨٧
٢٨٥	٢٨٢	٣٦٥	٥٦١	٣٢×٢٢	٨ شوال سنة ١١٨٧ ٢٠ ذي القعدة ١١٨٧

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدتين التشغيلية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٢٨٦	٢٨٣	٥٦٠	٨٦٢	٣٢,٥×٢٢,٥	٢٠ ربيع أول سنة ١١٨٨ ١٠ رجب ١١٨٨
٢٨٧	٢٨٤	٤٥٨	٦٣٠	٣١,٩×٢٢	١٨ رمضان سنة ١١٨٨ ١٩ محرم ١١٨٩
٢٨٨	٢٨٥	٤١٦	٥٩٨	٣١,٩×٢٢	١٨ ربيع ثلثي ١١٨٩ ١٥ شعبان ١١٨٩
٢٨٩	٢٨٦	٥٢٦	٦٧٢	٣٢×٢١,٥	٢٠ شعبان سنة ١١٨٩ ٢٨ ذي الحجة ١١٨٩
٢٩٠	٢٨٧	٤٠٨	٦١٢	٣٣,٤×٢٢,٥	٢٠ صفر سنة ١١٩٠ ٤ شعبان ١١٩٠
٢٩١	٢٨٨	٢٩٧	٤٧٤	٣١,٨×٢١,٥	٢٨ شعبان سنة ١١٩٠ ٤ رمضان ١١٩٠
٢٩٢	٢٨٩	٢٤٦	٣٥٢	٣٢,٣×٢٢,٥	٢ شعبان سنة ١١٩٠ ٩ ربيع أول ١١٩١
٢٩٣	٢٩٠	٤٨٠	٧٠٨	٣٤,٥×٢٢,٣	٨ ربيع أول سنة ١١٩١ ١٠ رمضان ١١٩١
٢٩٤	٢٩١	٥٤٠	٨٥١	٣٤×٢٢	١٩ رمضان سنة ١١٩١ ٢٣ محرم ١١٩٢
٢٩٥	٢٩٢	٣٩٣	٦٠٣	٣٣×٢٢,٦	١٩ ربيع ثلثي سنة ١١٩٢ ١٥ رجب ١١٩٢
٢٩٦	٢٩٤	٤٨٨	٦٨٠	٣٣×٢١	١٠ ربيع أول سنة ١١٩٣ ٢١ ربيع أول ١١٩٣
٢٩٧	٢٩٥	٤٣٥	٧٨٠	٣٢,٤×٢٣	٢٢ ربيع أول سنة ١١٩٤ ١٧ رمضان ١١٩٤
٢٩٨	٢٩٦	٥٣٣	٨٥٧	٣٣,٢×٢٣	٢٢ ربيع أول سنة ١١٩٤ ١٧ رمضان ١١٩٤
٢٩٩	٢٩٧	٣٤٦	٥٢٣	٣٣,٣×٢٢	٨ ربيع ثلثي سنة ١١٩٥ ١٥ رمضان ١١٩٥

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٣٠٠	٢٩٨	٧٤٧	١٣١٠	٣٣×٢٢,٨	١٥ شعبان سنة ١١٩٥ ٨ ذى القعدة ١١٩٦
٣٠١	٢٩٩	٥٣٢	٨٤٩	٣٢,٥×٢٣,٥	غرة ربيع أول سنة ١١٩٦ ٢٢ جماد أول ١١٩٦
٣٠٢	٣٠٠	١٨٢	٣٤٦	٢٤,٣×٢٣	١٨ ذى القعدة سنة ١١٩٦ ٢١ جماد آخر ١١٩٧
٣٠٣	٣٠١	٦٠٢	١١٠٤	٣٣×٢٣	غرة رجب سنة ١١٩٧ ٢٠ شوال ١١٩٧
٣٠٤	٣٠٢	٦٠٨	١٠١١	٣٤×٢٢	٢٤ ربيع آخر سنة ١١٩٨ ١٠ ذى القعدة ١١٩٨
٣٠٥	٣٠٣	٤٤٦	٧٧١	٢٢,٥×٢٣	غرة ذى القعدة سنة ١١٩٨ ٢٢ شوال ١١٩٨
٣٠٦	٣٠٤	٥٥٦	٩٦٦	٣٣,٤×٢٣	٢٥ محرم سنة ١٢٠٠ ١٨ رجب ١٢٠١
٣٠٧	٣٠٥	٤٨٧	٨١٢	٣٢,٥×٢٣,٥	١١ شعبان سنة ١٢٠٠ ١٨ رجب ١٢٠١
٣٠٩	٣٠٧	٥٥٢	٩٣٩	٣٣,٥×٢٣	١٠ ربيع ثلثي سنة ١٢٠١ ٢٤ ذى الحجة ١٢٠١
٣١٠	٣٠٨	٤٠٦	٧٣٠	٣٤×٢٣,٥	٢١ ذى الحجة سنة ١٢٠١ غاية ربيع آخر سنة ١٢٠٢
٣١١	٣٠٩	٤٤٧	٩١٠	٣٣×٢٣	٨ رجب سنة ١٢٠٣ ٥ ذى القعدة ١٢٠٣
٣١٢	٣٠٩ مكرر	١٥٩	٢٩٠	٣٢,٧×٢١	٢٨ رجب سنة ١٢٠٢ غاية شوال سنة ١٢٠٢
٣١٣	٣١٠	٦٠٧	١٣٤٦	٢٤×٢٣	غرة محرم سنة ١٢٠٤ غرة محرم ١٢٠٥
٣١٤	٣١١	٥٣٤	١٠١٩	٣١,٣×٢٣,٥	١٥ ربيع آخر سنة ١٢٠٥ ١٢ ذى القعدة ١٢٠٥

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ السجل الهجري
٣١٥	٣١٢	٤٦٧	٨٩٠	٣٢,٢×٢١,٥	غرة ربيع أول سنة ١٢٠٦ غرة صفر ١٢٠٦
٣١٦	٣١٣	٤٩٧	١١٠٩	٣٣×٢٣,٥	غرة ذى القعدة سنة ١٢٠٦ غرة شعبان ١٢٠٧
٣١٧	٣١٤	٢٨٣	٦٦٢	٣٢,٧×٢٢,٥	غرة شعبان سنة ١٢٠٧ ٨ صفر ١٢٠٨
٣١٨	٣١٥	٣٠٤	٥٧٣	٣٣×٢٢,٥	غرة صفر سنة ١٢٠٨ ١٢ رمضان ١٢٠٨
٣١٩	٣١٦	٣٧٢	٧٧٣	٣٣×٢٣,٥	غرة رمضان سنة ١٢٠٨ ١٠ ربيع أول ١٢٠٩
٣٢٠	٣١٧	٣٤٣	٨٢٨	٣٣,٥×٢٣	٢٨ شعبان سنة ١٢٠٩ غرة ربيع أول ١٢٠٩
٣٢١	٣١٨	٤٠٤	٨٦١	٣٣×٢٢	٨ ذى القعدة ١٢٠٩ ٦ رجب ١٢١٠
٣٢٢	٣٢٠	٣٥٠	٨٠٤	٣٣×٢٢,٥	غرة ذى الحجة ١٢١١ غرة شعبان ١٢١٢
٣٢٣	٣١٩	٤٦٨	١٠٠٥	٣٢,٣×٢١,٥	٢٥ رجب سنة ١٢١٠ ٤ شعبان ١٢١١
٣٢٤	٣٢١	٢٣٤	٥٤٨	٣١,٥×٢١,٥	٧ شعبان سنة ١٢١٢ ١٠ ربيع آخر ١٢١٣
٣٢٥	٣٢٢	٣٠٧	٨٣٨	٣٢,٥×٢٢,٥	٧ شوال سنة ١٢١٤ ٧ ربيع أول ١٢١٦
٣٢٦	٣٢٣	٢٩٩	٨٤٧	٣٢×٢٢	٢ ربيع أول سنة ١٢١٦ ٢٠ جماد آخر ١٢١٦
٣٢٧	٣٢٤	٤٩٦	١١٥٤	٣١,٨×٢٣	١٠ شوال سنة ١٢١٦ ١٣ ربيع أول ١٢١٧
٣٢٨	٣٢٥	٣١٦	٦٨٧	٣١×٢١	١٠ ربيع أول سنة ١٢١٧ ٢٦ جماد أول ١٢١٧

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ التسجل الهجري
٣٢٩	٣٢٦	٣٧٢	٨٣٧	٢٢×٢٢	٢ جماد ثاني ١٢١٧ ٢ القعدة ١٢١٧
٣٣٠	٣٢٧	٥٤٩	١٢٩٢	٣١,٦×٢١,٥	غرة ذي القعدة ١٢١٧ ٢٧ جماد أول ١٢١٨
٣٣١	٣٢٨	٤٠٨	٩٩٢	٢٢×٢٢	غرة جماد ثاني ١٢١٨ ٩ محرم ١٢١٩
٣٣٢	٣٢٩	٣٥٠	٨٠٠	٢٣×٢٢,٥	٤ ربيع أول سنة ١٢١٩ ٢٣ جماد آخر ١٢١٩
٣٣٣	٣٣٠	٣١٢	٦٩٢	٢٢×٢٢	غرة جماد القرسنة ١٢١٩ ١٤ ذي القعدة ١٢١٩
٣٣٤	٣٣١	١٩٤	٥٠٠	٥×١٧	١٠ ذي القعدة ١٢١٩ غاية ذي الحجة ١٢١٩
٣٣٥	٣٣٢	٢٠٦	٤٩٨	٢٤,٣×٢٢,٨	غرة ربيع أول ١٢٢٠ ٥ صفر ١٢٢٠
٣٣٦	٣٣٣	٣٧٦	٧٧٨	٢٢,٦×٢٢	غرة رجب سنة ١٢٢٠ ١٢ ذي القعدة ١٢٢٠
٣٣٧	٣٣٤	٣٨٨	٧٦٤	٣٠×٢٢,٥	٨ ذي الحجة سنة ١٢٢٠ ١٠ ربيع آخر ١٢٢١
٣٣٨	٣٣٥	١٥٧	٣٤٩	٢٢×٢١,٥	٢٥ ربيع آخر سنة ١٢٢١ غرة شعبان ١٢٢٠
٣٣٩	٣٣٦	٣٧٦	٨٩٠	٢٢,٥×٢٢,٥	غرة رجب سنة ١٢٢١ ٢٨ محرم ١٢٢٢
٣٤٠	٣٣٧	٣٦٤	٧٩٣	٣٠,٩×٢١	١٥ صفر سنة ١٢٢٢ ٢٢ رجب ١٢٢٢
٣٤١	٣٣٨	٣٩٠	٩٢٢	٣١,٢×٢١,٥	٩ شعبان سنة ١٢٢٢ ٥ ربيع أول ١٢٢٣
٣٤٢	٣٣٩	٤٨٥	١٢٠٤	٢٢×٢٢	٧ ربيع أول سنة ١٢٢٣ ١٥ شوال سنة ١٢٢٣

رقم مسلسل	رقم السجل لن الوحدة الارشادية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
٣٤٣	٣٤٠	٣٠٢	٧١٦	٣١×٢١,٥	غرة ذو القعدة سنة ١٢٢٣ ١٢- ربيع آخر ١٢٢٤
٣٤٤	٣٤١	٤٤٤	١٠٠٣	٣٣×٢٢,٥	٧ ربيع آخر سنة ١٢٢٤ ٢٤ ذو الحجة ١٢٢٤
٣٤٥	٣٤٢	٤٩٢	٩٢٧	٣١,٥×٢١,٥	غرة محرم سنة ١٢٢٥ ٢٠ جمادى آخر ١٢٢٥
٣٤٦	٣٤٣	٥١٨	١٢٢٣	٣١,٥×٢٢	٢٠ جمادى آخر ١٢٢٥ ٢٩ محرم ١٢٢٦
٣٤٧	٣٤٤	٢٧٧	١٥٠٤	٥٩,٣×٢٢	٩ ربيع أول سنة ١٢٢٦ ٢٩ محرم سنة ١٢٢٧
٣٤٨	٣٤٥	٢٢١	٦٤٩	٣٢×٢٢	٢٠ محرم سنة ١٢٢٧ ٦ ربيع أول سنة ١٢٢٧
٣٤٩	٣٤٦	٤٤٤	٩٤٦	٣٢,٥×٢١,٥	٣ جمادى أول سنة ١٢٢٧ ٢٤ شعبان ١٢٢٧
٣٥٠	٣٤٧	٤٠٤	١١٤٧	٣١,٨×٢٢,٣	١٥ رجب سنة ١٢٢٧ ٢٥ محرم ١٢٢٨
٣٥١	٣٤٨	٤٤٠	١٢٨٤	٣٢×٢٢	٢٨ محرم سنة ١٢٢٨ ٢٤ جمادى أول ١٢٢٨
٣٥٢	٣٤٩	٥٠٣	١٤٤٥	٣٢,٣×٢٢	١٧ محرم سنة ١٢٢٩ ١٧ جمادى آخر ١٢٢٩
٣٥٣	٣٥٠	٤٣٧	٦٠٩٣	٣١,٩×٢١,٥	غرة رجب سنة ١٢٢٨ ٢٧ ذو الحجة ١٢٢٨
٣٥٤	٣٥١	٤٤٦	١٢٢٦	٣٠,٨×٢٢	غرة رجب سنة ١٢٢٩ ٩ ربيع أول ١٢٣٠
٣٥٥	٣٥٢	٥٠١	١٣٣٨	٣٣×٢٢,٨	١٥ ربيع سنة ١٢٣٠ ٢٧ رجب ١٢٣٠
٣٥٦	٣٥٣	٣٧٦	١٠٢٨	٣٢×٢٢	غرة رمضان سنة ١٢٣٠ ٧ ربيع أول ١٢٣١

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٣٥٧	٣٥٤	٥٣١	١٣٤٢	٣٢,٨×٢٢,٥	١٣ ربيع أول ١٢٣١ ٢٥ شعبان ١٢٣١
٣٥٨	٣٥٥	٣٨٨	١٠٧٧	٣٤×٢٣	٢ رمضان سنة ١٢٣١ ٢١ ذى الحجة ١٢٣١
٣٥٩	٣٥٦	١٦١	٤٧٩	٥٢×١٧	غرة ربيع أول سنة ١٢٣٢ ١٣ ربيع آخر ١٢٣٢
٣٦٠	٣٥٧	٥١١	١١٤٠	٣٤×٢٤	١٥ جماد أول ١٢٣٢ غرة شعبان ١٢٣٢
٣٦١	٣٥٨	٣٥٢	٧٢٠	٣٢×٢٢,٥	غرة رمضان سنة ١٢٣٢ ٧ محرم ١٢٣٣
٣٦٢	٣٥٩	٥٥٦	١٤٣٦	٣٥,٥×٢٤	٢٠ محرم سنة ١٢٣٣ ١٤ شعبان ١٢٣٣
٣٦٣	٣٦٠	٣٦٤	٨٣٧	٣٢×٢٣	غرة رمضان سنة ١٢٣٣ غرة ربيع أول ١٢٣٤
٣٦٤	٣٦١	٣٤٢	٨٠٨	٣٤×٢٢,٨	٢٧ ربيع سنة ١٢٣٤ ٢٠ رجب ١٢٣٤
٣٦٥	٣٦٢	٤٩٣	١٠٦٧	٣٢×٢٢,٥	غرة رمضان سنة ١٢٣٥ ٦ ربيع ثلثي ١٢٣٥
٣٦٦	٣٦٣	١٨٦	٧٠٥	٥٤×١٩	١٥ ربيع آخر ١٢٣٥ ١٥ شوال ١٢٣٥
٣٦٧	٣٦٤	٢٤٧	٦٦٩	٢٣×٢٢	١٦ جماد ثاني سنة ١٢٣٥ ١٥ شعبان ١٢٣٥
٣٦٨	٣٦٥	٢٢٠	٥٨٧	٥٠×١٨	غرة رمضان سنة ١٢٣٥ ٢١ ذى الحجة ١٢٣٥
٣٦٩	٣٦٦	٥٠٣	١٠٥٥	٣٢,٨×٢٢,٥	٢٥ ذى الحجة ١٢٣٥ ١١ ربيع آخر ١٢٣٦
٣٧٠	٣٦٧	٣٩٧	٨٧١	٣٣,٣×٢٢,٧	١٢ ربيع ثلثي سنة ١٢٣٦ ١٢٣٦ جماد ثلثي ١٢٣٦

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٣٧١	٣٦٨	٢٣٨	٥٨٦	٣٣,٥×٢٢	١٦ رجب سنة ١٢٣٦ غلبة جماد آخر ١٢٣٦
٣٧٢	٣٦٩	٢٦٠	٥٦٧	٣٣,٥×٢٤,٥	١٢٣٦ رمضان سنة ٢٣ رمضان ١٢٣٦
٣٧٣	٣٧٠	٤٧٥	١٠٩٤	٣٤×٢٣	٩ ذي الحجة ١٢٣٦ ٢٣ رمضان ١٢٣٦
٣٧٤	٣٧١	٥٤٦	١٣٤١	٣١,٥×٢٢	٢٠ رجب سنة ١٢٣٧ ٢٩ صفر ١٢٣٨
٣٧٥	٣٧٢	٤٨٦	١٢٨٩	٣٢,٨×٢١,٨	١٢٣٨ ربيع أول سنة ١٤ شعبان ١٢٣٨
٣٧٦	٣٧٣	٥٠٥	١٤٠٧	٣٢,٨×٢٣	٥ ذي القعدة ١٢٣٨ ٢٧ صفر ١٢٣٩
٣٧٧	٣٧٤	٥٢٤	١٦٦٥	٣٣×٢٢,٥	١٢٣٩ ربيع أول سنة ٢٥ شوال ١٢٣٩
٣٧٨	٣٧٥	٥٨٧	١٩٧٢	٣٣,٤×٢٣	١٢٤٠ ربيع أول سنة ٥ ذي القعدة ١٢٤٠
٣٧٩	٣٧٦	٣٢٧	٩٦٢	٣٢,٣×٢١,٧	٥ ذي القعدة ١٢٤٠ ٢٧ ذي القعدة ١٢٤٠
٣٨٠	٣٧٧	٣٩٤	١٢٧٢	٣٤×٢٣	١٢٤١ ربيع أول سنة ١٩ جماد آخر ١٢٤١
٣٨١	٣٧٨	٥٣٦	١٥١٣	٣٢×٢٣	١٨ شعبان سنة ١٢٤١ ١٢٤٢ ربيع أول سنة ١٢٤٢
٣٨٢	٣٧٩	٤٤١	١٥١٢	٣٢×٢٢,٥	١٧ شوال ١٢٤٢ ١٢٤٢ ربيع أول سنة ١٢٤٢
٣٨٣	٣٨٠	٣٤٨	١٠٧١	٣٢×٢٣	٢٧ شوال سنة ١٢٤٢ ١٢٤٣ غلبة محرم ١٢٤٣

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ السجل الهجري
٣٨٤	٣٨١	٤٧٦	١٣٤٢	٣٢,٨×٢٢	٢ ربيع اول سنة ١٢٤٣ غاية شوال ١٣٤٣
٣٨٥	٣٨٢	٢٤٧	٩٥٢	٥٤×١٨,٥	غرة ذى القعدة ١٢٤٣ ٢٩ صفر ١٢٤٤
٣٨٦	٣٨٣	٣٧٦	١١٨٨	٣٣,٨×٢٤	غرة ربيع اول سنة ١٢٤٤ ١٠ شعبان ١٢٤٤
٣٨٧	٣٨٤	٥٦٢	١٦٩٨	٢٤×٢٤	١٧ شعبان سنة ١٢٤٤ ١٠ ربيع اول ١٢٤٤
٣٨٨	٣٨٥	٤٧٦	١٤٤٥	٣٣,٥×٢٣,٥	غرة ربيع اول سنة ١٢٤٥ ١٦ شعبان ١٢٤٥
٣٨٩	٣٧٦	٢٢٢	٩٢٠	٥٣,٥×١٩	غرة رمضان سنة ١٢٤٥ ٢٩ ذى الحجة ١٢٤٥
٣٩٠	٣٨٧	٤٧٦	١٤٧٤	٣٤×٢٣,٥	غرة ربيع اول سنة ١٢٤٦ ٢٨ رجب سنة ١٢٤٦
٣٩١	٣٨٨	٤٧٢	١٤٤٤	٣٤,٢×٢٥,٧	٢٥ رجب سنة ١٢٤٦ ٢٦ جماد اول ١٢٤٦
٣٩٢	٣٨٩	٢٧٩	٧٢٩	٣٤,٥×٢٣,٥	٢٧ القعدة سنة ١٢٤٦ ٢٦ محرم ١٢٤٦
٣٩٣	٣٩٠	١٩٤	٦٢٩	٣٤,٢×٢٤	١٠ محرم سنة ١٢٤٧ ٣ صفر ١٢٤٧
٣٩٤	٣٩١	٤٧٨	١٨٥٢	٣٤×٢٣	غرة ربيع اول سنة ١٢٤٧ ٢٣ شعبان ١٢٤٧
٣٩٥	٣٩٢	٦٠٣	٢٠٢٧	٣٢,٥×٢٣,٥	٢٩ شعبان سنة ١٢٤٧ ٥ ربيع اول ١٢٤٧
٣٩٦	٣٩٣	٤٦١	١٥٩٧	٣٤×٢٣,٥	غرة ربيع اول سنة ١٢٤٨ ٢١ جماد آخر ١٢٤٨
٣٩٧	٣٩٤	٥٥١	١٦٩٨	٣٤×٢٤	٧ رمضان سنة ١٢٤٨ ٦ صفر ١٢٤٩

رقم مسلسل	تاريخ السجل الهجري	عدد الوثائق	عدد الصفحات	سوق السجل في الوحدة الارشيفية	رقم
٤٣٩٨	غرة ربيع أول سنة ١٢٤٩ ٢٦ رجب ١٢٤٩	١٧٧٨	٤٧٣	٣٩٥	٤٣٩٨
٤٣٩٩	غرة شعبان سنة ١٢٤٩ ١٥ ذى الحجة ١٢٤٩	١٩٧٩	٤٩٣	٣٩٦	٤٣٩٩
٤٤٠٠	غرة محرم سنة ١٢٥٠ ٢٥ صفر ١٢٥٠	١٧١٩	٣٩٤	٣٩٧	٤٤٠٠
٤٤٠١	٢٣ جماد أول سنة ١٢٥٠ ٢٧ شوال سنة ١٢٥٠	٢٠٣٤	٤٧٦	٣٩٨	٤٤٠١
٤٤٠٢	٢٧ شوال سنة ١٢٥٠ ١٩ جماد أول ١٢٥٠	٩٦٦	٢٨٠	٣٩٩	٤٤٠٢
٤٤٠٣	غرة محرم سنة ١٢٥١ ٢٧ جماد أول ١٢٥١	٢٤٢٩	٤٧٢	٤٠٠	٤٤٠٣
٤٤٠٤	٢٧ جماد أول سنة ١٢٥١ ١١ شوال ١٢٥١	٢٢٥١	٤٦٧	٤٠١	٤٤٠٤
٤٤٠٥	١٣ شوال سنة ١٢٥١ ١٧ ربيع أول ١٢٥٢	٢٢٢١	٥٦٤	٤٠٢	٤٤٠٥
٤٤٠٦	غرة ربيع الثاني سنة ١٢٥٢ ١١ جماد آخر سنة ١٢٥٢	١٨٥٤	٤٧١	٤٠٣	٤٤٠٦
٤٤٠٧	٥ رمضان سنة ١٢٥٢ ١١ محرم سنة ١٢٥٣	١٣٥٤	٤٦٣	٤٠٤	٤٤٠٧
٤٤٠٨	١٣ محرم سنة ١٢٥٣ ١٢ جماد أول ١٢٥٣	١٣٨٤	٤٥٠	٤٠٥	٤٤٠٨
٤٤٠٩	٢٠ جماد أول سنة ١٢٥٣ ٢٩ جماد أول ١٢٥٣	٨١١	٢٨٥	٤٠٦	٤٤٠٩
٤٤١٠	غرة رجب سنة ١٢٥٣ ١٠ شعبان ١٢٥٣	١٤٠٤	٤٣٢	٤٠٧	٤٤١٠
٤٤١١	١٢ شوال سنة ١٢٥٣ ١٥ شوال ١٢٥٣	١٨١	٧١	٤٠٨	٤٤١١

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٤١٢	٤٠٩	٢٢٣	٧٨٧	٢٨×٢٥	٢٥ شوال سنة ١٢٥٣ ٩ ربيع آخر ١٢٥٤
٤١٣	٤١٠	٣٠١	٨٦٢	٣٩,٥×٢٨	١٥ ربيع لكر سنة ١٢٥٤ ١٦ ربيع آخر ١٢٥٤
٤١٤	٤١١	٣١٣	٨١٦	٣٨,٥×٢٤	غرة شوال سنة ١٢٥٤ ٢١ ربيع أول ١٢٥٥
٤١٥	٤١٢	٤٠٠	٩٥٩	٣٣,٩×٢٥	٢٣ ربيع أول سنة ١٢٥٥ ٢٧ رمضان ١٢٥٥
٤١٦	٤١٣	٣٠٨	٨٢٠	٣٩×٢٧	غرة شوال سنة ١٢٥٥ ١١ ربيع آخر ١٢٥٦
٤١٧	٤١٤	١٩٨	٥٩٠	٤٢×٢٩,٢	١١ ربيع آخر سنة ١٢٥٦ ٥ ربيع آخر ١٢٥٦
٤١٨	٤١٥	٢٠٩	٦٨٣	٣٦,٥×٢٣	٢٥ شوال سنة ١٢٥٦ ١١ ربيع آخر ١٢٥٧
٤١٩	٤١٦	٣٥٣	٧١٠	٣٢,٨×١٤,٥	٢٤ ربيع ثلثى سنة ١٢٥٧ ١٦ رمضان ١٢٥٧
٤٢٠	٤١٧	٣٠٣	٦٠٣	٣٣,٢×٢٤,٥	غرة شوال سنة ١٢٥٧ ٩ محرم ١٢٥٨
٤٢١	٤١٨	٣٧٥	٦٧٥	٣١,٨×٢٢	١٧ محرم سنة ١٢٥٨ ١٤ جماد أول ١٢٥٨
٤٢٢	٤١٩	٣٣٨	٧٤٤	٣٧×٢٣,٥	٢٣ جماد أول سنة ١٢٥٨ ٢٧ رمضان ١٢٥٨
٤٢٣	٤٢٠	٣٠٧	٧١٢	٣٨×٢٥	غرة شوال سنة ١٢٥٨ ١٠ شوال ١٢٥٨
٤٢٤	٤٢١	٣٧٩	٨٢١	٣٨,٥×٢٥	٢٩ ربيع أول سنة ١٢٥٨ ٢٤ رمضان ١٢٥٩
٤٢٥	٤٢٢	٤١٣	٧٩٥	٣٨,٣×٢٥,٥	١٩ شوال سنة ١٢٥٩ ٢٠ محرم ١٢٦٠

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٤٢٦	٤٢٣	٣٠٥	٧٦٥	٤٣,٨×٣١	غرة صفر سنة ١٢٦٠ ٥ شعبان ١٢٦٠
٤٢٧	٤٢٤	٤٨٦	٩٩٤	٣٩×٢٥,٥	١٣ شعبان سنة ١٢٦٠
٤٢٨	٤٢٥	٣٠٦	٦٤٣	٤٢,٥×٢٩	غرة صفر سنة ١٢٦١ ٧ شعبان ١٢٦١
٤٢٩	٤٢٦	٢٧٦	٧٦٧	٤٢,٥×٢٩,٥	٢٧ شعبان سنة ١٢٦١ ٢٦ محرم سنة ١٢٦٢
٤٣٠	٤٢٧	٢٥٥	٦٢٦	٤٠×٢٧,٥	غرة صفر سنة ١٢٦٢ ٢٠ جماد آخر ١٢٦٢
٤٣١	٤٢٨	٣٠٤	٧٢٥	٣٨,٨×٢٧,٥	٢٧ جماد ثلثى سنة ١٢٦٢ ٢٣ الحجة ١٢٦٢
٤٣٢	٤٢٩	٢٩٩	٨٢٧	٤٠,٨×٢٨,٣	٥ محرم سنة ١٢٦٣ ١٥ جماد أول ١٢٦٣
٤٣٣	٤٣٠	٢٠٠	٥٢٦	٤١,٥×٢٩	١٩ جماد ثلثى سنة ١٢٦٣ غرة رجب سنة ١٢٦٣
٤٣٤	٤٣١	٣١٧	٨٢٤	٤١×٢٨,٥	٢ شعبان سنة ١٢٦٣ ٢٤ شوال سنة ١٢٦٤
٤٣٥	٤٣٢	٣١٠	٦٦٢	٤٠,٨×٢٨,٥	غرة صفر سنة ١٢٦٤ ١٥ رجب ١٢٦٤
٤٣٦	٤٣٣	٢٣٠	٤٥٩	٤٠×٢٨	٢٣ رجب سنة ١٢٦٤ ٢٢ شوال ١٢٦٤
٤٣٧	٤٣٤	٣٠٦	٤٧٧	٣٤×٢٣,٧	٢ ذو القعدة سنة ١٢٦٤ ٢٧ صفر سنة ١٢٦٥
٤٣٨	٤٣٥	٣١١	٤٦١	٣٣,٥×٢٣,٥	١٢ ربيع أول سنة ١٢٦٥ ١٢ جماد آخر ١٢٦٥
٤٣٩	٤٣٦	٣٠٢	٤٤٠	٣٣,٥×٢٣,٥	١٧ جماد ثلثى سنة ١٢٦٥ ٢٥ شعبان سنة ١٢٦٥

رقم مبداً	رقم السجل في الوحدة الإدارية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٤٤٠	٤٧٧	٣١٠	٤٤٨	٣٣,٥×٢٣,٥	١٧ رمضان سنة ١٢٦٥ ٢٩ ذى الحجة ١٢٦٥
٤٤١	٤٣٨	١٩٨	٣٠٦	٣٢,٩×٢٣	١٦ ذى الحجة سنة ١٢٦٥ ١٧ رجب ١٢٦٥
٤٤٢	٤٣٩	٣١٤	٥٠١	٣٣×٢٣	٢٣ ربيع أول ١٢٦٦ ١٢٦٦
٤٤٣	٤٤٠	٣١٤	٤٩٦	٣٣×٢٣	١١ جماد أول سنة ١٢٦٦ ١٩ شعبان سنة ١٢٦٦
٤٤٤	٤٤١	٣١٠	٤٨٨	٣١,٨×٢٢	٢٥ شعبان سنة ١٢٦٦ ٢ ذى الحجة ١٢٦٦
٤٤٥	٤٤٢	٢١٦	٣٠٧	٣٣,٥×٢٤	٨ ذى الحجة سنة ١٢٦٦ ٢٣ ذى الحجة ١٢٦٦
٤٤٦	٤٤٣	٣١٠	٥٥٥	٣٣×٢٢	٢٣ ربيع أول ١٢٦٧ ١٢٦٧
٤٤٧	٤٤٤	٣١٨	٤٣٥	٣٣,٥×٢٣,٥	٥ جماد أول سنة ١٢٦٧ ١٧ رجب ١٢٦٧
٤٤٨	٤٤٥	٣١٤	٤٢٩	٣٣,٥×٢٤	٢٣ شعبان سنة ١٢٦٧ ٣ ذو القعدة ١٢٦٧
٤٤٩	٤٤٦	٣٠٧	٥٠٩	٣٣,٥×٢٤	٢٥ ذى القعدة ١٢٦٧ ٢٥ ذى الحجة ١٢٦٧
٤٥٠	٤٤٧	٣١٤	٥٧٩	٣٤×٢٤	٢٧ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ ٢٧ صفر ١٢٦٨
٤٥١	٤٤٨	٣١٤	٥٣٦	٣٣,٨×٢٤	٢٨ ربيع أول سنة ١٢٦٨ ١١ رجب سنة ١٢٦٨
٤٥٢	٤٤٩	٣١٨	٥٠٠	٣٤×٢٤	٢٧ شعبان سنة ١٢٦٨ ٢٧ القعدة سنة ١٢٦٨
٤٥٣	٤٥٠	٢٥٧	٤٠٩	٣٣,٥×٢٣	١٥ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ ٢٨ ذى الحجة ١٢٦٨

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الإرشادية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٤٥٤	٤٥٢	٣١٨	٥٩٥	٣٣,٥×٢٣,٢	٩ محرم سنة ١٢٦٩ ٥ جماد أول سنة ١٢٦٩
٤٥٥	٤٥٢	٣١٨	٦٦٠	٣٣×٢٣,٥	٤ جماد ثاني سنة ١٢٦٩ ١٠ ذى القعدة ١٢٦٩
٤٥٦	٤٥٣	٢٧٨	٨٣٢	٤٣,٥×٢٩	١٧ ذو القعدة ١٢٦٩ ٢١ ربيع أول ١٢٧٠
٤٥٧	٤٥٤	٣١٨	٥٥٦	٣٤×٢٣,٣	٨ جماد أول سنة ١٢٧٠ ١٥ شعبان ١٢٧٠
٤٥٨	٤٥٥	٣١٨	٤٩١	٣٣×٢٤	١٠ شوال سنة ١٢٧٠ ٢٥ ذى الحجة ١٢٧٠
٤٥٩	٤٥٦	٧٧	٩٦	٣٢,٣×٢٣,٥	٢٦ ذى الحجة ١٢٧٠ ٥ ذى القعدة ١٢٧٠
٤٦٠	٤٥٧	٣١٨	٧٤٢	٣٣,٧×٢٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٧١ ٥ جماد آخر ١٢٧١
٤٦١	٤٥٨	٣١٨	٦٤٨	٣٣,٣×٢٢,٨	٧ رجب سنة ١٢٧١ ٢٧ ذى القعدة ١٢٧١
٤٦٢	٤٥٩	٣١٨	٤٨٧	٣٤×٢٣,٢	غرة ذى الحجة ١٢٧١ ١٩ ذى الحجة ١٢٧١
٤٦٣	٤٦٠	٢٩٤	١٠٢٥	٢٩×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٧٢ ٢٩ شعبان سنة ١٢٧٢
٤٦٤	٤٦١	١٩٤	٤٤٨	٥٤,٦×١٩,٥	١٠ رمضان سنة ١٢٧٢ ٣ ذى الحجة ١٢٧٢
٤٦٥	٤٦٢	١٠٨	١٩٧	٥٣×١٨,٥	١٥ ذى الحجة سنة ١٢٧٢ ٢٤ رجب ١٢٧٢
٤٦٦	٤٦٣	١٥٤	١٧٥	٣٢,٥×٢٣,٥	٢١ ذى الحجة سنة ١٢٧٢ ٢ ذى الحجة سنة ١٢٧٢
٤٦٧	٤٦٤	٣١٨	٥٣٦	٣٣,٢×٢٣	غرة محرم سنة ١٢٧٣ ١١ ربيع آخر ١٢٧٣

رقم مستقل	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٤٦٨	٤٦٥	٣١٨	٦٠٢	٣٤,٣×٢٤,٥	١٤ جماد أول ١٢٧٣ ١١ شعبان ١٢٧٣
٤٦٩	٤٦٦	٣١٨	٥٦٠	٣٤,٩×٢٥	٢٠ رمضان سنة ١٢٧٣ ٢٢ محرم سنة ١٢٧٣
٤٧٠	٤٦٧	٥١	٨٦	٣٥×٢٥,٥	٢٥ ذو الحجة سنة ١٢٧٣ ٢٦ ذو القعدة ١٢٧٣
٤٧١	٤٦٨	٣١٨	٥٧١	٣٣,٥×٢٣	١٢٧٤ غرة محرم سنة ١٦ جماد أول ١٢٧٤
٤٧٢	٤٦٩	٣١٤	٤٧٥	٣٣×٢٢	١ جماد ثلثي سنة ١٢٧٤ ١٩ شوال سنة ١٢٧٤
٤٧٣	٤٧٠	٢٢٢	٣١٠	٣٢,٨×٢٢,٥	١٢٧٤ غرة ذو القعدة ٣١ شعبان سنة ١٢٧٤
٤٧٤	٤٧١	٣١٦	٤٣٨	٣٢,٥×٢٣	١٢٧٥ غرة محرم سنة ١٩ ربيع آخر ١٢٧٥
٤٧٥	٤٧٢	٣٢٢	٤١٤	٣٢,٨×٢٣	٢٩ ربيع آخر سنة ١٢٧٥ ٢٩ جماد آخر ١٢٧٥
٤٧٦	٤٧٣	٣١٨	٤٢٤	٣٢,٨×٢٢,٥	١٥ رجب سنة ١٢٧٥ ٨ ذو القعدة سنة ١٢٧٥
٤٧٧	٤٧٤	٢٧٨	٣٨٠	٣٢×٢٣	١٩ ذو القعدة ١٢٧٥ ٧ محرم سنة ١٢٧٥
٤٧٨	٤٧٥	٣١٢	٤٢٥	٣٣×٢٣	٢ محرم سنة ١٢٧٦ ٢٢ ربيع ثلثي ١٢٧٦
٤٧٩	٤٧٦	٣١٦	٤٢٦	٣٢×٢٣	١١ جماد أول سنة ١٢٧٦ ٢١ رجب ١٢٧٦
٤٨٠	٤٧٧	٣١٨	٣٨٤	٣١,٥×٢٣	٢٤ شعبان سنة ١٢٧٦ ٥ ذو القعدة ١٢٧٦
٤٨١	٤٧٨	٣١٨	٢١٩	٣٢×٢٣	٧ ذو الحجة سنة ١٢٧٦ ٢٥ ذو الحجة ١٢٧٦

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ السجل الهجري
٤٨٢	٤٧٩	٣١٥	٤٦٢	٣٢×٢٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٧٧ ٢٢ ربيع آخر ١٢٧٧
٤٨٣	٤٨٠	٣١٨	٤٤٠	٣٣×٢٣,٥	٥ جماد آخر سنة ١٢٧٧ ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٧
٤٨٤	٤٨١	٣١٨	٣٩٦	٣٣,٥×٢٣,٥	١٧ شوال سنة ١٢٧٧ ٢٢ ذي القعدة ١٢٧٧
٤٨٥	٤٨٢	١٨٣	٢٠٣	٣٢×٢٣,٥	٢٧ ذو الحجة سنة ١٢٧٧ ٢١ ذي الحجة ١٢٧٧
٤٨٦	٤٨٣	٣١٨	٣٩٢	٣٤×٢٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٧٨ غرة جماد أول ١٢٧٨
٤٨٧	٤٨٤	٣١٤	٣٦٦	٣٢×٢٣	غرة جماد ثلثى سنة ١٢٧٨ ١٠ شعبان ١٢٧٨
٤٨٨	٤٨٥	٣١٤	٣٧٢	٣٢,٣×٢٣	١٥ رمضان سنة ١٢٧٨ ١٧ شوال ١٢٧٨
٤٨٩	٤٨٦	٢٨٤	٣٠٨	٣٢,٥×٢٣	٢٤ ذو الحجة سنة ١٢٧٨ ١٨ رجب ١٢٧٨
٤٩٠	٤٨٧	٣١٨	٣١٢	٣٤×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٧٩ ١٨ ربيع آخر ١٢٧٩
٤٩١	٤٨٨	٣١٨	٣٣٣	٣٣,٣×٢٤	١٦ جماد أول سنة ١٢٧٩ ٢٣ رجب ١٢٧٩
٤٩٢	٤٨٩	٣٢٢	٣١٨	٣٤,٣×٢٥	٤ شعبان سنة ١٢٧٩ ٢٠ شعبان ١٢٧٩
٤٩٣	٤٩٠	٣١٨	٣١٦	٣٢×٢٤	٢١ ذو القعدة سنة ١٢٧٩ ٤ ربيع أول سنة ١٢٧٩
٤٩٤	٤٩١	٢٠٦	١٩٣	٣١,٥×٢٤	٢٤ ذو الحجة سنة ١٢٧٩ ٢٤ ذو الحجة ١٢٧٩
٤٩٥	٤٩٢	٣١٨	٣٠٦	٣٢,٢×٢٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٨٠ ٢٨ ربيع أول ١٢٨٠

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الانتيفية	عدد الصلحكات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٤٩٦	٤٩٣	٣١٨	٣٥٦	٣١,٧×٢٣	٢٦ ربيع آخر سنة ١٢٨٠ ٢٠ جماد أول ١٢٨٠
٤٩٧	٤٩٤	٣١٠	٣٢٧	٣٢×٢٣	١٧ رجب سنة ١٢٨٠ ٦ رمضان سنة ١٢٨٠
٤٩٨	٤٩٥	٣١٨	٣٣٨	٣١,٥×٢٣	١٣ شوال سنة ١٢٨٠ ٩ جماد آخر سنة ١٢٨٠
٤٩٩	٤٩٦	٢٩٢	٣٠١	٣١,٨×٢٣,٥	٢٤ ذى الحجة ١٢٨٠ ١٥ شعبان ١٢٨٠
٥٠٠	٤٩٧	٩٥	٨٩	٣٤×٢٤	٢٥ ذى الحجة ١٢٨٠ ١٢ شوال ١٢٨٠
٥٠١	٤٩٨	٣١٨	٣٣٥	٣١,٣×٢٣	غرة محرم سنة ١٢٨١ ٢٩ محرم ١٢٨١
٥٠٢	٤٩٩	٣١٨	٣٥٥	٣١,٧×٢٤	٢٨ جماد أول ١٢٨١ ١٥ شعبان ١٢٨١
٥٠٣	٥٠٠	٣١٨	٣٢٠	٣٣,٩×٢٤	٢٨ شعبان سنة ١٢٨١ غرة نو القعدة ١٢٨١
٥٠٤	٥٠١	٣٠٥	٣٢٨	٣٣,٨×٢٤	١٥ ذى الحجة ١٢٨١ ٢٢ نو القعدة ١٢٨١
٥٠٥	٥٠٢	٣١٨	٣٦٢	٣٢,٣×٢٣,٨	٢٨ ذى الحجة ١٢٨١ ٢١ محرم سنة ١٢٨٢
٥٠٦	٥٠٣	٣٢٥	٤١٠	٣٣×٢٣,٥	٢٣ ربيع آخر ١٢٨٢ ٢١ شعبان ١٢٨٢
٥٠٧	٥٠٤	٣٠٩	٣٥١	٣٣×٢٣,٥	١١ رجب سنة ١٢٨٢ ٢٩ ربيع آخر ١٢٨٢
٥٠٨	٥٠٥	٣١٦	٣١٨	٣٣,٣×٢٣,٥	٢٦ شوال سنة ١٢٨٢ غرة نو الحجة ١٢٨٢
٥٠٩	٥٠٦	٣١٥	٣٠٧	٣٣,٥×٢٤	١٢ نو القعدة ١٢٨٢ ١٦ ذى الحجة ١٢٨٢

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٥١٠	٥٠٧	٣١٦	٣٢٣	٣٣,٣×٢٤	٢٨ ذو الحجة ١٢٨٢ ٢٢ ربيع أول ١٢٨٣
٥١١	٥٠٨	٣١٥	٣٤٨	٣٣,٨×٢٤	٢٥ ربيع آخر سنة ١٢٨٣ ٩ رجب سنة ١٢٨٣
٥١٢	٥٠٩	٣١٤	٣٤٨	٣٣,٢×٢٣,٥	٢١ رجب سنة ١٢٨٣ ٢٥ شعبان ١٢٨٣
٥١٣	٥١٠	٣١٥	٣٦٨	٣٣,٨×٢٤	٢٤ شوال سنة ١٢٨٣ ١٩ ذو الحجة ١٢٨٣
٥١٤	٥١١	٢٥٠	٢٧٥	٣٣,٨×٢٤,٥	غرة محرم سنة ١٢٨٤ ٢٥ ربيع آخر ١٢٨٤
٥١٥	٥١٢	٣١١	٣٥٨	٣٣,٨×٢٤,٥	غرة محرم سنة ١٢٨٤ ٢٥ ربيع آخر ١٢٨٤
٥١٦	٥١٣	٣١١	٣٠٦	٣٣×٢٣	غاية جماد الأولى ١٢٨٤ ١٣ ربيع أول ١٢٨٤
٥١٧	٥١٤	٣١٤	٢١٧	٣٣,٤×٢٣,٥	٤ رمضان سنة ١٢٨٤ ٢٨ شوال ١٢٨٤
٥١٨	٥١٥	١٠٨	١٠٠	٣٣×٢٣	٢٥ ذو الحجة ١٢٨٤ ٢٨ ذي القعدة ١٢٨٤
٥١٩	٥١٦	٣٠٥	٣٠٩	٣٣,٤×٢٣,٧	غرة ذو الحجة ١٢٨٤ غاية ذي الحجة ١٢٨٤
٥٢٠	٥١٧	٣١٨	٣٠٦	٣٣,٨×٣٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٨٥ ٧ ربيع آخر ١٢٨٥
٥٢١	٥١٨	٣١٨	٢٨٠	٣٣,٦×٢٤	٢٥ جماد ثانی ١٢٨٥ ١٦ رجب سنة ١٢٨٥
٥٢٢	٥١٩	٣١٨	٢٦٩	٣٣,٥×٢٤	١٠ شعبان سنة ١٢٨٥ ٤ ذي القعدة ١٢٨٥
٥٢٣	٥٢٠	٣٠٤	٢٦١	٣٣×٢٣,٥	١٧ ذو القعدة ١٢٨٥ ٢٤ شوال سنة ١٢٨٥

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٥٢٤	٥٢١	٧٠	٦٠	٣٣,٨×٢٤	٢٥ ذي الحجة ١٢٨٥ ٤ ذي القعدة ١٢٨٥
٥٢٥	٥٢٢	٣١٧	٢٦٤	٣٣,٨×٢٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٨٦ غاية ربيع أول ١٢٨٦
٥٢٦	٥٢٣	٣١٦	٢٥٨	٣٣,٥×٢٤	٢٧ ربيع آخر ١٢٨٦ ٢٥ جماد آخر ١٢٨٦
٥٢٧	٥٢٤	٣١٥	٢٨٨	٣٣,٩×٢٤	١٤ رجب سنة ١٢٨٦ ٢٠ شعبان ١٢٨٦
٥٢٨	٥٢٥	٣١٦	٢٦٣	٣٤×٢٤	٢٣ شوال سنة ١٢٨٦ ٢٥ ذي الحجة ١٢٨٦
٥٢٩	٥٢٦	٣١٢	٢٣٥	٣٣×٢٤	٢٧ نور القعدة ١٢٨٦ ٢٦ نور القعدة ١٢٨٦
٥٣٠	٥٢٧	١٢٢	٨٥	٣٣,٥×٢٤	٢٥ نور الحجة ١٢٨٦ ١٨ نور الحجة ١٢٨٦
٥٣١	٥٢٨	٣١٤	٣١٩	٣٣,٨×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٨٧ ٢٢ محرم سنة ١٢٨٧
٥٣٢	٥٢٩	٣١٠	٣٣٠	٣٣,٥×٢٣,٨	٢٧ ربيع آخر ١٢٨٧ ١٠ شوال سنة ١٢٨٧
٥٣٣	٥٣٠	٢٧٩	٣١٢	٣٣,٥×٢٣,٨	٢٢ رجب سنة ١٢٨٧ ٩ نور القعدة ١٢٨٧
٥٣٤	٥٣١	٣١٨	٣٠٧	٣٣,٥×٢٢,٨	١٠ ذي القعدة ١٢٨٧ ٧ ذي الحجة ١٢٨٧
٥٣٥	٥٣٢	٢٦٩	١٩٧	٣٣,٨×٢٣,١	٢ ذي الحجة ١٢٨٧ ٥ جماد أول ١٢٨٧
٥٣٦	٥٣٣	٢٩٥	٣٣١	٣٣,٨×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٨٨ ٢٥ ربيع آخر ١٢٨٨
٥٣٧	٥٣٤	٣١٣	٢٩٩	٣٣,٩×٢٣,٨	١١ جماد أول ١٢٨٨ غاية جماد آخر ١٢٨٨

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٥٣٨	٥٣٥	٣١٩	٣٢٤	٣٣,٩×٢٣,٨	٢٣ شعبان ١٢٨٨ ١٦ ذى الحجة ١٢٨٨
٥٣٩	٥٣٦	٢٩٩	٢٨٣	٣٣,٣×٢٣,٥	٢٥ ذى الحجة ١٢٨٨ ٢٩ ذى الحجة ١٢٨٨
٥٤٠	٥٣٧	١٤٩	١٢٧	٣٣,٣×٢٣,٨	٢٠ ذى الحجة ١٢٨٨ ٢٧ ذى الحجة ١٢٨٨
٥٤١	٥٣٨	٣١٩	٢٧٣	٣٣ × ٢٤	غرة محرم سنة ١٢٨٩ ٩ ربيع ثنى ١٢٨٩
٥٤٢	٥٣٩	٣١٩	٢٩٢	٣٣,٣×٢٣,٨	غرة جماد أول ١٢٨٩ ٩ شعبان ١٢٨٩
٥٤٣	٥٤٠	٣١٩	٢٦٧	٣٠,٦×٢٢,٥	١٨ شعبان سنة ١٢٨٩ ١٢ ربيع أول ١٢٨٩
٥٤٤	٥٤١	٣١٨	٢٩٢	٣٠,٤×٢٢,٣	١٣ نو القعدة ١٢٨٩ غرة نو الحجة ١٢٨٩
٥٤٥	٥٤٢	٣١٨	٢٨٤	٣٠,٥×٢٢,٥	١٧ ذى الحجة ١٢٨٩ ٢٠ ذى الحجة ١٢٨٩
٥٤٦	٥٤٣	٥	٥	٣٤,٣×٢٤,٥	٢٥ ذى الحجة ١٢٨٩ ٦ نو القعدة ١٢٨٩
٥٤٧	٥٤٤	٣١٨	٣٣٥	٣٤,٥×٢٤,٥	غرة محرم سنة ١٢٩٠ ٢١ ربيع آخر ١٢٩٠
٥٤٨	٥٤٥	٣١٨	٣٦٩	٣٤×٢٤	٣ جماد أول ١٢٩٠ ١٩ شعبان ١٢٩٠
٥٤٩	٥٤٦	٣١٧	٢٤٢	٣٣,٣×٢٣,٥	٧ ذى الحجة ١٢٩٠ ١٥ ربيع آخر ١٢٩٠
٥٥٠	٥٤٧	٣١٨	٣١٦	٣٣×٢٣,١	٢٥ نو القعدة ١٢٩٠ ٢٢ ذى الحجة ١٢٩٠

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٥٥١	٥٤٨	٢٣٧	٢٢٤	٣٣,٥×٢٣,٥	٥ ذو الحجة سنة ١٢٩٠ ١٢٩٠ غرة شوال
٥٥٢	٥٤٩	٣١٨	٣٢١	٣٢,٣×٢٣,٥	١٢٩١ غرة محرم سنة ١٢٩١ غرة ربيع آخر
٥٥٣	٥٥٠	٣١٨	٢٨١	٣٣,٤×٢٤	١١ جماد أول ١٢٩١ ١٢ شعبان ١٢٩١
٥٥٤	٥٥١	٣١٨	٣٠٦	٣٣,٤×٢٤	١٢ شعبان سنة ١٢٩١ ٢٦ شوال ١٢٩١
٥٥٥	٥٥٢	٣١٧	٢٨٤	٣٣×٢٣,٧	٢٠ الحجة ١٢٩١ ٢٥ الحجة ١٢٩١
٥٥٦	٥٥٣	٢٠٥	٢٧٤	٣٣,٣×٢٣,٨	١٥ ذي الحجة ١٢٩١ ٨ محرم سنة ١٢٩١
٥٥٧	٥٥٤	٣١٩	٢٩٨	٣٣×٢٣,٥	١٢٩٢ غرة محرم سنة ١٢٩٢ ربيع ثلثي
٥٥٨	٥٥٥	٣١٩	٣٤٣	٣٤×٢٣,٥	١٢ جماد آخر ١٢٩٢ ٥ رجب ١٢٩٢
٥٥٩	٥٥٦	٣١٨	٢٨٧	٣٢,٨×٢٣,٥	٢٧ رمضان سنة ١٢٩٢ ٩ شعبان ١٢٩٢
٥٦٠	٥٥٧	٣١٨	٢٩٠	٣٣,٣×٢٣	٢٥ ذو الحجة ١٢٩٢ ١٢ ذي القعدة ١٢٩٢
٥٦١	٥٥٨	٢٤٧	١٩٠	٣٣,٦×٢٣,٨	٢٥ ذو الحجة ١٢٩٢ ٢٤ ذو الحجة ١٢٩٢
٥٦٢	٥٥٩	٩٤	٦١	٣٣×٢٣,٦	٢٥ ذو الحجة ١٢٩٢ غاية ذي الحجة ١٢٩٢

٢ - فهرس سجلات تقارير النظر "قديم"
(من صفر ١١٣٨ - ١٢٩٢هـ / ١٧٢٥ - ١٨٧٥م)

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الإرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٥٦٣	١	١٦٥	١٥٤٤ ١+ قائمة أخرى	٤٥×١٦,٥	غرة صفر سنة ١١٣٨ غرة الحجة ١١٤٠
٥٦٤	٢	٢٠٤	٢٢٥٢	٤٤×١٧	غرة محرم سنة ١١٤١ ٢ رجب ١١٤٤
٥٦٥	٣	١٠٢	١٢٠٥	٤٧×١٧	٢٥ رمضان سنة ١١٤٤ ٢٦ جماد آخر ١١٤٦
٥٦٦	٤	١٦٨	١٩١٨	٤٦×١٧,٥	غرة رجب سنة ١١٤٦ ٢٥ ربيع آخر ١١٤٩
٥٦٧	٥	١١٢	٦٩٣	٤٢,٥×١٦	٤ ذى الحجة ١١٥٨ غاية محرم ١١٦٠
٥٦٨	٦	١٣٨	٧٢٣	٤٤×١٦	غرة ربيع ثلثي ١١٦٣ ٢٠ جماد أول ١١٦٤
٥٦٩	٧	١٧١	١١٢٧	٤٣,٦×١٦,٥	غرة جماد آخر ١١٦٤ ٧ جماد آخر ١١٦٦
٥٧٠	٨	٧١	٤٤٢	٤٥×١٧	٩ جماد أول ١١٧٤ غاية ربيع آخر ١١٧٥
٥٧١	٩	١١٥	٨٠٠	٤٦×١٦,٥	غرة جماد أول ١١٧٥ ٢٩ صفر ١١٧٧
٥٧٢	١٠	١٤٥	٩٣٩	٤٦×١٧	غرة ربيع أول ١١٧٩ ٢٠ صفر ١١٧٩
٥٧٣	١١	١٦٩	١١٦٤	٤٥×١٧,٥	غرة ربيع أول ١١٧٩ غاية شعبان ١١٨١
٥٧٤	١٢	١٨١	١١٨٢	٤٥×١٧	غرة رمضان سنة ١١٨١ ٢٠ رجب ١١٨٤

رقم مسلسل	رقم المسجل فى الوحدة الانشائية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
٥٧٥	١٣	٩٤	٥٦٣	٤٥×١٧	٨ جماد آخر ١١٨٤ ٥ ربيع أول ١١٨٦
٥٧٦	١٤	٩٥	٥٦١	٤٣,٧×١٧	غرة ربيع أول ١١٨٦ ٢٠ صفر ١١٨٨
٥٧٧	١٥	٩٠	٥١٣	٤٣,٧×١٦	٢٦ جماد أول ١١٨٩ ١٥ ذى الحجة ١١٩٠
٥٧٨	١٦	٧٠	٤٠٩	٤٣,٧×١٦	٢٥ ذى الحجة ١١٩٠ ٨ ربيع ثنى ١١٩٢
٥٧٩	١٧	٩٦	٥٤٤	٤٥×١٦,٥	١٠ ربيع ثنى ١١٩٢ ٢٥ ذى الحجة ١١٩٣
٥٨٠	١٨	٢٢٩	١٧١٣	٤٦,٧×١٧	غرة القعدة ١١٩٩ ٢٥ شوال ١٢٠٥
٥٨١	١٩	٣١	٢٩٦	٤٥,٥×١٦,٥	غرة القعدة ١٢٠٥ غاية شوال ١٢٠٦
٥٨٢	٢٠	٤٧	٥٠٠	٤٥,٥×١٧	غرة القعدة ١٢٠٦ ٦ ذى القعدة ١٢٠٨
٥٨٣	٢١	٤٥	٣٦٥	٤٣×١٦,٤	٤ شعبان سنة ١٢١٢ ٦ ربيع أول ١٢١٦
٥٨٤	٢٢	٤٦	٣٥٣	٤٤×١٧	٢٠ ربيع أول ١٢١٦ ٢٨ جماد أول ١٢١٧
٥٨٥	٢٣	٥٨	٤٠١	٤٣,٨×١٦,٥	٦ جماد ثنى ١٢١٧ ٢٥ جماد أول ١٢١٩
٥٨٦	٢٤	٥٨	٣٥٢	٤٤,٥×١٦	غرة جماد آخر ١٢١٩ ٢٥ جماد آخر ١٢٢١
٥٨٧	٢٥	٥٩	٥١٦	٥١,٤×١٨,٧	غرة رجب سنة ١٢٢١ غرة محرم سنة ١٢٢٦

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ المسجل الهجري
٥٨٨	٢٦	٣٩	٢٧٥	٤٣,٨×١٦,٥	٩ ربيع أول ١٢٢٦ ٢٤ ربيع أول ١٢٢٨
٥٨٩	٢٧	٥	٢٩	٤٣,٨×١٦,٥	١١ جماد ثلثي ١٢٢٧ ٢٥ ذى الحجة ١٢٢٧
٥٩٠	٢٨	٣٣	٥٣٤	٤٣×١٦,٦	غرة رجب سنة ١٢٢٨ ٢٧ شعبان ١٢٣٠
٥٩١	٢٩	٩٤	٤٩٨	٣٦,٥×١٧	غرة رمضان سنة ١٢٣٠ ٢٠ شعبان ١٢٣٤
٥٩٢	٣٠	٢١	١٠١	٣٦,٥×١٦,٥	غرة شعبان سنة ١٢٣٤ غرة رجب سنة ١٢٣٥
٥٩٣	٣١	٢٢	٩٥	٣٦,٥×١٧	غرة رمضان سنة ١٢٣٥ ١٧ ذى القعدة ١٢٣٦
٥٩٤	٣٢	٣٧	١٥٢	٣٦,٥×١٧,٥	٩ ذى الحجة ١٢٣٦ غاية صفر ١٢٣٩
٥٩٥	٣٣	٨٩	٤٦١	٣٦×١٦,٥	غرة ربيع أول ١٢٣٩ ١٣ محرم ١٢٤٤
٥٩٦	٣٤	٩٧	٥٩٦	٣٧,٥×١٧	١٣ ربيع أول ١٢٤٤ غرة جماد آخر ١٢٤٦
٥٩٧	٣٥	١١٠	٥٤٦	٤٧,٨×١٨	٢٠ شعبان سنة ١٢٤٩ غاية صفر ١٢٥٥
٥٩٨	٣٦	١٠٨	٤٠٤	٤٥,٦×١٦,٥	غرة ثوال سنة ١٢٥٥ ٢٤ محرم سنة ١٢٦٠
٥٩٩	٣٧	٨٦	٣٣٨	٤٦,٤×١٧	غرة صفر سنة ١٢٦٠ ٩ محرم سنة ١٢٦٤
٦٠٠	٣٨	١١٦	٦٦٣	٥٥,٨×٢١,٢	غرة صفر سنة ١٢٦٤ ٢٩ ذى الحجة ١٢٦٩
٦٠١	٣٩	١٥٨	٨٦٦	٥٧,٣×٢٢,٤	٢٩ ذى الحجة ١٢٦٩ ٢٦ ذى الحجة ١٢٧٦

رقم مسلسل	رقم السجل فى الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٦٠٢	٤٠	٢١٤	٧٥٣	٤٥,٦×١٦,٣	٢٨ ذى الحجة ١٢٧٦ ١٩ رجب ١٢٨٨
٦٠٣	٤١	١٠٤	٢٨٤	٤٥,٦×١٧,٥	١٩ رجب سنة ١٢٨٨ غرة القعدة ١٢٩١
٦٠٤	٤٢	١٧	٢٣	٤٧,٧×١٦,٦	غرة محرم سنة ١٢٩٢ ١٠ رمضان سنة ١٢٩٢

٣- فهرس اسقاط القرى "قديم"

(١١٤١-١١٢٨هـ/ ١٧٢٨-١٨٦٧م)

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الأرضية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٦٠٥	١	٢٩٢	١٠٣٤	٤٢,٨×١٦	غرة ربيع آخر سنة ١١٤١ غرة ربيع ثاني ١١٤٣
٦٠٦	٢	٢٧٤	٨٥١	٤٤×١٧	غرة رجب سنة ١١٤٣ ٢٣ ذى الحجة ١١٤٤
٦٠٧	٣	١٩٢	٦١٩	٤٤,٥×١٧	١٠ جماد آخر ١١٤٥ ٢٢ جماد ثاني ١١٤٦
٦٠٨	٤	١٣٩	٢٣٠	٤٣×١٥,٥	غرة القعدة سنة ١١٥٩ ٢١ محرم سنة ١١٦٠
٦٠٩	٥	٢٩٨	٤٦٣	٤٣×١٦	غرة ربيع آخر سنة ١١٦٤ ٢٢ الحجة ١١٦٤
٦١٠	٦	٣٠٤	٦٨٧	٤٤,٥×١٦,٥	آخر الحجة ١١٦٤ ٨ جماد ثاني ١١٦٦
٦١١	٧	٢٧٣	٦٤٩	٤٤,٥×١٦,٦	غرة جماد آخر ١١٦٦ ١٤ شوال سنة ١١٦٧
٦١٢	٨	٢١٠	٥١٤	٤٣,٨×١٦	رجب سنة ١١٧٢ ١٢ ذى الحجة ١١٧٢
٦١٣	٩	٣٩٣	٩٦١	٤٣,٥×١٦	غرة جماد ثاني ١١٧٣ غاية ربيع آخر ١١٧٤
٦١٤	١٠	٢٨٨	٥٧٠	٤٥×١٦,٦	٢٤ ذى القعدة ١١٧٧ ١٧ جماد ثاني ١١٧٨
٦١٥	١١	٤٠٧	٨٤٠	٤٦×١٦,٥	آخر جماد ثاني ١١٧٨ ٢ جماد أول ١١٧٩
٦١٦	١٢	٣٩٨	٨٠٥	٤٤,٣×١٦	١٥ ربيع آخر ١١٨١ ١٥ ربيع أول ١١٨٢

رقم مسلسل	رقم المجلد في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المجلد	تاريخ المجلد الهجري
٦١٧	١٣	٣٩٣	٨٢٤	٤٣,٤×١٦	١٠ صفر سنة ١١٨٥ غرة رجب ١١٨٦
٦١٨	١٤	٤٢٣	٨٤٢	٤٤×١٦	١٠ رجب سنة ١١٨٦ ٩ ربيع ثاني ١١٨٧
٦١٩	١٥	٢٧٩	٥٣٩	٤٥,٥×١٦,٨	غرة ربيع ثاني ١١٩٢ ٢٠ شوال سنة ١١٩٢
٦٢٠	١٦	٢٩١	٧٣٥	٤٧,٥×١٦,٥	١٠ ذي القعدة ١١٩٢ ٢٠ رمضان ١١٩٣
٦٢١	١٧	١٤٧	٢٩٧	٤٥,٥×١٧	٨ ربيع ثاني ١١٩٥ ٢٩ شعبان ١١٩٥
٦٢٢	١٨	٣٥٧	٧٤٢	٤٥,٢×١٦,٥	٢٢ ربيع أول ١١٩٧ ١٠ شوال سنة ١١٩٧
٦٢٣	١٩	٣٨٦	٨٩٩	٤٤×١٥,٦	غرة ذي القعدة ١١٩٧ ١٠ رجب سنة ١١٩٨
٦٢٤	٢٠	٢٢٨	٥٧٣	٤٥,٥×١٦,٣	١٦ صفر سنة ١١٩٩ ١٨ جماد أول ١١٩٩
٦٢٥	٢١	٤٩٦	٧٣٩	٤٦×١٦	٢٨ جماد أول ١١٩٩ ١٨ شوال سنة ١١٩٩
٦٢٦	٢٢	٤١٧	١٠٧	٤٦,٥×١٦,٣	غرة القعدة ١١٩٩ ١٨ جماد أول ١٢٠٠
٦٢٧	٢٣	٢١٩	٤٥٠	٤٤,٧×١٦	٢١ جماد أول ١٢٠٠ ١٥ شوال سنة ١٢٠٠
٦٢٨	٢٤	١٦١	٤١٧	٥٠,٩×١٨	١٨ جماد ثاني ١٢٠١ غرة شوال سنة ١٢٠١
٦٢٩	٢٤ مكرر	١٩٤	٤٤١	٤٥,٥×١٦,٥	٢٠ جماد أول ١٢٠١ ٢٠ ربيع أول ١٢٠٢

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الإدارية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٦٣٠	٢٥	١٢٤	٦٢٦	٤٣,٤×١٥,٧	غرة ربيع ثلثي ١٢٠٢ ٢٨ شوال سنة ١٢٠٢
٦٣١	٢٦	٣٠٧	٨٨٠	٤٥×١٥,٧	غرة للقعدة سنة ١٢٠٥ ١٨ جماد آخر ١٢٠٦
٦٣٢	٢٦ مكرر	٤٩٣	١٦٠٣	٤٦×١٥,٨	١٨ جماد آخر ١٢٠٦ غرة للحجة ١٢٠٧
٦٣٣	٢٧	٢٦٧	٦٦٧	٤٤,٦×١٧	٢٦ محرم سنة ١٢٠٨ ٩ ذى القعدة ١٢٠٨
٦٣٤	٢٨	٢٤٠	٧٠٤	٤٤,٦×١٧	غرة الحجة ١٢١١ ٨ رمضان سنة ١٢١٢
٦٣٥	٢٩	٣١١	٩٠٢	٤٤,٤×١٦,٨	٧ شوال سنة ١٢١٤ ١٠ جماد أول ١٢١٧
٦٣٦	٣٠	١٩٥	٥٠٧	٤٣×١٦	٢ جماد ثلثي ١٢١٧ ٨ ربيع أول ١٢١٨
٦٣٧	٣١	١٣٤	٣٤٢	٤٢,٥×١٥,٥	٩ جماد ثلثي ١٢١٨ ١٥ شعبان ١٢١٨
٦٣٨	٣٢	١٣٢	٣٤٠	٤٢×١٦	غرة جماد آخر ١٢١٩ ٩ ذى القعدة ١٢١٩
٦٣٩	٣٢	١٣٣	٤٣٣	٥١×١٧,٥	غرة رجب سنة ١٢٢٠ ١١ جماد آخر ١٢٢١
٦٤٠	٣٤	١٠٢	٣٦٦	٥٣,٨×١٨,٥	غرة رجب سنة ١٢٢١ غرة شعبان ١٢٢١
٦٤١	٣٥	١٣٦	٥٤٠	٥٤×١٨	٦ شعبان سنة ١٢٢٢ ٢١ شوال سنة ١٢٢٣
٦٤٢	٣٦	١٦٢	٤٤٦	٤٣,٥×١٦	غرة القعدة سنة ١٢٢٢ ٢٣ شعبان ١٢٢٤
٦٤٣	٣٧	١٧١	٦٣٠	٥٤,٤×١٨	غرة القعدة سنة ١٢٢٤ ١٠ جماد أول ١٢٢٥

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
٦٤٤	٣٨	١١٧	٤٨٧	٥١,٨×١٧,٦	٩ ربيع أول سنة ١٢٢٦ ١٠ ربيع آخر ١٢٢٧
٦٤٥	٣٩	١٩٦	٥٦٩	٤٣,٧×١٦,٩	٣ جماد أول ١٢٢٧ ٦ جماد آخر ١٢٢٨
٦٤٦	٤٠	٧٥	٢١١	٤٣,٤×١٦	غرة رجب سنة ١٢٢٨ ٢١ جماد آخر ١٢٢٩
٦٤٧	٤١	٨٧	٣٣٢	٥٥×١٩	غرة رجب سنة ١٢٢٩ ٢٤ شعبان ١٢٣١
٦٤٨	٤٢	٦٩	١٧٨	٥٣,٥×١٧,٥	٢ رمضان سنة ١٢٣١ ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠
٦٤٩	٤٣	٣١	٧٢	٥٧×٢١	غرة صفر سنة ١٢٦٤ ٢٩ محرم سنة ١٢٨٣

٤ - فهرس الأعلامات الشرعية "قديم"

(١٢٥٣-١٢٩٢هـ/١٨٣٧-١٨٧٥م)

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٦٥٠	١	٢٩١	١١٤٩	٣٧,٥×٢٤,٥	٢٥ شوال سنة ١٢٥٣ ١١ جماد أول ١٢٥٤
٦٥١	٢	٢٣٢	٩٢٩	٣٨,٣×٢٥	١٣ جماد أول ١٢٥٤ ٢٥ جماد أول ١٢٥٤
٦٥٢	٣	٣١١	١٣٦٩	٣٨,٥×٢٤,٨	غرة شوال سنة ١٢٥٤ ١٩ جماد آخر ١٢٥٥
٦٥٣	٤	١٣٨	٤٩٨	٣٤×٢٥,٥	٢٥ جماد ثلثى ١٢٥٥ ٢٢ رمضان سنة ١٢٥٥
٦٥٤	٥	٢٣٢	٩١٣	٣٩,٥×٢٧	غرة شوال سنة ١٢٥٥ ١٦ ربيع أول ١٢٥٦
٦٥٥	٦	١٩٣	٩٦٥	٤١×٢٨,٢	٢٦ ربيع أول ١٢٥٦ ٢٥ رمضان ١٢٥٦
٦٥٦	٧	٣٠٣	١١٠٧	٣٧×٢٣,٣	١٦ شوال سنة ١٢٥٦ ١٩ ربيع آخر ١٢٥٧
٦٥٧	٨	٣٧٠	١٢٣٧	٣٢,٥×٢٤,٥	٢٢ ربيع ثلثى ١٢٥٧ ١٥ ربيع آخر ١٢٥٧
٦٥٨	٩	٣٠٧	٩٤٧	٣٥,٨×٢٤,٥	غرة شوال سنة ١٢٥٧ ٨ صفر سنة ١٢٥٨
٦٥٩	١٠	٣١٦	٩٩٨	٣٢,٣×٢٣,٨	١٣ صفر سنة ١٢٥٨ ١٢ شعبان سنة ١٢٥٨
٦٦٠	١١	١٤٥	٣٥١	٣٦,٥×٢٣,٥	٣ شعبان سنة ١٢٥٨ ١٥ شوال سنة ١٢٥٧
٦٦١	١٢	٣٠١	٩٥٢	٣٧,٨×٢٥	غرة شوال سنة ١٢٥٨ ٤ جماد آخر ١٢٥٩
٦٦٢	١٣	٣٦٩	٨٤٧	٣٢,٣×٢٣	١٦ جماد ثلثى ١٢٥٩ ٢٩ محرم سنة ١٢٦٠

رقم مسلسل	رقم للسجل فى الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٦٦٣	١٤	٣٠٩	١١٥٥	٤٣,٤×٣١	غرة صفر سنة ١٢٦٠ ٢٧ محرم سنة ١٢٦١
٦٦٤	١٥	٢٩٥	٩٦٥	٤١×٢٧,٥	غرة صفر سنة ١٢٦١ ٢٤ محرم سنة ١٢٦٢
٦٦٥	١٦	٢٨٦	١٠٢٦	٣٩,٦×٢٨	غرة صفر سنة ١٢٦٢ ٥ محرم سنة ١٢٦٣
٦٦٦	١٧	١٤٤	٥٨٧	٤٠×٢٧,٨	غرة صفر سنة ١٢٦٣ ٢٠ رجب سنة ١٢٦٣
٦٦٧	١٨	١٢٢	٥٢٠	٤٠×٢٨,٥	٢ شعبان سنة ١٢٦٣ ٤ ذى الحجة ١٢٦٣
٦٦٨	١٩	٢٢٢	٧٧٩	٤٠,٣×٢٩	غرة صفر سنة ١٢٦٤ ٨ شعبان سنة ١٢٦٤
٦٦٩	٢٠	٢٣٠	٩٤٦	٤٠,٢×٢٨	غرة شوال سنة ١٢٦٤ ٣ ربيع أول ١٢٦٥
٦٧٠	٢١	٣١٠	٧٩٢	٣٣,٥×٢٣,٥	غرة ربيع أول ١٢٦٥ ٢ شعبان ١٢٦٥
٦٧١	٢٢	٢١٤	٤٩٣	٣٣,١×٢٣,٨	٣ شعبان سنة ١٢٦٥ ١٥ ذى القعدة ١٢٦٤
٦٧٢	٢٣	٣١٢	٨٢٧	٣٢,٢×٢٣,٦	غرة محرم سنة ١٢٦٦ ٢٧ القعدة ١٢٦٦
٦٧٣	٢٤	٦٠	١٣٤	٣١,٥×٢٣,٥	غرة الحجة سنة ١٢٦٦ ١٥ ذى القعدة ١٢٦٦
٦٧٤	٢٥	٣١٨	٨٧٠	٣٢×٢٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٦٧ ٢٤ القعدة ١٢٦٧
٦٧٥	٢٦	٣١٤	٨٤٦	٣٣,٥×٢٢,٢	٥ ذى الحجة ١٢٦٧ ٢٢ الحجة ١٢٦٨
٦٧٦	٢٧	٧٠	١٧٠	٣٣×٢٤,٢	غرة محرم سنة ١٢٦٨ ١٩ ذى الحجة ١٢٦٨

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ المسجل الهجري
٦٧٧	٢٨	٢٩٥	٧٨٤	٣٤,٨×٢٣,٨	غرة محرم سنة ١٢٦٩ ١٢ صفر سنة ١٢٦٩
٦٧٨	٢٩	١٧٠	٨٢٠	٤٣,٩×٢٨,٩	غرة محرم سنة ١٢٧٠ ٢٦ القعدة ١٢٧٠
٦٧٩	٣٠	٣١٩	٩٦٢	٣٣,٨×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٧١ ١٦ ذى القعدة ١٢٧١
٦٨٠	٣١	١٤٨	٦٥٣	٦٠,٣×٢٤,٥	غرة محرم سنة ١٢٧٢ ١٥ جماد آخر ١٢٧٢
٦٨١	٣٢	٣١٨	٧٧٦	٣٣,٥×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٧٣ ٢٨ الحجة ١٢٧٣
٦٨٢	٣٣	٢٠	٢٦	٣٤×٢٥	٢٥ الحجة ١٢٧٣ ٨ رمضان سنة ١٢٧٣
٦٨٣	٣٤	٣١٤	٧٧٣	٣٤×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٧٤ ٢٧ رجب سنة ١٢٧٤
٦٨٤	٣٥	٣١٦	٦٧٤	٣٣,٥×٢٣,٨	غرة محرم سنة ١٢٧٥ ٢٠ القعدة سنة ١٢٧٥
٦٨٥	٣٦	٤٧	٨٤	٣٢,٥×٢٣,٥	غرة الحجة سنة ١٢٧٥ ٢٢ القعدة ١٢٧٥
٦٨٦	٣٧	٢٩٧	٦٥٣	٣٢,٨×٢٣	٢ محرم سنة ١٢٧٦ ١٩ ذى الحجة ١٢٧٦
٦٨٧	٣٨	٣١٠	٦٧٣	٣٢×٢٣	غرة محرم سنة ١٢٧٧ ٢٦ ربيع آخر ١٢٧٧
٦٨٨	٣٩	٢٢٠	٤١٨	٣٢,٣×٢٣,٨	غرة محرم سنة ١٢٧٨ ٢٣ القعدة ١٢٧٨
٦٨٩	٤٠	٢٠٠	٢٣٢	٣٢×٢٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٧٩ ٢٥ شوال ١٢٧٩
٦٩٠	٤١	١٧٨	٣١٤	٣٢,٥×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٨٠ ١١ صفر سنة ١٢٨٠

رقم مسلسل	رقم السجل في اتحاد الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ السجل الهجرى
٦٩١	٤٢	٣١٨	٥٨٨	٣٤×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٨١ ٣ جماد أول ١٢٨٢
٦٩٢	٤٣	٣١٨	٥٩٧	٣٣×٢٣,٥	٢٧ جماد أول ١٢٨٢ ١٣ ذى القعدة ١٢٨٣
٦٩٣	٤٤	٢٣٨	٣٧١	٣٣,٥×٢٤,٣	١٥ ذى القعدة ١٢٨٣ ٢٠ شعبان سنة ١٢٨٤
٦٩٤	٤٥	١٧٥	٢٥٨	٣٣,٥×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٨٥ ٢٣ محرم سنة ١٢٨٥
٦٩٥	٤٦	٢٠٥	٢٦٣	٣٣,٧×٢٣,٨	غرة محرم سنة ١٢٨٦ ١٧ ذى الحجة ١٢٨٦
٦٩٦	٤٧	١٩٨	٢٨٢	٣٣,٨×٢٤,٣	غرة محرم سنة ١٢٨٧ ٢ جماد أول ١٢٨٧
٦٩٧	٤٨	١٨٥	٢٨٣	٣٤×٢٤,٥	غرة محرم سنة ١٢٨٨ ٩ شعبان سنة ١٢٨٨
٦٩٨	٤٩	٢٤٥	٣٠١	٣٣,٥×٢٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٨٩ ١٢ شعبان ١٢٨٩
٦٩٩	٥٠	٢٣١	٣٦٠	٣٤,٣×٢٤,٣	غرة محرم سنة ١٢٩٠ ٢٤ ربيع آخر ١٢٩٠
٧٠٠	٥١	٢١٨	٣٦٨	٣٢,٥×٢٣	غرة محرم سنة ١٢٩١ ٣ شعبان ١٢٩١
٧٠١	٥٢	٢٣٤	٢٦٢	٣٣,٢×٢٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٩٢ ١٥ ذى القعدة ١٢٩٢

٥ - فهرس الوقف "قديم"

(١٢٥٣-١٢٩٢هـ / ١٨٣٧-١٨٧٥م)

رقم ممثل	رقم السجل في الوحدة الإدارية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٧٠٢	١	٢٢٠	٢٥١	٣٧×٢٥	٢٥ شوال سنة ١٢٥٣ ١٧ رمضان ١٢٥٨
٧٠٣	٢	٢٥٣	٢٣١	٣٨,٨×٢٥,٦	غرة شوال سنة ١٢٥٨ ٥ جماد آخر ١٢٦٢
٧٠٤	٣	١٤	١٢	٣٩,٥×٢٧,٧	٢٧ جماد ثلثي ١٢٦٢ ١٥ شعبان ١٢٦٣
٧٠٥	٤	١٩٧	١٦١	٤٠×٢٨,٣	غرة صفر سنة ١٢٦٤ ٢٠ الحجة ١٢٦٧
٧٠٦	٥	٣١٤	٢٢٣	٣٢×٢٣	٢٥ الحجة ١٢٦٧ ١١ جماد آخر ١٢٧٠
٧٠٧	٦	٣١٨	١٨٣	٣٣,٥×٢٣,٥	١٩ جماد ثلثي ١٢٧٠ ٥ ذي الحجة ١٢٧١
٧٠٨	٧	٣١٨	١٦٣	٣٣,٥×٢٣,٥	١٥ ذي الحجة ١٢٧١ غاية الحجة ١٢٧٣
٧٠٩	٨	٢٨٨	١٩٧	٣٥,٣×٢٥	غرة محرم سنة ١٢٧٤ ٢٠ الحجة ١٢٧٩
٧١٠	٩	٣١٠	١١٣	٣٢×٢٢	غرة محرم سنة ١٢٧٧ ٢ شوال سنة ١٢٧٨
٧١١	١٠	٥٠	٢٢	٣٢×٢٢	٢٧ ذي الحجة ١٢٧٨ ٢ الحجة ١٢٧٨
٧١٢	١١	٢٠٩	٨٩	٣٢,٥×٢٢	غرة محرم سنة ١٢٧٩ ١٩ الحجة ١٢٧٩
٧١٣	١٢	٢٢٧	١٢٦	٣٢×٢٣	غرة محرم سنة ١٢٨٠ ١٧ شعبان ١٢٨٠

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
٧١٤	١٣	٢٨٧	١٣٤	٣١,٦×٢٢,٥	غرة محرم سنة ١٢٨١ ١٧ شعبان ١٢٨٢
٧١٥	١٤	٣٠٢	١٣٩	٣٣×٢٤	غرة محرم سنة ١٢٨٣ ٢٠ الحجة ١٢٨٥
٧١٦	١٥	٣١٩	١١١	٣٢,٨×٢٣	غرة محرم سنة ١٢٨٦ ٢٠ رجب سنة ١٢٨٨
٧١٧	١٦	٢٦٠	حجة ووقت لسماعيل بنها ١	٣٢,٨×٢٣	٢٠ رجب سنة ١٢٨٧ ١٥ جماد آخر ١٢٨٧
٧١٨	١٧	٢٨٤	١١٢	٣٣×٢٣,٥	١٧ شعبان سنة ١٢٨٨ ١٠ جماد أول ١٢٩٠
٧١٩	١٨	٨٨	٤١	٣٢,٥×٢٣	غرة محرم سنة ١٢٩١ ٢٠ القعدة ١٢٩١
٧٢٠	١٩	٧٣	٢٧	٣٣×٢٣,٥	غرة محرم سنة ١٢٩٢ ٢٦ الحجة ١٢٩٢

٦ - فهرس سجلات التباينات "جديد"

(١٢٩٢-١٣٢٨ هـ / ١٨٧٥-١٩١٠ م)

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٧٢١	١	٣٢٠	٤٠٠	٣٩,٥×٢٨	غرة محرم سنة ١٢٩٣ ١٥ ربيع آخر ١٢٩٣
٧٢٢	٢	٣٢٠	٣٧٣	٣٩,٥×٢٨,٥	٢ جماد أول ١٢٩٣ ١٥ رجب سنة ١٢٩٣
٧٢٣	٣	٣١٨	٣٧٨	٣٩,٥×٢٨,٥	٢٢ رجب سنة ١٢٩٣ ١٨ شعبان ١٢٩٣
٧٢٤	٤	٣١٨	٣١٩	٣٩×٢٩	٢٧ شوال سنة ١٢٩٣ ٢٥ القعدة ١٢٩٣
٧٢٥	٥	٣١٨	٣٥٩	٣٩×٢٨,٣	٤ محرم سنة ١٢٩٤ ١١ ربيع أول ١٢٩٤
٧٢٦	٦	٣٢٠	٣٣٣	٤٠,٥×٢٨,٨	٢٤ ربيع أول ١٢٩٤ ١٨ ربيع آخر ١٢٩٤
٧٢٧	٧	٣٢٠	٣١٠	٣٩×٢٩,٣	٧ جماد ثانی ١٢٩٤ ٣ رجب سنة ١٢٩٤
٧٢٨	٨	٣١٨	٢٨٣	٣٨,٣×٢٧,٨	١٢ شعبان سنة ١٢٩٤ ١٥ رمضان سنة ١٢٩٤
٧٢٩	٩	٣١٨	٣١٤	٣٩,٣×٢٧,٥	غرة القعدة سنة ١٢٩٤ ١٢ القعدة ١٢٩٤
٧٣٠	١٠	٣١٨	٣٣٣	٣٩,٥×٢٩	١٥ محرم سنة ١٢٩٥ ١٥ ربيع أول ١٢٩٥
٧٣١	١١	٣١٧	٢٣٧	٣٨,٨×٢٨	١٥ ربيع أول ١٢٩٥ ٢٧ ربيع أول ١٢٩٥
٧٣٢	١٢	٣١٨	٣٥٣	٤٠×٢٨,٥	١٠ جماد أول ١٢٩٥ ١١ رجب ١٢٩٥

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ التسجل الهجرى
٧٣٣	١٣	٣١٩	٢٩٤	٣٩×٢٨	١٧ رجب سنة ١٢٩٥ ليلة ٢٧ رمضان ١٢٩٥
٧٣٤	١٤	٣٢٢	٢٩٤	٤٠×٢٩	٦ شوال سنة ١٢٩٥ ٨ ذى الحجة ١٢٩٥
٧٣٥	١٥	٣١٨	٣١٠	٤٠,٥×٢٨,٥	٢٣ الحجة ١٢٩٥ ٢٦ محرم سنة ١٢٩٦
٧٣٦	١٦	٣١٨	٢٩٦	٤٠×٢٨	٢٦ محرم سنة ١٢٩٦ ٥ ربيع أول ١٢٩٦
٧٣٧	١٧	٣١٨	٣٢٩	٣٩,٥×٢٧,٥	١١ ربيع ثنى ١٢٩٦ ٣ رجب سنة ١٢٩٦
٧٣٨	١٨	٣١٨	٣٤٨	٣٩,٨×٢٧,٨	٢١ ربيع ثنى ١٢٩٦ ١٥ رجب سنة ١٢٩٦
٧٣٩	١٩	٣١٨	٢٧٩	٤٠×٢٩	غاية رجب سنة ١٢٩٦ ٧ ذى القعدة ١٢٩٦
٧٤٠	٢٠	٣١٨	٢٨٠	٣٩,٦×٢٨,٥	٩ ذى القعدة ١٢٩٦ ١٦ محرم سنة ١٢٩٧
٧٤١	٢١	٣١٨	٢٨١	٣٩,٩×٢٨	٢١ محرم سنة ١٢٩٧ ١٩ ربيع أول ١٢٩٧
٧٤٢	٢٢	٣١٨	٢٤٤	٣٩,٦×٢٨,٥	٢٧ ربيع أول ١٢٩٧ ١٧ جماد أول ١٢٩٧
٧٤٣	٢٣	٣١٩	٢٢٦	٣٩,٥×٢٨	غاية جماد أول ١٢٩٧ ٩ رجب سنة ١٢٩٧
٧٤٤	٢٤	٣١٨	٢١٥	٣٩,٥×٢٨,٩	١٩ رجب سنة ١٢٩٧ ليلة ٢٦ رمضان ١٢٩٧
٧٤٥	٢٥	٣٢٣	٢٤٢	٣٩,٦×٢٨,٥	٩ شوال سنة ١٢٩٧ ١١ محرم سنة ١٢٩٨
٧٤٦	٢٦	٣١٨	٢١٨	٤٠×٢٨,٥	١٥ شوال سنة ١٢٩٧ ١١ صفر سنة ١٢٩٨

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٧٤٧	٢٧	١٩٨	١٣٧	٤٥,٣×٣٠	١٧ صفر سنة ١٢٩٨ ٢٨ صفر سنة ١٢٩٨
٧٤٨	٢٨	١٩٩	١٥٥	٤٣,٥×٣١	٢٤ ربيع أول ١٢٩٨ ١٠ ربيع أول ١٢٩٨
٧٤٩	٢٩	١٩٩	١٧٩	٤٤×٣٠,٩	٢١ ربيع آخر ١٢٩٨ ١٢ ربيع آخر ١٢٩٨
٧٥٠	٣٠	٦٩٨	١٩١	٤٣,٥×٣١	١٤ جماد أول ١٢٩٨ ١٤ جماد ثاني ١٢٩٨
٧٥١	٣١	١٩٩	٢٢٨	٤٢,٦×٣١	٢٨ جماد أول ١٢٩٨ ١٩ رجب سنة ١٢٩٨
٧٥٢	٣٢	١٩٩	١٣٤	٣٨,٨×٢٩,٥	١٨ رجب سنة ١٢٩٨ ليلة ٤ رمضان ١٢٩٨
٧٥٣	٣٣	٢٠٠	١٥٦	٣٩,٢×٢٩	٢٤ رجب سنة ١٢٩٨ ٥ شوال سنة ١٢٩٨
٧٥٤	٣٤	٢٠٠	١٤٩	٣٩,٥×٢٩	ليلة ٢٠ رمضان ١٢٩٨ ٢٤ القعدة ١٢٩٨
٧٥٥	٣٥	٢٠٠	١٧٨	٢٨×٢٨,٥	١٠ شوال سنة ١٢٩٨ ١٢ شوال سنة ١٢٩٨
٧٥٦	٣٦	١٩٩	٢٤٩	٣٩×٢٨,٦	٢ ذى الحجة ١٢٩٨ ٤ صفر سنة ١٢٩٩
٧٥٧	٣٧	١٨٣	١٦٨	٣٨,٩×٢٨,٨	٢٤ ذى الحجة ١٢٩٨ ٤ محرم سنة ١٢٩٩
٧٥٨	٣٨	١٢٥	٧٤	٣٩,٥×٢٨,٥	٢٥ الحجة ١٢٩٨ ٤ صفر سنة ١٢٩٩
٧٥٩	٣٩	١٨٨	١٤٤	٤١,٨×٢٩,٥	١١ صفر سنة ١٢٩٩ ٢٧ ربيع أول ١٢٩٩

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	ابعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٧٦٠	٤٠	١٨٨	١٨٠	٤٢,٨×٣٠,٤	١١ صفر سنة ١٢٩٩ ١٦ جماد اول ١٢٩٩
٧٦١	٤١	١٨٨	١٤٩	٤٢,٣×٣٠	٦ جماد اول ١٢٩٩ ٢١ جماد آخر ١٢٩٩
٧٦٢	٤٢	١٨٨	٢٠٦	٤٢×٣٠,٢	٢٣ جماد اول ١٢٩٩ ٢٢ الحجة ١٢٩٩
٧٦٣	٤٣	١٨٠	١٠٥	٤٢×٢٩,٥	١٣ جماد اول ١٢٩٩ ٢٢ الحجة ١٢٩٩
٧٦٤	٤٤	١٨٨	١٠٥	٤٠×٢٨	٢٨ جماد ثانى ١٢٩٩ ٩ شعبان سنة ١٢٩٩
٧٦٥	٤٥	١٨٨	١٦٣	٤٠×٢٨	١١ شعبان سنة ١٢٩٩ ٢٨ شوال سنة ١٢٩٩
٧٦٦	٤٦	١٨٨	١٥٩	٤٢×٣٠	١٢ شعبان سنة ١٢٩٩ ٢٣ ذى الحجة ١٢٩٩
٧٦٧	٤٧	١٨٨	١٥٤	٤٠×٢٨,٢	٢٥ القعدة سنة ١٢٩٩ ٤ محرم سنة ١٣٠٠
٧٦٨	٤٨	١٦٨	١٣٨	٤٢,٥×٣٠	٧ محرم سنة ١٣٠٠ ١٠ محرم ١٣٠٠
٧٦٩	٤٩	٨٢	٨٠	٤٣×٣٠,٥	٢٠ صفر سنة ١٣٠٠ ٧ محرم سنة ١٣٠٠
٧٧٠	٥٠	١٨٧	٢١٧	٤٦×٣١,٥	٢١ صفر سنة ١٣٠٠ ١٩ ربيع اول ١٣٠٠
٧٧١	٥١	١٨٧	١٥٤	٤٧×٣٠,٥	٢١ صفر سنة ١٣٠٠ ٢٦ جماد آخر ١٣٠٠
٧٧٢	٥٢	١٨٧	١٦٩	٤٦,٢×٣١	٤ جماد ثانى ١٣٠٠ غاية شعبان ١٣٠٠

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٧٧٣	٥٣	١٨٧	٢٠٣	٤٦,٣×٣١,٨	١٤ جماد ثلثي ١٣٠٠ ١ ليلة ٢٨ رمضان ١٣٠٠
٧٧٤	٥٤	١٨٧	٢١٢	٤٨×٣٣	٢٥ شعبان ١٣٠٠ ١٩ الحجة ١٣٠٠
٧٧٥	٥٥	١٨٧	١٨٧	٤٦×٣٢	١٢ شوال سنة ١٣٠٠ ١٩ محرم سنة ١٣٠٠
٧٧٦	٥٦	١٥٩	١٦٩	٤٥×٣٠,٣	٢٥ الحجة سنة ١٣٠٠ ١٥ صفر سنة ١٣٠١
٧٧٧	٥٧	١٢٩	١٢٧	٤٧×٣٢,٥	٢٦ محرم سنة ١٣٠١ ١٣ صفر سنة ١٣٠١
٧٧٨	٥٨	١٠٧	٩٦	٤١,٦×٣٠,٧	٣ ربيع أول سنة ١٣٠١ ٢١ ربيع ثلثي سنة ١٣٠١
٧٧٩	٥٩	١٠٧	١١١	٤٢,٥×٣٠,٧	٢ ربيع أول سنة ١٣٠١ ٢٤ جماد أول ١٣٠١
٧٨٠	٦٠	١٠٧	٩١	٤١,٥×٣٠,٥	١١ جماد أول سنة ١٣٠١ ١٥ رجب سنة ١٣٠١
٧٨١	٦١	١٠٧	١٠٥	٤١,٧×٣٠,٥	١٢ جماد أول ١٣٠١ ٢٧ جماد أول ١٣٠١
٧٨٢	٦٢	١٠٧	٨٥	٤١,٧×٢٩,٥	٤ جماد ثلثي سنة ١٣٠١ ١٥ جماد أول ١٣٠١
٧٨٣	٦٣	١٠٧	١٠٧	٤١,٩×٣٠,٨	٥ جماد آخر سنة ١٣٠١ ٤ شعبان سنة ١٣٠١
٧٨٤	٦٤	١٠٨	٩٠	٤٢×٣٠,٥	١١ شعبان سنة ١٣٠١ ٤ شوال سنة ١٣٠١
٧٨٥	٦٥	١٠٧	١٠٦	٤١,٩×٣٠,٥	٤ شعبان سنة ١٣٠١ ١٧ شوال سنة ١٣٠١
٧٨٦	٦٦	١٠٨	١٠٣	٤٢,٥×٣٠,٥	١٧ شوال سنة ١٣٠١ ٢٥ القعدة ١٣٠١

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ المسجل الهجرى
٧٨٧	٦٧	١٠٧	١٠٣	٤٢,١×٣٠,٥	٢٦ شوال سنة ١٣٠١ ١٣ محرم سنة ١٣٠٢
٧٨٨	٦٨	١٠٨	٩٤	٤٢,٥×٣٠,٧	١٧ الحجة ١٣٠١ ٢٧ محرم ١٣٠٢
٧٨٩	٦٩	١٠٧	١١٥	٤٢,٤×٣٠,٥	٢٠ محرم سنة ١٣٠٢ ٣ ربيع أول سنة ١٣٠٢
٧٩٠	٧٠	١٠٧	٩٨	٤٢×٣٠,٣	٢ صفر سنة ١٣٠٢ ٣ ربيع أول سنة ١٣٠٢
٧٩١	٧١	٨٧	٨٣	٤٢,٥×٢٩,٧	٢١ صفر سنة ١٣٠٢ ١٣٠١ غرة جماد أول
٧٩٢	٧٢	٧٠	٦٤	٤٢,٥×٣٠	٥ ربيع أول سنة ١٣٠٢ ٤ صفر سنة ١٣٠٢
٧٩٣	٧٣	١٠٧	٩٥	٤٣,٥×٣١,٢	١٤ ربيع أول سنة ١٣٠٢ ١١ جماد أول ١٣٠٢
٧٩٤	٧٤	١٠٧	١٠٥	٤٣,٢×٣٢,٣	١٤ رجب سنة ١٣٠٢ ٢٧ جماد أول ١٣٠٢
٧٩٥	٧٥	١٠٨	٨٥	٤٣,٥×٣١	١١ جماد أول ١٣٠٢ ١٥ جماد آخر ١٣٠٢
٧٩٦	٧٦	١٠٧	١٠٠	٤٣,٥×٣١,٩	٢٢ جماد أول ١٣٠٢ ١٣٠٢ غاية جماد أول
٧٩٧	٧٧	١٠٨	١٠٠	٤٣,١×٣١,٥	١٥ جماد ثلثي ١٣٠٢ ١٣٠٢ غرة رجب سنة
٧٩٨	٧٨	١٠٨	١١٢	٤٣,٣×٣١	٢٧ جماد ثلثي ١٣٠٢ ٢٩ رجب سنة ١٣٠٢
٧٩٩	٧٩	١٠٧	٨٣	٤٣,٥×٣١	١٥ رجب سنة ١٣٠٢ ١٩ رمضان ١٣٠٢

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ المسجل الهجرى
٨٠٠	٨٠	١٠٧	١٠٩	٤٣,٥×٣٢,٥	١٣ شعبان سنة ١٣٠٢ ٢٢ شوال سنة ١٣٠٢
٨٠١	٨١	١٠٧	٨٩	٤٤×٣١,٥	٢٩ شعبان سنة ١٣٠٢ ٢٠ شوال سنة ١٣٠٢
٨٠٢	٨٢	١٠٨	٩٤	٤٣,٧×٣١	١١ شوال سنة ١٣٠٢ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٢
٨٠٣	٨٣	١٠٨	١١٣	٤٢,٥×٣٠,٣	٢٨ شوال سنة ١٣٠٢ ٢٠ محرم سنة ١٣٠٣
٨٠٤	٨٤	١٠٧	١١٩	٤٣,٣×٣٠,٥	٢٦ الحجة ١٣٠٢ ٢٨ محرم سنة ١٣٠٣
٨٠٥	٨٥	١٠٧	٨٥	٤٣,١×٣١,٧	٢٧ الحجة ١٣٠٢ ١٨ صفر سنة ١٣٠٣
٨٠٦	٨٦	١٠٧	٩٨	٤٣,٣×٣١	٢٢ محرم سنة ١٣٠٣ ٢٣ صفر سنة ١٣٠٣
٨٠٧	٨٧	١٠٧	١٠٥	٤٣×٣١,٣	٧ صفر سنة ١٣٠٣ ١٧ ربيع أول ١٣٠٣
٨٠٨	٨٨	٧٩	٧١	٤٣,٥×٣١,٢	٩ ربيع أول سنة ١٣٠٣ ٨ ربيع أول سنة ١٣٠٣
٨٠٩	٨٩	٤٧	٤٢	٤٣,٥×٣١	١١ ربيع أول ١٣٠٣ ١٣ ربيع أول ١٣٠٣
٨١٠	٩٠	٨٧	٦٤	٤٢×٣٠	٢٧ ربيع أول ١٣٠٣ ٢٣ جماد أول ١٣٠٣
٨١١	٩١	٨٨	٧٧	٤١,٥×٢٩,٥	٢٧ ربيع أول ١٣٠٣ ٢ جماد أول ١٣٠٣
٨١٢	٩٢	٨٧	٥٨	٤١×٢٩,٥	٢٧ ربيع آخر ١٣٠٣ ٢٦ جماد آخر ١٣٠٣

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٨١٣	٩٣	٨٨	٧٢	٤١,٥×٢٩,٥	١٩ جماد أول ١٣٠٣ ٢٨ ربيع ثنى ١٣٠٣
٨١٤	٩٤	٨٨	٦٥	٤١,٩×٢٩	٥ جماد آخر ١٣٠٣ ٢٣ جماد أول ١٣٠٣
٨١٥	٩٥	٨٨	٦٨	٤١,٥×٢٩,٥	١٢ جماد ثنى ١٣٠٣ ٨ ربيع ثنى ١٣٠٣
٨١٦	٩٦	٨٧	٤١	٤١,٧×٣٠	غرة رجب سنة ١٣٠٣ ٩ شعبان سنة ١٣٠٣
٨١٧	٩٧	٨٨	٨٥	٤١,٦×٢٩,٥	٧ رجب سنة ١٣٠٣ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٣
٨١٨	٩٨	٨٨	٧٠	٤١,٥×٢٩,٥	٢٥ رجب سنة ١٣٠٣ ١٩ شعبان ١٣٠٣
٨١٩	٩٩	٨٨	٧٩	٤١,٥×٢٩,٥	٩ شعبان سنة ١٣٠٣ ليلة ٣ رمضان ١٣٠٣
٨٢٠	١٠٠	٨٧	٥٨	٤١,٩×٢٩,٥	٢٩ شعبان سنة ١٣٠٣ ٨ رجب سنة ١٣٠٣
٨٢١	١٠١	٨٨	٧٧	٤١,٥×٢٩,٥	١٧ رمضان سنة ١٣٠٣ ٧ ذو القعدة ١٣٠٣
٨٢٢	١٠٢	٨٨	٦٥	٤١,٨×٢٩,٣	٧ شوال سنة ١٣٠٣ ١٦ جماد أول ١٣٠٣
٨٢٣	١٠٣	٨٧	٦١	٤١,٦×٢٩,٦	٢٥ شوال سنة ١٣٠٣ ١٤ رجب سنة ١٣٠٣
٨٢٤	١٠٤	٨٨	٧١	٤١,٣×٢٩,٥	٧ ذى القعدة ١٣٠٣ ١٩ ذى القعدة ١٣٠٣
٨٢٥	١٠٥	٨٧	٦٤	٤١,٩×٢٩,٥	٢٠ ذى القعدة ١٣٠٣ ٢٣ محرم سنة ١٣٠٤

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٨٢٦	١٠٦	٨٨	٧٧	٤١,٥×٢٩,٤	٢ ذى الحجة ١٣٠٣ ١٧ الحجة ١٣٠٣
٨٢٧	١٠٧	٨٧	٦٣	٤١,٥×٣٠,٣	١٥ الحجة ١٣٠٣ ١١ محرم سنة ١٣٠٤
٨٢٨	١٠٨	٨٨	٧٢	٤١,٥×٢٩,٥	١٢ محرم سنة ١٣٠٤ ٢١ القعدة ١٣٠٣
٨٢٩	١٠٩	٨٨	٦٩	٤١,٥×٢٩,٥	٢٧ محرم سنة ١٣٠٤ ٨ ربيع أول ١٣٠٤
٨٣٠	١١٠	١٠٨	٩٩	٤٢×٢٩,٦	١٥ صفر سنة ١٣٠٤ ٢٧ ربيع أول ١٣٠٤
٨٣١	١١١	١٠٨	٧٣	٤٢,٧×٢٩,٥	٢٧ صفر سنة ١٣٠٤ ٢٨ ربيع أول ١٣٠٤
٨٣٢	١١٢	٨٦	٦٠	٤٣,٥×٣١,٨	١٠ ربيع أول سنة ١٣٠٤ ٥ ربيع ثاني سنة ١٣٠٤
٨٣٣	١١٣	٧٨	٥٦	٣٩,٩×٢٨,٣	٢٥ ربيع أول سنة ١٣٠٤ ١٧ ربيع أول ١٣٠٤
٨٣٤	١١٤	٢٣	٢٣	٤٣,٥×٣١,٥	٣ ربيع ثاني سنة ١٣٠٤ ٤ ربيع ثاني سنة ١٣٠٤
٨٣٥	١١٥	٨٨	٨٧	٤١,٣×٢٩,٣	٧ ربيع آخر سنة ١٣٠٤ غاية جماد أول ١٣٠٤
٨٣٦	١١٦	٨٨	٥٧	٤١×٢٩,٥	١٣ ربيع آخر ١٣٠٤ ١٥ ربيع آخر ١٣٠٤
٨٣٧	١١٧	٨٨	٧٤	٤١×٢٩,٥	١٤ ربيع آخر سنة ١٣٠٤ ٢٧ ربيع آخر ١٣٠٤
٨٣٨	١١٨	٨٧	٦٠	٤١×٢٩,٥	٧ جماد أول سنة ١٣٠٤ ١٥ جماد ثاني ١٣٠٤
٨٣٩	١١٩	٨٨	٦٩	٤١×٢٩,٥	٢٦ جماد أول ١٣٠٤ غرة رجب سنة ١٣٠٤

رقم مسلسل	رقم التسجيل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٨٤٠	١٢٠	٨٨	٨٢	٤١×٢٩,٧	٦ جمادى ثلث سنة ١٣٠٤ - ٣ رجب سنة ١٣٠٤
٨٤١	١٢١	٨٨	٦١	٤١×٢٩,٧	٦١ جمادى آخر ١٣٠٤ - ٢٢ رجب سنة ١٣٠٤
٨٤٢	١٢٢	٨٧	٦٣	٤١,١×٣٠	٦ رجب سنة ١٣٠٤ - ٤ شعبان سنة ١٣٠٤
٨٤٣	١٢٣	٨٨	٦٧	٤١×٢٩,٥	١٠ رجب سنة ١٣٠٤ - ١٩ شعبان سنة ١٣٠٤
٨٤٤	١٢٤	٨٧	٥٣	٤١,٢×٢٩,٥	٢٥ رجب سنة ١٣٠٤ - ٢٨ شعبان سنة ١٣٠٤
٨٤٥	١٢٥	٨٧	٧٤	٤١×٢٩,٥	١٠ شعبان سنة ١٣٠٤ - ١٣ شوال سنة ١٣٠٤
٨٤٦	١٢٦	٨٧	٤٧	٤١×٢٩,٥	٢٥ شعبان سنة ١٣٠٤ - ٢٠ شعبان سنة ١٣٠٤
٨٤٧	١٢٧	٨٨	٤٩	٤١×٣٠	١٠ رمضان سنة ١٣٠٤ - ١٤ شوال سنة ١٣٠٤
٨٤٨	١٢٨	٨٧	٤٥	٤١,٢×٢٩,٥	٢٥ رمضان سنة ١٣٠٤ - ٣ رمضان سنة ١٣٠٤
٨٤٩	١٢٩	٨٨	٧٦	٤١×٢٩,٤	٩ شوال سنة ١٣٠٤ - غاية الحجة ١٣٠٤
٨٥٠	١٣٠	٨٨	٦٩	٤١×٢٩,٥	٢٥ شوال سنة ١٣٠٤ - ١٥ ذى الحجة ١٣٠٤
٨٥١	١٣١	٨٧	٥٠	٤١×٢٩,٥	١٠ ذى القعدة ١٣٠٤ - ١٦ ذى الحجة ١٣٠٤
٨٥٢	١٣٢	٨٨	٤٧	٤١×٢٩,٧	غرة الحجة سنة ١٣٠٤ - ٢٠ الحجة ١٣٠٤
٨٥٣	١٣٣	٩٤	٦٨	٤٣×٣١,٣	١٥ ذى الحجة ١٣٠٤ - ٢٤ ذى الحجة ١٣٠٤

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
٨٥٤	١٣٤	١٠٨	٧٦	٤٣×٣٠,٧	غاية الحجة سنة ١٣٠٤ ٢٢ محرم سنة ١٣٠٥
٨٥٥	١٣٥	٨٨	٨٢	٤١,٢×٢٩,٦	٥ محرم سنة ١٣٠٥ ٣ صفر سنة ١٣٠٥
٨٥٦	١٣٦	٨٨	٥٨	٤٠,٣×٣٠	غاية محرم سنة ١٣٠٥ ٩ صفر سنة ١٣٠٥
٨٥٧	١٣٧	٨٨	٨٠	٤٠,٥×٣٠	١٥ صفر سنة ١٣٠٥ ١٨ ربيع أول سنة ١٣٠٥
٨٥٨	١٣٨	٨٨	٦٢	٤٠,١×٣٠,٣	غاية صفر سنة ١٣٠٥ ٢٧ ربيع أول سنة ١٣٠٥
٨٥٩	١٣٩	٨٨	٥٣	٤٠×٣٠	١٠ ربيع أول سنة ١٣٠٥ ٢١ ربيع آخر ١٣٠٥
٨٦٠	١٤٠	٨٨	٦٩	٤٠,١×٣٠	١٦ ربيع أول سنة ١٣٠٥ ١٣ ربيع آخر ١٣٠٥
٨٦١	١٤١	٨٨	٦٩	٤٠,٣×٣٠	٢٥ ربيع أول سنة ١٣٠٥ ١٦ ربيع ثاني ١٣٠٥
٨٦٢	١٤٢	٦٩	٦٠	٤٠,٢×٣٠	غاية ربيع أول سنة ١٣٠٥ ١٤ ربيع ثاني ١٣٠٥
٨٦٣	١٤٣	٣٦	٢٥	٤٠,٢×٣٠	١٠ ربيع آخر سنة ١٣٠٥ غاية ربيع آخر ١٣٠٥
٨٦٤	١٤٤	٨٧	٧٥	٤٠,٢×٣٠	١٧ ربيع آخر سنة ١٣٠٥ ١٧ جماد أول ١٣٠٥
٨٦٥	١٤٥	٨٨	٧٤	٤٠×٣٠	٢ جماد أول سنة ١٣٠٥ ٣ جماد أول سنة ١٣٠٥
٨٦٦	١٤٦	٨٨	٨٨	٤٠×٢٩,٦	١٧ جماد أول سنة ١٣٠٥ ١٠ رجب سنة ١٣٠٥
٨٦٧	١٤٧	٨٨	٦٥	٤٠×٢٩,٦	٥ جماد ثاني سنة ١٣٠٥ ٢١ رجب سنة ١٣٠٥

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٨٦٨	١٤٨	٨٨	٦٣	٤٠,٤×٣٠	٨ جماد آخر سنة ١٣٠٥ ١٣ رجب سنة ١٣٠٥
٨٦٩	١٤٩	٨٧	٦٩	٤٠,٣×٢٩,٥	غاية جماد آخر ١٣٠٥ ٣ رجب سنة ١٣٠٥
٨٧٠	١٥٠	٨٨	٨٩	٤٠,٣×٢٩,٦	٢٥ رجب سنة ١٣٠٥ ١٩ شوال سنة ١٣٠٥
٨٧١	١٥١	٨٨	٧٤	٤٠,٥×٣٠,٥	٢٧ رجب سنة ١٣٠٥ ١٧ شعبان سنة ١٣٠٥
٨٧٢	١٥٢	٨٦	٧٥	٤٠,٣×٢٩,٥	٢٨ رجب سنة ١٣٠٥ ٢٩ شعبان سنة ١٣٠٥
٨٧٣	١٥٣	٨٨	٦٠	٤٠,٣×٢٩,٥	٣ شعبان سنة ١٣٠٥ ١٠ شعبان سنة ١٣٠٥
٨٧٤	١٥٤	٨٨	٧٦	٤٠,٣×٢٩,٨	غرة رمضان سنة ١٣٠٥ غاية شوال سنة ١٣٠٥
٨٧٥	١٥٥	٨٨	٧٠	٤٠×٣٠,٤	١٦ رمضان سنة ١٣٠٥ ١٤ القعدة ١٣٠٥
٨٧٦	١٥٦	٨٨	٨٠	٤٠,٥×٣٠	٨ شوال سنة ١٣٠٥ ٢١ القعدة ١٣٠٥
٨٧٧	١٥٧	٨٨	٨٣	٤٠,٤×٣٠	١٧ شوال سنة ١٣٠٥ ٢ محرم سنة ١٣٠٥
٨٧٨	١٥٨	٨٨	٧٧	٤٠,٤×٣٠	١٠ ذى القعدة ١٣٠٥ ٥ محرم سنة ١٣٠٦
٨٧٩	١٥٩	٨٨	٧٤	٤٠×٣٠	١٠ القعدة سنة ١٣٠٥ ١٤ محرم سنة ١٣٠٦
٨٨٠	١٦٠	٨٨	٧٨	٤٠,٤×٢٩,٩	٢٤ ذى القعدة ١٣٠٥ ٤ محرم سنة ١٣٠٦

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٨٨١	١٦١	٨٨	٨٥	٤٠×٢٩,٥	١٥: الحجة سنة ١٣٠٥ ٢ صفر سنة ١٣٠٦
٨٨٢	١٦٢	٨٧	٨١	٤٠×٣٠,٣	٢ محرم سنة ١٣٠٦ ١٠ صفر سنة ١٣٠٦
٨٨٣	١٦٣	٨٧	٧٥	٤٠×٢٩,٥	١٥ محرم سنة ١٣٠٦ ٤ صفر سنة ١٣٠٦
٨٨٤	١٦٤	٨٧	٨٩	٤٠,٢×٢٩,٥	١٥ محرم سنة ١٣٠٦ ٤ ربيع أول سنة ١٣٠٦
٨٨٥	١٦٥	٨٨	٧٤	٤٠,٢×٢٩,٥	١٥ صفر سنة ١٣٠٦ ١٨ ربيع أول سنة ١٣٠٦
٨٨٦	١٦٦	٨٧	٨١	٤٠×٢٩,٥	٢٥ صفر سنة ١٣٠٦ ٤ ربيع أول سنة ١٣٠٦
٨٨٧	١٦٧	٨٨	٧٥	٤٠,٢×٢٩,٩	١٠ ربيع أول سنة ١٣٠٦ ١٦ ربيع ثلثي سنة ١٣٠٦
٨٨٨	١٦٨	٨٨	٩٥	٤٠×٢٩,٥	١٥ ربيع أول سنة ١٣٠٦ ٢٥ ربيع آخر سنة ١٣٠٦
٨٨٩	١٦٩	٨٧	٧٢	٤٠×٢٩,٥	٢٥ ربيع أول سنة ١٣٠٦ ١٦ ربيع أول سنة ١٣٠٦
٨٩٠	١٧٠	٥١	٥١	٤٠,٤×٢٩,٥	٥ ربيع آخر سنة ١٣٠٦ ١٧ ربيع آخر سنة ١٣٠٦
٨٩١	١٧١	٣٧	٣٣	٤٠,٢×٢٩,٩	١٠ ربيع ثلثي سنة ١٣٠٦ ١٩ صفر سنة ١٣٠٦
٨٩٢	١٧٢	١٨	١٧	٤٠,٣×٢٩,٥	١٥ ربيع ثلثي سنة ١٣٠٦ ٢١ ربيع آخر سنة ١٣٠٦
٨٩٣	١٧٣	٨٨	٨٤	٤٠×٢٩,٥	٢٩ ربيع آخر سنة ١٣٠٦ ٢٣ جماد آخر سنة ١٣٠٦
٨٩٤	١٧٤	٩١	٩٠	٤٠×٣٠	٣ جماد أول سنة ١٣٠٦ ٢٨ جماد آخر سنة ١٣٠٦

رقم مسلسل	رقم المسجل قى الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجورى
٨٩٥	١٨٥	٨٨	٨٧	٤٠,٢×٢٩,٥	٢٦ جمادى أول ١٣٠٦ ٢٣ رجب سنة ١٣٠٦
٨٩٦	١٨٦	٨٨	٨٠	٤٠,٤×٣٠	١١ جمادى ثلثى ١٣٠٦ ١٩ شعبان سنة ١٣٠٦
٨٩٧	١٨٧	٨٨	٦٨	٤٠×٣٠	١٥ جمادى آخر ١٣٠٦ ٢٦ رجب سنة ١٣٠٦
٨٩٨	١٨٨	٨٨	٧٣	٤٠,٢×٣٠	غاية جمادى ثلثى ١٣٠٦ غاية رجب سنة ١٣٠٦
٨٩٩	١٨٩	٨٧	٨٣	٤٠,٣×٣٠	١٠ رجب سنة ١٣٠٦ ٩ شعبان سنة ١٣٠٦
٩٠٠	١٩٠	٨٨	٨١	٤٠×٢٩,٥	٢٥ رجب سنة ١٣٠٦ ١٣ شوال سنة ١٣٠٦
٩٠١	١٩١	٨٨	٧٧	٤٠×٢٩,٥	١٥ شعبان سنة ١٣٠٦ ٤ القعدة ١٣٠٦
٩٠٢	١٩٢	٨٨	٧٠	٤٠,٥×٣٠	١٠ شعبان سنة ١٣٠٦ ٧ شوال سنة ١٣٠٦
٩٠٣	١٩٣	٨٧	٧٠	٤٠,٥×٢٩,٨	٢٥ شعبان سنة ١٣٠٦ ٢٤ شعبان سنة ١٣٠٦
٩٠٤	١٩٤	٨٧	٩٣	٤٠,٥×٢٩,٥	غاية شعبان سنة ١٣٠٦ ١٢ شوال سنة ١٣٠٦
٩٠٥	١٩٥	٨٨	٦٧	٤٠×٢٩,٤	١٥ شوال سنة ١٣٠٦ ٢ ذى القعدة ١٣٠٦
٩٠٦	١٩٦	٨٨	٨٥	٤٠×٢٩	١٥ ذى القعدة ١٣٠٦ ٢٨ الحجة ١٣٠٦
٩٠٧	١٩٧	٨٧	٥٩	٤٠×٢٩,٣	٦ ذى القعدة ١٣٠٦ ٤ محرم سنة ١٣٠٧

رقم مسلسل	رقم للسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد للسجل	تاريخ للسجل الهجري
٩٠٨	١٨٨	٨٨	٦٦	٣٩,٨×٢٩	١٢ القعدة سنة ١٣٠٦ - ٣ محرم سنة ١٣٠٧
٩٠٩	١٨٩	٨٨	٦٣	٣٩,٨×٢٩,٥	٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٦ ١ ليلة ٧ محرم سنة ١٣٠٧
٩١٠	١٩٠	٨٨	٦٤	٤٠×٢٩,٥	٢٥ القعدة سنة ١٣٠٦ ١ ليلة ٧ محرم سنة ١٣٠٧
٩١١	١٩١	٨٨	٤٥	٣٩,٨×٢٩,٣	٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٠٦ ٩ محرم سنة ١٣٠٧
٩١٢	١٩٢	٨٨	٨٨	٤٠×٢٩,٥	١٠ محرم سنة ١٣٠٧ ٨ ربيع ثلثي سنة ١٣٠٧
٩١٣	١٩٣	٨٥	٨٤	٤٠×٢٩,٥	١٥ محرم سنة ١٣٠٧ ٧ ربيع أول سنة ١٣٠٧
٩١٤	١٩٤	٨٨	٥٧	٣٩,٨×٢٩,٣	٢٦ محرم سنة ١٣٠٧ ٢٨ محرم سنة ١٣٠٧
٩١٥	١٩٥	٨٨	٦٧	٤٠×٢٩,٣	٥ صفر سنة ١٣٠٧ ٢١ صفر سنة ١٣٠٧
٩١٦	١٩٦	٨٨	٦١	٤٠×٢٩,٢	١٥ صفر سنة ١٣٠٧ ٢٦ صفر سنة ١٣٠٧
٩١٧	١٩٧	٨٨	٦٣٠	٣٩,٨×٢٩,٣	٢٠ صفر سنة ١٣٠٧ ربيع ثلثي سنة ١٣٠٧
٩١٨	١٩٨	٨٨	٥٩	٤٠×٢٨,٨	١٥ ربيع أول سنة ١٣٠٧ ١٥ ربيع أول سنة ١٣٠٧
٩١٩	١٩٩	٨٨	٥٨	٤٠×٢٩,٢	١٥ ربيع أول سنة ١٣٠٧ ٧ جماد آخر سنة ١٣٠٧
٩٢٠	٢٠٠	٨٨	٧٧	٤٠×٢٩,٥	١٠ ربيع أول سنة ١٣٠٧ ٤ ربيع ثلثي سنة ١٣٠٧
٩٢١	٢٠١	٨٨	٩٦	٣٩,٥×٢٨,٥	٢٩ ربيع ثلثي سنة ١٣٠٧ ٨ جماد أول سنة ١٣٠٧
٩٢٢	٢٠٢	٦٨	٥٥	٤٠×٢٩,٥	٢ ربيع أول سنة ١٣٠٧ ٢ ربيع أول سنة ١٣٠٧

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الإدارية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٩٢٣	٢٠٣	٨٨	٨٧	٤٠×٢٩,٥	٩ جماد أول سنة ١٣٠٧ ١٠ شعبان سنة ١٣٠٧
٩٢٤	٢٠٤	٨٨	٩٢	٣٩,٨×٢٩	١٦ جماد أول ١٣٠٧ ٧ جماد ثاني ١٣٠٧
٩٢٥	٢٠٥	٨٨	٧٧	٣٩,٨×٢٩,٥	٢٠ جماد أول ١٣٠٧ ٢٥ جماد آخر ١٣٠٧
٩٢٦	٢٠٦	٨٧	٦٣	٤٠×٣٠	٥ رجب سنة ١٣٠٧ ٢٥ رجب سنة ١٣٠٧
٩٢٧	٢٠٧	٨٨	٨٩	٤٠×٣٠	١٥ رجب سنة ١٣٠٧ ليلة ٦ شعبان ١٣٠٧
٩٢٨	٢٠٨	٨٨	٧٣	٣٩,٨×٢٩,٨	١٨ رجب سنة ١٣٠٧ ١٧ شعبان ١٣٠٧
٩٢٩	٢٠٩	٨٨	٨٢	٣٩,٥×٢٩,٢	غرة شعبان سنة ١٣٠٧ ١٥ شوال سنة ١٣٠٧
٩٣٠	٢١٠	٨٨	٦٩	٤٠×٣٠	٣ شعبان سنة ١٣٠٧ ١١ جماد أول ١٣٠٧
٩٣١	٢١١	٨٨	٧٠	٣٩,٧×٢٩,٥	٢٦ شعبان ١٣٠٧ ٢٢ رمضان ١٣٠٧
٩٣٢	٢١٢	٨٨	٩٣	٤٠×٢٩,٥	١٠ رمضان سنة ١٣٠٧ غرة القعدة ١٣٠٧
٩٣٣	٢١٣	٨٨	٦٠	٤٠×٣٠	٢٠ شوال سنة ١٣٠٧ ٢٥ للقعدة ١٣٠٧
٩٣٤	٢١٤	٨٧	٨٢	٤٠×٣٠	٢٠ شوال ١٣٠٧ ٢٣ شوال ١٣٠٧
٩٣٥	٢١٥	٨٨	٦٤	٣٩,٥×٢٩,٤	٢٢ شوال سنة ١٣٠٧ ٢٣ الحجة ١٣٠٧

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٩٣٦	٢١٦	٨٨	٨٩	٤٠×٢٩,٥	١٥ القعدة سنة ١٣٠٧ ١٧ محرم سنة ١٣٠٨
٩٣٧	٢١٧	٨٨	٨٣	٤٠×٢٩,٨	٢ ذى الحجة ١٣٠٧ ٨ صفر سنة ١٣٠٧
٩٣٨	٢١٨	٨٧	٧٨	٤٠×٢٩	١٩ ذى الحجة ١٣٠٧ ١٠ محرم سنة ١٣٠٧
٩٣٩	٢١٩	٨٨	٨٥	٤٠×٢٩,٤	٢ محرم سنة ١٣٠٨ ٢٨ ربيع أول ١٣٠٨
٩٤٠	٢٢٠	٨٨	٧٩	٤٠×٢٩,٥	٢ محرم سنة ١٣٠٨ ٢٧ ربيع أول ١٣٠٨
٩٤١	٢٢١	٨٨	٨٧	٤٠×٢٩,٣	١٥ صفر سنة ١٣٠٨ ٨ جماد أول ١٣٠٨
٩٤٢	٢٢٢	٨٨	٩١	٤٠×٢٩,٥	١٥ صفر سنة ١٣٠٨ ٢٦ ربيع آخر ١٣٠٨
٩٤٣	٢٢٣	٨٨	٧٦	٤٠×٢٩	٢٠ صفر سنة ١٣٠٨ ١٥ ربيع أول ١٣٠٨
٩٤٤	٢٢٤	٦٣	٥٧	٤٢×٢٩,٥	١٣ ربيع آخر سنة ١٣٠٨ ١٧ صفر سنة ١٣٠٨
٩٤٥	٢٢٥	٦٨	٧٦	٤٢×٢٩,٢	١٠ ربيع آخر سنة ١٣٠٨ ١٥ جماد أول ١٣٠٨
٩٤٦	٢٢٦	٣٥	٣١	٤٢,٥×٢٩,٢	٢ جماد أول ١٣٠٨ ١٣ جماد أول ١٣٠٨
٩٤٧	٢٢٧	٢٦	٢٤	٤٢,٣×٢٩	١٥ جماد أول ١٣٠٨ ٨ جماد أول ١٣٠٨
٩٤٨	٢٢٨	٨٨	١١٠	٤٦,٦×٣٢,٥	٢٣ جماد أول ١٣٠٨ ٦ رجب سنة ١٣٠٨

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الانشائية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ للسجل الهجري
٩٤٩	٢٢٩	٨٨	٩٦	٤٦,٨×٣٢,٧	٢٧ جماد أول ١٣٠٨ ١٥ شعبان سنة ١٣٠٨
٩٥٠	٢٣٠	٨٧	٩٨	٤٧×٣٢,٥	غرة جماد ثاني ١٣٠٨ ٦ رجب سنة ١٣٠٨
٩٥١	٢٣١	٨٨	٩٩	٤٦,٥×٣٢,١	١٠ جماد آخر ١٣٠٨ ١٤ ذى القعدة ١٣٠٨
٩٥٢	٢٣٢	٨٨	١٠٢	٤٦,٥×٣١,٨	٧ رجب سنة ١٣٠٨ ٧ ذى القعدة ١٣٠٨
٩٥٣	٢٣٣	٨٨	٩٣	٤٧×٣٢,٣	٢٥ شعبان ١٣٠٨ ١٥ ذى الحجة ١٣٠٨
٩٥٤	٢٣٤	٨٨	٧٩	٤٢,٣×٢٩	١١ رمضان سنة ١٣٠٨ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٨
٩٥٥	٢٣٥	٨٨	٨٠	٤٢,٣×٢٩	١٣ رمضان ١٣٠٨ ١٠ محرم سنة ١٣٠٩
٩٥٦	٢٣٦	٨٨	٨٠	٤٢,٤×٢٨,٩	١٥ رمضان ١٣٠٨ ١١ ذى القعدة ١٣٠٨
٩٥٧	٢٣٧	٨٨	٨٥	٤٦,٧×٣٢	١٦ ذى القعدة ١٣٠٨ ٢ صفر سنة ١٣٠٨
٩٥٨	٢٣٨	٨٨	٨٤	٤٢,٢×٢٩,٢	٢٥ ذى القعدة ١٣٠٨ ٢٠ صفر سنة ١٣٠٨
٩٥٩	٢٣٩	٨٨	٨٣	٤٢,٥×٢٩,٥	٢٣ ذى الحجة ١٣٠٨ ٧ صفر سنة ١٣٠٩
٩٦٠	٢٤٠	٨٨	٩٧	٤٧×٣٢	١١ محرم سنة ١٣٠٩ ١٨ ربيع أول ١٣٠٩
٩٦١	٢٤١	٨٨	١٠١	٤٦,٧×٤٢	١٦ صفر سنة ١٣٠٩ ٢٢ ربيع أول ١٣٠٩

رقم متسلسل	رقم السجل لدى الوحدة الإرشادية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٩٦٢	٢٤٢	٨٨	٩٠	٤٦,٧×٣٢,٣	٧ صفر سنة ١٣٠٩ ٢٥ جماد أول ١٣٠٩
٩٦٣	٢٤٣	٨٧	١٠٠	٤٦,٨×٣٢,٥	٢١ صفر سنة ١٣٠٩ ٢٣ ربيع ثلثي ١٣٠٩
٩٦٤	٢٤٤	٦٥	٨٦	٤٦,٥×٣٢	٣ ربيع ثلثي ١٣٠٩ ٢٥ جماد أول ١٣٠٩
٩٦٥	٢٤٥	٦١	٥٣	٤٢×٢٩,٢	٢٢ جماد أول ١٣٠٩ ٢٢ جماد أول ١٣٠٩
٩٦٦	٢٤٦	٨٨	٨٢	٤٢,٣×٢٨,٥	٣ جماد آخر ١٣٠٩ ٨ شعبان سنة ١٣٠٩
٩٦٧	٢٤٧	٨٨	٧٧	٤٢×٢٨,٨	٧ جماد ثلثي ١٣٠٩ ١٤ شعبان ١٣٠٩
٩٦٨	٢٤٨	٨٨	٩٥	٤٢,٣×٢٩,٤	٧ جماد ثلثي سنة ١٣٠٩ ١٣ شعبان ١٣٠٩
٩٦٩	٢٤٩	٥٤	٥٣	٤٢×٢٩	٧ شعبان سنة ١٣٠٩ ٢٣ شعبان ١٣٠٩
٩٧٠	٢٥٠	٨٨	٨٢	٤٢×٢٩	١٦ شعبان سنة ١٣٠٩ ١٥ الحجة ١٣٠٩
٩٧١	٢٥١	٨٨	١٠٣	٤٢×٢٩	١٨ شعبان سنة ١٣٠٩ ٢٠ القعدة ١٣٠٩
٩٧٢	٢٥٢	٨٨	٨٢	٤٢×٢٩,٤	٢٨ شعبان سنة ١٣٠٩ ١٠ محرم سنة ١٣١٠
٩٧٣	٢٥٣	٨٨	٧٦	٤٢×٢٨,٨	٢٨ شعبان سنة ١٣٠٩ ٢٢ محرم سنة ١٣١٠
٩٧٤	٢٥٤	٨٨	٦١	٤٢×٢٨,٨	١٢ رمضان سنة ١٣٠٩ ١٥ الحجة ١٣٠٩
٩٧٥	٢٥٥	٨٨	٩٧	٤٦,٧×٣١,٩	٢٥ ذي القعدة ١٣٠٩ ٢٢ ربيع أول ١٣١٠

رقم مسلسل	رقم التسجيل في الوحدة الأرضية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
٩٧٦	٢٥٦	٨٧	١١٦	٤٦,٨×٣٢	١٢٤ ذى القعدة ١٣٠٩ ٩ جماد أول ١٣١٠
٩٧٧	٢٥٧	٨٨	١٠٣	٤٦,٥×٣٢,٥	١٧ ذى الحجة ١٣٠٩ ٢٣ ربيع ثلثي ١٣١٠
٩٧٨	٢٥٨	٨٨	٧٦	٤٦,٥×٣٢	٢٢ ذى الحجة ١٣٠٩ ١٨ ربيع أول ١٣١٠
٩٧٩	٢٥٩	٨٨	١١٠	٤٦,٧×٣٢,٨	١٤ محرم سنة ١٣١٠ ١٣١٠ غلية ربيع ثلثي
٩٨٠	٢٦٠	٨٨	٨٨	٤٦,٧×٣٢,٨	٢١ محرم سنة ١٣١٠ ٩ جماد آخر ١٣١٠
٩٨١	٢٦١	٨٢	٩٢	٤٦,٥×٣٣	٢٥ ربيع آخر ١٣١٠ ١١ جماد ثلثي ١٣١٠
٩٨٢	٢٦٢	٨٢	٧٢	٤٦,٧×٣٢,٨	١٠ جماد أول ١٣١٠ ١١ جماد آخر ١٣١٠
٩٨٣	٢٦٣	٨٧	٨٧	٤٢,٨×٣٠	٢٢ جماد ثلثي ١٣١٠ ٤ ذى القعدة ١٣١٠
٩٨٤	٢٦٤	٨٨	٨١	٤٣×٢٩,٥	١١ جماد ثلثي ١٣١٠ ٢٦ شعبان ١٣١٠
٩٨٥	٢٦٥	٨٧	٦١	٤٣×٢٩,٥	١٢ جماد آخر ١٣١٠ ٢٨ رجب سنة ١٣١٠
٩٨٦	٢٦٦	٨٨	٥٤	٤٣×٢٩	١٤ جماد ثلثي ١٣١٠ ٢٥ شعبان ١٣١٠
٩٨٧	٢٦٧	٨٧	٧١	٤٢,٨×٢٩	١١ رجب سنة ١٣١٠ ٨ شوال سنة ١٣١٠
٩٨٨	٢٦٨	٨٨	٧٦	٤٣×٢٩,٢	٢٩ رجب سنة ١٣١٠ ٢٨ شوال سنة ١٣١٠

رقم مسلسل	رقم السجل لدى الوحدة الإرشادية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
٩٨٩	٢٦٩	٨٨	٨٠	٤٢,٨×٢٩,٥	٢٦ شعبان سنة ١٣١٠
٩٩٠	٢٧٠	٨٨	٧٦	٤٣×٢٩	٢٨ ذى الحجة ١٣١٠
٩٩١	٢٧١	٨٨	٥٩	٤٢,٨×٥٩,٣	١٠ شوال سنة ١٣١٠ ١٨ ذى الحجة ١٣١٠
٩٩٢	٢٧٢	٨٨	٧٩	٤٢,٨×٢٩,٥	٥ ذى الحجة سنة ١٣١٠ ٤ صفر سنة ١٣١١
٩٩٣	٢٧٣	٨٨	٦٦	٤٣×٢٩,٤	٥ ذى الحجة ١٣١٠ ١٦ صفر سنة ١٣١١
٩٩٤	٢٧٤	٨٨	٧٥	٤٣×٢٩	١٨ ذى الحجة ١٣١٠ ١٩ ربيع ثلثى سنة ١٣١١
٩٩٥	٢٧٥	٨٨	٧٦	٤٣,٢×٢٩,٥	٢٥ ذى الحجة ١٣١٠ ١٤ ربيع أول سنة ١٣١١
٩٩٦	٢٧٦	٨٨	٦٠	٤٢,٨×٢٩,٢	٦ محرم سنة ١٣١١ ١٤ ربيع أول سنة ١٣١١
٩٩٧	٢٧٧	٨٨	٧٤	٤٣×٢٩	٨ صفر سنة ١٣١١ ١٤ ربيع أول سنة ١٣١١
٩٩٨	٢٧٨	٨٨	٨٧	٤٣×٢٩,٨	١٤ ربيع أول ١٣١١ ١٨ جماد آخر ١٣١١
٩٩٩	٢٧٩	٨٨	٧٩	٤٣,١×٢٩	١٥ ربيع أول ١٣١١ ٤ جماد آخر ١٣١١
١٠٠٠	٢٨٠	٨٨	٩٥	٤٢,٨×٢٩	١٨ ربيع أول سنة ١٣١١ ١١ جماد أول ١٣١١
١٠٠١	٢٨١	٦٨	٦٩	٤٣×٢٩,٣	١٩ جماد أول ١٣١١ ٢١ جماد آخر ١٣١١
١٠٠٢	٢٨٢	١٩	٢١	٤٣×٢٩,٥	٩ جمادى ثلثى ١٣١١ ٢٢ جماد آخر ١٣١١

رقم متسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٠٠٣	٢٨٣	٨٨	١٠٧	٤٦,٥×٣٢,٥	٢٣ جماد آخر ١٣١١ ٩ شعبان ١٣١١
١٠٠٤	٢٨٤	٨٨	١١٨	٤٦,٥×٣٢,٥	٢٣ جماد ثلثي ١٣١١ ١٨ شوال ١٣١١
١٠٠٥	٢٨٥	٨٨	٩١	٤٦,٦×٣٢,٥	٢٥ رجب سنة ١٣١١ ١١ ذى القعدة ١٣١١
١٠٠٦	٢٨٦	٨٨	١٠٦	٤٧,٢×٣٢,٥	٩ شعبان سنة ١٣١١ ٢٩ شوال سنة ١٣١١
١٠٠٧	٢٨٧	٨٨	١٠٢	٤٦,٦×٣٣	٢١ رمضان سنة ١٣١١ ٦ محرم سنة ١٣١١
١٠٠٨	٢٨٨	٨٨	١١٥	٤٧×٣٣	١٧ شوال سنة ١٣١١ ٢٨ ذى الحجة ١٣١١
١٠٠٩	٢٨٩	٨٨	١٠٧	٤٧×٣٢,٥	٤ ذى القعدة ١٣١١ ٢١ محرم سنة ١٣١٢
١٠١٠	٢٩٠	٨٨	١٠٣	٤٦,٨×٣٢,٨	١٧ ذى الحجة ١٣١١ ١٥ ربيع ثلثي ١٣١٢
١٠١١	٢٩١	٨٨	١٠٢	٤٦,٤×٣٣	٤ محرم سنة ١٣١٢ ١٠ ربيع آخر ١٣١٢
١٠١٢	٢٩٢	٨٨	١٠٠	٤٧×٣٢,٥	١١ محرم سنة ١٣١٢ ٢٩ ربيع أول ١٣١٢
١٠١٣	٢٩٣	٨٨	١٠٢	٤٦,٥×٣٣,٢	٢٥ محرم سنة ١٣١٢ ٦ جماد أول ١٣١٢
١٠١٤	٢٩٤	٨٤	١٠٠	٤٦,٥×٣٢,٨	٧ ربيع ثلثي ١٣١٢ ٤ رجب سنة ١٣١٢
١٠١٥	٢٩٥	٨٨	٨٦	٤٢,٥×٢٩	١٤ ربيع آخر ١٣١٢ ٣ رجب سنة ١٣١٢

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
١٠١٦	٢٩٤	٨٨	٧٣	٤٣×٢٠	١٩ ربيع أكر سنة ١٣١٢ ٤ رجب سنة ١٣١٢
١٠٢٧	٢٩٧	٦٦	٦٢	٤٢,٥×٢٨,٥	٨ جماد أول ١٣١٢ ٤ رجب سنة ١٣١٢
١٠٢٨	٢٩٨	٨٨	٨٧	٤٢,٨×٢٨,٨	٥ رجب سنة ١٣١٢ ١٥ رمضان سنة ١٣١٢
١٠٢٩	٢٩٩	٨٨	٨٦	٤٢,٨×٢٩,٢	٦ رجب سنة ١٣١٢ ٥ شوال سنة ١٣١٢
١٠٣٠	٣٠٠	٨٨	٩٠	٤٦,٥×٣٣	١١ رجب سنة ١٣١٢ ٢٥ رمضان سنة ١٣١٢
١٠٣١	٣٠١	٨٨	٨٣	٤٦,٥×٣٣	١٥ رجب سنة ١٣١٢ ١٤ رمضان سنة ١٣١٢
١٠٣٢	٣٠٢	٨٨	٨٢	٤٦,٥×٣٢,٨	١٢ رمضان سنة ١٣١٢ ١٦ ذى الحجة ١٣١٢
١٠٣٣	٣٠٣	٨٧	١٠٣	٤٧×٣٢,٨	٢٠ رمضان سنة ١٣١٢ ٢٤ ذى الحجة ١٣١٢
١٠٣٤	٣٠٤	٨٨	٨٦	٤٧,٤×٣٢,٨	٧ شوال سنة ١٣١٢ ٨ ذى الحجة ١٣١٢
١٠٣٥	٣٠٥	٨٨	٩٨	٤٧,٥×٣٣	٦ شوال سنة ١٣١٢ ٦ محرم سنة ١٣١٢
١٠٣٦	٣٠٦	٨٨	٧٩	٤٧,٢×٣٣	٥ ذى الحجة ١٣١٢ ٢ صفر سنة ١٣١٣
١٠٣٧	٣٠٧	٨٨	٩٤	٤٧×٣٢,٨	١٧ ذى الحجة ١٣١٢ ٢٣ صفر سنة ١٣١٣
١٠٣٨	٣٠٨	٨٨	١٠٢	٤٧×٣٢	٢٠ ذى الحجة ١٣١٢ ٨ ربيع أول سنة ١٣١٣
١٠٣٩	٣٠٩	٨٨	٨٢	٤٦,٥×٣٢,٨	٨ محرم سنة ١٣١٣ ١٥ ربيع أول ١٣١٣

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
١٠٣٠	٣١٠	٨٨	٧٦	٤٣×٢٩	٦ صفر سنة ١٣١٣ ٤ ربيع آخر ١٣١٣
١٠٣١	٣١١	٨٨	٨٧	٤٧,٤×٣٢,٣	٢٦ صفر سنة ١٣١٣ ١٢ جماد أول ١٣١٣
١٠٣٢	٣١٢	٨٨	٧٤	٤٣×٢٩	٤ ربيع أول سنة ١٣١٣ ١٨ جماد أول ١٣١٣
١٠٣٣	٣١٣	٨٨	٨٢	٤٧×٣٣	٢٠ ربيع أول سنة ١٣١٣ ٩ جماد أول ١٣١٣
١٠٣٤	٣١٤	٨٣	٩٤	٤٧×٣٣,٥	٢ ربيع ثنى سنة ١٣١٣ ١٤ رجب سنة ١٣١٣
١٠٣٥	٣١٥	٥٣	٦٤	٤٧,٥×٣٢,٥	١٦ جماد أول ١٣١٣ ١٤ رجب سنة ١٣١٣
١٠٣٦	٣١٦	٥٣	٥٤	٤٧×٣٣	٢١ جماد أول ١٣١٣ ٢٩ جماد ثانى ١٣١٣
١٠٣٧	٣١٧	٣٦	٣٧	٤٧×٣٣,٢	٦ جماد آخر ١٣١٣ ٨ رجب سنة ١٣١٣
١٠٣٨	٣١٨	٨٨	٩٠	٤٧,٥×٣٢,٨	١٥ رجب سنة ١٣١٣ ٢٦ شوال سنة ١٣١٣
١٠٣٩	٣١٩	٨٨	٨٢	٤٦,٥×٣٣,٥	١٥ رجب سنة ١٣١٣ ١٣ القعدة ١٣١٣
١٠٤٠	٣٢٠	٨٨	١٠٣	٤٦,٥×٣٣,٢	١٥ رجب سنة ١٣١٣ ١ ذى القعدة ١٣١٣
١٠٤١	٣٢١	٨٨	٨٨	٤٧,٣×٣٢,٦	١٥ رجب سنة ١٣١٣ ١٠ ذى القعدة ١٣١٣
١٠٤٢	٣٢٢	٨٨	٨٠	٤٢,٥×٢٩	٢٦ شوال سنة ١٣١٣ ١٨ محرم سنة ١٣١٤

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٠٤٣	٣٢٣	٨٨	٨٢	٤٦,٥×٣٣,٤	٢٩ شوال سنة ١٣١٣ ١٨ محرم سنة ١٣١٤
١٠٤٤	٣٢٤	٨٨	٩٤	٤٦,٥×٣٣,٤	٢٩ شوال سنة ١٣١٣ ١٩ محرم سنة ١٣١٤
١٠٤٥	٣٢٥	٨٨	٧٣	٤٦,٥×٣٣	غاية شوال سنة ١٣١٣ ١٦ ربيع أول ١٣١٤
١٠٤٦	٣٢٦	٨٨	٨٩	٤٦,٨×٣٣	٥ محرم سنة ١٣١٤ ١١ جماد أول ١٣١٤
١٠٤٧	٣٢٧	٨٨	٨٢	٤٦,٥×٣٣	٢٥ محرم سنة ١٣١٤ ١١ ربيع ثلثي ١٣١٤
١٠٤٨	٣٢٨	٨٨	٧٩	٤٦,٦×٣٣	٢٥ محرم سنة ١٣١٤ ١٣ ربيع أول ١٣١٤
١٠٤٩	٣٢٩	٨٨	٨٧	٤٦,٥×٣٣,٤	٢٦ محرم سنة ١٣١٤ ٢٨ ربيع أول ١٣١٤
١٠٥٠	٣٣٠	٨٨	٨٤	٤٧×٣٣,٤	٢٣ ربيع أول ١٣١٤ ٩ رجب سنة ١٣١٤
١٠٥١	٣٣١	٨٨	٩٣	٤٧,٥×٣٢,٥	٢٥ ربيع أول ١٣١٤ ١٦ رجب سنة ١٣١٤
١٠٥٢	٣٣٢	٨٨	٩٤	٤٧,٥×٣٢,٨	١٤ ربيع آخر ١٣١٤ ١٩ رجب سنة ١٣١٤
١٠٥٣	٣٣٣	٨٨	٨٣	٤٧,٥×٣٣	١٥ ربيع آخر ١٣١٤ ١٩ رجب سنة ١٣١٤
١٠٥٤	٣٣٤	٦٩	٨١	٤٧,٢×٣٣	١٢ جماد أول ١٣١٤ ٢٦ رجب سنة ١٣١٤
١٠٥٥	٣٣٥	٨٨	١٠٠	٤٧×٣٣,٤	٢٨ رجب سنة ١٣١٤ ٢ ذى الحجة ١٣١٤
١٠٥٦	٣٣٦	٨٨	١١٠	٤٧,٣×٣٣,٤	٢٨ رجب سنة ١٣١٤ ١٧ القعدة ١٣١٤

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٠٥٧	٣٣٧	٨٨	٨٧	٤٧×٣٣	٢٨ رجب سنة ١٣١٤ ٢١ الحجة ١٣١٤
١٠٥٨	٣٣٨	٨٨	٩٤	٤٦,٧×٣٣	٢٨ رجب سنة ١٣١٤ ٢٢ القعدة ١٣١٤
١٠٥٩	٣٣٩	٨٨	١٠٠	٤٧×٣٣	٢٨ رجب سنة ١٣١٤ ٢٧ الحجة ١٣١٤
١٠٦٠	٣٤٠	٨٨	٩٠	٤٧×٣٣	٢٦ القعدة ١٣١٤ ١٢ صفر سنة ١٣١٥
١٠٦١	٣٤١	٨٨	٩٧	٤٧×٣٣	٣ الحجة سنة ١٣١٤ ٢٢ صفر سنة ١٣١٥
١٠٦٢	٣٤٢	٨٨	١٠٣	٤٧×٣٣	٢٨ الحجة سنة ١٣١٤ ٤ ربيع ثلثي ١٣١٥
١٠٦٣	٣٤٣	٨٨	١٠٩	٤٧×٣٣	٨ محرم سنة ١٣١٥ ٩ غرة جماد أول ١٣١٥
١٠٦٤	٣٤٤	٨٨	١٠٢	٤٧×٣٣	٨ محرم سنة ١٣١٥ ١٦ جماد أول ١٣١٥
١٠٦٥	٣٤٥	٨٨	١٠٥	٤٧×٣٣	١٥ ربيع أول ١٣١٥ ٢٠ جماد ثلثي ١٣١٥
١٠٦٦	٣٤٦	٨٨	٩٨	٤٧×٣٣	١٠ جماد أول ١٣١٥ ١ غيلة جماد آخر ١٣١٥
١٠٦٧	٣٤٧	٨٨	١٠٠	٤٧×٣٣,٣	١١ جماد أول ١٣١٥ ٢٣ رجب سنة ١٣١٥
١٠٦٨	٣٤٨	٥٧	٧٥	٤٧×٣٣,٥	١ غيلة جماد آخر ١٣١٥ ٥ شعبان سنة ١٣١٥
١٠٦٩	٣٤٩	٣٨	٤٩	٤٧×٣٣	٦ رجب سنة ١٣١٥ ٦ شعبان سنة ١٣١٥

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الانشائية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٠٧٠	٣٥٠	٨٨	١٧٧	٤٧×٣٣	٨ شعبان سنة ١٣١٥ ١٥ شوال سنة ١٣١٥
١٠٧١	٣٥١	٨٨	من رقم ١ إلى ٦٥٠	٤٦,٧×٣٣,٤	٩ شعبان سنة ١٣١٥ ٧ شوال سنة ١٣١٥
١٠٧٢	٣٥٢	٨٨	من ١٧٩ إلى ٣٣٧	٤٧×٣٢,٨	٧ شوال سنة ١٣١٥ ٢٥ القعدة ١٣١٥
١٠٧٣	٣٥٣	٨٨	من ٣٥٢ إلى ٢٤٨	٤٦,٧×٣٢,٧	٨ شوال سنة ١٣١٥ ١١ ذى القعدة ١٣١٥
١٠٧٤	٣٥٤	٨٨	من ٣٣٩ إلى ٥٤١	٤٧×٣٣	٢٨ القعدة ١٣١٥ ٢٧ محرم ١٣١٦
١٠٧٥	٣٥٥	٨٨	من ٢٨٦ إلى ٤٥٠	٤٧×٣٣,٢	١٣ القعدة ١٣١٥ ٣ محرم سنة ١٣١٦
١٠٧٦	٣٥٦	٨٨	من ٥٤٣ إلى ٦٩٩	٤٦,٩×٣٣,٢	٢٧ محرم سنة ١٣١٦ ٩ ربيع أول ١٣١٦
١٠٧٧	٣٥٧	٨٨	من ٤٥٢ إلى ٥٩٤	٤٧×٣٣	٥ محرم سنة ١٣١٦ ١٣ صفر سنة ١٣١٦
١٠٧٨	٣٥٨	١٠٠	من ٧٠ إلى ٨٩٥	٤٧×٣٣	١٤ ربيع أول ١٣١٦ ١٢ جماد أول ١٣١٦
١٠٧٩	٣٥٩	١٠٠	من ٥٩٦ إلى ٧٧٤	٤٧×٣٣	٢٠ صفر سنة ١٣١٦ ٧ ربيع ثاني ١٣١٦
١٠٨٠	٣٦٠	١٠٠	من ٨٩٥ إلى ١٠٣٢	٤٧×٣٢,٣	١٥ جماد أول ١٣١٦ ٦ رجب سنة ١٣١٦
١٠٨١	٣٦١	١٠٠	من ٧٧٦ إلى ٩٦٠	٤٦,٧×٣٢,٥	١٠ ربيع ثاني ١٣١٦ ٩ جماد آخر ١٣١٦
١٠٨٢	٣٦٢	٨٤	من ١٠٢٥ إلى ١١٥٥	٤٦,٧×٣٣	١٢ رجب سنة ١٣١٦ ١٥ شعبان ١٣١٦

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٠٨٣	٣٦٣	١٠٠	من ٩٦٢ إلى ١١٣٢	٤٧,٤×٣٣	١٣ جماد ثلثي ١٣١٦ ٦ شعبان سنة ١٣١٦
١٠٨٤	٣٦٤	٨٨	من ١ إلى ١٣١	٤٣×٢٩	١٨ شعبان سنة ١٣١٦ ١٤ شوال سنة ١٣١٦
١٠٨٥	٣٦٥	٨٨	من ٢ إلى ١٢٦	٤٣×٢٩,٢	١٩ شعبان سنة ١٣١٦ ١٤ شوال سنة ١٣١٦
١٠٨٦	٣٦٦	٨٨	من ١٣٢ إلى ٢٥١	٤٢,٨×٢٩,٥	١٦ شوال سنة ١٣١٦ ١٨ القعدة ١٣١٦
١٠٨٧	٣٦٧	٨٨	من ١٢٨ إلى ٢٥٠	٤٣×٢٩,٥	١٦ شوال سنة ١٣١٦ ١٨ القعدة ١٣١٦
١٠٨٨	٣٦٨	٨٨	من ٢٥٢ إلى ٣٧٩	٤٢,٥×٢٩	٢٣ القعدة سنة ١٣١٦ ١٠ محرم سنة ١٣١٧
١٠٨٩	٣٦٩	٨٨	من ٢٥٢ إلى ٣٨٨	٤٢,٣×٢٩,٣	٢٣ القعدة سنة ١٣١٦ ٣ محرم سنة ١٣١٧
١٠٩٠	٣٧٠	٨٨	من ٣٨١ إلى ٥٠١	٤٢,٢×٢٩	١٢ محرم سنة ١٣١٧ ٢٠ صفر سنة ١٣١٧
١٠٩١	٣٧١	٨٨	من ٣٩٠ إلى ٤٩٤	٤٢,٥×٢٩	٧ محرم سنة ١٣١٧ ٢٣ صفر سنة ١٣١٧
١٠٩٢	٣٧٢	٨٨	من ٥٠٢ إلى ٦٤١	٤٢,٣×٢٨,٥	٢٣ صفر سنة ١٣١٧ ٢٤ ربيع ثلثي ١٣١٧
١٠٩٣	٣٧٣	٨٨	من ٣٩٤ إلى ٦٢٦	٤٢,٨×٢٨,٨	٢٥ صفر سنة ١٣١٧ ٢٠ ربيع ثلثي ١٣١٧
١٠٩٤	٣٧٤	١٠٠	من ٦٤٣ إلى ٨٥٧	٤٦,٥×٣٣,٣	٢٧ ربيع ثلثي ١٣١٧ ١٢ رجب سنة ١٣١٧
١٠٩٥	٣٧٥	١٠٠	من ٦٢٨ إلى ٨٦٤	٤٦,٥×٣٣	٢١ ربيع ثلثي ١٣١٧ ١٢ رجب سنة ١٣١٧
١٠٩٦	٣٧٦	٥٢	من ٨٥٧ إلى ١٩٣	٤٦,٩×٣٢,٥	١٨ رجب سنة ١٣١٧ ١٨ شعبان ١٣١٧

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٠٩٧	٣٧٧	٥٧	من ٨٦٦ إلى ٩٩٢	٤٧×٣٣	١٩ رجب سنة ١٣١٧ ٢٨ شعبان ١٣١٧
١٠٩٨	٣٧٨	٨٨	من ١ إلى ٢٢١	٤٦,٥×٣٢,٨	٢٩ شعبان سنة ١٣١٧ ٧ ذى الحجة ١٣١٧
١٠٩٩	٣٧٩	٨٨	من ٢ إلى ٢٤٤	٤٧,٣×٣٣,٣	٢٩ شعبان سنة ١٣١٧ ١٧ ذى الحجة ١٣١٧
١١٠٠	٣٨٠	٨٨	من ٢٢٣ إلى ٤٤٣	٤٧×٣٣,٥	٢٦ الحجة سنة ١٣١٧ ٧ ربيع أول سنة ١٣١٨
١١٠١	٣٨١	٨٨	من ٢٤٦ إلى ٤٤٤	٤٦,٥×٣٣	٢٢ ذى الحجة ١٣١٧ ٧ ربيع أول ١٣١٨
١١٠٢	٣٨٢	١٠٠	من ٤٤٥ إلى ٦٦٧	٤٦,٥×٣٣	١١ ربيع أول ١٣١٨ ١٧ جماد ثلثي ١٣١٨
١١٠٣	٣٨٣	٨٨	من ٤٤٦ إلى ٦٣٦	٤٦,٥×٣٣	١١ ربيع أول ١٣١٨ ٩ جماد ثلثي ١٣١٨
١١٠٤	٣٨٤	٧٣	من ٦٦٩ إلى ٨٥٢	٤٧×٣٣	٢١ جماد آخر ١٣١٨ ٩ رمضان سنة ١٣١٨
١١٠٥	٣٨٥	٨٨	من ٦٣٨ إلى ٨٤٦	٤٦,٩×٣٣	١٢ جماد ثلثي ١٣١٨ ٢ رمضان سنة ١٣١٨
١١٠٦	٣٨٦	٩٩	من ١ إلى ٢١٧	٤٧×٣٣,٨	١٠ رمضان سنة ١٣١٨ ١٥ محرم سنة ١٣١٩
١١٠٧	٣٨٧	١٠٠	من ٢ إلى ٢٥٠	٤٧×٣٣,٤	١٠ رمضان سنة ١٣١٨ ٢٣ محرم سنة ١٣١٩
١١٠٨	٣٨٨	١٠٠	تكملة ٢١٧ إلى ٤٤٣	٤٧×٣٤	١٣ محرم سنة ١٣١٩ جماد ثلثي ١٣١٩
١١٠٩	٣٨٩	١٠٠	من ٢٥٢ إلى ٤٨٠	٤٦,٦×٣٣	٥ صفر سنة ١٣١٩ ٤ رجب سنة ١٣١٩
١١١٠	٣٩٠	٧٦	من ٤٤٥ إلى ٥٩٥	٤٧,٥×٣٣	٨ جماد آخر ١٣١٩ ١٩ رمضان ١٣١٩

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
١١١١	٣٩١	٦٧	من ٤٨٢ إلى ٥٩٦	٤٧×٣٣,٥	١٠ رجب سنة ١٣١٩ ٢٠ رمضان سنة ١٣١٩
١١١٢	٣٩٢	٨٨	من ١ إلى ٢٢١	٤٦,٥×٣٣,٢	٢٥ رمضان سنة ١٣١٩ ٢١ رمضان سنة ١٣٢٠
١١١٣	٣٩٣	٨٧	من ٢ إلى ٢٢٢	٤٦,٥×٣٣,٥	٢٥ رمضان سنة ١٣١٩ ٢١ صفر سنة ١٣٢٠
١١١٤	٣٩٤	٨٧	من ٢٢٣ إلى ٤٠٥	٤٧,٥×٣٣	٢٧ صفر سنة ١٣٢٠ ١٣ رجب سنة ١٣٢٠
١١١٥	٣٩٥	٨٨	من ٢٢٤ إلى ٤٠٠	٤٦,٥×٣٣,٥	٢٦ صفر سنة ١٣٢٠ ١٠ رجب سنة ١٣٢٠
١١١٦	٣٩٦	٢٤	من ٤٠٧ إلى ٤٦١	٤٧×٣٣,٥	٢١ رجب سنة ١٣٢٠ ٢٨ رمضان سنة ١٣٢٠
١١١٧	٣٩٧	٣٢	من ٤٠٢ إلى ٤٦٠	٤٧×٣٣	١٦ رجب سنة ١٣٢٠ ٢٧ رمضان سنة ١٣٢٠
١١١٨	٣٩٨	٨٧	من ١ إلى ١٨٧	٤٦,٩×٣٤	٨ شوال سنة ١٣٢٠ ٢٤ ربيع أول ١٣٢١
١١١٩	٣٩٩	٨٨	من ٢ إلى ٢٠٠	٤٧×٣٤	٨ شوال سنة ١٣٢٠ غرة ربيع أول ١٣٢١
١١٢٠	٤٠٠	٨٨	من ١٨٩ إلى ٣٤٣	٤٧×٣٣,٨	٢٨ ربيع أول سنة ١٣٢١ ٢٣ رجب سنة ١٣٢١
١١٢١	٤٠١	٨٧	من ٢٠٢ إلى ٣٣٦	٤٧×٣٣	٦ ربيع ثنى سنة ١٣٢١ ٥ شعبان سنة ١٣٢١
١١٢٢	٤٠٢	٤٤	من ٣٤٥ إلى ٤٣١	٤٦,٥×٣٣	٢٨ رجب سنة ١٣٢١ ١٢ شوال سنة ١٣٢١
١١٢٣	٤٠٣	٣٥	من ٣٦٨ إلى ٤٣٢	٤٧×٣٣,٦	١١ شعبان سنة ١٣٢٢ ١٢ شوال سنة ١٣٢٢
١١٢٤	٤٠٤	١٠٠	من ١ إلى ١٤٥	٤٣,٥×٢٩	١٦ شوال سنة ١٣٢١ ٣ صفر سنة ١٣٢٢

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد المصاحف	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١١٢٥	٤٠٥	١٠٠	من ٢ إلى ١٤٠	٤٣,٤×٢٩	١٦ شوال سنة ١٣٢١ غرة صفر سنة ١٣٢٢
١١٢٦	٤٠٦	١٠٠	من ١٤٧ إلى ٢٨٥	٤٣,٢×٢٩	٩ صفر سنة ١٣٢٢ ١١ جماد ثلثي ١٣٢٢
١١٢٧	٤٠٧	٩٩	من ١٤٢ إلى ٢٧٤	٤٢,٧×٢٩	٩ صفر سنة ١٣٢٢ ٢ جماد آخر ١٣٢٢
١١٢٨	٤٠٨	٧٥	من ٢٨٧ إلى ٣٧٣	٤٣,٨×٢٨,٨	١٨ جماد ثلثي سنة ١٣٢٢ ١٨ شوال سنة ١٣٢٢
١١٢٩	٤٠٩	٨٥	من ٢٧٦ إلى ٣٧٤	٤٣,٨×٢٨,٨	٦ جماد ثلثي سنة ١٣٢٢ ١٧ شوال سنة ١٣٢٢
١١٣٠	٤١٠	١٠٠	من ١ إلى ١٩٥	٤٧,٥×٣٣,٤	غرة ذى القعدة ١٣٢٢ ٨ ربيع آخر ١٣٢٣
١١٣١	٤١١	١٠٠	من ٢ إلى ١٩٤	٤٧,٥×٣٣	غرة ذى القعدة ١٣٢٢ ٨ ربيع ثلثي ١٣٢٣
١١٣٢	٤١٢	٨٧	من ١٩٧ إلى ٣٥٩	٤٦,٢×٣٣	١٠ ربيع ثلثي سنة ١٣٢٣ ٢٢ رمضان سنة ١٣٢٣
١١٣٣	٤١٣	٩٩	من ١٩٦ إلى ٣٦٦	٤٧,٥×٣٣	١١ ربيع ثلثي سنة ١٣٢٣ ٢٩ رمضان سنة ١٣٢٣
١١٣٤	٤١٤	٢٢	من ٣٦١ إلى ٣٩٥	٤٧×٣٣	٥ شوال سنة ١٣٢٣ ٥ القعدة سنة ١٣٢٣
١١٣٥	٤١٥	٢٢	من ٣٦٨ إلى ٣٩٤	٤٧,٢×٣٣	٧ شوال سنة ١٣٢٣ ٥ القعدة سنة ١٣٢٣
١١٣٦	٤١٦	١٠٠	من ١ إلى ١٧٥	٤٨×٣٤	٨ ذى القعدة سنة ١٣٢٣ ١٢ ربيع آخر ١٣٢٤
١١٣٧	٤١٧	٩٩	من ٢ إلى ١٨٠	٤٧,٤×٣٣,٤	١٤ ذى القعدة ١٣٢٣ ٢٠ ربيع ثلثي ١٣٢٤

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١١٣٨	٤١٨	٩٨	من ١٧٧ إلى ٣٥٣	٤٧,٥×٣٣,٣	١٧ ربيع آخر ١٣٢٤ ١١ القعدة سنة ١٣٢٤
١١٣٩	٤١٩	٩٢	من ١٨٢ إلى ٣٥٢	٤٧,٤×٣٣,٥	٢٥ ربيع ثاني سنة ١٣٢٤ ١١ القعدة سنة ١٣٢٤
١١٤٠	٤٢٠	٩٩	من ١ إلى ١٩١	٤٧×٣٣	٢٠ ذي القعدة ١٣٢٤ ٢٣ جماد ثاني ١٣٢٥
١١٤١	٤٢١	١٠٠	من ٢ إلى ١٩٢	٤٧,٨×٣٣,٥	٢٠ ذي القعدة ١٣٢٤ ٢٥ جماد ثاني ١٣٢٥
١١٤٢	٤٢٢	٥٩	من ١٩٣ إلى ٣٠٣	٤٦,٥×٣٣,٨	٢٣ جماد ثاني ١٣٢٥ ٢٥ ذي القعدة ١٣٢٥
١١٤٣	٤٢٣	٥٦	من ١٩٤ إلى ٣٠٢	٤٧×٣٣,٥	٢٤ جماد ثاني ١٣٢٥ ٢٤ ذي القعدة ١٣٢٥
١١٤٤	٤٢٤	٩٩	من ١ إلى ١٤٧	٤٦,٥×٣٣,٣	٢٤ ذي القعدة ١٣٢٥ ٢٩ جماد أول ١٣٢٥
١١٤٥	٤٢٥	١٠٠	من ٢ إلى ١٥٠	٤٧×٣٣,٨	٢٦ القعدة سنة ١٣٢٥ ٩ جماد ثاني ١٣٢٦
١١٤٦	٤٢٦	٩٢	من ١٤٩ إلى ٢٨٣	٤٧×٣٤,٢	٣ جماد ثاني ١٣٢٦ ٥ ذي الحجة ١٣٢٦
١١٤٧	٤٢٧	٩١	من ١٥٢ إلى ٢٨٤	٤٧×٣٣,٦	١٤ جماد أول ١٣٢٦ ٥ ذي الحجة ١٣٢٦
١١٤٨	٤٢٨	٩٩	من ١ إلى ١٥٧	٤٦,٥×٣٣,٢	٥ ذي الحجة سنة ١٣٢٦ ٢٣ رمضان سنة ١٣٢٧
١١٤٩	٤٢٩	١٠٠	من ٢ إلى ١٦٢	٤٧,٥×٣٣,٨	١٤ ذي الحجة ١٣٢٦ ١٦ رمضان سنة ١٣٢٧
١١٥٠	٤٣٠	٢٢	من ١٦٥ إلى ٢٠٩	٤٧,٦×٣٣	٥ شوال سنة ١٣٢٧ ١٥ الحجة ١٣٢٧

رقم مسلم	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١١٥١	٤٣١	٢٩	من ١٦٤ إلى ٢١٠	٤٧,٨×٣٣,٥	٢٧ رمضان سنة ١٣٢٧ ١٦ الحجة سنة ١٣٢٧
١١٥٢	٤٣٢	٩٩	من ١ إلى ١٢٣	٤٦,٦×٣٤	١٩ ذي الحجة ١٣٢٧ ٤ شعبان ١٣٢٨
١١٥٣	٤٣٣	٩٩	من ٢ إلى ١٣٤	٤٧,٥×٣٣,٨	٢٢ الحجة ١٣٢٧ ٢٠ شعبان ١٣٢٨
١١٥٤	٤٣٤	٤٥	من ١٢٥ إلى ١٩٣	٤٧×٣٤	غاية شعبان ١٣٢٨ ٢٩ الحجة ١٣٢٨
١١٥٥	٤٣٥	٤٦	من ١٣٦ إلى ١٩٢	٤٧,٥×٣٣,٥	٢ رمضان ١٣٢٨ ٢٩ الحجة ١٣٢٨

٧- فهرس الشهادات المتنوعة "جديد"

(١٢٩٢-١٣٢٨هـ/ ١٨٧٦-١٩١٠م)

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١١٥٦	١	١٥٨	٩٢	٣٩,٥×٢٨,٥	غرة محرم سنة ١٢٩٣ ٢٢ ربيع أول ١٢٩٦
١١٥٧	٢	١٥٩	٧٧	٣٩×٢٧,٥	١٨ جماد آخر ١٢٩٦ ٦ ربيع ثلثي ١٢٩٨
١١٥٨	٣	١٣٥	٥٤	٤٤,٣×٢٩,٥	غرة ربيع ثلثي ١٢٩٨ ٦ محرم سنة ١٢٩٩
١١٥٩	٤	٤٣	٢٨	٤٣×٣١	١١ صفر سنة ١٣٠٠ ٦ محرم سنة ١٣٠٠
١١٦٠	٥	٨٦	٤٧	٤٢,٥×٣١,٨	٢١ صفر سنة ١٣٠٠ ٢٢ صفر سنة ١٣٠١
١١٦١	٦	١٠٧	١٧٨	٤٢×٣٠	٣ ربيع أول ١٣٠١ ٢٥ شوال ١٣٠١
١١٦٢	٧	١٠٦	١٠٧	٤١,٥×٢٩	غرة لقعدة سنة ١٣٠١ ٢ ربيع أول ١٣٠٢
١١٦٣	٨	١٠٨	١٩٠	٤٣,٥×٢٩	١٤ ربيع أول ١٣٠٢ ٩ شوال سنة ١٣٠٢
١١٦٤	٩	٨٧	١١٥	٤٢,٦×٣٠	١٣ شوال ١٣٠٢ ٤ ربيع أول ١٣٠٣
١١٦٥	١٠	١٠٨	١٥٣	٤٢,٦×٣١	٢٦ ربيع أول ١٣٠٣ ٤ رمضان ١٣٠٣
١١٦٦	١١	٨٨	٩٢	٤١,٥×٢٩,٦	٤ رمضان سنة ١٣٠٤ ٧ محرم سنة ١٣٠٤

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١١٦٧	١٢	٨٠	٨٩	٤١×٣٠	٩ محرم سنة ١٣٠٤ ٤ ربيع ثانی ١٣٠٤
١١٦٨	١٣	٨٨	٩٩	٤١×٢٩	٧ ربيع ثانی ١٣٠٤ ١٢ شوال ١٣٠٤
١١٦٩	١٤	٨٧	٥١	٤١×٣٠	٧ جماد أول ١٣٠٤ ٢٣ رمضان ١٣٠٤
١١٧٠	١٥	٨٨	٩١	٤١×٢٩	٢٠ جماد أول ١٣٠٤ ١٠ صفر سنة ١٣٠٥
١١٧١	١٦	٨٧	٦٧	٤١×٣٠	٩ غرة شوال ١٣٠٤ ٩ ربيع آخر ١٣٠٥
١١٧٢	١٧	٨٨	٩٩	٤٠,١×٣٠	١٧ ربيع آخر ١٣٠٥ ١٦ رجب ١٣٠٥
١١٧٣	١٨	٨٨	٧٦	٤٠×٣٠,٥	٥ رجب ١٣٠٥ ٢١ شعبان ١٣٠٥
١١٧٤	١٩	٨٨	٧٠	٤٠×٣٠	٢٥ شعبان ١٣٠٥ ٢١ شعبان ١٣٠٥
٢١٧٥	٢٠	٨٧	٦١	٤٠×٢٩,٩	١ شوال ١٣٠٥ ٢٧ صفر ١٣٠٦
١١٧٦	٢١	٧٥	٦٤	٤٠×٣٠,٥	١٠ ذی الحجة ١٣٠٦ ١٣ ربيع ثانی ١٣٠٦
١١٧٧	٢٢	٣١	١٩	٤٠×٣٠	١٣ صفر ١٣٠٦ ١٨ ربيع ثانی ١٣٠٦
١١٧٨	٢٣	٨٨	٨٦	٤٠×٢٩,٨	٢٩ ربيع أول ١٣٠٦ غاية جماد ثانی ١٣٠٦
١١٧٩	٢٤	٨٨	١٠٤	٤٠,٥×٣٠,٥	٢٥ جماد ثانی ١٣٠٦ ٢٢ ذی القعدة ١٣٠٦

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١١٨٠	٢٥	٨٧	٦٣	٤٠,٥×٢٩,٥	أول شعبان ١٣٠٦ ٨ صفر ١٣٠٧
١١٨١	٢٦	٨٧	٧٧	٤٠×٢٠	٢٥ ذي القعدة ١٣٠٦ ٢٧ ربيع أول ١٣٠٧
١١٨٢	٢٧	٤٦	٥٥	٤٠,٢×٢٩,٨	٢٥ صفر سنة ١٣٠٧ ٩ غرة جماد أول ١٣٠٧
١١٨٣	٢٨	٨٧	٨٤	٤٠×٢٩	٩ جماد أول ١٣٠٧ ٨ شعبان ١٣٠٧
١١٨٤	٢٩	٨٨	٢٧	٣٩,٦×٢٩,٥	٧ رجب سنة ١٣٠٧ ٢ جماد آخر ١٣٠٧
١١٨٥	٣٠	٨٧	٥٥	٣٩,٧×٢٩,٥	٣ رمضان ١٣٠٧ ١٩ شوال ١٣٠٧
١١٨٦	٣١	٨٧	٧١	٣٩,٨×٢٨,٣	٩ غرة القعدة ١٣٠٧ ١١ محرم ١٣٠٨
١١٨٧	٣٢	٨٨	٨١	٤٠×٢٩,٥	٢٠ القعدة ١٣٠٧ ٢٥ ربيع أول ١٣٠٨
١١٨٨	٣٣	٨٥	٥٩	٤٢×٢٨	١٢ رجب ١٣٠٨ ١١ ربيع ثلثي ١٣٠٨
١١٨٩	٣٤	٨٨	١١٧	٤٢×٢٩,٦	٢٢ جماد أول ١٣٠٨ ٢٥ شعبان ١٣٠٨
١١٩٠	٣٥	٨٨	٦٢	٤٢,١×٢٨	١٩ رجب سنة ١٣٠٨ ١٢ شوال سنة ١٣٠٨
١١٩١	٣٦	٨٧	٢٤	٤٢,١×٢٨	١١ شوال ١٣٠٨ ١٥ ذي القعدة ١٣٠٨
١١٩٢	٣٧	٨٧	٩٤	٤٢,١×٢٨	١٧ شوال ١٣٠٨ ١٧ محرم ١٣٠٩

رقم مستمل	رقم السجل في الوجدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	ابعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
١-١٩٣	٣٨	٨٨	٧٨	٤٢×٢٩	٢٣ الحجة ١٣٠٨ غاية ربيع أول ١٣٠٩
١-١٩٤	٣٩	٧٥	١٠٢	٤٦,٦×٢٢	١٦ صفر ١٣٠٩ ٢٧ جماد أول ١٣٠٩
١١٩٥	٤٠	٢٧	٣٠	٤٢,٩×٢٢,٦	غاية ربيع أول ١٣٠٩ ٢٨ جماد أول ١٣٠٩
١١٩٦	٤١	٨٨	١٠٠	٤٢×٢٨	٢ جماد آخر ١٣٠٩ ١٩ ربيع أول ١٣١٠
١١٩٧	٤٢	٨٨	١٣١	٤٢×٢٨	١٧ جماد أول ١٣٠٩ ١٤ محرم ١٣١٠
١١٩٨	٤٣	٨٨	٧٥	٤٢×٢٨,٥	١٧ جماد آخر ١٣٠٩ ٦ ربيع أول ١٣١٠
١١٩٩	٤٤	٧٦	٩٥	٤٦,٥×٢٢	٦ محرم ١٣١٠ ١١ جماد ثاني ١٣١٠
١٢٠٠	٤٥	٦٨	٤٨	٤٦,٦×٣١,٥	١٦ ربيع ثاني ١٣١٠ ٥ محرم سنة ١٣١١
١٢٠١	٤٦	٨٨	٨١	٤٣×٢٩,٥	١٢ جماد ثاني ١٣١٠ ٥ محرم ١٣١١
١٢٠٢	٤٧	٨٨	٧٣	٤٣×٢٨,٧	١٣ جماد ثاني ١٣١٠ ٢١ القعدة ١٣١١
١٢٠٣	٤٨	٨٨	٩٥	٤٣×٢٨,٥	١٢ جماد آخر ١٣١٠ ١٦ صفر ١٣١١
١٢٠٤	٤٩	٨٨	١٠٠	٤٣×٢٨,٥	٢١ القعدة ١٣١٠ ١٩ ربيع ثاني ١٣١١
١٢٠٥	٥٠	٨٨	١٠٥	٤٣×٢٩,٦	٢٥ ربيع أول ١٣١١ ٢٨ جماد آخر ١٣١١

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٢٠٦	٥١	٥	٢	٤٣×٢٩	٢١ جماد ثاني ١٣١١ ٢١ جماد ثاني ١٣١١
١٢٠٧	٥٢	٨٨	٩٧	٤٦,٥×٣٢	٢٠ جماد ثاني ١٣١١ ١٠ القعدة ١٣١١
١٢٠٨	٥٣	٨٨	١٠٥	٤٦,٥×٣٢	٢٩ جماد آخر ١٣١١ ٥ ذي الحجة ١٣١١
١٢٠٩	٥٤	٨٨	٩٣	٤٧×٣٢	٥ ذي القعدة ١٣١١ ٢ ربيع آخر ١٣١٢
١٢١٠	٥٥	٨٨	٨٣	٤٦,٢×٣٢	٣ ذي الحجة ١٣١١ غرة جماد أول ١٣١٢
١٢١١	٥٦	٦٦	٧٢	٤٦,٣×٣٣,٨	٤ ربيع أول ١٣١٢ ٢ رجب ١٣١٢
١٢١٢	٥٧	٥٩	٥٤	٤٦,٥×٣٣,٥	٤ ربيع آخر ١٣١٢ ٢٩ جماد ثاني ١٣١٢
١٢١٣	٥٨	٨٨	١١٧	٤٧×٣٣	١١ رجب سنة ١٣١٢ ٢٧ الحجة ١٣١٢
١٢١٤	٥٩	٨٨	٩٦	٤٣×٣٠	١٤ رجب ١٣١٢ ١٧ ذي الحجة ١٣١٢
١٢١٥	٦٠	٨٨	٩٢	٤٧,٣×٣٣	١٦ ذي الحجة ١٣١٢ ١٤ جماد أول ١٣١٣
١٢١٦	٦١	٨٨	١٢٠	٤٦,٥×٣٣	١٧ ذي الحجة ١٣١٢ ٦ جماد ثاني ١٣١٣
١٢١٧	٦٢	٧٢	٩٨	٤٧×٣٢,٥	٤ جماد ثاني ١٣١٣ ١٤ رجب ١٣١٣
١٢١٨	٦٣	٨٨	١٥٢	٤٦,٥×٣٣,٥	١٥ رجب سنة ١٣١٢ غرة الحجة ١٣١٣

رقم مسلسل	رقم السجل فى الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
١٢١٩	٦٤	٨٨	١٠٠	٤٦,٨×٣٣	١٥ رجب سنة ١٣١٣ ١٦ شوال سنة ١٣١٣
١٢٢٠	٦٥	٨٨	١١,٣	٤٦,٣×٣٢	٢٥ شوال سنة ١٣١٣ ٢٦ محرم سنة ١٣١٤
١٢٢١	٦٦	٨٨	١٥٤	٤٦,٢×٣٣	١٤ ذى القعدة ١٣١٣ ٢٦ صفر ١٣١٤
١٢٢٢	٦٧	٨٨	١١٩	٤٦,٥×٣٣,٥	٢٤ محرم ١٣١٤ ٩ جماد أول ١٣١٤
١٢٢٣	٦٨	٨٨	١٠٠	٤٧×٣٣,٥	٧ ربيع أول ١٣١٤ ٢٦ جماد أول ١٣١٤
١٢٢٤	٦٩	٨٨	٧٩	٤٢,٧×٢٩,٥	٢٨ ربيع ثانى ١٣١٤ ١٦ رجب ١٣١٤
١٢٢٥	٧٠	٨٢	٥٤	٤٧×٣٣	١٠ جماد أول ١٣١٤ ٢٣ رجب ١٣١٤
١٢٢٦	٧١	٤٠	٧٣	٤٧,٤×٣٢	٢٩ جماد أول ١٣١٤ ٢٥ رجب ١٣١٤
١٢٢٧	٧٢	٨٨	١٥٥	٤٦,٨×٣٣	٢٨ رجب ١٣١٤ ٢٧ شوال ١٣١٤
١٢٢٨	٧٣	٨٨	١٢٢	٤٧×٣٣,٨	٢٨ رجب ١٣١٤ ٥ ذى القعدة ١٣١٤
١٢٢٩	٧٤	٨٨	١١٤	٤٣×٢٩	٢٥ شوال ١٣١٤ ١٠ محرم ١٣١٥
١٢٣٠	٧٥	٨٨	١٨٤	٤٦,٨×٣٢,٣	٥ ذى القعدة ١٣١٤ ١٥ صفر سنة ١٣١٥
١٢٣١	٧٦	٨٨	٩٠	٤٦,٤×٣٢	٢٠ الحجة ١٣١٤ ٤ ربيع ثانى ١٣١٥

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٢٣٢	٧٧	٨٨	١٦٥	٤٧×٣٣,٥	١٨ صفر ١٣١٥ ٢٨ جماد أول ١٣١٥
١٢٣٣	٧٨	٨٨	١٧١	٤٦,٥×٣٣	أول ربيع أول ١٣١٥ ٧ جماد آخر ١٣١٥
١٢٣٤	٧٩	٨٣	٢٠٨	٤٦,٨×٣٣	٢٨ جماد أول ١٣١٥ ٦ شعبان ١٣١٥
١٢٣٥	٨٠	٤٩	٨٩	٤٦,٨×٣٢,٥	٧ جماد ثاني ١٣١٥ ٦ شعبان ١٣١٥
١٢٣٦	٨١	٨٨	٣٠٥	٤٧×٣٣,٥	١٠ شعبان ١٣١٥ ١٩ شوال ١٣١٥
١٢٣٧	٨٢	٨٨	من ٥٨ إلى ٤٣٤	٤٦,٨×٣٣	٢٥ شعبان ١٣١٥ ٨ ذي القعدة ١٣١٥
١٢٣٨	٨٣	٨٨	من ٣٠٧ إلى ٥٠٩	٤٧×٣٣,٥	٢٠ شوال ١٣١٥ ٢١ القعدة ١٣١٥
١٢٣٩	٨٤	٨٨	من ٤٣٦ إلى ٧٨٠	٤٦,٨×٣٣,٨	٢١ القعدة ١٣١٥ ٢٤ محرم ١٣١٦
١٢٤٠	٨٥	٨٨	من ٥١١ إلى ٨٣٩	٤٦,٨×٣٣,٤	٢٣ القعدة ١٣١٥ ٤ صفر ١٣١٦
١٢٤١	٨٦	٨٨	من ٧٨٢ إلى ١٠٧٤	٤٧×٣٣,٤	٢٥ محرم ١٣١٦ ٢٩ ربيع أول ١٣١٦
١٢٤٢	٨٧	٨٨	من ٨٤١ إلى ١١٠٣	٤٧×٣٣,٥	٦ صفر ١٣١٦ ٣ ربيع ثاني ١٣١٦
١٢٤٣	٨٨	١٠٠	من ١٠٧١ إلى ١٣٥٤	٤٦,٨×٣٣	٣٠ ربيع أول ١٣١٦ ٢ جماد ثاني ١٣١٦

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ المسجل الهجري
١٢٤٤	٨٩	٨٨	من ١١٠٥ إلى ١٢٩٥	٤٢,٥×٢٩	٦ ربيع ثانی ١٣١٦ ١٦ جماد أول ١٣١٦
١٢٤٥	٩٠	١٦٠	من ١٣٥٦ إلى ١٦٠٠	٤٧,٦×٣٣,٨	٣ جماد ثانی ١٣١٦ غاية رجب ١٣١٦
١٢٤٦	٩١	٨٨	من ١٢٩٧ إلى ١٥١٥	٤٣,٥×٣٠,٥	١٧ جماد أول ١٣١٦ ١٩ رجب ١٣١٦
١٢٤٧	٩٢	٢٣	من ١٦٠٢ إلى ١٦٣٨	٤٣,٣×٢٩,٥	٤ شعبان ١٣١٦ ١٧ شعبان ١٣١٦
١٢٤٨	٩٣	٣٢	من ١٥١٧ إلى ١٦٣٧	٤٣,٥×٢٩,٥	٢٤ رجب ١٣١٦ ١٧ شعبان ١٣١٦
١٢٤٩	٩٤	٨٨	من ١ إلى ٢٣١	٤١,٥×٣١	١٩ شعبان ١٣١٦ ٦ ذی القعدة ١٣١٦
١٢٥٠	٩٥	٨٨	من ٢ إلى ٢٠٦	٤٣,٥×٣٠,٥	١٩ شعبان ١٣١٦ ٢٩ شوال ١٣١٦
١٢٥١	٩٦	٨٨	من ٢٣٣ إلى ٣٦٩	٤٣,٧×٣٠,٥	٧ ذی القعدة ١٣١٦ ٦ ذی الحجة ١٣١٦
١٢٥٢	٩٧	٨٨	من ٢٠٨ إلى ٤٠٠	٤٣,٢×٣٠,٣	٢ ذی القعدة ١٣١٦ ١٩ ذی الحجة ١٣١٦
١٢٥٣	٩٨	٨٨	من ٣٧١ إلى ٥٥٩	٤٣×٣٠,٢	١٤ ذی الحجة ١٣١٦ ٣٥ محرم سنة ١٣١٧
١٢٥٤	٩٩	٨٨	من ٤٠٢ إلى ٥٦٦	٤٣,٥×٣٠	٢١ الحجة ١٣١٦ ٢٧ محرم ١٣١٧
١٢٥٥	١٠٠	٨٨	من ٥٦١ إلى ٧٨٩	٤٣×٣٠	٢٦ محرم ١٣١٧ ١٩ ربيع أول ١٣١٧
١٢٥٦	١٠١	٨٨	من ٥٦٨ إلى ٧٥٦	٤٣,٥×٣٠	٢٨ محرم ١٣١٧ ١٥ ربيع أول ١٣١٧

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
١٢٥٧	١٠٢	٨٨	من ٧٩١ إلى ١٠١١	٤٧,٢×٣٤	١٩ ربيع أول ١٣١٧ ١٠ جماد أول ١٣١٧
١٢٥٨	١٠٣	٨٨	من ٧٥٨ إلى ٩٨٠	٤٣×٢٩,٥	١٦ ربيع أول ١٣١٧ ٥ جماد أول ١٣١٧
١٢٥٩	١٠٤	٨٨	من ١٠٦٣ إلى ١٣٠٣	٤٧,٣×٣٧,٥	١٣ جماد أول ١٣١٧ ٢٨ رجب ١٣١٧
١٢٦٠	١٠٥	٨٨	من ٩٨٢ إلى ١٢٢٨	٤٧,٣×٣٢,٨	٧ جماد أول ١٣١٧ ١٠ رجب ١٣١٧
١٢٦١	١٠٥ مكرر	٢٧	٤	٤٢,٥×٢٨,٥	٣ رمضان ١٠٧٥ ٨ شوال سنة ١٠٤٣
١٢٦٢	١٠٦	٣٣	من ١٣٠٥ إلى ١٣٨٩	٤٧,٥×٣٢,٥	غرة شعبان ١٣١٧ ٢٨ شعبان ١٣١٧
١٢٦٣	١٠٧	٣٥	من ١٢٣٠ إلى ١٣٩٠	٤٧,٥×٣٢,٥	١٥ رجب ١٣١٧ ٢٨ شعبان ١٣١٧
١٢٦٤	١٠٨	١٠٠	من ١ إلى ٣١٣	٤٧,٥×٣٣	١٢ رمضان ١٣١٧ ٢٥ القعدة ١٣١٧
١٢٦٥	١٠٩	١٠٠	من ٢ إلى ٣٠٠	٤٧,٥×٣٤,٣	٢ رمضان ١٣١٧ ٢٥ القعدة ١٣١٧
١٢٦٦	١١٠	٨٨	من ٤٩٥ إلى ٧٨٩	٤٨×٣٣	٢٧ القعدة ١٣١٧ ١١ محرم ١٣١٨
١٢٦٧	١١١	٨٨	من ٥٠٨ إلى ٧٨٤	٤٨×٣٣,٥	٢٧ القعدة ١٣١٧ ١٤ محرم ١٣١٨
١٢٦٨	١١٢	٨٨	من ٧٩١ إلى ١١٠٩	٤٨×٣٣	١٤ محرم ١٣١٨ ١٨ ربيع أول ١٣١٨

* أربع حجج قديمة التاريخ ومقيدة من أصلها في هذا الدفتر

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
١٢٦٩	١١٣	٨٨	من ٧٨٤ إلى ١٠٩٢	٤٧,٧×٣٤	١٦ محرم ١٣١٨ ٢٠ ربيع أول ١٣١٨
١٢٧٠	١١٤	٨٨	من ١١١١ إلى ١٤٦٥	٤٧×٣٣	٢٢ ربيع أول ١٣١٨ ١٢ جماد أول ١٣١٨
١٢٧١	١١٥	٨٨	من ١٠٩٤ إلى ١١٦١	٤٧,٥×٣٤,٥	٢٤ ربيع أول ١٣١٨ ٩ جماد ثنى ١٣١٨
١٢٧٢	١١٦	١٠٠	من ١١١١ إلى ١٤٦٥	٤٧,٥×٣٤	١٥ جماد ثنى ١٣١٨ ٥ رمضان ١٣١٨
١٢٧٣	١١٧	١٠٠	من ١٠٩١ إلى ١٤٦٤	٤٧,٥×٣٢,٥	١٣ جماد ثنى ١٣١٨ ٣ رمضان ١٣١٨
١٢٧٤	١١٨	٤	من ١٤٦٥ إلى ١٤٧١	٤٧,٥×٣٣,٤	٨ رمضان ١٣١٨ ٩ رمضان ١٣١٨
١٢٧٥	١١٩	١٠٠	من ١ إلى ٣٦٧	٤٧,٣×٣٣	١٠ رمضان ١٣١٨ ٢٥ الحجة ١٣١٨
١٢٧٦	١٢٠	١٠٠	من ٢ إلى ٣٦٨	٤٧,٥×٣٣	١٠ رمضان ١٣١٨ ٢٧ الحجة ١٣١٨
١٢٧٧	١٢١	٨٨	من ٣٦٩ إلى ٦٦٩	٤٨×٣٣,٥	٢٨ الحجة ١٣١٨ غرة ربيع أول ١٣١٩
١٢٧٨	١٢٢	١٠٠	من ٣٧٠ إلى ٦٧٠	٤٧,٧×٣٤	٢٩ الحجة ١٣١٨ غرة ربيع أول ١٣١٩
١٢٧٩	١٢٣	٨٧	من ٦٧١ إلى ٩٣٩	٤٨×٣٣	٧ ربيع أول ١٣١٩ ٢٦ ربيع ثنى ١٣١٩
١٢٨٠	١٢٤	٨٨	من ٦٧٢ إلى ٨٥٤	٤٧,٥×٣٢,٣	٦ ربيع أول ١٣١٩ ١٢ ربيع آخر ١٣١٩
١٢٨١	١٢٥	٨٨	من ٩٤١ إلى ١١١١	٤٧,٦×٣٣,٥	٢٩ ربيع آخر ١٣١٩ ٢٣ جماد ثنى ١٣١٩

رقم مستند	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
١٢٨٢	١٢٦	١٠٠	من ٨٥٦ إلى ١٠٢٦	٤٧,٦×٣٣,٦	١٦ ربيع ثنى ١٣١٩ ٢٠ جماد أول ١٣١٩
١٢٨٣	١٢٧	١٠٠	من ١١٦٣ إلى ١٤٢٧	٤٧,٥×٣٣	٢٦ جماد ثنى ١٣١٩ ٢٢ شعبان ١٣١٩
١٢٨٤	١٢٨	١٠٠	من ١٠٢٨ إلى ١٤٣٠	٤٨×٣٤,٢	٢٦ جماد أول ١٣١٩ ٢٣ شعبان ١٣١٩
١٢٨٥	١٢٩	٣٤	من ١٤٢٩ إلى ١٥١٩	٤٧,٨×٣٣,٦	٢٦ شعبان ١٣١٩ ٣٠ رمضان ١٣١٩
١٢٨٦	١٣٠	٣١	من ١٤٣٢ إلى ١٥٢٠	٤٨×٣٤	٢٦ شعبان ١٣١٩ ٢٠ رمضان ١٣١٩
١٢٨٧	١٣١	٨٧	من ١ إلى ٣٠٩	٤٨,٥×٣٤	٢١ رمضان ١٣١٩ ٧ ذى الحجة ١٣١٩
١٢٨٨	١٣٢	٨٧	من ٢ إلى ٣٠٨	٤٧,٧×٣٣,٦	٢٢ رمضان ١٣١٩ ١٤ ذى الحجة ١٣١٩
١٢٨٩	١٣٣	٨٨	من ٣١١ إلى ٥٧٧	٤٧,٨×٣٣,٥	١٥ ذى الحجة ١٣١٩ ٤ صفر ١٣٢٠
١٢٩٠	١٣٤	٨٧	من ٣١٠ إلى ٥٧٨	٤٨×٣٣,٦	١٥ ذى الحجة ١٣١٩ ٥ صفر ١٣٢٠
١٢٩١	١٣٥	٨٨	من ٥٧٩ إلى ٨٣٥	٤٧,٨×٣٤,٣	٩ صفر ١٣٢٠ ٢٤ ربيع أول ١٣٢٠
١٢٩٢	١٣٦	٨٧	من ٥٨٠ إلى ٨٠٦	٤٧,٧×٣٤	١٠ صفر ١٣٢٠ ٢٩ ربيع أول ١٣٢٠
١٢٩٣	١٣٧	٨٨	من ٨٣٧ إلى ١٠٨٩	٤٧,٦×٣٣	٢٩ ربيع أول ١٣٢٠ ٢٣ جماد أول ١٣٢٠
١٢٩٤	١٣٨	٨٨	من ٨٠٨ إلى ١٠٧٦	٤٨×٣٤	غرة ربيع ثنى ١٣٢٠ ٢٠ جماد أول ١٣٢٠

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
١٢٩٥	١٣٩	٨٨	من ١٠٩٩ إلى ١٣٧٨	٤٨×٣٣,٥	٢٦ جماد أول ١٣٢٠ ٢٦ رجب ١٣٢٠
١٢٩٦	١٤٠	٨٨	من ١٠٨٧ إلى ١٣٧٨	٤٧,٢×٣٣,٣	٢٣ جماد أول ١٣٢٠ ٢٦ رجب ١٣٢٠
١٢٩٧	١٤١	٨٢	من ١٣٨١ إلى ١٦٤٣	٤٨×٣٤	غاية رجب ١٣٢٠ ٢٩ رمضان ١٣٢٠
١٢٩٨	١٤٢	٧٧	من ١٣٨٠ إلى ١٦٤٤	٤٧×٣٤	غاية رجب ١٣٢٠ ٢٩ رمضان ١٣٢٠
١٢٩٩	١٤٣	٨٧	من ١ إلى ٣٠٥	٤٧×٣٣	٧ شوال ١٣٢٠ ٣ الحجة ١٣٢٠
١٣٠٠	١٤٤	٨٧	من ٢ إلى ٣٠٠	٤٨×٣٣	٧ شوال ١٣٢٠ ٣ الحجة ١٣٢٠
١٣٠١	١٤٥	٨٨	من ٣٠٧ إلى ٥٥٧	٤٨×٣٤	٦ الحجة ١٣٢٠ ٢٨ محرم ١٣٢١
١٣٠٢	١٤٦	٨٧	من ٣٠٢ إلى ٥٧٢	٤٧,٨×٣٣	٦ الحجة ١٣٢٠ ٢٨ محرم ١٣٢١
١٣٠٣	١٤٧	٨٧	من ٥٥٩ إلى ٧٧٢	٤٧,٨×٣٣,٥	غرة صفر ١٣٢١ ١٠ ربيع أول ١٣٢١
١٣٠٤	١٤٨	٨٧	من ٥٧٤ إلى ٧٧٤	٤٧,٧×٣٣	١٧ محرم ١٣٢١ ٥ ربيع أول ١٣٢١
١٣٠٥	١٤٩	٨٧	من ٧٧٣ إلى ١٠٥٣	٤٨×٣٣,٥	١٥ ربيع أول ١٣٢١ ٢٤ ربيع ثاني ١٣٢١
١٣٠٦	١٥٠	٨٧	من ٧٧٤ إلى ١٠٥٣	٤٧,٩×٣٢,٦	١٤ ربيع أول ١٣٢١ ٤ جماد أول ١٣٢١
١٣٠٧	١٥١	٨٧	من ١٠٥٥ إلى ١٣١٩	٤٧,٥×٣٣	غرة جماد أول ١٣٢١ ٢٥ جماد ثاني ١٣٢١

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ السجل الهجرى
١٣٠٨	١٥٢	٨٧	من ١٠٥٤ إلى ١٣٢٠	٤٨×٣٣,٥	٧ جماد أول ١٣٢١ ٢٥ جماد ثاني ١٣٢١
١٣٠٩	١٥٣	٨٧	من ١٣١٢ إلى ١٥٧١	٤٧,٥×٣٢,٧	غرة رجب ١٣٢١ ١٨ شعبان ١٣٢١
١٣١٠	١٥٤	٨٧	من ١٣٢٢ إلى ١٦١٠	٤٧,٥×٣٣,٥	أول رجب ١٣٢١ ٢٥ شعبان ١٣٢١
١٣١١	١٥٥	٤٨	من ١٥٨١ إلى ١٧٦٣	٤٧,٥×٣٣,٥	٢١ شعبان ١٣٢١ ١٢ شوال ١٣٢١
١٣١٢	١٥٦	٤٧	من ١٦١٢ إلى ١٧٦٤	٤٧,٢×٣٣,٤	٢٨ شعبان ١٣٢١ ١٢ شوال ١٣٢١
١٣١٣	١٥٧	٢٨	٦	٤٨×٣٣,٥	١٨ شعبان ١٣٢١ ٤ شوال ١٣٢١
١٣١٤	١٥٨	١٠٠	من ١ إلى ٢٥٣	٤٤,٥×٢٨,٥	١٥ شوال ١٣٢١ ٤ الحجة ١٣٢١
١٣١٥	١٥٩	١٠٠	من ٢ إلى ٢٣٨	٤٣,٨×٢٩,٣	١٥ شوال ١٣٢١ ٤ الحجة ١٣٢١
١٣١٦	١٦٠	١٠٠	من ٢٥٥ إلى ٤٧٧	٤٣,٥×٢٩	٨ الحجة ١٣٢١ ١٢ محرم ١٣٢٢
١٣١٧	١٦١	١٠٠	من ٤٤٠ إلى ٤٧٢	٤٤,٢×٣٠	٨ الحجة ١٣٢١ ١٢ محرم ١٣٢٢
١٣١٨	١٦٢	١٠٠	من ٤٧٩ إلى ٦٧٩	٤٤,٥×٢٩,٥	١٦ محرم ١٣٢٢ ١١ صفر ١٣٢٢
١٣١٩	١٦٣	١٠٠	من ٤٧٤ إلى ٦٨٤	٤٤,٦×٢٩,٥	١٦ محرم ١٣٢٢ ١٤ صفر ١٣٢٢

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشادية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ المسجل الهجري
١٣٢٠	١٦٤	١٠٠	من ٦٨١ إلى ٩٣٣	٤٤,٤×٢٩,٥	١٧ صفر ١٣٢٩ ٢٤ ربيع أول ١٣٢٩
١٣٢١	١٦٥	١٠٠	من ٦٨٦ إلى ٩٤٨	٤٤×٢٩	١٨ صفر ١٣٢٢ ٢٩ ربيع أول ١٣٢٢
١٣٢٢	١٦٦	١٠٠	من ٩٣٥ إلى ١١٤٣	٤٤,٦×٢٩	٢٨ ربيع أول ١٣٢٢ ٣ جماد أول ١٣٢٢
١٣٢٣	١٦٧	١٠٠	من ٩٥٠ إلى ١١٨٦	٤٤×٢٨,٥	٥ ربيع ثلثي ١٣٢٢ ١٢ جماد أول ١٣٢٢
١٣٢٤	١٦٨	١٠٠	من ١١٤٥ إلى ١٤١٣	٤٤,٢×٢٩	٧ جماد أول ١٣٢٢ ٢٠ جماد ثلثي ١٣٢٢
١٣٢٥	١٦٩	١٠٠	من ١١٨٨ إلى ١٤٥٢	٤٤×٢٩,٥	١٦ جماد أول ١٣٢٢ ٢ رجب ١٣٢٢
١٣٢٦	١٧٠	٨٨	من ١٤١٥ إلى ١٧٤٣	٤٨×٣٤	٢٧ جماد ثلثي ١٣٢٢ ٢٢ شعبان ١٣٢٢
١٣٢٧	١٧١	٨٨	من ١٤٥٤ إلى ١٧٧٤	٤٨×٣٤	٥ رجب ١٣٢٢ ٢٩ شعبان ١٣٢٢
١٣٢٨	١٧٢	٨٢	من ١٧٤٥ إلى ٢٠٣٧	٤٧,٥×٣٢,٥	٢٧ شعبان ١٣٢٢ ٢١ شوال ١٣٢٢
١٣٢٩	١٧٣	٩٩	من ١٧٧٦ إلى ٢٠٣٦	٤٤,٥×٢٩	٢ رمضان ١٣٢٢ ٢١ شوال ١٣٢٢
١٣٣٠	١٧٤	١٠	٦	٤٨×٣٣,٦	١٤ صفر ١٣٢٢ ١٩ جماد ثلثي ١٣٢٢
١٣٣١	١٧٥	١٠٠	من ١ إلى ٢٧١	٤٨,٢×٣٢,٥	٢٧ شوال ١٣٢٢ ٨ الحجة ١٣٢٢
١٣٣٢	١٧٦	١٠٠	من ٢ إلى ٣٠٢	٤٨,٥×٣٢,٦	٢٧ شوال ١٣٢٢ ١٥ الحجة ١٣٢٢

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٣٣٣	١٧٧	١٠٠	من ٢٧٣ إلى ٥٢٩	٤٨×٣٣,٥	١٥- الحجة ١٣٢٢ ١٧- محرم ١٣٢٣
١٣٣٤	١٧٨	١٠٠	من ٣٠٤ إلى ٥٥٤	٤٨,٥×٣٣	١٩- الحجة ١٣٢٢ ١٩- محرم ١٣٢٣
١٣٣٥	١٧٩	٨٨	من ٥٣١ إلى ٧٢٥	٤٧,٣×٣٤,٢	٢٣- محرم ١٣٢٣ ٢٠- صفر ١٣٢٣
١٣٣٦	١٨٠	٨٧	من ٥٥٦ إلى ٧٦٨	٤٧,٣×٣٢,٥	٢٣- محرم ١٣٢٣ ٢٠- صفر ١٣٢٣
١٣٣٧	١٨١	١٠٠	من ٧٢٧ إلى ١٠٦٥	٤٨,٥×٣٤	٢- ربيع أول ١٣٢٢ ١٩- ربيع ثاني ١٣٢٣
١٣٣٨	١٨٢	١٠٠	من ٧٧٠ إلى ١٠٧٠	٤٨,٩×٣٤,٥	٢٩- صفر ١٣٢٣ ٢١- ربيع ثاني ١٣٢٣
١٣٣٩	١٨٣	١٠٠	من ١٠٦٧ إلى ١٣٩٣	٤٨,٤×٣٣,٥	٢٣- ربيع ثاني ١٣٢٣ ٢١- جماد ثاني ١٣٢٣
١٣٤٠	١٨٤	١٠٠	من ١٠٧٢ إلى ١٣٨٨	٤٨×٣٤,٢	٢٣- ربيع ثاني ١٣٢٣ ٢٠- جماد ثاني ١٣٢٣
١٣٤١	١٨٥	١٠٠	من ١٣٩٥ إلى ١٦٨١	٤٨,٢×٣٤	٢٨- جماد ثاني ١٣٢٣ ٦- شعبان ١٣٢٣
١٣٤٢	١٨٦	١٠٠	من ١٣٩٠ إلى ١٦٧٢	٤٨×٣٤,٥	٢٢- جماد ثاني ١٣٢٣ ٢٥- رجب ١٣٢٣
١٣٤٣	١٨٧	١٠٠	من ١٦٨٢ إلى ١٩١٧	٤٨×٣٣,٨	١٠- شعبان ١٣٢٣ ١٢- رمضان ١٣٢٣
١٣٤٤	١٨٨	١٠٠	من ١٦٧٤ إلى ١٩٨٢	٤٨,٥×٣٣	١٠- شعبان ١٣٢٣ ٢٨- رمضان ١٣٢٣
١٣٤٥	١٨٩	٨٧	من ١٩١٩ إلى ٢١٨٩	٤٨×٣٤	١٨- رمضان ١٣٢٣ ٥- ذي القعدة ١٣٢٣

رقم مسلسل	رقم التسجيل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد التسجيل	تاريخ التسجيل الهجري
١٣٤٦	١٩٠	٥٧	من ١٩٨٤ إلى ٢١٨٨	٤٨,٥×٣٣,٥	٦ شوال ١٣٢٣ ٥ القعدة ١٣٢٣
١٣٤٧	١٩١	٤	١	٤٧,٥×٣٤	٢١ ربيع ١٣٢٣ ٢ جماد آخر ١٠٧٦
١٣٤٨	١٩٢	١٠٠	من ١ إلى ٢٨٣	٤٨,٥×٣٣	٨ ذى القعدة ١٣٢٣ ٢٧ الحجة ١٣٢٣
١٣٤٩	١٩٣	١٠٠	من ٢ إلى ٣٠٦	٤٨,٥×٣٣	٦ ذى القعدة ١٣٢٣ ٢٦ الحجة ١٣٢٣
١٣٥٠	١٩٤	١٠٠	من ٢٨٥ إلى ٥٧٥	٤٨,٢×٣٢,٦	٢ محرم ١٣٢٤ ٢ صفر ١٣٢٤
١٣٥١	١٩٥	١٠٠	من ٣٠٨ إلى ٦١٢	٤٨,٥×٣٣	٣ محرم ١٣٢٤ ٣ صفر ١٣٢٤
١٣٥٢	١٩٦	١٠٠	من ٥٧٧ إلى ٨٥٥	٤٨,٥×٣٤	٤ صفر ١٣٢٤ ٨ ربيع أول ١٣٢٤
١٣٥٣	١٩٧	١٠٠	من ٦١٤ إلى ٩٣٠	٤٩×٣٣,٥	٦ صفر ١٣٢٤ ٢١ ربيع أول ١٣٢٤
١٣٥٤	١٩٨	١٠٠	من ٨٥٧ إلى ١٢٤٥	٤٩×٣٤	١٣ ربيع أول ١٣٢٤ ٢٧ ربيع ثاني ١٣٢٤
١٣٥٥	١٩٩	١٠٠	من ٩٣٢ إلى ١١٧٠	٤٨,٥×٣٣,٥	٢٢ ربيع أول ١٣٢٤ غرة جماد أول ١٣٢٤
١٣٥٦	٢٠٠	١٠٠	من ١٢٤٧ إلى ١٤١١	٤٨,٤×٣٣,٥	٤ جماد أول ١٣٢٤ ٣ جماد ثاني ١٣٢٤
١٣٥٧	٢٠١	١٠٠	من ١٤١١ إلى ١٦٩٣	٤٨,٥×٣٣	٦ جماد ثاني ١٣٢٤ ١٤ رجب ١٣٢٤

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الانشائية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٣٥٨	٢٠٢	١٠٠	من ١٤١١ إلى ١٦٩٢	٤٨,٥×٣٢	٦ جمادى ثانياً ١٣٢٤ ١٤ رجب ١٣٢٤
١٣٥٩	٢٠٣	١٠٠	من ١٤٩٨ إلى ١٧٨٤	٤٨,٥×٣٢,٥	١٤ جمادى ثانياً ١٣٢٤ ١٣٢٤ غرة شعبان
١٣٦٠	٢٠٤	١٠٠	من ١٦٩٥ إلى ١٩١٣	٤٨,٢×٣٣	١٥ رجب ١٣٢٤ ٢٨ شعبان ١٣٢٤
١٣٦١	٢٠٥	١٠٠	من ١٧٨٦ إلى ٢١٣٢	٤٨,٥×٣٢,٥	شعبان ١٣٢٤ ٨ شوال سنة ١٣٢٤
١٣٦٢	٢٠٦	١٠٠	من ١٩٤٥ إلى ٢٢٥٥	٤٨,٥×٣٣,٥	غاية شعبان ١٣٢٤ ٢٦ شوال ١٣٢٤
١٣٦٣	٢٠٧	٥	من ٢١٣٤ إلى ٢٤١٦	٤٨,٥×٣٣,٥	٦ شوال ١٣٢٤ ١٤ القعدة ١٣٢٤
١٣٦٤	٢٠٨	٦٠	من ٢٢٥٧ إلى ٢٤١٥	٤٨,٥×٣٤	غرة القعدة ١٣٢٤ ١٤ القعدة ١٣٢٤
١٣٦٥	٢٠٩	٣١	٣	٤٨,٥×٣٣	٢٧ رجب ١٣٢٤ ٢ شعبان ١٣٢٤
١٣٦٦	٢١٠	١٠٠	من ١ إلى ٣٢٣	٤٨,٢×٣٣	١٨ ذى القعدة ١٣٢٤ ٥ محرم سنة ١٣٢٥
١٣٦٧	٢١١	١٠٠	من ٢ إلى ٣٤٢	٤٨,٥×٣٤	١٣ القعدة ١٣٢٤ ١١ محرم ١٣٢٥
١٣٦٨	٢١٢	١٠٠	من ٣٣٥ إلى ٦١٩	٤٨×٣٣	٨ محرم ١٣٢٥ ١٣ صفر ١٣٢٥
١٣٦٩	٢١٣	١٠٠	من ٣٤٤ إلى ٦٥٠	٤٨×٣٣	١٢ محرم ١٣٢٥ ٢٠ صفر ١٣٢٥

السجل لقيد الحجج القديمة بناء على تصريح نظارة الحفافية.

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ السجل الهجري
١٣٧٠	٢١٤	١٠٠	من ٦٢١ إلى ٩١٣	٤٧,٨×٣٤	١٧ صفر ١٣٢٥ ١٥ ربيع أول ١٣٢٥
١٣٧١	٢١٥	١٠٠	من ٦٥٢ إلى ٩١٦	٤٩×٤٣,٥	٢٤ صفر ١٣٢٥ ٢٢ ربيع أول ١٣٢٥
١٣٧٢	٢١٦	١٠٠	من ٩١٥ إلى ١٢٢٩	٤٨,٣×٣٣	٢١ ربيع أول ١٣٢٥ ٢ جماد أول ١٣٢٥
١٣٧٣	٢١٧	١٠٠	من ٩١٨ إلى ١٢٣٦	٤٧,٥×٣٣,٨	٢٥ ربيع أول ١٣٢٥ ٦ جماد أول ١٣٢٥
١٣٧٤	٢١٨	١٠٠	من ١٢٣١ إلى ١٤٨١	٤٧,٣×٣٣,٥	٦ جماد أول ١٣٢٥ ١١ جماد ثاني ١٣٢٥
١٣٧٥	٢١٩	١٠٠	من ١٢٣٨ إلى ١٥٥٠	٤٧,٥×٣٤,٥	٩ جماد أول ١٣٢٥ ١٧ جماد ثاني ١٣٢٥
١٣٧٦	٢٢٠	١٠٠	من ١٤٨٣ إلى ١٨٣١	٤٨,٥×٣٣,٣	١٧ جماد ثاني ١٣٢٥ ٩ شعبان ١٣٢٥
١٣٧٧	٢٢١	١٠٠	من ١٥٥٢ إلى ١٨٠٨	٤٨×٣٤	٢٠ جماد ثاني ١٣٢٥ ٩ شعبان ١٣٢٥
١٣٧٨	٢٢٢	١٠٠	من ١٨٤٣ إلى ٣١٦٥	٤٧,٥×٣٣	١٤ شعبان ١٣٢٥ ١١ شوال ١٣٢٥
١٣٧٩	٢٢٣	١٠٠	من ١٨١٠ إلى ٢١٣٦	٤٨×٣٤	١٤ شعبان ١٣٢٥ ١٠ شوال ١٣٢٥
١٣٨٠	٢٢٤	٩٩	من ٢١٦٧ إلى ٢٤٣٥	٤٧,٥×٣٣	١٤ شوال ١٣٢٥ ١٩ ذي القعدة ١٣٢٥
١٣٨١	٢٢٥	١٠٠	من ٢١٣٨ إلى ٢٤١٨	٤٧,٥×٣٣	١٣ شوال ١٣٢٥ ١٧ ذي القعدة ١٣٢٥

رقم متسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
١٣٨٢	٢٢٦	٣٠	من ٢٤٣٧ إلى ٢٥٠٧	٤٨×٣٤	٢٤ القعدة ١٣٢٥ ٢٦ القعدة ١٣٢٥
١٣٨٣	٢٢٧	٣٨	من ٢٤٢٠ إلى ٢٥٠٤	٤٨×٣٣,٥	١٩ ذى القعدة ١٣٢٥ ٢٦ ذى القعدة ١٣٢٥
١٣٨٤	٢٢٨	١٤	٧	٤٧,٥×٣٣,٥	٢٣ رمضان ١٣٢٥ ٢٣ رمضان ١٣٢٥
١٣٨٥	٢٢٩	١٠٠	من ١ إلى ٢١٥	٤٧,٧×٣٣,٥	٢٥ القعدة ١٣٢٥ ١٣ محرم ١٣٢٦
١٣٨٦	٢٣٠	١٠٠	من ٢ إلى ٢٨٦	٤٧,٥×٣٤	٢٨ القعدة ١٣٢٥ ١١ محرم ١٣٢٦
١٣٨٧	٢٣١	٩٩	من ٣١٧ إلى ٤٢٥	٤٧×٣٣,٦	١٥ محرم ١٣٢٦ ٢٠ صفر ١٣٢٦
١٣٨٨	٢٣٢	١٠٠	من ٩٨٨ إلى ١٠٨٦	٤٧×٣٣,٥	١٥ محرم ١٣٢٦ ١٨ صفر ١٣٢٦
١٣٨٩	٢٣٣	١٠٠	من ٦٣٧ إلى ٩٢٥	٤٧,٨×٣٤	٢٦ صفر ١٣٢٦ ٢٥ ربيع أول ١٣٢٦
١٣٩٠	٢٣٤	١٠٠	من ٥٨٨ إلى ٨٢٦	٤٧,٥×٣٣,٥	٢١ صفر ١٣٢٦ ٢٧ ربيع أول ١٣٢٦
١٣٩١	٢٣٥	١٠٠	من ٩٢٧ إلى ١١٨٥	٤٧×٣٥	٢٩ ربيع أول ١٣٢٦ ٧ جماد أول ١٣٢٦
١٣٩٢	٢٣٦	١٠٠	من ٨٢٨ إلى ١١٧٨	٤٧×٣٣,٥	٢ ربيع ثنى ١٣٢٦ ٢٩ ربيع ثنى ١٣٢٦
١٣٩٣	٢٣٧	٩٩	من ١١٨٧ إلى ١٥٠٧	٤٧,٥×٣٤,٢	١٠ جماد أول ١٣٢٦ ٢٤ جماد ثنى ١٣٢٦

سجل لقيد الحجج القديمة بتصريح من نظارة الحقائق.

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٣٩٤	٢٣٨	٩٩	من ١١٨٠ إلى ١٤٧٠	٤٧,٥ × ٣٤	٥ جماد أول ١٣٢٦ ٢٤ جماد ثاني ١٣٢٦
١٣٩٥	٢٣٩	١٠٠	من ١٥٠٩ إلى ١٧٨٧	٤٧,٦ × ٣٤,٣	٢٨ جماد ثاني ١٣٢٦ ٥ شعبان ١٣٢٦
١٣٩٦	٢٤٠	١٠٠	من ١٤٧٢ إلى ١٧٨٤	٤٨,٥ × ٣٣,٣	١٧ جماد ثاني ١٣٢٦ ٣ شعبان ١٣٢٦
١٣٩٧	٢٤١	١٠٠	من ١٧٨٩ إلى ١٩٧٧	٤٨,٥ × ٣٤	٧ شعبان ١٣٢٦ ٩ رمضان ١٣٢٦
١٣٩٨	٢٤٢	١٠٠	من ١٧٨٦ إلى ٢٠٨٤	٤٧,٤ × ٣٤	٦ شعبان ١٣٢٦ ١٠ رمضان ١٣٢٦
١٣٩٩	٢٤٣	١٠٠	من ١٩٧٩ إلى ٢٣١١	٤٧ × ٣٤,٤	١٢ رمضان ١٣٢٦ ٢٥ شوال ١٣٢٦
١٤٠٠	٢٤٤	١٠٠	من ٢٠٨٦ إلى ٢٣٥٠	٤٧,٥ × ٣٣,٥	١٥ رمضان ١٣٢٦ غاية شوال ١٣٢٦
١٤٠١	٢٤٥	١٠٠	من ٢٣١٣ إلى ٢٥٧٩	٤٧,٥ × ٣٣,٥	٢٨ شوال ١٣٢٦ غاية القعدة ١٣٢٦
١٤٠٢	٢٤٦	٩٠	من ٢٣٥٢ إلى ٢٦٤٨	٤٧,٢ × ٣٣	٢٩ شوال ١٣٢٦ ٦ ذى الحجة ١٣٢٦
١٤٠٣	٢٤٧	٢٨	من ٢٥٨١ إلى ٢٦٤٩	٤٧,٥ × ٣٣,٦	٣ ذى الحجة ١٣٢٦ ٧ ذى الحجة ١٣٢٦
١٤٠٤	٢٤٨	٤٤	٣	٤٧ × ٣٤,٥	٢٨ محرم ١٠٥٩ ١٥ محرم ١٠٦٠
١٤٠٥	٢٤٩	١٠٠	من ١ إلى ٢٨١	٤٧,٧ × ٣٤,٥	١٨ ذى الحجة ١٣٢٦ ١٨ محرم ١٣٢٧

* سجل لفيد الحجج القنبوية.

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
١٤٠٦	٢٥٠	١٠٠	من ٢ إلى ٣١٢	٤٧×٣٤	١٨ الحجة ١٣٢٦ ٢٥ محرم ١٣٢٧
١٤٠٧	٢٥١	١٠٠	من ٢٨٣ إلى ٥٧٤	٤٨,٥×٣٣,٥	٢٢ محرم ١٣٢٧ ٢٢ صفر ١٣٢٧
١٤٠٨	٢٥٢	٩٩	من ٣١٤ إلى ٦٨٠	٤٧,٥×٣٤	٢٤ محرم ١٣٢٧ ٨ ربيع أول ١٣٢٧
١٤٠٩	٢٥٣	١٠٠	من ٥٤٩ إلى ٨٨٣	٤٨,٢×٣٣,٤	٢٤ صفر ١٣٢٧ ٩ ربيع ثنى ١٣٢٧
١٤١٠	٢٥٤	٩٩	من ٦٨٢ إلى ١٠٢٠	٤٩,٥×٣٣,٤	٩ ربيع أول ١٣٢٧ ٢٨ ربيع ثنى ١٣٢٧
١٤١١	٢٥٥	١٠٠	من ٨٨٥ إلى ١٢٣٩	٤٨,٦×٣٤	١١ ربيع ثنى ١٣٢٧ ١٩ جماد أول ١٣٢٧
١٤١٢	٢٥٦	١٠٠	من ١٠٢٢ إلى ١٣٠٤	٤٨,٢×٣٢,٨	٢ جماد أول ١٣٢٧ ١٢ جماد ثنى ١٣٢٧
١٤١٣	٢٥٧	١٠٠	من ١٢٤١ إلى ١٥٢٧	٤٨,٣×٣٣,٥	٢١ جماد أول ١٣٢٧ ٣ رجب ١٣٢٧
١٤١٤	٢٥٨	١٠٠	من ١٣٠٦ إلى ١٦٧٨	٤٨,٧×٣٣	١١ جماد ثنى ١٣٢٧ ٢٨ رجب ١٣٢٧
١٤١٥	٢٥٩	٩٩	من ١٥٢٩ إلى ١٧٦٩	٤٨,٤×٣٤,٦	٥ رجب ١٣٢٧ ١٢ شعبان ١٣٢٧
١٤١٦	٢٦٠	١٠٠	من ١٦٨٠ إلى ٢٠٠٤	٤٨,٢×٣٣,٣	٢٨ رجب ١٣٢٧ ١١ رمضان ١٣٢٧
١٤١٧	٢٦١	١٠٠	من ١٧٧١ إلى ٢٠٨٣	٤٨,٣×٣٤,٣	١٦ شعبان ١٣٢٧ ١٢ شوال ١٣٢٧
١٤١٨	٢٦٢	٩٩	من ٢٠٠٦ إلى ٢٣٠٠	٤٨,٧×٣٤	١٣ رمضان ١٣٢٧ ٢ ذى القعدة ١٣٢٧

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٤١٩	٢٦٣	١٠٠	من ٢٠٨٥ إلى ٢٤٧١	٤٨,٣×٣٣,٤	١٦ شوال ١٣٢٧ ٢٨ القعدة ١٣٢٧
١٤٢٠	٢٦٤	٩٩	من ٢٣٠٢ إلى ٢٥٧٤	٤٨,٥×٣٣,٢	١٢ شوال ١٣٢٧ ٣ ذى الحجة
١٤٢١	٢٦٥	٥٨	من ٢٤٧٣ إلى ٢٦٤١	٤٨,٣×٣٤	٢١ القعدة ١٣٢٧ ١٧ ذى الحجة ١٣٢٧
١٤٢٢	٢٦٦	٢٤	من ٢٥٧٦ إلى ٢٦٥٠	٤٨,٣×٣٣,٥	غرة الحجة ١٣٢٧ ١٧ ذى الحجة ١٣٢٧
١٤٢٣	٢٦٧	٩١	٩	٤٨×٣٣,٥	١٨ شوال ١١٤٨ آخر جماد أول ٩٤٩*
١٤٢٤	٢٦٨	١٠٠	من ١ إلى ٢٨٣	٤٩×٣٣,٥	١٧ الحجة ١٣٢٧ ٢٨ محرم ١٣٢٨
١٤٢٥	٢٦٩	٩٩	من ٢ إلى ٤٠٦	٤٨×٣٣,٨	٢٠ الحجة ١٣٢٧ ٥ صفر ١٣٢٨
١٤٢٦	٢٧٠	١٠٠	من ٢٨٥ إلى ٦٩١	٤٨×٣٣,٥	٢٥ محرم ١٣٢٨ ١٧ ربيع أول ١٣٢٨
١٤٢٧	٢٧١	٩٩	من ٤٠٨ إلى ٦٨٦	٤٨×٣٣,٨	٢٩ محرم ١٣٢٨ ٢٧ ربيع أول ١٣٢٨
١٤٢٨	٢٧١ مكرر	١	١	٤٨,٣×٣٤	١٨ صفر ١٣٢٨
١٤٢٩	٢٧٢	١٠٠	من ٦٩٣ إلى ١٠٦٧	٤٧,٨×٣٥	٤ ربيع أول ١٣٢٨ ٣ جماد أول ١٣٢٨
١٤٣٠	٢٧٣	٩٩	من ٦٨٨ إلى ١٠١٦	٤٨,٩×٣٢,٨	١٥ ربيع أول ١٣٢٨ ٢٨ ربيع ثنى ١٩٢٨

* وثيقة قديمة معاد قيدها للمرة الثالثة فهي "مثال المثال".

** وثيقة واحدة بالتركية تصديق على عقد زواج بولنتو عباس حلمي الثاني على فخر امخدرات عصمتلو جلادادان حاج افندي ورسم انتقال سماحة القاضي لمرأية عابدين ه جنهات.

رقم مسلسل	رقم التمجيد في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٤٣١	٢٧٤	٩٩	من ١٠٦٩ إلى ١٤١١	٤٨×٣٣,٨	٢ جماد أول ١٣٢٨ ٩ جماد ثاني ١٣٢٨
١٤٣٢	٢٧٥	٩٩	من ١٠١٨ إلى ١٣٧٨	٤٨×٣٤,٥	٢٧ ربيع ثاني ١٣٢٨ ٩ جماد ثاني ١٣٢٨
١٤٣٣	٢٧٦	١٠٠	من ١٤١٣ إلى ١٦٨٣	٤٨×٣٤,٥	١٩ جماد ثاني ١٣٢٨ ١٧ رجب ١٣٢٨
١٤٣٤	٢٧٧	٩٩	من ١٣٨٠ إلى ١٧٧٢	٤٨×٣٤,٥	٧ جماد ثاني ١٣٢٨ ٢ شعبان ١٣٢٨
١٤٣٥	٢٧٨	٩٩	من ١٦٨٥ إلى ٢٠٣٩	٤٨×٣٣,٥	١٩ رجب ١٣٢٨ ٢ رمضان ١٣٢٨
١٤٣٦	٢٧٩	١٠٠	من ١٧٧٤ إلى ٢٠٩٠	٤٧,٧×٣٥	٢٨ رجب ١٣٢٨ ١٧ رمضان ١٣٢٨
١٤٣٧	٢٨٠	٩٩	من ٢٠٤١ إلى ٢٤١١	٤٨×٣٣,٥	١٠ رمضان ١٣٢٨ ٦ ذى القعدة ١٣٢٨
١٤٣٨	٢٨١	١٠٠	من ٢٠٩٢ إلى ٢٣٥٤	٤٨×٣٤,٥	١٦ رمضان ١٣٢٨ ٢٨ شوال ١٣٢٨
١٤٣٩	٢٨٢	١٠٠	من ٢٤١٣ إلى ٢٧١٥	٤٧,٧×٣٤	٦ ذى القعدة ١٣٢٨ ٢٢ الحجة ١٣٢٨
١٤٤٠	٢٨٣	١٠٠	من ٢٣٥٦ إلى ٢٦٩٤	٤٨×٣٤,٥	٢٦ شوال ١٣٢٨ ٤ ذى الحجة ١٣٢٨
١٤٤١	٢٨٤	٣٨	من ٢٧١٧ إلى ٢٨٨٣	٤٨×٣٤,٣	١٦ ذى الحجة ١٣٢٨ ٢٩ الحجة ١٣٢٨
١٤٤٢	٢٨٥	٥٠	من ٢٦٩٦ إلى ٢٨٨٢	٤٨×٣٣,٥	٣ ذى الحجة ١٣٢٨ ٢٩ ذى الحجة ١٣٢٨

٨ - فهرس الاعلامات الشرعية "جديد"

(١٢٩٣-١٣٢٨هـ / ١٨٧٦-١٩١٠م)

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
١٤٤٣	١	٣١٨	٣٨٦	٣٤,١×٢٣,٥	٨ محرم ١٢٩٣ ٢٥ جماد آخر ١٢٩٣
١٤٤٤	٢	٣٢٠	٤٨٢	٤٠,٨×٢٩	غرة رجب ١٢٩٣ ١٦ محرم ١٢٩٤
١٤٤٥	٣	٣١٨	٥٣٣	٤٠,٨×٢٨,٥	٢٩ محرم ١٢٩٤ ٢٦ جماد آخر ١٢٩٤
١٤٤٦	٤	٣١٨	٤٢٨	٤٠×٢٧,٥	غرة رجب ١٢٩٤ ١٤ صفر ١٢٩٥
١٤٤٧	٥	٣١٨	٤٢٧	٤٠×٢٨,٥	١٨ صفر ١٢٩٥ ١٧ رجب ١٢٩٥
١٤٤٨	٦	٣١٩	٤٢٨	٤٠×٢٨,٥	٢٠ رجب ١٢٩٦ ٢٣ محرم ١٢٩٦
١٤٤٩	٧	٣١٨	٤٦٣	٤١×٢٨,٥	٢٧ محرم ١٢٩٦ ٢٦ رجب ١٢٩٦
١٤٥٠	٨	٣١٨	٥٦١	٤٠×٢٨	غلية رجب ١٢٩٦ ١٠ شعبان ١٢٩٦
١٤٥١	٩	٣١٨	٥٨٦	٤٠×٢٨	٣ جماد أول ١٢٩٧ ١٣ محرم ١٢٩٨
١٤٥٢	١٠	١٥٩	٢٦٤	٣٩,٦×٢٦,٥	١٨ محرم ١٢٩٨ ٢٠ ربيع ثنى ١٢٩٨
١٤٥٣	١١	١٩٩	٣١٦	٤٣×٣٠	٢٦ ربيع ثنى ١٢٩٨ ٢٧ شعبان ١٢٩٨

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجري
١٤٥٤	١٢	٢٠٠	٢٦١	٣٨,٨×٢٨	٢ رمضان ١٢٩٨ ١٩ محرم ١٢٩٩
١٤٥٥	١٣	٦١	٧٨	٣٩,٢×٢٨	٢١ محرم ١٢٩٩ ٢٢ شوال ١٢٩٩
١٤٥٦	١٤	١٨٨	٣١٩	٤٢,٨×٢٩,٦	١١ صفر ١٢٩٩ ٢١ جماد أول ١٢٩٩
١٤٥٧	١٥	١٨٨	٢٩٦	٤٢,٧×٣٠	٢٨ جماد أول ١٢٩٩ ١٨ ذي القعدة ١٢٩٩
١٤٥٨	١٦	١٣٦	٢٠٨	٤٢,٢×٢٨,٧	١٨ شوال ١٢٩٩ ١٣ صفر ١٣٠٠
١٤٥٩	١٧	١٨٧	٢٨٤	٤٢×٢٩,٤	٢١ صفر ١٣٠٠ ٩ جماد آخر ١٣٠٠
١٤٦٠	١٨	١٨٨	٣٧٥	٤٤,٣×٣٠	٣ جماد آخر ١٣٠٠ ٧ ذي القعدة ١٣٠٠
١٤٦١	١٩	١٧٦	٣٤٤	٤٧×٣١	٧ القعدة ١٣٠٠ ٢٩ صفر ١٣٠١
١٤٦٢	٢٠	١٨٨	٣٦٥	٤٧×٣٠,٧	٢ ربيع أول ١٣٠١ ٩ شعبان ١٣٠١
١٤٦٣	٢١	١٠٨	١٧٤	٤٢,٢×٣٠	٨ شعبان ١٣٠١ ١٩ القعدة ١٣٠١
١٤٦٤	٢٢	١٠٧	١٥٠	٤١,٩×٣٠	٢٥ القعدة ١٣٠١ ٢٥ صفر ١٣٠٢
١٤٦٥	٢٣	٣٩	٥٧	٤٢×٢٩,٨	١٨ محرم ١٣٠٢ ٢٢ صفر ١٣٠٢

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الانشائية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٤٦٦	٢٤	١٠٧	١٧٨	٤٣×٣٠,٥	١٤ ربيع أول ١٣٠٢ ٩ جماد ثاني ١٣٠٢
١٤٦٧	٢٥	١٠٨	٢١٩	٤٣,٣×٣١	١٣ جماد آخر ١٣٠٢ ١٣ غرة صفر ١٣٠٣
١٤٦٨	٢٦	١٠٧	١٦٣	٤٣,٣×٣٠,٥	١٣ غاية جماد آخر ١٣٠٢ ١٣ غاية محرم ١٣٠٣
١٤٦٩	٢٧	٨٧	١٣٧	٤٢,٧×٣٠,٨	٢٣ محرم ١٣٠٣ ٢٦ جماد أول ١٣٠٣
١٤٧٠	٢٨	٨٨	١٥٧	٤١,٢×٣٠	٢٧ ربيع أول ١٣٠٣ ١٥ شعبان ١٣٠٣
١٤٧١	٢٩	٨٨	١٣٨	٤١,٥×٢٩,٢	٢٨ ربيع ثلثي ١٣٠٣ ٢٦ شوال ١٣٠٣
١٤٧٢	٣٠	٨٨	١٤٥	٤٢×٢٩,٥	١٢ شعبان ١٣٠٣ ١٩ محرم ١٣٠٤
١٤٧٣	٣١	٨٨	١٧٢	٤١,٥×٢٩,٥	٩ ذى القعدة ١٣٠٣ ١٧ ربيع أول ١٣٠٤
١٤٧٤	٣٢	٤٨	٧٢	٤١,٥×٢٩,٥	١٣ غرة صفر ١٣٠٤ ٢٤ جماد آخر ١٣٠٤
١٤٧٥	٣٣	١٩	٣٠	٤٣×٣٠,٦	٦ ربيع أول ١٣٠٤ ٥ ربيع آخر ١٣٠٤
١٤٧٦	٣٤	٨٨	١٣٠	٤١,٢×٢٩,٦	٧ ربيع ثاني ١٣٠٤ ٢٣ رجب ١٣٠٤
١٤٧٧	٣٥	٨٨	١٧٠	٤١×٣٠	١٣ غرة جماد أول ١٣٠٤ ٢٢ شوال ١٣٠٤
١٤٧٨	٣٦	٨٨	١١٥	٤١×٢٩,٦	٢٦ رجب ١٣٠٤ ٢٣ الحجة ١٣٠٤

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
١٤٧٩	٣٧	٨٨	١٣٥	٤١×٢٩,٧	٢٥ شوال ١٣٠٤ ٢٧ صفر ١٣٠٥
١٤٨٠	٣٨	٨٨	١٠١	٤٠,٢×٣٠	١٥ محرم ١٣٠٥ ١٤ ربيع آخر ١٣٠٥
١٤٨١	٣٩	٧٧	١٧٠	٤٠,١×٢٩,٦	٢٩ صفر ١٣٠٥ ١٦ ربيع آخر ١٣٠٥
١٤٨٢	٤٠	٨٨	١٣٨	٤٠×٣٠	١٧ ربيع ثنى ١٣٠٥ غاية رجب ١٣٠٥
١٤٨٣	٤١	٨٨	١٤٢	٤٠×٣٠,٤	٢٧ ربيع ثنى ١٣٠٥ ١١ شوال ١٣٠٥
١٤٨٤	٤٢	٨٨	١٣٠	٤٠,٣×٣٠	٣ شعبان ١٣٠٥ ٢٥ الحجة ١٣٠٥
١٤٨٥	٤٣	٨٨	١٥٢	٤٠,٢×٣٠	٢١ شعبان ١٣٠٥ ٥ ربيع ثنى ١٣٠٦
١٤٨٦	٤٤	٨٨	١٣٦	٤٠,٥×٢٩,٤	٣ محرم ١٣٠٦ ٢٣ ربيع ثنى ١٣٠٦
١٤٨٧	٤٥	٣٠	٣٣	٤٠×٣٠	٦ ربيع ثنى ١٣٠٦ ٢٠ جماد ثنى ١٣٠٦
١٤٨٨	٤٦	٨٨	١٣٢	٤٠,٢×٣٠	غرة جماد أول ١٣٠٦ ٢٠ جماد ثنى ١٣٠٦
١٤٨٩	٤٧	٨٨	١٤٧	٤٠,٣×٢٩,٨	٢٦ جماد ثنى ١٣٠٦ ٢٥ شوال ١٣٠٦
١٤٩٠	٤٨	٨٨	١٥٧	٤٠,٣×٣٠,٤	٢٧ جماد ثنى ١٣٠٦ ١٢ محرم ١٣٠٧
١٤٩١	٤٩	٨٨	١٨٠	٤٠×٢٩,٥	٢ ذى القعدة ١٣٠٦ ٦ جماد أول ١٣٠٧

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٤٩٢	٥٠	٥١	٨٥	٤٠×٢٩,٥	١٦ محرم ١٣٠٧ ٨ جماد أول ١٣٠٧
١٤٩٣	٥١	٨٨	١١٧	٤٠×٢٨,٥	٩ جماد أول ١٣٠٧ ١٧ رمضان ١٣٠٧
١٤٩٤	٥٢	٨٨	١٤٢	٣٩,٥×٢٩,٤	٩ جماد أول ١٣٠٧ ٦ ذي القعدة ١٣٠٧
١٤٩٥	٥٣	٨٨	١٥٥	٤٠×٣٠	٧ شوال ١٣٠٧ ١٦ ربيع أول ١٣٠٨
١٤٩٦	٥٤	٨٨	١٦٥	٣٩,٨×٢٩,٥	١٢ ذي القعدة ١٣٠٧ ٢٥ ربيع ثلثي ١٣٠٨
١٤٩٧	٥٥	٥٠	٦٠	٤٢,٣×٢٩,٣	٩ جماد أول ١٣٠٨ ١٥ ربيع أول ١٣٠٨
١٤٩٨	٥٦	٨٨	١٤٢	٤٢×٣٩,٢	٢٠ جماد أول ١٣٠٨ ٢٤ شوال ١٣٠٨
١٤٩٩	٥٧	٨٨	١٣٠	٤٢,٢×٢٩	٢ جماد آخر ١٣٠٨ ١٨ محرم ١٣٠٩
١٥٠٠	٥٨	٨٨	١٥٣	٤٢,٢×٢٨,٥	٢٥ شعبان ١٣٠٨ ٣ جماد أول ١٣٠٩
١٥٠١	٥٩	٨٣	١٩٧	٤٦,٥×٣١,٥	١٤ محرم ١٣٠٩ ٢٨ جماد أول ١٣٠٩
١٥٠٢	٦٠	٦٦	١٣٤	٤١,٩×٢٩	٣ جماد ثلثي ١٣٠٩ ٢٨ شعبان ١٣٠٩
١٥٠٣	٦١	١٢	٣٧	٤٢×٢٩	٢١ جماد ثلثي ١٣٠٩ ١٤ شعبان ١٣٠٩

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الإرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٥٠٤	٦٢	٨٨	١٥٧	٤٢×٢٨,٥	٢٩ شعبان ١٣٠٩ ٥ صفر ١٣١٠
١٥٠٥	٦٣	٨٨	١٥٨	٤٢,٢×٢٩	٢٥ شوال ١٣٠٩ ٢٥ ربيع ثانی ١٣١٠
١٥٠٦	٦٤	٨١	١٤١	٤٦,٥×٣٢	٧ صفر ١٣١٠ ١١ جماد آخر ١٣١٠
١٥٠٧	٦٥	٢١	٢٨	٤٦,٨×٣٢,٥	٣ جماد أول ١٣١٠ ٩ جماد ثانی ١٣١٠
١٥٠٨	٦٦	٨٨	١٤٤	٤٣×٢٩,٥	١٢ جماد آخر ١٣١٠ ١٩ ذی الحجة ١٣١٠
١٥٠٩	٦٧	٨٨	١١٢	٤٣×٢٩,٥	١٢ جماد آخر ١٣١٠ ٧ محرم ١٣١١
١٥١٠	٦٨	٢٥	٢٦	٤٣×٢٩	٢٧ الحجة ١٣١٠ ٢٤ محرم ١٣١١
١٥١١	٦٩	٨٨	٨١	٤٢,٨×٢٩,٤	٧ محرم ١٣١١ ٢٦ صفر ١٣١١
١٥١٢	٧٠	٨٨	٨٠	٤٣×٢٩,٥	٢٦ صفر ١٣١١ ٢٠ ربيع ثانی ١٣١١
١٥١٣	٧١	٦٤	٥٦	٤٣,٢×٢٩	٩ ربيع ثانی ١٣١١ ٢٣ جماد آخر ١٣١١
١٥١٤	٧٢	٥٧	٦٦	٤٣×٢٩,٦	٢٢ ربيع ثانی ١٣١١ ١٩ جماد آخر ١٣١١
١٥١٥	٧٣	٨٨	١٢٨	٤٦,٧×٣٢	٢٣ جماد ثانی ١٣١١ ٦ ذی الحجة ١٣١١
١٥١٦	٧٤	٨٨	١٣٣	٤٦,٨×٣١,٨	٢٤ رجب ١٣١١ ٧ صفر ١٣١٢

رقم مسلسل	رقم السجل فى الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
١٥١٧	٧٥	٨٨	٩٩	٤٦,٦×٣٢,٥	٢٧ الحجة ١٣١١ ٥ جماد أول ١٣١٢
١٥١٨	٧٦	٨٨	١١٠	٤٦,٧×٣٢,٥	٢٩ صفر ١٣١٢ ٦ جماد آخر ١٣١٢
١٥١٩	٧٧	٧٩	٧٢	٤٢,٥×٢٩,٥	٢٩ جماد أول ١٣١٢ ٤ رجب ١٣١٢
١٥٢٠	٧٨	٨٨	٩٩	٤٣×٢٩,٤	٥ رجب ١٣١٢ ١٢ شوال ١٣١٢
١٥٢١	٧٩	٨٨	٧٦	٤٣×٢٩,٤	١٨ رجب ١٣١٢ غرة الحجة ١٣١٢
١٥٢٢	٨٠	٨٨	٩٤	٤٢,٧×٢٩,٤	٢٣ شوال ١٣١٢ غاية الحجة ١٣١٢
١٥٢٣	٨١	٨٨	٨٣	٤٢,٨×٢٩,٧	غاية الحجة ١٣١٢ ٢٨ صفر ١٣١٣
١٥٢٤	٨٢	٨٨	٧٢	٤٢,٤×٢٩	٢٩ صفر ١٣١٣ ١٣ ربيع ثانى ١٣١٣
١٥٢٥	٨٣	٨٨	١٣٣	٤٧×٣٢,٥	١٣ ربيع ثانى ١٣١٣ ٢٤ جماد ثانى ١٣١٣
١٥٢٦	٨٤	٤١	٦٢	٤٧,٣×٣٢,٦	٢٤ جماد ثانى ١٣١٣ ١٤ رجب ١٣١٣
١٥٢٧	٨٥	٨٨	١٢٩	٤٧×٣٢,٣	١٥ رجب ١٣١٣ ١٥ شوال ١٣١٣
١٥٢٨	٨٦	٨٨	١٢٨	٤٦,٤×٣٢,٦	٢٢ رمضان ١٣١٣ ١٣ محرم ١٣١٤
١٥٢٩	٨٧	٨٨	١٤٧	٤٦,٧×٣٣	١٥ شوال ١٣١٣ ١٧ ربيع أول ١٣١٤

رقم مسلسل	رقم المسجل فى الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
١٥٣٠	٨٨	٨٨	١٩٥	٤٦,٥×٣٣	١٥ محرم ١٣١٤ ٢٠ جماد أول ١٣١٤
١٥٣١	٨٩	٨٧	١٨٨	٤٧,٤×٣٢,٧	١٤ ربيع أول ١٣١٤ ٢٦ رجب ١٣١٤
١٥٣٢	٩٠	٣٩	٧١	٤٧,٧×٣٣,٣	١٥ جماد أول ١٣١٤ ٢٦ رجب ١٣١٤
١٥٣٣	٩١	٨٨	١٩٩	٤٧,٣×٣٢,٩	٢٨ رجب ١٣١٤ ٢٧ الحجة ١٣١٤
١٥٣٤	٩٢	٨٨	٢٠٦	٤٧,٤×٣٣	٢٨ رجب ١٣١٤ ٢٤ محرم ١٣١٥
١٥٣٥	٩٣	٨٨	١٨٠	٤٧,٢×٣٢,٥	٧ محرم ١٣١٥ ٢٤ ربيع ثنى ١٣١٥
١٥٣٦	٩٤	٨٨	٢٥٢	٤٧×٣٣	أول صفر ١٣١٥ ٢٨ ربيع ثنى ١٣١٥
١٥٣٧	٩٥	٨٨	٢٤٥	٤٧×٣٣,٢	٢٥ ربيع ثنى ١٣١٥ ١٧ رجب ١٣١٥
١٥٣٨	٩٦	٧٥	١٨٣	٤٧×٣٣	٤ جماد أول ١٣١٥ ٦ شعبان ١٣١٥
١٥٣٩	٩٧	٨٨	١٩٦	٤٧×٣٣	٩ شعبان ١٣١٥ ٢٩ محرم ١٣١٦
١٥٤٠	٩٨	٨٨	من ١٩٧ إلى ٣٧١	٤٧×٣٣	غرة صفر ١٣١٦ غرة شعبان ١٣١٦
١٥٤١	٩٩	٧	من ٣٧٢ إلى ٣٨٤	٤٣×٢٩,٤	٤ شعبان ١٣١٦ ١٥ شعبان ١٣١٦
١٥٤٢	١٠٠	٨٨	من ١ إلى ١٢٩	٤٣×٢٩,٤	١٨ شعبان ١٣١٦ ١٧ محرم ١٣١٧

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ السجل الهجري
١٥٤٣	١٠١	٨٨	من ١٣٠ إلى ٢٧٩	٤٣×٢٩,٥	٢٤ محرم ١٣١٧ ١٧ رجب ١٣١٧
١٥٤٤	١٠٢	١٤	من ٢٨٠ إلى ٣٠٦	٤٧×٣٣	٢٢ رجب ١٣١٧ ٢٨ شعبان ١٣١٧
١٥٤٥	١٠٣	٨٨	من ١ إلى ٢١٠	٤٦,٥×٣٢,٨	٩ رمضان ١٣١٧ ٢٨ جماد أول ١٣١٨
١٥٤٦	١٠٤	٢٤	من ٢١١ إلى ٢٢٤	٢٦,٦×٣٢,٨	٧ جماد ثاني ١٣١٨ ٨ رمضان ١٣١٨
١٥٤٧	١٠٥	١٠٠	من ١ إلى ٢٥٦	٤٦,٨×٣٢,٥	١٤ رمضان ١٣١٨ ٢٠ ربيع ثاني ١٣١٩
١٥٤٨	١٠٦	٣٧	من ٢٥٧ إلى ٣٥٠	٤٦,٥×٣٢,٥	٢٢ ربيع آخر ١٣١٩ ٥ جماد ثاني ١٣٢٠
١٥٤٩	١٠٧	٨٧	من ١ إلى ٢٠٤	٤٧×٣٢,٥	٢٧ رمضان ١٣١٩ ٥ جماد ثاني ١٣٢٠
١٥٥٠	١٠٨	٣٣	من ٢٠٥ إلى ٢٨٨	٤٦,٥×٣٣	١٢ جماد ثاني ١٣٢٠ ٢٧ رمضان ١٣٢٠
١٥٥١	١٠٩	٨٧	من ١ إلى ٢٢٠	٤٧×٣٢,٨	٢ شوال ١٣٢٠ ٧ جماد ثاني ١٣٢١
١٥٥٢	١١٠	٤٣	من ٢٢١ إلى ٣١٣	٤٧,٣×٣٢,٣	٢ شوال ١٣٢٠ ٨ شوال ١٣٢١
١٥٥٣	١١١	١٠٠	من ١ إلى ١٧٤	٤٣,٣×٢٨,٦	١٦ شوال ١٣٢١ ١٣ جماد أول ١٣٢٢
١٥٥٤	١١٢	٧٤	من ١٧٥ إلى ٢٨٧	٤٣×٢٩	٧ جماد أول ١٣٢٢ ١٧ شوال ١٣٢٢
١٥٥٥	١١٣	١٠٠	من ١ إلى ٢٤٧	٤٧×٣٣	٢٧ شوال ١٣٢٢ ١٦ شعبان ١٣٢٣

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
١٥٥٦	١١٤	٢٧	من ١٤٨ إلى ٢٩٨	٤٧×٣٢,٥	٢٥ شعبان ١٣٢٣ - ٥ ذى القعدة ١٣٢٣
١٥٥٧	١١٥	١٠٠	من ١ إلى ٢٣١	٤٧×٣٣	١٨ ذى القعدة ١٣٢٣ - ٢٤ رجب ١٣٢٤
١٥٥٨	١١٦	٣٨	من ٢٣٢ إلى ٣١٦	٤٧×٣٢,٨	٢٦ رجب ١٣٢٤ - ١٣ القعدة ١٣٢٤
١٥٥٩	١١٧	٩٩	من ١ إلى ٢٣٥	٤٧×٣٢,٨	١٨ القعدة ١٣٢٤ - ٥ جماد ثانيا ١٣٢٥
١٥٦٠	١١٨	٩١	من ٢٣٦ إلى ٤٤٦	٤٧×٣٢,٥	٥ جماد ثانيا ١٣٢٥ - ٢٣ ذى القعدة ١٣٢٥
١٥٦١	١١٩	٩٩	من ١ إلى ٢٢٠	٤٧×٣٢,٨	٣٠ القعدة ١٣٢٥ - ١٩ جماد أول ١٣٢٦
١٥٦٢	١٢٠	٩٩	من ٢٢١ إلى ٤٣١	٤٧,٢×٣٣	٢١ جماد أول ١٣٢٦ - غاية شوال ١٣٢٦
١٥٦٣	١٢١	٢٤	من ٤٣٢ إلى ٤٨٥	٤٦×٣٢,٨	١٤ القعدة ١٣٢٦ - ٧ ذى الحجة ١٣٢٦
١٥٦٤	١٢٢	٩٩	من ١ إلى ٢١٩	٤٦,٤×٣٢,٨	١٤ ذى الحجة ١٣٢٦ - ٢٢ ربيع ثانيا ١٣٢٧
١٥٦٥	١٢٣	١٠٠	من ٢٢٠ إلى ٤٣٢	٤٧×٣٢,٨	٢٦ ربيع آخر ١٣٢٧ - ١٦ رمضان ١٣٢٧
١٥٦٦	١٢٤	٣٤	من ٤٣١ إلى ٥٢٠	٤٧×٣٢,٨	١٨ رمضان ١٣٢٧ - ١٧ الحجة ١٣٢٧
١٥٦٧	١٢٥	١٠٠	من ١ إلى ٢٠٥	٤٧,٢×٣٢,٧	٢٧ الحجة ١٣٢٧ - ٢٦ جماد ثانيا ١٣٢٨
١٥٦٨	١٢٦	٩٩	من ٢٠٦ إلى ٣٤٤	٤٧,٥×٣٣	٢٠ جماد ثانيا ١٣٢٨ - ١٧ شوال ١٣٢٨

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الإدارية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٥٦٩	١٢٧	٣٥	من ٣٤٥ إلى ٤٠٩	٤٧×٣٢,٨	١٧ شوال ١٣٢٨ ٢٧ الحجة ١٣٢٨

٩ - فهرس تقارير النظر "جديد"

(من ١٢٩٢-١٢٤٢ هـ / ١٨٧٦-١٩٢٢ م)

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الإدارية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٥٧٠	١	١١٩	٢٩٥	٤٠,٨×٢٩,٥	غرة محرم ١٢٩٣ ١٩ صفر ١٢٩٩
١٥٧١	٢	١٧	٤٤	٤٤×٣١	١١ صفر ١٢٩٩ ٢٣ محرم ١٣٠٠
١٥٧٢	٣	٣٥	٧٨	٤٥,٥×٣٣	٢١ صفر ١٣٠٠ غاية صفر ١٣٠١
١٥٧٣	٤	٤٥	٨٤	٤٤×٣٢	٣ ربيع أول ١٣٠١ ٨ ربيع أول ١٣٠٢
١٥٧٤	٥	٢٨	٥٨	٤٤×٣١	١٤ ربيع أول ١٣٠٢ ٣ ربيع أول ١٣٠٣
١٥٧٥	٦	٦٣	٥٨	٤٣,٤×٣١	٢٦ ربيع أول ١٣٠٣ ٢٧ محرم ١٣٠٤
١٥٧٦	٧	٤٨	٦٤	٤١,٨×٣٠,٢	٧ ربيع ثلثي ١٣٠٤ ٢٣ صفر ١٣٠٥
١٥٧٧	٨	٦٦	٩٨	٤١×٣٠,٤	١٧ ربيع آخر ١٣٠٥ ٢٣ ربيع ١٣٠٦
١٥٧٨	٩	٦٩	١٠٢	٣١×٣٠,٥	٢٩ ربيع ثلثي ١٣٠٦ ٤ ربيع ثلثي ١٣٠٧
١٥٧٩	١٠	٨٨	١٠٩	٤٠,٨×٣٠,٥	٩ جماد أول ١٣٠٧ ٢٠ ربيع أول ١٣٠٨
١٥٨٠	١١	٣٦	٤٢	٤٣×٢٩,٥	١٢ ربيع آخر ١٣٠٨ ٢ جماد أول ١٣٠٨

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٥٨١	١٢	٨٨	١٠٥	٤٣×٢٩	٢٢ جمادى أول ١٣٠٩ ٣ جمادى أول ١٣٠٩
١٥٨٢	١٣	١٠	٩	٤٣×٢٩	٢٠ جمادى أول ١٣٠٩ ٢٤ جمادى أول ١٣٠٩
١٥٨٣	١٤	٨٨	١٠٧	٤٢,٣×٢٩,٥	٢ جمادى آخر ١٣٠٩ ٢١ جمادى أول ١٣١٠
١٥٨٤	١٥	٨٤	٥	٤٧,٥×٣٢	١٥ ربيع أول ١٣١٠ ٥ جمادى ثاني ١٣١٠
١٥٨٥	١٦	٧٣	٨٦	٤٣,٨×٣٠,٥	١٢ جمادى ثاني ١٣١٠ ٢٠ جمادى ثاني ١٣١١
١٥٨٦	١٧	٣١	٣٦	٤٣,٨×٣٠	٦ ربيع ثاني ١٣١٣ ٩ رجب ١٣١٣
١٥٨٧	١٨	٦٨	١١٢	٤٧,٥×٣٣	٢٠ جمادى ثاني ١٣١١ ٤ رجب ١٣١٢
١٥٨٨	١٩	٨٨	٩٩	٤٣×٢٩,٥	١٤ رجب ١٣١٢ ٢٦ ربيع أول ١٣١٣
١٥٨٩	٢٠	٢٣	٢٨	٤٣,٨×٣٠	٦ ربيع ثاني ١٣١٣ ٩ رجب ١٣١٣
١٥٩٠	٢١	٨٨	١١٢	٤٧,٣×٣٣,٥	١٥ رجب ١٣١٣ ١١ جمادى أول ١٣١٤
١٥٩١	٢٢	٣٥	٣٨	٤٨×٣٣,٨	١٠ جمادى أول ١٣١٤ ٢٦ رجب ١٣١٤
١٥٩٢	٢٣	٨٨	١٤٠	٤٨×٣٤	٢٨ رجب ١٣١٤ ١٨ جمادى ثاني ١٣١٥
١٥٩٣	٢٤	١١	٢٣	٤٧,٨×٣٣,٨	٢٠ جمادى آخر ١٣١٥ ٢٣ رجب ١٣١٥

رقم مبيليل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
١٥٩٤	٢٥	٨٨	١٣٤	٤٨×٣٣,٨	١٦ شعبان ١٣١٥ ١٣ ربيع ثانى ١٣١٦
١٥٩٥	٢٦	٦٩	تابع ما قبله من ١٣٥ إلى ١٣٤	٤٨×٣٤	١٦ ربيع آخر ١٣١٦ ١٥ شعبان ١٣١٦
١٥٩٦	٢٧	٨٨	١ من إلى ١٠٥	٤٣,٧×٣٠	١٩ شعبان ١٣١٦ ١٩ صفر ١٣١٧
١٥٩٧	٢٨	٨٨	من ١٠٦ إلى ٢٠٨	٤٣,٦×٢٩,٨	٢١ صفر ١٣١٧ ٢ شعبان ١٣١٧
١٥٩٨	٢٩	١٥	من ٢٠٩ إلى ٢٣٤	٤٨,٥×٣٣	٤ شعبان ١٣١٧ ٢٨ شعبان ١٣١٧
١٥٩٩	٣٠	٨٨	١ من إلى ١٦٣	٤٨×٣٣	٣ رمضان ١٣١٧ ١٦ رجب ١٣١٨
١٦٠٠	٣١	٢٨	من ١٦٤ إلى ١٩٧	٤٧,٥×٣٤,٦	١٠ رجب ١٣١٨ ٤ رمضان ١٣١٨
١٦٠١	٣٢	١٠٠	١ من إلى ١٩٨	٤٨×٣٤	١٨ رمضان ١٣١٨ ١٤ رمضان ١٣١٩
١٦٠٢	٣٣	٨٧	من إلى	٤٨×٣٣	٢٧ رمضان ١٧١٩ رمضان سنة ١٣٢٠
١٦٠٣	٣٤	٥٣	من ١٢٧ إلى ١٧٩	٤٨,٢×٣٤,٥	٢٩ جماد أول ١٣٢٠ ٢٤ رمضان ١٣٢٠
١٦٠٤	٣٥	٨٧	١ من إلى ٧٢	٤٨×٣٣,٥	١٦ شوال ١٣٢٠ ٦ محرم ١٣٢١
١٦٠٥	٣٦	٨٧	من ٧٣ إلى ١٥٣	٤٨,٥×٣٣	١١ محرم ١٣٢١ ٢٧ ربيع ثنى ١٣٢١

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الانشائية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٦٠٦	٣٧	٨٧	من ١٥٤ إلى ٢٣٨	٤٨×٣٤	٤ جماد أول ١٣٢١ ٢١ رجب ١٣٢١
١٦٠٧	٣٨	٦٠	من ٢٣٩ إلى ٢٩٤	٤٨×٣٣,٧	٢٦ رجب ١٣٢١ ١١ شوال ١٣٢١
١٦٠٨	٣٩	٩٩	من ١ إلى ٥٩	٤٤,٥×٢٩,٥	١٨ شوال ١٣٢١ ١٣ محرم ١٣٢٢
١٦٠٩	٤٠	٩٩	من ٦٠ إلى ١٢٣	٤٥×٢٩,٣	١٨ محرم ١٣٢٢ ١١ ربيع ثاني ١٣٢٢
١٦١٠	٤١	١٠٠	من ١٢٤ إلى ١٧٦	٤٣,٧×٢٩,٢	١٤ ربيع آخر ١٣٢٢ ١٥ رجب ١٣٢٢
١٦١١	٤٢	٦٨	من ١٧٧ إلى ٢٣٠	٤٨×٣٣,٥	٢١ رجب ١٣٢٢ ٢٠ شوال ١٣٢٢
١٦١٢	٤٣	١٠٠	من ١ إلى ٨٨	٤٩×٣٤	٢٨ شوال ١٣٢٢ ٧ صفر ١٣٢٣
١٦١٣	٤٤	٨٧	من ٨٩ إلى ١٦٧	٤٧,٨×٣٣	١٣ صفر ١٣٢٣ ٢ جماد ثاني ١٣٢٣
١٦١٤	٤٥	٧٦	من ١٦٨ إلى ٢١٦	٤٨,٥×٣٣,٦	٤ جماد ثاني ١٣٢٣ ١٦ شوال ١٣٢٣
١٦١٥	٤٦	١٠٠	من ١ إلى ١٠٢	٤٨,٩×٣٣,٤	١١ القعدة ١٣٢٣ ١٥ ربيع آخر ١٣٢٤
١٦١٦	٤٧	٩٩	من ١٠٣ إلى ٢٠٩	٤٩,٥×٣٤	١٥ ربيع آخر ١٣٢٤ ١٧ رجب ١٣٢٤
١٦١٧	٤٨	٩٩	من ٢١٠ إلى ٢٩٩	٤٨,٥×٣٣	١٧ رجب ١٣٢٤ ٢٤ شوال ١٣٢٤
١٦١٨	٤٩	١٦	من ٣٠٠ إلى ٣١٦	٤٨,٤×٣٣,٦	٢٥ شوال ١٣٢٤ ١٤ القعدة ١٣٢٤

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجرى
١٦١٩	٥٠	٩٩	١ من ١١٧	٤٨,٥×٣٣,٥	٢٣ القعدة ١٣٢٤ ٨ ربيع ثانى ١٣٢٥
١٦٢٠	٥١	٩٩	١١٨ من ٢٤٩	٤٧,٥×٣٤,٥	٩ ربيع ثانى ١٣٢٥ ١٨ جماد ثانى ١٣٢٥
١٦٢١	٥٢	٩٩	٢٥٠ من ٣٤٢	٤٧,٥×٣٤	٢٠ جماد ثانى ١٣٢٥ ١٨ القعدة سنة ١٣٢٥
١٦٢٢	٥٣	٣	٣٤٣ من ٣٤٤	٤٨×٣٤	٢٤ القعدة ١٣٢٥ ٢٦ القعدة ١٣٢٥
١٦٢٣	٥٤	٩٩	١ من ٨٧	٤٨,٧×٣٣,٢	٢٧ القعدة ١٣٢٥ ١٩ صفر ١٣٢٦
١٦٢٤	٥٥	٩٩	٨٨ من ١٤٨	٤٧,٨×٣٤,٥	١٩ صفر ١٣٢٦ ٢٧ ربيع ثانى ١٣٢٦
١٦٢٥	٥٦	٩٩	١٤٩ من ٢١٠	٤٨×٣٥	٤ جماد أول ١٣٢٦ ٥ رجب ١٣٢٦
١٦٢٦	٥٧	٩٩	٢١١ من ٢٦٦	٤٨×٣٤,٦	٧ رجب ١٣٢٦ ٢٣ رمضان ١٣٢٦
١٦٢٧	٥٨	٨٣	٢٦٧ من ٣١٥	٤٨×٣٤,٥	٢٤ رمضان ١٣٢٦ ٥ الحجة ١٣٢٦
١٦٢٨	٥٩	١٠٠	١ من ٨١	٤٧×٣٤	١٤ الحجة ١٣٢٦ ٤ ربيع ثانى ١٣٢٧
١٦٢٩	٦٠	١٠٠	٨١ من ١٤٧	٤٨,٣×٣٤,٥	٤ ربيع ثانى ١٣٢٧ ٩ شعبان ١٣٢٧
١٦٣٠	٦١	٧١	١٤٨ من ٢٢٣	٤٨,٥×٣٤,٢	١٠ شعبان ١٣٢٧ ١٧ الحجة ١٣٢٧

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٦٣١	٦٢	١٠٠	من ١ إلى ٨٤	٤٨×٣٤,٦	٢٣ الحجة ١٣٢٧ ٧ ربيع ثلثي ١٣٢٨
١٦٣٢	٦٣	١٠٠	من ٨٧ إلى ٢٤٩	٤٨×٣٥	٧ ربيع ثلثي ١٣٢٨ ٥ جماد ثلثي ١٣٢٨
١٦٣٣	٦٤	٩٩	من ١٤٩ إلى ٢٢٧	٤٨×٣٤,٢	٧ جماد ثلثي ١٣٢٨ ٢٩ شعبان ١٣٢٨
١٦٣٤	٦٥	٧٨	من ٢٢٨ إلى ٣٠٤	٤٨×٣٤,٥	٢٩ شعبان ١٣٢٨ ٢٩ الحجة ١٣٢٨
١٦٣٥	٦٦	٦٠	من ١ إلى ٦٦	٤٩,٥×٣٣,٥	غاية الحجة ١٣٢٨ ٢٥ الحجة ١٣٢٩
١٦٣٦	٦٧	١٢٤	١٢٧	٤٩,٥×٣٣	٢ محرم ١٣٢٩ ١٠ محرم ١٣٣٠
١٦٣٧	٦٨	٢٩	٤١	٤٩,٦×٣٣	١٣ محرم ١٣٢٩ ٧ محرم ١٣٣٠
١٦٣٨	٦٩	١٢٠	١١٦	٤٩×٣٣	٥ صفر ١٣٢٩ ٧ محرم ١٣٣٠
١٦٣٩	٧٠	٢٣	٢٩	٤٩,٥×٣٣	٢٩ جماد ثلثي ١٣٢٩ ٢٩ الحجة ١٣٢٩
١٦٤٠	٧١	١٢٩	١٠٤	٤٩,٥×٣٣	١١ محرم ١٣٣٠ ١٦ القعدة ١٣٣٠
١٦٤١	٧٢	١١٢	٩٩	٤٩,٥×٣٣	١٢ محرم ١٣٣٠ ١٩ القعدة ١٣٣٠
١٦٤٢	٧٣	٨٦	٨٣	٤٩×٣٣	١٧ محرم ١٣٣٠ ١٩ القعدة ١٣٣٠

رقم مسلسل	رقم المسجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصلحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ المسجل الهجرى
١٦٤٣	٧٤	٤٢	٣٥	٤٩×٣٣	٢٥ صفر ١٣٣٠ ١١ ذى القعدة ١٣٣٠
١٦٤٤	٧٥	٣	١	٤٩,٥×٣٣	٥ القعدة ١٣٣٠
١٦٤٥	٧٦	١٤١	١١٢	٤٩,٥×٣٣	٢٢ القعدة ١٣٣٠ ٢٥ القعدة ١٣٣١
١٦٤٦	٧٧	٩٨	١٠٣	٤٩×٣٣	٢٢ القعدة ١٣٣٠ ٢٩ القعدة ١٣٣١
١٦٤٧	٧٨	٧٧	٩٠	٤٩,٥×٣٣	٢٢ القعدة ١٣٣٠ ٢٩ القعدة ١٣٣١
١٦٤٨	٧٩	١٣٥	٩٦	٤٩×٣٣	٢٣ القعدة ١٣٣٠ ٢٩ القعدة ١٣٣١
١٦٤٩	٨٠	٧٢	١٠	٤٤,٥×٢٨,٦	١٥ صفر ١٣٣١ ٩ القعدة ١٣٣١
١٦٥٠	٨١	١٠٠	٩٦	٤٤,٥×٢٩	٢ الحجة ١٣٣١ ١٩ شوال ١٣٣٢
١٦٥١	٨٢	١٠٠	٦٢	٤٥×٢٨,٧	٣ الحجة ١٣٣١ ٣ جماد ثانى ١٣٣٢
١٦٥٢	٨٣	٥١	٥٠	٤٤,٨×٢٩	١٧ الحجة ١٣٣١ ١٩ شعبان ١٣٣٢
١٦٥٣	٨٤	١٠٠	٧٢	٤٥×٢٨,٥	١٧ الحجة ١٣٣١ ٧ شوال ١٣٣٢
١٦٥٤	٨٥	٢٤	٢٨	٤٤,٥×٢٩	١٩ الحجة ١٣٣١ ٧ الحجة ١٣٣٢
١٦٥٥	٨٦	٧٠	١٧	٤٣,٥×٢٩,٣	٩ محرم ١٣٣٢ ٤ الحجة ١٣٣٢

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٦٥٦	٨٧	٥	٥	٤٣,٦×٢٩,٥	غاية محرم ١٣٣٢ ٢٠ صفر ١٣٣٢
١٦٥٧	٨٨	٧٤	من ٦٣ إلى ١٠٩	٤٣,٣×٢٩,٥	٤ جمادى ثانيا ١٣٣٢ ٢٩ شوال ١٣٣٢
١٦٥٨	٨٩	٣٦	من ٧٢ إلى ٨٩	٤٣,٧×٢٩,٤	٩ شوال ١٣٣٢ ٢٨ القعدة ١٣٣٢
١٦٥٩	٩٠	١٦	من ٩٧ إلى ١١٢	٤٣,٥×٢٩,٥	٢٤ شوال ١٣٣٢ ٧ الحجة ١٣٣٢
١٦٦٠	٩١	١٠٩	٨٦	٤٤,٥×٣٠	١٩ الحجة ١٣٣٢ ٢٢ الحجة ١٣٣٣
١٦٦١	٩٢	١٢٩	١٢٣	٤٤,٥×٢٩,٣	٢٢ الحجة ١٣٣٢ ٢٠ الحجة ١٣٣٣
١٦٦٢	٩٣	٣٦	٣٥	٤٤,٥×٢٩,٦	٢٥ الحجة ١٣٣٢ ٢٠ الحجة ١٣٣٣
١٦٦٣	٩٤	٣٨	٢٧	٤٤,٥×٢٩,٦	٢٦ الحجة ١٣٣٢ ١٦ الحجة ١٣٣٣
١٦٦٤	٩٥	٦٨	٤٥	٤٤,٥×٣٠	٢٨ الحجة ١٣٣٢ ١٣ رجب ١٣٣٣
١٦٦٥	٩٦	١٣٧	١١٥	٤٣,٧×٢٩	٢٢ الحجة ١٣٣٣ ١٨ الحجة ١٣٣٤
١٦٦٦	٩٧	١٥١	١١٥	٤٤,٥×٣٠	٢٢ الحجة ١٣٣٣ ٤ محرم ١٣٣٥
١٦٦٧	٩٨	١٨١	١١٢	٤٣,٥×٢٩	٢٧ الحجة ١٣٣٣ ٢٥ محرم ١٣٣٧

رقم مسلسل	رقم السجل في الوحدة الارشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد المسجل	تاريخ السجل الهجرى
١٦٦٨	٩٩	٢٠٠	٨٨ ٨١+	٤٣,٨×٢٧,٧	٨ محرم ١٣٣٥ ١١ شعبان ١٣٣٦
١٦٦٩	١٠٠	٢٠٠	٧٧ ١٣٨+	٤٤×٢٨,٥	٨ محرم ١٣٣٥ ٢٥ محرم ١٣٣٧
١٦٧٠	١٠١	٢٠١	٨٦ ٩٣+	٤٢,٩×٢٩	١٢ شعبان ١٣٣٦ ١٩ رمضان ١٣٣٨
١٦٧١	١٠٢	٢٠٠	٧٦ ٦٥+	٤٣,٨×٢٩,٥	٥ محرم ١٣٣٥ ٢٥ محرم ١٣٣٨
١٦٧٢	١٠٣	١٧٨	١٤٣ ١٠٢+	٤٢,٨×٢٩,٥	٢٧ محرم ١٣٣٧ ٢٤ محرم ١٣٣٩
١٦٧٣	١٠٤	٥٠	من ٦٦ إلى ٧٣ ٦٤+	٤٤×٢٨,٥	٢٦ محرم ١٣٣٨ ١٩ صفر ١٣٣٩
١٦٧٤	١٠٥	٧٣	١١٠	٤٤,٥×٣٠	١٣ ربيع أول ١٣٣٨ ٨ صفر ١٣٣٩
١٦٧٥	١٠٦	٤٢	من ٩٤ إلى ١٤٦	٤٣,٨×٢٩	٢٠ رمضان ١٣٣٨ ٢٨ صفر ١٣٣٩
١٦٧٦	١٠٧	١٠٩	١٣٦	٤٣×٢٩	٢١ صفر ١٣٣٩ ٢٩ صفر ١٣٤٠
١٦٧٧	١٠٨	٦٩	١٣٠	٤٤×٢٩	٢٩ صفر ١٣٣٩ ٧ صفر ١٣٤٠

رقم متن	رقم السجل في الوحدة الأرشيفية	عدد الصفحات	عدد الوثائق	أبعاد السجل	تاريخ السجل الهجري
١٦٧٨	١٠٩	٨٣	١٣٥	٤٣,٨×٢٩	٢٢ صفر ١٣٣٩ ٢٩ صفر ١٣٤٠
١٦٧٩	١١٠	٣٨	٥٢	٤٣,٥×٢٩	٢ ربيع أول ١٣٤٠ ٨ ربيع أول ١٣٤١
١٦٨٠	١١١	٧٠	٨٦	٤٩×٣٤	٢ ربيع أول ١٣٤٠ ٥ شعبان ١٣٤٠
١٦٨١	١١٢	٦٦	٩٥	٤٩×٣٣	٥ ربيع أول ١٣٤٠ ٥ محرم ١٣٤١
١٦٨٢	١١٣	٦٦	٦٩	٤٤,٥×٢٩,٥	١٣ رمضان ١٣٤٠ ١٠ ربيع أول ١٣٤١
١٦٨٣	١١٤	٥٤	٧١	٤٤,٥×٢٩,٥	١٤ ربيع أول ١٣٤١ ١٩ ربيع أول ١٣٤٢
١٦٨٤	١١٥	١٩٦	٢٢٦	٤٤,٥×٣٠	١٤ ربيع أول ١٣٤١ ٢٠ ربيع أول ١٣٤٢
١٦٨٥	١١٦	٤٥	٥٦	٤٣,٢×٢٩	١٢ ربيع أول ١٣٤٢ ١٤ ربيع أول ١٣٤٣
١٦٨٦	١١٧	٧	٨	٤٤×٣٠	غرة ربيع ثنى ١٣٤٢ ١٢ القعدة ١٣٤٢

الملحق الثالث

معجم المصطلحات التي وردت

في الوثائق المقيدة بسجلات محكمة الباب العالي

مسلم	المصطلح	معناه
١	اختيار	الشخص المسم، وتطلق على الرئيس.
٢	أرباب المساجيد	هم رؤساء الطرق الصوفية والمشرفون على التكايا والأضرحة والزوايا، ومنهم نقيب الأشراف.
٣	سباهية	انظر سباهية.
٤	اسقاط	التنازل عن التزام الأرض من شخص لآخر.
٥	اسبو	الآن.
٦	أغا	أصلها آقا وهى فارسية، وتعنى سيد أو كبير.
٧	أفندى	كلمة تركية تعنى المولى - أو السيد ويشترط فيه العلم.
٨	أقجه	من آق بمعنى أبيض لأنها عملة فضية تساوى ثلاث باره وقد كانت قديما ذات قيمة.
٩	أقضى قضاء المسلمين	أعلى سلطة قضائية فى الإسلام، وهى من ألقاب قاضى العسكر.
١٠	أمير اخور	مدير الاصطبلات.
١١	أمير الحاج	الملك المختص بالاشراف على سفر الحاج والعودة بهم وتأمين طريقهم وأرواحهم وأموالهم، وتوصيل الصرة إلى الحرمين الشريفين.
١٢	أمين بيت المال	ملتزم بيت المال.
١٣	انكشارية	مبنى تشرى التركية، وتعنى الجند الجديد، ويمتسون الجيش للنظامى للدولة العثمانية الذى قام بأهم الفتوحات، وقد عرف أوجاق الانكشارية فى مصر بأوجاق السلطان، وأشير إليهم باسم مستحفظان وكانوا أهم أوجاق فى مصر.

ممثلين	المصطلح	معناه
١٤	أوجاق	كلمة تركية وتستعمل في العربية وجاق، وتعنى فى الأصل الموقد ثم أطلقت على الطائفة من الجند.
١٥	أودة باشى	أودة أصلها أوطه بمعنى الغرفة، وأوده باشى تعنى رئيس إحدى أوطر الانكشارية التى تقيم فى أودة (غرفة).
١٦	أوغل	ولد - ابن - نجل.
١٧	ايجون	لأجل - بشأن
١٨	ايكى	اثنان
١٩	باره	من أقل للنقود للفضية قيمة، وهى جزء من أربعين جزءاً من للقرش.
٢٠	باشا	لقب للوزراء والولاة فى الدولة العثمانية، وهى مختصرة من الكلمة الفارسية باديشاه الفارسية التى تعنى حاكم أعلى أو سلطان أو ملك وتطلق على رتبة روم لىلى بكلىرى.
٢١	باش جاويش	باش بمعنى الرأس، وتعنى رئيس الجاويشية.
٢٢	بروجه	على سبيل.
٢٣	بر وجه للترام	على سبيل الالتزام.
٢٤	بك	كبير، ثرى، واستعملت فى العصر العثمانى فى مصر كرتبة لأمرء المماليك الصناجق.
٢٥	بكلرىكى أو (بيلرى)	أى أمير المرء أو الأمير على الصناجق، وهى اسم وظيفة.
٢٦	بلوك	جماعة أو قسم من الأوجاقات، واستخدم أحياناً للإشارة للأوجاق نفسه.

ممسلسل	المصطلح	معناه
٢٧	بيت المال	التزام ما يعود لخزينة من رسوم وحقوق من مسيرات من لا وارث له من عامة الناس أو من رجال الدولة أو جندها أو موظفيها.
٢٨	بيراق	لواء - راية - علم
٢٩	بيورلدى	كلمة تركية تعنى أمرا عاليا صادرا من الباشا ومحلى بالطغراء أو الخاتم.
٣٠	ترجمان	الموظف الذى يقوم بمهمة الترجمة من التركية إلى العربية وبالعكس.
٣١	ترجمان صغير	ترجمان قاضى عسكر أفندى.
٣٢	ترجمان كبير	ترجمان للباب العالى.
٣٣	تفنجيان	مفردة تفنجى أى صانع البارود أو البنادق، مشتقة من تفنك بمعنى بندقية، وأطلقت على الجندى المسلح أحيانا.
٣٤	تقسيم	التمكين أو التذكرة الرسمية التى تعطى للمتسلم لتمكينه من التزامه.
٣٥	تمسكات	مفردتها تمسك وتعنى الإيصالات.
٣٦	ج	يستعمل فى التاريخ للإشارة لشهر جماد الآخر
٣٧	جا	يستعمل فى التاريخ للإشارة لشهر جماد الأول
٣٨	جامكية	جمعها جوامك، وهى كلمة فارسية من جامه بمعنى الثياب، وجامكى أصلها المرتب الذى يصرف لشراء ملابس، ثم استخدمت بمعنى المرتب أو المعاش للموظف.

مستمل	المصطلح	معناه
٣٩	جاويشان	مفردها جاويش وتعنى الرسل، وقد وجد فى مصر أوجاق جاويشان وتسموا إلى الديوان لاختصاصهم بخدمته.
٤٠	جبه خانه	مكان لحفظ الأسلحة النارية.
٤١	جراكسة	أو شراكسة وهم مملوك مصر، وقد شكل منهم أوجاق الجراكسة.
٤٢	جلبى	كلمة تركية بمعنى مولى أو سيد، وسمى بها بعض الأتراك.
٤٣	خاتون	كلمة تركية بمعنى سيدة أو امرأة.
٤٤	خاصكى	مأمور خصوصى للسرايا السلطانية.
٤٥	خاقان	السلطان الأعظم.
٤٦	خان	أمير أو حاكم.
٤٧	خانم	سيدة أو زوجة.
٤٨	خانه	بيت - دار - مسكن.
٤٩	خولجكى	تاجر.
٥٠	خولجا	سيد - أو معلم.
٥١	خولد	سيد - حاكم - ملك.
٥٢	دركاه	عتبة أو باب، وأحياناً بمعنى تكية أو خانقاه.
٥٣	رفعتلو	صاحب الرفعة، وهى لقب أصحاب الرتبة الثالثة والبيباشية.
٥٤	ريال	سكة فضية، قيمتها تسعون فضة، وبلغ فى أوائل القرن ١٨م ١٦٠ فضة.

مسلسل	المصطلح	معناه
٥٥	زادة	مولود أو واد - نجل - ابن. وترد في الأسماء التركية بمعنى "ابن".
٥٦	زر	ذهب مسكوك أو غير.
٥٧	زر محبوب	جنيه ذهب عثماني.
٥٨	سباهية	صنف من جند الفرسان ومفردها سباهي، وقد وجد في مصر أوجاقات السباهية أو الاسباهية، وتكونت من الجنوليان والتفكجيان والجراكسة، وقد اقتصروا بالعمل في الأقاليم.
٥٩	سراي	بمعنى دار خاصة بالحكومة.
٦٠	سعادتلو	لقب لأصحاب الرتبة الأولى وروم إيلسى بكليركي، ومير ميران والفريق وأمير اللواء.
٦١	سماحتلو	صاحب السماحة، وهي لقب قضاة العساكر، ودولتلو سماحتلو يطلق على شيخ الإسلام من قضاة العسكر.
٦٢	سيادتلو	المسيد أو الشريف ودولتلو سيادتلو لقب أمير مكة المكرمة.
٦٣	سياقت	خط أو نوع من الكتابة استعمل قديماً في دوائر فيود الأملاك وحصرها، وكتابة الوثائق والكتابات المالية.
٦٤	شاه	لفظ فارسي بمعنى ملك، سلطان - رئيس.
٦٥	شاهنشاه	لفظ فارسي بمعنى سلطان السلاطين.
٦٦	شمدي	كلمة تركية بمعنى الآن - أو حالا.
٦٧	شيخ الإسلام	رئيس الهيئة القضائية في مصر، وكان قاضي العسكر العثماني بمصر شيخ الإسلام في مصر.

معناه	المصطلح	مسلل
سالم - أو صحيح، وهي كلمة تركية وتستخدم في السكة بمعنى العملة الخالصة من الزيف.	صاغ	٦٨
كلمة تركية بمعنى كاتب، لضبط بالمحاكم.	ضبط كاتبي	٦٩
ورقة ضبط المحاكمة أو المضبطة.	ضبطنامه	٧٠
دائى هيك العملة.	ضربخانه	٧١
عملة تركية فاسادى.	عملة كاتبي	٧٢
أو تزيان وهم على الأصل جند الهيرية، بعد وريد نسي معصر أوجاق، تزيان وكافا كاتبي الأوجاقات أهمية بعد الاكشارية، وعسود إليهم بمهمة حراسة القلعة والإشراف على الجمارك.	عزب	٧٣
كلمة تركية بمعنى السيدة العفيفة، وهي لقب المخدرات من النساء.	عصمتلو	٧٤
صاحب العظمة.	عظمولو	٧٥
جمعها علوفات، وهي مرتبات العسكر، وقد كانت مرتبات عينية للغذاء من الحبوب (القمح وغيره) إلى جانب النقود، ثم أصبحت تطلق على المرتبات والمعاشات.	علوفة	٧٦
المتنازل، عن حق في التزام أو مرتب.	فراغ	٧٧
أمر عالى سلطاني.	فرمان	٧٨
لقب لأرباب رتبتي استانبول والحرمين الشريفين.	فضيلتو	٧٩
الذى يقوم بعمل شخص ما - مثل قائمقام قاصي العسكر.	قائمقام	٨٠
قضاء - نيابة.	قاضيلق	٨١

مسلسل	المصطلح	معناه
٨٢	قاضى عسكر- أفندى	وهو تركى، وهو رئيس الهيئة القضائية فى مصر ويعت بأفندى قضاة المسلمين وشيخ الإسلام.
٨٣	قسام عربى	أحد نواب قاضى العسكر أفندى، ويتولى قسمة الموارث لغير المسلمين من أهل الذمة، والنساء بمحكمة القسمة العربية بالمدرسة الكاملية.
٨٤	قسام عسكرى	أحد نواب قاضى عسكر أفندى، ويتولى قسمة موارث رجال الأوجاقات العسكرية وحفظة القرآن، وأرباب العلوفات (الموظفين) من الرجال الذكور المسلمين بمحكمة القسمة العسكرية بالمدرسة الظاهرية بيسن القصرين.
٨٥	منقرقة	هم الجند من مختلف الأوجاقات وقد وجد لهم بمصر أوجاق المنقرقة.
٨٦	محاكم الاخطاط	محاكم مصر والقاهرة الصغيرة التى كانت تنتشر فى أخطاط مصر كلها للنظر فى الدعاوى وتوثيق العقود فى العصر العثمانى.
٨٧	مزبور	بمعنى مذكور أو مشار إليه.
٨٨	مستحفظان	وهم الجند الاتكشارية.
٨٩	ملا - منلا	تعنى عالم - قاضى - مولى وكانت تطلق على قضاة العسكر والقضاة النواب الأكثر بالمحاكم.
٩٠	ملتزم	الشخص الذى يتعهد بتحصيل الأموال الأميرية المقررة على الأرض أو الجمارك ويوردها للخزينة ويحتفظ بالباقى كربح له.
٩١	نام	اسم - شأن - شهرة.

معناه	المصطلح	ممثل
مسمى - أو مدعو.	نامدة	٩٢
ترد هذه العبارة في أول الأوامر العالية أو البيورلدى، وتعنى الفرمان العالى، ونشان كلمة فارسية بمعنى علامة أو أثر أو الطغراء السلطانية أو وسام.	نشان عاليشان	٩٣
بارة.	نصف فضة	٩٤
نصف بارة.	نقرة	٩٥
من أوقاف السلاطين المعاليك، والدشيشة قمح أو غلا مجروشة ترسل للفقراء الحرمين.	وقف الدشيشة	٩٦
لفظ فارسي بمعنى سلطاني أو مملوكي.	همايون	٩٧
كلمة فارسية بمعنى قطعاً أو أبداً أو كلياً.	هيج	٩٨
الانكشارية ومعناها (الفرقة الحديثة أو الجديدة).	ينكجری	٩٩

مراجع المصطلحات

- 1-Description de le Egypte. 2eme ed. 24 T. Paris 1892. .
- 2-Gibb, H. & Harold Bown .
Islamic Society and the west. Vol. One, Part London, oxford
press, 1957.
- 3-Lybyer, A. Howe.
The Government of the ottoman Empire. London 1913.
- 4-Redhouse, James W.
A Turkish and English Lexicon, Constantinople 1890.

٥-محمد شفيق غريال

مصر عند مفترق الطرق - مقال في مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مايو
سنة ١٩٣٦.

٦-محمد علي الأنسي

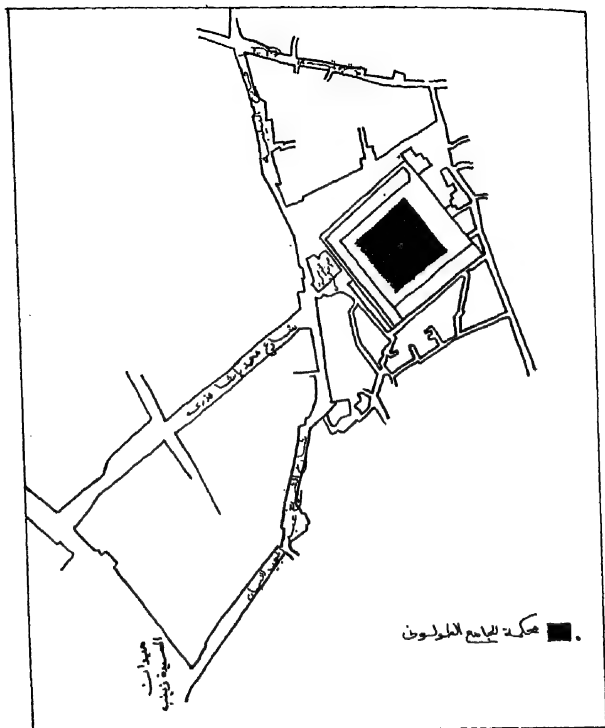
قاموس الداراري للامعات في منتجبات اللغات، طبعة الأوفست سنة
١٣٢٠هـ.

٧-عبد الرحمن الجبرتي.

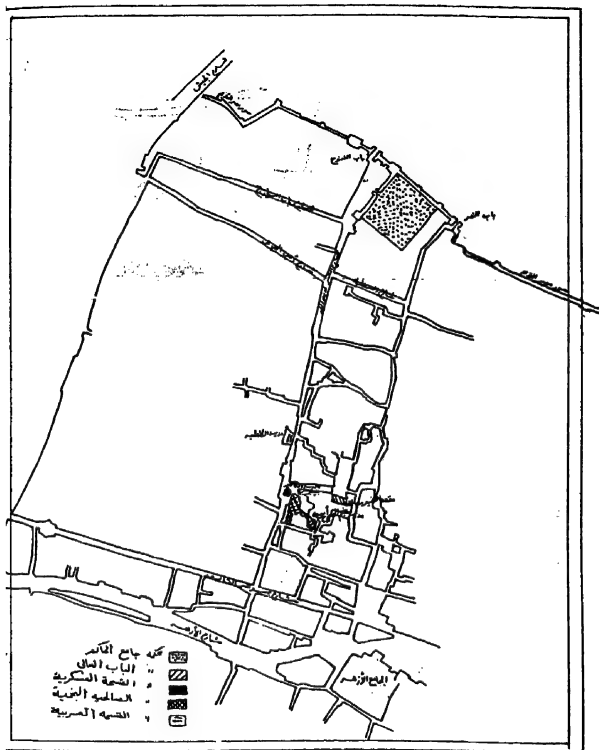
عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٤ أجزاء بولاق سنة ١٣٠١هـ.

٨-سجلات محكمة الباب العالي القديمة.

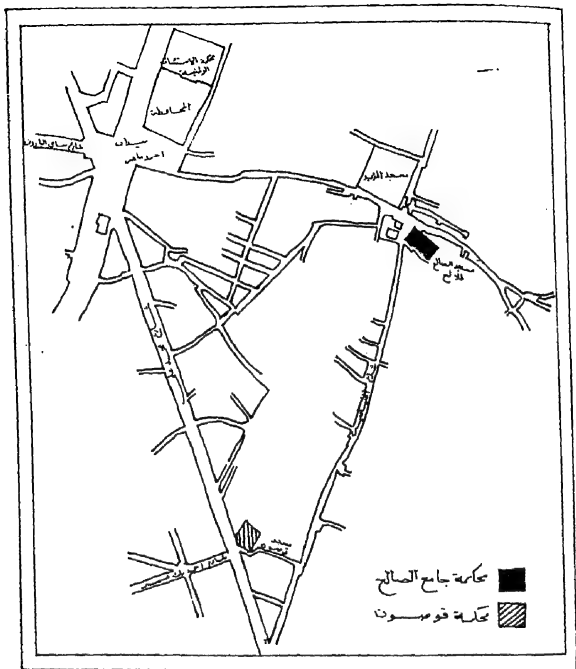
خرائط وصور لمواقع المحاكم العثمانية



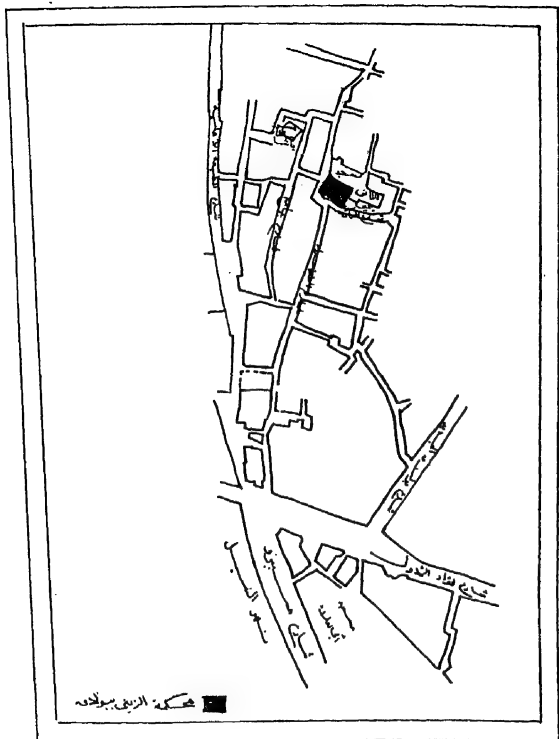
خريطة رقم (١)



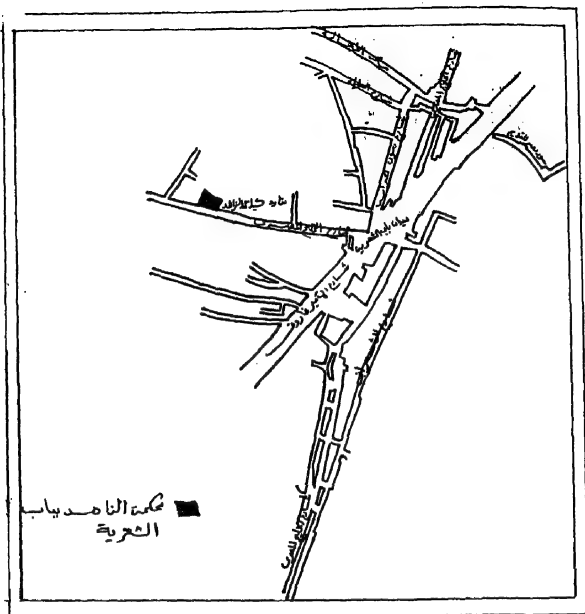
خريطة رقم (٢)



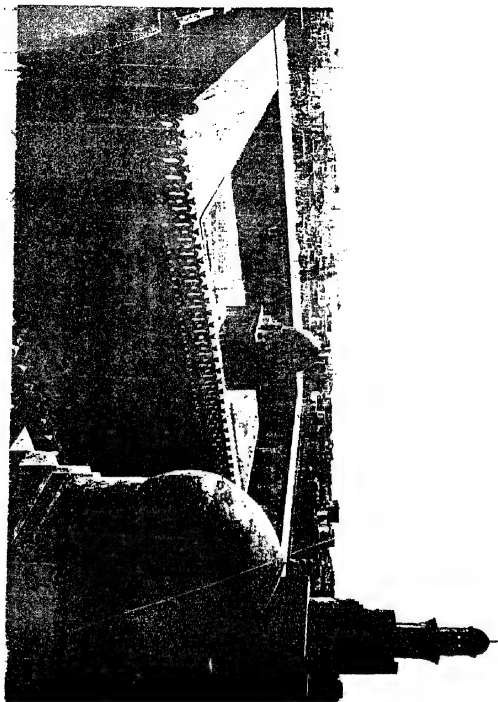
خريطة رقم (٣)



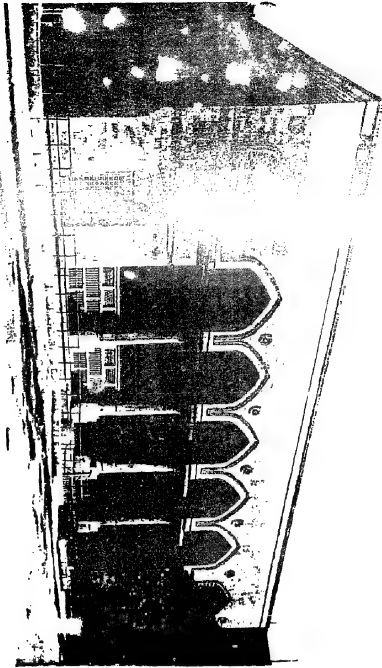
خريطة رقم (١)



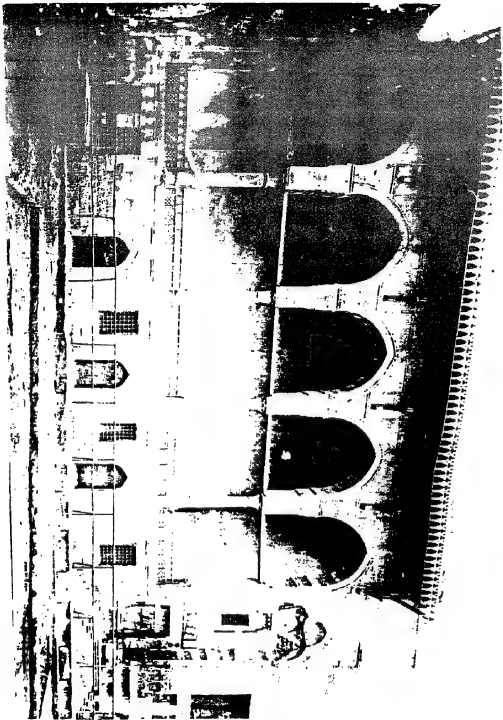
خريطة رقم (٥)



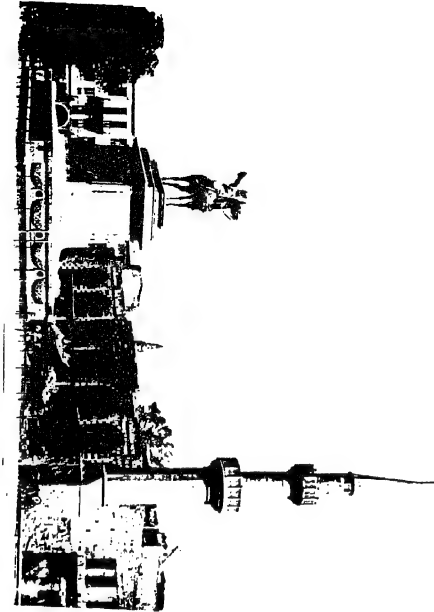
لوحة رقم (١)
جامع ابن طولون



لوحة رقم (٢)
 جامع الصالح صانع من رربك



لوحة رقم (٣)
مقعد مامای — محكمة الباب العالي



لوحة (٤)

جامع أوربك من ططخ قبل هدمه

صفحات عنوان
سجلات محكمة الباب العالى

يا محمد يا رسول الله
 ابتداءه لومرور وحيدر لايه خضر مولانا اعلى العلماء
 المتبحرين افضل الصلوات للفقيرين على الصلوات
 الاسلام ملك العالم الامام احمدى معروف لاسمائه
 سرانتم ولقد ما به محمد والده وهو نور الانوار
 عشر رجب الفرد كرام سنة اصد بعد الالف
 خاتمه محمد والده رضى الله عنه

لوحة (٥)

صفحة عنوان سجل رقم ٥٩

هذا سجل مائة

حمل الابد سرع الابد

بعد اضطر الوفاة الشريعة الواردة

للمام العالي مع المحرم

اوله سبيل نديم اول

المقدم

لوحة رقم (٥) ب

صفحة عنوان سجل رقم ٧٧

هذا سجل مبارك ميمون بالخير والبركة مقرون
 لضبط الوقائع الشرعية الصادر بالباب
 العالي بمصر المحمية من ولايته سيدنا وولايه

فاضي القضاء شيخ مناخ الاسلام
 تاج ريس المواالي الفخاوصطفي
 افندي دامت دولته

وقوال مصرته
 تاريخه نالك
 من مباحثه في سنة ١٢٨٦

عشرى
 الثاني
 ١٠١٣

صوت دفتري
 تحت اسم الاعمال العامة
 في تاريخه نالك
 من مباحثه في سنة ١٢٨٦
 عشرى
 الثاني
 ١٠١٣

لوحة رقم (٧)

صفحة عنوان سجل رقم ٨٤

٩١
 هذا تجدنا من الله تعالى بعد الضبط
 الواقع الشرعي والنعمة الإلهية التي تستقر
 في هذا الكتاب جعله الله كالمشقة باب
 وذلك في عز ولايته وولايته مشاع السلام
 ملك العلماء الأفاضل النقيض الإبراهيمي
 سيدنا محمد علي بن الفضل الصلوات والسلام
 مولانا اقدى محمد الحقاقي النفا
 بالمرضاة و امر الله تعالى
 ايام محمد بن علي
 بجايد اخذ
 خير الله
 ام

مولانا محمد علي بن الفضل
 وفلان وفلان وفلان

مولانا محمد علي بن الفضل

مولانا محمد علي بن الفضل

مولانا محمد علي بن الفضل

لوحة رقم (٨)
 صفحة عنوان سجل رقم (٩١)

ذاجامادك

لشأننا سيدنا محمد بن عبد الله
بالباب العالي وامتد العالي في من سبيلك ومولانا قاضي القضاة شيخ
الإسلام لدى العلماء الأعلام الشريف المولى العظام محيي الدين بن قسالم
الإمام حجة الدين البالي والابن المفضل في جوار مذهب النكاح
الهام مؤيد شرعنا في الدين نام عليه أفضل الصلاة والسلام
مولانا في روح الله في الانصاري الناظر في الأحكام
القوية في المصير وامتد عاليه الله به
ابن دارنا في روحنا في من سبيلك
وصلى الله على سيدنا محمد

والرحمة
وسلم

في عهد الأوف

سيدنا محمد بن عبد الله

لوحة رقم (٩)

صفحة عنوان سجل رقم ٩٨

سند التاجیه فی التفسیر فی باب الخصال

عَبَّاسِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ فِي رَجَبِ سَنَةِ ثَمَانٍ مِائَةٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسِينَ وَهَذَا

تذکرہ خواجہ میر تقی میر کا یہ نفاذ مولانا کی تصانیف کا مجموعہ ہے۔

جاء في كتابه المسمى "البيان" في بيان

محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله

طاهره صفی زبانی

[illegible]

10

وَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْ وَأَبْهَرُوا

[illegible]

1

لوحة رقم (١١) أ

صفحة عنوان سجل رقم ٢٦٣

[illegible]

هذا سجل معد لخصائص القسوس والوعاوي الصادرة في زمن سيدنا ورسولنا
 شيخنا شيخنا سلامه ورحمته الامام معتز السادة المعظمين الذين
 فاجانوا في بشيخي اوده القاصي في الجور وناييه في الحكم العزيز سيدنا
 ورسولنا في علم الاسلام والاسلام النافذ في الاطراف من غير خلاف
 الواقع بلطف ربه المعيد المدي في الاما والار في حلاله
 اندي اشرف زاده بلطف ربه المعيد المدي

اول جلد من اسطرلاب
 وانشاء في سنة ١١٨٨
 في شهر ربيع الثاني

وربما ده جعل امضا ابتداءه

خير اياه سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم

ابتداءه في ذلك قسوس ورسولنا المبارك

اول هلال شهر محرم
 يوم الاثنين ١١٨٨
 في سنة ١١٨٨

هذا سجل معد لخصائص القسوس والوعاوي الصادرة في زمن سيدنا ورسولنا شيخنا شيخنا سلامه ورحمته الامام معتز السادة المعظمين الذين فاجانوا في بشيخي اوده القاصي في الجور وناييه في الحكم العزيز سيدنا ورسولنا في علم الاسلام والاسلام النافذ في الاطراف من غير خلاف الواقع بلطف ربه المعيد المدي في الاما والار في حلاله اندي اشرف زاده بلطف ربه المعيد المدي

هذا السجل الباب الثاني بمصر المعد لخصائص القسوس
 والوعاوي والاشهادت وميزر مكة في مدة سيدنا ورسولنا شيخنا شيخنا سلامه ورحمته الامام معتز السادة المعظمين الذين فاجانوا في بشيخي اوده القاصي في الجور وناييه في الحكم العزيز سيدنا ورسولنا في علم الاسلام والاسلام النافذ في الاطراف من غير خلاف الواقع بلطف ربه المعيد المدي في الاما والار في حلاله اندي اشرف زاده بلطف ربه المعيد المدي

تاريخ اسلامي
 منشأ في سنة ٨٥٠
 في شهر ربيع الثاني

٨٧

ابتداءه في عري شهر صفر الحز
 في شهر ربيع الثاني
 والحيز يكون والصعب

يكون

هذا سجل معد لخصائص القسوس والوعاوي الصادرة في زمن سيدنا ورسولنا شيخنا شيخنا سلامه ورحمته الامام معتز السادة المعظمين الذين فاجانوا في بشيخي اوده القاصي في الجور وناييه في الحكم العزيز سيدنا ورسولنا في علم الاسلام والاسلام النافذ في الاطراف من غير خلاف الواقع بلطف ربه المعيد المدي في الاما والار في حلاله اندي اشرف زاده بلطف ربه المعيد المدي

لوحة رقم (١٢)
 صفحة عنوان سجل رقم ٢٨٧

لوحة رقم (١٢) ب
 صفحة عنوان سجل رقم ٢٨٧

هذا من الباب العالي من عرو تيدون بلج
شمس افرستار بقعة وعرف وما بين الغاية
معدسة تانوت ولا شيخ شافع الملام من الملام
الملاحه قلموس الملاحه قلموس الملاحه
الشرف والاول الملاحه الملاحه
الامام الملاحه الملاحه
سندابونولا امان تيدون
معدسة الملاحه الملاحه
قلموس الملاحه
ملاحه الملاحه
ملاحه الملاحه
ملاحه الملاحه
ملاحه الملاحه

الوحدة (١٤) أ
صفحة عنوان سجل رقم ٣٤١

[illegible]

... من عاد الميرزا ...

لوحة رقم (١٤) ب
صفحة عنوان سجل رقم ٣٤٤

○

●

●

●

●

الحسين

سجل المالك العالي وأعت له المضاف والمنازل المبنية
عشر في شهر ربيع الاخر سنة خمس وخمسين ومائتين
في سنة حفره سيدنا رسولنا محمد بن علي بن ابي طالب
فمننا في سلام يومئذ يجرى في الوادع
سيرة الحسين المديونية المديونية
ابن الحاج ابو بكر الفقيه عمار الكاتب
سيرة الحسين عمار بن علي بن ابي طالب
المرحوم بن الحسين بن علي بن ابي طالب
توفي في عام اقام المشرق
الواحد في سنة مائة وخمسين
الحسين بن علي بن ابي طالب
المرحوم بن الحسين بن علي بن ابي طالب
المرحوم بن الحسين بن علي بن ابي طالب
المرحوم بن الحسين بن علي بن ابي طالب



لوحة رقم (١٧)
صفحة عنوان سجل رقم ٤٧٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 وَأَحْمَدُ سَاسَ الشَّيْخِ الْمُتَّبِعِ وَالْحَسَنَةَ وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ الْأَمِينِ وَهَلِي
 أَلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وَتِلْكَ مِنْ تَجَمُّدَاتِهِ إِذْ يَوْمَ الْيَوْمِ الْيَوْمِ أَحْسَنُ
 نَسَبُهُ مَسْجُودُهُ وَضَعَتْ لَكَبْتُ حُورِ سُنْدَانِ الْبُلْبُلِيَّاتِ الشَّرِيعِ
 الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْإِيمَانِ مِنَ الْخُصَامِ وَالْعُلَمَاءِ فِي لُبَّةٍ مَعْرِفَةِ
 حَقَائِقِ الْفَرَازِ وَالْمُجَرَّدِ عَمْدَةِ الْوِاقِعِ
 بِطَلْعِ رُبْعِ الْحَمِيدِ الْيَدِيِّ سَيِّدَةِ مَوْلَانَا
 رَاسِخِ زَادِهِ حَفِيدِ مَعْصُومِ عَالِمِ الْقَدَمِ
 الْبَاقِيَةِ بِعَمْرِ الْوَرْدِ حَالَا وَحَقَّقِ نَاسِيَهُ
 قُرْآنُ الْبَنَاتِ الْمُتَّبِعِينَ عِلْمُهُ أَهْلُ الْفَضْلِ
 وَالْيَقِينِ مَوْلَانَا الْيَتِيمِ شَيْدِ الْكَرِيمِ
 أَفْدَى أَشْهُرِ رَسْبِهِ الْكَرِيمِ
 بِالْبُيُوتِ وَبِجَدَّةِ الْيَمِينِ
 ابْنِ الْوَهْدَانِيَّةِ
 ١٤٩٤ هـ
 وَشَهْرِ رَجَبٍ
 وَالْقَدَمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لوحة رقم (٢٠)
 صفحة عنوان سجل رقم ٥٠٣

صفحات ختام السجلات

لوحة رقم (٢١)

١٤٢
ج - سجل ١٤٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

١ - سجل ٩٨

ثم هذا السجل المبارك بحمد الله تعالى وهو من
وحى توفيقه والسلام

١٣٨
ب - سجل ١٣٨



١٥٦٧

ثم السجل المذكور بحمد الله تعالى وهو من
وحى توفيقه والسلام

٢ - سجل ١٥٨

ایہی اعلام و عدا الموعود علیہ السلام

۱۶۸ - سجل



تم هذا السجل المبارك بمعرفة تفتيش و تبارک
 و ادخو شهر ربيع الاول الاثر المرفع بدو له على الله
 في شهر ربيع الاول

۱۸۴ - سجل



سجل المذكور يحكى خبر روى اخذ اوله و خبر اخذ بخت زمانه حور انيكله بانه ورقه
 بياض فاكشدر

۱۷۲ - سجل

تم السلام في هذا السجل



٢- سجل ١٨٥

تم السلام في هذا المقام بعون الملك العزيز العلامة
افتتاح عام اربعة عشر ومائة الف بعد حجت النبي عليه السلام
والا الفقير الى الله ذي الجلال والاکرام امير محمد بن حسن المولى
عصر المحمية عن السلام



١٨٥

ب- سجل ١٨٥

انتقى من السجل المبارك في زماننا يوم الخميس
 الخامس والعشرين من جمادى الأولى
 لسنة عشر مائة ألف

١٨٧



ج- سجل ١٨٧

لم يمسح وحسنه وادخله وكتبه وحفظه بالاسم
 واما القصة التي فيها الموصوفات فلهذا
 عمن



د- سجل ٢٠٩

لوحة رقم (٢٣)

تم الكلام في هذا الكلام

تم الكلام في هذا المقام
الطاهر المحمدي والمقام
عصره

فتم هذا ورده في المقام
عصره العبد المحمدي
بأنه كالمقام



أ- سجل ٢١٦



ب- سجل ٢٤٢



ج- سجل ٣٦٦

تم الكلام في هذا المقام

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد
خاتم الانبياء والمرسلين ثم سجل الباب العالي في زمن
العبد العصري في أيام ربه المحمد السيد السيد محمد زبدة العاصي
محمدر المحمدي في القاهرة عصره العبد المحمدي الوالد
وستر عيوبه المنكاثرة



د- سجل ٣٢٩

تم الكلام في هذا المقام
وإذ قد كنز في
الحفرة



و- سجل ٣٣٩

هـ- سجل ٣٧٣

تمت السجل المحفوظ

تم بحمد



ح- سجل ٥٤٢



ز- سجل ٤٠٠

صور لنماذج منشورة من وثائق سجلات
الباب العالى

۸۴۵

[illegible]

الحمد لله

اشتمل على نفي الدين عن الدين خسر الدين التمسيد بالقبا في انه غير ان يكون زوجته منهم للامانة
حي الدين بن شاذان التمسيد بالبناء والذهاب كس والذهاب في الدين المذكور الكبار بالدين الرابع
بالقرب من باب البحر الى ان يفسى لمانعة لا شرعيا لا يفساها الرضى الزرع المقبول
من والد الزوجه المذكورة وبه شمد وحسن الله به الوكيل

الحمد لله

[illegible][illegible]

الاصول ونسخها بالسجلات

[illegible]

هَذَا جَلَّ مُحْكَمَةُ الْأَرْبَعِينَ عَصْرَ الْحَمِيدِ مَعْدُ لِلْوَقَائِعِ
 الشَّرْعِيَّةِ الْمَأْمُورِ بِالْجُلُوسِ فِيهَا مِنْ قَبْلِ سَيِّدَا وَمَوْلَانَا شَيْخِ مَنَاجِ
 الْأَعْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ أَوْ رَحِمَ الْفَضْلَا التَّشْرِيعِيَّةِ أَعْلَى الْعِلْمَا
 الْمُتَحَرِّينَ وَآدَارَتِ عُلُومِ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرَكَّبِينَ
 عُمَانَ أَفَنْدِي لَبَّيْكَ مَوْلَانَا الرَّحْمَنُ مُحَمَّدُ بَاشَا
 الشَّهْرِيَّانِيَّةِ وَقَدْ كَثُرَ بِلْعَنَةِ اللَّهِ سَعَاتُ

الِدَارِ بِفَضْلِ الْمُنِيرِ

فِي ثَانِي عَشْرِينَ شَعْبَانَ سَنَةِ

عَشْرٍ وَارْفَ

أَحْمَدَ لِيَعْلَمَ

لِيُخْبِرَ

مسار

الخط سبوح يا أحمد - صلوات الله عليه
 الخط ثانياً في ثمان وعشرين
 الخط ثالثاً في ثمان وعشرين

بِأَمْرِ سَيِّدِ الْأَعْلَامِ أَفَنْدِي لَبَّيْكَ مَوْلَانَا الرَّحْمَنُ مُحَمَّدُ بَاشَا
 الشَّهْرِيَّانِيَّةِ وَقَدْ كَثُرَ بِلْعَنَةِ اللَّهِ سَعَاتُ

